

الكتاب: حياة ابن أبي عقيل العماني
المؤلف: إعداد مركز المعجم الفقهي
الجزء:
الوفاة: معاصر
المجموعة: فقه الشيعة من القرن الثامن
تحقيق:
الطبعة: الأولى
سنة الطبع: رجب الحرام ١٤١٣
المطبعة: شرف - قم
الناشر: السيد شرف الموسوي
ردمك:

ملاحظات: قام بإعداده : مركز المعجم الفقهي في الحوزة العلمية بقم المشرفة

حياة ابن أبي عقيل العماني وفقهه
قام بإعداده
مركز المعجم الفقهي في الحوزة العلمية بقم المشرفة
وقام بطبعه
العلامة السيد شرف العرب الموسوي العماني
الطبعة الأولى

التاريخ: رجب الحرام ١٤١٣

(٢)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
إِنَّمَا یَخْشَى اللّٰهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللّٰهَ عَزِیْزٌ غَفُورٌ
سورة فاطر: ٢٨

تفضل سماحة سيدنا
المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد
محمد رضا الموسوي الكلبيكاني مد ظله
بهذه الكلمة المباركة نزين بها الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعترته
الطيبين الطاهرين واللعن على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.
وبعد فلا يخفى أن علم الفقه بعد معرفة أصول الدين هو أشرف العلوم
إذ به تعرف أحكام الله تبارك وتعالى وأوامره ونواهيه وحلاله وحرامه، وبه يتمكن
الإنسان
من تحصيل مرضاته وبلوغ درجات الكمال والحصول على سعادة الدارين وقد فرض
الله
تبارك وتعالى طلب هذا العلم على طائفة من كل فرقة للتفقه في الدين وانذار قومهم.
وقد
بين في كتاب الكريم قواعده وأحكامه، وأوكل التفصيل إلى رسوله المصطفى صلى الله
عليه وآله
وقد اهتم الرسول الأكرم والأئمة الأطهار صلوات الله عليهم اهتماما شديدا بتعليم

علم الفقه فأصلوا أصوله وبيّنوا فروعه وحملوا الرواة والفقهاء حتى وصل إلينا على شكل أحاديث مدونة وكتب مؤلفة تبلغ العشرات بل المئات. ومن أقدم الذين ألفوا في علم الفقه في الغيبة الصغرى، الحسن بن أبي عقيل العماني وابن الجنيد الرازي اللذين

عبر فقهاؤنا عنهما ب " القديمين والأقدمين " قدس الله أسرارهم. وكان كتاب ابن أبي عقيل كتابا فقهيا جامعا لأبواب الفقه مشهورا عند الخاص والعام وينقل عنه العلماء في مصنفاتهم إلى زمن العلامة الحلبي بل إلى زمن الشهيد الثاني قدس سرهما، كما يلوح من بعض عباراته، ولكن الظروف القاسية أضاعت فيما أضاعت نسخة هذا الكتاب وأوجبت حرمان المتأخرين من الاستفادة منها. وبعد أن تمت تغذية جهاز الكمبيوتر في مركز المعجم الفقهي بأهم الكتب الفقهية تصدى جناب العلامة حجة الإسلام

الشيخ علي الكوراني أيده الله تعالى لجمع أقوال ابن أبي عقيل التي نقلها الفقهاء في مصنفاتهم

بتبويب حسن وترتيب جميل، فرأينا من المفيد طبعه ليعم نفعه فجزى الله الشيخ الكوراني

خيرا وكثر أمثاله من العالمين لنشر علم الفقه وتقبل هذه العمل منا ومنه إنه سميع مجيب

قم المقدسة في اليوم العشرين من شهر رجب المرجب ١٤١٣ هـ محمد رضا الموسوي الكلبيكاني.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
من أولئك النوابغ المبكرين في علم الفقه الحسن بن أبي عقيل العماني قدس
سره الذي جمع في فقهه بين التقيد التام بنص القرآن الكريم والحديث الشريف وبين
تأصيل أصول الفقه وتنظيم فروعها.

سجل التاريخ هذه الحقيقة باختصار واقتضاب وقال إن هذه العبقرية من
فقيها العماني كانت محل اعتراف وتقدير من الحواضر العلمية وعامة الناس في عصره
، وأن جعفر بن محمد بن قولويه كبير علماء قم وأستاذ الشيخ المفيد العالم البغدادي
المشهور كتب إلى ابن أبي عقيل في عمان يستجيزه رواية كتبه وعلمه فأجازه، وكان
جعفر يعتر بهذه الإجازة.

وقد بلغ من تقدير الناس وثقتهم بابن أبي عقيل أن قوافل الحاج عندما تصل
إلى المدينة المنورة كانت تطلب من المكتبات والنساخ كتابة نسخ من فقه ابن أبي
عقيل

لكي تؤدي مناسك حجها على طبقه، وتحمل نسخه إلى بلادها ليعمل الناس بفتاواه
هذه الميزة الكبرى لشخصية ابن أبي عقيل احتفظ بها التاريخ في كتب رجال
الحديث وتراجم العلماء واحتفظ معها بنتف يسيرة من أبعاد شخصيته الأخرى.
لقد كان بعد داره عن الحواضر العلمية سببا في ذلك، ولكن عوادي الدهر
على العلماء وحرية الفكر كانت السبب الأساسي.

ومن طرائف الأمور أن كتاب ابن أبي عقيل، الذي نجا في أحداث عصره
من الضياع، واشتهر منذ حياة صاحبه، وأخذ مكانه المحترم قرونا في أيدي الناس
ومكتبات الفقهاء، عادت أحداث الزمان فأضاعت نسخته وأفقدتنا هذه الثروة في
الفقه الإسلامي على مذهب أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله. لقد حاولنا أن

نعوض هذه الخسارة ونجمع ما نقله الفقهاء في أهم المصادر الفقهية خلال قرون من كتاب " المتمسك بحبل آل الرسول " فبلغت هذا المجلد الذي بين يديك، وقد استخرجناها بواسطة الجهاز الحاسب، ثم طبقتها على نفس الكتب للاطمئنان، وقمنا بتصنيفها حسب تسلسل أبواب الفقه وحسب التقدم الزمني للمصادر التي نقلتها. وأضفنا أحيانا بعض التفصيل أو المناقشة في المسألة من أجل أن يفهم المقصود منها، ويعم الانتفاع بها.

إن هذه المجموعة تدل على غزارة المادة الفقهية عند فقيهنا المرجع العماني قدس سره، وأن كانت دلالتها وقيمتها تبقى دون قيمة نفس كتابه المظلوم. ومن يدري ، فقد تسمح أحداث الزمان مجددا بظهور نسخة هذا الأثر العريق من بين المخطوطات المكدسة في المكتبات والبيوت والمتاحف، ويكون ما جمعناه من آرائه مساعدا في تحقيقها إن شاء الله تعالى.

نأمل أن تكون هذه المجموعة من فتاوي ابن أبي عقيل قدس سره نافعة للفقهاء والمحققين، ونشكر سماحة سيدنا المرجع آية الله العظمى السيد الكلبايكاني مد ظله على تشجيعه هذا العمل ورعايته له، ونشكر الأخوة الأعزاء المحققين الذين ساهموا في التحقيق والخراج وهم فضيلة الشيخ محمد أحمد رفسنجاني، والسيد حسين تحويلدار، والشيخ محمد رسولي، والشيخ محمد رضا بيرجندي وغيرهم من المحققين والفنيين خاصة السيد جمال والسيد رامي يوزبكي.

كما نشكر الأخ العلامة السيد شرف العرب الموسوي العماني الذي تقبل طباعة الكتاب طباعة جيدة.

جعله الله ذخرا لهم ولي يوم نلقاه إنه سميع مجيب. قم المشرفة ١٢ رجب الحرام ٣

١٤١

علي الكوراني.

ملاحظة حول اسم جد العماني
" يلاحظ أن كتب التراجم اقتضرت في نسب العماني على الحسن بن علي أو (عيسى) بن أبي عقيل العماني، ولم يذكر أي مصدر منها اسم جده أبي عقيل، ولا اسم عشيرته. ويحتمل أن يكون من أزد عمان لأن أوساطا كثيرة من أزد اليمن وأزد عمان كانت معروفة بالولاء لأهل البيت عليهم السلام من صدر الإسلام، بل يرجع ذلك إلى عهد النبي صلى الله عليه وآله عندما أرسل عليا إلى اليمن فتأثروا به وكانوا شيعة له ولأولاده الأئمة من بعده، ولذا نجد العديد من الأزديين في الرواة عن أهل البيت عليهم السلام والفقهاء على مذهبهم، وعليه فمن الطبيعي أن يكون ابن أبي عقيل العماني في أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع من هؤلاء الأزديين أو من منطقتهم. ولم يذكر أحد ممن ترجم له خلاف ذلك، ابتداءً من القريبيين من عصره مثل الكشي السمرقندي والنجاشي والطوسي.. إلى أن جاء المرحوم السيد بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ فرجح أن يكون أبا عقيل يحيى بن المتوكل الحذاء هو جد الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني، ولم يكن دليله على هذا الترجيح سوى التشابه في أبي عقيل والحذاء! قال رحمه الله " وأبو عقيل لم أظفر له بشئ في كلمات الأصحاب، لكن السمعاني في كتاب الأنساب ذكر أن المشهور بذلك جماعة، منهم أبو عقيل يحيى بن المتوكل الحذاء المدني، نشأ بالمدينة ثم انتقل إلى الكوفة، وروى عنه العراقيون منكر الحديث، مات سنة سبع وستين بعد المائة " ثم قال رحمه الله " وهذا الرجل مشهور بين الجمهور وقد ذكره ابن حجر وغيره وضعفوه، والظاهر أنه للتشيع كما هو معروف من طريقتهم ويشبه أن يكون هذا هو جد الحسن بن أبي عقيل بشهادة الطبقة، وموافقة الكنية والصنعة، ولا ينافيه كونه مدنيا بالأصل لتصريحهم بانتقاله من المدينة إلى الكوفة، واحتمال انتقاله أو انتقال أولاده إلى عمان " .

ولكن لا يمكننا قبول رأيه رحمه الله لعدة أمور، منها: أنا راجعنا بالجهاز الحاسب الصحاح الستة ومسند أحمد ومستدرک الحاكم وسنن الدارمي وعددا من كتب الرجال عند السنة والشيعة فوجدنا عددا كبيرا نسبيا مشهورين بابن أبي عقيل، وابن عقيل، والحذاء الأزدي، والحذاء المدني، وفيهم عدد توافق طبقتهم بنحو أدق من يحيى بن المتوكل وتوجد قرائن على أنه جد ابن عقيل أكثر من التي ذكرها السيد بحر العلوم قدس سره ولكن الاشكال العلمي في أصل فتح باب الترجيح بالتشابه في الطبقة والكنية والنسبة. مثلا يوجد أبو عقيل عيسى بن نصر الذي يروي عنه الكافي، قال في ج ١ ص ٥٢٤ "علي بن محمد، عن أبي عقيل عيسى بن نصر قال: كتب علي بن زياد الصيمري يسأل كفننا، فكتب إليه (إنك تحتاج إليه في سنة ثمانين" فمات في سنة ثمانين، وبعث إليه بالكفن قبل موته بأيام".

ويوجد أبو عقيل يحيى بن القاسم الأزدي الحذاء الذي يروي عن أبي بصير عن الإمام الصادق

عليه السلام (رجال الكشي ص ٤٠٤ و ٤٠٦ و ٢٧٢) بل يظهر أنه كان شخصية معروفة وأن لقب الحذاء كان له ولابن أخيه محمد بن علي بن القاسم الحذاء الذي سأله الإمام الرضا عليه السلام عن عمه يحيى بن القاسم (الكشي ص ٢٧٣).

ويوجد أبو عقيل أحمد بن عيسى، حدث عنه البخاري والشافعي (الاكمال لابن مأكولا ج ١ ص ٥٨٢ وقد ذكر في ج ٦ ص ٢٣٢ نحو عشرين شخصا معروفين باسم

أبي عقيل، وكذا لسان الميزان ج ٧ ص ٨).

ويوجد أبو عقيل بشير بن عقبة الأزدي الدورقي روى عن ابن سيرين وأبي نضرة (الجرح والتعديل ج ٢ ص ٦٧٣). ويوجد أبو عقيل هاشم بن بلال قاضي واسط، روى عن أبي سلام عن خادم النبي صلى الله عليه وآله (تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٧٢).

ويوجد ابن أبي عقيل المصري، يروي عن أسامة بن زيد (سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٣١).

ويوجد رضي بن أبي عقيل، يروي عن الإمام الباقر عليه السلام (الاكمال ج ٤

ص ٧٧) وغيرهم وغيرهم. فكيف نرجح أن يكون جد العماني هو يحيى بن المتوكل الحذاء المدني، على هؤلاء وفيهم الأزدي اليماني أو العماني والأهوازي القريب من منطقة عمان مثلاً. ومنها أن يحيى بن المتوكل لم يكن مشهوراً في كتب التراجم، بل كان مغموراً حتى عده بعضهم في المجهولين، وربما كان لقبه المشهور المكفوف أكثر من الحذاء، قال في الجرح والتعديل ج ٩ ص ١٨٩ " يحيى بن المتوكل أبو عقيل المكفوف، مولى القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وهو الحذاء، روى عن بهية وعمر بن عبيد الله والقاسم بن عبيد الله وأمه ". ومنها: أن يحيى بن المتوكل هذا من موالى أبناء عمر وهي صفة مميزة تذكر عادة مع اسم من يظهر من ذريته من الرواة أو الفقهاء، كما أن تغيير الولاء من آل عمر إلى أهل البيت عليهم السلام يذكر عادة في الشخصيات المشهورة. وقد كان الحسن بن علي بن أبي عقيل رحمه الله شخصية مشهورة يكتب إليه الرواة من قم إلى عمان يستجيزونه رواية كتبه فيكتب لهم الإجازة، وتطلب قوافل الحجاج من بلاد المشرق نسخة كتابه، فلو كان هو حفيد يحيى المتوكل مولى آل عمر لذكر شيء من ذلك، بينما لم نعثر على إشارة له في كتب تراجم الشيعة ولا السنة.

أهم مصادر حياة

الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني

الرقم ١ رجال النجاشي المؤلف أحمد بن علي النجاشي سنة الوفاة ٤٥٠

٢ رجال الطوسي محمد بن الحسن الطوسي ٤٦٠

٣ الفهرست محمد بن الحسن الطوسي ٤٦٠

٤ معالم العلماء ابن شهر آشوب السروي ٥٨٨

٥ المعتمد المحقق الحلبي ٦٧٦

٦ رجال العلامة العلامة الحلبي ٧٢٦

٧ رجال ابن داود ابن داود الحلبي ٧٤٠

٨ مجالس المؤمنين السيد نور الله التستري ١٠١٩

٩ مجمع الرجال القهبائي نحو ١٠١٩

١٠ منهج المقال ميرزا بن علي الحسيني ١٠٢٦

١١ رجال أبي علي أبو علي الحائري ١٠٣٢

١٢ جامع الرواة السيد محمد بن علي الأردبيلي ١١٠١

١٣ أمل الآمل الحر العاملي ١١٠٤

١٤ نقد الرجال السيد مصطفى التفريشي الفه ١١٠٥

١٥ تعليقة أمل الآمل ميرزا عبد الله أفندي ١١٣٠

١٦ رياض العلماء ميرزا عبد الله أفندي ١١٣٠

١٧ رجال بحر العلوم السيد مهدي بحر العلوم ١٢١٢

- ١٨ قصص العلماء ميرزا محمد التنكابني ١٣٠٢
- ١٩ توضيح المقام المولى علي الكني ١٣٠٦
- ٢٠ روّضات الجنّات السيد الخوانساري ١٣١٣
- ٢١ إتقان المقال الشيخ محمد طه نجف ١٣٢٣
- ٢٢ لباب الألقاب ملا حبيب الله الكاشاني ١٣٤٠
- ٢٣ تنقيح المقال الشيخ عبد الله المامقاني ١٣٥١
- ٢٤ تأسيس الشيعة السيد حسن الصدر ١٣٥٤
- ٢٥ عيون الرجال السيد حسن الصدر ١٣٥٤
- ٢٦ الفوائد الرضوية الشيخ عباس القمي ١٣٥٩
- ٢٧ تحفة الأحاب الشيخ عباس القمي ١٣٥٩
- ٢٨ الكنى والألقاب الشيخ عباس القمي ١٣٥٩
- ٢٩ هدية الأحاب الشيخ عباس القمي ١٣٥٩
- ٣٠ أعيان الشيعة السيد محسن الأمين ١٣٧١
- ٣١ ريحانة الأدب ميرزا أحمد علي مدرس ١٣٧٣
- ٣٢ الذريعة آقا بزرك الطهراني ١٣٨٩
- ٣٣ طبقات الشيعة آقا بزرك الطهراني ١٣٨٩
- ٣٤ معجم رجال الحديث السيد أبو القاسم الخوئي معاصر
- ٣٥ قاموس الرجال الشيخ محمد تقي التستري معاصر
- ٣٦ الجامع في الرجال الشيخ موسى الزنجاني معاصر
- ٣٧ لشيخ الطوسي حسن عيسى الحكيم معاصر
- ٣٨ فقهاى نامدار شيعة عبد الرحيم عقيقي بخشايشي معاصر
- ٣٩ مفاخر إسلام علي دواني معاصر
- ٤٠ وقد تتبعنا في تحقيق حال جده أبي عقيل مجموعة كبيرة من مصادر الحديث والرجال بالجهاز الحاسب مثل الصحاح الستة، وميزان الاعتدال، ولسان الميزان، والجرح والتعديل، وغيرها وغيرها.

١ رجال النجاشي (صفحة ٣٨)
" الحسين بن علي بن أبي عقيل، أبو محمد، العماني، الحذاء ، فقيه، متكلم، ثقة. له كتب في الفقه والكلام منها كتاب " المتمسك بحبل آل الرسول " كتاب مشهور في الطائفة، وقيل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه نسخا. وسمعت شيخنا أبا عبد الله رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل رحمه الله.

أخبرنا الحسين، عن أحمد بن محمد، ومحمد بن محمد، عن أبي القاسم جعفر بن محمد قال: كتب إلي الحسن بن علي بن أبي عقيل يجهز لي كتاب المتمسك وسائر كتبه. وقرأت كتابه المسمى كتاب " الكفر والفر " على شيخنا أبي عبد الله رحمه الله ، وهو كتاب في الإمامة مليح الوضع: مسألة، وقلبها، وعكسها " .

٢ رجال الطوسي (صفحة ٤٧١)

" ٥٣ الحسن بن علي أبو علي، المعروف بابن أبي عقيل العماني، له كتب " .

٣ الفهرست للطوسي (صفحة ٥٤ وصفحة ١٩٤)

" الحسن بن عيسى يكنى أبا علي، المعروف بابن أبي عقيل العماني. له كتب، وهو من جلة المتكلمين، إمامي المذهب، فمن كتبه كتاب المتمسك بحبل آل الرسول في الفقه وغيره، وهو كبير حسن، وكتاب الكر والفر في الإمامة وغير ذلك من الكتب.

ابن أبي عقيل العماني صاحب كتاب الكر والفر من جلة المتكلمين، إمامي المذهب، وله كتب آخر، منها كتاب المتمسك بحبل آل الرسول عليهم السلام في الفقه وغيره، كبير حسن، واسمه الحسن بن عيسى يكنى أبا علي، المعروف بابن أبي عقيل " .

٤ معالم العلماء (صفحة ٣٧)

" الحسن بن عيسى أبو علي، المعروف ابن أبي عقيل العماني، المتكلم، له كتب:

كتاب المتمسك بحبل آل الرسول عليهم السلام، كتاب في الفقه كبير، كتاب الكر والفر في الإمامة".

٥ المعتبر (مجلد ١ صفحة ٣٣)

"الفصل الرابع في السبب المقتضي للاقتصار على ما ذكرناه من فضلائنا:

لما كان فقهاؤنا رضي الله عنهم في الكثرة إلى حد يعسر ضبط عددهم، ويتعذر حصر أقوالهم لاتساعها وانتشارها وكثرة ما صنفوه وكانت مع ذلك منحصرة في أقوال جماعة من فضلاء المتأخرين اجتزأت بإيراد كلام من اشتهر فضله وعرف تقدمه في الأخبار وصحة الاختيار وجودة الاعتبار، واقتصرت من كتب هؤلاء الأفاضل على ما بان فيه اجتهادهم وعرف به اهتمامهم وعليه اعتمادهم. فمن اخترت نقله: الحسن بن محبوب، ومحمد بن أبي نصر البزنطي، والحسين بن سعيد، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبد الرحمن. ومن المتأخرين: أبو جعفر محمد ابن بابويه القمي رضي الله عنه، ومحمد بن يعقوب الكليني. ومن أصحاب كتب الفتاوى: علي بن بابويه، وأبو علي بن الجنيد، والحسن بن أبي عقيل العماني، والمفيد محمد ابن محمد النعمان، وعلم الهدى، والشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي".

٦ رجال العلامة الحلي (صفحة ٤٠)

"الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني، هكذا قال النجاشي. وقال الشيخ الطوسي رحمه الله: الحسن بن عيسى أبو علي، المعروف بابن عقيل العماني، وهما عبارة عن شخص واحد، يقال له ابن أبي عقيل العماني الحذاء، فقيه، ثقة، متكلم، له كتب في الفقه والكلام، منها كتاب المتمسك بحبل آل الرسول كتاب مشهور عندنا، ونحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية، وهو من جلة المتكلمين وفضلاء الإمامية رحمه الله. قال النجاشي سمعت شيخنا أبا عبد الله رحمه الله يكثر الشناء على هذا الرجل".

۷ رجال ابن داود الحلبي (صفحة ۱۱۰ ۱۱۱)

" ۴۲۹ الحسن بن علي بن أبي عقيل، أبو محمد العماني الحذاء، وذكر الشيخ أنه الحسن بن عيسى أبو علي وهو الأشبه، من أعيان الفقهاء وأجلة متكلمي الإمامية، له كتب، منها كتاب المتمسك بحبل آل الرسول وكتاب الكر والفر في الإمامة، وغيرهما "

۸ مجالس المؤمنين (صفحة ۴۲۷ ۴۲۸)

" از اعیان و اکابر متکلمین امامیه است و اول کسی است از مجتهدان امامیه که با مالک

موافقت نموده در آنکه آب قلیل بمجرد ملاقات نجاست نجس نمیشود و بخاطر نمیرسد

دیگری از مجتهدان این طایفه در این مساله با او موافقت نموده باشند مگر سید اجل حسیب فاضل نقیب امیر معز الدین محمد صدر اصفهانی که در ترویج مذهب ابن ابی عقیل رساله نوشت و اعتراضاتی که شیخ علامه جمال الدین بن المطهر حلّی قدس سره در

کتاب مختلف و غیره بر أدله ابن ابی عقیل متوجه ساخته، رد نموده و ادله دیگری در تقویت ابن ابی عقیل اقامه نموده این ضعیف مؤلف کتاب در آیامی که مطالعه کتاب مختلف مینموده امتحان ذهن خود را در استنباط مسایل شرعیة مینمود، آن رساله کتاب

را در نظر مطالعه داشت و رساله علی حده در رد آن پرداخت و ابن ابی عقیل را مصنفات

در فقه و کلام هست و از آن جمله کتاب المتمسک بحبل آل رسول است و آن کتاب در میان

این طایفه اشتهار تمام دارد و هرگاه قافله حج از خراسان میرسد طلب آن نسخه میکردند

و منویسانیدند یا میخریدند و شیخ نجاشی گفته از شیخ خود ابو عبد الله شنیدم که بسیار

مدح و ثنای ابن ابی عقیل مکرد و مسگفت و از کتب اوست کتاب کر وفر در مبحث امامت "

والعماني بضم العين المهملة وتشديد الميم وبعدها ألف لينة وفي آخرها نون، نسبة إلى عمان، وهي ناحية معروفة يسكنها الخوارج والنواصب في هذه الأعصار بل قديما. واشتهر أن بعض بلادها وهي فرض مسقط كانت بيد الإفرنج، وهم قد أخذوها منهم، وبلادهم أعني عمان واقعة بين بلاد اليمن وفارس وكرمان، وفيها



(16)

بئر وادي برهوت التي يعذب فيها أرواح أصحاب النار في عالم البرزخ، وهي بقرب صحار من بلادهم، ولهم إمام معروف يعتقدونه، ولقد دخلتها ورأيت إمامهم في الحجة الأولى من الحجج التي وفقت لها.

".. وما أوردناه في ضبط العماني هو المشهور الدائر على ألسنة العلماء، والمزبور في كتب الفقهاء، ولكن ضبطه بعض الأفاضل بضم العين المهملة وتخفيف الميم ثم ألف وأخرها النون، وهو غريب.

وأغرب منه ما ضبطه بعضهم من كون آخره الفاء بدل النون. والعجب أنه يوجد في بعض نسخ الخلاصة للعلامة أيضا بالفاء، لكن بخط الشهيد الثاني بالنون كما هو المشهور.

والحذاء بفتح الحاء المهملة وتشديد الذال المعجمة ثم ألف ممدودة، نسبة إلى عمل الحذاء أو بيعه، فلاحظ. وقال بعض تلامذة الشيخ علي الكركي في رسالته المعمولة في ذكر أسامي المشائخ: ومنهم الحسن بن أبي عقيل صاحب التصانيف الحسنة، كتاب المتمسك، وهو من القدماء انتهى.

مجمع الرجال للقهبائي مجلد ٢ صفحة ٩٧

(جش) الحسن بن أبي عقيل. سيذكر إن شاء الله تعالى عنوان الحسن بن علي ابن أبي عقيل وعن (لم) و (ست) بعنوان الحسن بن عيسى المعروف بابن أبي عقيل. (وصفحة ١٢٥)

الحسن بن علي ابن أبي عقيل أبو محمد العماني الحذاء فقيه متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام منها كتاب المستمسك بحبل آل الرسول كتاب مشهور في الطائفة، وقيل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه نسخا، وسمعت شيخنا أبا عبد الله رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل رحمه الله، أخبرنا الحسين بن أحمد بن محمد (٣) ومحمد بن محمد عن أبي القاسم جعفر بن محمد قال (٤)

كتب إلي الحسن بن علي بن أبي عقيل يجيز لي كتاب المستمسك وسائر كتبه، وقرأت

كتابه المسمى كتاب الكر والفر على شيخنا أبي عبد الله رحمه الله وهو في الإمامة
مليح
الوضع مسألة وقلبها وعكسها، وسيدكر إن شاء الله تعالى عن (لم) و (ست) بعنوان
الحسن بن عيسى.
١٠ منهج المقال (صفحة ٩٦)

" الحسن بن أبي عقيل العماني. في الخلاصة: الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد
العماني، هكذا قال النجاشي. وقال الشيخ الطوسي: الحسن بن عيسى أبو علي
المعروف بابن أبي عقيل العماني، وهما عبارة عن شخص واحد يقال له ابن أبي عقيل
العماني الحذاء، فقيه متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام، منها: كتاب
التمسك بحبل آل الرسول، كتاب مشهور عندنا، ونحن نقلنا أقواله في كتبنا
الفقهية، وهو من جلة المتكلمين وفضلاء الإمامية. قال النجاشي سمعت شيخنا
أبا عبد الله رحمه الله يكتر الثناء على هذا الرجل. إنتهى.
وفي معالم العلماء إلى أن قال: العماني له كتب.

وفي رجال النجاشي: الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني الحذاء، فقيه
متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام، منها: كتاب التمسك بحبل آل
الرسول، مشهور في الطائفة، وقل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه
نسخا، وسمعت شيخنا أبا عبد الله يكتر الثناء على هذا الرجل، أخبرنا الحسين بن
أحمد بن محمد، ومحمد بن محمد، عن أبي القاسم جعفر بن محمد قال: كتب إلي
الحسن بن أبي عقيل يجيز لي كتاب التمسك وسائر كتبه، وقرأت كتابه المسمى:
كتاب الكر والفر على شيخنا أبي عبد الله، وهو كتاب في الإمامة مليح
الوضع، مسألة وقلبها وعكسها.

وفي الفهرست للشيخ الطوسي: ابن عيسى أبو علي المعروف بابن أبي عقيل العماني
له كتب. وهو من جلة المتكلمين، إمامي المذهب، فمن كتبه: كتاب التمسك
بحبل آل الرسول، في الفقه، وغيره، كبير حسن، وكتاب الكر والفر في
الإمامة، وغير ذلك".

١١ رجال أبي علي (صفحة ٩٧)
" الحسن بن علي بن أبي عقيل، أبو محمد العماني، الحذاء، فقيه متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام، منها: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول صلى الله عليه وآله، كتاب مشهور في الطائفة، وقل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه نسخا، وسمعت شيخنا أبا عبد الله يكثر الثناء على هذا الرجل رحمه الله، أخبرنا عن أبي القاسم جعفر بن محمد، قال: كتب إلي الحسن بن أبي عقيل يجيز لي كتاب المتمسك وسائر كتبه وقرأت كتابه المسمى الكر والفر على شيخنا أبي عبد الله وهو كتاب في الإمامة مليح الوضع: مسألة وقلبها وعكسها رجال النجاشي ". (ثم نقل كلام العلامة في الخلاصة وكلام الشيخ الطوسي في الفهرست).

١٢ جامع الرواة (مجلد ١ صفحة ١٨٩)
" الحسن بن أبي عقيل العماني، في رجال النجاشي: الحسن بن علي بن أبي عقيل، أبو محمد العماني، الحذاء، فقيه متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام، وسمعت شيخنا أبا عبد الله يكثر الثناء عليه.

وفي الفهرست الحسن بن علي المعروف بابن أبي عقيل العماني من أجلة المتكلمين. وزاد في الخلاصة: وفضلاء الإمامية رحمه الله تعالى " مح " .

١٣ أمل الآمل (مجلد ٢ صفحة ٦١)
" الحسن بن أبي عقيل العماني أبو محمد، عالم فاضل متكلم فقيه عظيم الشأن ثقة، وثقه العلامة والشيخ والنجاشي، ويأتي ابن علي وابن عيسى أيضا، وهو واحد ينتسب إلى جده، له كتب.

(وصفحة ٦٨)

" ١٨٧ الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني أبو محمد، هكذا قال النجاشي، وقال الشيخ الطوسي: الحسن بن عيسى بن أبي عقيل العماني، وهما عبارة عن شخص واحد يقال له: ابن أبي عقيل العماني الحذاء. متكلم ثقة، له كتب في الفقه

والكلام منها: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، كتاب مشهور عندنا، ونحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية، وهو من جلة المتكلمين وفضلاء الإمامية قاله العلامة في الخلاصة، وتقدم ابن أبي عقيل، ويأتي ابن عيسى. والنجاشي ذكره كما مر وقال فيه.. وذكره ابن داود، وذكر عبارة النجاشي والشيخ.
(وصفحة ٧٥)

" الحسن بن عيسى أبو علي المعروف بابن عقيل العماني.. وتقدم ابن علي وابن أبي عقيل ". ١٤ نقد الرجال (صفحة ٩٣)
" الحسن بن عيسى أبو علي المعروف بابن أبي عقيل العماني، له كتب، وهو من جلة المتكلمين، إمامي المذهب.

الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني الحذاء، فقيه متكلم ثقة، له كتب في الفقه والكلام، وسمعت شيخنا أبا عبد الله يكثر الثناء على هذا الرجل رحمه الله.
١٥ تعليقة أمل الآمل (صفحة ١١٣)

" الحسن بن أبي عقيل العماني. " العماني " ضبطه بعض الأفاضل بضم العين المهملة وتخفيف الميم ثم النون، وبعضهم ضبطه بالفاء بدل النون، وهو غريب ويخط الشهيد الثاني بالنون كما هو المشهور، وقد يوجد في بعض نسخ الخلاصة أيضا بالفاء.

(وصفحة ١١٦)

١٨٧ الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني. قال العلامة في الخلاصة: الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني، هكذا قال النجاشي، وقال الشيخ الطوسي رحمه الله: الحسن بن عيسى أبو علي المعروف بابن أبي عقيل العماني. وهما عبارة عن شخص واحد يقال له ابن أبي عقيل العماني الحذاء، فقيه متكلم ثقة. إنتهى.
وقال ابن شهر آشوب في معالم العلماء: الحسن بن أبي عقيل العماني المتكلم، له كتب كالمتمسك بحبل آل الرسول عليهم السلام في الفقه الكبير، والكر والفر في الإمامة. إنتهى. "

١٦ رياض العلماء (مجلد ١ صفحة ٢٠٣ - ٢٠٧)
" الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني الحذاء، الفقيه الجليل
والمتكلم النبيل، شيخنا الأقدم المعروف بابن أبي عقيل والمنقول أقواله في كتب
علمائنا، هو من أجلة أصحابنا الإمامية، مع أن أهل عمان كلهم خوارج
ونواصب، لكن الظاهر أنهم سكنوا بها بعد الثمانمائة وجاءوا من بلاد المغرب وسكنوا
بها..

وقال العلامة أيضا في باب من لم يرو عن الإمام: الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو
محمد العماني له كتب. انتهى، فلاحظ.

قال النجاشي..

وقال الشيخ في الرجال..

وقال الشيخ في الفهرست..

وذكره ابن داود في رجاله ونقل فيه عبارة النجاشي والشيخ.

وقال ابن شهر آشوب في معالم العلماء..

أقول: وإنما رجحنا كون اسم والده عليا لأن النجاشي أبصر في علم الرجال حتى من
الشيخ الطوسي، مع أن ابن شهر آشوب مع عظم شأنه قد وافق النجاشي فيه. وأما
قول العلامة: وهما عبارة عن شخص واحد فالظاهر أن عيسى كان جده، وكان
النسبة إليه من باب النسبة إلى الجد. ويحتمل على بعد أن يكون عيسى في كلام
الشيخ تصحيف علي. فتأمل. وأما كونه كنيته في كلام النجاشي أبو محمد وفي كلام
الشيخ أبو علي فالأمر سهل، لاحتمال تعدد الكنى.

وقد ذكره شيخنا المعاصر في أمل الآمل في ثلاثة مواضع كما نقلناه أيضا، لكن في
الأول قال: الحسن بن أبي عقيل العماني، أبو محمد، عالم فاضل متكلم فقيه
عظيم الشأن ثقة، وثقه العلامة والنجاشي. وأورد بعض ما أوردناه هاهنا، ويأتي
ابن علي وابن عيسى أيضا، وهو واحد ينسب إلى جده، وله كتب. إنتهى.

وفي الثاني أورد كلام العلامة والنجاشي وبعض ما أوردناه هاهنا.

وفي الثالث أورد كلام الشيخ في الفهرست كما نقلناه آنفا.

ثم الظاهر أن ابن أبي عقيل هذا من المعاصرين للكليني ولعلي بن بابويه القمي، والظاهر أن مراد النجاشي بقوله عن أبي القاسم جعفر بن محمد هو ابن قولويه، وهو يروي عن الكليني، ومراده من محمد بن محمد بعينه هو أبو عبد الله المذكور أعني المفيد، فلاحظ. ومراده من الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد غير ابن الغضائري لأنه الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري. ثم أقول: ويظهر من بحث ماء البئر من شرح الارشاد للشهيد عند نقل القول عنه بعدم انفعال ماء البئر بمجرد ملاقة النجاسة، بناء على مذهبه من انفعال الماء القليل بالملاقة أن كنيته هو أبو علي، وهو الموافق لكلام الشيخ كما مر، وما مر في النجاشي والخلاصة من كنيته "أبو محمد" كما سبق فاعل له كنيته، إذ حمله على أن "أبو محمد" أو "أبو

علي" من سهو النساخ بعيد جدا لكثرة ورودهم في كتب الرجال. واعلم أنني قد وجدت في بعض مسوداتي أن كنية هذا الشيخ هو أبو يعلي، ولعله رأته في موضع وكان تصحيف أبي علي. فلاحظ.

(وصفحة ٢٠٩ - ٢١١)

الشيخ الأجل الأقدم أبو محمد، ويقال أبو علي الحسن بن علي بن أبي عيسى الحذاء العماني، الفقيه الجليل، المتكلم النبيل، المعروف بابن أبي عقيل العماني، كان من أكابر علماء الإمامية، والمنقول قوله في الكتب الفقهية، ويروي عنه المفيد بواسطة جعفر بن قولويه، فكان من المعاصرين للكليني.

ومن منفردات فتواه القول بعدم نجاسة الماء القليل بمجرد ملاقة النجاسة. ومن أغرب ما نقل عنه في الفتوى ما حكاه الشهيد وهو في الذكرى في بحث القراءة في الصلاة من أن من قرأ في صلوات السنن في الركعة الأولى ببعض السورة وقام في الركعة الثانية ابتداء من حيث قرأ ولم يقرأ بالفاتحة، وهو غريب، ولعله قاسه على صلاة الآيات. فتأمل.

قال الشيخ في باب الأسماء من الفهرست..

وقال العلامة في إيضاح الاشتباه..

وقال القاضي نور الله في مجالس المؤمنين ما معناه: أن الحسن بن علي بن أبي عقيل

العماني، كان من أعيان الفقهاء وأكابر المتكلمين، وهو أول من قال من مجتهدي الإمامية موافقا لقول مالك من العامة بطهارة الماء القليل بمجرد ملاقاته، ولم يخطر ببالي أنه يوافقه غيره من مجتهدي الإمامية في هذه المسألة، سوى السيد الأجل الحسيني الفضل النقيب الأمير معز الدين محمد الصدر الأصفهاني، فإنه ألف في ترويج مذهب ابن أبي عقيل رسالة مفردة، ودفع الاعتراضات التي أوردتها العلامة في المختلف وغيره على أدلة ابن أبي عقيل، وردّها عنه، وأقام أدلة أخرى أيضا على تقوية قول ابن أبي عقيل.

وقد ألف هذا الضعيف مؤلف هذا الكتاب في أوان مطالعته كتاب المختلف ونظره في الرسالة المذكورة رسالة على حدة في رد الرسالة المذكورة.

ولابن أبي عقيل مصنفات في الفقه والكلام، منها كتاب المتمسك بحبل آل الرسول وذلك الكتاب له اشتهاً تام بين هذه الطائفة الإمامية، وكان إذا وردت قافلة الحاج من خراسان يطلبون تلك النسخة ويستكتبونها أو يشترونها. انتهى كلام القاضي نور الله، ثم نقل أيضا بعض ما نقلناه من كلام النجاشي.

أقول ما قاله من عدم موافقة واحد آخر من مجتهدي أصحابنا لابن أبي عقيل سوى السيد الصدر المذكور في عصرنا هذا المولى محمد محسن الكاشي رضي الله عنه، وبالغ في ذلك وإليه مال الأستاذ المحقق قدس سره في شرح الدروس، وتحقيق الحق في هذه المسألة على ذمة بحث الطهارة من كتابنا الموسوم بوثيقة النجاة".

(ومجلد ٦ صفحة ٨٧)

" ابن أبي عقيل هو الشيخ أبو محمد أو أبو علي، الحسن بن علي بن عيسى بن أبي عقيل الحذاء العماني، الفقيه الأقدم المعروف، وسيجيء بعنوان ابن عقيل وهما واحد. "

١٧ رجال بحر العلوم (صفحة ٢١١ ٢٢٣)

" الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني الحذاء فقيه.

متكلم، ثقة، له كتب في الفقه والكلام، منها: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول

صلى الله عليه وآله، كتاب مشهور في الطائفة. وقيل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه نسخا، وسمعت شيخنا أبا عبد الله رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل رحمه الله: أخبرنا الحسين بن أحمد بن محمد، ومحمد بن محمد، عن أبي القاسم جعفر بن محمد قال: كتب إلي الحسن بن علي بن أبي عقيل يجيزني كتاب المتمسك، وسائر كتبه. وقرأت كتابه المسمى كتاب الكر والفر على شيخنا أبي عبد الله.

وهو كتاب في الإمامة مليح الوضع: مسألة وقلبها وعكسها. وذكره النجاشي..

وذكره الشيخ في الفهرست في الأسماء..

وذكره الشيخ في الفهرست في الكنى..

وذكره ابن شهر آشوب في المعالم..

وقال الشيخ الطوسي:.. قاله العلامة في الخلاصة.

وذكر الشيخ: أنه الحسن بن عيسى أبو علي، وهو الأشبه. وفي الفهرست والنجاشي: من أعيان الفقهاء، وأجلة متكلمي الإمامية، له كتب، منها: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، وكتاب الكر والفر في الإمامة، وغيرهما. قاله ابن داود في رجاله.

وفي السرائر، في أول كتاب الزكاة " والحسن ابن أبي عقيل العماني، صاحب كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، وجه من وجوه أصحابنا، ثقة، فقيه، متكلم. كثيرا ما كان يثني عليه شيخنا المفيد، وكتابه كتاب حسن كبير، وهو عندي، قد ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست وأثنى عليه.

ثم ذكره أيضا في باب الربا وعده في جلة أصحابنا المتقدمين، ورؤساء مشايخنا المصنفين الماضين، ومشيخة الفقهاء، وكبار مصنفي أصحابنا. وفي المعتمد عده فيمن اختار النقل عنه من أصحاب كتب الفتاوى. وممن اشتهر فضله وعرف تقدمه في نقد الأخبار، وجودة الاعتبار.

وفي كشف الرموز ذكره في جملة من اقتصر على النقل عنهم من المشايخ الأعيان الذين

هم قدوة الإمامية ورؤساء الشيعة. وفي الوجيزة: الحسن بن علي بن أبي عقيل، الفاضل المشهور، ثقة. قلت: حال هذا الشيخ الجليل في الثقة والعلم والفضل والكلام والفقہ أظهر من أن يحتاج إلى البيان، ولأصحاب مزيد اعتناء بنقل أقواله وضبط فتاواه، خصوصا الفاضلين، ومن تأخر عنهما. وهو أول من هذب الفقہ واستعمل النظر، وفتق البحث عن الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى، وبعده الشيخ الفاضل ابن الجنيد، وهما من كبار الطبقة السابعة. وابن أبي عقيل أعلى منه طبقة، فإن ابن الجنيد من مشايخ المفيد، وهذا الشيخ من مشايخ شيخه جعفر بن محمد بن قولويه، كما علم من كلام النجاشي رحمه الله.

وأبو عقيل لم أظفر له بشئ في كلام الأصحاب، لكن السمعاني في كتاب "الأنساب" ذكر أن المشهور بذلك جماعة: منهم أبو عقيل يحيى بن المتوكل الحذاء المدني، نشأ بالمدينة، ثم انتقل إلى الكوفة، وروى عنه العراقيون، منكر الحديث، مات سنة سبع وستين بعد المائة.

وهذا الرجل مشهور بين الجمهور. وقد ذكره ابن حجر وغيره، وضعفوه. والظاهر أنه للتشيع، كما هو المعروف من طريقتهم. ويشبه أن يكون هذا هو جد الحسن بن أبي عقيل، لشهادة الطبقة وموافقة الكنية والصنعة، ولا ينافيه كونه مدنيا بالأصل، لتصريحهم بانتقاله من المدينة إلى الكوفة، واحتمال انتقاله أو أولاده من الكوفة إلى عمان.

وعمان بالضم كما في الايضاح. ومجمع البحرين، والتخفيف كغراب، كما في القاموس وكتاب الأنساب: بلد معروف من بلاد البحر. وفي القاموس أنها بلاد باليمن. وأما المشددة، فهو بالفتح كشداد موضع بالشام، قاله الجوهري وغيره، والشائع على ألسنة الناس العماني بالضم والتشديد وهو خطأ.

والحذاء في الأصل صاحب الصنعة المعروفة، وهو الإسكافي، ويطلق كثيرا على غيره لمناسبة، كما قيل في خالد بن مهران البصري الحذاء: أنه ما حذا قط، ولا باعها ولكنه تزوج امرأة، فنزل بها في الحذائين، فنسب إليهم. وفي أبي عبد الرحمن

بن عبيدة بن حميد الحذاء التميمي، مؤدب هارون الرشيد: أنه كان يجلس إلى الحذائين، فاشتهر بالحذاء".

هوامش رجال بحر العلوم

"الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني الحذاء من قدماء الأصحاب، ويعبر فقهاء الإمامية عنه وعن ابن الجنيد محمد بن أحمد بالقديمين، وهما من أهل المائة الرابعة.

وقد اختلف أرباب المعاجم الرجالية في كنيته: فالنجاشي في رجاله كناه أبا محمد، وكذلك ابن داود في رجاله، والشيخ الطوسي في فهرسته، في باب الأسماء كناه أبا علي، وكذا في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، وهما من معاصريه وكذا ابن شهر آشوب في معالم العلماء، والشهيد الأول في غاية المراد، شرح الإرشاد، في بحث ماء البئر كناه: أبا علي. وفي رياض العلماء أن اختلاف الكنية في كلامي الشيخ والنجاشي أمره سهل لاحتمال تعددها، واحتمل سيدنا المحسن الأمين رحمه الله في أعيان الشيعة أن يكون هو الحسن بن علي أو الحسن بن عيسى بن علي، وحصل في عبارة الشيخ سبق قلم منه أو خطأ من النساخ فأبدل ابن علي بأبي علي، كما يقع كثيرا.

كما اختلف في اسم أبيه: فجعل النجاشي في رجاله أباه عليا، وجعل الشيخ في رجاله وفي فهرسته أباه عيسى، وهما من معاصريه، ويمكن أن يكون هو الحسن بن عيسى بن علي أو الحسن بن علي بن عيسى، فنسبه أحدهما إلى الأب والآخر إلى الجد، وبذلك يرتفع التنافي بين جعله ابن علي، وابن عيسى. وفي رياض العلماء: ألحق في نسبه ما قاله النجاشي من أن اسم أبيه علي لأن النجاشي أبصر في علم الرجال حتى من الشيخ الطوسي، مع أن ابن شهر آشوب مع عظم شأنه قد وافق النجاشي فيه، والظاهر أن عيسى كان جده، وكانت النسبة إليه من باب النسبة إلى الجد، ويحتمل على بعد أن يكون عيسى في كلام الشيخ تصحيف علي. ويظهر من رياض العلماء في موضع آخر احتمال أن يكون جده أبو عقيل اسمه

عيسى، حيث قال: الحسن بن أبي عقيل عيسى الحذاء العماني. ولكن الذي يقوي في الظن بأن أبا عقيل اسمه يحيى، لما ذكره سيدنا قدس سره في الأصل. وترجم لابن أبي عقيل الحسن صاحب رياض العلماء في موضعين متقاربين، لكون كتابه المذكور كان باقيا في المسودة لم يبيضه..

وترجم له أيضا القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين: ج ١ ص ٤٢٧ طبع إيران سنة ١٣٧٥ هـ فقال ما تعريبه: الحسن بن أبي عقيل العماني، كان من أعيان الفقهاء وأكابر المتكلمين، له مصنفات في الفقه والكلام، منها: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، وذلك الكتاب له اشتهار تام بين هذه الطائفة الإمامية، وكان إذا وردت قافلة الحاج من خراسان يطلبون تلك النسخة ويستكتبونها أو يشترونها. وترجم له أيضا صاحب أمل الآمل في ثلاثة مواضع: فقال..

وترجم أيضا المحقق الشيخ أسد الله التستري الكاظمي رحمه الله في مقدمة كتابه المقاييس عند ذكر ألقاب العلماء، قال: ومنها العماني الفاضل الكامل العالم العامل، العلم المعظم، الفقيه المتكلم، المتبحر المقدم، الشيخ النبيل الجليل، أبي محمد، أو أبي علي الحسن بن أبي عقيل، جعل الله له في الجنة خير مستقر وأحسن مقيل. وكان المفيد يكثر الثناء عليه. وله كتب في الفقه وغيرها، منها: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، وهو كتاب كبير حسن مشهور في الفقه. وللمترجم له أقوال نادرة في المسائل الفقهية. يقول صاحب رياض العلماء..

وحكى عنه الشهيد الأول في: غاية المراد شرح الارشاد، كتاب الطهارة، القول بعدم انفعال ماء البئر بمجرد الملاقاة، مع أن المعروف بين القدماء انفعاله بمجرد طهره بنزح المقدر، وكأن هذا مبني على ما يأتي عنه من عدم انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة، أو على أن ماء البئر ملحق بالنابع، فلا ينجس بالملاقاة ولو قلنا بنجاسة القليل بها كما هو رأي المتأخرين. ومن المعروف عنه أنه يقول بعدم انفعال الماء القليل بمجرد ملاقاة النجاسة، ونقله عنه متواتر. أما نسبة المترجم له " العماني " فهل هي نسبة إلى عمان بضم العين المهملة وتخفيف الميم

بعدها ألف ونون، أم إلى عمان بفتح العين المهملة وتشديد الميم؟ فقد اختلف فيه أرباب المعاجم. يقول سيدنا الحجة المحسن الأمين رحمه الله في أعيان الشيعة: ج ٢٢ ص ٣٩١ " العماني نسبة إلى عمان بضم العين وتخفيف الميم بعدها ألف ونون،

قال السمعاني هي من بلاد البحر أسفل البصرة، وفي معجم البلدان: اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند في شرقي هجر، أما عمان بالفتح والتشديد فبلد بالشام معروف، وليس هو (أي المترجم له) منسوباً إليه ".
ثم أيد رأيه بما ذكره سيدنا قدس سره في الأصل، ثم قال: وفي رياض العلماء العماني بفتح العين المهملة وتشديد الميم وبعدها ألف لينة وفي آخرها نون نسبة إلى عمان، وهي ناحية معروفة يسكنها الخوارج في هذه الأعصار، بل قديماً، وهي واقعة بين بلاد اليمن وفارس وكرمان. قال: وما أوردناه في ضبط العماني هو المشهور الدائر على ألسنة العلماء، والمزبور في كتب الفقهاء، ولكن ضبطه بعض الأفاضل بضم العين المهملة وتخفيف الميم ثم ألف ونون، وهو غريب. ثم ذكر سيدنا الأمين المحسن رحمه

الله معقبا لعبارة صاحب رياض العلماء بما لفظه " بل الغريب ما ذكره، وشهرته على الألسن إن صحت فلا أصل لها، وأي عالم ضبطها في كتابه بالتشديد؟! وإن وجد فهو خطأ، وإليها ينسب أزد عمان وورد ذلك في الشعر الفصيح، ولو شدد الميم لاختل الوزن " ولعل سيدنا الأمين رحمه الله يريد بالشعر الفصيح ما قاله القتال الكلابي، من أبيات كما في معجم البلدان بمادة عمان:

حلفت بحج من عمان تحللوا
بيئرين بالبطحاء ملقا رحالها

راجع مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي بمادة (عمن) فإنه قال: عمان كغراب موضع باليمن، وأما الذي بالشام بطرف البلقاء، فهو عمان بالفتح والتشديد.

قال الزبيدي في (تاج العروس في شرح القاموس) بمادة (عمن) مازجا عبارة القاموس: " .. وعمان كغراب رجل اشتق من عمد بالمكان أي أقام. وعمان: بلد باليمن

سمي بعمان بن نفشان بن سبأ أخي عدن. وقال ابن الأثير عمان على البحر تحت البصرة. وقال غيره: عند البحرين.. وعمان كشداد بلد بالشام بالبلقاء، بخط النووي رحمه الله سمي بعمان بن لوط ". وقد جاء في معجم البلدان للحموي بمادة : عمان " عمان بضم أوله وتخفيف ثانيه، وآخره نون: اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن.. في شرقي هجر، تشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع، إلا أن حرها يضرب به المثل، وأكثر أهلها في أيامنا خوارج أباضية، ليس بها من غير هذا المذهب إلا طارئ غريب، وهم لا يخفون ذلك، وأهل البحرين بالقرب منهم، بضدهم كلهم روافض لا يكتمونونه ولا يتحاشون، وليس عندهم من يخالف هذا المذهب إلا أن يكون غريباً.. وقصة عمان صحار..

وقال الزجاجي سميت عمان بعمان بن إبراهيم الخليل، وقال ابن الكلبي سميت بعمان بن سبأ بن يفتان بن إبراهيم الخليل الرحمن لأنه بنى مدينة عمان.. وقال أيضاً: عمان بالفتح ثم التشديد، وآخره نون.. بلد في طرف الشام وكانت قصبة أرض البلقاء.. كذا ضبطه الخطابي، ثم حكى فيه تخفيف الميم أيضاً، قال الأحوص بن محمد الأنصاري:

أقول بعمان وهل طربي به
إلى أهل سلع إن تشوقت نافع
إلى آخر الأبيات "

١٩ توضيح المقال (صفحة ٩٧)

" نقل كلام النجاشي والخلاصة والفهرست المتقدم "

٢٠ رويزات الجنات (مجلد ٢ صفحة ٢٥٩)

" نقل كلام النجاشي والشيخ، ثم قال وأقول: إن هذا الشيخ هو الذي ينسب إليه ابداع أساس النظر في الأدلة، وطريق الجمع بين مدارك الأحكام بالاجتهاد الصحيح، ولذا يعبر عنه، وعن الشيخ أبي علي بن الجنيد صاحب المختصر المشهور في كلمات فقهاء أصحابنا بالقديمين. وقد بالغ في الثناء عليه أيضاً صاحب السرائر

وغيره، وتعرضوا لبيان خلافاته الكثيرة في مصنفاتهم. ومن جملة ما خالف فيه المعظم واشتهر بتفرد القول به القول بعدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة، وإن صار هو في هذه الأواخر شايعا بين جماعة الأخباريين، بل ومن جملة ما يمتازون به عن طريق فقهاءنا المجتهدين، وقد مر الكلام على تفصيل ذلك في ذيل ترجمة أمينهم الاسترآبادي المؤسس لأساسهم. فليراجع إن شاء الله. وقال سيدنا البحر قدس سره في فوائده الرجالية عند ذكره لهذا الرجل، قلت.. "

٢١ إتقان المقال (صفحة ٤٢)

" نقل كلام الشيخ في الخلاصة والفهرست وقال: وفي الاقتصاد ذكر الشيخ ابن عيسى وهو الأشبه "

٢٢ لباب الألقاب (صفحة ٢٧)

" ومنهم ابن أبي عقيل، وهو الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني، وعن " خ " إنه الحسن بن عيسى قال في " صه " وهما عبارة عن شخص واحد يقال: له ابن أبي عقيل الحسن، فقيه، متكلم، ثقة، له كتب في الفقه والكلام منها كتاب المتمسك بحبل آل الرسول كتاب مشهور عندنا، ونحن نقلنا أقواله في كتبنا الفقهية وهو من جلة المتكلمين وفضلاء الإمامية.

قال النجاشي سمعت شيخنا أبا عبد الله رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل انتهى وعن الفهرست عد من كتبه كتاب الكر والفر في الإمامة "

٢٣ تنقيح المقال (مجلد ١ صفحة ٢٩١)

" الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني، الضبط: العماني نسبة إلى عمان بضم العين المهملة والميم المخففة والألف والنون والياء، وزانه غراب، كورة عربية على ساحل بحر اليمن في شرقي هجر، تشتمل على بلدان، يضرب بحرها المثل، وأهلها خوارج أباضية. أو إلى عمان بفتح أوله وتشديد ثانيه، بلد في طرف الشام، كان قصبة البلقاء، جاء ذكره في حديث الحوض. وحكى الخطابي فيه

تخفيف الميم أيضا، وقيل إنها مدينة دقيانوس، بقربها الكهف والرقيم، قاله في المراصد. ثم إن ما ذكرناه في العنوان تبعا فيه النجاشي، وعنوانه الشيخ الطوسي بالحسن بن عيسى أبو علي المعروف بابن عقيل العماني، وستسمع من العلامة أنهما شخص واحد..
قال النجاشي..

وقال الشيخ رحمه الله في الفهرست..
وقال الحلبي في السرائر: قال الحسن بن أبي عقيل العماني في كتابه المسمى بالتمسك بحبل آل الرسول صلى الله عليه وآله.. وهذا الرجل وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه متكلم، كان يثني عليه الشيخ المفيد رحمه الله، وكتابه كتاب حسن كبير، وهو عندي. قد ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست وأثنى عليه. انتهى.
ونقل في التنقيح عنه رواية مرسلة، ثم قال ومثله لا يرسل إلا عن ثقة خصوصا إذا عمل بالرواية. انتهى.

وقال في القسم الأول من الخلاصة: الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني هكذا قال النجاشي، وقال الشيخ الطوسي رحمه الله..
وفي أول كتاب الزكاة من السرائر أن: الحسن بن أبي عقيل العماني صاحب كتاب التمسك بحبل آل الرسول صلى الله عليه وآله وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه متكلم، كثيرا كان يثني عليه شيخنا المفيد رحمه الله، وكتابه كتاب حسن كبير. ثم ذكره في باب الربا، وعده من جلة أصحابنا المتقدمين ورؤساء مشايخنا المصنفين الماضين، ومشيخة الفقهاء وكبار مصنفي أصحابنا.
وعده في المعتر من اختار النقل عنه من أصحاب كتب الفتاوى ومن اشتهر فضله، وعرف تقدمه في نقل الأخبار، وصحة الاختيار، وجودة الاعتبار.
وقال العلامة الطباطبائي رحمه الله.. "

٢٤ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (صفحة ٣٠٣)
" ومنهم: ابن أبي عقيل الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني الحذاء، شيخ

الشيعة ووجهها، وفتيها، والمتكلم المناظر البارع، أحد أركان الدين، المؤسس في الفقه، والمحقق في العلوم الشرعية، والمدقق في العلوم العقلية، له كتب كثيرة في كل الفنون الإسلامية، اشتهر بالفقه والتفريع، وصنف فيه كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، قال النجاشي: وهو كتاب مشهور في الطائفة، ثم قال وسمعت شيخنا أبا عبد الله يكثر الثناء على هذا الرجل، وهو من أهل المائة الثالثة كان معاصرا للكليني ولعلي بن بابويه .

٢٥ عيون الرجال (صفحة ٢٨ و ٣١)

" الحسين بن عقيل في رجال النجاشي: ابن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني، فقيه: متكلم، ثقة. جش، صه. وفي رجال النجاشي: سمعت شيخنا أبو عبد الله يعني المفيد يكثر الثناء عليه، وفي الفهرست من فضلاء المتكلمين، وزاد " صه " وفضلاء الإمامية، عنه جعفر ابن محمد بن قولويه. " الحسن بن علي بن أبي عقيل، هو العماني السابق. وفي البلغة ثقة من أعظم علمائنا.

٢٦ الفوائد الرضوية (مجلد ١ صفحة ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٣)

" الحسن بن أبي عقيل العماني أبو محمد، عالم، فاضل، متكلم، فقيه، ثقة، جليل القدر، يباید ذكرش در حسن بن علي بن أبي عقيل. عليه، وله كتب في الفقه وغيره، منها كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، وهو كتاب كبير حسن مشهور في الفقه، كما ذكر السروي، وفي غيره أيضا كما صرح به الشيخ مكررا، ويعبر عنه بالتمسك والمستمسك والتمسك، وقيل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه نسخا، ومنه تنقل أقواله ولم أجده، ويعبر عنه كثيرا بابن أبي عقيل وباسمه وكنيته، انتهى. ونقل العلامة في المختلف عنه رواية مرسله وقال: لنا ما رواه ابن أبي عقيل وهو شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعلمه وعدالته. وفي روضات الجنات.. "

" الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني أبو محمد ملقب
بحذاء، شيخ، متكلم، فقيه، ثقة، صاحب كتاب المتمسك بحبل آل الرسول
وغير آن از كتب فقهية، وكتاب الكر والفر في الإمامة وغيره. وأين شيخ از قدماء
متكلمين وفضلاء امامية است وأقوال أو در كتب فقهية مشهور است. " قال المحقق
الشيخ أسد الله رحمه الله في مقابس الأنوار: ومنها العماني الفاضل الكامل العالم
العامل العلم المعظم الفقيه المتكلم المتبحر المقدم الشيخ النبيل الجليل أبي محمد أو
أبي علي الحسن بن أبي عقيل، جعل الله له في الجنة خير مستقر وأحسن مقيل
، وكان معاصرا للكليني، وأجاز بالمكاتبة لابن قولويه، وكان المفيد يكثر الثناء
٢٧ تحفة الأحباب (صفحة ٥٨)

" حسن بن أبي عقيل العماني الحذاء، شيخ أجل، أقدم، أفقه، از متكلمين
امامية است، وأقوال أو در كتب فقهية مشهور است، وكتاب المتمسك بحبل آل
الرسول، وكتاب الكر والفر في الإمامة، از تصنيفات اوست. وعمان كغراب بلاد
معروفة من بلاد بحرین، وعن الاقتصاد للشيخ الطوسي أنها بلد باليمن "
٢٨ الكنى والألقاب (مجلد ١ صفحة ١٩٠ - ١٩١)

" ابن أبي عقيل " الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني
الحذاء، شيخ، فقيه، متكلم، جليل، قال صاحب السرائر في حقه: وجه من
وجوه أصحابنا، ثقة، فقيه، متكلم، كان يثني عليه الشيخ المفيد. وكتابه، أي
كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، كتاب حسن كبير، وهو عندي. وقد ذكره
شيخنا أبو جعفر في الفهرست وأثنى عليه، انتهى. وعن العلامة الطباطبائي: أن
حال هذا الشيخ الجليل في الثقة والعلم والفضل والكلام والفقه، أظهر من أن يحتاج
إلى البيان، وللأصحاب مزيد اعتناء بنقل أقواله وضبط فتاواه، خصوصا الفاضلين
ومن تأخر عنهما. وهو أول من هذب الفقه، واستعمل النظر، وفتق البحث عن
الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى، وبعده الشيخ الفاضل ابن الجنيد، وهما
من كبار الطبقة السابعة، وابن أبي عقيل أعلى منه طبقة فإن ابن الجنيد من مشايخ

المفيد، وهذا الشيخ من مشايخ شيخه جعفر بن محمد بن قولويه، كما علم من كلام النجاشي، انتهى.

والعماني بضم العين وتخفيف الميم نسبة إلى عمان كغراب: كورة عربية على ساحل بحر اليمن تشتمل على بلدان، يضرب بحرهما المثل ".
٢٩ هدية الأحاب (صفحة ٤٦)

" ابن أبي عقيل " شيخ أجل، الحسن بن علي العماني ملقب بحذاء، شيخ متكلم فقيه، معاصر شيخ كليني است، له كتاب المتمسك بحبل آل الرسول في الفقه، ومما تفرد به القول بعدم انفعال الماء القليل ".
٣٠ أعيان الشيعة (مجلد ٥ صفحة ١٥٧ ١٥٩)

" الشيخ أبو محمد أو أبو علي الحسن بن علي أو ابن عيسى بن أبي عقيل العماني الحذاء ".
نسبته

" (العماني) نسبته إلى عمان بضم العين وتخفيف الميم بعدها ألف ونون، في أنساب السمعاني: هي من بلاد البحر أسفل البصرة، وفي معجم البلدان: اسم كورة على ساحل بحر اليمن والهند في شرقي حجر الخ. أما عمان بالفتح والتشديد، فبلد بالشام معروف وليس هو منسوباً إليه. وفي رجال بحر العلوم: الشائع على ألسنة الناس العماني، بالضم والتشديد وهو خطأ الخ. وفي رياض العلماء: العماني بضم العين المهملة، وتشديد الميم وبعدها ألف لينة، وفي آخرها نون، نسبة إلى عمان وهي ناحية معروفة يسكنها الخوارج في هذه الأعصار، بل قديما، وهي واقعة بين بلاد اليمن وفارس وكرمان. قال: وما أوردناه في ضبط العماني هو المشهور الدائر على ألسنة العلماء، والمزبور في كتب الفقهاء، ولكن ضبطه بعض الأفاضل بضم العين المهملة وتخفيف الميم، ثم ألف ونون وهو غريب الخ. بل الغريب ما ذكره. وشهرته على الألسن إن صحت فلا أصل لها، وأي عالم ضبطها في كتابه بالتشديد؟! وإن وجد فهو خطأ، وإليها ينسب أزد عمان، وورد ذلك في الشعر

الفصيح ولو شددت الميم لاحتل الوزن.
والحذاء، في أنساب السمعاني: هذه النسبة إلى حذو النعل وعملها الخ. والله أعلم لماذا نسب إلى ذلك ابن أبي عقيل، والسمعاني في الأنساب قال في رجل: ما حذا قط ولا باعها، ولكنه نزل في الحذائين فنسب إليهم، وفي آخر: إنه كان يجلس إلى الحذائين فاشتهر بالحذاء، وكان مؤدب هارون الرشيد".
كنيته

" كناه النجاشي أبا محمد، وكناه الشيخ أبا علي كما ستعرف، وهما من معاصريه، والشهيد في شرح الارشاد في بحث ماء البئر كناه أبا علي، وفي رجال ابن داود الحسن بن علي بن أبي عقيل، وذكر الشيخ أنه الحسن بن عيسى أبو علي وهو الأشبه الخ.

وفي الرياض: إن اختلاف الكنية في كلامي الشيخ والنجاشي أمره سهل لاحتمال تعددها الخ. ويحتمل أن يكون هو الحسن بن علي أو الحسن بن عيسى بن علي، وحصل في عبارة الشيخ سبق قلم منه أو خطأ من النساخ، فأبدل ابن علي بأبي علي، كما يقع كثيرا. وفي الرياض: حملة على أن أبا محمد أو أبا علي من سهو النساخ بعيد

جدا لكثرة ورودهما في كتب الرجال الخ. ويرفع البعد أن أصله رجل واحد وتبعه الباقون".

نسبه

" جعل النجاشي أباه عليا، وجعله الشيخ عيسى كما ستعرف وهما من معاصريه، ويمكن أن يكون أحدهما نسبة إلى الأب والآخر إلى الجد، والنسبة إلى الجد شائعة، ويكون هو الحسن بن عيسى بن علي أو الحسن بن علي بن عيسى، فنسبه أحدهما إلى الأب والآخر إلى الجد، وبذلك يرتفع التنافي بين جعله ابن علي وابن عيسى. وقال ابن داود: الحسن بن علي أبو محمد، وذكر الشيخ أنه الحسن بن عيسى أبو علي وهو الأشبه.

وفي رياض العلماء: الحق في نسبه ما قاله النجاشي من أن اسم أبيه علي، لأن النجاشي أبصر في علم الرجال حتى من الشيخ الطوسي، مع أن ابن شهر آشوب مع عظم شأنه قد وافق النجاشي فيه، والظاهر أن عيسى كان جده، وكانت النسبة إليه من باب النسبة إلى الجد، ويحتمل على بعد أن يكون عيسى في كلام الشيخ تصحيف علي الخ. ويظهر من الرياض في موضع آخر احتمال أن يكون جده أبو عقيل اسمه عيسى، حيث قال الحسن بن أبي عقيل عيسى الحذاء العماني الخ. ولكن ستعرف قوة الظن بأن أبا عقيل اسمه يحيى.

جده أبو عقيل

" في رجال بحر العلوم: أبو عقيل لم أظفر له بشئ في كلام الأصحاب، لكن السمعاني في كتاب الأنساب ذكر أن المشهور بذلك جماعة، منهم أبو عقيل يحيى بن المتوكل الحذاء المدني، نشأ بالمدينة ثم انتقل إلى الكوفة وروى عنه العراقيون، منكور الحديث، مات سنة ١٦٧ وهذا الرجل مشهور بين الجمهور، وقد ذكره ابن حجر وغيره وضعفوه، والظاهر أنه للتشيع كما هو المعروف من طريقتهم. ويشبه أن يكون هذا هو جد الحسن بن عقيل بشهادة الطبقة وموافقة الكنية والصنعة، ولا ينافيه كونه مدنيا بالأصل لتصريحهم بانتقاله من المدينة إلى الكوفة، واحتمال انتقاله أو انتقال أولاده من الكوفة إلى عمان الخ."

عصره

" هو من قدماء الأصحاب، ويعبر فقهاؤنا عنه وعن ابن الجنيد محمد بن أحمد " القديمين " وهما من أهل المائة الرابعة. وفي رجال بحر العلوم هما من كبار الطبقة السابعة، وابن أبي عقيل أعلى منه طبقة، فإن ابن الجنيد من مشايخ المفيد وهذا الشيخ من مشايخ شيخه جعفر بن محمد قولويه كما علم من كلام النجاشي الخ. وابن قولويه توفي سنة ٣٦٨ والمفيد توفي سنة ٤١٣ ولكن ذكروا في أحوال ابن الجنيد أن له جوابات مسائل معز الدولة أحمد بن بويه توفي سنة ٣٥٦ فلا يبعد أن يكونا

متعاصرين.

وفي رياض العلماء: الظاهر أن بن أبي عقيل من المعاصرين للكليني ولعلي بن بابويه القمي، إذ الظاهر أن مراد النجاشي بقوله (في سنده إلى المترجم) عن أبي القاسم جعفر بن محمد هو ابن قولويه وهو يروي عن الكليني، ومراده من محمد بن محمد هو المفيد الخ.

وقال في موضع آخر: إن المترجم يروي عنه المفيد بواسطة جعفر بن قولويه فكان من المعاصرين للكليني الخ. وفي مقدمات المقاييس: كان معاصرا للكليني وأجاز كتبه بالمكاتبة لابن قولويه الخ."

أقوال العلماء فيه

قال النجاشي..

وذكره في الفهرست في باب الكنى فقال..

وذكره الشيخ في من لم يرو عنهم عليهم السلام فقال وحسن بن أبي عقيل العماني، له كتب، انتهى.

وقال ابن شهر آشوب في المعالم..

وقال ابن داود في رجاله..

وقال ابن إدريس في أول كتاب الزكاة من السرائر..

ثم ذكره ابن إدريس أيضا في باب الربا من السرائر وعده في جلة أصحابنا المتقدمين ورؤساء مشايخنا المصنفين الماضين والمشايخ الفقهاء، وكبار مصنفي أصحابنا. وفي المعتبر عده فيمن اختار النقل عنه من أصحاب كتب الفتاوى، وممن اشتهر فضله وعرف تقدمه في نقد الأخبار وصحة الاختيار وجودة الاعتبار.

وفي كشف الرموز ذكره في جملة من اقتصر على النقل عنهم من المشايخ الأعيان، الذين هم قدوة الإمامية ورؤساء الشيعة.

وفي الوجيزة: الحسن بن أبي عقيل الفاضل المشهور ثقة.

وفي رجال بحر العلوم..

وذكره صاحب رياض العلماء في موضعين متقاربين من كتابه كما وقع منه في كثير من

التراجم لكون كتابه كان باقيا في المسودة لم يبيضه فقال في أولهما.. وقال في ثانيهما..

وفي مجالس المؤمنين..

وذكره في أمل الآمل في ثلاثة مواضع فقال في الأول.. وفي الثاني.. الخلاصة السابقة، ثم ذكر كلام النجاشي وابن داود وفي الثالث..

وعن بعض تلامذة الشيخ علي الكركي في رسالته المعمولة في ذكر أسامي المشايخ أنه قال: ومنهم الحسن بن أبي عقيل صاحب التصانيف الحسنة، منها كتاب المتمسك وهو من القدماء، الخ.

وقال المحقق الشيخ أسد الله التستري الكاظمي في مقدمة كتابه المقاييس عند ذكر ألقا العلماء.. ويعبر عنه بالتمسك والمستمسك، ومنه تنقل أقواله ولم أجده، الخ.

أقواله النادرة في المسائل الفقهية

" في رياض العلماء: من أغرب ما نقل عنه في الفتاوى ما حكاه الشهيد في الذكرى في بحث القراءة في الصلاة من أن من قرأ في صلاة السنن في الركعة الأولى ببعض السورة وقام في الركعة الأخرى ابتداء من حيث قرأ ولم يقرأ بالفاتحة. وهو غريب، ولعله قاسه على صلاة الآيات الخ. وحكى عنه الشهيد في شرح الارشاد القول بعدم انفعال ماء البئر بمجرد الملاقاة، مع أن المعروف بين القدماء انفعاله بمجرد طهره بنزح المقدر، وكأن هذا مبني على ما يأتي عنه من عدم انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة، أو على أن ماء البئر ملحق بالنابع فلا ينجس بالملاقاة، ولو قلنا بنجاسة القليل بها، كما هو رأي المتأخرين. ومن المعروف عنه أنه يقول بعدم انفعال الماء القليل بمجرد ملاقاة النجاسة. ونقله عنه متواتر.

وفي مجالس المؤمنين للقاضي نور الله ما تعريبه..

وفي الرياض: قد وافقه بعد عصر القاضي المذكور في عصرنا هذا المولى محمد محسن

الكاشاني وبالغ في ذلك، وإليه مال الأستاذ المحقق في شرح الدروس، وتحقيق الحق في هذه المسألة على ذمة بحث الطهارة من كتابنا الموسوم بوثيقة النجاة الخ. "

٣٢ الذريعة مجلد ١٩ صفحة ٦٩

" ٣٧٤: كتاب المتمسك بحبل آل الرسول صلى الله عليه وآله، للشيخ الأقدم أبو محمد الحسن بن علي بن أبي عقيل العماني الحذاء، الفقيه المتكلم المعاصر للكليني وعلي بن بابويه، قال النجاشي وهو كتاب مشهور في الطائفة، قيل ما ورد الحاج من خراسان إلا طلب واشترى منه نسخا، سمعت شيخنا أبا عبد الله رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل، انتهى. والشيخ أبو عبد الله هو المفيد ويظهر من الثناء عليه أنه أدركه، أو أنه أخبره بحاله شيخه جعفر بن قولويه الذي طلب الإجازة من ابن أبي عقيل، كما في النجاشي. "

٣٣ طبقات أعلام الشيعة القرن الرابع

صفحة ٩٦٩٥

" الحسن بن عيسى الشيخ أبو علي المعروف بابن أبي عقيل العماني. ترجم له الطوسي في الفهرست هكذا، لكنه مر عن النجاشي: أبو محمد الحسن بن علي بن أبي عقيل وهما واحد جزما. "

" الحسن بن علي بن أبي عقيل أبو محمد العماني الحذاء، المشهور بابن أبي عقيل،

وفي

الكتب الفقهية يعبر عنه وعن ابن الجنيد محمد بن أحمد الرازي الذي توفي ٣٨١ بالقديمين، والمترجم أقدم القديمين فإنه لم يرو عنه الصدوق ولا المفيد، وترجم له النجاشي فقال: فقيه متكلم ثقة، وروى بإسناده عن ابن قولويه المتوفى ٣٦٩ أنه قال: كتب إلي الحسن بن علي بن أبي عقيل يجيز لي كتاب المتمسك بحبل آل الرسول وسائر كتبه. أقول: ابن قولويه المجاز له كان المعمرين، أدرك سعد بن عبد الله المتوفى حدود ٣٠٠ قابلا للسمع منه، وسمع منه أربعة أحاديث. والظاهر أن إجازة المترجم له أيضا كانت في تلك الحدود تقريبا. والمترجم كان يذهب إلى القول بعدم انفعال الماء القليل، وتبعه على ذلك من المتأخرين المير معز الدين محمد الصدر

الأصفهاني، والمحدث الكاشاني، ومال إليه شارح الدروس، وانتصر له الشيخ سليمان الماحوزي، والشيخ مهدي الفتوني، ويظهر من صاحب الرياض أنه ألف رسالة في نصره هذا القول.

وترجم له الطوسي في الفهرست والرجال بعنوان: الحسن بن عيسى أبو علي المعروف بابن أبي عقيل العماني وذكر تصانيفه.

وأما جده أبو عقيل واسمه يحيى بن المتوكل فقد ترجم له الخزرجي في خلاصة تهذيب

الكمال صفحة ٣٦٧ فقال: يحيى بن المتوكل مولى آل عمر أبو عقيل المدني صاحب بهية وروى عنها، ويروي عنه وكيع الذي توفي ١٩٦. قال ابن قانع إنه مات أبو عقيل في ١٩٩. أقول: يظهر من رواية وكيع المعلوم تاريخ موته عن أبي عقيل أن في قول ابن قانع غلطا ويؤيده ما ذكره من هو متقدم على التهذيب وخلاصته بكثير، وهو السمعاني في الأنساب حيث قال: أبو عقيل يحيى بن المتوكل المدني أصلاً، هاجر من المدينة إلى الكوفة، وروى عنه أصحاب الحديث. إلى أن قال توفي ١٥٣، ويؤيد صحة هذا التاريخ صحبة أبي عقيل بهية وروايته عنها، فإنها على ما في خلاصة التهذيب صفحة ٤٢١ تروي عن مولاة أبي بكر عن عائشة بنت أبي بكر المتوفاة ٥٧.

٣٦ الجامع في الرجال صفحة ٥١٨

" (الحسن) بن علي بن أبي عقيل العماني أبو محمد الحذاء، مر ذكره بعنوان الحسن

بن

أبي عقيل، ويأتي الحسن بن عيسى "

٣٧ الشيخ الطوسي صفحة ٨٠٧٩

" (٦) ابن أبي عقيل: الحسن بن علي بن أبي عقيل، يكنى بأبي محمد، العماني،

الحذاء، فقيه، متكلم، ثقة. له كتب في الفقه والكلام. من كبار علماء الإمامية ومتكلميهم، ورود اسمه في بعض المصادر: الحسن بن علي بن عيسى، المكنى بأبي علي. من أشهر كتبه كتاب المتمسك بحبل آل الرسول. أنظر الطوسي: الفهرست

، صفحه ۷۹ و صفحه ۲۲۵ و صفحه ۲۲۶، الرجال، صفحه ۴۷۱، النجاشي:
الرجال، صفحه ۳۸، العلامة الحلي: الرجال، صفحه ۴۰، ابن شهر آشوب:
معالم العلماء، صفحه ۳۲، الأفندي: رياض العلماء، ج ۲ ورقة ۵۱،
الاسترآبادي: منهج المقال، صفحه ۹۶، إتقان المقال، صفحه ۴۲، بحر العلوم
: الرجال، ج ۲ صفحه ۲۱۱ - ۲۱۶، ابن داود: الرجال، ق ۱ صفحه ۱۱۰
۱۱۱، الخوانساري: روضات الجنات، صفحه ۱۶۸، الحر العاملي: أمل
الآمل، ق ۲ صفحه ۶۸، القمي: الكنى والألقاب، ج ۱ صفحه ۱۹۵."
<لغة = فارسي>

۳۸ فقهای نامدار شیعه (صفحه ۴۱ ۴۴)

" شیخ مفید بغایت او را ستوده است و او نخستین کسی است که در اول غیبت
کبری، فقه

را مهذب کرد و با قواعد اصولیه تطبیق نمود، طریق اجتهاد و تطبیق احکام با أدله
و اصول آنها را باز کرد بعد از او " ابن جنید اسکافی "، که شرح او خواهد آمد هم
همان

طریق را پیمود بدینجهت است که در اصطلاح فقهاء، این دو فقیه جلیل القدر به
" قدیمین " (دو تن از قدماء) تعبیر آورده میشود آراء ابن ابي عقیل محل توجه و اعتناء
بیشتر محقق حلی و علامه و متأخرین قرار گرفته است و از فتاوی نادره او عدم تنجس
آب

قلیل بمجرد ملاقاته بآنجس، وجوب اذان و إقامة در نماز صبح و شام و بطلان نماز در
صورت ترك آنها (اذان و اقامه) است..

گفتار صاحب ریاض: مرحوم میرزا عبد الله أفندي صاحب ریاض العلماء که نوشته‌ای
در مورد بیوگرافی دانشمندان و علماء اسلامی به زبان عربی است درباره او گوید:
فقیه بزرگ، متکلم اصیل، شیخ بزرگوار معروف به ابن ابي عقیل أقوال و آراء او در
کتابها مورد نقل قول قرار گرفته است با آنکه مردم سرزمین عمان همگی از خوارج
و ناصبها هستند ولی به نظر میرسد که آنان پس از سده سوم از دیار مغرب به آن
منطقه

آمده باشند.

او مسافزاید علامه در کتاب " خلاصه أقوال " توصیف و تجلیل فراوان از او بعمل
آورده است. نجاشي گوید: نجاشي صاحب کتاب رجال معروف، پس از توصیف او
به

</ لغة >

(٤١)

<لغة = فارسي>

فقاہت و کلامی بودن او پس از ذکر کتابهای او از کتاب المتمسک بحبل آل الرسول نام

مببرد، و گوید کتاب بسیار مشهور در میان شیعه میباشد کمتر کسی پیدا میشود که وارد

خراسان گردد و از آن کتاب نسخه یا نسخه‌هایی را تهیه نکرده باشد.

گفتار شیخ طوسی: فقیه بزرگوار شیعه شیخ طوسی در کتاب "الفهرست" درباره او گوید: ابن ابي عقيل عماني دارای کتابهای متعددی است. او از زمره متکلمین شیعه

بوده و کتابهایی در فقه دارد، و نام کتاب الکر والفر والمتمسک بحبل آل الرسول را ذکر کرده است.

گفتار بزرگان در حق او: " ابن شهر آشوب " در معالم العلماء صفحه ۳۷ علامه نوری در أمل الآمل (۲ / ۶۱) عین مطالب گذشته را در حق او نقل نموده اند و او را با علم

و فضیلت و فقاہت و کلامی بوده توصیف نموده اند. گفتار اردبیلی صاحب جامع الرواة

درباره او گوید: حسن بن علي بن ابي عقيل، حذاء فقيه و ارسته و متکلم است و کتابهایی

در زمینه فقه و کلام دارد از استادم ابو عبد الله شنیدم که فراوان در حق او ثناء و تعریف منمود..

گفتار مرحوم سید حسن صدر: آیت الله سید حسن صدر مؤلف کتاب " تأسیس الشیعة لعلوم الإسلام " او را در گروه فقهای بزرگ امامیه نام برده است و درباره او چنین

منویسد: او بزرگ شیعه و آبرو و اعتبار آنان، متکلم، فقیه، رکن و مؤسس در فقه و محقق

در علوم شرعی و مدقق در علوم عقلی، کتابهای متعددی در فنون اسلامی دارد ولی شهرت او در فقه و استنباط احکام شرعی است، او معاصر کلینی و از علماء قرن سوم هجری میباشد.. تألیف او: کتاب الکر والفر در امامت و المتمسک بحبل آل الرسول صلی الله علیه و آله در فقه میباشد. وفات او با همه تلاشی که در رابطه با شناخت تاریخ

وفات او صورت گرفته و به صاحبان فن نیز مراجعه شده ولی چیزی بدست نیامده

ولی با
توجه به هم عصر بودن با ثقة الإسلام کلینی وابن بابویه (صدوق اول) حدس زده
میشود
که وفات او نیز همان نیمه اول قرن چهارم در حدود ۳۳۰ تا ۳۵۰ هجری رخ داده
باشد
رحمت خدا و رضوانش بر او باد "!.
</ لغة >

<لغة = فارسي>

۳۹ مفاخر اسلام (مجلد ۳ صفحه ۱۰۶ ۱۱۲)

ابن أبي عقيل عماني (حدود ۳۵۰).

" ابن أبي عقيل عماني نخستین فقیهی است که در آغاز غیبت کبرای امام زمان عجل الله تعالی فرجه الشریف، فقه شیعه را تهذیب کرد و نظر را در آن به کار برد و راه

بحث از اصول و فروع احکام شرعی را به روی آیندگان کشود. بنابر این باید او را مؤسس

فقه استدلالی و نخستین مجتهد و فقیه شیعه به معنی اصطلاحی آن دانست. ابن أبي عقيل

همانطور که فقیهی توانا بوده، از متکلمین بزرگ و دانشمندان نامی علم کلام و عقاید و مذاهب هم به شمار رفته، تألیفات ارزنده‌ای داشته است که متأسفانه جز دو کتاب از

سایر تألیفاتش اطلاعی نداریم. شیخ طوسی در فهرست در دو مورد از او نام برده است.

یکی در " باب حسن " که منویسد: حسن بن عیسی مکنی به أبو علی و معروف به ابن أبي عقيل عماني او راست کتابهایی، و از متکلمین امامی مذهب است. از کتب او یکی

کتاب المتمسك بحبل آل الرسول در فقه و غیر فقه است، و کتابی بزرگ و نیکوست، و کتاب الکر والفر در امامت میباشد، و کتابهای دیگر و دیگر در آخر فهرست در " باب

کسانی که به کنیه معروف هستند و نامی برای آنها نیافته‌ام! " گویا بدون توجه به آنچه در

باب حسن نوشته است. منویسد: ابن أبي عقيل عماني، صاحب کتاب الکر والفر از جمله متکلمین امامی مذهب است، او جز آن کتابهای دیگری هم دارد مانند کتاب المتمسك بحبل آل الرسول علیهم السلام در فقه و غیر آن، کتابی بزرگ و نیکوست. نامش

حسن بن عیسی و معروف به ابن أبي عقيل است. نجاشی که فهرست خود را بعد از فهرست شیخ نوشته سعی دارد کمبود آن را رفع کند از این دانشمند بزرگ و فقیه و متکلم

أقدم چنین یاد میکند: " حسن بن علي بن أبي عقيل، أبو محمد عماني حذاء فقیه متکلم

ثقة است. دارای کتابهایی در فقه و کلام میباشد، از جمله کتاب المتمسك بحبل آل

الرسول است که در میان طایفه شیعه امامیه مشهور میباشد. گویند هر کس به قصد حج از خراسان مآید از آن جويا میشود ونسخه‌هائی از آن را خریداری منماید.
</لغة>

<لغة = فارسي>

از استادمان أبا عبد الله رحمت الله عليه (شيخ مفيد) شنيدم كه اين مرد رحمت الله عليه

را مورد ستايش فراوان قرار مداد. سپس از دو تن از استادانش يعنى حسين (گويا حسين بن عبيد الله غضائري باشد) از أحمد بن محمد، و محمد بن محمد، از أبو القاسم

جعفر بن محمد (ابن قولويه) نقل ميکند كه گفت: حسن بن علي بن أبي عقيل نامه أي به من نوشت و اجازه كتاب المتمسك وساير كتابهايش را به من داد. سپس نجاشي

مگويد: كتاب الكر والفر او را بر استادمان أبو عبد الله (شيخ مفيد) رحمه الله قرائت نمودم، كتابي است در امامت. در گفتار نجاشي چند نکته هست كه بايد توضيح دهيم أول

اينكه نام پدر عماني را علي دانسته نه عيسى كه شيخ طوسي ضبط کرده است. دوم اينكه كنيه او را "أبو محمد" ثبت نموده، ولي شيخ "أبو علي" ضبط کرده است. گويا ضبط نجاشي درست تر باشد. زيرا كنيه حسن بيشر أبو محمد است. شايد

همين معنی موجب شده كه شيخ او را در دو باب ذكر كند، و در باب آخر بگويد به نام

او دست نيافته ام. بنابر اين شيخ نام پدر "علي" را كنيه او دانسته و أبو علي خوانده و به

جای علي، عيسى ضبط کرده است. سوم اينكه در عبارت رجال چاپ بمبئي كلمه ای بدین گونه هست "يحيى لي" كه متوان "يحيى لي" خواند، يعنى طي نامه أي اجازه روايت كتابهايش را به من داد، وهم ممكن است "يخبرني" باشد. يعنى ابن أبي عقيل طي

نامه أي از كتاب المتمسك وساير كتابهايش به من خبر داد. در هر صورت كه باشد او

معاصر جعفر بن محمد قولويه بوده و در طبقه أستاذ استادان شيخ مفيد قرار داشته است.

به همين جهت نيز به گفته نجاشي، شيخ مفيد كه از وی خبر داشته، او را مورد ستايش

بسيار قرار مده است. ابن شهر آشوب در "معالم" كه به عنوان تتمه فهرست شيخ طوسي نوشته است، و بيشر تحت تأثير شيخ قرار دارد تا نجاشي، عبارت شيخ در باب

" کنی " راد در شناخت او آورده است. علامه حلی عبارت نجاشی و شیخ را با هم تلفیق کرده
و مگوید: حسن بن علی در گفته نجاشی و حسن بن عیسی در سخن شیخ یک نفر
است
و به او ابن ابي عقيل عمانی حذاء مگویند که فقیهی موثق و متکلم میباشد. او را است
کتابهائی در فقه و کلام. کتاب المتمسک بحبل آل الرسول او مشهور است، و نسخه
آن در
نزد ما موجود است ما أقوال او راد در کتب.
</ لغة >

<لغة = فارسي>

فقهی مان نقل کرده‌ایم. او از متکلمین و فضلالی امامیه است. ابن داود منویند : حسن بن علی بن ابي عقيل، أبو محمد عماني حذاء، شيخ طوسي أو را أبو علي حسن

بن عیسی دانسته و این شبیه‌تر است به واقع، او از مفاخر فقهاء و بزرگان متکلمین امامیه

مباشند. شیخ حر عاملی در سه مورد از وی نام برده است، بدین گونه:

۱ أبو محمد حسن بن ابي عقيل عماني، دانشمند فاضل متکلم فقیه عظیم الشأن موثق، علامه و شیخ و نجاشی او را توثیق نموده اند، و در حسن بن علی، و حسن بن عیسی هم خواهد آمد، و هر سه یکنفر میباشد که به جدش نسبت داده شده است، او را است کتابهایی.

۲ أبو محمد حسن بن علی بن ابي عقيل عماني، نجاشی چنین ضبط کرده، و شیخ طوسي حسن بن عیسی بن ابي عقيل عماني ثبت نموده و هر دو، عبارت از یک شخص است که به او ابن ابي عقيل عماني حذاء مگویند، و دانشمندی متکلم و موثق میباشد.

سپس سخن علامه و نجاشی را نقل کرده و جمله ای را که ما از نسخه چاپ بمبئی توضیح دادیم اینطور آورده است " یجیز لی کتاب المتمسک بحبل آل الرسول بل و سائر

کتابه " که مرساند نسخه شیخ حر عاملی چنین بوده است. بنابراین به نقل نجاشی از دو

استادش، ابن قولویه گفته است: عماني طی نامه‌ای اجازه روایت کتاب المتمسک خود

بلکه سایر کتابهایش را به ابن قولویه داده است، ما قبل از اینکه سخن شیخ حر عاملی را ببینیم از روی نسخه چاپی موجود آن، توضیح را دادیم تا در تحقیقات بعدی توسط

دانشمندان اهل فن و مقابله نسخه‌ها به کار آید، هر چند به نظر مرسد.

مطلب همین باشد که صاحب أمل الآمل نقل کرده است. علی هذا باید او را استاذ اجازه ابن قولویه دانست.

۳ به نقل از شیخ منتجب الدین رازی منویند: أبو علي حسن بن عیسی معروف به ابن ابي عقيل عماني أو راست کتابهایی، او از جمله متکلمین امامی مذهب

مباشند. از کتابهای او المتمسک بحبل آل الرسول در فقه است که بزرگ و نیکوست،

ونیز کتاب الکر والفر در امامت از اوست. علامه بحر العلوم در " فوائد رجالیه " از
وی با
</ لغة >

<لغة = فارسی>

تحقیقات و تفصیل نام برده و از جمله منویسد: حال این شیخ بزرگوار در وثاقت و علم و فضل و کلام و فقه آشکارتر از آنست که محتاج به بیان باشد. فقهای ما توجه زیادی به

نقل اقوال و ضبط فتاوی او داشته اند. به خصوص دو فاضل (محقق حلی و علامه حلی)

و فقهای بعد از این دو. ابن ابی عقیل نخستین فقیهی است که فقه را تهذیب نمود و رأی

و نظر را در آن به کار برد، و در آغاز غیبت کبری راه بحث از اصول و فروع فقهی را به

روی یگران گشود، و پس از وی شیخ فاضل ابن جنید اسکافی راه او را دنبال کرد. هر

دوی آنها از بزرگان طبقه هفتم فقهاء میباشند. ابن ابی عقیل از لحاظ طبقه (دوره)

پیشتر از ابن جنید است زیرا ابن جنید از استادان مفید میباشند، ولی این شیخ از استادان أستاذ مفید، جعفر بن محمد بن قولویه است، چنانکه از کلام نجاشی استفاده میشود. من از "ابو عقیل" جدوی در گفتار علمای شیعه نشانی نیافته ام، ولی سمعانی

در کتاب "انساب" منویسد: عمانی نام جماعت مشهوری است، از جمله ابو عقیل یحیی بن متوکل حذاء مدنی است، که در مدینه پرورش یافت، سپس منتقل به کوفه شد

، و محدثین عراق أحادیث زشتی از وی روایت کردند. او در سال ۱۶۷ وفات یافت. سپس علامه بحر العلوم منویسد: این مرد میان علمای عامه شهرت دارد. ابن حجر و دیگران از وی نام برده و تضعیف کرده اند. ظاهراً تضعیف وی به خاطر تشیع او بوده

است، چنانکه روش آنها در این خصوص معروفست. امکان دارد این مرد جد حسن بن ابی عقیل باشد، چون طبقه و زمان او و کنیه و نسب و کارش (نقل حدیث شیعه که عامه آن

را زشت میدانست) با وی تطبیق میکند. این معنی منافاة ندارد که او اهل مدینه بوده سپس به کوفه آمده و از آن پس خود او یا اولادش از کوفه به عمان منتقل شده باشند. علامه تهرانی در "الذریعة" سخن نجاشی را در شناخت کتاب "التمسک" آورده و در پایان

منویسد: از ستایشی که مفید از ابن ابی عقیل نموده به دست میآید که او راد درک کرده

یا استادش ابن قولویه که از عمانی اجازه خواسته است از حال وی به مفید خبر داده است. مرحوم آیت الله عظمی بروجردی رضوان الله علیه که خود از استادان بزرگ علم رجال بودند، در یکی از جلسات درس فقه مفرمودند: " ابن أبي عقيل از فقهای بزرگ پیشین ماست ولی متأسفانه خبر درستی از وی نداریم جز اینکه مگویند: ساکن عمان </ لغة >

<لغة = فارسي>
بوده است. " به هر حال ابن أبي عقيل به گفته علامه بحر العلوم از فقهای عالیقدر
مادر
آغاز غیبت کبری است که از سال ۳۲۹ هـ با رحلت آخرین نائب خاص امام زمان
غائب
از انظار، یعنی شیخ أبو الحسن صیمری، روی داد. او نخستین کسی است که علم
فقه
را بر اساس علم اصول استوار ساخت و پس از وی ابن جنید اسکافی که به احتمال
قوی شاگرد او بوده است آن را دنبال کرد.
شاید علت کم نامی این دو تن بخاطر سنت شکنی آنها باشد، که روش فقهاء
پیشین و عصر خود را که بر اساس متون کتاب و سنت فتوای میدادند، بهم زدند
واستنباط
احکام شرعی و فتوای بر مبنای قواعد علم اصول قرار دادند ".
</ لغة >

كتاب الطهارة

الماء القليل

المعتبر (مجلد ١ صفحة ٤٨)

" مسألة: وينجس القليل من الراكد بالملاقة على الأصح، بهذا قال الخمسة وأتباعهم. وقال ابن أبي عقيل لا ينجس الماء إلا بالتغير.

.. وتمسك ابن أبي عقيل بقوله عليه السلام " الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه " وبما روي عن الصادق عليه السلام " أنه استقي له من بئر فخرج في الدلو فأرتان فقال أرقه، فاستقى آخر فخرج منه فأرة فقال أرقه، ثم استقى آخر فلم يخرج فيه شيء فقال صبه في الإناء، فتوضأ وشرب " . وسئل الباقر عليه السلام عن القربة والجرة من الماء يسقط فيهما فأرة أو جرد أو غيره فيموت فيها؟ فقال " فإذا غلب رائحته على طعم الماء ولونه فأرقه، وإن لم يغلب فاشرب منه وتوضأ " .

والجواب عن الأول أنه يحتمل الجاري والكثير من الواقف، فيحمل عليهما، لما عرفت من وجوب تقديم الخاص على العام. فإن قال جهالة التاريخ تمنع ذلك. قلنا: قد بينا في الأصول وجوب تقديم الخاص على العام عرف التاريخ أو جهل.

وأما خبر البئر فيحمل على الغدير لأن البئر هي الحفيرة نابعة كانت أو غديرا، ومع احتمال لا يدل على موضع النزاع. على أن في طريق هذه الرواية علي بن حديد عن بعض أصحابنا، وعلي هذا ضعيف جدا مع إرساله الرواية. وخبر القربة كذلك. ومع ضعف السند وحصول المعارض السليم يجب الاطراح " .

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢)

كتاب الطهارة، باب المياه وأحكامها، وفيه فصول، الأول: في الماء القليل. (مسألة): اتفق علماؤنا إلا ابن أبي عقيل علي أن الماء القليل وهو ما نقص عن الكر ينجس بملاقة النجاسة له، سواء تغير بها أو لم يتغير. وقال ابن أبي عقيل لا ينجس إلا بتغيره بالنجاسة، وساوى بينه وبين الكثير، وبه قال مالك بن أنس من الجمهور. لنا: ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال " سألته عن الدجاجة والحمامة وأشباههن تطأ العذرة ثم تدخل في الماء، يتوضأ منه للصلاة؟ قال لا، إلا أن يكون الماء كثيرا قدر كر من ماء " وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام " قال سألته عن الجنب يجعل الركوة والتور فيدخل إصبغه فيه؟ قال: إن كانت يده قدرة فأهرقه، وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا مما قال الله تعالى " ما جعل عليكم في الدين من حرج " .

.. احتج ابن أبي عقيل وقال بأنه قد تواتر عن الصادق عليه السلام، عن آباءه عليهم السلام " أن الماء طاهر لا ينجسه إلا ما غير أحد أوصافه، لونه أو طعمه أو رايحته "، وأنه سئل عليه السلام عن الماء النقيع والغدير وأشباههما، فيه الجيف والقذر وولوغ الكلاب وتشرب منه الدواب وتبول فيه، أيتوضأ منه؟ فقال لسائله: " إن كان ما فيه من النجاسة غالبا على الماء، فلا تتوضأ منه، وإن كان الماء غالبا على النجاسة، فتوضأ منه واغتسل " . وروي عنه عليه السلام في طريق مكة " أن بعض مواليه استقى له من بئر دلوه من ماء، فخرج فيه فأرتان، فقال أرقه، فاستقى آخر فخرج فيه فأرة، فقال أرقه ثم استقى دلو آخر فلم يخرج فيه شيء، فقال صبه في الإناء، فتوضأ منه وشرب " .

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٨)

وقال ابن أبي عقيل من علمائنا: لا ينجس إلا بالتغير كالكثير، وهو مروى عن حذيفة، وأبي هريرة، وابن عامر، وسعيد بن المسيب، والحسن، وعكرمة، وعطا، وطاوس، وجابر بن زيد، وابن أبي ليلى، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وابن المنذر. وللشافعي قولان، وعن

أحمد روايتان. لنا: ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله " إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء ". ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام " قال سألته عن الجنب يجعل الركوة أو التور فيدخل إصبغه فيه؟ قال إن كانت يده قدرة فأهرقه، وإن كان لم يصبها قذر فليغتسل منه ".
.. احتج ابن أبي عقيل بما روي عنه عليه السلام وهو قوله " الماء طاهر لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه " وبما روي عن الباقر عليه السلام قال " سألته عن الجرة والقربة يسقط فيها فأرة أو جرد أو غيره فيموت فيها. فقال: لو غلبت رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه. وإن لم يغلب فاشرب منه وتوضأ ".
الدروس (صفحة ١٤)

درس: الماء المطلق طاهر مطهر ما دام على أصل الخلقة، فإن خرج عنها بمخالطة طاهر فهو على الطهارة، فإن سلبه الاطلاق فمضاف، وإلا كره الطهارة (كذا) وإن خالطه نجس فأقسامه أربعة: أحدها الواقف القليل وهو ما نقص عن الكبر، وهو ينجس بالملاقاة تغير أولاً، وإن كانت النجاسة مما لا يدركه الطرف على الأصح أو لا فطهره بإلقاء كره عليه دفعة يزيل تغيره إن كان، ولو لم يزل افتقر إلى كره آخر، وهكذا. وكذا يطهر بالجاري. وقول ابن أبي عقيل يتوقف نجاسته على التغير شاذ.. "

الذكرى (صفحة ٩)

" ينجس قليل الواقف بالملاقاة في الأشهر لمفهوم الشرط في الحديثين ولقول الصادق عليه السلام في سؤر الكلب " رجس نجس لا يتوضأ بفضله " ولتعليق غسل اليدين من النوم باحتمال النجاسة، ولولا نجاسة القليل لم يفسد. وحجة الشيخ أبي علي ابن أبي عقيل رحمه الله على اعتبار التغير بعموم الحديث معارض بتقديم الخاص على العام وإن جهل التاريخ. وقد رواه قوم في بئر بضاعة وكان ماؤها كثيراً ".
المهذب البارع (مجلد ١ صفحہ ٧٩)

" احتج الحسن: بما روي متواتراً من قولهم عليهم السلام " الماء طهور لا ينجسه شيء

إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه " ولأن القول بنجاسة الماء بمخالطة النجاسة، ليس أولى من العكس. والجواب عن الأحاديث: بأنها مطلقة، فتحمل على المقيد، ليحصل الجمع. وعن الثاني بوجود الأولوية، وهو الأحاديث الدالة على تنجيس القليل بالملاقاة.

".. أقول: أجمع أصحابنا على تنجيس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه. وندر الحسن بن أبي عقيل حيث ذهب إلى طهارته.

".. احتج السيد: بأننا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة، لأدى ذلك إلى أن الثوب لا يطهر إلا بإيراد كر من الماء عليه، واللازم باطل للمشقة المنفية بالآية والرواية، فالملزوم مثله. بيان الملازمة: أن الملاقي للثوب ماء قليل، فلو تنجس حال الملاقاة لم يطهر المحل، لأن النجس لا يطهر غيره وهو اختيار ابن إدريس، ومذهب الحسن بن أبي عقيل."

روض الجنان (صفحة ١٤١)

وإن كان الماء الواقف أقل من كر نجس جميعه بما يلاقيه من النجاسة، وإن لم يتغير وصفه بها على أشهر القولين، لمفهوم الشرط في قوله صلى الله عليه وآله " إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا " وقول الصادق عليه السلام " إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء "

وقوله عليه السلام في سؤر الكلب " رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء " ولقول الكاظم عليه السلام فيما رواه عنه أخوه علي، في الدجاجة تطأ العذرة ثم تدخل في الماء أيتوضأ منه؟ فقال " لا، إلا أن يكون الماء كثيرا قدر كر " وقول الرضا عليه السلام، وقد سئل عن الرجل يدخل يده الإناء وهي قدرة " يلقي الإناء " وخالف في ذلك ابن أبي عقيل حيث ذهب إلى أن الماء لا ينجس إلا بالتغير، محتجا بقوله صلى الله عليه وآله " الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه " .

مدارك الأحكام مجلد: ١ صفحة ٣٩٣٨

" أطبق علماؤنا إلا ابن أبي عقيل على أن الماء القليل وهو ما نقص عن الكر ينجس بملاقاة النجاسة له، سواء تغير بها أم لم يتغير، إلا ما استثني. وقال ابن أبي عقيل

" لا ينجس إلا بتغيره بالنجاسة " وساوى بينه وبين الكثير. والمعتمد الأول، لنا: قوله عليه السلام في صحيحتي محمد بن مسلم ومعاوية بن عمار " إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء " ولا يتحقق فائدة الشرط إلا بنجاسة ما دون الكر بدون التغير في الجملة.

".. احتج ابن أبي عقيل بأنه قد تواتر عن الصادق عليه السلام " أن الماء طاهر لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه، أو رائحته " " وبقول الباقر عليه السلام وقد سئل عن الجرة والقربة تسقط فيها فأرة، أو جرد أو غيره فيموت فيها: إذا غلبت رائحته عن طعم الماء أو لونه فأرقه، وإن لم يغلب عليه فتوضأ منه واشرب " والجواب عن الأول منع العموم، لفقد اللفظ الدال عليه، ولو سلم العموم فالخاص مقدم. فإن قلت: جهالة التاريخ تمنع ذلك، قلنا: لا فرق، فإن هذه الأخبار لا يتطرق إليها النسخ، مع أن أكثر الأصوليين على تقديم الخاص مطلقا، وفيها بحث حررناه في محله وعن الثاني بالطعن في السند، وإمكان تأويلها بما يوافق المشهور. الحدائق الناضرة (مجلد ١ صفحة ٢٨٠ - ٣٢٩)

".. إنما الخلاف في النجاسة بمجرد الملاقاة، فالمشهور بل كاد يكون إجماعا بل ادعى عليه في الخلاف في غير موضع الإجماع، هو النجاسة. وعزى إلى الحسن بن أبي عقيل رحمه الله القول بعدم النجاسة إلا بالتغير، واختار هذا القول جمع من متأخري المتأخرين.

ولا بد من نقل الأخبار هنا من الطرفين، والكلام بما يرفع التناقض من البين فنقول: أما ما يدل من الأخبار على القول المشهور الذي هو عندنا المؤيد المنصور. (فمنها) صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام " وسئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب، قال " إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء " .

(ثم نقل مجموعة روايات وما احتج به ابن أبي عقيل ثم قال) " وأنت خبير بأنه لو ثبتت المنافاة بين هذه الأخبار لكان الترجيح للأخبار المتقدمة، لاعتزادها بعمل الطائفة

المحقة قديما وحديثا، فإنه لم ينقل الخلاف في هذه المسألة قديما إلا عن ابن أبي عقيل

، فشهرة العمل بمضمون الأخبار الأولية بين قدماء الأصحاب مما يلحقها بالمجمع عليه في الرواية، الذي هو أحد المرجحات الشرعية كما تقدمت الإشارة إليه في المقدمة الثالثة. وبذلك صرح جملة من أصحابنا منهم: السيد المحقق صاحب الغنية قدس سره وغيره، وحينئذ فحيث كان معظم الفرقة الناجية سابقا ولاحقا قائلين بالنجاسة، فهو دليل على أن ذلك مذهب أهل البيت عليهم السلام، فإن مذهبهم إنما يعلم بنقل شيعتهم عنهم، كما أن مذهب أبي حنيفة وأمثاله من المذاهب إنما يعلم بنقل أتباعهم وتلامذتهم، وحينئذ فما خالف ذلك مما صح وروده عنهم عليهم السلام يتحتم حمله على التقية، وإن كانت العامة في المسألة أيضا على قولين.

الماء المضاف

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٠)

" مسألة: اختلف علماءنا في المضاف هل تزول به النجاسة، مع اتفاقهم إلا من شد على أنه لا يرفع حدثا، فمنع منه الشيخان، وسالار، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن الجنيد، وابن إدريس، وهو المشهور من قول علمائنا. وقال السيد المرتضى رحمه الله تجوز إزالة النجاسة به، وابن أبي عقيل قال عبارة موهمة وهي: أن

ما سقط في ماء مما ليس بنجس ولا محرم فغير لونه أو رائحته أو طعمه حتى أضيف إليه

مثل ماء الورد وماء الزعفران وماء الخلوق وماء الحمص وماء العصفر فلا يجوز استعماله

عند وجود غيره، وجاز في حال الضرورة عند عدم غيره. فإن أراد مع سلب الاطلاق فهو كما قال المرتضى، وإلا فهو كما قال الجماعة. والحق عندي ما ذهب إليه الأكثر "

الدروس صفحة ١٦

" والمضاف ما لا يتناوله إطلاق الماء كماء الورد. والممزوج بما يسلبه الاطلاق طاهر، وينجس بالملاقاة وإن كثر، ويظهر بصيرورته مطلقا، وقيل باختلاطه بالكثير وإن بقي الاسم. ولا يرفع حدثا خلافا لابن بابويه، ولو اضطر إليه تيمم. ولا يستعمله خلافا لابن أبي عقيل. ولا يزيل الخبث خلافا للمرتضى "

الذكرى صفحة ٧

" .. وكذا ما لا يقع عليه اسم الماء كالصبغ والمرقة والحبر، وإنما لا يطهر المضاف لقوله تعالى " فلم تجدوا ماء فتيمموا " ولقول الصادق عليه السلام " إنما هو الماء والصعيد " وهو للحصر، وقول الصدوق أبي جعفر بن بابويه رحمه الله بجواز الوضوء وغسل الجنابة بماء الورد لرواية محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي الحسن عليه السلام، يدفعه سبق الاجماع وتأخره، ومعارضة الأقوى، ونقل الصدوق أن محمد بن وليد لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس، واستثنى الصدوق ما انفرد

به أيضا. قال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله: هي شاذة أجمعنا على ترك العمل بظاها وحملها على التحسين والتضليل (كذا ولعلها التنظيف) أو على مطلق مجاور الورد. وظاهر الحسن بن أبي عقيل حملها على الضرورة وطرده الحكم في المضاف والاستعمال. قال الشيخ المحقق نجم الدين رحمه الله اتفق الناس جميعا أنه لا يجوز الوضوء بغير ماء الورد من المايعات".

روض الجنان صفحة ١٣٢

"الخامس فيما به تحصل الطهارة بقسميها. أما الطهارة الترايبية فقد بينها، وإنما قدم الكلام في المطهر فيها مع أنه متأخر عن الكلام على الماء لأنه مطهر اختياري لا اضطراري، لقلة مباحته، فأدرجه مع الكلام عليها. وأما الطهارة المائية فبالماء المطلق لا غير لتعليق التيمم في الآية على عدم وجدان الماء المطلق، فسقطت الوسطة، ولقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الوضوء باللبن فقال "إنما هو الماء والصعيد" وإنما للحصر، واختصاصه بذلك من بين المايعات إما تعبدا أو لاختصاصه بمزيد رقة وسرعة اتصال بالمحل وانفصال عنه، وقول الصدوق بجواز الوضوء وغسل الجنابة بماء الورد استنادا إلى رواية ضعيفة السند شديدة الشذوذ، مردود بسبق الاجماع له وتأخره عنه، ومثله حمل ابن أبي عقيل لها على الضرورة مطردا للحكم في المضاف".

الحدائق الناضرة مجلد: ١ صفحة ٣٩٥

"ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل أنه جوز الوضوء به حال الضرورة فيقدم على التيمم. وهو مع عدم الدليل عليه محجوج بما سيأتي ذكره".

وصفحة ٣٩٩ (المسألة الثالثة) المشهور بين الأصحاب (طيب الله مضاجعهم) أن المضاف لا يرفع خبثا، وذهب السيد المرتضى ونقل أيضا عن الشيخ المفيد إلى جواز رفع الخبث به، ونقل عن أبي عقيل أيضا القول بذلك. إلا أنه خص جواز استعماله بالضرورة. وعبارته المنقولة عنه شاملة بإطلاقها للاستعمال في رفع الحدث والخبث، كما أشرنا إليه آنفا".

ماء البئر

مختلف الشيعة مجلد ١ صفحة ٤

" الفصل الثالث في ماء البئر. مسألة: اختلف علماؤنا في ماء البئر هل ينجس بملاقة النجاسة من غير تغير أم لا؟ مع اتفاقهم على نجاستها بالتغير، فقال الأكثرون بنجاستها، وهو أحد قولي الشيخ رحمه الله، والمفيد، وسلار، وابن إدريس. وقال الآخرون لا ينجس بمجرد الملاقة، وهو القول الثاني للشيخ رحمه الله، واختاره ابن أبي عقيل، وهو الحق عندي. لنا: ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن إسماعيل قال كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام

فقال " ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه، لأن له مادة " وعن علي بن جعفر في الحسن عن أخيه موسى عليه السلام قال " سألت عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة، أو زنبيل من سرقين، أيصلح الوضوء منها؟ قال لا بأس "

مسألة إذا نجست البئر بالتغير بالنجاسة ففي المقتضي لتطهيرها خلاف بين علمائنا. قال الشيخ رحمه الله نزع ماؤها أجمع فإن تعذر ينزع ماؤها إلى أن يزول التغير، وأطلق القول بذلك في النهاية، والمبسوط وقال علي بن بابويه ينزع أجمع فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال يوما إلى الليل. وهو اختيار ابنه محمد، وسلار وقال المفيد رحمه الله: ينزع حتى يزول التغير، ولم يجعل تعذر نزع الجميع شرطا، وهو قول ابن أبي عقيل، وأبي الصلاح، وابن البراج "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ١١)

".. يحمل المطهر ها هنا على ما أذن في استعماله، وذلك إنما يكون بعد النزع لمشاركته للنجس في المنع، جمعا بين الأدلة. وهذه الأجوبة آتية في الحديث الثاني. وعن الثاني: بأن عمل الأكثر ليس بحجة، وأيضا فكيف يدعى عمل الأكثر ها هنا مع أن الشيخ وابن أبي عقيل ذهبا إلى ما نقلناه عنهما "

المهذب البارع (مجلد ١ صفحة ٨٤)

" قال طاب ثراه وفي نجاسة البئر بالملاقاة قولان، أحوطهما التنجيس. أقول:
للأصحاب هنا ثلاثة أقوال:

(ألف) قول الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف بنجاستها ووجوب النزح. وهو
اختيار المفيد وسلار وابن إدريس، واختاره المصنف.

(ب) قول ابن أبي عقيل إنها لا تنجس إلا بالتغير، ويستحب النزح، واختاره
العلامة وفخر المحققين طاب ثراهما".

روض الجنان (صفحة ١٤٤)

".. وإن لم يتغير ماء البئر بالنجاسة لم ينجس على المختار عند المصنف في أكثر كتبه
تبعاً لشيخه مفيد الدين بن جهم، ولابن أبي عقيل من المتقدمين".

المدارك مجلد ١ صفحة ٥٣ - ٥٤

".. أجمع علماء الإسلام كافة على نجاسة ماء البئر بتغير أحد أوصافه الثلاثة
بالنجاسة واختلف علماؤنا في نجاسته بالملاقاة على أقوال:

أحدها، وهو المشهور بينهم على ما نقله جماعة: النجاسة مطلقاً. وثانيها: الطهارة
واستحباب النزح، ذهب إليه من المتقدمين الحسن بن أبي عقيل، والشيخ رحمه
الله، وشيخه الحسين بن عبيد الله الغضائري، والعلامة، وشيخه مفيد الدين بن
جهم، وولده فخر المحققين، وإليه ذهب عامة المتأخرين. وثالثها: الطهارة
ووجوب النزح تعبدًا، ذهب إليه العلامة في المنتهى صريحاً، والشيخ رحمه الله في
التهذيب في ظاهر كلامه".

الحدائق مجلد ١ صفحة ٣٥٠

" البحث الثاني، اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في نجاسة البئر بالملاقاة
وعدمها بعد الاتفاق على نجاستها بالتغير، على أقوال: أشهرها على ما نقله جمع من
المتأخرين القول بالنجاسة. وقيل بالطهارة واستحباب النزح، ونقل عن الحسن بن
أبي عقيل، ونسب أيضاً إلى الشيخ في بعض أقواله. وأسنده جمع أيضاً إلى شيخه

الحسين بن عبد الله الغضائري، وإليه ذهب العلامة في أكثر كتبه وشيخه مفيد الدين بن جهم وقيل بالطهارة مع وجوب النزح، ذهب إليه العلامة في المنتهى. ونقل أيضا عن الشيخ في التهذيب. وفيه إشكال".
الاستنجا

مختلف الشيعة مجلد ١ صفحة ٢٠

".. الثالث من احتجاج ابن بابويه، فإن من استنجا بالحجر يستحب له الانصراف من الصلاة والاستنجا بالماء وإعادة الصلاة، وحمل الخبرين الدالين على إعادة الوضوء على الاستحباب. وابن أبي عقيل قال الأولى إعادة الوضوء بعد الاستنجا".

النفاس

المعتبر مجلد ١ صفحة ٢٥٢

"مسألة: ولا حد لأقله، وفي أكثره روايات، أشهرها أنه لا يزيد عن أكثر الحيض، أما أن الأقل لا حد له، فهو مذهب أهل العلم، خلا محمد بن الحسن، فقد حكى أنه حده بساعة، وعن أحمد أقله يوم، وليس شيئا، لأن الشرع لم يقدره فيرجع إلى الوجود. وقد حكى أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فلم تر دما فسميت الجفوف. وأما أن أكثره لا يزيد عن أكثر الحيض وهو مذهب الشيخ في المبسوط والنهاية والجمل، وعلي بن بابويه. وللمفيد قولان، أحدهما كما قلناه، والآخر ثمانية عشر يوما، وهو اختيار علم الهدى، وابن الجنيد، وأبي جعفر بن بابويه في كتابه. وقال ابن أبي عقيل في كتاب المتمسك: أيامها عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أيام حيضها، وأكثره أحد وعشرون يوما، فإن انقطع دمها في أيام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر

بوما، ثم استظهرت بيوم أو يومين، فإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشت واستشفت وصلت. وقد روى ذلك البنزطي في كتابه، عن جميل، عن زرارة، ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. وقال الشافعي ومالك ستون يوما، وقال أبو حنيفة وأحمد أربعون يوما. وصفحة ٢٥٤

".. وأما ما ذكره ابن أبي عقيل فإنه متروك، والرواية به نادرة، وكذا ما تضمنه بعض الأحاديث، من ثلاثين يوما، وأربعين، وخمسين، فإنه متروك لا عمل عليه، وقال أبو جعفر بن بابويه: الأخبار التي وردت في قعودها أربعين، وما زاد إلى أن تطهر معلولة كلها".

تذكرة الفقهاء مجلد ١ صفحة ٣٥

" مسألة: اختلف علماؤنا في أكثره فالمشهور أنه لا يزيد على أكثر أيام الحيض، قاله الشيخ، وعلي بن بابويه، والمفيد في أحد قولي، لقبول أحدهما عليهما السلام " النفساء تكف عن الصلاة أيام إقرائها " ولأنه دم حيض حسب احتياج الولد إلى الغذاء وانطلاقه باستغنائه عنه، وأكثر الحيض عشرة، ولأنه أحوط للعبادة. وفي الثاني ثمانية عشر يوما، وبه قال المرتضى وابن الجنيد والصدوق، لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن النفساء كم تقعد فقال " إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل لثمانية عشرة ليلة " ولا حجة فيه لاحتمال وقوع

السؤال عند الانتهاء. وقال ابن أبي عقيل: أيامها كأيام حيضها، وأكثره أحد وعشرون يوما، فإن انقطع دمها في تمام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما ثم استظهرت بيوم أو يومين، فإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت، واحتشت واستشفت وصلت. لما رواه البنزطي في الصحيح عن الباقر عليه السلام.

" مسألة: وفي حد كثرته خلاف بين علمائنا، قال الشيخ وعلي بن بابويه إنه لا يزيد

عن أكثر من الحيض، وهو أحد قولي المفيد، والقول الآخر أكثره ثمانية عشر يوما وهو اختيار السيد المرتضى وابن الجنيد وأبي جعفر محمد بن بابويه وسلا. وقال ابن أبي عقيل: أيامها أيام حيضها وأكثره أحد وعشرون يوما، فإن انقطع دمها في أيام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما ثم استظهرت بيوم أو يومين، فإن كانت كثيرة الدم صبرت ثم اغتسلت واحتشت واستثفرت وصلت. وقال الشافعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه أكثره ستون يوما، وبه قال عطا والشعبي وأبو ثور وداود، وحكي عن عبد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن أرطاة، وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى والثوري وإسحاق وأبو عبيدة أكثره أربعون يوما، ونقل عن مالك أيضا أن أكثره سبعون يوما، وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال خمسون يوما، والحق عندي الأول."

منتهى المطلب مجلد ١ صفحة ١٢٥

"احتج مالك بأنه قد روي في بعض الأخبار أنه سبعون، والجواب أنه غريب والمشهور ما قلناه. واحتج ابن أبي عقيل بما رواه البزنطي في جامع في الصحيح عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وبما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، وبما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال "تقعد النفساء تسع عشرة ليلة، فإن رأت دما صنعت كما تصنع المستحاضة". والجواب أنه مع شذوذه مناف للأصل المقتضي لشغل الذمة بالعبادة، مع أن ابن سنان الراوي المذكور روى أن أكثره مقدار الحيض."

الذكرى صفحة ٣٣

"المقام الرابع في النفاس، وهو دم الولادة معها أو بعدها، يقال نفست المرأة بفتح النون وضمها، وفي الحيض تستعمل بفتح النون لا غير. ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله لأُم سلمة رضي الله عنها "أنفست"؟ وهو مأخوذ من النفس التي هي

الولد لخروجه عقيبه، أو من النفس التي هي الدم، لتنفس الرحم بالدم، والولد منفوس والمرأة نفساء والجمع نفاس بكسر النون مثل (نطاق وعشار) ولا ثالث لهما. ويجمع أيضا على نفساء. وما تراه في الطلق ليس بنفاس لخبر عمار عن الصادق عليه السلام فيه " تصلي ما لم تلد "

وتكفي المضغة مع اليقين لصدق الولادة، أما العلقة فلا تعدم اليقين، ولو فرض العلم بأنه مبدأ نشوء إنسان بقول أربع من القوابل كان نفاسا. والنطفة أبعد، والاجماع على أن المتعقب نفاس، ولم يذكر المرتضى وأبو الصلاح المصاحب، وذكره الشيخان لحصول المعنى المشتق منه، ولخروجه بسبب الولادة. ولو لم تر دما فلا نفاس، بل ولا حدث. ولا حد لأقله باتفاقنا لجواز عدمه كالمرأة التي ولدت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فسميت الجفوف، وقال سائر أقله انقطاع الدم.

وأكثره عشرة في المشهور، وللمفيد قول بثمانية عشر وهو قول الصدوق وابن الجنيد والمرتضى وسائر، وجعله ابن أبي عقيل أحدا وعشرين يوما. .. وصحيح محمد أيضا عن الباقر عليه السلام " إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل لثمان عشرة، ولا بأس أن تستظهر بيوم أو يومين " وربما تمسك بهذا ابن أبي عقيل "

المهذب البارع مجلد ١ صفحة ١٧١

(ب) أنه ثمانية عشر يوما، قاله المرتضى، وهو مذهب الصدوق وأبي علي.
(ج) أنه عشرة للمبتدئة والمضطربة، ولمستقيمة الحيض عاداتها، وهو مذهب العلامة في القواعد.

(د) أنه لمستقيمة الحيض عاداتها، وللمبتدئة ثمانية عشر يوما، اختاره العلامة في المختلف، ولم يذكر حكم المضطربة.

(ه) أنه أحد عشر يوما. قاله الحسن. قال المرتضى في مسائل خلافه وقد روي في أكثره خمسة عشر يوما، روى ذلك عنه ابن إدريس. قال المصنف في المعتبر: قول ابن أبي عقيل متروك. والرواية به نادرة، وكذا ما تضمنه بعض الأحاديث من ثلاثين يوما وأربعين يوما وخمسين، فإنه متروك لا عمل عليه. مدارك الأحكام مجلد: ٢ صفحة ٤٥

" وقال المرتضى " أكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوما. وهو اختيار ابن الجنيد، وابن بابويه في كتابه. وقال ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك أيامها عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أيام حيضها، وأكثره أحد وعشرون يوما، فإن انقطع دمها في تمام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما، ثم استظهرت بيوم أو يومين. وإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشيت واستثفرت وصلت ".

جواهر الكلام مجلد: ٣ صفحة ٣٧٥

" إذ قوله " أيام حيضها " مناف لقوله " أحد وعشرون " ولا يخفى ما في قوله أيضا: " صبرت ثمانية عشر " مع أنها ليست بأكثره عنده، وإلا فلا وجه له لقوله " صبرت ثلاثة " فتأمل. وكيف كان فلا ريب أن الأقوى عدم إمكان زيادته على العشر، كما أن الأقوى رجوع ذات العادة إليها مع التجاوز لا مع عدمه، وغيرها إلى العشرة. والذي نختاره هنا أنها ترجع إلى عاداتها في الحيض إن كانت ذات عادة في الحيض، وإن كانت مبتدأة صبرت ثمانية عشر يوما " انتهى واستحسنه المقداد في التنقيح كما ربما مال إليه بعض متأخري المتأخرين، وقيل بأن أكثره أحد وعشرون، وهو المنسوب إلى ابن عقيل، لكن عبارته المحكية عنه لا تخلو من تناف ظاهر قال " وأيامها عند آل الرسول صلوات الله عليهم أيام حيضها، وأكثره أحد وعشرون يوما، فإن انقطع دمها في أيام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما ثم استظهرت بيوم أو يومين، فإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم احتشيت واستثفرت وصلت ".

جواهر الكلام (مجلد ٣ صفحة ٣٧٩)

" ولم نعر علي غيرها مما يدل علي مذهب ابن أبي عقيل من الواحد والعشرين، ولذا كان ساقطاً، بل في المبسوط أنه لا خلاف في أن ما زاد علي الثمانية عشر حكمه حكم

الاستحاضة، كما هو قضية إجماع الانتصار وغيره، مع ما عرفت من تساقط عبارة القائل، واحتمال الاستدلال له بما في صحيح ابن مسلم قال: " سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد؟ فقال: إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل لثمان عشرة، ولا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين " كما ترى لا ينطبق علي تمام ما تقدم من دعواه. بل لم أعثر علي عامل به جميعه عدا ما ينقل عن الصدوق في الأمالي، نعم قد يستدل له بمرسل البنظي المروي في المعتمد. قال بعد نقله عبارة القائل: قد روى ذلك البنظي في كتابه عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، وعن التذكرة بعد إيراد تلك العبارة كما رواه البنظي في الصحيح عن الباقر عليه السلام وهو علي تقدير تسليمه لا يصلح لمعارضة ما تقدم من وجوه غير خفية، وبذلك كله يظهر لك انحصار البحث في الثمانية عشر وغيرها من أخبار العادة، ولا ريب في ترجيح الثانية لوجوه "

الحيض

الذكرى (صفحة ٣٥)

" أما الصوم فنص ابن أبي عقيل على فساد الصوم بترك غسل الحيض والنفاس لخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام " إن طهرت من حيضها ثم توانت أن تغتسل حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم " وقربه الفاضل حتى أوجب في المختلف الكفارة، وتردد في المعبر لضعف سند الرواية ".

رسائل الكركي (مجلد ٢ صفحة ٧٨)

" رسالة في حكم الحائض والنفساء. بسم الله، الحائض والنفساء إذا طهرتا قبل الفجر بمقدار زمان الغسل، هل يجب عليهما الغسل للصوم ويفسد بدونه كالجنب أم لا؟ صرح العلامة في المنتهى والمختلف بأنه كذلك، ونقله عن ابن أبي عقيل بعد أن قال إنه لم يجد للأصحاب في ذلك نصا صريحا، وهو مختار الدروس ".

روض الجنان (صفحة ٧٦)

" واعلم أن هذه الأمور المحرمة عليها ليست غاية زوال التحريم فيها واحدة، بل منه ما غايته الطهارة كالصلاة والطواف ومس كتابة القرآن ودخول المساجد وقراءة العزائم، ومنه ما غايته انقطاع الدم كالطلاق، فإن تحريمه مرتفع بالنقاء وإن لم تغتسل، ومنه ما اختلف في إلحاقه بأحد القسمين وهو الصوم، فالمشهور إلحاقه بالصلاة فلا يصح الصوم بدون الغسل وإن لم يتوقف على الوضوء. واختار المصنف في النهاية تبعا لابن أبي عقيل انتهاء غاية التحريم فيه إلى النقاء وإن لم تغتسل، ولم يذكر في النهاية عليه دليلا، لكنه مذهب العامة وهو بأصولهم أشبه لعدم اشتراط الطهارة في الصوم عندهم لصحته من الجنب.

والترجيح مع المشهور بأمور، أحدها: أن الحيض مانع من الصوم في الجملة

فيستصحب حكم المنع إلى أن يحصل المنافي له شرعا باليقين، وهو غير حاصل قبل الغسل..".

الاستحاضة

المعتبر (مجلد ١ صفحة ١١١)

" مسألة: و " الاستحاضة القليلة " إنما قال القليلة، وإن كان الصنفان الآخران يوجبان الوضوء أيضاً، لأنه أراد ما يوجب الوضوء منفرداً، ومذهب علمائنا أجمع وجوب إيجاب الوضوء بها، عدا ابن عقيل فإنه قال ما لم يظهر على القطننة فلا غسل عليها ولا وضوء، وقال مالك ليس على المستحاضة وضوء. لنا ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله " المستحاضة تتوضأ لكل صلاة " وما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال " المستحاضة إذا جازت أيامها، فإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت وصلت لكل صلاة بوضوء ".

وصفحة ٢٤٢

" مسألة: يعتبر دم المستحاضة فإن لطح باطن القطننة ولم يظهر عليها لزمها إبدالها والوضوء لكل صلاة. أما إبدالها فلأنها نجاسة يمكن الاحتراز منها فيجب، وأما الوضوء لكل صلاة فهو مذهب الخمسة. وقال ابن أبي عقيل لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل، ومثله مذهب مالك. وقال أبو حنيفة تتوضأ لوقت كل صلاة. لنا، ما رواه أبو داود والترمذي عن النبي صلى الله عليه وآله وفي المستحاضة " تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصوم وتصلي وتتوضأ عند كل صلاة ".

وصفحة ٢٤٤

" وقال الشيخ رحمه الله في النهاية: وإن رأيت الدم وقد رشح على القطننة إلا أنه لم يسلم، وجب عليها الغسل لصلاة الغداة والوضوء لكل صلاة مما عداها، وتغيير القطننة والخرقة. وبمعناه قال في المبسوط والخلاف. وكذا قال علم الهدى رحمه الله في المصباح وابنا بابويه. وقال ابن الجنيد في المختصر: إن ثقب دمها تغتسل ثلاثة

أغسال، والتي لا يثقب دمها الكرسف تغتسل في اليوم واللييلة مرة واحدة. وقال ابن أبي عقيل: إن لم يظهر على الكرسف فلا وضوء عليها ولا غسل، وإن ظهر فعليها لكل صلاتين غسل، تجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل، وتفرد الفجر بغسل".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١١)

"الخامس: دم الاستحاضة إن كان قليلا يجب به الوضوء خاصة، ذهب إليه علمائنا إلا ابن أبي عقيل لقول النبي صلى الله عليه وآله "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة" وقول الصادق عليه السلام "وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت وصلت كل صلاة بوضوء" وقال ابن أبي عقيل ما لم يظهر على القطنه فلا غسل ولا وضوء".

"مسألة: دم الاستحاضة إن كان قليلا وهو أن يظهر على القطنه كرؤوس الإبر ولا يغمسها، وجب عليها تغيير القطنه والوضوء لكل صلاة، ذهب إليه أكثر علمائنا لقول النبي صلى الله عليه وآله في المستحاضة "تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصوم وتصلي وتتوضأ عند كل صلاة" ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام عن المستحاضة "وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء" وأما القطنه فلأنها نجسة يمكن الاحتراز منها فوجب، قال:

الشيخ وتغيير الخرقه، وفيه نظر، إذ لا موجب له لعدم وصول الدم إليها. وقال ابن أبي عقيل منا: لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة تتوضأ لوقت كل صلاة لأن النبي صلى الله عليه وآله قال "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة" وروايتنا أرجح لأنها مفسرة لا إجمال فيها.

(وصفحة ٢٩)

"مسألة: وإن كثر الدم حتى غمس القطنه ولم يسلم وجب عليها الغسل لصلاة الغداة خاصة، والوضوء لكل صلاة وتغيير القطنه والخرقة عند كل صلاة، ذهب إليه أكثر علمائنا لقول الصادق عليه السلام "فإن لم يجز الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة، والوضوء لكل صلاة" قال ابن أبي عقيل منا: عليها ثلاثة أغسال لقول الصادق عليه السلام "المستحاضة إذا جازت أيامها ورأت الدم ثقب الكرسف

اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه، وللمغرب والعشاء غسلا، وتغتسل للفجر، وتحشي وتستشر ولا تنحي وتضم فخذها في المسجد " وهو محمول على السيلاان "

تحريير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٧)
" الاستحاضة القليلة الدم ناقضة، خلافا لابن أبي عقيل ".
(وصفحة ١٦)

" يجب على المستحاضة الاستبراء بأن تدخل قطنة فإن لطخها الدم ولم يغمسها، وجب عليها إبدالها عند كل صلاة والوضوء المتعدد، وخلاف ابن أبي عقيل لا اعتداد به "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٤٠)
" مسألة: المشهور أن المستحاضة إن لم يغمس دمها القطنة وجب عليها الوضوء لكل صلاة وإن غمس ولم يسلم وجب عليها مع ذلك غسل للصبح، وإن سال وجب عليها مع ذلك غسلاان: غسل للظهر والعصر تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما. اختاره الشيخ، وابن بابويه، والمفيد، وسالار، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن إدريس. وأما السيد المرتضى فإنه أوجب الغسل الواحد لصلاة الغداة مع الغمس، والثلاثة مع السيلاان، والوضوء المتعدد مع القلة، ولم يوجب الوضوء مع الغسل لأن الغسل عنده كاف عن الوضوء. وقال ابن أبي عقيل يجب عليها الغسل عند ظهور دمها على الكرسف لكل صلاتين، تجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل، وتفرد الصبح بغسل. وأما إن لم يظهر الدم على الكرسف فلا غسل عليها ولا وضوء.
وقال ابن الجنيد: المستحاضة التي يثقب دمها الكرسف تغتسل لكل صلاتين آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية منهما وتصليهما، وتفعل للفجر مفردا كذلك، والتي لا يثقب دمها الكرسف تغتسل في اليوم واللييلة مرة واحدة ما لم يثقب. والحق الأول. لنا: ما رواه الحسين بن نعيم الصحاف عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سأله عن الحامل، إلى أن قال " وإن لم ينقطع عنها الدم إلا بعد أن تمضي الأيام

التي كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين، فلتغتسل ولتحتش ولتستنفر، وتصلي الظهر والعصر، ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينهما وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل. قال وإن طرحت الكرسف عنها ولم يسل الدم فلتتوضأ وتصل ولا غسل عليها، قال وإن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صببها ولا يرقأ فإن عليها أن تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشي وتصلي، وتغتسل للفجر وتغتسل للظهر والعصر وتغتسل للمغرب والعشاء الآخرة. قال وكذلك تفعل المستحاضة."

"احتج ابن أبي عقيل بما رواه ابن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال "المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلي الظهر والعصر، ثم تغتسل عند المغرب والعشاء، ثم تغتسل عند الصبح فتصلي الفجر" وترك ذكر الوضوء يدل على عدم وجوبه. والجواب: أنه معلوم من الأخبار المتقدمة والقرآن، ولهذا أهمله عليه السلام ولم يذكره للعلم به."

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٣٤)

"مسألة: المشهور عند الأصحاب أن الاستحاضة القليلة حدث موجب للوضوء، خلافا لابن أبي عقيل منا، وهو قول أكثر الجمهور، وقال ابن أبي عقيل منا، ليس عليها وضوء، وقال داود ليس على المستحاضة مطلقا وضوء، وهو قول ربيعة ومالك."

(وصفحة ١٢٠)

"مسألة: ويجب على المستحاضة أن تعتبر الدم في قلته وكثرته وتوسطه، لتغير أحكامها في أحواله الثلاثة، وذلك بأن تدخل قطنة في فرجها فإن لطح الدم باطنها ولم يظهر عليها لزمها إبدالها عند كل صلاة والوضوء لكل صلاة، ولا خلاف عندنا في وجوب الإبدال، وأما الوضوء فهو قول أكثر الأصحاب، خلافا لابن أبي عقيل ومالك. قال أبو حنيفة تتوضأ لوقت كل صلاة، وقد تقدم البحث في ذلك. ولو غمس الدم القطنة ولم يسل لزمها مع الوضوء والإبدال تغيير الخرق والغسل لصلاة الغداة، والوضوء لكل صلاة. وقال ابن أبي عقيل يجب عليها ثلاثة أغسال."

لنا: ما رواه الشيخ عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال " فإن لم يجز الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة، والوضوء لكل يوم مرة، والوضوء لكل صلاة ".

الدروس (صفحة ٧)

" درس: الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض، كما أن السواد في أيام الطهر استحاضة، وإن كان الأغلب العكس. ويجب اعتبار دمها، فما لا يثقب الكرسف يجب إبداله والوضوء لكل صلاة. وجعله الحسن غير ناقض، وإن ثقبه ولم يسلم وجب مع ذلك تغيير الخرقه والغسل للغداة، وإن سال فمع ذلك غسلان لتجمع في أحدهما بين الظهرين وفي الآخرين العشائين، والحسن أوجب الأغسال الثلاثة في هذين ولم يذكر الوضوء ".

البيان (صفحة ٢١)

" وقال ابن أبي عقيل إن ظهر الدم على الكرسف وجبت الأغسال الثلاثة، وإلا فلا شئ ".

الذكرى (صفحة ٣٠)

" ويجب اعتبار الدم فإن لطح باطن الكرسف ولم يثقبه ولا ظهر عليه فعليها إبدالها أو غسلها لوجوب إزالة النجاسة والوضوء لكل صلاة، وإن ثقبه ولم يسلم فعليها مع ذلك تغيير الخرقه أو غسلها وغسل للصبح، وإن سال فمع ذلك غسلان للظهرين والعشائين مع الجمع بينهما بتأخير الأولى حتى يدخل وقت الثانية وابن أبي عقيل جعل القسم الأول غير ناقض للطهارة وسوى بين القسمين الآخرين في وجوب الغسل ثلاثا ولم يذكر الوضوء.

" .. وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام " المستحاضة تغتسل ثلاثا " ولم يذكر الوضوء ولا التفصيل، وهذا حجة ابن أبي عقيل ".

روض الجنان (صفحة ٢٢)

" ويجب الوضوء مما يغلب على العقل من الجنون والاعماء والسكر، واستدل على ذلك

بقول الباقر والصادق عليهما السلام حين عددا موجبات الوضوء، " والنوم حتى يذهب العقل " فيعلم حكم مزيل العقل، وبقول الصادق عليه السلام " إذا خفي

عليه الصوت وجب الوضوء " وفي الاستدلال بهما بحث ومن الاستحاضة القليلة، خلافا لابن أبي عقيل فإنه لم يوجبها بها " .

(وصفحة ٨٣)

" ثم دم الاستحاضة ينقسم بحسب كثرته وتوسطه وقتله إلى ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون بحيث إذا وضعت الكرشف يظهر عليه من داخل الفرج ولا يثقبه إلى خارجه، أو يثقبه ولا يسيل عنه، أو يسيل فهذه ثلاثة أقسام تختلف الأحكام فيها، فيجب على المستحاضة وضع القطننة واعتبار حالها، فإن كان الدم لا يغمس القطننة أي لا يثقبها إلى خارج وإن دخل في باطنها كثيرا وجب عليها ثلاثة أشياء: الوضوء لكل صلاة لأنه في هذه الحالة حدث أصغر، وتغيير القطننة لما سيأتي من عدم العفو عن هذا الدم في الصلاة قليلة وكثيره، وللإجماع كما نقله المصنف في المنتهى، وهذا بخلاف المسلوس والمبطون والمجروح لعدم وجوب ذلك عليهم وإن كان أحوط قليلا للنجاسة، والفرق ورود النص على المستحاضة دونهم كما ذكره المصنف. ويمكن الفرق بالإجماع المذكور عليها دونهم، وغسل ما ظهر من الفرج وهو ما يبدو منه عند الجلوس على القدمين إن أصابه الدم، وهذا هو المشهور في هذا القسم ومستنده أخبار كثيرة دلت على الوضوء دون الغسل. وفيه قولان آخران : أحدهما قول ابن أبي عقيل وهو أنها لا يجب عليها وضوء في هذه الحالة، ولا غسل، استنادا إلى ظاهر رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام حيث لم يذكر فيها الوضوء، لكن ذكره في غيره من الأخبار كاف في الدلالة، ويجب حمل المطلق على المقيد.

" وإن غمسها ظاهرا وباطنا وجب عليها مع ذلك المذكور في القسم الأول شيئين آخران، أحدهما: تغيير الخرقة أو غسلها إن كانت وأصابها الدم، وإلا فلا. والثاني الغسل لصلاة الغداة، فيجب عليها خمسة أشياء على المشهور، وابن أبي عقيل على أصله المتقدم من عدم إيجاب الوضوء وإن أوجب الغسل وأوجب هو وابن الجنيد هنا الأغسال الثلاثة.

(وصفحة ٨٤)

" وإن سال الدم عن الكرشف وجب عليها مع ذلك المذكور في الحالتين وهو خمسة

أشياء شيئان آخران: غسل للظهر والعصر تجمع بينهما بأن تؤخر الأولى إلى آخر وقت فضيلتها وتقدم الثانية في أول وقتها كذلك على الأفضل، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية كذلك، وهذه الحالة لا خلاف في وجوب الأغسال الثلاثة فيها، وإنما الخلاف في الوضوء، فذهب ابن أبي عقيل إلى عدم وجوب الوضوء هنا كما سلف، وكذلك السيد المرتضى بناء على أصله من عدم إيجاب الوضوء مع غسل من الأغسال ".
(مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ١ صفحة ١٥٥)

" وينبغي أيضا وجوب الأغسال الثلاثة في القسمين الأخيرين كما هو مذهب المصنف في المنتهى، والمحقق في المعتمد وابن أبي عقيل، وابن الجنيد على ما نقل عنهم ، والدليل عليه صحيحة معاوية بن عمار (الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام " فإذا جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه، وللمغرب والعشاء غسلا، تؤخر هذه وتعجل هذه. وتغتسل للصبح.. الحديث " وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، سألته عن الطامث.. إلى قوله " فجذا نفذ اغتسلت وصلت ".
(وصفحة ١٥٩)

" أعلم أن الذي فهمته مما تقدم احتمال اعتبار الدم حال الصلاة، ومطلقا أحوط، والتجمع بين الصلاتين وعدم الوضوء مع الغسل كما يقول السيد وابن أبي عقيل، ويمكن كون الجمع للرخصة فيجوز التفريق مع تعدد الغسل كما قاله الأصحاب وإن كان غير مفهوم من هذه الأخبار، لدعوى الاجماع في المنتهى على جواز التفريق، ولصحيح يونس بن يعقوب " الغسل في وقت كل صلاة " في المستحاضة فيحمل على عدم الجمع، للجمع بين الأخبار ".
مدارك الأحكام مجلد: ٢ صفحة ٣٠

" وأما الوضوء لكل صلاة: فقال في المعتمد " إنه مذهب الخمسة وأتباعهم ". وقال ابن أبي عقيل " لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل ". والمعتمد الأول. لنا: ما رواه

الشيخ في الصحيح، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في المستحاضة، قال " تصلي كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم ". وفي الصحيح عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال " وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت، ودخلت المسجد، وصلت كل صلاة بوضوء ". واحتج ابن أبي عقيل على ما نقل عنه بصحيفة ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال " المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر، وتصلي الظهر والعصر، ثم تغتسل عند المغرب. وتصلي المغرب والعشاء، ثم تغتسل عند الصبح، وتصلي الفجر ". قال: وترك الوضوء يدل على عدم وجوبه. والجواب: إن هذه الرواية إنما تدل على سقوط الوضوء مع الاغتسال، وهو غير محل النزاع ".
مدارك الأحكام مجلد: ٢ صفحة ٣١

" الثانية: أن يثقب الدم الكرسف ولا يسيل. وذكر المصنف أنه يجب عليها مع ذلك تغيير الخرقه، والغسل لصلاة الغداة. أما تغيير الخرقه فالكلام فيه كما سبق. وأما الغسل لصلاة الغداة، والوضوء للصلوات الأربع، فقال في المعتبر " إنه مذهب شيخنا المفيد رضي الله عنه ففي المقنعة والطوسي في النهاية والمبسوط والخلاف، والمرتضى، وابني بابويه ". ونقل عن ابن الجنيد: وابن أبي عقيل: أنهما سويا بين هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلاثة أغسال ".
الحدائق الناضرة مجلد: ٣ صفحة ٢٧٧

" فهنا أقسام ثلاثة: (الأول) ما لم يثقب الكرسف، والمشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه يجب عليها عند كل صلاة تغيير القطنه والوضوء، وعن ابن أبي عقيل أنه لا غسل عليها ولا وضوء، وعن ابن الجنيد أن عليها في اليوم والليله غسلا واحدا، قال ابن أبي عقيل على ما نقله في المختلف " يجب عليها الغسل عند ظهور دمها على الكرسف لكل صلاتين غسل، تجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وتفرد الصبح بغسل، وأما إن لم يظهر الدم على الكرسف فلا غسل عليها ولا وضوء ".

وصفحة ٢٧٨

أما الصغرى فابن أبي عقيل نفى عنها الغسل والوضوء وابن الجنيد أوجب عليها غسلا واحدا في اليوم واللييلة ."

.. وعن ابن أبي عقيل أنه احتج بصحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال " المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلي الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتصلي المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فتصلي الفجر.. "

وصفحة ٢٨٠

(القسم الثاني) أن يثقبه ولا يسيل عنه، والمشهور أنه يجب عليها مع ذلك تغيير الخرقه والغسل لصلاة الغداة، أما تغيير الخرقه فلما تقدم في تغيير القطنه وقد عرفت ما فيه، وأما الغسل لصلاة الغداة فهو المشهور. وقد تقدم عن ابن أبي عقيل وابن الجنيد أنهما ساويا بين هذا القسم والقسم الثالث في وجوب الأغسال الثلاثة. .. وقد تقدم عن ابن أبي عقيل وابن الجنيد أنهما ساويا بين هذا القسم والقسم الثالث في وجوب الأغسال الثلاثة، وبه جزم في المعبر ."

جواهر الكلام مجلد: ٣ صفحة ٣١٠

وأما أحكامها فنقول إن لدم الاستحاضة مراتب ثلاثة على المشهور بين الأصحاب نقلا وتحصيلا شهرة كادت تكون إجماعا، والمستفاد من ملاحظة مجموع الأخبار كما

ستسمعها في مطاوي المبحث صغرى ووسطى وكبرى، فما عن ابن أبي عقيل من إنكار القسم الأول فلم يوجب له وضوءا ولا غسلا ضعيف نادر، بل في جامع المقاصد أن إجماع الأصحاب بعده على خلافه، كضعف ما ينقل عنه أيضا وعن ابن الجنيد وعن الفاضلين في المعبر والمنتهى من إدخال الثانية في الثالثة، فأوجبوا تعدد الأغسال فيه كما سيظهر لك ذلك كله إن شاء الله، نعم في كثير من الأخبار قصور عن إفادتها تماما، لكنه صريح المنقول عن الفقه الرضوي ويقرب منه خبر عبد الرحمان بن أبي عبد الله المنقول عن حج التهذيب ."

وصفحة ٣١٥

" أما تجديد الوضوء لكل صلاة أو فريضة فهو المشهور بين الأصحاب نقلا وتحصيلا بل

في الناصريات والخلاف والغنية الاجماع عليه، وفي المعتبر نسبته إلى الخمسة وأتباعهم، وفي جامع المقاصد أن الاجماع بعد ابني أبي عقيل والجنيد على خلافهما، وفي التذكرة نسبته إلى علمائنا، قلت: ولعله كذلك، إذا لم أجد فيه خلافا سوى ما ينقل عن العماني من عدم إيجابه وضوءا ولا غسلا، مع أن المنقول من عبارته محتمل لإرادة عدم الايجاب عند رؤية شيء " .

وصفحة ٣٢١

الدروس والبيان والذكرى واللمعة والروضة وجامع المقاصد وغيرها، وظاهر الجميع بل صريحهم عدم وجوب غيره من الأغسال، فيكون حينئذ ما في الناصريات والخلاف والغنية من الاجماع حجة على ما ينقل عن ابني أبي عقيل والجنيد من وجوب

الأغسال الثلاثة، فأدخلوا هذا القسم في الثالث، وإن اختاره المصنف في المعتبر والعلامة في المنتهى، وتبعهما بعض متأخري المتأخرين كصاحب المدارك ناقلا له عن شيخه المعاصر الأردبيلي.

ويدل على المختار مضافا إلى ما تقدم وإلى الأصل، مضمرة زرارة في الصحيح " فإن جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل، والظهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل وإن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد " والمناقشة فيه بإضمار مع أن مثله غير قادح " .

غسل الجنابة

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ١٣٢)

"الخامس لو نوى بالغسل الواحد الواجب والمندوب فالوجه عدم إجزائه عنهما معا، لاستحالة وقوعه على معنى ما نواه، والترجيح من غير مرجح، وهو مذهب أبي سهيل الصعلوك من الشافعية. وقال الشيخ وابن أبي عقيل بالاجزاء وهو أصح وجهي الشافعية".

الذكرى (صفحة ١٠١)

"قلت لا قائل بوجود الترتيب في الرأس خاصة، فالفرق إحداث قول ثالث وأيضا فقد تقدم (عن الشيخ) الاجماع عليه فيتوقف اليقين برفع الحدث على الترتيب، ولأن الصلاة واجبة في ذمته فلا تسقط إلا بيقين الغسل، ولا يقين إلا مع ترتيب الغسل، وبأن الترتيب قد ثبت في الطهارة الصغرى على الوجه المخصوص ولا أحد قائل بالترتيب فيها إلا وهو قائل بوجود الترتيب في غسل الجنابة، فالقول بخلافه خروج عن الاجماع، ونقله ابن زهرة وابن إدريس أيضا.

نعم لم يصرح الصدوقان بالترتيب في البدن ولا بنفيه، وابن الجنيد اجتزأ مع قلة الماء بالصب على الرأس، وإمرار اليد على البدن تبعا للماء المنحدر من الرأس على الجسد ، قال: ويضرب كفين من الماء على صدره وساير بطنه وعكته، جمع عكته بضم العين وسكون الكاف وهي الطي الذي في البطن من السمن وتجمع أيضا على أعكان، ثم يفعل مثل ذلك على كتفه الأيمن ويتبع يديه في كل مرة جريان الماء حتى تصل إلى أطراف رجله اليمنى ماسحا على شقه الأيمن كله ظاهرا وباطنا، ويمر يده اليسرى على عضده الأيمن إلى أطراف أصابع اليمنى وتحت إبطيه وأرفاعه، ولا ضرر

في نكس غسل اليد هاهنا، والأرفاع: المغابن من الإباط وأصول الفخذين وأحدهما رفع بفتح الراء وضمها وسكون الفاء. ويفعل مثل ذلك بشقه الأيسر حتى يكون غسله الجنابة كغسله للميت المجمع على فعل ذلك به.

وإن كان بقي من الماء بقية أفاضها على جسده وأتبع يديه جريانه على ساير جسده ولو لم يضرب صدره وبين كتفيه بالماء إلا أنه أفاض بقية مائه بعد الذي غسل به رأسه ولحيته ثلاثا على ساير جسده من الماء ما يعلم أنه قد مر على ساير جسده أجزأه. ونقل رجليه حتى يعلم أن الماء الطاهر من النجاسة قد وصل إلى أسفله، وهذا الكلام ظاهره سقوط الترتيب بالبدن. والجعفي أمر بالبدء بالميامن، وابن أبي عقيل عطف الأيسر بالواو، فحينئذ قول ابن الجنيد نادر مسبوق وملحوق بخلافه".
الحدائق الناضرة (مجلد ٣ صفحة ٧٢)

" وأما الترتيب في الجسد بين يمينه ويساره بتقديم الأول على الثاني فهو المشهور بين أصحابنا بل ادعى عليه الاجماع إلا أن كلام الصدوق وكذا ابن الجنيد على ما نقل عنه خال منه، والمنقول أيضا عن ابن أبي عقيل عطف الأيسر على الأيمن بالواو كما في الأخبار وقد اعترض ذلك المحقق في المعتبر، حيث قال: " واعلم أن الروايات قد دلت على وجوب تقديم الرأس على الجسد، وأما اليمين على الشمال فغير صريحة بذلك، ورواية زرارة دلت على تقديم الرأس على اليمين، ولا تدل على تقديم اليمين على الشمال، لأن الواو لا تقتضي ترتيبا".

جواهر الكلام (مجلد ٣ صفحة ٨٨)
ويمكن دعوى تحصيل الاجماع، إذ لم أعثر على مخالف ولا من نقل عنه ذلك سوى ما

عساه يظهر من الصدوقين ومن المنقول عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل، وهو مع عدم صراحة كلامهم في الخلاف غير قادح فيه، ولعل ما في إشارة السبق بعد ذكره الترتيب فإن لم يعم الماء صدره وظهره غسلهما وكذا ما في الغنية وكافي أبي الصلاح بعد إيجاب

الترتيب أيضا فإن ظن بقاء شئ من صدره وظهره لم يصل الماء إليه غسله، مع قوله في الكافي: ويختتم بغسل الرجلين يراد به إرادة الغسل مع مراعاة الترتيب، فلا

يكونون مخالفين فيه، ويحمل قوله في الكافي على إرادة الختم بالرجلين بالنسبة إلى كل

من الجانبين، وكذا ما عن جمل السيد بعد ترتيب غسل الأعضاء الثلاثة قال " ثم جميع البدن، وفي المراسم بعد ذلك ثم يفيض الماء على جسده فلا يترك منه شعره أو يراد به الاستحباب كما صرح به في الوسيلة "

غسل مس الميت

المعتبر (مجلد ١ صفحة ٣٥١)

" مسألة: يجب الغسل على من غسل ميتا من الناس، وكذا يجب بمسه بعد برده وقبل تطهيره بالغسل على الأظهر. وبالوجوب قال الشيخان في المقنعة والنهاية والمبسوط وابنا

بابويه وابن أبي عقيل. وبالأستحباب قال علم الهدى في شرح الرسالة والمصباح. وقال مالك وأبو حنيفة بأستحباب الغسل لمن مس ميتا. وللشافعي مثل القولين.

أما الغسل بمسه فقد ذكر الشيخ في الخلاف أنه لم يذهب إليه أحد من الفقهاء يعني الجمهور "

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٩٣)

" قال دام ظله: يجب الغسل، بمس الميت الآدمي بعد برده بالموت، وقبل تطهيره بالغسل، على الأظهر. الوجوب اختيار الشيخين وابن بابويه وابن أبي عقيل "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٨)

" مسألة: المشهور بين علمائنا وجوب الغسل على من مس ميتا من الناس قبل تطهيره بالغسل وبعد برده بالموت، اختاره الشيخان رحمهما الله وابن أبي عقيل وابن الجنيد وأبو

الصلاح وسالار، مع ترده وابنا بابويه وابن البراج وابن إدريس. وقال السيد

المرتضى رحمه الله إنه مستحب، ونقله الشيخ عنه في الخلاف. والأقوى الأول ".
الذكرى (صفحة ٧٩)

" تفریع: لو مسه قبل برده، فلا غسل لما مر. وهل يجب غسل ما مسه؟ الأقرب المنع، لعدم القطع بنجاسته حينئذ، وأصالة البراءة، ولأن نجاسته ووجوب الغسل متلازمان، إذ الغسل لمس النجس. وإن قلنا أن وجوبه تعبد محض فبطريق الأولى سقوط غسل اليد، ويلوح ذلك من كلام ابن أبي عقيل إلا أنه مخالف للجماعة، ولدعوى الشيخ الاجماع عليه. والفاضل أوجب غسل يده بمسه قبل البرد، محتجا بأن الميت نجس ".
الأغسال المندوبة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٨)

" مسألة: المشهور أن غسل الاحرام مستحب، اختاره الشيخان حتى أن المفيد رحمه الله قال غسل الاحرام للحج سنة أيضا بلا خلاف، وكذا غسل إحرام العمرة وهو اختيار ابن الجنيد والسيد المرتضى وسالار وابن إدريس وابن البراج وأبي الصلاح، وقال ابن أبي عقيل أنه واجب، وقال السيد المرتضى رحمه الله: الصحيح عندي أن غسل الاحرام سنة لكنها مؤكدة غاية التأكيد، فلهذا اشبه الأمر على أكثر أصحابنا واعتقدوا أن غسل الاحرام واجب، لقوة ما ورد في تأكيده.
والحق الاستحباب، لنا: الأصل براءة الذمة، وما تقدم في حديث سعد عن الصادق عليه السلام حين قال " الغسل في أربعة عشر موطنًا واحد فريضة والباقي سنة ".

احتجوا بما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال " وغسل المحرم واجب " والجواب

المراد به شدة الاستحباب لقوله عليه السلام في الحديث " وغسل الاستسقاء واجب . وغسل يوم عرفة واجب وغسل الزيارة واجب " مع أن سند الحديث ضعيف ".

الذكرى (صفحة ٢٥)

" أوجب ابن أبي عقيل غسل الاحرام، ونقله المرتضى عن كثير من الأصحاب، والمشهور الاستحباب، وقول الصادق عليه السلام " واجب " على التأكيد "

روض الجنان (صفحة ١٨)

" روى سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال " غسل المباهلة واجب " والمراد تأكيد

الاستحباب للاجماع على عدم وجوبه. ويوم عرفة عند الزوال وغسل الاحرام على الأصح، وأوجه ابن أبي عقيل ونقله المرتضى عن كثير منا، والأولى حمل لفظ الفرض في الحديث به على تأكيد الاستحباب، أو أن ثوابه ثواب الفرض كما ذكره الشيخ في التهذيب جمعا بين الأخبار "

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٦ صفحة ٢٥٣)

" فقول ابن أبي عقيل على ما نقله في المختلف: غسل الاحرام فرض، واجب، محل التأمل أو مأول بما تقدم، وإن كان دليله قويا وهو الأوامر الكثيرة في الأخبار الصحيحة، ولا شك أن الاحتياط عدم الترك "

مدارك الأحكام (مجلد: ٢ صفحة ١٦٨)

" قوله " سبعة للفعل، وهي غسل الاحرام " هذا قول معظم الأصحاب، وقال الشيخ في التهذيب " إنه سنة بغير خلاف. ونقل عن ابن أبي عقيل أنه

واجب، والمعتمد الاستحباب. لنا: أصالة البراءة مما لم يثبت وجوبه، وما رواه معاوية بن عمار في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق، أو إلى وقت من هذه المواقيت وأنت تريد الاحرام إن شاء الله فانتف إبטיك، وقلم أظفارك، وخذ من شاربك " إلى أن قال " ثم استك واغتسل والبس ثوبيك " والظاهر أن الأمر (وغسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وغسل المفرط في صلاة الكسوف مع احتراق القرص إذا أراد قضاءها على الأظهر؟) بالغسل للاستحباب كما يشعر به الأوامر المتقدمة عليه فإنها للندب بغير خلاف "

الحدائق الناضرة (مجلد: ٤ صفحة ١٨٣)
" أما الأغسال المتعلقة بالحج فمنها غسل الاحرام وأوجه ابن أبي عقيل ونقله المرتضى
عن كثير من الأصحاب، والمشهور الاستحباب.

(وصفحة ٢٠٧)

" ومنها الغسل لقضاء صلاة الكسوف مع تركها عمدا واحتراق القرص
صرح به الشيخ وابن إدريس وابن البراج وأكثر الأصحاب، وذهب
المرتضى في المسائل المصرية الثالثة وأبو الصلاح وسالار إلى وجوبه في الصورة
المذكورة، وعن الشيخ في النهاية القول بالوجوب أيضا، وعن المفيد والمرتضى في
المصباح القول بالاستحباب والاقتصار على تركها متعمدا من غير اشتراط لاستيعاب
الاحتراق. قال في المختلف " وللشيخ قولان كالمذهبين ففي النهاية والجمل
والخلاف يجب القضاء مع الغسل وفي موضع من الخلاف أنه مستحب، ولم
يتعرض في المبسوط لوجوبه بل قال يقضيها مع الغسل وكذلك قال ابن بابويه،
ولم يتعرض ابن أبي عقيل لهذا الغسل بوجوب ولا استحباب " انتهى "

جواهر الكلام (مجلد: ٥ صفحة ٤٤)

" حكى عن ابن أبي عقيل وابن جنيد الوجوب، وربما نسب إلى ظاهر الصدوق وغيره
ممن ذكر التعبير عنه أو عن إعادته بلفظ الأمر و " عليك " ونحوهما كالأخبار. ولا
ريب

في صرف ما وقع في الأخبار من ذلك ولفظ الوجوب أيضا ونحوها على الاستحباب
، كما أنه يحتمله كلام أولئك، فلا ينبغي بسط الكلام فيه سيما بعد انقراض الخلاف
فيه بحيث لا يمنع من تحصيل الاجماع السيرة في خصوص المقام إذ لو كان واجبا
لاشترط في صحة الاحرام، لاستبعاد الوجوب النفسي "

الوضوء

المعتبر (مجلد ١ صفحة ١٤٢)

"الخامس: لا يلزم تحليل شعر اللحية ولا الشارب ولا العنفة ولا الأهداب كثيفا كان الشعر أو خفيفا، بل لا يستحب. وأطلق الجمهور على الاستحباب. وقال ابن عقيل: . ومتى خرجت اللحية ولم تكثر فعلى المتوضأ غسل الوجه حتى يستيقن وصول الماء إلى بشرته، لأنه لم تستر مواضعها".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١٦)

"قال أبو حنيفة في الشعر المحاذي لمحل الفرض يجب مسحه. وفي رواية أخرى عنه مسح ربعه، وهي عن أبي يوسف أيضا، وعنه ثانية سقوط الفرض عن البشرة، ولا يتعلق بالشعر وهي عن أبي حنيفة أيضا. واعتبر أبو حنيفة ذلك بشعر الرأس فقال إن الفرض إذا تعلق بالشعر كان مسحا، وهو خطأ لقوله عليه السلام "إكشف وجهك فإن اللحية من الوجه" لرجل غطى لحيته في الصلاة، بخلاف شعر الرأس، فإن فرض البشرة تحته المسح، وهنا الفرض تحته الغسل فإذا انتقل الفرض إليه انتقل على صفته وأما إن كان الشعر خفيفا لا يستر البشرة فالأقوى عندي غسل ما تحته، وإيصال الماء إليه، وبه قال ابن عقيل، وهو مذهب الشافعي، لأنها بشرة ظاهرة من الوجه. وقال الشيخ لا يجب تحليلها كالكثيفة، والفرق ظاهر".

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٩)

"لا يجب تحليل الأهداب، ولا الشارب، ولا العنفة، ولا الحواجب، سواء كانت كثيفة أو خفيفة، بل يجب غسل هذه المواضع إن فقد الشعر، وإلا فإمرار الماء على ظاهر الشعر.

وقول ابن أبي عقيل متى خرجت اللحية، ولم تكثر فعلى المتوضئ غسل الوجه حتى يصل الماء إلى بشرته، غير معتمد".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٧)

" مسألة: مس القبل والدبر باطنا أو ظاهرا من المحرم أو المحلل لا ينفذ الوضوء، ولا يوجبه، ذهب إليه أكثر علماءنا كالشيخين رحمهما الله وابن أبي عقيل وأتباعهم وقال ابن الجنيد: إن من مس ما انضم عليه الثقبان نقض وضوءه، ومس ظهر الفرج من الغير إذا كان بشهوة فيه الطهارة واجبة في المحلل والمحرم احتياطاً، ومس باطن الفرجين من الغير ناقض للطهارة من المحلل والمحرم. وقال أبو جعفر بن بابويه: إذا مس الرجل باطن دبره أو باطن إحليله يعيد الوضوء، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعاد الصلاة ومن فتح إحليله أعاد الوضوء والصلاة "

(وصفحة ٢١)

" مسألة: أوجب الشيخ ابتداء غسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن، وفي غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، فإن نكس أعاد الوضوء وجوبا ورواه ابن بابويه في كتابه وابن أبي عقيل أوجبه، وكذا ابن الجنيد، وسالار، وابن حمزة، وابن زهرة، وهو الظاهر من كلام أبي الصلاح، وعلي بن بابويه وقال السيد المرتضى إنه مستحب، وليس بواجب، فلو نكس عمدا لم يبطل وضوءه، ولم يكن قد فعل محرماً، وهو اختيار ابن إدريس والوجه الأول "

(وصفحة ٢٢)

" مسألة: لا خلاف في أنه يجب غسل الوجه واليدين مستوعبا للجميع، فلو لم يكف الكف الأول وجب الثاني، ولو لم يكفيا وجب الثالث، وهكذا. ولا يتقدر الوجوب بقدر معين. وأما إذا حصل الغسل بالكف الأول والمرة الأولى هل يستحب المرة الثانية في غسل الوجه واليدين؟

أكثر علمائنا على استحبابها كابن أبي عقيل، وابن الجنيد، والشيخين ، وأتباعهم، ولم يذكره علي بن بابويه وقال ابنه أبو جعفر: الثانية لا يؤجر عليها. " ما رواه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال " من لم يتيقن أن واحدة من

الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين مسألة: وفي الثالثة قولان، قال الشيخ وابن بابويه

وابن إدريس وأكثر علمائنا إن الثالثة بدعة، وبه قال أبو الصلاح، قال لا يجوز تثليث الغسل فإن ثلث بطل الوضوء وقال ابن الجنيد الثالثة زيادة غير محتاج إليها وقال المفيد رحمه الله الغسل مرة فريضة، وتثنيته إسباغ وفضيلة، وتثليثه تكلف، فمن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزورا، وقال ابن أبي عقيل: السنة الاتيان بالماء على الأعضاء مرتين، الفرض من ذلك مرة لا تجزي الصلاة إلا بها والاثنتين سنة لئلا يكون قد قصر المتوضي في المرة الأولى، فتكون الأخرى تأتي على تقصيره، فإن تعدى المرتين لا يؤجر

على ذلك، جاء التوقيف عنهم عليهم السلام. وكلام ابن الجنيد والمفيد وابن عقيل يدل على تسويغ الثالثة، والحق ما اختاره الشيخ رحمه الله "

(وصفحة ٢٣)

" مسألة: المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس، والرجلين بإصبع واحدة، اختاره الشيخ في أكثر كتبه، وابن أبي عقيل، وابن الجنيد، وسلار، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن إدريس "

(وصفحة ٢٤)

" مسألة: قال الشيخ رحمه الله في المبسوط: لا يستقبل شعر الرأس في المسح، فإن خالف أجزاءه، لأنه ترك الأفضل. وفي أصحابنا من قال لا يجزيه. وقال في الخلاف لا يجوز، وقال أبو جعفر بن بابويه: ولا يرد الشعر في غسل اليدين ولا في مسح الرأس والقدمين. وابن إدريس ذهب إلى أن الاستقبال مكروه.

وقال ابن أبي عقيل: كيف مسح أجزاءه وابن حمزة أوجب ترك الاستقبال، وهو الظاهر من كلام الشيخ في التهذيب. وقال السيد المرتضى الفرض مسح مقدم الرأس دون ساير أبعاضه من غير استقبال الشعر، ولا شبهة في وجوب مسح المقدم، وأما ترك استقبال الشعر فهو عند أكثرهم واجب، ومنهم من يرى أنه مسنون.

والحق عندي ما ذهب إليه الشيخ أولا. لنا: أنه يصدق عليه الامتثال في الأمر بالمسح سواء استقبل أو استدبر. وما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومدبرا "

".. مسألة: الذي اخترناه في كتبنا مثل منتهى المطلب والتحرير وقواعد الأحكام والتلخيص وغيرها أنه يجوز المسح على الرجلين منكوسا، بأن يبتدىء من الكعبيين إلى رؤوس الأصابع على كراهية، والأولى الابتداء من رؤوس الأصابع إلى الكعبيين، وليس واجبا، وهو اختيار الشيخ في المبسوط، والنهاية، وابن أبي عقيل، وسلار، وابن البراج، وقال ابن إدريس يجب الابتداء من رؤوس الأصابع إلى الكعبيين، وهو الظاهر من كلام ابن بابويه والسيد المرتضى، وإن كان في كلامهما احتمال وهو الأقوى عندي".

" مسألة: المشهور بين علمائنا سقوط وجوب ترتيب المسح بين الرجلين، بل يجوز مسحهما دفعة واحدة بالكفين، ومسح اليمنى قبل اليسرى، وبالعكس، وقال سلار يجب مسح اليمنى قبل اليسرى، قال وفي أصحابنا من لا يرى بين الرجلين ترتيبا.

وقال ابن أبي عقيل ذكر ترتيب الأعضاء: وكذا إن بدأ فمسح رجله اليسرى قبل اليمنى رجع فبدأ باليمنى ثم أعاد اليسرى. وقال ابن الجنيد لو بدأ بيساره على يمينه في اليد أو الرجل على يساره بعد يمينه، ولا يجزيه إلا ذلك. وقال ابن بابويه يبدأ بالرجل اليمنى في المسح قبل اليسرى، وكذا قال ولده أبو جعفر. والوجه الأول. لنا: أنه تعالى أوجب مسح الرجلين مطلقا، وهو يصدق مع الترتيب، وعدمه، فيخرج عن العهدة بأيهما كان إذ لا دلالة للكلي على الجزئي، ولأن الأحاديث وردت مطلقة".

الدروس (صفحة ٤)

" درس: سنن الوضوء وضع الإناء على اليمين، والاعتراف، والتسمية، والدعاء، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق ثلاثا ثلاثا، والدعاء فيهما، وتثنية الغسل، لا المسح فيكره، وتحرم الثالثة، وتبطل إن مسح بمائها. وإنكار ابن بابويه التثنية ضعيف، كما ضعف قول ابن أبي عقيل بعدم تحريم الثالثة".

الذكرى (صفحة ٨٣)

" وفي الخلاف لا يجب إيصال الماء إلى أصل شئ من شعر الوجه، مثل شعر الحاجبين والأهداب والعدار والشارب بالاجماع. وابن أبي عقيل لما ذكر حد الوجه قال: وما سوى ذلك من الصدغين والأذنين فليس من الوجه، ولم يذكر العذار، فإطلاقه قد يشملها "

(وصفحة ٨٨)

" مسائل: الأولى، الكعبان عندنا: معقد الشراك (وقبتا) القدم وعليه إجماعنا، وهو مذهب الحنفية وبعض الشافعية. وأكثر الأصحاب عبر عنهما الناتيان في وسط القدم، أو ظهر القدم، وقال المفيد: هما قبتا القدمين أمام الساقين غير ما بين المفصل والمشط. وقال ابن أبي عقيل: الكعبان ظهر القدم. و (قال) ابن الجنيد: الكعب في ظهر القدم دون عظم الساق "

(وصفحة ٨٩)

" الخامسة هل يجب البدأة باليمنى من الرجلين؟ المشهور العدم لاطلاق الآية والأخبار. وظاهر ابني بابويه وابن أبي عقيل وجوبه. وبه أفتى ابن الجنيد، وسار، عملاً بالوضوء البياني وأخذ بالاحتياط. وفي كلام بعضهم يجوز مسحهما معاً لا تقديم اليسرى، والعمل بالترتيب أحوط "

(وصفحة ٩٠)

" مسائل ثلاث: الأولى اختلف الأصحاب في وجوب الترتيب بين الرجلين فابن الجنيد وابن أبي عقيل للاحتياط والوضوء البياني، والأكثر لا للأصل ولقوله تعالى " وأرجلكم " مع عدم قيام مناف له كما في اليمين "

(وصفحة ٩٤)

" تنبيه: المشهور تحريم الثالثة، لأنها إحداث في الدين ما ليس منه، وهو معنى البدعة. قال بعضهم: ولمنعها عن الموالات الواجبة، وهو بناء على المتابعة، ولمرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام " الوضوء واحدة فرض، واثنان لا يؤجر، والثالثة بدعة " وقال ابن الجنيد وابن أبي عقيل بعدم التحريم لقول الصادق عليه السلام في رواية زرارة " الوضوء مثنى مثنى، من زاد لم يؤجر عليه ". قلنا هو أعم من الدعوى مع معارضة الشهرة "

" المفيد جعل الزايد على الثلاث بدعة يؤزر فاعلها، وابن أبي عقيل إن تعدى المرتين لا يؤجر على ذلك، وابن الجنيد الثالثة زيادة غير محتاج إليها، وبالغ أبو الصلاح فأبطل الوضوء بالثالثة وهو حسن "

رسائل الكركي (مجلد ٣ صفحة ١٩٢)

" الخفيف من الشعر ما تترأى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب، أو ما يصل الماء إلى منبته من غير مبالغة. وقد يؤثر الشعر في أحد الأمرين دون الآخر بحسب السبوة والجمودة، والكثيف يقابله في المعنيين. ثم الفرق بين الخفيف والكثيف في إيجاب تحليل الأول بحيث يصل الماء إلى منبته، هو ما ذهب إليه العلامة في المختلف والتذكرة، وعزاه في المختلف إلى ابن الجنيد والمرتضى، وعبارتهما غير مصرحة بمراده، لكن هي قبل التأمل الصادق موهمة، وفي التذكرة نسبه إلى ابن أبي عقيل "

روض الجنان (صفحة ١٢٦)

" وقال علي بن بابويه يجب مسح الوجه جميعه، استنادا إلى روايات بعضها ضعيف السند، ويمكن حملها على الاستحباب، واختار المحقق في المعتبر التخيير بين مسح جميع الوجه وبعضه، لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة من الجانبين عملا بالأخبار، ونقله عن ابن أبي عقيل. ولا بد من إدخال جزء من غير محل الفرض من باب المقدمة من جميع الجهات في جميع الأعضاء. ويجب البدأة في مسح الجبهة بالأعلى

فلو نكس بطل إما لمساواة الوضوء أو تبعا للتميم البياني "

مدارك الأحكام (مجلد: ١ صفحة ١٥٠)

والحكم بوجوب الوضوء خاصة بالاستحاضة القليلة مذهب أكثر الأصحاب، وهو المعتمد، للأخبار الصحيحة الدالة عليه. وقال ابن أبي عقيل " لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل ". وقال ابن الجنيد رحمه الله بإيجابها غسلا واحدا في اليوم والليل. وهما ضعيفان "

(وصفحة ٢١٨)

وقال ابن أبي عقيل الكعبان في ظهر القدم. وقال ابن الجنيد رحمه الله الكعب في ظهر القدم دون عظم الساق، وهو المفصل الذي قدام العرقوب ".
(وصفحة ٢٤٧)

المضمضة هي إدارة الماء في الفم، والاستنشاق اجتذابه بالأنف. والحكم باستحبابهما هو المعروف من المذهب، والنصوص به مستفيضة. وقال ابن أبي عقيل "إنهما ليسا بفرض ولا سنة". وله شواهد من الأخبار، إلا أنها مع ضعفها قابلة للتأويل، نعم روى زرارة في الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال "المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء" ونحن نقول بموجبها، فإنهما ليسا من أفعال الوضوء وإن استحب فعلهما قبله كالسواك والتسمية ونحوهما ".
الحدائق الناضرة (مجلد: ٢ صفحة ٢٣)

(الثامن) اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم فيمن صلى ناسيا للاستنجاء، فالمشهور وجوب الإعادة وقتا وخارجا. وعن ابن الجنيد تخصيص وجوب الإعادة بالوقت واختيار الاستحباب خارجه. وعن الصدوق في الفقيه وجوب الإعادة في البول دون الغائط فلا يعيد، وزاد في البول إعادة الوضوء أيضا. وعن ابن أبي عقيل أن الأولى إعادة الوضوء ولم يقيد ببول ولا غائط. وروايات المسألة مختلفة جدا.

مندوبات الوضوء

مختلف الشيعة (جلد ١ صفحة ٢١)

مسألة: المشهور عند علمائنا استحباب المضمضة والاستنشاق، وقال ابن أبي عقيل إنهما ليسا عند آل الرسول عليهم السلام بفرض ولا سنة. لنا: أنهما من العشرة الحنفية، وما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وحكى وضوء أمير المؤمنين علي عليه السلام قال " ثم تمضمض وقال اللهم لقني حجتي يوم ألقاك، وأطلق لساني بذكرك ثم استنشق وقال الدعاء ".
الذكرى (صفحة ٩٣)

" قول الباقر عليه السلام في رواية زرارة " ليستا من الوضوء " يعني من واجباته وروى زرارة أيضا عنه عليه السلام " ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة، إنما عليك أن تغسل ما ظهر " يحمل على نفي سنة خاصة، أي مما سنه النبي صلى الله عليه وآله حتما، فإن ذلك قد يسمى سنة لثبوتها بالسنة وإن كان واجبا. ويمكن تأويل كلام ابن أبي عقيل ليسا بفرض ولا سنة بهذا أيضا، فيرتفع الخلاف في استحبابهما ".
.. مسائل: الأولى استحبابه يعم الصائم والمحرم، أما الصائم فلرواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام " يستاك الصائم أي النهار شاء، ولا يستاك بعود رطب " وما فيها من الدلالة على فضل السواك، وعلى كراهيته بالرطب للصائم، كما أفتى به ابن أبي عقيل والشيخ في الاستبصار ".
روض الجنان (صفحة ٤٢)

" والمضمضة والاستنشاق على المشهور، وقول ابن أبي عقيل أنهما ليسا بفرض ولا سنة

ضعيف، أو مؤول بالسنة المحتممة، فيرادف الفرض، والجمع بينهما للتأكيد، وكثيرا ما يذكر في كتابه السنة ويريد بها الفرض ".
(٨٨)

الحدائق الناضرة (مجلد ٢ صفحة ١٥٦)
" (منها) المضمنة والاستنشاق على المشهور فتوى والأظهر نصا، ونقل في المختلف
عن ابن أبي عقيل أنه قال "إنهما ليسا عند آل الرسول عليهم السلام بفرض ولا
سنة". والأخبار في ذلك مختلفة على وجه يعسر جمعها.
(وصفحة ١٦١)

" وما نقله في المختلف عن ابن أبي عقيل هو بعينه مضمون رواية زرارة المتقدمة لأن
من
شأنه قدس سره في كتابه بل جملة المتقدمين التعبير بمتون الأخبار، وحينئذ فيحمل
كلامه على ما تحمل عليه الرواية.
(وصفحة ٢٦٤)

ويظهر من العلامة في المختلف اختيار ذلك أيضا، بل نسبه فيه إلى المشهور ولم ينقل
القول بالمسمى فيه أصلا، حيث قال المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس
والرجلين بإصبع واحدة ثم نقله عن الشيخ في أكثر كتبه وابن أبي عقيل وابن الجنيد
وسلار وأبي الصلاح وابن البراج وابن إدريس، ثم نقل جملة من عبائر الأصحاب
المشتملة على المسح بثلاث أصابع.
.. المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس والرجلين بإصبع واحدة " ثم نقله
عن الشيخ في أكثر كتبه وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسلار وأبي الصلاح وابن البراج
وابن إدريس، ثم نقل جملة من عبائر الأصحاب المشتملة على المسح بثلاث
أصابع. وبذلك أيضا صرح الشهيد في الدروس.
(وصفحة ٢٩٨)

ولا يخفى عليك ما فيه من الصراحة في المعنى المشهور. وجملة من عبارات
الأصحاب كابن أبي عقيل والسيد المرتضى وأبي الصلاح والشيخ في أكثر كتبه وابن
إدريس والمحقق قد اشتركت في وصف الكعبين بأوصاف متلازمة، من وصفه بالنتوء
في ظهر القدم عند معقد الشراك في بعض. وكونه في ظهر القدم في أخرى، وكونه
معقد الشراك في الثالثة. والنتوء في وسط القدم في رابعة، وكونهما في ظهر القدم عند
معقد الشراك في خامسة، وأنهما معقدا الشراك في سادسة، وكونهما قبتي القدم في
سابعة. والعلامة رحمه الله قد ادعى انصباب هذه العبارات على ما ذهب إليه وادعى

اشتباها على غير المحصل، وشيخنا البهائي طاب ثراه أوضح هذه الدعوى بأن هذه العبارات لا تأبى الانطباق على ما ذهب إليه العلامة من المعنى الثالث من معاني الكعب المتقدمة، لأن غاية ما يتوهم منه المنافاة وصفه بالتواء في وسط القدم، والعلامة قد فسره في التذكرة والمنتهى بذلك لكنه يقول ليس هو العظم الواقع أمام السابق بين المفصل والمشط بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم، وهو الذي ذكره المشرحون، وهو كما تقدم نتوء في وسط ظهر القدم أعني وسطه العرضي ولكن نتوء غير ظاهر لحس البصر لارتكاز أعلاه في حفرتي الساق. .. جملة من عبارات الأصحاب كابن أبي عقيل والسيد المرتضى وأبي الصلاح والشيخ في أكثر كتبه وابن إدريس والمحقق قد اشتركت في وصف الكعبين بأوصاف متلازمة، من وصفه بالتواء في ظهر القدم عند معقد الشراك في بعض. وكونه في ظهر القدم في أخرى، وكونه معقد الشراك في ثالثة، والتواء في وسط القدم في رابعة، وكونهما في ظهر القدم عند معقد الشراك في خامسة، وأنهما معقدا الشراك في سادسة، وكونهما قبتي القدم في سابعة.

(وصفحة ٣٤٥)

(الرابع) المشهور بين الأصحاب تحريم الغسلة الثالثة، وقد صرح جملة من الأصحاب: منهم الصدوق والشيخ في الخلاف فيما تقدم من عبارتيهما بمدعاهما، ونقل عن المبسوط والنهية أيضا. ونقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل القول بعدم التحريم، لكن الذي في المختلف عن ابن أبي عقيل التعبير عن ذلك بنفي الأجر، كما هو مضمون رواية زرارة المتقدمة وقد عرفت ما في هذا اللفظ. والشيخ المفيد رحمه الله في المقنعة أثبت التحريم فيما زاد على الثلاث وجعل الثالثة كلفة. والأظهر المشهور "

جواهر الكلام (مجلد: ٢ صفحة ١٤٨)

ولو خالف و (غسل منكوسا لم يجز على الأظهر) كما في صريح المبسوط والمعتبر والمنتهى

والقواعد والتحرير والارشاد وجامع المقاصد وظاهر المقنعة والوسيلة والتنقيح، ونسبه

في المختلف إلى سلار وابن أبي عقيل وابن الجنيد، وقال إنه رواه ابن بابويه في كتابه، وأنه ظاهر أبي الصلاح لكن ما وصل إلي من عبارة المراسم لا ظهور فيها بذلك كعبارة المهذب والكافي، وأما الغنية فصريحة في إرادة التحديد، ولعله لذا لم ينقل عنهم في كشف الثام، فلاحظ وتأمل.
(وصفحة ١٥٥)

وفي الخلاف بعد أن الأصل براءة الذمة، وإيجاب التخلييل يحتاج إلى دليل، وعليه اجماع الفرقة وظاهر إطلاق المصنف وغيره وما سمعت من الأخبار عدم الفرق بين الكثيفة والخفيفة كما نص عليه في المعبر والتحرير والمنتهى والارشاد وجامع المقاصد والروضة، بل نسبه في الدروس إلى الشهرة ظاهرا منها اختياره، بل ربما نقل عن المبسوط، وقد سمعت إطلاق كلامه في الخلاف، وقيل إن خفت اللحية وجب تحليلها، واختاره في القواعد والمختلف واللمعة، كما عن ظاهر ابني الجنيد وأبي عقيل والسيد في الناصريات، والمراد بالتخفيف ما تترأى البشرية من خلاله في مجلس التخاطب، ويقابله الكثيف كما يظهر من بعضهم، بل نص عليه في جامع المقاصد والروضة وغيرهما، لكن لا يخفى عليك ما في هذا التفسير من الاجمال، لاختلاف المجالس وأحوال الشعر وجلوس المخاطب، فلعل إناطته بالعرف أولى من ذلك وإن كان هو لبيانه.

(وصفحة ١٦٣)

بل في التنقيح وكشف الثام نسبه إلى الأكثر، وحكاه في المختلف عن الشيخ وابني حمزة وأبي عقيل وسلار، وقال إنه رواه ابن بابويه في كتابه، خلافا لابن إدريس في السرائر، فحكم بالكرهية، وعن المرتضى في أحد قولي، فحكم باستحباب البداءة من المرفق، والأصح الأول، لكثير مما تقدم في الوجه، بل هنا أولى، لظهور كثير من الموضوعات البيانية فيه، ففي بعضها أنه صلى الله عليه وآله (أفرغه على ذراعيه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق) بل خبر علي بن يقطين المشهور المشتمل على المعجزة كاد يكون صريحا في ذلك، بل هو صريح، بل قد سمعت ما في خبر ابن عروة التميمي من التصريح بذلك.

(وصفحة ١٧٠)

وفي المدارك أنه المشهور بين الأصحاب وفي المختلف أن المشهور بين علمائنا
الاكتفاء

في مسح الرأس والرجلين بإصبع واحدة، واختاره الشيخ في أكثر كتبه وابن أبي عقيل
وابن الجنيد وسلاح وأبو الصلاح وابن البراج وابن إدريس، انتهى.

(وصفحة ١٩٥)

(والأفضل مسح الرأس مقبلا، ويكره مدبرا على الأشبه) بأصول المذهب
وقواعده، ووفقا للسراير والمعتبر والنافع والمنتهى والمختلف والتحرير والارشاد
والقواعد والألفية وجامع المقاصد والروضة وغيرها على اختلاف فيها لا يقدر في أصل
جواز النكس، وهو قضية إطلاق الهداية والجمل والعقد والإشارة والمراسم
وغیرها، والمنقول عن الاصباح والمبسوط وابن أبي عقيل والشهيد في البيان والمقداد
في

التنقيح وغيرهم، ولعله لذا قال في الحدائق إنه المشهور، وقيل لا يجوز
النكس، كما هو خيرة الصدوق في الفقيه والمرتضى في الانتصار والشيخين في المقنعة
والخلاف وظاهر التهذيب بل صريحه، وهو المنقول عن ظاهر النهاية وصريح
الوسيلة، واختاره الشهيد في ظاهر الدروس، ونسبه فيها إلى الشهرة بين
الأصحاب.

(وصفحة ٢١٥)

(وهما قبتا القدمين) كما في النافع والروضة والتنقيح ناسبا له في الأخير إلى أصحابنا
وقبتا القدمين أمام الساقين ما بين المفصل والمشط، فالكعب في كل قدم واحد، وهو
ما علا منه في وسطه على الوصف المتقدم، كما في المقنعة، بل في التهذيب الاجماع
ممن قال بوجوب المسح عليه، وهما معقد الشراك، كما في الإشارة والمراسم وعن
الكافي، والعظمان اللذان في ظهر القدمين عند معقد الشراك، كما في
السراير، والنابتان في وسط القدم عند معقد الشراك كما في الغنية، وحكى عليه
الاجماع المتقدم عن الشيخ، والعظمان النابتان في وسط القدم كما في الخلاف
والجمل

والعقود وعن المبسوط، حاكيا في الأول الاجماع المتقدم، والعظمان النابتان في ظهر
القدم عند معقد الشراك كما في الانتصار وعن مجمع البيان، ومكان الظهر وسط كما
في المهذب، حاكيا في الأول عليه الاجماع المتقدم وفي الثاني نسبه إلى

الإمامية، وهما ظهر القدم كما عن ابن أبي عقيل، وفي ظهر القدم دون عظم الساق وهو المفصل الذي قدام العرقوب كما عن ابن الجنيد، والعظمان النابتان في وسط القدم وهما معقد الشراك كما في المعبر والمنتهى، ناسبا له في الأول إلى فقهاء أهل البيت عليهم السلام، وفي الثاني إلى علمائنا، ومعقد الشراك وقتنا القدم، وعليه إجماعنا كما في الذكرى، والعظمان اللذان في ظهر القدم كما عن النهاية الأثرية، ناسبا له إلى الشيعة، ونحوه في ذلك ما نقل عن صاحب لباب التأويل، وافقنا عليه محمد بن الحسن الشيباني من العامة، وخالف الباقر، فذهبوا إلى أنهما العظمان النابتان يمين الساقين وشمالهما، كما نقل ذلك عنهم في المقنعة والتهذيب والخلاف والانتصار والمعتبر والمنتهى وغيرها. (وصفحة ٢٢١)

وقد يعبر عنه بالمفصل لمجاورته له، أو من قبيل تسمية الحال باسم المحل، وهو الذي في أرجل الغنم والبقرة، وبحث عنه علماء التشريح، وبه قال الأصمعي ومحمد بن الحسن الشيباني كما نقله عنهما العامة في كتبهم، وهو الكعب على التحقيق الذي أراه العلامة رحمه الله، وعبارة ابن الجنيد والسيد المرتضى والشيخ وأبي الصلاح وابن أبي عقيل وابن إدريس والمحقق لا تأتي الانطباق عليه، والعلامة لا ينكر أن الكعب نأت في وسط القدم، كيف وقد فسره بذلك في المنتهى والتذكرة وغيرهما، ولكنه يقول هو ليس العظم الواقع أمام الساق بين المفصل والمشط، بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم. (وصفحة ٢٢٧)

ظاهر الروضة الوجود، وهو المحكي عن ابني الجنيد وأبي عقيل وعلي بن بابويه، وفي كشف اللثام أنه يقتضيه إطلاق ابن سعيد وجوب تقديم اليمين على اليسار، قلت: ونحوه الشيخ في الخلاف، قال (الترتيب واجب في الوضوء في الأعضاء كلها، ويجب تقديم اليمين على اليسار إلى أن قال دليلنا الاجماع من الفرقة).

(وصفحة ٢٧٦)

قال في المقنعة " وتثليثه تكلف، ومن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزورا " وابن الجنيد

" الثالثة زيادة غير محتاج إليها " مع عدم صراحة الثاني بعدم الحرمة، كالمقول عن ابن أبي عقيل أنه إن تعدى المرتين لا يؤجر عليه، ويدل عليه مضافا إلى ما دل على حرمة إدخال ما ليس من الدين في الدين خصوص مرسله ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام " والثالثة بدعة " منضمًا إلى قوله عليه السلام في خبر عبد الرحيم القصير " قال رسول الله صلى الله عليه وآله " كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار ".
(وصفحة ٣٣٥)

(و) من سننه (المضمضة والاستنشاق) لا واجبان فيه كما عن إسحاق وأحمد، للأصل والوضوءات البيانية، وللإجماع المحصل والمنقول، والسنة التي كادت تكون متواترة، بل هي كذلك بالنسبة إليه، نعم هما مسنونان بلا خلاف أجده فيه بين أصحابنا المتقدمين منهم والمتأخرين عدا ما نقل عن ابن أبي عقيل من أنهما ليسا عند آل الرسول صلى الله عليه وآله بفرض ولا سنة، وهو ضعيف جدا، للإجماع المحكي صريحا وظاهرا الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب، وللأخبار المعتمدة المستفيضة حد الاستفاضة، منها ما رواه ابن سنان عن الصادق عليه السلام " المضمضة والاستنشاق مما سن رسول الله صلى الله عليه وآله كمضمرة سماعة هما من السنة ".

النجاسات

البول

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٥٥)

" قال في المسائل الناصرية: كل حيوان يؤكل لحمه، فبوله وروثه طاهر، وكذا قال أبو الصلاح وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، وابن البراج، وأفتى ابن إدريس بالطهارة أيضا، وهو قول سلار. وأما الشيخان رحمهما الله فإنهما استثنيا ذرق الدجاج من الحكم بطهارة رجيع ما يؤكل لحمه، وهو يدل على حكمهما بالتنجيس إلا أن الشيخ رحمه الله ذهب إلى طهارته في الاستبصار، وهو المعتمد. (وصفحة ٥٦)

" مسألة: قال الشيخ في المبسوط: بول الطيور وذرقتها كلها طاهر، إلا الخشاف، فإنه نجس. وقال ابن أبي عقيل: كل ما استقل بالطيران فلا بأس بذرقه، وبالصلاة فيه. وقال ابن بابويه لا بأس بخرء ما طار وبوله، ولا بأس ببول كل شئ أكلت لحمه. والمشهور نجاسة رجيع ما لا يؤكل لحمه من طيور وغيرها، وهو المعتمد "

الذكرى (صفحة ١٣)

" الأول والثاني: البول والغائط من ذي النفس غير المأكول ولو بالعرض كالجلال، لقول الصادق عليه السلام " إغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه " وأخرج ابن بابويه وابن أبي عقيل والجعفي الطير، لقول الصادق عليه السلام " كل شئ يطير فلا بأس بخرئه وبوله "

مدارك الأحكام (مجلد: ٢ صفحة ٢٥٩)

" أما الأرواث فلم أقف فيها على نص يقتضي نجاستها من غير المأكول على وجه

العموم، ولعل الاجماع في موضع لم يتحقق فيه المخالف كاف في ذلك. وقد وقع الخلاف في هذه المسألة في موضعين: أحدهما: رجيع الطير، فذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل والجعفي رحمه الله تعالى إلى طهارته مطلقا. وقال الشيخ في المبسوط " بول الطيور وذرقها كلها طاهر إلا الخفاش " وقال في الخلاف " ما أكل فذرقه طاهر، وما لم يؤكل فذرقه نجس وبه قال أكثر الأصحاب ".
(وصفحة ٢٦٠)

وفي الحسن عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال كل شئ يطير لا بأس بخثره وبوله وهي متناولة للمأكل وغيره. وأجاب العلامة رحمه الله في المختلف عن هذه الرواية بأنها مخصوصة بالخشاف إجماعا فيختص بما شاركه في العلة، وهو عدم كونه مأكولا. وفساده واضح أما أولا: فلمنع الاجماع على تخصيص الخشاف، فإنه رحمه الله قد حكى في صدر المسألة عن ابن بابويه وابن أبي عقيل القول بالطهارة مطلقا، ونقل استثناء الخشاف عن الشيخ في المبسوط خاصة.

الحدائق الناضرة (مجلد: ٥ صفحة ٦)
الأول رجيع الطير وهذا من الكلية الثانية، فذهب الصدوق إلى طهارته مطلقا حيث قال في الفقيه " ولا بأس بخثر ما طار وبوله " وهو ظاهر في إطلاق القول بالطهارة، ونقله الأصحاب أيضا عن ابن أبي عقيل والجعفي.
(وصفحة ٧)

قال في الفقيه " ولا بأس بخثر ما طار وبوله " وهو ظاهر في إطلاق القول بالطهارة، ونقله الأصحاب أيضا عن ابن أبي عقيل والجعفي، وهو قول الشيخ في المبسوط إلا أنه استثنى منه الخشاف قال " بول الطيور وذرقها كله طاهر إلا الخشاف ".
(وصفحة ١٠)

واعترضه في المدارك بأن فساده واضح (أما أولا) فلمنع الاجماع على تخصيص الخشاف
فإنه قدس سره قد حكى في صدر المسألة عن ابن بابويه وابن أبي عقيل القول بالطهارة مطلقا ونقل استثناء الخشاف عن الشيخ قدس سره في المبسوط خاصة.

جواهر الكلام (مجلد: ٥ صفحة ٢٧٥)
نعم ينبغي أن يعلم أن محله في غير الطير من غير المأكول ذي النفس، لظهور القول
بطهارة بولها وخرئها من الفقيه كما عن الجعفي وابن أبي عقيل، بل هو صريح
المبسوط في غير الخشاف، والمفاتيح والحدائق مطلقا كما عن حديقة المجلسي
وشرحه
على الفقيه والفخرية وشرحها الرياض الزهرية وكشف الأسرار، بل هو ظاهر كشف
اللاثام وشرح الدروس، بل لعله ظاهر المنتهى أيضا، لكن في غير الخشاف، بل
وفيه أيضا.

(وصفحة ٢٨٨)
قال في مبسوطه في آخر كتاب الصيد: إن رجيع ما يؤكل لحمه ليس بنجس عندنا إلى
آخره. بل ظاهر الشيخ الاجماع كظاهر العلامة في المنتهى، وأما الصدوق فظاهره
في الفقيه أو صريحه الطهارة، كما حكاه عنه وعن المرتضى وسالار وأبي الصلاح
وظاهر
ابني أبي عقيل والبراج في المختلف، فانحصر الخلاف حينئذ في المفيد. ومع ذلك
كله فهو الموافق للأصل، للعمومات والمعتبرة المستفيضة الدالة على نفي البأس عن
فضلة مأكول اللحم منطوقا ومفهوما، وما سمعته من الاجماع المحكية المعتضدة
بالتبع لكلمات الأصحاب أيضا."

الخمير

المعتبر (مجلد ١ صفحة ٤٢٢)

" مسألة: الخمير نجسة العين، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم، والشافعي وأبي حنيفة وأكثر أهل العلم، وقال محمد بن بابويه وابن أبي عقيل منا: ليست نجسة، وتصح الصلاة مع حصولها في الثوب وإن كانت محرمة. لنا قوله تعالى " إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه " والآية دالة من وجهين: أحدهما أن الوصف بالرجاسة وصف بالنجاسة لترادفهما في الدلالة. والثاني: أنه أمر بالاجتناب، وهو موجب للتباعد المستلزم للمنع من الاقتراب لجميع الأنواع لأن معنى اجتنابها، كونه في جانب غير جانبها. ويؤيد ما قلناه ما رواه الأصحاب عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: " ولا يصلي في ثوب أصابه خمير أو مسكر حتى يغسل " .

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٥٨)

" وقال أبو علي بن أبي عقيل من أصاب ثوبه أو جسده خمير أو مسكر لم يكن عليه غسلهما، لأن الله تعالى إنما حرمهما تعبداً، لا لأنهما نجسان. وكذلك سبيل العصير والخل إذا أصاب الثوب والجسد. وقال أبو جعفر بن بابويه لا بأس بالصلاة في ثوب أصابه خمير لأن الله تعالى حرم شربها ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته مع أنه حكم بنزح

ماء البئر أجمع بانصباب الخمير فيها " .

" احتج ابن بابويه وابن أبي عقيل بالأصل، وبما رواه أبو بكر الحضرمي " قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصاب ثوبي نبيذ أصلي فيه قال نعم قلت قطرة من نبيذ في حب أشرب منه قال نعم إن أصل النبيذ حلال وإن أصل الخمر حرام " وعن الحسين بن أبي سارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلي فيه قبل أن أغسله قال لا بأس إن الثوب لا يسكر وبغير ذلك من الأحاديث وقد نقلناها في كتاب مصابيح الأنوار وغيره، ولأن المسكر لا يجب إزالته عن الثوب والبدن

بالاجماع لوقوع الخلاف فيه، وكل نجس يجب إزالته عن الثوب والبدن بالاجماع، إذ لا خلاف في وجوب إزالة النجاسة عنهما عند الصلاة " .

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ١ صفحة ٣٠٨)

ومنها: ما في الخبر الصحيح من نهيه عليه السلام عن بعض ظروف الخمر فيكون لنجاستها. وحمل الشيخ الأخبار الدالة على الطهارة، على التقية للجمع، وردّها في المنتهى بعدم الصحة، وما ادعى أحد صحتها على ما أعرف. وفيها تأمل لعدم ثبوت الاجماع كما صرح به السيد ويدل عليه مكاتبة علي بن مهزيار حيث كان الخلاف

بين الأصحاب موجودا، وقول الصادق وابن أبي عقيل بالطهارة على ما نقل في المختلف. ودلالة الآية غير ظاهرة " .

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٩٥)

وأما دليل نجاسة الخمر فهو نقل الاجماع في المختلف عن الشيخ وعن السيد، إلا عن شاذ لا اعتبار به، قال في المنتهى: وهي قول أكثر أهل العلم، وقوله تعالى: " إنما الخمر " إلى قوله " رجس، من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " لأن الرجس هو النجس بالاتفاق على ما قاله الشيخ في التهذيب، ولوجوب الاجتناب من جميع الوجوه، ولكون عدمه موجبا لعدم الفلاح، والهلاك، والأخبار الكثيرة، منها : مكاتبة علي بن مهزيار قال: قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل أنهما قالوا: لا بأس بأن يصلي فيه إنما حرم شربها، وروي غير زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال " إذا أصاب ثوبك خمر ونبذ يعني المسكر فاغسله إن عرفت موضعه، وإن لم تعرف موضعه فاغسله كله، وإن صليت فيه فأعد صلاتك " فأعلمني ما أخذ به؟ فوقع عليه السلام بخطه وقرأته: خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام " . وهذا أجود الأخبار سنداً حيث أظن صحته وإن كان مكاتبة وهو حجة كالمشافهة، وهو ظاهر، وما رأيت أحداً قال بصحته، بل قالوا

بعدها، وقال في المنتهي: إنه حسن، وهو غير ظاهر فارجع إلى مأخذه وأصله.
مدارك الأحكام (مجلد ٢ صفحة ٢٩٠)

وقال ابن أبي عقيل رحمه الله: من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه غسلهما، لأن الله تعالى إنما حرمهما تعبدا لا لأنهما نجسان، وكذلك سبيل العصير والنخل إذا أصاب الثوب والجسد. ونحوه قال الصدوق رحمه الله في من لا يحضره الفقيه.

(وصفحة ٢٩٢ - ٢٩٣)

والحكم بنجاسة العصير إذا غلى واشتد ولا يذهب ثلثاه مشهور بين المتأخرين ولا نعلم مأخذه، وقد اعترف الشهيد رحمه الله في الذكر والبيان بأنه لم يقف على دليل يدل على نجاسته، وذكر أن المصرح بنجاسته قليل من الأصحاب، ومع ذلك فأفتى في الرسالة بنجاسته، وهو عجيب. ونقل عن ابن أبي عقيل بطهارته، ومال إليه جدي قدس سره في حواشي القواعد، وقواه شيخنا المعاصر سلمه الله تعالى، وهو المعتمد، تمسكا بمقتضى الأصل السالم من المعارض.

الحدائق (مجلد ٥ صفحة ٩٩)

" وأصرح منه ما نقل عن ابن أبي عقيل حيث قال " من أصاب ثوبه أو جسده خمر أو مسكر لم يكن عليه غسلهما لأن الله تعالى إنما حرمهما تعبدا لا لأنهما نجسان. وعزى في الذكرى إلى الجعفي وفاق الصدوق وابن أبي عقيل وكذا في الدروس.

(وصفحة ١١١)

" تنبيهات (الأول) المفهوم من كلام الأصحاب رضوان الله عليهم أن حكم جميع الأنبذة المسكرة حكم الخمر في التنجيس، قال في العالم " ولا نعرف في ذلك خلافا بين الأصحاب " والظاهر أن مراده من قال من الأصحاب بنجاسة الخمر وإلا فقد عرفت مذهب الصدوق وابن أبي عقيل والجعفي في قولهم بالطهارة.

(وصفحة ١٢٢)

وفي المختلف " الخمر وكل مسكر والفقاع والعصير إذا غلى قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو من

نفسه نجس. ذهب إليه أكثر علمائنا كالمفيد والشيخ أبي جعفر والمرضى وأبي

الصلاح وسلاح وابن إدريس " ثم نقل خلاف ابن أبي عقيل والصدوق حسبما تقدم في الخمر " وظاهر كلامه نسبة القول بالنجاسة في جميع هذه الأشياء المعدودة في كلامه التي

من جملتها العصير إلى الأكثر ومنهم هؤلاء المذكورون، وبالجملة فالظاهر أن القول المذكور مشهور ولا سيما بين المتأخرين، وبذلك صرح الشهيد الثاني في الروض أيضا.

(وصفحة ١٢٣)

" وبالجملة فإن من ذكر العصير في هذا المقام فإنما صرح فيه بالنجاسة ولكن جملة من

المتأخرين اعترضوهم بعدم الدليل على ذلك، ولهذا قال الشهيد الثاني قدس سره في شرح الألفية إن تحقق القولين في المسألة مشكوك فيه بمعنى أنه لا قائل إلا بالنجاسة، وفيه رد لما ذكره الشهيد في الذكرى، من أنه لم يقف لغير من ذكره على القول بالنجاسة، نعم قال في المدارك إنه نقل عن ابن أبي عقيل التصريح بطهارته ومال إليه جدي (قدس سره) في حواشي القواعد وقواه شيخنا المعاصر سلمه الله تعالى وهو المعتمد تمسكا بمقتضى الأصل السالم عن المعارض. انتهى. والظاهر أن النقل عن ابن أبي عقيل إنما هو بسبب خلافه في الخمر وقوله بطهارته المستلزم لطهارة ما حمل عليه

الجواهر (مجلد ٦ صفحة ١٣)

" قال فيه (الخمر وكل مسكر والفقاع والعصير إذا غلى قبل ذهاب ثلثيه بالنار أو من نفسه

نجس، ذهب إليه أكثر علمائنا كالمفيد والشيخ أبي جعفر والمرضى وأبي الصلاح وسلاح وابن إدريس) ثم حكى خلاف ابن أبي عقيل في الخمر والعصير، بل عن الشهيد الثاني في شرح الرسالة أن تحقيق القولين في المسألة مشكوك فيه، بمعنى أنه لا قائل إلا بالنجاسة. لكن في الذكرى بعد ذكره النجاسة عن ابن حمزة والمعتبرة والتوقف

عن نهاية الفاضل قال ولم نقف لغيرهم على قوله بالنجاسة، بل فيها وفي اللسان ولا نص على نجاسة غير المسكر، وهو منتف هنا إلا أن ذلك منه مع اختياره النجاسة في الرسالة غريب، وهو أول من مال إلى الطهارة بعد ابن أبي عقيل والمصنف في ظاهر النافع، بل كل من لم يذكره عند تعداد النجاسات كالجامع وغيره، سيما مع تعبيره بما

يقتضي الحصر في غيره، اللهم إلا أن يكون مندرجا عندهم في الخمر والمسكر ولو
بالكثير منه، وتبعه عليه جماعة ممن تأخر عنه منهم الشهيد الثاني وولداه وشيخهما
والفاضل الهندي وسيد الرياض وغيرهم، للأصل والعموم السالمين عن معارضة ما
يصلح لقطعهما.

الدم

المعتبر (مجلد ١ صفحة ٤٢٩)

" الثالث: ما عدا هذين من الدماء المسفوحة مثل دم الفصاد والذبيحة فإنه لا يجب إزالة ما نقص منه عن سعة الدرهم اتفاقا منا، ويجب إزالة ما زاد عن الدرهم. وفي وجوب إزالة ما كان درهما روايتان، والدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم وثلاث، وسمي البغلي نسبة إلى قرية بالجامعين. وقال ابن أبي عقيل: ما كان بسعة الدينار، وقال ابن الجنيد: ما كان سعته سعة العقد الأعلى من الابهام. والكل متقارب، والتفسير الأول أشهر "

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٨)

" الثاني الدرهم البغلي، هو المضروب من درهم وثلاث، منسوب إلى قرية بالجامعين، وابن أبي عقيل قدره بسعة الدينار وابن الجنيد بأنملة الابهام "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٦٠)

" وقال ابن أبي عقيل إذا أصاب ثوبه دم فلم يره حتى صلى فيه، ثم رآه بعد الصلاة وكان الدم على قدر الدينار غسل ثوبه ولم يعد الصلاة، وإن كان أكثر من ذلك أعاد الصلاة، ولو رآه قبل صلاته أو علم أن في ثوبه دما ولم يغسله حتى صلى أعاد وغسل ثوبه، قليلا كان الدم أو كثيرا. وقد روي أنه لا إعادة عليه إلا أن يكون أكثر من مقدار الدينار.

والأقرب عندي مذهب الشيخين. لنا: قوله تعالى " وثيابك فطهر " وهو عام تركناه فيما نقص عن الدرهم، للمشقة وعدم الانفكاك منه، فيبقى ما زاد على عموم الأمر بإزالته "

" واحتج ابن أبي عقيل عل يوجب الغسل مع سبق العلم، بما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال " إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه، وإن هو علم قبل أن يصلي فنسي وصلى فعليه الإعادة " وإطلاق الإعادة يقتضي وجوب الغسل مع كثرة الدم وقلته.

والجواب عن الأول أن محمد بن مسلم لا يسنده إلى إمام، وعدالته وإن كانت تقتضي الأخبار عن الإمام إلا أن ما ذكرناه من الأحاديث لا لبس فيه. وعن الثاني أن الآية لا تدل على الإباحة عند تطهير الأعضاء الأربعة بل على اشتراط تطهيرها في الصلاة وعن الثالث بالمنع من السند أولا، وبعدم دلالة على ما ادعاه ابن أبي عقيل ثانياً .
الدروس (صفحة ١٧)

" وأعفي عما نقص عن سعة درهم البغلي بإسكان الغين من الدم غير الثلاثة، ونجس العين. وقدره الحسن بسعة الدينار "

الذكرى (صفحة ١٦)

" وإنما يعفى عنه، لصحيح عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال " يغسله ولا يعيد صلاته، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله ويعيد " ونقل فيه الاجماع. والغسل في الرواية إن وجب ينافي الحكم بالعفو، والمتفرق المشهور أنه عفو، وإحاقه بالمجتمع أولى لظاهر الخبر واعتبر بعضهم بالفاحش وهو الزايد عن الحد عادة وسلاخ يعفى عن سعة. وابن أبي عقيل إذا كان بسعة الدينار غسله ولم يعد الصلاة لحسن محمد بن مسلم قلت له الدم يكون في الثوب؟ قال: لا إعادة ما لم يزد على مقدار الدرهم "

الحدائق (مجلد ٥ صفحة ٣٣٠)

ونقل في المعتمد عن ابن أبي عقيل أنه ما كان بسعة الدينار، قال في المعتمد بعد تفسيره له بالوافي الذي وزنه درهم وثلث كما قدمنا نقله عنه قولي ابن أبي عقيل وابن الجنيد : والكل متقارب والتفسير الأول أشهر، هذه عبارته.. والكلام الذي حكاه المحقق عن ابن أبي عقيل خال من التعرض للفظ البغلي أيضا.

(وصفحة ٣٣١)

أقول: لا يخفى أن ظاهر كلام الأصحاب رضوان الله عليهم الاتفاق على أن المراد بالدرهم في الأخبار المذكورة هو الدرهم الوافي الذي وزنه درهم وثلث كما اشتملت عليه عبارة ابن إدريس والمحقق والشهيد في الذكرى وبه صرح الصدوق في الفقيه والمفيد في المقنعة حيث قال " فإن أصاب ثوبه دم وكان مقداره في سعة الدرهم الوافي

الذي كان مضروبا من درهم وثلث وجب عليه غسله بالماء ولم يجز له الصلاة فيه.. " إلى آخره، والعلامة في جملة من كتبه والشهيد الثاني في الروض وغيرهم لأن ظاهر جملة

من علماء الخاصة والعامة أن غالب الدراهم التي في صدر الإسلام هي الدرهم البغلي الذي وزنه ثمانية دوانيق والطبري الذي وزنه أربعة دوانيق، والأصحاب احترزوا هنا بقيد الوافي وأن وزنه درهم وثلث عن الدرهم الآخر وهو الطبري، وكلام ابن الجنيد وابن أبي عقيل ليس فيه ظهور في مخالفة ذلك وإنما غاية ما فيه أنه مطلق بالنسبة إلى تعيين الدرهم فيحمل على كلام الأصحاب المذكور جمعا وأن المراد به الدرهم الوافي الذي هو البغلي.

الجواهر (مجلد ٦ صفحة ١١٦)

هذا كله لكن قد يقال: إنه وإن ثبت من جميع كما ذكرت إرادة البغلي من الدرهم في النص والفتوى أي الوافي إلى وزن درهم إسلامي وثلث، إلا أنه لا يرفع الاجمال المقتضي للاقتصار على المتيقن معه، إذ المفيد لرفع ذلك بيان سعته لا وزنه، لكن المدار عليها لا عليه، كما صرح به في كشف اللثام وغيره، بل هو ظاهر كثير من الأصحاب حتى معاهد الاجتماعات، كإجماع المرتضى والمصنف في المعبر والعلامة في

المختلف وغيرهم، بل في اللوامع نفي الخلاف عنه بالخصوص، وبذلك تتم دلالة الأخبار وإن أطلق فيها العفو عن قدر الدرهم، وإن كان لولاه لأمكن دعوى ظهورها في إرادة الوزن أو هو مع السعة، بل قد يؤيده تعرض كثير من الأصحاب لضبط الوزن هنا دون المساحة. لكن قد عرفت ظهور اتفاق الأصحاب على إرادة السعة خاصة، والفرض، أنها غير معلومة، إذ لا دلالة في الوزن عليها مع اختلاف الأصحاب بالنسبة إلى ذلك، ففي السرائر ما سمعته من مشاهدته، وعن الحسن بن أبي عقيل ما تقدم من اعتبار سعة الدينار.

(وصفحة ١١٨)

" كما أنه يمكن إرادة الأصحاب بضبط الوزن بالدرهم والثلث بيان زيادة مساحته على الدرهم المعروف بقدر زيادة وزنه، فيوافق ما ذكره الحلبي حينئذ، وليس ذلك منه من الشهادة المعترف فيها التعدد، بل هو من باب الأخبار، كما أنه لا يعارضه التقدير الآخر إما لما ذكره في الروض أو في المعترف من التقارب، أو لأنه أقوى من غيره باعتبار العلم باستناده إلى المشاهدة دونها. على أن ما ذكره ابن أبي عقيل ليس تقديرا للدرهم حتى يعارضه، إنما ذكره تقديرا للمعفو عنه من الدم مستندا لخبر علي بن جعفر المتقدم القاصر عن إثباته إن لم ينزل على الدرهم، بل وكذا ابن الجنيد لم يذكر ذلك التقدير للبغلي، وأما التقدير بعقدة الوسطي فهو مع عدم معرفة المقدر ولا إرادته تقدير سعة البغلي أو الدم ضعيف جدا، بل في الرياض تشهد القرائن بفساده قطعا، والله أعلم. لكن ومع ذلك كله فالاحتياط بعدم الزيادة على المتيقن لا ينبغي تركه، خصوصا فيما نحن فيه من الصلاة اللازم فيها ذلك، تحصيلا للبراءة اليقينية "

الكافر

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٩٥)

" قوله (أو مباشرة الكفار وإن كانوا أهل ذمة) الأصح نجاسة الكافر مطلقا، حربيا كانوا أم أهل ذمة، هو المشهور بين الأصحاب، بل ادعى عليه جماعة، منهم المرتضى، وابن إدريس، والاجماع، وحجتهم مع ذلك، قوله تعالى " إنما المشركون نجس " واليهود والنصارى والمجوسى مشركون أيضا، أما المجوس فظاهر، لقولهم بالهين اثنين النور والظلمة، وأما اليهود والنصارى فلقولهم إن العزيز والمسيح ابنا الله، وقد قال تعالى عقيب حكايته عنهم " تعالى عما يشركون " وحمل الآية على أنهم ذووا نجس من حيث اعتقادهم الفاسد أو من حيث أنهم لا يجتنبون النجاسات من البول والغائط والخمر والخنزير خلاف الظاهر، لأن الأصل عدم الاضمار، وورود الروايات بنجاستهم عن أهل البيت عليهم السلام، وسيأتي ذكر بعضها. وفيه نظر لأن النجس كما يطلق على النجاسة المعروفة شرعا، يطلق على المستقذر، قال الهروي في تفسير الآية: يقال لكل مستقذر نجس، فإذا ذكرت الرجس قلت رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم، والمستقذر أعم من النجس بهذا المعنى، ففي الحديث " اتقوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها "، وأراد بها فعل القبيح مطلقا، وتطلق على الدنيا مطلقا، وعلى اللفظ السئ، والقاذورة من الرجال الذي لا يبالي ما قال، ومواضع القاذورة التي يتقذر الشيء فلا يأكله. ولما رجم ماعز بن مالك قال صلى الله عليه وآله " اجتنبوا هذه القاذورة " يعني الزنا، ذكر خلاصة ذلك في الغريبين. والمقصود أن النجس يطلق في القرآن وغيره على المتنازع وغيره، كما أن الرجس يطلق على غير النجس، كما قال تعالى " إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام

رجس من عمل الشيطان " مع أن غير الخمر من هذه المعدودات غير نجس، والنجس يؤكد به الرجس، وهذا وإن كان خلاف الظاهر إلا أن القائل بطهارتهم للروايات الآتية يحمل الآية على ذلك، مراعاة للجمع. والمقصود أن هذه

الآية ليست صريحة في النجاسة، بل محتملة لها، وحملها على إضمار ذو من هذا القبيل، لأن به يحصل الجمع بين الأدلة، وأما الأخبار فسيأتي أنها مختلفة، ومن ثم ذهب ابن الجنيد وابن أبي عقيل إلى عدم نجاسة أسنارهم".

الحدائق (مجلد ٥ صفحة ١٦٤)

"وأما أهل الكتاب فابن الجنيد يرى طهارتهم على كراهية والمفيد في أحد قوليّه يوافقه على ذلك في اليهود والنصارى منهم على ما حكاه عنه المحقق، والباقون ممن وصل إلينا كلامه على نجاستهم. انتهى ما ذكره في المعالم في المقام وهو جيد، وإنما أطلنا النقل بطوله لعظم نفعه وجودة محصله. أقول: الظاهر أن من ادعى الاجماع من أصحابنا في هذه المسألة على النجاسة بنى على رجوع المفيد باعتبار تصريحه فيما عدا الرسالة المذكورة من كتبه بالنجاسة وعدم الاعتداد بخلاف ابن الجنيد لما شنعوا عليه به من عمله بالقيام إلا أنه نقل القول بذلك في باب الأسنار عن ابن أبي عقيل قدس سره ثم العجب أن الشيخ قدس سره في التهذيب نقل اجماع المسلمين على نجاسة الكفار مطلقا مع مخالفة الجمهور في ذلك حتى أن المرتضى رضي الله عنه جعل القول بالنجاسة من متفردات الإمامية. وكيف كان فالواجب الرجوع إلى الأدلة في المسألة وبيان ما هو الظاهر منها فنقول: احتج القائلون بالنجاسة بالآية والروايات".

جواهر الكلام (مجلد ٦ صفحة ٤٢)

"وأما ما عن مختصر ابن الجنيد من أنه لو تجنب من أكل ما صنعه أهل الكتاب من ذبائحهم وفي آنتهم، وكذلك ما وضع في أواني مستحل الميتة ومؤاكلتهم ما لم يتيقن طهارة أوانيهم وأيديهم كان أحوط فهو مع عدم صراحته أيضا بل ولا ظهوره عند التأمل غير قادح فيما ذكرنا بعد مرفوضة أقواله عندنا، لما قيل من عمله بالقياس، كالمحكي عن ابن أبي عقيل من عدم نجاسة سؤر اليهود والنصارى، مع أنه لعل لعدم نجاسة القليل عنده بالملاقة، إذ السؤر عند الفقهاء على ما قيل الماء القليل الذي لاقاه فم حيوان أو جسمه، بل قد يشعر تخصيصه عدم النجاسة بالسؤر بموافقته فيها في غيره، فلا خلاف حينئذ يعتد به بيننا في الحكم المزبور، بل لعله من ضروريات مذهبنا. ولقد أجاد الأستاذ الأكبر بقوله: إن ذلك شعار

الشيعة، يعرفه منهم علماء العامة وعوامهم ونساؤهم وصبيانهم، بل وأهل الكتاب فضلا عن الخاصة. ويدل عليه مضافا إلى ذلك قوله تعالى: "إنما المشركون نجس" المتمم دلالتها حيث تضمنت لفظ النجس الذي لم يعلم إرادة المعنى الاصطلاحي منه، أو اختصت بالمشرك بظهور إرادة الاصطلاحي هنا ولو بالقرائن الكثيرة التي منها تفريع عدم قربهم المساجد الذي لا يتجه إلا عليه.

أحكام الأموات

المعتبر (مجلد ١ صفحة ٢٧٣)

" فرع: إن خرج من الميت شيء بعد إكمال الثلاث، فإن لم يكن ناقضا غسل، وإن كان أحد النواقض ففي إعادة الغسل قولان، أحدهما: يعاد، ذهب إليه ابن أبي عقيل ليخرج من الدنيا طاهرا، والآخر: لا يعاد، وتغسل النجاسة، وهو الذي يظهر من كلام الباقيين، وقال الشافعي: يعاد الوضوء كما في الحي "

(وصفحة ٢٨٨) في الجريدتين

" مسألة: وتجعل إحداهما مع ترقوته من جانبه الأيمن يلصقها بجلده، والأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والأزار، ذكر ذلك الشيخان في المبسوط والنهاية والمقنعة. وقال ابن عقيل: واحدة تحت إبطه الأيمن، وقال علي ابن بابويه، يجعل اليمنى مع ترقوته واليسرى عند وركه بين القميص والأزار.

(وصفحة ٣٢٦)

" مسألة: إذا مات المحرم كان كالمحل لكن لا يقرب الكافور، هذا مذهب الشيخين في المبسوط والنهاية والمقنعة وأتباعهما. وقال علم الهدى في شرح الرسالة: الأشبه أنه لا يغطي رأسه ولا يقرب الكافور، وكذا قال ابن أبي عقيل. قال الشافعي وأحمد: إنه محرم فيجنب جميع ما يجنب المحرم من المخيط وغيره. وقال أبو حنيفة ومالك: يفعل به ما تفعل بالحلال لأن إحرامه يبطل بالموت كالصلاة والصوم.

(وصفحة ٣٣٤)

" وروى عبادة بن الصامت " إن رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان في جنازة لم يجلس حتى توضع في اللحد، فاعترض بعض اليهود وقال إنا نفعل ذلك فجلس، وقال خالفوهم " والوجه عندي الكراهية، وبه قال ابن أبي عقيل لما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال " ينبغي لمن شيع جنازة ألا يجلس حتى يوضع في لحده، فإذا وضع في لحده فلا بأس بالجلوس " واستدلال الشيخ ضعيف، لوجود الدلالة. وأما الحديث الذي ذكره، فهو حكاية فعل، فلا يعارض القول، ولعل ذلك وقع من النبي صلى الله عليه وآله مرة، إذ لا عموم للفعل "

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٣٩)

" مسألة: إذا خرج من الميت شئ بعد غسله ثلاثا، فإن لم يكن ناقضا غسل، وإن كان أحد النواقض فلعلمائنا قولان، قال ابن أبي عقيل يعاد الغسل، وبه قال ابن سيرين، وإسحق، والشافعي في أحد أقواله، إذ القصد من غسل الميت أن يكون خاتمة أمره الطهارة الكاملة. وظاهر كلام باقي علمائنا غسل النجاسة حسب، وهو أحد أقوال الشافعي، والثوري، ومالك، وأبي حنيفة، لأن خروج النجاسة من الحي بعد غسله لا يبطل، كذلك الميت، ولقول الصادق عليه السلام " إن بدا منه بعد غسله فاغسل الذي بدا منه، ولا تعيد الغسل "

(وصفحة ٤١)

" محمد بن مسلم عن الباقر والصادق عليهما السلام قال سألتهما عن المحرم كيف يصنع به إذا مات، قال " يغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال، غير أنه لا يقرب (منه) طيبا " وقال المرتضى وابن أبي عقيل منا: إن إحرامه باق فلا يقرب طيبا ولا يخمر أسه، وبه قال عطاء، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحق، ورواه الجمهور عن علي عليه السلام، وعثمان، وابن عباس، لقوله عليه السلام " في الذي وقص به بغيره غداة عرفة فمات: اغسلوه بماء وسدر، وكفونوه في ثوبين، ولا تمسوه طيبا، ولا يخمر رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا "

وقال مالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة: يبطل إحرامه بموته، ويصنع به كما يصنع بالحلال، وهو مروى عن عائشة، وابن عمر، وطاووس، ولأنها عبادة شرعية تبطل بالموت كالصلاة، والفرق أن الصلاة تبطل بالجنون، وهذه عبادة محضة لا تبطل به، فكذا الموت كالايمان".
(وصفحة ٤٤)

" ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام " يوضع للميت جريدة في اليمين، والأخرى في اليسار، فإن الجريدة تنفع المؤمن والكافر ". فروع.
" أ " يستحب أن تكونا رطبتين، لأن القصد استدفاع العذاب ما دامت الرطوبة فيهما. قيل للصادق عليه السلام: لأي شيء تكون مع الميت جريدة، قال " تحافى عنه ما دامت رطبة ".

" ب " أن تكون من النخل، فإن تعذر فمن الصدر، وإن تعذر فمن الخلاف، فإن تعذر فمن شجر رطب، ولو حصلت بعد دفنه وضعت الجريدتان في القبر، فإن تعذر فلا بأس بتركهما.

" ج " يستحب جعل إحداهما مع ترقوته من جانبه الأيمن يلصقها بجلده، والأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والأزار، قاله الشيخان، وقال ابن أبي عقيل إحداهما تحت إبطه الأيمن. وقال علي بن بابويه تجعل اليمنى مع ترقوته، واليسرى عند وركه بين القميص والأزار، والوجه الأول، لرواية جميل.
(وصفحة ٤٨)

" وقال أبو حنيفة وأحمد يكره له ذلك، وبه قال الشعبي، والنخعي، وممن يرى ذلك الحسن بن علي، وابن عمر، وأبو هريرة، وابن الزبير، والأوزاعي، وإسحق، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال " إذا رأيتم الجنابة فقوموا، ومن تبعها فلا يقعد حتى توضع " وروايتنا تدل على النسخ وقد تقدم. وقال ابن أبي عقيل منا بالكراهة أيضا لقول الصادق عليه السلام " ينبغي لمن شيع جنازة ، أن لا يجلس حتى توضع في لحده، ولا بأس بالجلوس ".

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ١٧)
" إذا خرج من الميت نجاسة بعد تغسيله أزيلت عن بدنه، ولا يحتاج إلى إعادة الغسل، ولا الوضوء، خلافا لابن أبي عقيل ".
مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٤٣)
" مسألة: إذا خرج من الميت شيء من النجاسة بعد غسله غسل الموضع الذي لاقته من بدنه، ولم تجب إعادة الغسل عليه، قاله الشيخ رحمه الله، وأكثر علمائنا، وقال ابن أبي عقيل فإن انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا.
" مسألة: قال الشيخ في الخلاف لا يترك على أنف الميت ولا أذنه ولا عينه ولا فيه شيء من الكافور والقطن، واستدل عليه بالاجماع. وقال ابن أبي عقيل يجعل على مواضع السجود منه كافورا مسحوقا، وعد الأنف من جملة مواضع السجود. وقال المفيد يضع منه على ظهر أنفه الذي كان يرغم به لربه في سجوده.
لنا: ما رواه يونس عن رجاله في تحنيط الميت وتكفينه، قال " أبسط الحبرة بسطا، ثم أبسط عليها الإزار، ثم أبسط القميص، وترد مقدم القميص عليه، ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده. وامسح بالكافور على جميع مساجده من اليدين والرجلين ومن وسط راحتيه، ثم يحمل فتوضع على قميصه، وترد مقدم القميص عليه فيكون القميص غير مكفوف، ولا مزرور، وتجعل له قطعتين من جريد النخل رطبا قدر ذراع تجعل له واحدة بين ركبتيه، نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ، وتجعل الأخرى تحت إبطه الأيمن، ولا تجعل في منخريه ولا في بصره ومسامعه ولا وجه قطنا، ولا كافورا ".
احتج المفيد، وابن أبي عقيل بما رواه الحلبي في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى كافور، فامسح به أثر السجود منه ". وهو يعم المواضع التي يجب عليها السجود، أو يستحب، ولا شك في أن الأنف مما يستحب وضعه على الأرض، والجواب آثار السجود إنما يفهم منها عند الاطلاق المساجد السبعة.

(وصفحة ٤٤)

" مسألة: المشهور استحباب جريدتين طول كل واحدة قدر عظم الذراع، ذكره الشيخان، وعلي بن بابويه، وأكثر علمائنا. وقال ابن أبي عقيل مقدار كل واحدة أربع أصابع إلى ما فوقها. وقال أبو جعفر بن بابويه طول كل واحدة قدر عظم الذراع، وإن كانت قدر ذراع فلا بأس، وإن كانت قدر شبر فلا بأس."

الدروس (صفحة ١٠)

" وروي غسل رأسه بالحرص قبل الصدر، وأن أقل الصدر سبع ورقات، وأن الملقى من الكافور في الجرة نصف حبة، وأن رأسه يغسل بالخطمي. وإكثار الماء، فليل لكل غسلة صاع، وروي ست قرب أو سبع، ويكره مسح بطنه في الثالثة، فلو خرج منه شيء بعد الغسل غسل الموضع، ولا يعاد الغسل، خلافاً للحسن."

البيان (صفحة ٢٤)

" وقال ابن أبي عقيل لا تغمز مفاصله، ثم يوضأ من غير مضمضة ولا استنشاق، ثم تغسل يديه ثلاثاً.

ثم تجب النية، وغسله ثلاث مرات بماء الصدر، ثم الكافور، ثم القراح، مرتباً كغسل الجنابة، ويكفي في الصدر والكافور مسماه، ولو خرج به عن الاطلاق فالأحوط المنع. وأوجب أبو الصلاح الوضوء، واجتزأ سائر القراح.

(وصفحة ٢٥)

" ويكفي في الغسل إمرار الماء، ولو غمسه في غير المنفعل بالملاقاة أجزأ وسقط الترتيب. نعم يشترط الخليط مع وجوده. ولا يكفي الغرق عن الغسل، لفقد النية والخليط. ولو خرج منه نجاسة في الأثناء، أو بعد الفراغ، فالمشهور الاكتفاء بغسلها، وأوجب ابن أبي عقيل استيناف الغسل."

الذكرى (صفحة ٣٩)

" سادسها: إذا مات مسلم ولا مسلم ولا ذات رحم معه، أو مسلمة ولا مسلمة معها ولا ذات رحم معها، فالمشهور تولي الكافر والكافرة الغسل بعد

اغتسالهما، لخبر عمار عن الصادق عليه السلام. وروى عمرو بن خالد بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله " أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها " ولا أعلم مخالفا لهذا من الأصحاب سوى المحقق في المعتبر محتجا بتعذر النية من الكافر مع ضعف السند، وجوابه منع النية هنا، إذ الاكتفاء بنية الكافر كالتعق منه، والضعف العمل يجبره، فإن الشيخين نصا عليه. وابن بابويه، وابن الجنيد، وسالار، والصهرشتي، وابن حمزة، وكذا المحقق في غير المعتبر، وابن عمه نجيب الدين يحيى بن سعيد، نعم لم يذكره ابن أبي عقيل، ولا الجعفي، ولا ابن البراج في كتابيه، ولا ابن زهرة، ولا ابن إدريس، ولا الشيخ في الخلاف، وللتوقف فيه مجال لنجاسة الكافر في المشهور، فكيف يفيد غيره الطهارة ".
(وصفحة ٤٠)

" وفي مرسل محمد بن خالد عن الصادق عليه السلام " إن وجد عضو تام صلي عليه، وإن لم يوجد عضو تام لم يصل عليه ودفن ويغسل المحرم ولا يقرب الكافور للخبر عن النبي صلى الله عليه وآله ولقول الباقر والصادق عليه السلام في رواية محمد بن مسلم " يغطي وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقرب (منه) طيبا ". ولصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام " إن عبد الرحمن بن الحسن مات مع الحسين عليه السلام بالأبواء وهو محرم، فصنع به كما يصنع بالميت وغطي وجهه ولم يمسه طيبا " والمرتضى، والجعفي، وابن أبي عقيل لا يغطي وجهه ورأسه لظاهر قوله عليه السلام " فإنه يحشر يوم القيامة مليبا ". قلنا: النص مقدم على الظاهر، قالوا: في بعضها ولا تخمروا رأسه. قلنا: لم يثبت عندنا. ويغطي رجلاه، خلافا للجعفي، ويلبس المخيط. والمرأة يخمر رأسها إجماعا، ووجهها عندنا ".
(وصفحة ٤٤)

" الثالثة: يفتق قميصه وينزع من تحته، لأنه مظنة النجاسة. قال في المعتبر: ينزع كذلك، إذا أريد ستره به، ثم ينزع بعد الغسل من أسفله لخبر عبد الله بن سنان

عن الصادق عليه السلام " ثم يخرق القميص إذا فرغ من غسله وينزع من رجله " وفي النهاية والمبسوط ينزع قميصه ويترك على عورته ساترا، وخير في الخلاف بين غسله في

قميصه أو يستر بخرقة، ونقل الاجماع على التخيير. وقد مرت الرواية باستحباب القميص، وفي المعبر الوجه جوازهما، وبخرقة عريانا أفضل لدلالة الأخبار عليهما، وأفضلية التجريد لأنه أمكن للتطهير، ولأن الثوب قد ينجس بما يخرج من الميت ولا يطهر بصب الماء فتفاحش النجاسة في الميت والغاسل. وتغسيل النبي صلى الله عليه وآله في قميصه للأمن من ذلك فيه.

وابن أبي عقيل: السنة تغسيه في قميصه لتواتر الأخبار بفعل علي عليه السلام في النبي صلى الله عليه وآله وهو ظاهر الصدوق. وابن حمزة أوجب تجريده إلا ما يستر العورة ".
(وصفحة ٤٥)

" التاسعة: يستحب تليين أصابعه برفق، فإن تعسر تركها كما مر، وبعد الغسل لا تليين لعدم فائدته. وابن أبي عقيل نفاه مطلقا لخبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام " ولا تغمز له مفصلا " وحمله الشيخ على ما بعد الغسل ".
" ولو خرج منه نجاسة في الأثناء أو بعد الفراغ غسلت، ولا يعاد الغسل، للامثال، ولخبر الكاهلي والحسين بن المختار وروح بن عبد الرحيم، عن الصادق عليه السلام " إن بدا منه شيء بعد الغسل فاغسل الذي بدا منه ولا تعد الغسل ".

" ابن أبي عقيل: إذا انتقض منه شيء استقبل له الغسل استقبالا، ونبه بهذا التأكيد على مخالفة ما يقول بعض المنتمين إلى الشيعة من أنه إن حدث في أثناء الثلاث لم يلتفت إليه، وإن حدث بعد كمالها تمت خمسا، وبعد الخمس تكمل سبعا، وبعد السبع لم يلتفت إليه. وهذا مبني على ما لم يثبت عن أهل البيت عليهم السلام. وكلامه رحمه الله لم نقف على مأخذه، فإن قال: لتكون خاتمة أمره على كمال الطهارة، قلنا: الطهارة قد حصلت، والحدث إنما يكون ناقضا في الأحياء، ولا فرق بين خروجها في الأثناء أو نفس غسل الجنابة أو بعد الغسل أو بعد

الادراج، وكذا لا يعاد الوضوء لو سبق. ويتخرج من كونه كغسل الجنابة الخلاف في غسل الجنابة إذا كان الحدث في الأثناء، والرواية ظاهرها أنه بعد كمال غسله ".
(وصفحة ٤٦)

" الثالثة: يجب وضع الكافور على المساجد السبعة وهو الحنوط، ونقل الشيخ فيه الاجماع (وأقله مسماه) قاله في المعبر، لصدق الامتثال.
واختلف الأصحاب في تحنيط عدا السبعة والصدر من الأنف والسمع والبصر والفم فالصدوق: يحنط، وكذا المغابن وهي الآباط وأصول الأفخاذ، وابن أبي عقيل والمفيد ألحقا الأنف بالسبعة، وأضاف الصدوق إلى الكافور المسك، والشيخ أنكر ذلك كله ".
(وصفحة ٤٨)

".. وقال ابن أبي عقيل: الفرض إزار وقميص ولفافة، والسنة ثوبان عمامة وخرقة، وجعل الإزار فوق القميص. وقال السنة في اللفافة أن تكون حبرة يمانية، فإن أعوزهم فثوب بياض، والمرأة تكفن في ثلاثة أذرع وخمار ولفافة. وروى الأصحاب أن النبي صلى الله عليه وآله مر على قبر يعذب صاحبه وقيل هو قيس بن فهد أو ابن قمير الأنصاري فشق جريدة بنصفين فجعل واحدا عند رأسه والآخر عند رجله، وقال " يخفف عنه العذاب كله في يوم واحد وفي ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر فيرجع القوم، وإنما جعل (السعفتان) لذلك فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفافها إن شاء الله تعالى ". قال المرتضى وابن أبي عقيل: التعجب من ذلك كتعجب الملحدة من الطواف والرمي وتقبيل الحجر، بل من غسل الميت وتكفينه مع سقوط التكليف عنه، وكثير من الشرايع مجهولة العلل ".
(وصفحة ٤٩)

" الثاني: في قدرها، والمشهور قدر عظم الذراع، وفي خبر يونس عنهم عليهم السلام قدر ذراع. وروى الصدوق قدر الذراع أو الشبر، وفي خبر جميل بن دراج قدر شبر. وابن أبي عقيل قدر أربع أصابع فما فوقها، والكل جازئ لثبوت الشرعية، مع عدم القاطع على قدر معين ".

(وصفحة ٥٢)

. إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام " المشي خلف جنازة أفضل من المشي بين يديها، ولا بأس أن يمشي بين يديها " وعن جابر عن الباقر عليه السلام " قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله في مشيته خلفها فقال: إن الملائكة رأيتهم يمشون أمامها ونحن تبع لهم " وقال ابن أبي عقيل: يجب التأخر خلف جنازة المعادي لذي القربى، لخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام بمنع المشي أمام جنازة المخالف، لاستقبال ملائكة العذاب إياه.

(وصفحة ٥٣)

. اختلف الأصحاب في كراهية جلوس المشيع قبل الوضع في اللحد فجوزه في الخلاف، ونفى عنه البأس ابن الجنيد للأصل، ولرواية ابن عبادة بن الصامت " كان رسول الله إذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في اللحد، فقال يهودي إنا لنفعل ذلك، فجلس وقال خالفوهم " وكرهه ابن أبي عقيل وابن حمزة والفاضلان وهو الأقرب، لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام " ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحده " والحديث حجة.

(وصفحة ٥٤)

. المراد بحكم المسلم الطفل الذي كمل له ست سنين في الأشهر، ذكره الشيخ وابن البراج وابن زهرة وابن حمزة وسالار والبصروي والمتأخرون. ونقل المرتضى فيه الاجماع، والمفيد حدها بأن يعقل الصلاة، وقال الجعفي لا يصلى على صبي حتى يعقل. وأسقطها ابن أبي عقيل ما لم يبلغ.

. قال هشام قلت للصادق عليه السلام قالوا لو توقف الصلاة على الصلاة لم يصل على الميت بعد إسلام بلا فصل، فقال عليه السلام " إنما يجب أن يصلى على من وجبت عليه الصلاة والحد، ولا يصلى على من لم يجب عليه الصلاة ولا الحد " وفيه إشعار بمذهب ابن أبي عقيل.

(وصفحة ٥٩)

. والمشهور توزيع الأذكار على ما مر، ونقل فيه الشيخ الاجماع. ولا ريب أن كلام الجماعة إلا ابن أبي عقيل والجعفي فإنهما أوردا الأذكار الأربعة عقيب كل تكبيرة، وإن تخالفا في الألفاظ "

(وصفحة ٦٠)

وإن كان ناصيبا فليقل ما رواه عامر ابن السمط عن الصادق عليه السلام أن منافقا مات فخرج الحسين عليه السلام فقال مولى له أفر من جنازته، فقال " قم عن يميني فما تسمعني أقول فقل مثله، فلما أن كبر عليه وليه قال الحسين عليه السلام: الله أكبر، اللهم العن عبدك ألف لعنة مؤتلفة غير مختلفة، اللهم أخز عبدك في عبادك وبلادك، وأصله حر نارك، وأذقه أشد عذابك، فإنه كان يتوالى أعداءك ويعادي أولياءك ويغض أهل بيت نبيك " ونحوه رواية صفوان الجمال عن الصادق عليه السلام في القضية بعينها، فقال فيها " فرفع يده يعني الحسين عليه السلام " وعن الحلبي عنه عليه السلام " اللهم إن فلانا لا نعلم إلا أنه عدو لك ولرسولك، اللهم فاحش قبره نارا واحش جوفه نارا وعجله إلى النار، فإنه كان يتولى أعداءك، ويعادي أولياءك ويغض أهل بيت نبيك، اللهم ضيق عليه قبره " وذكر ابن أبي عقيل أن ذلك المنافق سعيد بن العاص .

" قال ابن أبي عقيل: لا تسليم، لأن التسليم في الصلاة التي فيها الركوع والسجود لذلك لا تسليم في صلاة الخوف التي ليس فيها ركوع ولا سجود. وعلى عدمه في الجملة إطباق الأصحاب على تركه علما وعملا، وخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام " ليس في الصلاة على الميت تسليم " .

(وصفحة ٦٧)

" وفي خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام " ويلزق القبر بالأرض قدر أربع أصابع مفرجات، ويربع قبره " وفي خبر سماعة عن الصادق عليه السلام " يرفع عن الأرض قدر أربع أصابع مضمومة وينضح عليه الماء " وعليها ابن أبي عقيل. وفي خبر حماد بن عثمان عنه عليه السلام " إن أباه أمر أن يرفع قبره أربع أصابع وأن يرشه بالماء " . وفي خبر عبد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام " أمرني أبي أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات، وذكر أن الرش بالماء حسن " .

روض الجنان (صفحة ١٠١)

" وتليين أصابعه برفق على المشهور. ومنع منه ابن أبي عقيل، لقول الصادق عليه

السلام " لا تغمز له مفصلا " ونزله الشيخ على ما بعد الغسل.
(وصفحة ١٠٤)

" واختصاص التحنيط بالسبعة هو المشهور. وزاد المفيد وابن أبي عقيل
الأنف، والصدوق الصدر والسمع والبصر والفم والمغابن والآباط وأصول
الأفخاذ، والأخبار مختلفة، والعمل على المشهور ".
مدارك الأحكام (مجلد ٢ صفحة ١٠١)

" صرح ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك على ما نقل عنه فإنه قال: السنة في اللفافة
أن تكون حبرة يمانية، فإن أعوزهم فثوب بياض. وقريب منه عبارة أبي الصلاح فإنه
قال: الأفضل أن تكون اللفافة ثلاثا إحداهن حبرة يمانية. وهذا هو المعتمد ".
(وصفحة ١١١ - ١١٢)

" قوله: ويجعل إحدهما من جانبه الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده، والأخرى من
الجانب الأيسر بين القميص والأزار. هذا هو المشهور بين الأصحاب، ذهب إليه
المفيد في المقنعة، وابن بابويه في المقنع، والشيخ في النهاية والمبسوط، ومستنده
حسنة الحسن بن زياد المتقدمة، وحسنة جميل بن دراج قال، قال " إن الجريدة قدر
شبر، توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت مما يلي الجلد الأيمن، والأخرى في
الأيسر من عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص ". وقال الصدوقان: تجعل
اليمنى مع ترقوته ملصقة بجلده، واليسرى عند وركه بين القميص والأزار. ولم
نقف على مأخذهما. وقال ابن أبي عقيل: واحدة تحت إبطه اليمنى. وقال الجعفي
: إحدهما تحت إبطه الأيمن، والأخرى نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ
. وهو بعينه رواية يونس عنهم عليهم السلام ".
" ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لذكر قدر الجريدة وقد اختلف فيه الأصحاب

، فقال الشيخان: يكون طولهما قدر عظم الذراع. وقال ابن أبي عقيل: مقدار كل
واحدة أربع أصابع إلى ما فوقها. وقال الصدوق: طول كل واحدة قدر عظم
الذراع، وإن كانت شبرا فلا بأس. والروايات في ذلك مختلفة أيضا، ففي حسنة

جميل أنها قدر شبر، وفي رواية يونس قدر ذراع، والكل حسن، لثبوت الشرعية مع عدم القاطع على قدر معين".

(وصفحة ١١٦)

" إذا خرج من الميت نجاسة بعد الغسل، فإن لاقت ظاهر جسده وجب غسلها ولم يجب إعادة الغسل مطلقا عند الأكثر أما وجوب الغسل فاحتج عليه في الذكرى بوجوب إزالة النجاسة عن بدن الميت، وهو إعادة للمدعى. نعم يمكن الاستدلال عليه بما رواه الشيخ، عن روح بن عبد الرحيم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : " إن بدا من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه ولا تعد الغسل " وفي السند ضعف. وأما عدم وجوب إعادة الغسل فلصدق الامتثال المقتضي لخروج المكلف عن العهدة. وقال ابن أبي عقيل: فإن انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا".

(وصفحة ١٢٣)

" وقال ابن أبي عقيل: يجب التأخر خلف جنازة المعادي لذي القربى ، لما ورد من استقبال ملائكة العذاب إياه. وقال ابن الجنيد: يمشي صاحب الجنازة بين يديها، والباقون وراءها، لما روي من أن الصادق عليه السلام: تقدم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء ولا رداء".

الحدائق الناضرة (مجلد: ٣ صفحة ٤٠٢ - ٤٠٣)
قال شيخنا الشهيد رحمه الله في الذكرى بعد ذكر الحكم المذكور " ولا أعلم مخالف لهذا

من الأصحاب سوى المحقق في المعتمد محتجا بتعذر النية من الكافر مع ضعف السند. وجوابه منع النية هنا أو الاكتفاء بنية الكافر كالعنق والضعف منجبر بالعمل، فإن الشيخين نصا عليه وابنا بابويه وابن الجنيد وسالار والصهرشتي وابن حمزة والمحقق في غير المعتمد وابن عمه نجيب الدين يحيى بن سعيد. نعم لم يذكره ابن أبي عقيل ولا الجعفي ولا ابن البراج في كتابيه ولا ابن زهرة ولا ابن إدريس ولا الشيخ في الخلاف، وللتوقف فيه مجال لنجاسة الكافر في المشهور فكيف يفيد غيره الطهارة انتهى وهو جيد.

(وصفحة ٤٣١ - ٤٣٢)

" المسألة الخامسة: المشهور بين الأصحاب أن المحرم إذا مات كالمحل إلا أنه لا يقرب

بالكافور، صرح به الشيخان وأتباعهما، وعن ابن أبي عقيل والمرتضى في شرح الرسالة أنه لا يغطي رأسه ولا يقرب بالكافور. وفي المختلف عن ابن أبي عقيل أنه احتج بأن تغطية الرأس والوجه مع تحريم الطيب مما لا يجتمعان والثاني ثابت فالأول منتف، ثم أطال في بيان هذه المقدمة. ولا يخفى ما في هذين التعليين من الضعف سيما في مقابلة النصوص المذكورة، وليت شعري كأنهما لم يقفا على هذه النصوص ولم يراجعاها وإلا فالخروج عنها إلى هذه الحجج الواهية لا يلتزمه محصل.

(وصفحة ٤٤٧ - ٤٤٨)

" واختلف الأصحاب في أنه هل الأفضل تغسيل الميت عريانا مستور العورة أو في قميص يدخل الغاسل يده تحته؟ قال في المختلف المشهور أنه ينبغي أن ينزع القميص عن الميت ثم يترك على عورته ما يسترها واجبا ثم يغسله الغاسل. وقال ابن أبي عقيل السنة في غسل الميت أن يغسل في قميص نظيف، وقد تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام أن عليا عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه وآله في قميصه ثلاث غسلات.

ويدل على ما اختاره ابن أبي عقيل ما رواه ابن مسكان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال " قلت يكون عليه ثوب إذا غسل؟ قال إن استطعت أن يكون عليه قميص فغسله من تحته " انتهى ما ذكره في المختلف. وقد يظهر من كلامه أن المشهور

استحباب غسله مكشوف البدن ما عدا العورة، وكلام ابن أبي عقيل ظاهر في استحباب التمسك في قميص وهو ظاهر من الأخبار. وبالجملة فقول ابن أبي عقيل هو الأظهر في المسألة، وظاهر العلامة في كلامه المذكور الميل إليه حيث استدل لابن أبي عقيل بالصحيحة المذكورة ولم يستدل لغيره بشيء.

(وصفحة ٤٦١)

" قال في الذكرى " يستحب تليين أصابعه برفق فإن تعسر تركها وبعد الغسل لا تليين لعدم فائدته " ثم نقل عن ابن أبي عقيل أنه نفاه مطلقا لخبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام " ولا يغمز له مفصل " وحمله الشيخ على ما بعد الغسل.

(وصفحة ٤٦٧)

" وعن عبد الله الكاهلي والحسين بن المختار عن الصادق عليه السلام قال " سألتنا عن الميت يخرج منه الشيء بعد ما يفرغ من غسله؟ قال يغسل ذلك ولا يعاد عليه الغسل " ونحوهما ما رواه في الكافي عن سهل عن بعض أصحابه رفعه وعن ابن أبي عقيل وجوب إعادة الغسل فإنه قال إذا انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا " . ومنها أن ينشف بثوب بعد الغسل لقوله عليه السلام في صحيحة الحلبي أو حسنته : " إذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم جففته " ونحوها رواية يونس وموثقة عمار وعبارة كتاب الفقه الثانية.

(ومجلد: ٤ صفحة ١٢)

وقال ابن أبي عقيل " الفرض إزار وقميص ولفافة، والسنة ثوبان عمامة وخرقة وجعل

الإزار فوق القميص، وقال السنة في اللغافة أن تكون حبرة يمانية فإن أعوزهم فثوب
بياض "

(وصفحة ٢٠ - ٢١)

" وبالجملة فالذي حضرني من عبائهم كلها على هذه الكيفية إلا عبارة الصدوق فإنها
لا تخلو من الاجمال، وعبارة ابن أبي عقيل المتقدمة فإن ظاهرها البدأة بالقميص وأن
يكون الإزار فوقها.

وكيف كان ففي فهم ما ذكره الأصحاب واشتهر بينهم من الأخبار خفاء
وغموض.

وقد عرفت مما حققناه آنفا أن المراد بالإزار في الأخبار هو الذي يشد على الوسط
وظاهرها أنه يشد فوق القميص، ومخالفتها لما ذكره ظاهرة، نعم هي موافقة لظاهر
عبارة ابن أبي عقيل.

(وصفحة ٤٢ - ٤٥)

" الثاني اختلف الأصحاب في مقدار الجريدة، فالمشهور وهو مذهب الشيخين ومن
تبعهما وعلي بن بابويه أنه قدر عظم الذراع، وقال الصدوق في الفقيه " طول كل
واحدة قدر عظم الذراع وإن كانت قدر ذراع فلا بأس أو شبر فلا بأس " وقال ابن أبي
عقيل " مقدار كل واحدة أربع أصابع إلى ما فوقها ". ومنشأ اختلاف هذه الأقوال
اختلاف الرواية بذلك.

قال الشهيد في الذكرى وتبعه من تأخر عنه فيه " والمشهور قد عظم الذراع وفي خبر
يونس قدر ذراع وروى الصدوق قدر ذراع أو الشبر وفي خبر جميل بن دراج قدر
شبر.

وابن أبي عقيل قدر أربع أصابع فما فوقها، والكل جائز لثبوت الشرعية مع عدم
القاطع على قدر معين " وفيه أنه لا ريب وإن كان الشرعية حاصلة بوضع الجريدة بأي
قدر كان لأن الغرض تعلق بدفعها العذاب عنه ما دامت حضراء إلا أن السنة المطهرة
قد حددتها بحد وإن اختلف الرواية في ذلك الحد.

الثالث اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في محلها فالمشهور أنه يجعل إحداهما من الجانب الأيمن من ترقوته يلصقها بجلده والأخرى من الجانب الأيسر كذلك بين القميص والأزار، ذهب إليه الصدوق في المقنع والشيخان وجمهور المتأخرين وذهب علي بن بابويه والصدوق في غير المقنع إلى جعل اليمنى مع ترقوته يلصقها بجلده ويمد عليه قميصه واليسرى عند وركه بين القميص والأزار، وعن الجعفي أن إحداهما تحت الإبط الأيمن والأخرى نصف مما يلي الساق ونصف مما يلي الفخذ، وعن ابن أبي عقيل أنها واحدة تحت إبطه الأيمن. والروايات في ذلك لا تخلو من الاختلاف.

وقد تقدم أن مذهب ابن أبي عقيل أن الموظف هنا جريدة واحدة.
(وصفحة ٦١ - ٦٢)

" لو خرج من الميت نجاسة بعد الغسل فهانها صور: الأولى أن تلاقي جسده خاصة، والمشهور أنه يجب إزالتها خاصة ولا يجب إعادة الغسل، وذهب ابن أبي عقيل إلى وجوب إعادة الغسل، وهو ضعيف مردود بالأخبار، وقد تقدم القول في ذلك في آخر المسألة التاسعة في مستحبات الغسل.
قال في الذخيرة بعد ذكر أخبار الغسل في الرد على ابن أبي عقيل في الصورة الأولى وأخبار القرض التي في هذه الصورة " ولا يخفى أن المجمع بين هذه الأخبار والأخبار السابقة الدالة على الغسل ممكن بوجهين: (أحدهما) تخصيص الأخبار السابقة بصورة لم تصب النجاسة الكفن حملا للمطلق على المقيد. (وثانيهما) الحمل على التخيير وأما التفصيل بما قبل الدفن وما بعده فغير مستفاد من الأدلة.
(وصفحة ٧٣)

" قال ابن أبي عقيل يجب التأخر خلف المعادي لذي القربى لما ورد من استقبال ملائكة العذاب إياه " وقال ابن الجنيد يمشي صاحب الجنازة بين يديها والباقون وراءها لما روي من أن الصادق عليه السلام تقدم سرير ابنه إسماعيل بلا حذاء ولا رداء "

(وصفحة ٧٧ - ٧٨)

" الثالثة قد ذكر جمع من الأصحاب: منهم المحقق والعلامة وابن أبي عقيل وابن حمزة أنه يكره للمشييع الجلوس حتى يوضع الميت في قبره لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال " ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحده فإذا وضع في لحده فلا بأس بالجلوس " وظاهر الشيخ وابن الجنيد انتفاء الكراهة.

وقال في الذكرى " اختلف الأصحاب في كراهة جلوس المشيع قبل الوضوء في اللحد فجوزه في الخلاف ونفى عنه البأس ابن الجنيد للأصل ولرواية عبادة بن الصامت " كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في اللحد

فقال يهودي إنا لنفعل ذلك فجلس وقال خالفوهم " وكرهه ابن أبي عقيل وابن حمزة والفاضلان وهو الأقرب لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام ثم ساق الخبر، ثم قال والحديث حجة لنا لأن " كان " تدل على الدوام والجلوس لمجرد اظهار المخالفة، ولأن الفعل لا عموم له فجاز وقوع الجلوس تلك المرة خاصة، ولأن القول أقوى من الفعل عند التعارض، والأصل مخالف للدليل " انتهى كلامه.

(وصفحة ١٢٢)

" المطلب الثالث: في الآداب المتأخرة ومنها أن يكون القبر مربعا مسطحا، وأن يرفع عن الأرض قدر أربع أصابع مفرجات كما في بعض الأخبار أو مضمومات كما في آخر، وفي بعضها قدر شبر وهو يؤيد الأول، ومن ذلك اختلفت كلمة الأصحاب أيضا فالمفيد قدس سره أربع أصابع مفرجات لا أزيد من ذلك، وابن أبي عقيل مضمومات، وابن زهرة وابن البراج خيرا بين أربع أصابع مفرجات وبين شبر، وأن يرشه بالماء " .

جواهر الكلام (مجلد: ٤ صفحة ٥٧)

" ربما فرضت المسألة في صورة أقرب مما ذكرنا، وهي فيما إذا كانت حاملا ثم وضعت

بعد موته، فإن عدتها تنقضي بالوضع فقط، كما هو مذهب ابن أبي عقيل، فإذا نكحت غيره قبل تغسيله لم يمنع ذلك من تغسيلها، إلا أن ذلك لا يتم بناء على ما هو المعروف من مذهب أصحابنا من العدة بأبعد الأجلين، لكن قد يظهر من المصنف في الرد على أبي حنيفة حيث منع من تغسيل الزوج زوجته معللا ذلك بانقطاع عصمة النكاح بينهما، فيحرم عليه النظر واللمس بدليل أنه يجوز له نكاح أختها والأربع وغير ذلك واستدلال أبي حنيفة ضعيف، لأننا لا نسلم أن جواز نكاح الأربع والأخت يستلزم تحريم النظر واللمس، فإن المرأة الحامل يموت زوجها فتضع، ومع الوضع يجوز أن تنكح غيره ولا يمنعها ذلك من نظر الزوج ولا غسله، ولا حجة في العدة، لأنه لو طلقها بئنا ثم مات فهي عدة، ولا يجوز لها تغسيله. انتهى. اللهم إلا أن يريد به الالتزام على ما عندهم، لكنه لا يتجه إلزامه بذلك لأبي حنيفة عند التأمل، هذا كله مع فرض كون العدة عدة وفاة.

(وصفحة ٦٠)

" واحتمال المناقشة فيها باختلاف عبارات الأصحاب من حيث التقييد المذكور سابقا في بعضها وعدمه في أخرى فلا شهرة محققة سيما بعد ما قيل إنه لم يذكره ابن أبي عقيل

ولا الجعفي ولا ابن البراج في كتابيه ولا ابنا زهرة وإدريس ولا الشيخ في الخلاف مدفوع بعد فرض التسليم بتحققها قطعا في صورة التقييد، وهو كاف، ولا دلالة في عدم الذكر من أولئك على المخالفة، بل لعل الشهرة محققة على تقدير خلافهم أيضا، واستلزامه تنجس الميت بالنجاسة العرضية مع احتمال عدم تعدي النجاسة منه إليه هنا، وإمكان منع استلزامه المباشرة المورثة لذلك أو صب الماء بعدها للتطهير منه ثم التغسيل لا يصلح للإعراض عن الدليل المعمول به بين الأصحاب، كما أن دعوى أنه عبادة فلا تصح من الكافر كذلك أيضا، إذ ذلك بعد تسليم أن غسل الميت من العبادات وأنه لا تجزي فيه نية الكافر كما أجزأت في العتق ونحوه اجتهاد في مقابلة النص.

(وصفحة ١٢٢)

" روى العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه قال " تواترت الأخبار عنهم عليهم

السلام (إن عليا عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاث غسلات في قميصه) "

(وصفحة ١٤٨)

" أن يكون عليه قميص فتغسله من تحته وصحيح ابن يقطين ولا يغسل إلا في قميص يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه والمروي من تغسيل أمير المؤمنين عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله في قميصه، بل عن ابن أبي عقيل دعوى تواتر الأخبار في ذلك.

(وصفحة ١٥٠)

" وعن الفقه الرضوي (وتلين أصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق، وإن كان يصعب عليك فدعها) إلى آخره. مع انجبار ذلك كله بالشهرة المحكية في المختلف، ولعلها محصلة، فما عن ابن أبي عقيل أنه لا يغمز له مفصلا مدعيا تواتر الأخبار عنهم عليهم السلام بذلك، ولخبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام كره أن يغمز له مفصل واضح الضعف، وعن الشيخ حملة على ما بعد الغسل، وفيه أنه لا يتجه في مثل حسنة عمران بن أعين عن الصادق عليه السلام (إذا غسلتم الميت منكم فارفقوا به ولا تعصروه ولا تغمزوا له مفصلا) لظهوره عند التغسيل، فلعل الأولى حملها على إرادة ما ينافي الرفق، فلا ينافي ما ذكرنا، فتأمل.

(وصفحة ١٨٣)

" ومنها مع إجماع الخلاف السابق يستفاد بطلان ما يحكى عن السيد والحسن بن أبي عقيل والجعفي من عدم تغطية رأس المحرم، مع ضعف مستندهم في ذلك من أن النهي عن تطيبه دليل بقاء إحرامه، إذ هو اجتهاد في مقابلة النص، ومن قول الصادق عليه السلام " من مات محرما بعثه الله ملييا " إذ لا دلالة فيه على المطلوب.

(وصفحة ١٩٧)

" وكفى بما سمعت من الاجماع المنقولة التي يشهد لها التبع لكلمات الأصحاب إلا

من ندر كالمحكي عن الحسن بن أبي عقيل ومن وافقه من متأخري المتأخرين كصاحبي المدارك والذخيرة دليلا لمثله، على أنه قد تشعر به بعض المعتبرة أيضا

كقول أبي الحسن الأول عليه السلام " إني كفنت أبي في ثوبين شطويين كان يحرم فيهما، وفي قميص من قميصه، وعمامة كانت لعلي بن الحسين عليهما السلام، وفي برد اشتريته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوى أربع مائة دينار ". (وصفحة ٢٤٣) في الجريدتين:

" نعم هو منطبق على تمام ما يحكى عن الجعفي كانطبق عجزه على المحكي عن ابن أبي عقيل من جعل واحدة تحت إبطه الأيمن مقتصراً عليها، لكنه قاصر عن معارضة ما تقدم من وجوه، ومع الاغضاء عن ذلك فالمتجه حينئذ التخيير بين الكيفيتين، أو الحمل على تفاوت مراتب الفضيلة، إلا أنا لم نعرف قائلًا بشئ من ذلك.

(وصفحة ٢٤٨ - ٢٤٩)

" وخير سهل عن بعض أصحابه رفعه، قال " إذا غسل الميت ثم أحدث بعد الغسل فإنه يغسل الحدث ولا يعاد الغسل ". نعم قد يستشكل في وجوب إزالتها لو كانت في الأثناء قبل الشروع في الباقي منه أو عند إرادة غسل محلها على نحو ما تقدم في النجاسة السابقة على أصل الغسل، لكن ينبغي القطع بعدم وجوب إزالتها عن العضو الذي غسل، فتنجس بعد غسله سابقاً على تمام تلك الغسلة، وإن احتمل وجوبه بالنسبة إلى أصل الشروع في الغسلة التي بعدها إن كانت، وإلا كان له تأخير الإزالة بعد تمامها للأصل وإطلاق الأدلة السالمة عن المعارض، وهو واضح، كما أنه ينبغي القطع أيضاً بعدم إعادة الغسل لو كانت النجاسة غير حديثة مطلقاً، وكذا الحديثية لو كانت بعد تمام الغسل للأصل وما سمعته من الأخبار السابقة المؤيدة بإطلاق غيرها منها ومن فتاوى أكثر الأصحاب، بل في الخلاف الإجماع عليه، ولعله كذلك، إذ لا خلاف فيه من أحد حتى ابن أبي عقيل، لظهور لفظ الاستقبال في المحكي عنه في الأثناء كما تسمعه، وإن حكاه بعضهم عنه أيضاً، وإلا كان محجوجاً بما عرفت، مضافاً إلى عدم المستند له كالذي حكاه في الذكرى عن بعض المنتمين إلى الشيعة أنه إن حدث في أثناء الثلاث لم يلتفت إليه. لقد أجاد الشهيد حيث قال بعد نقله ذلك " وهذا مبني على ما لم ثبت عن أهل البيت عليهم السلام، كذا لو كانت حديثة في الأثناء على المشهور بين الأصحاب كما في

كشفت اللثام وغيره، بل قد يظهر من بعضهم انحصار المخالف في ابن أبي عقيل، حيث قال فإن انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا، ولعله لكونه كغسل الجنابة أو نفسه، وهو ينتقض بالحدث، وإرادة خروجه من الدنيا طاهرا، ولما يشعر به تقييد عدم الإعادة في خبر روح وغيره بالخروج بعده، وفيه مع أن الأول مبني على إعادة غسل الجنابة بذلك، وهو خلاف التحقيق كما عرفت قد يرفع بانصراف التشبيه بالأخبار إلى إرادة الكيفية، كما أن الذي دل منها على كونه غسل جنابة حقيقة ظاهر في إرادة الحكمة، أو محمول على ما لا يعرفه إلا الإمام عليه السلام

من الأمور التي لا يناط التكليف الظاهري بها.
(وصفحة ٣١٣) في بناء القبر:

" لو كان فيه مخالف، لاحتمال عدمه، وإن اقتصر المفيد وابنا إدريس وحمزة كما عن سلاار والشيخ في الاقتصاد والحليين على المفرجات، كظاهر التذكرة ونهاية الأحكام كما عن ابن أبي عقيل الاقتصاد على المضمومة لكنه محتمل لإرادتهم بيان الأعلى والأقل، ولذا نقص الأولان على عدم الزيادة على ذلك كما عن الاقتصاد والكافي، ولعل المراد الكراهة كما في المنتهى وعن التذكرة والنهاية ناسبا له في الأول إلى فتوى العلماء، وبه يصرف النهي عن الرفع أزيد من أربع أصابع مفرجات.

صلاة الميت

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١١٩)

" وقال ابن أبي عقيل: يكبر ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم ذكر دعاء يشتمل على الشهادتين والصلاة على النبي وآله عليهم السلام والاستغفار للمؤمنين والدعاء للميت، وعفوك عفوك، ثم يكبر ويقول مثل ما قال أولاً، ثم يكبر تمام الخمس، ويقول عقيب كل تكبيرة من الخمس، كما قال عقيب الأولى لنا ما رواه محمد بن مهاجر عن أمه أم سلمة قالت سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول " كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى على ميت كبر وتشهد، ثم كبر وصلى على الأنبياء، ودعا ثم كبر. ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة، ودعا للميت، ثم كبر وانصرف "، احتج ابن عقيل بما رواه أبو ولاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت فقال " خمس تكبيرات تقول إذا كبرت أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم صل على محمد وآل محمد، ثم تقول اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك، وقد قبضت روحه إليك، وقد احتاج إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه، اللهم ولا نعلم من ظاهره إلا خيراً وأنت أعلم بسريره اللهم إن كان محسناً فضاعف حسناته، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن إساءته ثم تكبر الثانية، ثم تقول كذلك في كل تكبيرة " وتقرب منه رواية سماعة.

" وقال ابن أبي عقيل: لا يصلى على الصبي ما لم يبلغ، لنا: الأصل براءة الذمة، ولأن من نقص سنه عن ذلك ليس من أهل الصلاة.. وما رواه زرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه؟ قال " إذا عقل الصلاة. قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ قال: إذا كان ابن ست سنين والصيام إذا أطاقه ".

" احتج ابن أبي عقيل بأن من لم يبلغ، لا يحتاج إلى الدعاء له، والاستغفار، والشفاعة، فلا تجب عليه، وبما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المولود ما لم يجر عليه القلم هل يصلى عليه؟ قال " لا إنما الصلاة على الرجل والمرأة إذا جرى عليهما القلم " والجواب: عن الأول بالمنع من كون

الصلاة للدعاء للميت خاصة، أو لحاجته إلى شفاعته المصلي، فإننا مخاطبون بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وقت موته، وعلى الأئمة عليهم السلام ونحن محتاجون إلى شفاعتهم، وعن الثاني بالمنع من صحة السند أولا، وبالمنع من عدم تناوله صورة النزاع ثانيا، فإن من بلغ ست سنين، جرى عليه القلم بامتنال التمرين.

(وصفحة ١٢٠)

" وقال الشيخان: من لم يدرك الصلاة على الميت صلى على القبر يوما وليلة.. ولم يقدر ابن أبي عقيل، ولا علي بن بابويه لها وقتا، بل قالوا: من لم يدرك الصلاة على الميت، صلى على القبر، وقال ابن الحنيد: يصلى عليه ما لم يعلم منع تغير صورته، وقال سلار: يصلى عليه إلى ثلاثة أيام، وجعله الشيخ في الخلاف رواية، والأقرب عندي أنه إن لم يصل على الميت أصلا، بل دفن بغير صلاة، صلى على قبره وإلا فلا".

منتهى المطب (مجلد ١ صفحة ٤٥٣)

وقال ابن أبي عقيل يكبر ويقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد، وأعل درجاته وبيض وجهه، كما بلغ رسالاتك، وجاهد في سببك، ونصح لأمتك، ولم يدعهم سدى مهملين بعده، بل نصب لهم الداعي إلى سبيلك الدال على النبيين ما دل النبي عليه من حلالك وحرامك داعيا إلى موالاته، وناهيا عن معاداته، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة، وعبدك حتى أتاه اليقين، فصلى الله عليه وعلى أهل بيته الطاهرين. ثم يستغفر للمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، ثم يقول " اللهم عبدك وابن عبدك تنحى من الدنيا واحتاج إلى ما عندك، ونزل بك وأنت خير منزل به، افتقر إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه. اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا وأنت أعلم به منا، فإن كان محسنا فزد في إحسانه، وإن كان مسيئا فاغفر له ذنوبه وارحمه وتجاوز عنه. اللهم ألحقه بنبيه وصالح سلفه، اللهم عفوك عفوك.

ثم يكبر ويقول هذا في كل تكبيرة وفي رواية أبي ولاد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت فقال " خمس تكبيرات، يقول إذا كبر أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد، ثم يقول: اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك، وقد قبضت روحه إليك، وقد احتاج إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه، اللهم ولا نعلم من ظاهره إلا خيرا وأنت أعلم بسريره، اللهم إن كان محسنا فضاعف إحسانه، وإن كان مسيئا فتجاوز عن إساءته، ثم يقول ذلك في كل تكبيرة ". قال الشيخ وهذا الخبر لم يتضمن الفصل بين الشهادتين والدعاء بالتكبير، والتعويل على الخبر الذي فيه التفصيل، وهو حديث محمد بن مهاجر ".

الدروس (صفحة ١٢)

" ومنع الحسن من وجوب الصلاة على غير البالغ ".

روض الجنان (صفحة ٣١٠)

" ويلحق بالمسلم من هو بحكمه، ممن بلغ، أي أكمل ست سنين من طفل أو مجنون، ولقيط دار الإسلام، أو دار الكفر، وفيها مسلم صالح للاستيلاء، تغليبا للإسلام، ذكرا كان الملحق بالمسلم أو أنثى، حرا كان أو عبدا، وتقييد الوجوب بالست هو المشهور، ورواه زرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ قال " إذا كان ابن ست سنين ". وشرط ابن أبي عقيل في الوجوب البلوغ، واكتفى ابن الجنيد بالاستهلال، وهو الولادة حيا، يقال استهل الصبي إذا صاح عند الولادة، والعمل على المشهور ".

مدارك الأحكام (مجلد ٤ صفحة ١٥٢)

" واختلف الأصحاب في حكم الصلاة على الطفل، فذهب الأكثر ومنهم

الشيخ، والمرتضى، وابن إدريس إلى أنه يشترط في وجوب الصلاة عليه بلوغ الحد الذي يمرن فيه على الصلاة وهو ست سنين. وقال المفيد رحمه الله في المقنعة لا تصل على الصبي حتى يعقل الصلاة. وقال ابن الجنيد تجب على المستهل. وقال ابن أبي عقيل " لا تجب الصلاة على الصبي حتى يبلغ. والمعتمد الأول ".
(وصفحة ١٥٣)

" احتج ابن أبي عقيل على ما نقل عنه بأن الصلاة استغفار للميت ودعاء له ومن لم يبلغ لا حاجة له إلى ذلك، وما رواه الشيخ، عن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام: إنه سئل عن المولود ما لم يجز عليه القلم هل يصلي عليه؟ قال " لا إنما الصلاة على الرجل والمرأة إذا جرى عليهما القلم " وأجيب عن الأول بالمنع من كون الصلاة لأجل الدعاء للميت، أو لحاجته إلى الشفاعة، لوجوبها على النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام ونحن محتاجون إلى شفاعتهم، وعن الرواية بالظن في السند باشماله على جماعة من الفطحية فلا تنهض حجة في معارضة الأخبار الصحيحة.
(وصفحة ١٦٧)

" الثالث: ذكر المصنف رحمه الله أن أفضل ما يقال في صلاة الجنابة ما رواه محمد بن

مهاجر، عن أمه أم سلمة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وكأن وجه الدلالة على أفضلية ما تضمنته الرواية قوله عليه السلام " كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى على ميت كبر وتشهد. " فإن لفظة " كان " يشعر بالدوام، وأقل مراتب مواظبة النبي صلى الله عليه وآله على ذلك الرجحان. ومقتضى كلام ابن أبي عقيل أن الأفضل جمع الأذكار الأربعة عقيب كل تكبيرة، ولم أقف على رواية تدل عليه.
(مجلد ١٠ صفحة ٣٦٧)

" وقال الشيخ المفيد في المقنعة لا يصلى على الصبي حتى يعقل الصلاة. ونحوه قال الجعفي والصدوق في المقنع، والظاهر أن هذا القول يرجع إلى الأول. وقال ابن الجنيد تجب على المستهل يعني من رفع صوته بالبكاء. وقال ابن أبي عقيل لا تجب على الصبي حتى يبلغ.

(وصفحة ٣٧٢)

" الذي يدل على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل على ما نقله عنه أن الصلاة استغفار للميت ودعاء له ومن لم يبلغ لا حاجة له إلى ذلك.

(وصفحة ٤٠٥)

" قال شيخنا الشهيد في الذكرى: والمشهور توزيع الأذكار على ما مر ونقل الشيخ فيه الاجماع. ولا ريب أنه كلام الجماعة إلا ابن أبي عقيل والجعفي فإنهما أوردا الأذكار الأربعة عقيب كل تكبيرة وإن تخالفا في الألفاظ، قال الفاضل وكلاهما جائز.

(وصفحة ٤٤٩)

" وقال ابن أبي عقيل لا بأس بالصلاة على من صلى عليه مرة فقد صلى أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف خمس مرات وقال ابن إدريس تكره جماعة وتجاوز فرادى لتكرار الصحابة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وقال الشيخ في الخلاف من صلى على جنازة يكره له أن يصلي عليها ثانياً."

(وصفحة ٤٥٩)

" ولم يقدر ابن أبي عقيل وعلي بن بابويه لها وقتاً بل قالاً من لم يدرك الصلاة على الميت

صلى على القبر، وقربه الشهيد في البيان وقال ابن الجنيد يصلى عليه ما لم تتغير صورته، وقال سلار يصلى عليه إلى ثلاثة أيام وجعله الشيخ في الخلاف رواية ، وقال في المختلف والأقرب عندي أنه إن لم يصل على الميت أصلاً بل دفن بغير صلاة صلى على قبره وإلا فلا. وحكم المحقق في المعتبر بعدم وجوب الصلاة بعد الدفن مطلقاً قال ولا أمنع الجواز.

(وصفحة ٤٧٣)

" وقال ابن أبي عقيل: لا تسليم لأن التسليم في الصلاة التي فيها الركوع والسجود ولذلك لا تسليم في صلاة الخوف التي ليس فيها ركوع ولا سجود."

جواهر الكلام (مجلد ١٢ صفحة ٦)

".. صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: سألته عن الصبي أيصلي عليه إذا مات وهو ابن خمس سنين؟ قال " إذا عقل الصلاة فصل عليه ". بل بقريئة الصحيح وغيره مع الاتفاق ظاهراً يجب حمله على إرادة الكناية بذلك فيه

عن بلوغ الست وعدم العبرة بالخمسة، فتأمل، نعم الظاهر إرادة التحديد بذلك على الغالب في القابلية، فالنادر ممن يعقلها قبل ذلك كغيره ممن لا يعقلها فيه أو فيما بعده لا عبرة به، خصوصا إذا كان بالجهد في التعليم أو التقصير في المقدمات، فهو تحقيق في تقريب حينئذ. وكيف كان فقد بأن لك أن مقتضى الجمع بين النصوص السابقة والاجتماعات المحكية هو ما عرفت، خصوصا بعد فهم الوجوب، فإننا لم نعرف خلافا فيه إلا من ابن أبي عقيل فلم يوجب الصلاة إلا بعد البلوغ، ومال إليه الكاشاني في الوافي للأصل المقطوع بما عرفت، وعدم حاجة الطفل إلى الاستغفار ونحوه المراد من الصلاة الممنوع على مدعيه بالصلاة على المجنون مثلا أو لا، وبعد انحصار وجه مشروعيتها في ذلك بحيث يدور الحكم عليه ثانياً.

التيتم
المعتبر (مجلد ١ صفحة ٣٧٢)
" مسألة: لا يحزي في التيمم إلا التراب الخالص أي الصافي من مخالطة ما لا يقع عليه
اسم
الأرض كالزرنينخ والكحل وأنواع المعادن، وهذا قول علم الهدى في شرح الرسالة،
وأبي
الصلاح، وظاهر كلام المفيد، وهو اختيار الشافعي. وقال الشيخ في المبسوط: لا يجوز
إلا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً سواء كان تراباً أو كان حجراً أو جصاً أو غير
ذلك، وبمعناه قال في جملة والخلاف وكذا قال ابن الجنيد منا، وعلم الهدى في
المصباح، وهو الوجه.
وقال أبو حنيفة يجوز بالأرض وبكل ما كان من جنسها كالكحل والزرنينخ، وبه قال
ابن
أبي عقيل منا، لقوله عليه السلام " جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً " وكل ما جاز أن
يسجد عليه مما يكون منها يجوز الطهور به، ولأنه جزء من الأرض فصار كالتراب،
ولأن
الصعيد ما تصاعد على الأرض منها. وقال مالك كقوله وزاد التيمم بما يخرج من
الأرض
كالشجر وغيره.
واحتج علم الهدى بقوله تعالى " فتيموا صعيدا طيبا " والصعيد هو التراب بالنقل عن
أهل
اللغة، حكاه ابن دريد عن أبي عبيدة، وبقوله عليه السلام " جعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً " ولو كانت الأرض طهوراً وإن لم يكن تراباً كان ذكره لغواً، وبقوله عليه
السلام
التراب طهور المسلم ".
(وصفحة ٣٨٣)

" الثالث: قال ابن الجنيد: إن وقع اليقين بفوات الماء آخر الوقت أو بأغلب الظن
فالتيمم في أول الوقت أحب إلي. وقال ابن أبي عقيل: ولا يجوز لأحد أن يتيمم إلا في
آخر الوقت رجاء أن يصيب الماء قبل خروج الوقت. وقوله هذا يؤذن أن التأخير لتوقع
الإصابة. وقال الشيخ في الخلاف: لا يجوز قبل آخر الوقت طمع في الماء أو يئس.

وقال أبو حنيفة: يستحب تأخيره إن طمع في الإصابة. وشيخنا رحمه الله تمسك بمطلق الأمر بالتأخير ".

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٩٩)

قال دام ظلّه: وهل يجب استيعاب الوجه والذراعين بالمسح؟ فيه روايتان الخ. قلت: عمل الأصحاب عدا علي بن بابويه على مسح الجبهة وظاهر الكفين في التيمم، وبه روايات. منها ما رواه ابن بكير، عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم؟ قال " فضرب بيده (بيده خ.) على الأرض ثم رفعها (رفعها خ.) فنفضها (فنفضها خ.) ثم مسح بها (بهما خ.) جبينه (جبهته خ.) وكفيه مرة واحدة ". ومثلها:

(ومنها خ) ما رواه عمرو بن أبي مقدام عن أبي عبد الله عليه السلام وسنذكرها ومنها: ما رواه صفوان عن الكاهلي، قال: سألت عن التيمم، قال " فضرب بيده علي البساط، فمسح بها (بهما خ.) وجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى ". وفي قصة عمار " وضع النبي صلى الله عليه وآله يديه على الأرض، ثم رفعهما فمسح بهما وجهه

ويديه فوق الكف قليلا " ويؤيده قوله تعالى " فامسحوا بوجوهكم " إذ لا وجه لدخول الباء

على الفعل المتعدي إلا التبويض، حذرا من الالغاء. وقال علي بن بابويه في رسالته: يمسح الوجه واليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع. وهو في رواية عثمان بن عيسى، عن سماعة قال سألته كيف التيمم؟ " فوضع يده (يديه خ.) على الأرض فمسح بها (بهما خ.) وجهه وذراعيه إلى المرفقين ". ومثله في رواية ليث المرادي عن أبي عبد الله

عليه السلام، وفيهما ضعف، الأولى لسماعة، والثانية لأن في طريقها محمد بن سنان، وهو مطعون فيه. وحملهما الشيخ على التقية، لكون أكثرهم قائلين به، والمرضى على إرادة الحكم لا الفعل. وشيخنا دام ظلّه جمع بين الروايات فحمل الأولى على الوجوب، والأخرى على الجواز، وهو قريب، وهو اختيار ابن أبي عقيل في المتمسك.

(وصفحة ١٠١)

" في عدد الضربات، أقوال. في المسألة أقوال مضطربة وروايات مختلفة، قال المرتضى في شرح الرسالة: بالضربة الواحدة في الغسل والوضوء، وهو اختيار ابن أبي عقيل، والاستناد ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي بكير عن زرارة، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم؟ " فضرب بيده (يديه خ.) على الأرض، ثم رفعهما (رفعها خ.)، فنفضهما (فنفضها خ.) ثم مسح بها جبينه وكفيه مرة واحدة. " وما رواه الحسين بن سعيد، عن صفوان عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي عبد الله عليه السلام " أنه وصف التيمم فضرب بيده على الأرض، ثم رفعهما فنفضهما، ثم مسح على جبهته (جبينه خ.) وكفيه مرة واحدة. "

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٥٤)

" مسألة: ولا يجوز التيمم بما خرج بالاستحالة عن اسم الأرض كالزرنينخ والكحل وسائر المعادن عند أكثر علمائنا، لقوله تعالى " صعيدا " وهو إما التراب أو الأرض، ولقوله صلى الله عليه وآله " عليكم بالأرض " ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام وقد سئل عنا لوضوء باللبن قال " لا، إنما هو الماء والصعيد ". وقال ابن أبي عقيل منا: يجوز التيمم بما كان من جنس الأرض كالكحل والزرنينخ، وبه قال أبو حنيفة ومالك لقوله عليه السلام " جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٥٠)

" مسألة: ذهب الشيخان والسيد المرتضى رحمهم الله وأبو الصلاح وأبو جعفر بن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسالار وابن إدريس وابن البراج إلى أن الواجب في مسح الوجه مسح الجبهة خاصة، وفي اليدين مسح الكفين من الزند إلى أطراف الأصابع على ظاهرهما دون باطنهما. وقال علي بن بابويه رحمه الله: يمسح الوجه بأجمعه، وكذا اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، والحق الأول. لنا: قوله تعالى " فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه " والباء إذا دخلت على فعل متعد بنفسه أفادت التبعية.

لا يقال قد منع سيويوه في سبعة عشر موضعا من كتابه ورود الباء للتبويض، لأننا نقول عدم وجدانه لا يدل على عدم الوجود. ويدل على ورودها للتبويض هنا ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ألا تخبرني من أين علمت وقلت إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك وقال " يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله، لأن عز وجل قال: " فاغسلوا وجوهكم " فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل، ثم قال " وأيديكم إلى المرافق " فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه فعرفنا أنهما ينبغي أن تغسلا إلى المرفقين، ثم فصل بين الكلام فقال " وامسحوا برؤوسكم " فعرفنا حين قال " برؤوسكم " أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال " وأرجلكم إلى الكعبين " فعرفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما إلى المرفقين، ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فضيعوه ". ثم قال " فإن لم تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم " فلما أن وضع الوضوء عمدن لم يجد الماء ثبت بعض الغسل مسحا، لأنه قال " بوجوهكم " ثم وصل بها " وأيديكم منه " أي من ذلك التيمم، لأنه علم أن ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكفين ولا يعلق ببعضهما ثم قال " ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج " والخرج الضيق.

مسألة: قال ابن أبي عقيل عقيب ادعائه تواتر الأخبار عن صفة تيمم رسول الله صلى الله عليه وآله الذي علمه عمارا، وهو قوله " فنفضهما ثم مسح بهما جبهته وكفيه ": لو أن رجلا تيمم فمسح ببعض وجهه أجزاءه لأن الله عز وجل قال " بوجوهكم " ومسح رسول الله صلى الله عليه وآله جبهته وهو بعض وجهه، وهذا يدل منه على أنه يجوز أن يمسح جميع الوجه وقال ابن الجنيد فإذا حصل الصعيد براحتيه مسح يمينه ووجهه ومهما وصلت إليه اليد من الوجه أجزاءه من غير أن يدع جبينه وموضع سجوده وهذا يدل على وجوب مسح غير الجبهة. والمعتمد ما قلناه نحن أولا ".

مسألة: المشهور في عدد الضربات التفصيل فإن كان التيمم بدلا من الوضوء ضرب بيديه على الأرض ضربة واحدة للوجه والكفين، وإن كان بدلا من الغسل ضرب

ضربتین ضربة للوجه وأخرى لليدين، اختاره الشيخان وأبو جعفر بن بابويه وسالار وأبو الصلاح وابن إدريس وقال السيد المرتضى الواجب ضربة واحدة في الجميع، وهو اختيار ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد في رسالته الغرية، وقال علي بن بابويه يجب ضربتان في الجميع ضربة للوجه وأخرى لليدين، ولم يفصل الغسل من الوضوء.

لنا على الواحدة في الوضوء: ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام وقد تقدم في المسألة السابقة. وعن زرارة في الموثق عن الباقر عليه السلام في التيمم قال " تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما وتمسح وجهك ويديك ".
(وصفحة ٥١)

" مسألة: لو وجد الماء قبل شروعه انتقض تيممه إجماعاً، وإن وجده وقد دخل في الصلاة، قال الشيخ في النهاية يرجع ما لم ير كع، وهو اختيار ابن أبي عقيل وأبي جعفر بن بابويه. وللشيخ رحمه الله قول آخر أنه متى كبر للافتتاح لم يجز له الرجوع ومضى في صلاته بتيممه، وهو اختيار المفيد والسيد المرتضى رحمهما الله في مسائل خلافه، وقواه ابن البراج واختاره ابن إدريس. قال ابن أبي عقيل: " وقد روي أنه يمضي في صلاته ركع أو لم ير كع عقيب اختياره الرجوع ما لم ير كع ".
(وصفحة ٥٢)

" وقال الشيخ رحمه الله إن أحدث في الصلاة حدثاً ينفض الطهارة ناسياً وجب عليه الطهارة، والبناء على ما انتهى إليه من الصلاة ما لم يستدبر القبلة أو يتكلم بما يفسد الصلاة، وإن كان حدثه متعمداً وجب عليه الطهارة واستيناف الصلاة. وقال ابن أبي عقيل من تيمم وصلى ثم أحدث فأصاب ماء خرج فتوضأ، ثم بنى على ما مضى من صلاته التي صلاها بالتيمم، ما لم يتكلم أو يتحول عن القبلة. ومنع ابن إدريس من ذلك، وأوجب الإعادة سواء كان حدثه عمداً أو سهواً وهو الأقوى عندي ".
(وصفحة ٥٤)

مسألة: قال ابن أبي عقيل: لا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت، ثم قال: ولو تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء وعليه وقت تطهر بالماء وأعاد الصلاة، وإن وجد

الماء بعد مضي الوقت فلا إعادة عليه.
والتحقيق أن الصلاة التي صلاها بالتييمم إما في أول الوقت أو في آخره، فإن كانت في آخره صحت الصلاة، وإن كانت في أوله لم يصح سواء وجد الماء أو لم يجده، لأنه

مأمور بالصلاة في آخر الوقت فإذا صلى في أوله يكون مقدماً لها على وقتها فلا تجزيه. احتج ابن أبي عقيل بما رواه يعقوب بن يقطين في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل تيمم فصلى فأصاب بعد صلاته ماء أيتوضأ ويعيد الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال " إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد، فإن مضي الوقت فلا إعادة عليه "

".. أما ابن أبي عقيل فإنه قال " المتييم يصلي بطهارة واحدة الصلوات كلها ما لم يحدث حدثاً أو يصب الماء وهو في الصلاة قبل أن يركع " وهو يدل على أنه لو أصابه بعد الركوع لم ينتقض تيممه، وهو وجه أيضاً، ونحن قد ترددنا في كتاب التحرير في هذين الاحتمالين.

(وصفحة ٥٥)

" قال ابن أبي عقيل: المتييم بالصعيد عند عدم الماء كالمتوضئ بالماء يؤم أحدهما الآخر، لأن التيمم أحد الطهورين. ونقل ابن إدريس عن بعض علمائنا عدم الجواز. لنا على الجواز: ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد ابن حمران وجميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما سألاه عن إمام قوم أصابته جنابة في سفر وليس معه من الماء ما يكفيهِ للغسل يتوضأ ويصلي بهم؟ قال " لا، فإن الله تعالى جعل التراب طهوراً " وأيضاً فإنه عليه السلام سوى بين الجعلين، وإنما يتساويان إذا تشاركوا في جميع الأحكام المطلوبة منهما "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ١٤٥)

" مسألة: ويجب مسح الوجه في التيمم بالنص والاجماع، وإنما الخلاف في تقديره، فأكثر علمائنا على أن حد الوجه هنا من قصاص الشعر إلى طرف الأنف، اختاره الشيخ في كتبه والمفيد والمرضى في انتصاره وابن إدريس وأبو الصلاح. وقال علي ابن

بابويه بالاستيعاب كالغسل في الوضوء، وهو يلوح من كلام ابن أبي عقيل فإنه قال : ولو مسح لبعض وجهه أجزاءه، وبمثله قال سليمان بن داود والجمهور أوجبوا الاستيعاب "

(وصفحة ١٤٨)

" مسألة: واختلف الأصحاب في عدد الضربات، فالمشهور عندنا أنه يكفي في الوضوء ضربة واحدة للوجه واليدين معا، ولما هو بدل من الغسل ضربتان، واحدة للوجه والأخرى لليدين، ذهب إليه الشيخ وأبو جعفر بن بابويه والمفيد وسائر وأبو الصلاح وابن حمزة وابن إدريس، وبه قال السيد المرتضى في المصباح، وقال في شرح الرسالة بالضربة الواحدة في الغسل والوضوء معا ولم يفصل بينهما. وهو اختيار ابن أبي عقيل من أصحابنا. ونقله الجمهور عن علي عليه السلام وعمار وابن عباس وعطاء والشعبي ومكحول والأوزاعي ومالك وإسحاق وأحمد "

(وصفحة ١٥٤)

" مسألة: لو وجد الماء قبل الدخول في الصلاة ينقض تيممه، وهو قول أهل العلم كافة، لأنها طهارة ضرورية وقد زالت الضرورة فتزول الرخصة، ولو وجدته بعد الصلاة فقد بينا أنه لا تبطل صلاته، لكن ينتقض تيممه، لما يأتي. ولو وجدته في أثناء الصلاة ذهب بعض أصحابنا إلى وجوب الانصراف ما لم يركع، اختاره الشيخ في النهاية والمرتضى في المصباح والجمل وابن أبي عقيل في المتمسك "

الدروس (صفحة ٢١)

" لو أحدث التيمم في الصلاة ووجد الماء تطهر وبني، إن كان الحدث نسيانا عند الشيخين، والرواية الصحيحة مطلقة، وعليها الحسن، ولا يرفع التيمم الحدث، فلو تيمم المحنب ثم وجد ماء يكفيه للوضوء، فلا وضوء "

البيان (صفحة ٣٨)

" وأوجب ابن أبي عقيل إعادة الصلاة لو وجد الماء بعدها في الوقت لا في خارجه، وهو

قائل بالمضايقة لصحيفة يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام.

الذكرى (صفحة ٢٢)

" وكذا الآجر والأرض شاملة لهما وللرمل وإن كره، ويجوز بالمبتلة وليتحرى أجفها، لقول الصادق عليه السلام. ولا يجوز بالمعدن، لخروجه عن اسم الصعيد، خلافا لابن أبي عقيل، بناء على أنه أرض. (وصفحة ١٠٧ - ١٠٨)

" واعتبر ابن الجنيد في التأخر الطمع في التمكن من الماء، فإن تيقن أو ظن فوته آخر الوقت فالأوجب التيمم في أوله. وابن أبي عقيل في كلامه إمام به حيث قال: لا يجوز لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت رجاء أن يصيب الماء قبل خروج الوقت ".
.. فاجتزا ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد في العزية والمرضى بالضربة الواحدة في الوضوء والغسل، محتجا بحديث عمار فإن النبي صلى الله عليه وآله بينه بضربة واحدة وكان عمار جنبا، وبه احتج ابن أبي عقيل ".
" الرابع: مسح الجبهة من قصاص الشعر إلى طرف الأنف، هذا القدر متفق عليه بين الأصحاب. وأوجب الصدوق مسح الحاجبين أيضا ولا بأس به، ولا يجب استيعاب الوجه لإفادة الباء للتبعيض كما سلف، ولأصل البراءة، ولبناء التيمم على التخفيف. ونقل المرتضى في الناصريات إجماع الأصحاب عليه. وقد روي من طرق شتى كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في قضية عمار " ثم مسح جبينه بأصابعه، وكفيه إحداهما بالأخرى " وموثق زرارة عنه عليه السلام " ثم مسح بهما جبهته، وكفيه مرة واحدة " ومثله رواية عمرو بن أبي المقدم. وكلام علي بن بابويه يعطي استيعاب الوجه، وفي كلام الجعفي إشعار به للخبر السالف، ولمضمر سماعة " فمسح بهما وجهه، وذراعيه بالمرفقين " وبرواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام " وتمسح بهما وجهك وذراعيك " وبرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام "

ثم
تنفضهما وتمسح وجهك ويديك " وأجاب المرتضى والشيخ بأن المراد به الحكم لا الفعل، وكأنه إذا مسح الجبهة وظاهري الكف غسل الوجه والذراعين. قال في المعبر. وهو تأويل بعيد، ثم أجاب بالطعن في السند، وذكر الطعن في خبر ليث المرادي بأن رواية الحسين ابن سعيد عن محمد ابن سنان وهو ضعيف.

قلت قد أوردنا غيره مما لا طعن فيه، والذي في التهذيب عمر ابن سنان ويعلمه عبد الله وهو ثقة، بل لو حمل ذلك على الاستحباب والباقي على الوجوب كان حسناً ، وقد حكم بالتخيير في المعبر وهو ظاهر ابن أبي عقيل " .

(وصفحة ١١٠)

" وثانيهما من تيمم في أول الوقت إذا قلنا به ثم وجد الماء في الوقت، فأوجب ابن الجنيد وابن أبي عقيل الإعادة " .

".. ثالثها رواية عبد الله بن عاصم رواها في التهذيب بثلاث طرق عنه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتيمم ويقوم في الصلاة فيجد الماء " إن كان لم يركع فلينصرف وليتوضأ، وإن كان قد ركع فليمض " وعليها عمل ابن أبي عقيل والجعفي والصدوق والمرتضى في القول الآخر " .

".. إذا وجد الماء بعد الشروع وغلب ظنه على أنه إن قطعها وتطهر بالماء لم تفته الصلاة وجب عليه قطعها والتطهر بالماء، وإن لم يمكن ذلك يقطعها إذا كبر. قيل قطع ما لم يركع وهو محمول على الاستحباب، فاشتمل على وجوب القطع على الاطلاق مع سعة الوقت ولا أعلم به قائلًا منا إلا ما نقلناه عن ابن عقيل. واختاره ابن الجنيد، فإنه قريب من هذا إلا أن حكم ابن حمزة باستحباب القطع والفرض ضيق الوقت مشكل " .

".. المسألة السادسة: لو أحدث المتيمم في الصلاة ووجد الماء قال المفيد: إن كان الحدث عمداً أعاد، وإن كان نسياناً تطهر وبني، وتبعه الشيخ في النهاية، وابن حمزة في الوسيلة. وابن أبي عقيل حكم بالبناء في المتيمم ولم يشترط النسيان في الحدث

، وشرطوا عدم تعمد الكلام وعدم استدبار القبلة. وعولوا على صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال، قلت له: رجل دخل في الصلاة وهو متيمم فصلّى ركعة ثم أحدث فأصاب الماء قال " يخرج ويتوضأ ثم يبنى على ما بقي من

صلاته التي صلى بالتيمم " وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام القطع والبناء إذا وجد الماء، ولم يذكر الحدث، وقد سبقت وهي دالة على إطلاق ابن أبي عقيل " .

المهذب البارع (مجلد ١ صفحة ٢٠٤)
" (ج) قال ابن أبي عقيل: لو أن رجلا تيمم فمسح ببعض وجهه أجزاءه، لأن الله عز وجل. قال " بوجوهكم " ومسح رسول الله صلى الله عليه وآله جبينه، وهو بعض وجهه. وهذا منه يدل على جواز مسح جميع الوجه ".
مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ١ صفحة ٢٣١)

" والظاهر أنه لا يدل على الواحدة خبر صحيح إلا خبر عمار وهو صحيح، وفي التهذيب أيضا مع زيادة على ما في الكافي " ولم يمسح الذراعين بشئ " وصحيح في الفقيه أيضا مع زيادة قوله " ثم لم يعد ذلك " أي ما فعل الضرب والمسح مرتين ولا صريح لاحتمال مرة فيها للمسح، وكذا صحيح حكاية عمار وإن كان مع زيادة ما في الفقيه بخلاف الضربتين كما أشرنا إليه فالقول بهما مطلقا غير بعيد، وهو قول علي ابن بابويه.

ويحتمل القول باستحبابهما للجمع بين الأخبار وإن لم تكن أخبار المرة كلها صحيحة ، لكن فيها ما هو صحيح وما ادعي له الصحة مع عدم العلم بالفساد، والثنتان الأخريان أيضا مقبولتان عند الأصحاب مع الشهرة. والظاهر أن ذلك مع الأصل وعموم الآية والأخبار دليل من يقول بالمرّة وهو السيد، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل ، والمفيد في رسالته العزية، فيحتمل كون الثانية مستحبة، وكونها مع الأولى فردا من فردي الواجب التخييري ".
(وصفحة ٢٣٩)

" قوله (وينقضه الخ.) وذلك للاجماع والأخبار والبديلية وأنه أضعف من المائية، والمراد بالوجدان مع التمكن: وجدانه مع رفع المانع الموجب للتيمم بالكلية، وأظن أن النقض بالوجدان مع رفع المانع مقيد باستمراره مقدار فعل الطهارة المائية في وقت التكليف بها، لأن التكليف مشروط بالوقت، إذ التكليف بفعل مع فقد شرطه عند المكلف غير معقول كما بين في الأصول، وتظهر الفائدة فيما لو انعدم الماء قبل مضي مقدار ذلك الزمان فيكون التيمم باقيا غير منقوض، ويندفع عدم الجزية بالنية بأنه

حاصل باعتبار الاستصحاب كالصلاة أول الوقت وقبل مضي وقت الاستقرار، وهو
أتم " وما اختاره هو المشهور، ودليله عموم
" لا تبطلوا أعمالكم " وعموم أدلة التيمم، ورواية محمد ابن حمران عن أبي عبد الله
عليه

السلام قال قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة، وقد كان طلب الماء ظاهر قوله " وإن وجده وقد تلبس بالتكبير أتم " وما اختاره هو المشهور، ودليله عموم
" لا تبطلوا أعمالكم " وعموم أدلة التيمم، ورواية محمد ابن حمران عن أبي عبد الله
عليه

السلام قال قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة، وقد كان طلب الماء فلم يقدر
عليه، ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة؟ قال " يمضي في الصلاة ".
وأما دليل خلاف المشهور وهو الرجوع ما لم يركع وهو مذهب الشيخ في النهاية،
والسيد في المصباح والجمل، وابن أبي عقيل في المتمسك، وظاهر الصدوق في الفقيه
قاله المصنف في المنتهى " .

مدارك الأحكام (مجلد ٢ صفحة ١٩٧)

ونقل عن ابن أبي عقيل أنه جوز التيمم بالأرض وبكل ما كان من جنسها، كالكحل
والزرنیخ، واستحسنه في المعبر. والمعتمد اعتبار ما يقع عليه اسم الأرض. لنا:
قوله تعالى " فتيمموا صعيدا طيبا " والصعيد: وجه الأرض على ما نص عليه الخليل
والزجاج، ونقله ثعلب عن ابن الأعرابي. ويدل عليه قوله تعالى: " فتصبح صعيدا
زلقا " أي أرضا ملساء يزلق عليها باستيصال نباتها وأشجارها. وقول النبي صلى الله
عليه وآله " يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة على صعيد واحد " أي أرض واحدة.
(وصفحة ٢٠٠)

".. وقال ابن أبي عقيل رحمه الله " يجوز التيمم بالأرض وبكل ما كان من جنسها،
كالكحل والزرنیخ، لأنه يخرج من الأرض. وهو ضعيف، لأن الجواز تعلق بما
يسمى أرضا لا بما يخرج من الأرض والأولى اعتبار الاسم، كما اختاره في المعبر.
(وصفحة ٢٢٩)

" اختلف الأصحاب في عدد الضربات في التيمم، فقال الشيخان في النهاية والمبسوط
والمقنعة ضربة للوضوء وضربتان للغسل. وهو اختيار ابن بابويه رحمه الله في من لا
يحضره الفقيه، وسلاح، وأبي الصلاح، وابن إدريس، وأكثر المتأخرين. وقال
السيد المرتضى رحمه الله في شرح الرسالة الواجب ضربة واحدة في الجميع. وهو
اختيار ابن الجنيد، وابن أبي عقيل.

(وصفحة ٢٣٨)

" لو تيمم وصلى مع سعة الوقت ثم وجد الماء في الوقت، فإن قلنا باختصاص التيمم بآخر الوقت بطلت صلاته مطلقا، وإن قلنا بجوازه مع السعة فالأصح عدم الإعادة ، وهو خيرة المصنف رحمه الله في المعتبر، والشهيد في الذكرى. ونقل عن ابن الجنيد ، وابن أبي عقيل رحمهما الله القول بوجود الإعادة، وهو ضعيف.

(وصفحة ٢٤٥)

" واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت. وقال الشيخ في النهاية ويرجع ما لم ير كع. وهو اختيار ابن أبي عقيل، وأبي جعفر ابن بابويه، والمرضى ففي شرح الرسالة. لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال " قلت: فإن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة؟ قال " فليصرف فليتوضأ ما لم ير كع، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته، فإن التيمم أحد الطهورين ". وعن عبد الله بن عاصم، قال " سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم ويقوم في الصلاة، فجاء الغلام فقال هو ذا الماء، فقال " إن كان لم ير كع فليصرف وليتوضأ، وإن كان قد ركع فليمض في صلاته ".

الحدائق الناضرة (مجلد ٤ صفحة ٢٩٧)

(الثاني) ذهب ابن عقيل كما تكاثر النقل عنه بذلك في كتب الأصحاب إلى جواز التيمم بالأرض وبكل ما كان من جنسها كالكحل والزرنيخ لأنه يخرج من الأرض، وهو مذهب أبي حنيفة كما ذكره في المعتبر، والمشهور العدم وهو المستفاد من الأخبار

لتصريحها بالأرض فيكون الحكم تابعا لما صدق عليه اطلاق الأرض وهذه الأشياء لا تسمى أرضا، وما علله به من أن يخرج من الأرض لا يجدي طائلا إذ مورد النصوص هو ما يسمى أرضا لا ما يخرج منها وإن لم يسم بذلك

(وصفحة ٣٣٧)

(السادسة) اختلف الأصحاب في عدد الضربات في التيمم، فقال الشيخان في الفقيه والنهاية والمبسوط ضربة للوضوء وضربتان للغسل، وهو اختيار الصدوق في الفقيه وسلاح وأبي الصلاح وابن إدريس وأكثر المتأخرين. وقال السيد المرتضى في

شرح الرسالة الواجب ضربة واحدة في الجميع، وهو اختيار ابن الجنييد وابن أبي عقيل والمفيد في المسائل العزية، واختاره جمع من متأخري المتأخرين: منهم السيد في المدارك وهو الظاهر.

(وصفحة ٣٧٥)

" إعلم أنه قد وقع الخلاف هنا في مواضع: (الأول) أنه على تقدير المشهور من جواز التيمم مع السعة فلو تيمم وصلى فإنه لا يعيد، وهو المشهور وعليه دلت الأخبار المتقدمة، وعن ابن أبي عقيل وابن الجنييد القول هنا بوجوب الإعادة وربما كان مستندهما صحيحة يعقوب بن يقطين قال " سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم وصلى فأصاب بعد صلاته ماء أتوضأ ويعيد الصلاة أم يجوز صلاته؟ قال إذا وجد الماء قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه " وموثقة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام " في رجل تيمم وصلى ثم أصاب الماء؟ قال أما أنا فكنت فاعلا أني كنت أتوضأ وأعيد "

(وصفحة ٣٧٨)

" (الثانية) أي يجده بعد الفراغ من الصلاة، والمشهور أنه لا إعادة عليه ولكن ينتقض تيممه، قال في المعتبر " وهو موضع وفاق أيضا ". وقد تقدم في سابق هذه المسألة ما في ذلك من الخلاف لذهاب ابن أبي عقيل وابن الجنييد إلى وجوب الإعادة. (الثالثة) أن يجده بعد الدخول في الصلاة، وقد اختلف في هذه الصورة كلام الأصحاب، فقال الشيخ قدس سره في النهاية إنه يرجع ما لم يركع، وهو اختيار ابن أبي عقيل وأبي جعفر بن بابويه والمرضى في شرح الرسالة.

(وصفحة ٣٨٧)

" اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في الحدث سهوا في الصلاة فالمشهور الابطال به مطلقا وأنه لا فرق بين العمد والسهود وعليه يدل إطلاق جملة من الأخبار الآتية إن شاء الله تعالى عند ذكر المسألة، وقيل بعدم الابطال وأنه يتطهر ويبنى وعليه تدل أيضا جملة من الأخبار الصحيحة الصريحة، وحملت على محامل عديدة أقربها التقية، وقيل إنه إن كان سبقه الحدث في الصلاة وهو متيمم تطهر وبنى وإلا وجب عليه الإعادة

، ذهب إليه الشيخان في المقنعة والنهاية والمبسوط وابن أبي عقيل إلا أنه لم يشترط النسيان، وظاهر الصدوق في الفقيه القول بذلك أيضا حيث نقل فيه صحيحة زرارة الآتية ومن ثم أسنده إليه في الذكرى، وإلى هذا القول مال جملة من محققي المتأخرين ومتأخريهم: منهم المحقق في المعبر والسيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وهو الأظهر.

جواهر الكلام (مجلد: ٥ صفحة ١٣٠)

" نعم لا يجوز التيمم ب (الكحل والزرنينخ) ونحوهما من (المعادن) إجماعا محكيا في الغنية وصريح المنتهى وظاهره، وعن الخلاف إن لم يكن محصلا، للخروج عن اسم الأرض قطعا، فيدخل حينئذ فيما سمعته سابقا من الأدلة على عدم جواز التيمم غيرها، فما عن ابن أبي عقيل من جوازه بالأرض وبكل ما كان من جنسها كالكحل والزرنينخ ضعيف، والعرف أعدل شاهد عليه إن كان ذلك منه لعدم الخروج، وفساد محجوج بما عرفت إن كان مراده الجواز بذلك وإن خرج عن مسمى الأرض، ومفهوم التعليل في خبر السكوني ومروي الراوندي المتقدمين لا جابر له في المقام، بل معرض عنه بالنسبة إلى ذلك بين الأصحاب لما سمعت من الاجماع السابقة.

(وصفحة ١٦٣)

" بل لعل بعض عبارات الانتصار تشعر بإرادة الرجاء، ومع وهنه بالمحكي عن الصدوق والجعفي والبنزطي من القول بالسعة مطلقا، بل وابني الجنيد وأبي عقيل في خصوص الفرض المعتضد بإعراض المتأخرين أو أكثرهم عنه فيه، إذ من المستبعد جدا خفاء الاجماع على مثل أولئك الأساطين مع قرب العصر واطلاع خصوص حاكبه، على أن تحصيله لهم غالبا في ذلك الزمان إنما هو بملاحظة الروايات ومذاهب الرواة لها، وقد عرفت ظهور أكثر الأخبار بالتوسعة، وأن الشيخ على كثرة نقله الاجماع لم ينقله هنا كما اعترف به في الذكرى لا يقاوم بعض ما سمعته فضلا عن الجميع. ومن ذلك كله ذهب جماعة إلى التفصيل بين الرجاء وعدمه، فيؤخر مع الأول دون الثاني، وهو المحكي عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل، واختاره جماعة من المتأخرين، بل في جامع المقاصد عليه أكثرهم، وفي الروضة أنه الأشهر بينهم،

جمعا بين أدلة الطرفين سيما بعد ظهور أخبار التضييق في صورة الرجاء كما عرفت، وبعد ما سمعت من البعد فيه مع عدم الرجاء، كالبعد في التوسعة مع الرجاء، سيما لو كان ظنا، بل لعل السيرة على خلافه، إذ هو مكلف بالمائية، ولذا وجب عليه الطلب وغيره، ولا ينتقل عنها إلا بالعجز، وليس إلا بالضيق، بل لعله المنساق إلى الذهن مما كان كذلك من التكاليف، بل يعد العبد عاصيا عرفا لو فعل قبل ذلك. ومنه ينقذ جريان ذلك فيه على القاعدة، فيجري حينئذ في غير محل البحث من ذوي الأعدار، ومنه الانتقال إلى مراتب التيمم، فلا يتيمم بالغبار إلا أن يضيق الوقت أو ييأس منه، وكذا الوحل، مضافا إلى إمكان المناقشة في جميع ما دل على التوسعة بالنسبة إلى صورة الرجاء بما لا يخفى. (وصفحة ١٩٦)

" فما في المعتبر أن الجواب الحق العمل بالخبرين، فيكون مخيرا بين مسح الوجه أو بعضه، لكن لا يقتصر على أقل من الجبهة، وقد أوما إليه ابن أبي عقيل ضعيف جدا إن أراد وجوب كل من الفردين على التخيير، وأنه ليس من التخيير بين الأقل والأكثر، لاختلاف الهيئة وعدم لزوم سبق مسح تمام الجبهة على غيرها من الوجه، كالجمع بحمل الزائد على النذب وإن تسومح فيه، فتأمل. إنما البحث في تعيين ذلك البعض، فمنه الجبهة من القصاص أي الطرف الأعلى من الأنف إجماعا محصلا ومنقولا مستفيضا بل متواترا، كدعوى الحسن تواتر الأخبار بأنه صلى الله عليه وآله حين علم عمارا مسح بهما جبهته وكفيه، وإن كنا لم نعثر إلا على موثق زرارة عن أبي جعفر عليه السلام " سأله عن التيمم فضرب بيديه الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبهته. (وصفحة ١٩٨)

" استدلال بعضهم بأخبار الجبين على الجبهة وعدمهم أبا جعفر بن بابويه وابن الجنيد من القائلين بمسح الجبهة، وقد عرفت نص هؤلاء على الجبين، بل وابن أبي عقيل أيضا، فإنه قد حكى عنه في المختلف بعد دعوى التواتر السابق في الجبهة ما يشعر بإرادة الجبين منه، حيث أسنده إلى فعل النبي صلى الله عليه وآله فهذا مع ما سبق

منهم فضلا عن توجه أحد منهم إلى علاج تعارض ما دل على الجبهة والجبين كالصريح فيما قلنا، سيما مع نص الشهيد في الذكرى على خلاف الصدوق في الحاجبين وتركه في الجبينين، إلى غير ذلك.

(وصفحة ٢٢٥)

" فظهر اتفاق الفريقين حينئذ على عدم الإعادة لذلك مع الحكم بالصحة، فما عن ابني الجنيد وأبي عقيل من القول بها في هذا الحال كأنه خرق للاجماع المركب إن لم يكن البسيط، خصوصا إن قلنا إن ذلك منهما على جهة الكشف، بمعنى جواز التيمم في السعة إلا أنه مراعى بعدم وجدان الماء في الوقت، كما هو ظاهر أو محتمل المحكي عن عطاء وطاوس والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعه، حيث جوزوا التيمم في السعة، وأوجبوا الإعادة مع الوجدان في الوقت، كالقديمين منا، مع أنا لم نعرف لهما مستندا سوى أصالة التكليف بالمائية.

(وصفحة ٢٣٩)

" بل اجماع السرائر والرضوي " فإذا كبرت في صلاتك تكبيرة الافتتاح وأتيت بالماء فلا

تقطع الصلاة ولا تنقض تيممك وامض في صلاتك " والمرسل في جمل المرتضى قال " وروي أنه إذا كبر تكبيرة الاحرام مضى فيها " كما عن ابن أبي عقيل ذلك أيضا. كل ذلك مع إمكان منع صلاحية خبر ابن حمران للتقييد من حيث ظهور سؤاله بما قبل الركوع، فيكون حينئذ معارضا لا مطلقا، ولذا قال في المعتبر بعد ذكره وذكر خبر ابن عاصم الدال على جواز الرجوع ما لم يركع " إن الأولى أرجح من وجوه " .

كتاب الصلاة
أعداد الفرائض ومواقيتها
مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٢٣)
" وقال ابن أبي عقيل حين عد النوافل: وثمانى عشرة ركعة بالليل، ومنها أربع ركعات
بعد
المغرب، وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس تعد بركعة، وثلاث عشرة ركعة من
انتصاف الليل إلى طلوع الفجر الثاني، منها ثلاث ركعات للوتر.
ثم قال: إلا أن بعضها أوكد من بعض، فأوكدها الصلوات التي تكون في الليل لا
رخصة
في تركها في سفر ولا حضر. وهو الأقرب لكثرة التشديد والمبالغة في الاتيان بصلاة
الليل ".
الدروس (صفحة ٢١)
" ثم نوافل النهار، وهي ثمان للظهر قبلها وثمان للعصر قبلها، وقال الحسن آكدها
الليلية
، وفي السفر والخوف تنتصف الرباعيات وتسقط نوافلها سفرا، وفي الخوف نظر ".
البيان (صفحة ١٢٠)
" نافلة شهر رمضان، وهي مشروعة على الأشهر، ونقل الشيخ، وسالار، فيه
الاجماع، ونفاها ابن بابويه. وقال ابن الجنيد: يزيد ليلا أربع ركعات على صلاة
الليل، ولم يذكرها ابن عقيل، وروي عن الصادق عليه السلام نفيها، ولكنه
معارض بروايات تكاد تتواتر، وبعمل الأصحاب وبحمل أخبار النفي على الجماعة
فيها ".

(وصفحة ١٢٤)

" تنبيهات: الأول: المشهور صلاة ركعتين عند الزوال يستظهر بهما في تحقق الزوال،
قاله

الأصحاب، وقد روى عبد الرحمن ابن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام " إذا كنت
شاكا

في الزوال فصل الركعتين، وإذا استيقنت الزوال فصل الفريضة " وعن عبد الله بن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام " لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ". وقال ابن أبي
عقيل

: إذا زالت الشمس فلا صلاة إلا الفريضة. وقد روى أبو عمر حدثني أنه سأله عن
الركعتين اللتين عند الزوال " أما إذا زالت الشمس بدأت بالفريضة " وهاتان الروايتان
غير

معارضتين لحمل الأولى على الشك والثانية على اليقين ".
الذكرى (صفحة ١١٣)

" قال ابن أبي عقيل لما عد النوافل: وثمانية عشر ركعة بالليل، منها نافلة المغرب
والعشاء ثم قال: بعضها أوكد من بعض فأوكدها الصلوات التي تكون بالليل لا رخصة
في تركها في سفر ولا حضر، ولعله لكثرة ما ورد في صلاة الليل من الثواب ".
(وصفحة ٢٥٤)

" وفيها مسائل: الأولى: في شرعيتها، والأشهر في الروايات ذلك، حتى ادعى عليه
سلار الاجماع، وقال الصدوق لا نافلة فيه زيادة على غيره، وابن أبي عقيل لم يتعرض
لها

بالذكر ولا علي بن بابويه ".
الحدائق الناضرة (مجلد ٦ صفحة ٣٧)

" (الثالثة) قال الصدوق قدس سره أفضل هذه الرواتب ركعتا الفجر ثم ركعة الوتر ثم
ركعتا الزوال ثم نافلة المغرب ثم تمام صلاة الليل ثم تمام نوافل النهار. قال في المدارك
بعد

نقل ذلك عنه: ولم نقف له على دليل يعتد به. أقول: ستعرف دليله إن شاء الله تعالى
في

المقام. ونقل عن ابن أبي عقيل لما عد النوافل وثمانية عشرة ركعة بالليل منها نافلة
المغرب

والعشاء ثم قال بعضها أوكد من بعض وأوكدها الصلوات التي تكون بالليل لا رخصة
في

تركها في سفر ولا حضر.

(وصفحة ٣٨)

" ونقل عن ابن أبي عقيل لما عد النوافل وثمانى عشرة ركعة بالليل منها نافلة المغرب والعشاء ثم قال بعضها أوكد من بعض وأوكدها الصلوات التي تكون بالليل لا رخصة

في تركها في سفر ولا حضر.

(. جلد ١٠ صفحة ٥٠٩)

" ونقل في المعبر قال وقال بعض أصحاب الحديث منا لم يشرع في شهر رمضان
زيادة نافلة

عن غيره، وذكر بعض الأصحاب إن علي بن بابويه وابن أبي عقيل لم يتعرضا لها بنفي
ولا

إثبات وإن الصدوق قال لا نافلة فيه زيادة على غيره. ورد هذا النقل عن الصدوق جمع
من محققي متأخري المتأخرين بأن كلامه في الفقيه لا يدل على نفي المشروعية بل
الظاهر

أنه إنما ينفي تأكيد الاستحباب لصراحته بأنه لا يرى بأس بالعمل بما ورد فيها من
الأخبار، ولهذا قال في المدارك: والظاهر أنه لا خلاف في جواز الفعل وإنما الكلام في
التوظيف.

جواهر الكلام (مجلد ٧ صفحة ٢٣)

" وأما تفاوت الفضل بينها فعن ابن بابويه أن ركعتي الفجر أفضلها، ثم ركعة الوتر، ثم
ركعتا الزوال، ثم نافلة المغرب، ثم تمام صلاة الليل، ثم تمام نوافل النهار، ولم نقف له
على دليل في هذا الترتيب، وعن ابن أبي عقيل أن الصلاة التي تكون بالليل أوكد النوافل
لا رخصة في تركها في سفر ولا حضر وعن الخلاف أن ركعتي الفجر أفضل من الوتر
بإجماعنا والأولى ترك البحث عن ذلك، إذ النصوص في فضل كل منها وافية، ولكل
خصوصية لا تدرك غيرها كما لا يخفى على من لاحظ ما ورد في كل منها، خصوصا
نافلة

الزوال التي هي صلاة الأوابين ونافلة المغرب التي لا ينبغي أن يتركها الإنسان ولو طلبته
الخيل وصلاة الليل التي ورد فيها ما ورد حتى أوصى بها النبي صلى الله عليه وآله عليا
ثلاثا

كالزوال بل قيل: إن الأخبار في فضل صلاة الليل والتأكيد على فعلها أكثر من
غيرها، فالقول بأفضليتها بالنسبة إلى غيرها غير بعيد "

(ومجلد ١٢ صفحة ١٨٢)

" وبالجملة لم نعثر على خلاف في ذلك مما عدا الصدوق، إذ اقتصر الإسكافي على
زيادة

الأربع ليلا وترك التعرض من ابن أبي عقيل وعلي بن بابويه ليس خلافا، بل المحكي عن
أولهم التصريح بما عليه الأصحاب، بل قيل: إنه صرح بزيادة على الألف الذي ستسمعه
عندهم.

(10ξ)

(وصفحة ٢٠٦)

" سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة جعفر أحتسب بها من نافلتني فقال: " ما شئت من ليل أو نهار " فما عن ابن الجنيد بعد أن ذكر جواز جعلها من قضاء النوافل قال: " لا أحب الاحتساب بها من شئ من التطوع الموظف عليه " وما عن ابن أبي عقيل من أنه لا بأس بصلاتها في الليل إلا أنه لا يحسبه من ورده فيه ضعيف جدا، وإن كان قد يشهد لهما خبر بسطام المروي عن أريعين الشهيد بسند فيه ضعف عن الصادق عليه السلام أنه قال في صلاة جعفر عليه السلام: " ولا تصلها من صلاتك التي كنت تصلي قبل ذلك " لكنه كما ترى قاصر عن معارضة ما عرفت "

أوقات الصلاة

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٢٩)

" مسألة: والصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا، وهو اختيار الشيخ في التهذيب و
المبسوط والخلاف، وابن أبي عقيل وكثير من الأصحاب. وقال في الخلاف: ومن
الأصحاب من أوجبها مضيقا، وقال المفيد رحمه الله في المقنعة: إن آخرها ثم اخترم
في

الوقت قبل أن يؤديها في آخر الوقت كان مضيعا لها، وإن بقي حتى يؤديها في آخر
الوقت

وفيما بين الأول والآخر عفي عن ذنبه. وفي هذا فحوى التضييق ".
.. ويمتد وقت المضطر حتى يبقى للفجر قدر العشاء، وقال عطاء وطاوس: يمتد وقتها
إلى طلوع الفجر، وبه رواية عن مالك. وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط: آخره
للمختار إلى ذهاب الشفق، وللمضطر كما قلناه، وبه قال علم الهدى في المصباح،
وابن

أبي عقيل، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد.
.. وقال ابن أبي عقيل منا: آخره أن تبدو الحمرة، فإن تجاوز ذلك دخل في وقت
الأخير.

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٧٦)

" مسألة: وآخر الفضيلة إلى ذهاب الشفق، وللأجزاء إلى أن يبقى لانتصاف الليل قدر
العشاء، لأن عبد الله ابن عباس قال: الحايض تطهر قبل طلوع الفجر فتصلي المغرب
والعشاء. ولو لم يكن الوقت ممتدا لما وجب، لأن عذرهما قد عم الوقت.
ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام " إن الله افترض أربع صلوات، صلاتان أول

وقتهما من عند زوال الشمس إلى غروبها، إلا أن هذه قبل هذه، وثنان وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل، إلا أن هذه قبل هذه " ولأن وقت العشاء ممتد إلى الانتصاف فتكون المغرب مساوية لها، لأنهما صلاتا جمع يشترك وقتاهما كالظهر والعصر. وقال الشيخ والمرضى وابن أبي عقيل آخره للمختار إلى ذهاب الشفق، وللمضطر إلى الانتصاف بقدر العشاء ". .

".. مسألة: الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا، وتستقر بإمكان الأداء وهو اختيار أكثر علمائنا كالشيخ وابن أبي عقيل، وبه قال الشافعي ". .

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٦٦)

" مسألة: لكل صلاة وقتان: أول وآخر، قال الشيخان وابن أبي عقيل وأبو الصلاح وابن البراج: الأول وقت المختار والآخر وقت المعذور. وقال ابن إدريس وابن الجنيد: الأول

وقت الفضيلة والثاني وقت الاجزاء، وهو الحق.

(وصفحة ٦٧)

" وقال ابن أبي عقيل: أول وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهي الظل ذراعا واحدا أو

قدمين من ظل قامته بعد الزوال، فإذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر، مع أنه حكم أن الوقت لذوي الأعدار، فإن أحر المختار الصلاة من غير عذر إلى آخر الوقت فقد ضيع

صلاته وبطل عمله، وكان عند آل محمد صلى الله عليه وآله إذا صلاها في آخر وقتها قاضيا

لا مؤديا للفرض في وقته.

(صفحة ٦٨)

" واحتج ابن أبي عقيل بحديث زرارة عن الباقر عليه السلام، وقد ذكرناه في أول احتجاج

المفيد، وبما رواه محمد بن حكيم قال سمعت العبد الصالح عليه السلام يقول " إن أول

وقت الظهر زوال الشمس، وآخر وقتها قامة من الزوال " وقد روى علي ابن أبي حمزة قال

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول " القامة هي الذراع " وقال له أبو بصير كم القامة؟

فقال: " ذراع، إن قامة رحل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعا ". .

".. وقال ابن أبي عقيل إلى أن ينتهي الظل ذراعين بعد زوال الشمس، فإذا جاوز ذلك فقد دخل في الوقت الآخر.



(۱۵۷)

(وصفحة ٦٩)

" وقال ابن أبي عقيل: إن أول وقت المغرب سقوط القرص، وعلامته أن يسود أفق السماء

من المشرق، وذلك إقبال الليل وتقوية الظلمة في الجو واشتباك النجوم، فإن جاوز ذلك بأقل قليل حتى يغيب الشفق فقد دخل في الوقت الأخير. وقال ابن بابويه: وقت المغرب

لمن كان في طلب المنزل في سفر إلى ربع الليل، وكذا للمفيض من عرفات إلى جمع. وقال

سلار: يمتد وقت العشاء الأولى إلى أن يبقى لغياب الشفق الأحمر مقدار أداء ثلاث ركعات. وقال أبو الصلاح آخر وقت الاجزاء ذهاب الحمرة من المغرب، وآخر وقت المضطر ربع الليل.

" مسألة: أول وقت العشاء الآخرة إذا مضى من الغروب مقدار ثلاث ركعات، فيشترك الوقت بينها وبين المغرب إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار أداء العشاء فيختص بها، واختاره السيد المرتضى، وابن الجنيدي، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن زهرة، وابن حمزة، وابن إدريس. وقال الشيخان: أول وقتها غيبوبة الشفق وهو الحمرة المغربية، وهو اختيار ابن أبي عقيل وسلار. لنا: قوله تعالى " أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل " وقد قيل الدلوك الغروب والغسق الانتصاف، وقول الصادق عليه السلام في رواية عبيد بن زرارة " إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين ".

(وصفحة ٧٠)

" قال ابن أبي عقيل: أول وقت العشاء الآخرة مغيب الشفق، والشفق الحمرة لا البياض، فإن جاوز ذلك حتى دخل ربع الليل فقد دخل الوقت الأخير.

.. احتج ابن أبي عقيل بما رواه إسماعيل بن مهران قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر، وإذا غربت دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة، إلا أن هذه قبل هذه في السفر والحضر، وأن وقت المغرب

إلى ربع الليل. فكتب " كذلك الوقت، غير أن وقت المغرب ضيق، وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومصيرها إلى البياض في أفق المغرب.. " ورواية ابن مهران غير دالة على مطلوب

ابن أبي عقيل، لأن اشتراك الوقتين من حيث الغروب وتخصيص المغرب بربع الليل لا يدل

على ثبوت هذا التقدير في العشاء الآخرة.

(108)

" مسألة: وآخر وقت الصبح طلوع الشمس، وبه قال السيد المرتضى، وابن الجنيد، والمفيد، وسلار، وابن البراج، وأبو الصلاح، وابن زهرة، وابن إدريس. وقال ابن أبي عقيل: آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية، وللمضطر طلوع الشمس. وهو اختيار ابن حمزة.
(وصفحة ٧٢)

" وقال ابن أبي عقيل: أول وقت المغرب سقوط القرص وعلامة سقوط القرص أن يسود أفق السماء من المشرق، وذلك إقبال الليل وتقوية الظلمة في الجور واشتباك النجوم. وأما ابن أبي عقيل فإنه احتج بما رواه إسماعيل بن همام قال: رأيت الرضا عليه السلام وكنا عنده

لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم، ثم قام فصلى بنا على باب دار ابن أبي محمود. والجواب أنه حكاية حال فلعل الإمام عليه السلام فعل ذلك لعذر، لا أنه وقت موظف. ويدل عليه ما رواه ذريح في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن أناسا من أصحاب أبي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم، قال " أبرأ إلى الله تعالى ممن فعل ذلك متعمدا ".

(وصفحة ٧٣)
" قال ابن أبي عقيل: إن آخر الصحيح السليم الذي لا علة به من مرض ولا غيره ولا هو يصل سنة صلاته عامدا من غير عذر إلى آخر الوقت، فقد ضيع صلاته وبطل عمله، وكان عندهم إذا صلاها في آخر الوقت قاضيا لا مؤديا للفرض في وقته وفي هذه المسألة بحثان غامضان: الأول، أنكر جماعة الواجب الموسع ومعناه الذي يفضل وقته عنه، وافترقوا على مذاهب فيما ورد من الصلوات الموقته وشبهها، فقال بعضهم الوجوب

مختص بأول الوقت، وهو الظاهر من كلام المفيد رحمه الله، وآخرون قالوا إنه مختص بآخره فإن قدمه فنفل يجزي عن الفرض، ولا أعرف به قائلا من علمائنا. وقال آخرون الفعل المأتي به في أول الوقت يراعى، فإن بقي المكلف على صفات التكليف عرف أن المأتي به كان واجبا، وإن خرج عن صفات المكلفين ظهر عدم وجوبه. والحق عندنا أنه واجب في جميع أجزاء الوقت، بمعنى أن للمكلف الاتيان به في أول الوقت وأوسطه وآخره، إلا أن الأول أفضل. وقال ابن أبي عقيل: من صلى صلاة فرض أو سنة قبل دخول وقتها فعليه الإعادة ساهيا

كان أو متعمدا، في أي وقت كان، إلا سنن الليل في السفر وفي هذا الاطلاق إشعار بموافقة كلام السيد المرتضى.

(وصفحة ٧٤)

" وقال ابن أبي عقيل: لا صلاة عند آل الرسول صلى الله عليه وآله إلا بعد دخول وقتها، فمن صلى صلاة فرض أو سنة قبل دخول وقتها فعليه الإعادة، ساهيا كان أو متعمدا، في أي وقت كان، إلا سنن الليل في السفر، فإنه جازئ أن يصلبها أول الليل بعد العشاء الآخرة. فأما الحاضرة فلا يصلبها إلا في وقتها، فإن صلى قبل وقتها أعاد. فقد وافق الشيخ في المسافر خاصة. ومنع ابن إدريس من التقديم لهذين أيضا، وهو الأقرب.

(وصفحة ٧٤)

". وكلام الشيخ في النهاية يعطي أنه إن دخل الوقت وهو في الصلاة صحت صلاته، وهو منصوب أبي الصلاح، والظاهر من كلام ابن البراج. وقال السيد المرتضى لا تصح صلاته، وهو منصوب ابن أبي عقيل، والظاهر من كلام ابن الجنيد، وهو الأقوى.

لنا: ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال " من صلى في غير وقت فلا صلاة له "

ولأنه فعل العبادة قبل حضور وقتها فلا تكون مجزية عنه، كما لو وقعت بأجمعها في غير

الوقت. ولأن النسيان غير عذر في الفوات فلا يكون عذرا في التقديم، ولأنه ليس بعذر في الجميع فلا يقع عذرا في الأبعاض، ولأن كل جزء من أجزاء الوقت وقت لكل فعل من

الأفعال، كما أن جميع الوقت وقت لجميع العبادة، فكل جزء من أجزاء الوقت بالنسبة إلى

فعله وقت له، فإذا وقع ما يخصه من الفعل قبله كان آتيا بالعبادة قبل وقتها.

(وصفحة ٧٦)

" قال ابن أبي عقيل: لا نافلة بعد طلوع الشمس حتى تزول الشمس، ولا بعد العصر حتى يغيب القرص، إلا يوم الجمعة، وقضاء فوايت السنن، فإن القضاء مطلق بعد طلوع الشمس إلى الزوال، وبعد العصر إلى أن تغيب الشمس. وقال ابن الجنيد: ورد النهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس، وعند قيامها نصف النهار، وعند غروبها، وأباح الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقط. وقال

السيد المرتضى ومما انفردت به الإمامية كراهية صلاة الضحى، وأن التنفل بالصلاة بعد طلوع الشمس إلى وقت زوالها محرم، إلا في يوم الجمعة خاصة".

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٢٠٣)

" قال السيد المرتضى في الجمل: قال بعض علمائنا: يمتد وقت المضطر حتى يبقى للفجر

وقت العشاء وقال آخره للمختار ذهاب الشفق، وللمضطر إلى قبل نصف الليل بأربع. وبه قال السيد المرتضى في المصباح. وقال في النهاية: آخر وقتها غيبوبة الشفق، وقد رخص للمسافر التأخير إلى ربع الليل. وأطلق في الجمل أن آخر الوقت غيبوبة الشفق. وكذا ابن أبي عقيل في كتابه. وقال سلار: آخر الوقت غيبوبة الشفق. (وصفحة ٢٠٥)

".. والشيخ في الجمل قال: وروي أن أول الوقت غيبوبة الشفق. والظاهر من كلام ابن أبي عقيل أن أول وقتها ما قلناه، وبه قال أبو الصلاح أيضا وابن إدريس. وقال الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف والمصباح: أول وقتها غيبوبة الشفق وبه قال سلار

والسيد مرتضى أيضا وهو مذهب الجمهور كافة.

" مسألة: وآخر وقتها للفضيلة إلى ثلث الليل، وللجزاء إلى نصف الليل، وبه قال السيد المرتضى في المصباح وابن الجنيد وسلار وابن بابويه وابن إدريس، وبه قال الشيخ في المبسوط. وقال في الجمل والخلاف والمصباح والنهاية: آخره ثلث الليل، وجعل النصف

رواية، وهو اختيار المفيد وابن البراج. وقال ابن أبي عقيل: آخره ربع الليل للمختار، فإن تجاوز ذلك دخل في الوقت الأخير.

(وصفحة ٢٠٦)

".. وقال الشيخ في الخلاف: وقت المختار إلى أن يسفر الصبح، ووقت المضطر إلى طلوع الشمس، وبه قال الشافعي وأحمد. وقال ابن أبي عقيل: آخره أن تبدو الحمرة، فإن تجاوز دخل في الوقت الأخير. لنا: ما رواه الجمهور عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله قال " وقت الفجر ما لم تطلع الشمس " وعن أبي هريرة عنه

عليه السلام " أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وآخر وقتها حين تطلع الشمس ". وما رواه أبو هريرة وعبد الله بن عمر وابن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله " إن للصلاة

وقتين أولا وآخرها، وإن أول وقت الفجر حين تطلع الفجر، وآخره حين تطلع الشمس " ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال " وقت الصلاة

الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.
(وصفحة ٢٠٩)

" مسألة: قد بينا فيما مضى جواز التكليف بالواجب الموسع ووقوعه، وإنما البحث هاهنا في

شئ واحد، وهو أن الوجوب هل ثبت بأول الوقت أم لا؟ فالذي نختاره أنه يجب الصلاة

مثلا بأول الوقت وجوبا موسعا، وهو اختيار الشيخ وابن أبي عقيل وجماعة من أصحابنا، وذهب إليه الشافعي وأحمد. وقال المفيد رحمه الله: إن أخرها ثم احترم في الوقت قبل أن يؤديها كان مضيعا لها، وإن بقي حين يؤديها في آخر الوقت أو فيما بين الأول

والآخر عفي عن ذنبه، وفيه تعريض بالتضييق. وقال أيضا: في بعض المواضع إن أخرها لغير عذر كان عاصيا، ويسقط عقابه لو فعلها في بقية الوقت. وقال أبو حنيفة تجب

بآخر الوقت إذا بقي منه ما لا يتسع لأكثر منها ".
البيان (صفحة ٤٩)

" البحث الأول في تقديرها فوق الظهر زوال الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه، أو

حدوثه بعد عدمه كما في مكة وصنعاء في بعض الأزمنة، وتميل الشمس إلى الجانب الأيمن

لجاعل الجدي على منكبه الأيمن، فإذا مضى قدر أدائها دخل وقت العصر، ثم يشترك الوقت إلى أن يبقى للغروب قدر العصر فيختص به. ويعلم الغروب بذهاب الحمرة المشرقية لا باستتار القرص في الأقوى، ولا يتوقف على ظهور النجوم كما في ظاهر كلام ابن

أبي عقيل، لدلالة الأخبار على نفيه، وتبديع الصائر إليه.
(وصفحة ٥٠)

" وظاهر المفيد وابن عقيل إن وجوب الصلاة مضيق، وإنه لو أخره ثم أتى به عفي عنه، لقول النبي صلى الله عليه وآله " أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله " قلنا العفو

قد ينسب إلى تارك الأولى، لقوله تعالى " عفا الله عنك ".
الذكرى (صفحة ١١٤)

" قد قال ابن أبي عقيل: إنه قد تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: ثلاث

صلوات إذا دخل وقتهن لا يصلى بين أيديهن نافلة: الصبح والمغرب والجمعة، إذا زالت الشمس. فإن صح هذا صلح للحجية.

(وصفحة ١٢١)

" عن أبي بصير عنه عليه السلام قال متى يحرم الطعام على الصائم؟ فقال " إذا كان الفجر

كالقبطية البيضاء، قلت: فمتى تحل الصلاة؟ قال إذا كان كذلك، فقلت: أليست في وقت من تلك الساعة إلى أن تطلع الشمس فقال لا، إنما تعدها صلاة الصبيان " وفي ذلك

إيماء إلى الجواز وكراهة التأخير. وقال ابن أبي عقيل والشيخ في أحد قوليه طلوع الحمرة

للمختار، وطلوع الشمس للمضطر، عملاً بظاهر هذه الأخبار وهي أدل على الفضيلة.

(وصفحة ١٢٣)

" الفصل الثاني: في مواقيت الرواتب، ومسائله ست، الأولى: وقت صلاة الأولى بين زوال الشمس إلى أن يصير الفئ على قدمين، ونافلة العصر إلى أربعة أقدام، وتسمى الصبحة. قال ابن أبي عقيل: لما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال " للرجل أن

يصلي الزوال ما بين الزوال الشمس إلى أن يمضي قدمان، فإن كان قد بقي من الزوال ركعة واحدة أو قبل أن يمضي قدمان أتم الصلاة حتى يصلي تمام الركعات، وإن مضى زمان قبل أن يصلي ركعة بدأ بالأولى، ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، وللرجل أن يصلي من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن يمضي أربعة أقدام، فإن مضت أربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصل النوافل، وإن كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ

منها، ثم يصلي العصر " وهذا يدل على تسميته ما قبل الظهر بصلاة الزوال كما سميت صلاة الأوابين وما بعد الظهر لها ثم قال في هذا الخبر وللرجل أن يصلي إن بقي عليه شئ من

صلاة الزوال إلى أن يمضي بعد حضور الأولى نصف قدم وإن كان قد صلى من نوافل الأولى شيئاً قبل أن يحضر العصر فله أن يتم نوافل الأولى إلى أن يمضي بعد حضور العصر

قدم. قلت لعله أراد بحضور الأولى والعصر ما تقدم من الذراع والذراعين والمثلين

وشبهه ويكون للمتأمل أن يزاحم الظهر والعصر بما بقي من النوافل ما لم يمض القدر المذكور فيمكن أن يحمل لفظ الشئ على عمومته فيشتمل الركعة وما دونها وما فوقها

فيكون فيه

(١٦٣)

بعض مخالفة للتقدير بالركعة ويمكن حمله على الركعة فما فوقها وتكون مقيدا لها
بالقدم

والنصف ويجوز أن يريد بحضور الأولى مضي نفس القدمين المذكورين في الخبر
وبحضور
العصر الأقدام الأربع وتكون المزاحمة المذكورة مشروطة بأن لا تزيد على نصف قدم
في

الظهر وبعد القدمين ولا على قدم في العصر بعد الأربع وهذا تنبيه حسن لم يذكره
المصنفون.

(وصفحة ١٢٧)

" وحكم الشيخ في النهاية بکراهية صلاة النوافل أداء وقضاء عند طلوع الشمس
والغروب، ولم يعين شيئا. وقال ابن أبي عقيل: لا نافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال
وبعد العصر إلى أن تغيب الشمس، إلا قضاء السنة، فإنه جاز فيهما، وإلا يوم
الجمعة. وقال ابن الجنيد وابن أبي عقيل: ورد النهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها نصف النهار، إلا يوم الجمعة
في
قيامها.

(وصفحة ١٢٨)

" وأطلق ابن أبي عقيل بطلان صلاة العامد والساهي قبل الوقت "

مدارك الأحكام (مجلد ٣ صفحة ٥٠)

" وقال ابن أبي عقيل: أول وقت المغرب سقوط القرص، وعلامته أن يسود أفق
السماء من المشرق، وذلك إقبال الليل.

(وصفحة ٥١)

" وعن محمد بن علي قال: صحبت الإمام الرضا عليه السلام في السفر فرأيتَه يصلي
المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق يعني السواد. ولعل هذه الرواية مستند ابن أبي
عقيل فيما اعتبره من إقبال السواد من المشرق، وفي الجميع قصور من حيث السند "

(وصفحة ٥٧)

" إن أول وقت العشاء إذا مضى من الغروب قدر صلاة المغرب، وبه قال السيد
المرتضى رضوان الله عليه وابن الجنيد، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن زهرة،
وابن حمزة، وابن إدريس، وسائر المتأخرين. وقال الشيخان: أول وقتها سقوط

الشفق، وهو الحمرة المغربية. وهو اختيار ابن أبي عقيل، وسالار. والمعتمد الأول.

(وصفحة ٦٢)

" واختلف الأصحاب في آخره، فذهب المفيد رحمه الله في المقنعة، والشيخ في جملة من كتبه، والمرتضى، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن زهرة، وابن إدريس، إلى أنه طلوع الشمس. وقال الشيخ في الخلاف: وقت المختار إلى أن يسفر الصبح، ووقت المضطر إلى طلوع الشمس. وقال ابن أبي عقيل: آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية، وللمضطر طلوع الشمس. والمعتمد الأول.

(وصفحة ١٠٠)

" وإن دخل الوقت وهو متلبس بها ولو قيل التسليم قيل: أجزاءه، وهو اختيار الشيخ في أكثر كتبه، وجمع من الأصحاب، لأنه متعبد بظنه، خرج منه ما إذا ما يدرك شيئاً من الوقت بالاجماع فيبقى الباقي، ولما رواه إسماعيل بن رباح عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: " إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في الصلاة فقد أجزأت عنك ". ولو صلى قبل الوقت عامداً أو جاهلاً أو ناسياً كانت صلاته باطلة. والرواية واضحة المعنى، لأن المراد من الرؤية هنا الظن، لكنها قاصرة من حيث السند بجهالة الراوي. وقال السيد المرتضى، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل: يعيد الصلاة كما لو وقعت بأسرها قبل دخول الوقت. واختاره في المختلف، واحتج عليه برواية أبي بصير المتقدمة، وبأنه مأمور بإيقاع الصلاة في وقتها ولم يحصل الامتثال. وهو جيد "

الحدائق الناضرة (مجلد ٦ صفحة ٨٩)

" الثاني أن المشهور بين المتأخرين من المحقق والعلامة ومن تأخر عنهما وهو المنقول عن

المرتضى وابن إدريس في الوقتين اللذين لكل فريضة أن الأول للفضيلة والثاني للأجزاء، وذهب الشيخان وابن أبي عقيل وأبو الصلاح وابن البراج ومن متأخري المتأخرين المحدث الكاشاني أن الوقت الأول للمختار والثاني للمضطرين وذوي الأعذار.

(وصفحة ١١١)

" وقال ابن أبي عقيل أول وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهي الظل ذراعا واحداً أو قدمين من ظل قامته بعد الزوال فإذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر، مع أنه حكم أن الوقت الآخر لذوي الأعذار فإن أحر المختار الصلاة من غير عذر إلى آخر الوقت فقد

ضيع صلاته وبطل عمله وكان عند آل محمد عليهم السلام إذا صلاها في آخر وقتها قاضيا

لا مؤديا للفرض في وقته.

(وصفحة ١٢٣)

" أما ما نقل عن ابن أبي عقيل فاحتج له في المختلف برواية زرارة المتقدمة في ما استدل

به للشيخ المفيد ورواية محمد بن حكيم قال " سمعت العبد الصالح عليه السلام يقول إن أول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قامة من الزوال " قال وقد روى علي بن أبي حمزة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام " يقول: القامة هي الذراع " وقال له أبو بصير: كم القامة؟ " فقال: ذراع، إن قامة رحل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعا " وأجاب عنه بما يرجع إلى ما قدمنا عن صاحب المدارك في الجواب عن كلام الشيخ المفيد قدس سره.

(وصفحة ١٥٥)

".. وقال ابن أبي عقيل إلى أن ينتهي الظل ذراعين بعد زوال الشمس فإذا جاوز ذلك فقد دخل في الوقت الآخر، كذا نقل العلامة في المختلف.

(وصفحة ١٧٦)

".. وقال ابن أبي عقيل أول وقت المغرب سقوط القرص وعلامته أن يسود أفق السماء من

المشرق وذلك إقبال الليل وتقوية الظلمة في الجو واشتباك النجوم وإن جاوز ذلك بأقل قليل

حتى يغيب الشفق فقد دخل في الوقت الآخر.

(وصفحة ١٨٩)

" (المسألة العاشرة) المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم أن أول وقت العشاء إذا مضى من غروب الشمس قدر ثلاث ركعات وإليه ذهب السيد المرتضى والشيخ في الاستبصار والجمل وابن بابويه وابن الجنيد وأبو الصلاح وابن البراج وابن زهرة وابن إدريس ومن تأخر عنه، ونسبه العلامة في المنتهى إلى ابن أبي عقيل أيضا مع أنه في المختلف نسب إليه القول الآتي وقال الشيخان أول وقتها غيبوبة الشفق ونسبه في المختلف



(۱۶۶)

إلى ابن أبي عقيل وسلار وهو أحد قولي المرتضى على ما نقله بعض الأصحاب أيضا.
(وصفحة ١٩٣)

".. وقال ابن أبي عقيل أول وقت العشاء الآخرة مغيب الشفق والشفق الحمرة لا
البياض
فإن جاوز ذلك حتى دخل ربع الليل فقد دخل في الوقت الأخير وقد روى إلى نصف
الليل.

(وصفحة ٢٠١)
" إنما الخلاف في آخره فالمشهور أن آخره طلوع الشمس وبه قال السيد المرتضى
وابن الجنيد

والشيخ المفيد وسلار وابن البراج وأبو الصلاح وابن زهرة وابن إدريس وعليه جمهور
المتأخرين، وقال ابن أبي عقيل آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية وللمضطر طلوع
الشمس وهو اختيار ابن حمزة، وللشيخ قولان: أحدهما كالقول الأول ذهب إليه في
الجمل والاقتصاد، والثاني كمنذهب ابن أبي عقيل اختاره في المبسوط والخلاف.
(وصفحة ٢٢٩)

" (الأول) المشهور بين الأصحاب جواز تقديم صلاة الليل في أوله للشباب الذي تمنعه
رطوبة دماغه من الانتباه والمسافر الذي يمنعه جد السير ونقل عن زرارة بن أعين المنع
من

تقديمها على انتصاف الليل مطلقا وأنه قال " كيف تقضى صلاة قبل وقتها إن وقتها بعد
انتصاف الليل وسيأتي ذلك في رواية محمد بن مسلم، واختاره ابن إدريس على ما نقله
في المختلف وإليه مال في المختلف أيضا ونقل فيه عن ابن أبي عقيل أنه وافق الشيخ
في

المسافر خاصة. والظاهر هو القول المشهور للأخبار الكثيرة الدالة عليه.
(وصفحة ٢٥٥)

" ونقل في المختلف عن الشيخ أنه قال الصلاة تجب في أول الوقت وجوبا موسعا
والأفضل

تقديمها في أول الوقت، قال ومن أصحابنا من قال تجب بأول الوقت وجوبا مضيقا إلا
أنه

متى لم يفعله لم يؤخذ به عفوا من الله تعالى والأول أبين في المذهب. ثم نقل في
المختلف

أيضا عن الشيخ المفيد ما نقله عنه أولا في المنتهى ثم قال وهو يشعر بالتضييق، ثم نقل
عن

ابن أبي عقيل أنه قال إن آخر الصحيح السليم الذي لا علة به من مرض ولا غيره ولا
هو

مصل سنة صلاته عامدا من غير عذر إلى آخر الوقت فقد ضيع صلاته وبطل عمله وكان
عندهم إذا صلاها في آخر وقتها قاضيا لا مؤديا للفرض في وقته.
ثم نقل في المختلف عن الشيخ المفيد أنه احتج بما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح

قال " سمعت أبا عبد الله عليه السلام " يقول " لكل صلاة وقتان وأول الوقت أفضله وليس لأحد

أن يجعل آخر الوقتين وقتا إلا من عذر " ثم قال: والجواب أن الحديث يدل على أن التقديم

من باب الأولى لا أنه واجب وجوبا مضيقا ". انتهى.

أقول: ولا يخفى أنه قد تقدم منا ما هو التحقيق في المقام وبيان ما فيه من ابرام النقض ونقض الابرام، وقد ذكرنا أن ما نسبوه للشيخ المفيد من القول بالتضييق ليس في محله وإنما

كلامه قدس سره وقع على نهج الأخبار المستفيضة في المسألة من أن لكل صلاة وقتين وأن

الوقت الثاني إنما هو لذوي الأعذار والاضطرار وأن من أخر الصلاة إليه ولم يكن كذلك كان

تحت المشيئة لا يجب على الله تعالى قبول عمله إن شاء عذبه وإن شاء عفى عنه. وهو ظاهر

في حصول العصيان بالتأخير وإن وقعت الصلاة أداء. ونحوه كلام ابن أبي عقيل إلا أنه بالغ في ذلك بنسبته إلى إبطال العمل وكونه قاضيا للفرض لا مؤديا وبالجملة فإن ما ذكره

شيخنا المفيد هو الذي تكاثرت به الأخبار المتقدمة كما أوضحناه بما لا مزيد عليه. (وصفحة ٢٨٥)

" أما لو وقع بعضها في الوقت فقد اختلف الأصحاب فيه، وظاهر عبارة النهاية المتقدمة الصحة، ونقل في المختلف أنه منصوص أبي الصلاح وظاهر كلام ابن البراج.

وقال السيد المرتضى لا تصح صلاته، وفي المختلف أنه منصوص ابن أبي عقيل وظاهر كلام ابن الجنيد، وإليه ذهب العلامة، وهو المشهور بين المتأخرين. احتج العلامة في

المختلف على ما ذهب إليه من البطلان برواية أبي بصير المتقدمة الدالة على أن من صلى في

غير وقت فلا صلاة له، ولأنه فعل العبادة قبل حضور وقتها فلا تكون مجزئة عنه كما لو وقعت بأجمعها في غير الوقت، ولأن النسيان غير عذر في الفوات فلا يكون عذرا في

التقديم، ولأنه ليس بعذر في الجميع فلا يكون عذرا في البعض. (وصفحة ٢٩٣)

".. ويدل عليه أيضا رواية إسماعيل بن رباح (رياح) عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في

الصلاة

فقد أجزأت عنك " ونقل عن السيد المرتضى وابن أبي عقيل وابن الجنيد البطلان كما

لو
وقعت بأسرها قبل الوقت واختاره العلامة في المختلف والسيد السند في المدارك،
وظاهر
المحقق في المعتبر التوقف في المسألة.

(وصفحة ٣٠٤ - ٣٠٥)

" وعن ابن أبي عقيل لا نافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال ولا بعد العصر حتى يغيب القرص إلا يوم الجمعة وقضاء فوائت السنن فإن القضاء مطلق بعد طلوع الشمس إلى الزوال وبعد العصر إلى أن تغيب الشمس وقال ابن الجنيد ورد النهي عن رسول الله صلى

الله عليه وآله عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس وعند قيامها نصف النهار وعند غروبها وأباح الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقط. وقال السيد المرتضى ومما انفردت به الإمامية كراهة صلاة الضحى وإن التنفل بالصلاة بعد

طلوع الشمس إلى وقت زوالها محرم إلا في يوم الجمعة خاصة. وقال في أجوبة المسائل

الناصرية حيث قال الناصر لا بأس بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها. قال وهذا عندنا صحيح وعندنا أنه يجوز أن يصلي في الأوقات المنهي عن

الصلاة فيها كل صلاة لها سبب متقدم، وإنما لا يجوز أن يبتدأ فيها بالنوافل. وصریح كلام المرتضى رضي الله عنه هو التحريم في المبتدأة وهو ظاهر كلام ابن أبي عقيل وابن الجنيد "

جواهر الكلام (مجلد ٧ صفحة ١٠٦)

" (باستتار) نفس (القرص) خاصة عن نظر ذلك المكلف فيما يراه من الأفق الذي لم يعلم

حيلولة جبل ونحوه بينه وبينه، كما هو المحكي عن الكاتب والصدوق في العلل وظاهر الفقيه

وابن أبي عقيل والمرتضى والشيخ وسالار والقاضي، ومال إليه جماعة من متأخري المتأخرين

كسيد المدارك والخراساني والكاشاني والمدقق الشيخ حسن وتلميذه فيما حكى عنهما والأستاذ

الأكبر، للنصوص المستفيضة غاية الاستفاضة، وفيها الصحيح وغيره، بل ربما ادعي تواترها المتضمنة تعليق الصلاة والافطار على غيبوبة الشمس، وإنه بذلك يدخل وقت المغرب، بل في بعضها التصريح بغيبوبة القرص كصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام " وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها " والصحيح الآخر الذي رواه

المشائخ الثلاثة، بل الصدوق منهم بأسانيد متعددة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام

وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيته بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى

صومك، وتكف عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئا وغيرهما.
(وصفحة ١٠٩)

" لعله مذهب ابن أبي عقيل أيضا وإن ظن خلافه، لقوله فيما حكى عنه: أول وقت المغرب سقوط القرص، وعلامة ذلك أن يسود أفق السماء من المشرق، وذلك إقبال الليل، وتقوية الظلمة في الجو، واشتباك النجوم بل لعله مذهب الإسكافي أيضا، لأنه قال فيما حكى عنه، أول وقت المغرب وقوع اليقين بغيوبة قرصها عن النظر، لما ستعرفه من أن اعتبار المشهور ذهابها للدلالة على غيوبة القرص نفسه عن تمام أفق الأرض المستوية، وإلا فالجميع اتفقوا على دخول وقت المغرب بغيوبة الشمس، ولعله يريد بقوله عن النظر نظر الجميع بحيث يشمل من لم يكن حائلا بينه وبين الأفق ."

القبلة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٧٨)

" احتج ابن أبي عقيل بأن وجوب الاستقبال مطلقا ثابت، خرج عنه حال الركوب في السفر للضرورة، فيبقى الباقي على الأصل. والجواب: أن الاشتراك في المقتضى يستلزم الاشتراك في الاقتضاء، وقد بينا اشتراك العلة وهي الضرورة ".
" مسألة: قال ابن أبي عقيل: لو خفيت عليه القبلة لغيم أو ريح أو ظلمة فلم يقدر على القبلة صلى حيث شاء، مستقبل القبلة وغير مستقبلها، ولا إعادة عليه إذا علم بعد ذهاب وقتها أنه صلى لغير القبلة، وهو الظاهر من اختيار ابن بابويه. وقال الشيخان متى أطبقت السماء بالغيم ولم يتمكن الإنسان من استعمال القبلة أو كان محبوسا في بيت أو بحيث لا يجد دليلا على القبلة فليصل إلى أربع جهات، مع الاختيار. ومع الضرورة إلى أي جهة شاء، وهو الظاهر من كلام ابن الجنيد وأبي الصلاح وسالار وابن حمزة وابن البراج وهو اختيار ابن إدريس أيضا، والوجه ما ذهب إليه الجماعة ".
(وصفحة ٧٨)

" احتج ابن أبي عقيل بأنه لو كان مكلفا بالاستقبال حال عدم العلم به لزم تكليف ما لا يطاق، والتالي باطل قطعاً فالمقدم مثله وبما رواه زرارة في الصحيح قال الباقر عليه السلام " يجزي التحري أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة " وعن سماعة قال سألته عن الصلاة بالليل والنهار إذا لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم قال " اجتهد رأيك، وتعمد القبلة جهداً ".
(وصفحة ٧٩)

" مسألة: أوجب ابن أبي عقيل الاستقبال في النافلة كالفريضة إلا في موضعين، حال الحرب والمسافر يصلي أينما توجهت به راحلته، ولم يشترط الشيخ السفر، بل جوز النافلة للراكب والماشي إلى غير القبلة مطلقا وإن كان في الحضر ".
(١٧١)

" احتج ابن أبي عقيل بأن وجوب الاستقبال مطلقا ثابت، خرج عنه حال الركوب في السفر للضرورة، فيبقى الباقي على الأصل، والجواب: أن الاشتراك في المقتضي يستلزم الاشتراك في الاقتضاء، وقد بينا اشتراك العلة وهي الضرورة ".
(وصفحة ١٣٥)

" مسألة: من نقص ركعة أو زاد سهوا ولا يذكر حتى يتكلم أو يستدبر القبلة، قال الشيخ في المبسوط أعاد، وهو اختيار في النهاية، قال: وفي أصحابنا من قال إنه إذا نقص ساهيا، لم يكن عليه إعادة الصلاة، لأن الفعل الذي يكون بعده في حكم السهو، قال وهو الأقوى عندي، وسواء كان ذلك في صلاة الغداة أو المغرب أو صلاة السفر أو غيرها.. والظاهر من كلام ابن أبي عقيل إعادة مطلقا ".
منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٢٢٢)

" قال الشيخ: لا بأس بالتنفل على الراحلة في غير السفر، وبه قال أبو سعيد الإصطخري وأبو يوسف، وقال ابن أبي عقيل: لا يتنفل في الحضر على الراحلة، وبه قال أكثر أصحاب الشافعي. لنا: قوله تعالى " فأينما تولوا فثم وجه الله " وما رواه الجمهور عن ابن

عمر وقد تقدم. ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان عن أبي الحسن الأول عليه السلام في الرجل يصلي النافلة وهو على دابته في الأمصار؟ قال " لا بأس "

البيان (صفحة ٥٤)

" والأقرب وجوب تعلم الأمارات على الأعيان، وإنما يجب عليه معرفة أمارات بلده. فلو

سافر إلى آخر وجب عليه معرفة علاماته، ولو فقد الأمارات صلى إلى أربع جهات مع سعة

الوقت، وإلا فالمحتمل، ولو واحدة. وابن أبي عقيل اجتزأ بالواحدة اختيارا، وهو فحوى كلام ابن بابويه. والأول أشهر ".
الذكرى (صفحة ١٦٦)

" الثالثة عشر: ذهب ابن أبي عقيل وابن بابويه في ظاهر كلامه إلى أنه عند خفاء القبلة يصلي كيف شاء، ولا إعادة عليه بعد خروج الوقت لو تبين الخطأ، والأكثر أو جبوا الصلاة إلى أربع.

(وصفحة ١٦٨)

" لو صلى على الراحلة حاضرا جاز أيضا، قاله الشيخ لقول الكاظم عليه السلام في صلاة

النافلة على الدابة في الأمصار " لا بأس " ومنعه ابن أبي عقيل، وكذا الماشي لقول الصادق

عليه السلام في المصلي تطوعا وهو يمشي " نعم " وفي الفريضة عند الضرورة ".
روض الجنان (صفحة ١٩٢)

" قيل ويجوز النافلة إلى غير القبلة.. فالقائلون بالاشتراط اختلفوا، فأوجب ابن أبي عقيل الاستقبال فيها بالمعنى المذكور مطلقا كالفريضة إلا في حال الحرب والسفر. وأوجهه الشيخ

لغير الراكب والماشي، ولو حضر.

(وصفحة ١٩٤)

" وهذا التفصيل وهو الصلاة إلى الأربع عند تعذر الاجتهاد على بعض الوجوه اختيار أكثر

الأصحاب، ولا شاهد له من الأخبار إلا مرسله خدائش المتقدمة، وهي مردودة بالارسال وجهالة خدائش، ومن ثم ذهب بعض الأصحاب كابن أبي عقيل وابن بابويه في ظاهر كلامه إلى أنه عند خفاء القبلة يصلي حيث شاء، ولا إعادة عليه بعد خروج الوقت لو تبين

الخطأ، والوقوف مع المشهور أقوى وإن لم يكن هناك نص ".
مدارك الأحكام (مجلد ٣ صفحة ١٣٦)

" وقال ابن أبي عقيل: لو خفيت عليه القبلة لغيم، أو ريح، أو ظلمة فلم يقدر على القبلة صلى حيث شاء، مستقبل القبلة وغير مستقبلها، ولا إعادة عليه إذا علم بعد ذهاب وقتها أنه صلى لغير القبلة. وهو ظاهر من اختيار ابن بابويه، ونفى عنه البعد في المختلف، ومال إليه في الذكرى، وقواه شيخنا المعاصر، وهو المعتمد.

(وصفحة ١٤٧)

" وأما جواز صلاة النافلة على الراحلة سفرا فقال في المعتمد: إنه اتفاق علمائنا، طويلا كان السفر أو قصيرا. وأما الجواز في الحضر فقد نص عليه الشيخ في المبسوط والخلاف، ومنعه ابن أبي عقيل. والأصح جواز التنفل للماشي والراكب حضرا وسفرا مع الضرورة والاختيار، للأخبار المستفيضة الدالة عليه ".
(١٧٣)

الحدائق الناضرة (مجلد ٤ صفحة ٤٠٠)

" قال ابن أبي عقيل لو خفيت عليه القبلة لغيم أو ريح أو ظلمة فلم يقدر على القبلة صلى حيث شاء مستقبل القبلة وغير مستقبلها ولا إعادة عليه إذا علم بعد ذهاب وقتها أنه صلى لغير القبلة. وهو الظاهر من ابن بابويه ونفى عنه البعد في المختلف ومال إليه في الذكرى واختاره جملة من محققي متأخري المتأخرين، وهو المختار لما ستعرف من الأخبار. (وصفحة ٤٢٤)

" ويجوز صلاتها إلى غير القبلة سفر بلا خلاف وقال في المعبر أنه اتفاق علمائنا طويلا كان السفر أو قصيرا. وأما في الحضر فقولان المشهور الجواز ونقل عن ابن أبي عقيل القول بالمنع. والأقرب جواز النافلة إلى غير القبلة راكبا وماشيا سفرا وحضرا ضرورة واختيارا. ويدل على ذلك الأخبار المتكاثرة. (وصفحة ٤٢٨)

" منها جواز النافلة إلى غير القبلة ماشيا أو راكبا في الحضر خلافا لابن أبي عقيل ". جواهر الكلام (مجلد ٨ صفحة ١١)

" على كل حال فلا ريب في ضعف الاشتراط المزبور، كضعف القول بعدم جواز أصل فعل النافلة للراكب والماشي حضرا، كما عساه يظهر من المحكي عن ابن أبي عقيل والحلي وسلا، بل هو ظاهر النافع والمحكي عن النهاية وجمل من العلم والعمل، ولعل المستند كما في الرياض إما الاقتصار فيما خالف الأصل الدال على لزوم الصلاة إلى القبلة مطلقا ولو نافلة من العموم وتوقيفية العبادة على المجمع عليه وهو السفر خاصة، وفيه أنه أخص من الدعوى، ولو أضاف إلى القبلة غيرها من الاستقرار ونحوه مما يعتبر في الصلاة ولو نافلة كان الدليل أتم، ويجاب عنه حينئذ بأن الاقتصار على المتيقن غير لازم بعد النصوص الصحيحة المتقدمة الظاهرة في الجواز حضرا على الراحلة.

الأذان والإقامة

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ١٢٩)

" مسألة: ولو أخل بالأذان والإقامة ناسيا وصلى تداركهما ما لم يركع، واستقبل صلاته استحبابا، وبه قال علم الهدى في المصباح، وابن أبي عقيل: ولو تعمد لم يرجع. (وصفحة ١٣٠)

" وفي رواية علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى أن يقيم الصلاة، قال " إن كان فرغ من صلاته فقد مضت صلاته، وإن لم يكن فرغ من صلاته فليعد " قال الشيخ في التهذيب: وهذا الخبر محمول أيضا على الاستحباب وما ذكره يحتمل، لكن فيه تهجم على إبطال الفريضة بالخبر النادر.. أما مع العمدة فلا يعيد، وقال الشيخ في التهذيب يعيد. وقال ابن أبي عقيل: إن تركه متعمدا أو استخفافا فعليه الإعادة.

(وصفحة ١٣٢)

" فروع الأول: قال في المبسوط: ولو صلى جماعة بغير أذان وإقامة لم تحصل فضيلة الجماعة، والصلاة ماضية، وقال علم الهدى في الجمل والمصباح، وابن أبي عقيل الإقامة

واجبة على الرجال دون الأذان، إذا صلوا فرادى، ويجبان عليهم في المغرب والعشاء. وقال الشيخ في الخلاف بالاستحباب، وهو الأولى "

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١٠٨)

" مسألة: الأذان والإقامة مستحبان في جميع الفرائض اليومية للمنفرد والجامع على أقوى

الأقوال، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة، لأن عبد الله بن عمر صلى بغير أذان ولا إقامة. ومن طريق الخاصة ما تقدم في حديث الباقر عليه السلام حيث صلى لما سمع مجتازا

أذان الصادق عليه السلام، ولأن الأصل عدم الوجوب، ولأن النبي صلى الله عليه وآله قال للأعرابي المسئ في صلاته " إذا أردت صلاة فأحسن الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر " ولم يأمره بالأذان. وقال السيد المرتضى وابن أبي عقيل بوجوب الأذان والإقامة في الغداة والمغرب، لقول الصادق عليه السلام " لا تصل الغداة والمغرب إلا بأذان وإقامة " وهو محمول على الاستحباب، ومعارض بقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الإقامة

بغير أذان في المغرب فقال " ليس به بأس وما أحب إن يعتاد ".
" وقال السيد المرتضى وابن أبي عقيل: تجب الإقامة على الرجل في جميع الصلوات لقول الصادق عليه السلام " يجزيك إذا خلوت في بيتك إقامة واحدة بغير أذان " ومفهوم الاجزاء الوجوب، وهو ممنوع فإن الاجزاء كما يأتي في الصحة يأتي في الفضيلة. (وصفحة ١٠٩)

" عن الصادق عليه السلام، قلت الرجل ينسى الأذان والإقامة حتى يكبر قال " يمضي في صلاته ولا يعيد " وقال الشيخ: إن تركهما متعمدا استأنف ما لم يركع، وإن كان ناسيا استمر. وقال ابن أبي عقيل: إن تركه متعمدا واستخفا فعليه الإعادة. والأصل صحة الصلاة والمنع من إبطالها، خولف في النسيان لمصلحة الاستدراك، فيبقى في العمد على أصله. "

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٣٦)
" لو ترك المنفرد الأذان والإقامة متعمدا أو دخل في الصلاة مضى بينهما ولا يرجع، وإن كان

ناسيا رجع إلى الأذان والإقامة ثم استأنف صلاته ما لم يركع، قاله السيد المرتضى. والشيخ رحمه الله عكس الحال ولم يفصل في المبسوط بل أطلق الاستيناف مع

عدم الركوع. قال ابن أبي عقيل: ولو تركه متعمدا أو مستخفا فعليه الإعادة ".
مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٨٧)

" وقال ابن أبي عقيل: من ترك الأذان والإقامة متعمدا، بطلت صلاته، إلا الأذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، فإن الإقامة مجزية عنه، ولا إعادة عليه في تركه، فأما الإقامة فإنه إن تركها متعمدا بطلت صلاته، وعليه الإعادة.

(وصفحة ٨٨)

" وقال ابن أبي عقيل: من نسي الأذان في صلاة الصبح أو المغرب حتى أقام رجع فأذن وأقام ثم افتتح الصلاة، وإن ذكر بعد ما دخل في الصلاة أنه قد نسي الأذان قطع الصلاة وأذن وأقام ما لم يركع، فإن كان قد ركع مضى في صلاته ولا إعادة عليه، وكذا إن سهى

عن الإقامة من الصلوات كلها حتى يدخل في الصلاة، رجع إلى الإقامة ما لم يركع، فإن

كان قد ركع مضى في صلاته ولا إعادة عليه، إلا أن يكون قد تركه متعمدا واستخفا، فعليه الإعادة.

(وصفحة ٨٩)

" قال ابن أبي عقيل: الأذان عند آل الرسول عليهم السلام للصلوات الخمس بعد دخول وقتها، إلا الصبح، فإنه جازئ أن يؤذن لها قبل دخول وقتها، بذلك تواترت الأخبار عنهم وقالوا: كان لرسول الله صلى الله عليه وآله مؤذنان، أحدهما بلال، والآخر

ابن أم مكتوم، وكان أعمى وكان يؤذن قبل الفجر، ويؤذن بلال إذا طلع الفجر، وكان عليه السلام يقول " إذا سمعتم أذان بلال فكفوا عن الطعام والشراب ".
منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٢٦١)

" وقال ابن أبي عقيل: إن ترك الأذان متعمدا مستخفا، فعليه الإعادة ".
" وقد روى الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن

الرجل ينسى أن يقيم الصلاة وقد افتتح الصلاة؟ قال " إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت

صلاته، وإن لم يكن فرغ من صلاته فليعد " وحمله الشيخ على الاستحباب وهو جيد، لكن مع شرط أجود وهو عدم الدخول في الركوع لما تقدم من الأحاديث. ولم نقف

للشيخ وابن أبي عقيل على دلالة جيدة بما ذكره ".

البيان (صفحة ٧١)

" وقال المرتضى في الجمل بوجوبهما على الرجال في الفجر والمغرب، وإن صليا فرادى، ووجوب الإقامة في باقي الصلوات على الرجال أيضا، وهو قول ابن الجنيد. وقال ابن عقيل: (إن) يتركهما متعمدا في الغداة والمغرب تبطلان، والبواقي تبطل بترك الإقامة عمدا. وكل ذلك لم يثبت ".

الذكرى (صفحة ١٦٨)

" قال ابن أبي عقيل: أجمعت الشيعة عن الصادق عليه السلام أنه لعن قوما زعموا أن

النبى

صلى الله عليه وآله أخذ الأذان من عبد الله بن زيد، فقال " نزل الوحي على نبيكم
فتزعمون أنه أخذ الأذان من عبد الله بن زيد.

وثوابه عظيم، فعن النبي صلى الله عليه وآله " المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم
القيامة، من أذن في مصر من أمصار المسلمين بسنة وجبت له الجنة، للمؤذن فيما بين
الأذان والإقامة مثل أجر المتشحط بدمه في سبيل الله، فقال علي عليه السلام " يا
رسول

الله إنهم يجتلدون على الأذان؟ قال كلا، إنه يأتي على الناس، زمان يطرحون الأذان
على

ضعفائهم وتلك لحوم حرمها الله على النار "

(وصفحة ١٧٣)

" مسائل، الأولى: لا يجب الأذان عينا ولا كفاية على أهل المصر ولا في مساجد
الجماعة

للأصل، ولعدم علم ذلك من الشرع، مع عموم البلوى، ولقول الباقر عليه السلام
" إنما الأذان سنة " واختلف الأصحاب في وجوبه في مواضع، أحدها للصبح والمغرب
فأوجه ابن أبي عقيل فيهما، وأوجب الإقامة في جميع الخمس، لرواية سماعة عن
الصادق

عليه السلام " لا تصل الغداة والمغرب إلا بأذان وإقامة " ورخص في ساير الصلوات
بإقامة، والأذان أفضل.

(وصفحة ١٧٤)

" لو جمع الحاضر أو المسافر بين الصلاتين، فالمشهور أن الأذان يسقط في الثانية، قاله
ابن

أبي عقيل والشيخ وجماعة، وسواء جمع بينهما في وقت الأولى أو الثانية لأن الأذان
إعلام

بدخول الوقت، وقد حصل بالأذان الأولى، وليكن الأذان للأولى إن جمع بينهما في
وقت

الأولى، وإن جمع بينهما في وقت الثانية أذن للثانية، ثم أقام وصلى الأولى لمكان
الترتيب ثم

أقام للثانية.

" السابعة: الناسي للأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة يتداركها ما لم يركع، رواه
الحلي عن الصادق عليه السلام، وعلي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام، لكن أطلق

العود إذا لم يفرغ من الصلاة، والمطلق يحمل على المقيد، ولا ينافيهما رواية زرارة وأبي

الصالح عن الصادق عليه السلام بعدم إعادة الناسي، لأن الثابت الاستحباب، وهو لا ينافي جواز الترك.

وأطلق في المبسوط استحباب الرجوع، وفي النهاية خص العائد بالرجوع، واختاره ابن إدريس ومنع من جواز الرجوع للناسي، وابن أبي عقيل جوز الرجوع للناسي للإقامة أيضا.

روض الجنان (صفحة ٢٤١)

" وفي الأذان زيادة تنبيه، فيتأكد فيها خصوصا الغداة والمغرب، لصحيفة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام " يجزيك في الصلاة إقامة واحدة إلا الغداة والمغرب " ورواية

سماعة عنه عليه السلام " لا تصل الغداة والمغرب إلا بأذان وإقامة " ورخص في سائر الصلوات بالإقامة، والأذان أفضل، وأوجهما ابن أبي عقيل فيهما كما أوجب الإقامة في جميع الخمس، محتجا بالخبرين، ويمكن حملهما على الاستحباب المؤكد جمعا بينهما وبين ما

تقدم من قول الباقر عليه السلام " إنما الأذان سنة " أي مستحب لأنه أشهر معاني السنة .

مدارك الأحكام (مجلد ٣ صفحة ٢٥٦)

" وقال ابن أبي عقيل: أجمعت الشيعة على أن الصادق عليه السلام لعن قوما زعموا أن النبي صلى الله عليه وآله أخذ الأذان من عبد الله بن زيد فقال " ينزل الوحي على نبيكم فتزعمون أنه أخذ الأذان من عبد الله بن زيد " .

(وصفحة ٢٥٧)

" وقال ابن أبي عقيل يجب الأذان في الصبح والمغرب، والإقامة في جميع الخمس وقال

ابن الجنيد: يجب على الرجال جماعة وفرادى، سفرا وحضرا، في الصبح والمغرب والجمعة، وتجب الإقامة في باقي المكتوبات قال: وعلى النساء التكبير والشهادتان فقط. والمعتمد الاستحباب مطلقا .

(وصفحة ٢٧٥)

" واعلم أن هذه الروايات إنما تعطي استحباب الرجوع لاستدراك الأذان والإقامة، أو الإقامة وحدها، وليس فيها ما يدل على جواز القطع لاستدراك الأذان مع الاتيان بالإقامة، ولم أقف على مصرح به سوى المصنف رحمه الله في هذا الكتاب، وابن أبي عقيل "

(وصفحة ٢٧٧)

" قال ابن أبي عقيل " الأذان عند آل الرسول عليهم السلام للصلوات الخمس بعد دخول

وقتها إلا الصبح فإنه جائز أن يؤذن لها قبل دخول وقتها، بذلك تواترت الأخبار عنهم، وقالوا: كان للرسول صلى الله عليه وآله مؤذنان أحدهما بلال، والآخر ابن أم مكتوم وكان أعمى، وكان يؤذن قبل الفجر، وبلال إذا طلع الفجر، وكان صلى الله عليه

وآله يقول " إذا سمعتم أذان بلال فكفوا عن الطعام والشراب ". ومنع ابن إدريس من تقديمه في الصبح أيضا، وهو ظاهر اختيار المرتضى في المسائل الناصرية وابن الجنيد، وأبي الصلاح، والجعفي. والمعتمد الأول ".
الحدائق الناضرة (مجلد ٧ صفحة ٣٥٣)

" وقال ابن أبي عقيل: من ترك الأذان والإقامة متعمدا بطلت صلاته إلا الأذان في الظهر والعصر والعشاء الآخرة فإن الإقامة مجزئة عنه ولا إعادة عليه في تركه وأما الإقامة فإنه إن

تركها متعمدا بطلت صلاته وعليه إعادة. والأصل في هذا الاختلاف ما يترأى من اختلاف الأخبار.

(وصفحة ٣٦٧)

" وقال ابن أبي عقيل من نسي الأذان في صلاة الصبح والمغرب حتى أقام رجع فأذن وأقام

ثم افتتح الصلاة، وإن ذكر بعد ما دخل في الصلاة أنه قد نسي الأذان قطع الصلاة وأذن وأقام ما لم يركع فإن كان قد ركب مضي في صلاته ولا إعادة عليه، وكذلك إن سهى عن

الإقامة من الصلوات كلها حتى دخل في الصلاة رجع إلى الإقامة ما لم يركع فإن كان قد

ركع مضي في صلاته ولا إعادة عليه إلا أن يكون قد تركه متعمدا استخفافا فعليه الإعادة. وظاهر هذا القول هو الرجوع إلى الأذان وحده في صلاتي الصبح والمغرب لو تركه

ناسيا ما لم يركع ولو نسي الإقامة وحدها فإنه يرجع لها في جميع الصلوات ما لم يركع وإن

تركها عمدا فعليه الإعادة مطلقا. وما صرح به ابن أبي عقيل موافق لما قدمنا نقله عنه في

صدر المسألة الأولى من قوله: وأما الإقامة فإنه إن تركها متعمدا بطلت صلاته وعليه الإعادة.



(180)

(وصفحة ٣٦٩)

".. صحيح علي بن يقطين على وجوب الإعادة بنسيان الإقامة متى ذكر في أثناء الصلاة، ولعله مستند ابن أبي عقيل في ما تقدم نقله عنه من وجوب الإعادة بترك الإقامة، إلا أن مورد الرواية النسيان وكلام ابن أبي عقيل مقيد بالتعمد فلا يمكن جعلها مستندا له.

(وصفحة ٣٧١ - ٣٧٢)

" وأما ما ذكره ابن أبي عقيل من القطع ما لم يركع والرجوع إلى الأذان خاصة في صلاة

المغرب والصبح "

واعلم أن هذه الروايات إنما تعطي استحباب الرجوع لاستدراك الأذان والإقامة أو الإقامة

وحدها وليس فيها ما يدل على جواز القطع لاستدراك الأذان مع الاتيان بالإقامة، ولم أقف

على مصرح به سوى المصنف في هذا الكتاب وابن أبي عقيل على ما نقل عنه.

(وصفحة ٣٨٠)

" قال في الذكرى " ولو جمع الحاضر أو المسافر بين الصلاتين فالمشهور أن الأذان يسقط في

الثانية، قاله ابن أبي عقيل والشيخ وجماعة سواء جمع بينهما في وقت الأولى أو الثانية لأن

الأذان إعلام بدخول الوقت وقد حصل بالأذان الأول، وليكن الأذان للأولى إن جمع بينهما في وقت الأولى وإن جمع بينهما في وقت الثانية أذن للثانية ثم أقام وصلى الأولى لمكان

الترتيب ثم أقام للثانية " . انتهى.

(وصفحة ٣٩٤ - ٣٩٥)

" قال ابن أبي عقيل " الأذان عند آل الرسول صلوات الله عليهم للصلوات الخمس بعد دخول وقتها إلا الصبح فإنه جائز أن يؤذن لها قبل دخول وقتها، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام.

أقول: ومما يدل على القول المشهور زيادة على ما ذكره ابن أبي عقيل ما رواه الشيخان في

الكافي والتهذيب في الصحيح عن عمران بن علي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأذان قبل الفجر فقال إذا كان في جماعة فلا وإذا كان وحده فلا بأس.

(وصفحة ٣٩٧)

" أقول: وإلى هذه الأخبار أشار ابن أبي عقيل بتواتر الأخبار وهي كما ترى واضحة

الدلالة

(١٨١)

في المدعى إلا أن من شأن السيد وابن إدريس الاعتماد على الأدلة العقلية بزعمهما وعدم
مراجعة الأدلة السمعية كما لا يخفى على المتتبع لكلامهما العارف بقواعدهما: ولا
سيما
المرتضى رضي الله عنه كما تصفحت جملة من كتبه فإنه في مقام الاستدلال على
الأحكام
التي يذكرها إنما يورد أدلة عقلية ولا يلم بالأخبار بالكلية.

(وصفحة ٤١٨)

" ومنها التثويب وقد وقع الخلاف هنا أيضا في حقيقته وحكمه والمشهور بين
الأصحاب أنه

عبارة عن قول الصلاة خير من النوم صرح به الشيخ في المبسوط وابن أبي عقيل والسيد
المرتضى وغيرهم رضوان الله عليهم قال في المنتهى التثويب في أذان الغداة وغيرها غير
مشروع وهو قوله: الصلاة خير من النوم ذهب إليه أكثر علمائنا وهو قول
الشافعي، وأطبق أكثر الجمهور على استحبابه في الغداة، لكن عن أبي حنيفة روايتان في
كيفيته فرواية كما قلناه والأخرى إن التثويب عبارة عن قول المؤذن بين أذان الفجر
وإقامته

حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين ثم قال في موضع آخر من المنتهى أيضا:
يكره أن يقول بين الأذان والإقامة حي على الصلاة حي على الفلاح وبه قال
الشافعي، وقال محمد بن الحسن كان التثويب الأول الصلاة خير من النوم مرتين بين
الأذان والإقامة ثم أحدث الناس بالكوفة حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين بينهما
وهو
حسن.

(وصفحة ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧)

" قال ابن أبي عقيل من متقدمي علمائنا " أطبقت الشيعة على أن الصادق عليه السلام
لعن

قوما زعموا أن النبي صلى الله عليه وآله أخذ الأذان من عبد الله بن زيد فقال " ينزل
الوحي

على نبيكم فتزعمون أنه أخذ الأذان من عبد الله بن زيد " . أقول: هذه الرواية قد نقلها
في كتاب دعائم الإسلام عن الحسين عليه السلام قال " وروينا عن جعفر بن محمد
عليهما

السلام عن أبيه عن جده عن الحسين بن علي عليهما السلام أنه سئل عن قول الناس في
الأذان، إن السبب كان فيه رؤيا رآها عبد الله بن زيد فأخبر النبي صلى الله عليه وآله
فأمر

بالأذان فقال عليه السلام " الوحي ينزل على نبيكم وتزعمون أنه أخذ الأذان من عبد الله بن زيد والأذان وجه دينكم وغضب وقال بل سمعت أبي علي بن أبي طالب عليه السلام يقول

أهبط الله ملكا حتى عرج برسول الله صلى الله عليه وآله.. وساق حديث المعراج بطوله
وما وقع فيه من الأذان والإقامة والصلاة". وقال السيد الزاهد العابد المجاهد رضي
الدين
بن طاوس نور الله تعالى مرقده في كتاب الطرائف " ومن طريف ما سمعت ووقفت
عليه أن
أبا داود وابن ماجه ذكرا في كتاب السنن إن النبي صلى الله عليه وآله هم بالبوق وأمر
بالناقوس فأرى عبد الله بن زيد في المنام رجلا عليه ثوبان أخضران فعلمه الأذان ".
أقول: وقد وقع في بعض الأخبار نسبة الرؤيا المذكورة إلى أبي بن كعب وهو ما رواه
في
الكافي في الصحيح أو الحسن عن عمر بن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال " ما
تروي
هذه الناصبة؟ فقلت جعلت فداك في ماذا؟ فقال في أذانهم وركوعهم وسجودهم.
فقلت
إنهم يقولون إن أبي بن كعب رآه في النوم فقال كذبوا فإن دين الله أعز من أن يرى في
النوم. قال فقال له سدير الصيرفي جعلت فداك فأحدث لنا من ذلك ذكرا فقال أبو
عبد الله عليه السلام إن الله تعالى لما عرج بنبيه صلى الله عليه وآله إلى سماواته السبع
ثم
ساق عليه السلام الخبر وهو طويل جدا يشتمل على الأذان والصلاة وأن ذلك كان في
مبدأ
التكليف. وما اشتمل عليه هذا الخبر من نسبة الرؤيا إلى أبي بن كعب خلاف ما اشتهر
بين
الخاصة والعامة من أنه عبد الله بن زيد كما تقدم. والله العالم ".

أفعال الصلاة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٩١)

" وقسم ابن أبي عقيل أفعال الصلاة إلى فرض، وهو ما إذا أخل به عمدا أو سهوا بطلت صلاته، وإلى سنة، وهو ما إذا أخل به عمدا بطلت صلاته لا سهوا، وإلى فضيلة، وهو ما لا تبطل الصلاة بالاخلال به مطلقا. وجعل الأول وهو الذي سميناه نحن ركنا الصلاة بعد دخول الوقت، واستقبال القبلة، وتكبيرة الاحرام، والركوع، والسجود ".
البيان (صفحة ٧٥)

" القيام وهو ركن في الصلاة، ويطلها الاخلال به عمدا أو سهوا، كسائر الأركان التي هي النية وتكبيرة الاحرام والركوع والسجود، لا القراءة في الأصح ولا الاستقبال، خلافا لابن حمزة لأنه أشبه بالشرط. وكذا دخول الوقت، ويظهر من ابن أبي عقيل ركنيته ".
المهذب البارع (مجلد ١ صفحة ٣٥٧)

" قسم الحسن بن أبي عقيل أفعال الصلاة إلى فرض، وهو ما إذا أخل به عمدا وسهوا بطلت صلاته، وإلى سنة، وهو ما إذا أخل به عمدا بطلت، لا سهوا، وإلى فضيلة، وهو ما لا تبطل بتركه مطلقا، وجعل الأول، وهو الذي سميناه ركنا الصلاة بعد دخوله الوقت واستقبال القبلة وتكبيرة الاحرام والركوع والسجود. ولعله نظر إلى كون الاستقبال شرطا، فكان الركن عنده خمسة، وأهمل القيام والنية، وهو ضعيف لاشتماله على خروج النية والقيام على الركنية، ولأن الاستقبال شرط اختياري، وقد تصح صلاة من ترك الاستقبال وصلى إلى يمين القبلة أو يسارها ظانا وقد خرج الوقت، أو مستدبرا على قول السيد ".
(١٨٤)

الذكرى (صفحة ١٧٩) (في رفع اليدين في التكبير)
" يستحب رفع اليدين به وبساير تكبير الصلاة وأوجه المرتضى لأن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام فعلوه وللأمر به في قوله تعالى فصل لربك وانحر وروى ابن سنان عن الصادق عليه السلام في النحر رفع اليدين حذاء الوجه، قلنا: الفعل أعم من الواجب والندب وكذا الأمر. وحد الرفع محاذاة الأذنين والوجه، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله، والصادق عليه السلام. وقال الشيخ: يحاذي بهما شحمتي الأذن. وقال ابن أبي عقيل: يرفعهما حذو منكبيه أو حيال خديه ولا يجاوز بهما أذنيه. " ويكره أن يتجاوز بهما رأسه وأذنيه اختياراً، لما رواه العامة من نهي النبي صلى الله عليه وآله ورواه ابن أبي عقيل فقال: قد جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام " إن النبي صلى الله عليه وآله مر برجل يصلي وقد رفع يديه فوق رأسه! فقال: مالي أرى قوما يرفعون أيديهم فوق رؤوسهم كأنها آذان خيل شمس " وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام " إذا افتتحت الصلاة فكبرت فلا تتجاوز أذنيك، ولا ترفع يديك بالدعاء في المكتوبة تتجاوز بهما رأسك " والأصح أن التكبير يبدأ به في ابتداء الرفع وينتهي عند انتهاء الرفع، لا في حال القرار مرفوعتين، ولا حال إرسالهما، كما قاله بعض الأصحاب، لقول عمار رأيت أبا عبد الله عليه السلام يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح ".

القراءة والأذكار

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ١٨٨)

" وقد اختلف قول الأصحاب فيما يقوم مقام الحمد، فقال المفيد رحمه الله بما قلناه، ورواه زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما يجزي من القول في الركعتين الأخيرتين؟ قال " إن تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله، أكبر، وتركع ". وقال الشيخ: هو مخير بين القراءة وعشر تسيبحات، وكذا قال ابن أبي عقيل، وعلم الهدى في المصباح قال: تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات، وتزيد في الثالثة: والله أكبر ".

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ١٥٣)

" قال ابن أبي عقيل في المتمسك: أقل ما يجزي (يجب خ.) في الصلاة عند آل رسول الله صلى الله عليه وآله من القراءة فاتحة الكتاب. وهو مروى عن علي بن رثاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال سمعته يقول " إن فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفريضة " وحملها الشيخ على حال الضرورة ".

(وصفحة ١٦٠)

" اختلف قول الأصحاب في عدد التسيبحات، فذهب المفيد إلى أنها أربع، وهو في رواية الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما يجزي من القول في الركعتين الأخيرتين؟ قال " أن تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر " واختاره الشيخ في التهذيب والاستبصار، والرواية حسنة. وقال ابن عقيل، وابن بابويه بالتسع، وهو في رواية ابن محبوب ".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١١٦)

" مسألة: واختلف في كيفية التسبيح فالأقوى الاكتفاء بقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مرة واحدة، لحديث الباقر عليه السلام. وللشيخ قولان أحدهما أن يكرر ذلك ثلاث مرات عدا التكبير، فإنه يقوله في آخر فيكون عشر مرات، وبه قال ابن أبي عقيل والمرضى ".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٩١)

" مسألة: المشهور أنه يجب على المختار قراءة سورة بعد الحمد في الثنائية والأولتين من

الرباعية والثلاثية، وهو اختيار الشيخ في الخلاف والجمل والاستبصار. وهو اختيار السيد المرتضى وابن أبي عقيل وأبي الصلاح وابن البراج وابن إدريس. (وصفحة ٩٢)

" قال الشيخ في النهاية والاقتصاد إنه ثلاث مرات: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فيكون اثنتي عشرة تسبيحة، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، لأنه قال: السنة في الأواخر التسبيح وهو أن يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سبعا أو خمسا وأدناه ثلاث في كل ركعة ".
" قال ابن أبي عقيل: من نسي القراءة في الركعتين الأولتين، وذكر في الأخيرتين، سبح فيهما ولم يقرأ فيهما شيئا، لأن القراءة في الركعتين الأولتين، والتسبيح في الأخيرتين.

" الظاهر من كلام ابني بابويه رحمهما الله أن التسبيح في الأخيرتين أفضل من القراءة للإمام والمأموم، وهو قول ابن أبي عقيل وابن إدريس ".
" وما رواه في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت:

الرجل يسهو عن القراءة في الركعتين الأولتين، فيذكر في الركعتين الأخيرتين أنه لم يقرأ قال " أتم الركوع والسجود قلت: نعم، قال: إني أكره أن أجعل آخر صلاتي أولها " وهذا الحديث كما يدل على عدم وجوب القراءة، فإنه دال على أولوية التسبيح أيضا، كما اختاره ابن أبي عقيل. احتج الآخرون بما رواه الحسين بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: أسهو عن القراءة في الركعة الأولى، قال " إقرأ في الثانية، قلت: أسهو في الثانية، قال: إقرأ في الثالثة " قلت: أسهو في صلاتي كلها قال: " إذا حفظت الركوع والسجود تمت صلاتك ". (وصفحة ٩٤)

" مسألة: قال الشيخان: يستحب أن يقرأ في غداة الجمعة بالجمعة في الأولى مع الحمد، وبالاخلاص معها في الثانية، وقال ابن أبي عقيل: يقرأ في الثانية المنافقين أو الاخلاص. وقال ابن بابويه: يقرأ المنافقين، وهو اختيار السيد المرتضى في

الانتصار، وجعله الشيخ في المبسوط رواية ".
" مسألة: قال ابن أبي عقيل: يقرأ في ثانية العشاء الآخرة ليلة الجمعة سورة
المنافقين. وقال الشيخان، والسيد المرتضى وابنا بابويه: يقرأ الأعلى، لما رواه
الكناني عن الصادق عليه السلام " فإذا كان العشاء الآخرة، فقرأ سورة الجمعة وسبح
اسم ربك الأعلى ".

منتهى المطب (مجلد ١ صفحة ٢٧٥)

" وقال في المبسوط والجمل هو مخير بين القراءة وعشر تسيبحات، صورتها: سبحان
الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات، ويقول عقيب الثالثة والله أكبر، وبه قال
ابن أبي عقيل والسيد المرتضى في المصباح وابن إدريس. وقال في النهاية: اثنتي عشرة
تسيبحة، يضيف قوله والله أكبر إلى الثلاث. وقال أبو الصلاح يتخير بين الحمد
وثلاث تسيبحات، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله. وقال حريز بن عبد الله
السجستاني في كتابه تسع تسيبحات، أسقط التكبير، وكرر التسبيح والتحميد
والتهليل ثلاثاً، وبه قال أبو جعفر بن بابويه. والأقرب الأول ".

الدروس (صفحة ٣٦)

" يجزي في غير الأوليين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثاً. وقال
الحسن: الأكل سبع أو خمس، والأدنى ثلاث ".

(وصفحة ٣٧)

".. وإضافة السورة إلى الحمد في النافلة، ويجوز التبعض فيها، ولو بعض في
الركعة الأولى لم يجز الاكمال في الركعة الثانية عن الحمد، خلافاً للحسن ".

البيان (صفحة ٨٤)

" وقراءة الجمعة والتوحيد في صبحها، وقال ابن بابويه الثانية بالمنافقين، وفي المغرب
ليلة الجمعة بها وبالأعلى، وفي عشائها بها وبالأعلى. وقال ابن أبي عقيل بها
وبالمنافقين، وفي ظهرها وجمعتها بهما ".

الذكرى (صفحة ١٨٩)

" ورابعها: في المفاضلة بين القراءة والتسبيح، فقال ابن أبي عقيل: التسبيح أفضل، ولو نسي القراءة في الأولتين، لرواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في ناسي القراءة في الأولتين فتذكر في الأخيرتين فقال " إني أكره أن أجعل آخر

صلاتي أولها " وظاهر ابني بابويه أفضلية التسبيح للإمام والمأموم، وهو مختار ابن إدريس. وفي الاستبصار والإمام الأفضل له القراءة.

" حادي عشرها: المشهور أنه لا يستحب الزيادة على اثنتي عشرة، وقال ابن أبي عقيل: يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سبعا أو خمسا، وأدناه ثلاث في كل ركعة، ولا بأس باتباع هذا التسبيح العظيم الشأن في استحباب تكرار ذكر الله تعالى "

(وصفحة ١٩١)

" وقال ابن أبي عقيل: تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام أن لا تقيه في الجهر بالبسملة، وهاهنا أقوال آخر.

(وصفحة ١٩٣)

" والثاني: وافق المرتضى والصدوق في قراءة المنافقين في صبح الجمعة، ورواه الشيخ في المبسوط، وهو في خبر ربعي وحرير رفعا إلى أبي جعفر عليه السلام قال " إذا كانت

ليلة الجمعة يستحب أن يقرأ في العتمة سورة الجمعة، وإذا جاءك المنافقون، وفي صلاة الصبح مثل ذلك " وخير ابن أبي عقيل بين المنافقين وبين الاخلاص. " الرابع: يستحب قراءة الجمعة والأعلى في عشاء ليلة الجمعة، لرواية أبي الصباح أيضا عنه عليه السلام، ورواه أبو بصير عنه عليه السلام. وقال ابن أبي عقيل: يقرأ في الثانية المنافقين، ووافق في الأولى على الجمعة، لرواية حرير السالفة، والأول أشهر وأظهر في الفتوى.

(وصفحة ١٩٥)

" تنبيه: قال ابن أبي عقيل: يجهر في صلاة السنن التي تكون في الجماعة وأطلق.

" الخامسة: قال ابن أبي عقيل: لا يقرأ في الفريضة ببعض السورة، ولا بسورة فيها سجدة، مع قوله بأن السورة غير واجبة. وقال أيضا: من قرأ في صلاة السنن في الركعة الأولى ببعض السورة، وقام في الركعة الأخرى ابتداءً من حيث بلغ، ولم يقرأ بالفاتحة. وهو غريب، والمشهور قراءة الحمد. وقد روى سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام فيمن قرأ الحمد ونصف سورة، هل يجزيه في الثانية أن لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة؟ فقال " يقرأ الحمد ويقرأ ما بقي من السورة " والظاهر أنه في النافلة "

المهذب البارع (مجلد ١ صفحة ٣٧٣)

" (و) التخيير بين اثني عشر وعشرين، وثمان وعشرين، قاله الحسن بن أبي عقيل، وعبارته: من السنة في الأواخر التسبيح، وهو أن يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، سبعا أو خمسا، وأدناه ثلاثة في كل ركعة "

مدارك الأحكام (مجلد ٣ صفحة ٣٢٤)

" أما استحباب الرفع، فقال في المعتبر إنه لا خلاف فيه بين العلماء. ونقل عن المرتضى رضي الله عنه أنه أوجه في تكبيرات الصلاة كلها، واحتج بإجماع الفرقة وهو أعلم بما ادعاه. واختلف الأصحاب في حده، فقال الشيخ رحمه الله يحاذي بيديه شحمتي أذنيه. وقال ابن أبي عقيل يرفعهما حذو منكبيه أو حيال خديه لا يجاوز بهما أذنيه. وقال ابن بابويه: يرفعهما إلى النحر ولا يجاوز بهما الأذنين حيال الخد. والكل متقارب، وقد ورد بذلك روايات كثيرة "

(وصفحة ٣٤٤)

" واختلف الأصحاب في أن الأفضل للمصلي القراءة أو التسبيح. فقال الشيخ في الاستبصار " إن الأفضل للإمام القراءة، وإنهما متساويان بالنسبة إلى المنفرد. وقال في النهاية والمبسوط: هما سواء للمنفرد والإمام ". وأطلق ابنا بابويه، وابن أبي عقيل أفضلية التسبيح "

(وصفحة ٣٤٧)

" لا خلاف بين الأصحاب في جواز الاقتصار على الحمد في النوافل مطلقا، وفي الفرائض في حال الاضطرار، كالخوف، ومع ضيق الوقت بحيث إن قرأ السورة خرج الوقت، ومع عدم إمكان التعلم. وإنما الخلاف في وجوب السورة مع السعة، والاختيار، وإمكان التعلم. فقال الشيخ رحمه الله في كتابه الحديث، والسيد المرتضى، وابن أبي عقيل، وابن إدريس بالوجوب. وقال ابن الجنيد وسائر، والشيخ في النهاية، والمصنف في المعتمد بالاستحباب، ومال إليه في المنتهى، وهو متجه.

(وصفحة ٣٦٠)

" قال ابن أبي عقيل: تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام أن لا تقيه في الجهر بالبسملة ". (وصفحة ٣٦٥)

" وقال ابن أبي عقيل: يقرأ في ثانية العشاء الآخرة ليلة الجمعة سورة المنافقين، لما رواه حريز وربيعي رفعاه إلى أبي جعفر عليه السلام، قال " إن كانت ليلة الجمعة يستحب أن يقرأ في العتمة سورة الجمعة وإذا جاءك المنافقون، وفي صلاة الصبح مثل ذلك، وفي صلاة الجمعة مثل ذلك، وفي صلاة العصر مثل ذلك " وهو المقام مقام استحباب فلا مشاحة في اختلاف الروايات فيه ".

(وصفحة ٣٧٩)

" أجمع الأصحاب على أنه يجزئ بدل الحمد في الثانية من المغرب والأخيرتين من الظهرين والعشاء التسبيح، وإنما اختلفوا في قدره: فقال الشيخ في النهاية والاقتصاد " إنه اثنتا عشرة تسبيحة صورتها: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثا ". وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل فإنه قال " السنة في الأواخر التسبيح، وهو أن يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سبعا أو خمسا وأدناه ثلاث في كل ركعة.

(وصفحة ٣٨٢)

" السادس: ظاهر الأصحاب أنه لا يستحب الزيادة على الاثنتي عشرة، وقال ابن

أبي عقيل " يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر سبعا، أو خمسا، وأدناه ثلاث في كل ركعة ". قال في الذكرى " ولا بأس باتباع هذا الشيخ العظيم الشأن في استحباب ذكر الله تعالى " .

جواهر الكلام (مجلد ٩ صفحة ٣٢٠)

" (والمصلي في كل ثلاثة ورابعة بالخيار) بين القراءة والتسبيح (إن شاء قرأ الحمد، وإن شاء سبح) إجماعا محصلا ومنقولا صريحا وظاهرا مستفيضا بل متواترا ونصوصا كذلك

صريحة، وظاهره ولو للجمع بين الأمر بكل منهما بالتخير، كما أنه يجب حمل الأمر بالثاني منهما من غير تعرض للقراءة في المحكي عن الصدوق في الرسالة والمقنع والهداية عليه، أو على أفضل فرديه كما حكي عنهما ذلك في المسألة الآتية بل لعل المحكي عن الحسن بن أبي عقيل كذلك أيضا وإن كان في عبارته ما يوهم التعيين حتى أنه ربما نسب إليه بل وإلى الصدوقين أيضا ذلك، لكنه في غير محله. (وصفحة ٣٨٥)

" بل في كنز العرفان وعن الخلاف الاجماع عليه صريحا، بل في الذكرى وغيرها أن في

شعائر الشيعة الجهر بالبسملة لكونها بسملة، وزاد في المدارك حتى قال ابن أبي عقيل تواترت الأخبار أن لا تقية في الجهر بالبسملة وذلك كله مع الاعتضاد بالتتابع الشاهد لصدق هذا الاجماع حجة على ما تفرد به العجلي (الحلي خ.) كما في الذكرى وغيرها

من تخصيص الاستحباب بالأولتين للاحتياط الذي يمكن منعه في المقام، لما ستعرفه من القول بوجوب الجهر. (وصفحة ٤٠٦)

" عن عبد الله بن الحسن (رأيت أبي يصلي ليلة الجمعة بسورة الجمعة وقل هو الله أحد)

وغير ذلك لا ريب في ضعفه، إلا أن يراد به كخبره أنه مستحب أيضا، ويرجح على غير الفرد المزبور، وأما بالنسبة إليه فلا ريب في رجحان اختياره عليه بما سمعته، وكذا ما يحكى عن ابن أبي عقيل من قراءة المنافقين في ثانية العشاء الآخرة لمرفوع حريز وربيعي إلى أبي جعفر عليه السلام (إن كان ليلة الجمعة يستحب أن تقرأ في العتمة سورة الجمعة وإذا جاءك المنافقون) المعتضد بغيره أيضا " .

(مجلد: ١٠ صفحة ٢٧)

" بل هو الذي استظهره في المدارك من ابن أبي عقيل، بل عن المهذب البارع نسبه إليه قاطعا به، لكن المحكي من عبارته وإن كان فيها إن الأدنى الثلاث في كل ركعة إلا أنه يحتمل إرادة الأدنى في الفضل بقرينة قوله سابقا: " السنة في الأواخر التسبيح سبعا أو خمسا: نعم هو صريح المحكي عن نسخة لرسالة علي بن بابويه قديمة مصححة عليها خطوط علماء بقائها عليهم، ونسختين لكتاب المقنع في باب الجماعة، وبعض نسخ الفقيه مؤيدا ذلك كله بما ستمعه عن الفقه الرضوي الذي من الغالب موافقة الصدوقين له حتى أنه بذلك ظن أنه من كتب أولهما، وصريح المحكي أيضا عن بعض نسخ المهذب مؤيدا بموافقته للنهاية غالبا.

(وصفحة ٣١ ٣٢ - ٣٣ - ٣٤)

" لكن قد سمعت ما عن ابن أبي عقيل أن الأولى التكرير ثلاثا، وإلا فالأفضل سبعا أو خمسا، وفي الذكرى لا بأس باتباع هذا الشيخ العظيم الشأن في استحباب ذكر الله، وهو مبني على تناول دليل التسامح لمثل ذلك..

" (وقيل: يجزيه عشر) باثبات التكبير في التسبيحة الأخيرة وإسقاطها في الأولين، والقائل الشيخ في مبسوطه وعن جملة ومصباحه وعمل يوم وليلة، وأبو المكارم في غنيته، والصدوق في المحكي من هدايته، والمرضى في المحكي من جملة ومصباحه، وعن سلار والكيدري (والكندري خ.) أيضا وإن كان ربما حكي عنه التخيير بين ذلك والاثني عشر، إلا أن مقتضاه عدم الاجتزاء بالأقل، فرجع إلى هذا القول، بل نسبه الفاضلان إلى ابني البراج وأبي عقيل، لكن ما وقفنا عليه مما حكي من عبارتيهما لا يساعد على ذلك، بل ظاهرهما القول السابق كما عرفت، بل ينبغي عدم احتمال ذلك فيهما، لأن التكبير إن ثبت فيهما فالاثني عشر، وإلا فالتسع، فلا وجه لنسبة ذلك إليهما، كما أنه لا ينبغي نسبه إلى الحلبي كما وقع من بعضهم على ما ستعرف.

" وقيل والقائل حريز والصدوقان وابن أبي عقيل وأبو الصلاح فيما حكي عنهم تسع باسقاط التكبير، لكن المصنف قال: (وفي رواية تسع) وهو بعد نسبه سابقة إلى

القبيل قد يظهر منه أنه ليس قولاً لأحد كالمحكي عن ابن إدريس من اقتصاره على نقل القول بالأربع والعشر والاثني عشر، ولعل الأمر فيه كذلك.. وأما ابن أبي عقيل فقد تقدم أن الموجود في عبارته إثبات التكبير، وستسمع ما وصل إلينا عن أبي الصلاح، فلم يثبت حينئذ لأحد ممن نسب إليه "

الركوع

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ١٩٥)

" مسألة: وتسبيحة واحدة كبر مجزية، صورتها سبحان ربي العظيم: أو سبحان الله ثلاثاً، ومع الضرورة تجزي الواحدة الصغرى. وقال أبو الصلاح: لا يجزي أقل من ثلاث اختيارات، وبه قال ابن أبي عقيل."

(وصفحة ٣٩٠)

" فرع: قال علم الهدى رحمه الله: لو شك في الركوع وهو قائم أتى به، فإن ذكر أنه كان ركع أهوى ساجداً، ولو رفع رأسه أعاده. وقال الشيخ رحمه الله: إذا كان في الأولتين أعاد على التقديرين، وإن كان في الأخيرتين كما قال علم الهدى رحمه الله. وقال ابن أبي عقيل: يعيد وأطلق، وهو أشبه بالصواب، لأنه زاد ركوعاً، وليس رفع الرأس جزءاً من الركوع بل انفصال عنه."

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١٣٦)

" فروع: لو شك في الركوع وهو قائم فأتى به، ثم ذكر أنه كان قد ركع قبل أن ينتصب أعاد، وبه قال ابن أبي عقيل منا، لأن الركوع الانحناء وقد وجد، فيكون قد زاد ركناً، وصار كما لو ذكر بعد الانتصاب. وقال الشيخ والمرضى: يهوي للسجود ولا يرفع رأسه، لأن ركوعه مع هويه لازم، فلا يعد زيادة. وهو ممنوع لأن مسمى الركوع، وهو الانحناء قد حصل والرفع ليس جزء منه بل انفصال عنه، وقد قصده الراكع."

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٤٩)

" لو شك في الركوع وهو قائم ركع، لأنه في محله، فإن ذكر حالة الركوع أنه قد كان

ركع أعاد الصلاة، قاله ابن أبي عقيل، وهو الوجه عندي. وقال الشيخ والسيد رحمهما الله يرسل نفسه ولا يرفع رأسه."

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٢٩)

" وأما الحكم الثاني فشيء ذكره الشيخ والسيد المرتضى وتبعهما ابن إدريس وأبو الصلاح، والأقوى عندي البطلان، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، فإنه قال: ومن شك في الركوع وهو قائم رجع، فإن استيقن بعد ركوعه أنه كان قد ركع أعاد الصلاة، وهو يتناول صورة النزاع.

" مسألة: لو سهى عن الركوع حتى سجد أعاد الصلاة، سواء كان في الأولتين أو الأخيرتين، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، فإنه قال: ومن نسي الركوع حتى سجد بطلت صلاته، وعليه الإعادة، وأطلق القول في الأولتين والأخيرتين، ولم يفصل. وقال المفيد: إن ترك الركوع ناسيا أو متعمدا أعاد على كل حال "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٤١٠)

" مسألة: ولو شك في الركوع وهو قائم ركع، لأنه في محله، فإنه ذكر وهو راع أنه كان قد ركع، فقال ابن أبي عقيل منا، وقال (سقط) لو أرسل نفسه ولا يرفع رأسه، فإن رفع أعاد، لأنه زاد ركوعا والأقرب الأول، لأن الركوع هو الانحناء وليس رفع الرأس جزءا من المسمى، فيصدق عليه أنه زاد ركوعا، وزيادة الركوع مبطله "

نهاية الأحكام (مجلد ١ صفحة ٥٣٩)

" ولو شك وهو قائم في الركوع، وجب أن يركع. فإن ذكر في حال ركوعه أنه كان قد

ركع، أرسل نفسه ولا يرفع رأسه، قاله الشيخ والمرتضى، لأن ركوعه مع هويه لازم، فلا يعد زيادة. وقال ابن أبي عقيل: يعيد، لأنه زاد ركنا. والأقرب أنه إن استوفى واجب الركوع استأنف، وإلا أرسل نفسه "

الذكرى (صفحة ٢٢٢)

" .. وأما الحديث فظاهره الركعة بتمامها، سلمنا أنه أراد به الركوع ولكن في صورة تحقق زيادته، وهي هنا غير محققة. وقال الفاضلان يعيد الصلاة، وأطلق ابن أبي

عقيل أنه إذا استيقن بعد ركوعه الزيادة يعيد الصلاة. ولقائل أن يقول: جميع ما عدت من الصور يمتنع تسميتها أركاناً، فنقول هي بصور الأركان، وقد وقع في بعضها النزاع، للتعليل بركنيتها أي أن القائل ببطان الصلاة علل بالركنية".

جواهر الكلام (مجلد: ١٠ صفحة ١٠٧)

" فظهر حينئذ أن النصوص زادت على ما ذكره المصنف، بل في بعضها كصحيحي ابني عمار ومسكان الأمر برفع اليدين لرفع الرأس من الركوع، وحكاه في الذكرى عن ابن بابويه وصاحب الفاخر وقربه هو، كما أنه مال إليه غيره ممن تأخر عنه، وهو لا يخلو من قوة، لصحة الخبرين واعتضادهما بإطلاق الأمر به في الصلاة وأنه زينة واستكانة وتبتل وابتهاال وأنه العبودية، وخلو كثير من الفتاوى عنه كالنصوص سيما صحاح حماد وزرارة غير قادح في مثل هذا الحكم الاستحبابي ولقد أجاد الطباطبائي (رحمه الله) في قوله:

وليس للرفع هنا تكبير ولا به رفع يد مشهور والرفع في نص الصحيح ذكر فندبه أولى وإن لم يشتهر.

فنفي المصنف له في معتبره كما عن ابن أبي عقيل، بل ظاهر الأول الاجماع عليه لا يخلو من نظر كاجماعه، لخلو أكثر كتب الأصحاب كما قيل عن التعرض له نفياً وإثباتاً، واحتمال تنزيل الخبرين على التقية كما في الحدائق تبعاً للمجلسي رحمه الله لاشتهار الحكم عندهم لا داعي له، بل ظاهر الأصحاب في غير المقام أولوية الحمل على الاستحباب من ذلك.

(وصفحة ١١٥)

" لكن ظاهر الشهيد العمل به، حيث قال: ويستحب أيضاً في الذكر هنا بالله أقوم وأقعد ولم أجده لغيره ولا في غير الخبر المزبور، كما أنني لم أجده ما حكى عن ابن أبي عقيل من أنه روي " اللهم لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء يعد " فيما حضرني من كتب الأصول والفروع إلا ما في الحدائق عن كتاب الغارات، كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر إلى أن قال " وكان

أي رسول الله صلى الله عليه وآله إذا رفع صلبه قال: سمع الله لمن حمدته اللهم لك الحمد ملء سمواتك وملء أرضك وملء ما شئت من شيء " إلى آخره لكن لا بأس بذكره للتسامح "

السجود

مختلف الشيعة (صفحة ٩٦)

" مسألة: أوجب ابن أبي عقيل تكبير الركوع والسجود، وهو اختيار سلار، وأوجب سلار تكبير القيام والقعود والجلوس في التشهدين أيضا، والمشهور عند علمائنا الاستحباب، وهو الوجه "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٣١)

" مسألة: الظاهر من كلام ابن أبي عقيل إعادة الصلاة بترك سجدة واحدة مطلقا، سواء ذلك في الركعتان الأولتان والأخيرتان، لأنه قال: من سهى عن فرض فزاد فيه أو نقص منه أو قدم منه مؤخرا أو أخر منه مقدما، فصلاته باطلة وعليه الإعادة. وقال في موضع آخر: الذي يفسد الصلاة ويوجب الإعادة، إلى أن قال والترك لشيء من فرائض أعمال الصلاة ساهيا. مع أنه قسم أعمال الصلاة إلى فرض، وسنة، وفضيلة، وعد من الفرض الركوع والسجود، ثم قال: ومن ترك شيئا من ذلك أو قدم منه مؤخرا أو أخر منه مقدما ساهيا كان أو متعمدا إماما كان أو مأموما أو منفردا، بطلت صلاته.

" وقال ابن أبي عقيل: الذي يفسد الصلاة ويوجب الإعادة عند آل الرسول عليهم السلام، إلى أن قال: والزيادة في الفرض ركعة أو سجدة. وفي موضع آخر: فمن سهى عن فرض فزاد فيه أو نقص منه أو قدم مؤخرا أو أخر مقدما، فصلاته باطلة وعليه الإعادة. وقد عد السجود من فرائض الصلاة "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٢٨٢)

" فروع، الأول: هل يجب التسييح أو يجزي مطلق الذكر؟ الأقرب عندي الثاني، وهو اختيار الشيخ في النهاية والمبسوط والجمل وابن إدريس. وأوجب الشيخ في الخلاف التسييح، وهو قول ابن أبي عقيل وابن بابويه والمفيد والسيد المرتضى وأبي الصلاح. لنا: ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال قلت له: يجزي أن أقول مكان التسييح في الركوع والسجود لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر؟ فقال " نعم كل هذا ذكر الله ".

(وصفحة ٢٨٤)

" السابع، لا يرفع يديه وقت قيامه من الركوع، ذكره ابن أبي عقيل لأنه غير منقول ".

الدروس (صفحة ٣٨)

" أوجب سلا ر والحسن، تكبير الركوع والسجود ".

(وصفحة ٤٧)

" ولو نسي سجدة قضاها بعد الصلاة وسجد للسهو، وإن كانت من الأولتين، وقال في التهذيب تبطل الصلاة فيهما. وظاهر الحسن البطلان وإن كان من الأخيرتين، لرواية المعلى بن خنيس. ولا يقضي السجدة المنسية في أثناء الصلاة ".

البيان (صفحة ٨٧)

" قال ابن أبي عقيل: تبطل الصلاة بالسهو عن سجدة واحدة مطلقا، ووافقه الشيخ إن كانت من الركعتين الأولتين، ولم يبطل الصلاة بتركهما معا من الأخيرتين سهوا، إذا تداركهما ولو في ركعة أخرى، والأشهر الأول.

(وصفحة ١٤٨)

" ظاهر ابن أبي عقيل إبطال الصلاة بنسيان سجدة مطلقا ".

الذكرى (صفحة ١٩٨)

" وأوجب ابن أبي عقيل تكبير الركوع والسجود، وأوجب سلا ر ذلك، وتكبير

القيام، عملاً بظاهر الأخبار، كما في رواية زرارة عن الباقر عليه السلام " إذا أردت أن ترقع فقل وأنت منتصب، الله أكبر ". ورواية الحلبي عن الصادق عليه السلام " إذا سجدت فكبر " ويعارض بنخبر أبي بصير عنه عليه السلام " أدنى ما يجزي في التكبير في الصلاة واحدة " مع استقرار الاجماع على خلاف قوليهما. (وصفحة ١٩٩)

" وبإسناده إلى محمد بن مسلم عنه عليه السلام " إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، قال من خلفه ربنا لك الحمد، وإن كان وحده، إماماً أو غيره، قال سمع الله لمن حمده، الحمد لله رب العالمين ". قال ابن أبي عقيل: وروي اللهم لك الحمد وملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء يعد. " وذهب ابن أبي عقيل في ظاهر كلامه، وابن إدريس، وصرح به أبو الصلاح وابن زهرة، إلى أنه يقول سمع الله لمن حمده في حال ارتفاعه، وباقي الأذكار بعد انتصابه، وهو مردود بالأخبار المصرحة بأن الجميع بعد انتصابه، وهو قول الأكثر.

.. والحديثان أوردهما في التهذيب ولم ينكر منهما شيئاً، وهما يتضمنان رفع اليدين عند رفع الرأس من الركوع، ولم أقف على قائل باستحبابه إلا ابني بابويه وصاحب الفاخر، ونفاه ابن أبي عقيل والفاضل، وهو ظاهر ابن الجنيد، والأقرب استحبابه لصحة سند الحديثين، وأصالة الجواز وعموم أن الرفع زينة الصلاة واستكانة من المصلي، وحينئذ يتندي بالرفع عند ابتداء رفع الرأس وينتهي بانتهائه، وعليه جماعة من العامة.

(وصفحة ٢٠٠)

" الثاني: أن الإخلال بالسجدة الواحدة غير مبطل، إذا كان سهواً، وعليه معظم الأصحاب بل هو إجماع، وفي كلام ابن أبي عقيل إيحاء إلى أن الإخلال بالواحدة مبطل وإن كان سهواً، لصدق الإخلال بالركن، إذ الماهية المركبة تفوت بفوات جزء منها، وتمسكاً برواية المعلى بن خنيس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام في رجل نسي السجدة من صلاته قال " إذا ذكرها قبل ركوعه سجدتها، وبنى على

صلاته، ثم يسجد سجدي السهو بعد انصرافه، وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة " ونسيان السجدة في الأولتين والأخيرتين سواء. (وصفحة ٢٠١)

" أما سنن السجود فمنها: التكبير له قائما رافعا يديه كما مر. والهوي بعد إكماله لما روي من فعل النبي صلى الله عليه وآله، وأمر به الباقر عليه السلام، ووصفه حماد عن الصادق عليه السلام. ولو كبر في هويه جاز وترك الأفضل، قيل ولا يستحب مده ليطابق الهوي، لما ورد أن التكبير جزم. وقال ابن أبي عقيل يبدأ بالتكبير قائما، ويكون انقضاء التكبير مع مستقره ساجدا "

(وصفحة ٢٠٢)

" وقال ابن أبي عقيل: يكون أول ما يقع منه على الأرض يدها، ثم ركبته، ثم جبهته ثم أنفه والارغام به سنة، والتجافي في السجود، ويسمى تخوية أيضا، لا لأنه إلقاء الخواء بين الأعضاء، لأن النبي صلى الله عليه وآله فرج يديه عن جنبه، وفرج بين يديه وجنح بعضديه، ونهى عن افتراش الذراعين كما يفترش الكلب. ولما سبق في حديث حماد، وقول الباقر عليه السلام " لا تفترش ذراعيك افتراش السبع.. " وقال ابن أبي عقيل: إذا أراد النهوض ألزم أليته الأرض، ثم نهض معتمدا على يديه (وصفحة ٢٢٠)

" السادسة: لا تبطل الصلاة بالسهو عن سجدة من ركعة حتى يركع فيما بعدها، وقد يظهر من كلام ابن أبي عقيل وجوب الإعادة بترك سجدة، حيث قال: والفرض الصلوات بعد دخول وقتها، واستقبال القبلة، وتكبير الاحرام، والسجود، ومن ترك من ذلك أو قدم منه مؤخرا أو أخر منه مقدما ناسيا كان أو ساهيا أو متعمدا، إماما كان أو مأموما أو منفردا، بطلت صلاته. وقال: من استيقن أنه سجد سجدة وشك في النهاية سجدها، فإن استيقن أنه سجد سجدين أعاد الصلاة. فأظهر كلامه أن السجدة الواحدة كالسجدين في الزيادة والنقصان "

رسائل الكركي (مجلد ٣ صفحة ٢٩٦)
" ويحكى عن ابن أبي عقيل القول بأن الاخلال بالسجدة الواحدة سهوا
مبطل، لاستلزامه الاخلال بالركن، لأن الاخلال بالماهية المركبة يتحقق بالاخلال
بجزء من أجزائها. وفي رواية المعلى ما يشهد له، والأكثر على أن المبطل إنما هو
الاخلال بمجموعها لا بأحدهما سهواً ".
مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ٢٤)

" أعلم أن الحكم بكون الركن في السجود مجموع السجدين، مع إطلاق القول بأن
زيادة الركن ونقصانه مبطلان للصلاة وإن كان سهواً، لا يستقيم، لأن الماهية المركبة
تفوت بفوات جزء من أجزائها، وذلك يستلزم فوات الركن بترك السجدة
الواحدة، وقد أطلق الأصحاب عدا أب أبي عقيل على عدم بطلان الصلاة،
وبفواتها سهواً، واللازم من ذلك إما عدم كون الركن مجموع السجدين، أو كون
نقصان الركن سهواً قد يغتفر ".
روض الجنان (صفحة ٢٧٩)

" ولا تبطل الصلاة بترك إحداها سهواً على المشهور أيضاً، وربما نقل عن ابن أبي
عقيل أن الاخلال بالواحدة مبطل، وإن كان سهواً لصدق الاخلال بالركن، إذ
الماهية المركبة تفوت بفوات جزء منها، وقد تقرر أن الركن مجموع
السجدين، ولرواية المعلى بن خنيس الدالة على ذلك.
" فإن ابن أبي عقيل إنما حكم ببطلان الصلاة بنسيان الواحدة لا بزيادتها، على ما
نقله عنه المجيب ".
مدارك الأحكام (مجلد ٣ صفحة ٤٠٢)

" ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل أن نسيان السجدة الواحدة مبطل وإن كان
سهواً، وربما كان مستنده ما رواه علي بن إسماعيل، عن رجل، عن معلى بن
خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن الرجل ينسى السجدة من
صلاته، قال " إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها وبنى على صلاته، ثم سجد سجديتي

السهو بعد انصرافه، وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة، ونسيان السجدة في الأولتين والأخيرتين سواء ". واستدل له المتأخرون أيضا ".
جواهر الكلام (مجلد ١٠ صفحة ١٢٩)
" فما عن ثقة الإسلام في الفتاوى السبع عشر والسيد في الجمل والحلبيات وابن إدريس

في السرائر والتقي بل والحسن بن أبي عقيل ناسبا له إلى آل الرسول صلى الله عليه وآله بل والغنية مدعيا عليه الاجماع من البطلان بذلك ضعيف لا أعرف له دليلا إلا قاعدة الشغل التي لا تتم عندنا، وإطلاق بعض النصوص بناء على تعميمها لصورتي الزيادة والنقيصة، وإطلاق من زاد في صلاته، والكل يجب الخروج عنها بما دل بالخصوص على عدم بطلان الصلاة بزيادتها، كخبر منصور بن حازم: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجدة فقال " لا يعيد صلاة من سجدة ويعيدها من ركعة ".

التشهد

البيان (صفحة ٩٣)

" يستحب التورك فيه، وليكن فيه الأليتان على الأرض، وقال ابن أبي عقيل:
ينصب طرف إبهامه اليمنى على الأرض. وقال ابن الجنيد: يجعل بطن ساقه
اليمنى على رجله اليسرى، وباطن فخذه اليمنى على عرقوبه الأيسر، ويلصق
طرف إبهام رجله اليمنى مما يلي طرفها الأيسر بالأرض، وباقي أصابعها عاليا
عليها، وقال لا يجزيه غير التورك على الأيسر مع القدرة، ثم الأيمن "

الذكرى (صفحة ٢٠٤)

" وقال ابن أبي عقيل: ينصب طرف إبهامه اليمنى على الأرض، ويكره
الاقعاء، وقال ابن بابويه والشيخ في النهاية: لا يجوز، وعلله ابن بابويه بأن المقعي
ليس بجالس، إنما يكون بعضه قد جلس على بعض، فلا يصير للدعاء
والتشهد.

التسليم

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٢٣٣)

" مسألة: التسليم واجب في الصلاة والاخلال به عمدا مبطل لها لا سهوا، وبه قال ابن أبي عقيل منا وعلم الهدى وتقي بن نجم. وقال الشافعي: هو ركن في الصلاة. وقال الشيخان هو مسنون، وقال أبو حنيفة ليس التسليم من الصلاة ولا متعينا للخروج به، بل الخروج من الصلاة بكل مناف لها سواء كان من فعل المصلي كالتسليم والحدث، أو ليس من فعله كما لو فجأه طلوع الشمس أو وجد المتيمم الماء، وتمكن من استعماله.

(وصفحة ٢٣٦)

" وإن بدأ بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فإنه يجزي أن يقول: السلام عليكم ويقتصر به، قاله الشافعي. وقال أبو الصلاح: الفرض أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبما قلناه قال ابن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيد في مختصر الأحمدي قال: يقول: السلام عليكم فإن قال: ورحمة الله وبركاته كان حسنا".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١٢٧)

" لو اقتصر على الثانية أجزاءه السلام عليكم، عند ابن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيد، وبه قال الشافعي، لأن عليا عليه السلام كان يسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم، السلام عليكم. ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام يقول " السلام عليكم " .

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٤١)

" لا يخرج من الصلاة بقوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته على القول بالوجوب، ولا بقوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أو العابدین، أو

السلام على عباد الله الصالحين وعلينا. ولو سلم بالعبارة الثانية جاز أن يقول السلام عليكم ورحمة الله، وإن لم يقل وبركاته. ولو قال السلام عليكم واقتصر، خرج به عند ابن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيدي.

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٩٧)

" مسألة: أوجب السيد المرتضى في المسائل الناصرية وفي المسائل المحمدية التسليم، وبه قال أبو الصلاح وسالار وابن أبي عقيل وابن زهرة. وقال الشيخان: أنه مستحب وهو اختيار ابن البراج وابن إدريس، والذي اخترناه نحن في منتهى المطب المذهب الأول، وفي التحرير وغيره الثاني، وهو الأقوى عندي."

منتهى المطب (مجلد ١ صفحة ٢٩٥)

" مسألة: اختلف أصحابنا في وجوبه في الصلاة، فقال علم الهدى وابن أبي عقيل وأبو الصلاح: إنه واجب تبطل الصلاة بالاخلال به عمدا لا سهواً، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد. وقال الشيخان هو مسنون في الصلاة، وقال أبو حنيفة: ليس التسليم من الصلاة، ولا يتعين الخروج به منها، بل الخروج من الصلاة بكل ما ينافيها، سواء كان من فعل المصلي كالتسليم والحدث، أو ليس من فعله كطلوع الشمس أو وجود الماء للمتميم المتمكن من الاستعمال. والأقرب عندي الوجوب."

(وصفحة ٢٩٦)

" الثالث: لو سلم بقوله السلام عليكم ورحمة الله جاز، وإن لم يقل وبركاته، بلا خلاف أن يقتصر على قوله السلام عليكم، والأقرب عندي الجواز، وبه قال ابن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيدي، وبه قال الشافعي وأحمد."

البيان (صفحة ٩٥)

" وقال ابن بابويه: يرد المأموم على الإمام بواحدة، ثم يسلم عن جانبه بتسليمتين. وقال ابن أبي عقيل: يرد المأموم التسليم على من سلم عليه من

الجانبيين، والكل جاز. ولو قصد المصلي مسلمي الإنس والجن وجميع الملائكة جاز، ولو ذهل عن هذا القصد فلا بأس".
الذكرى (صفحة ٢٠٥)

" الواجب الثامن: التسليم، تجب صيغة السلام عليكم عند أكثر من أوجهه، وهم ابن أبي عقيل والمرضى وأبو الصلاح وابن زهرة. قال ابن أبي عقيل: فإذا فرغ من التشهد وأراد أن يسلم على مذهب آل الرسول صلى الله عليه وآله فإن كان إماماً أو منفرداً، سلم تسليمه واحدة، مستقبل القبلة، يقول السلام عليكم، وإن كان خلف إمام يقتدي بصلاته فتسليمتين، تسليمه يرد على من على يمينه، والأخرى على من يساره إن كان على يساره أحد. ومن ترك التسليم ساهياً فلا شيء عليه، وسن تركه متعمداً فصلاته باطلة وعليه الإعادة.

وقال: سياق التشهد: اللهم صل على محمد وآل محمد، واغفر لي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيراً، وامن علي بالجنة طولا منك، وفك رقبتني من النار، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده، السلام على محمد بن عبد الله رسول رب العالمين، وصل على جبرئيل وميكائيل وإسرافيل، اللهم صل على ملائكتك المقربين. السلام على أنبياء الله المرسلين، وعلى أئمة المؤمنين، أولهم وآخرهم، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

ومن لم يقل شيئاً من هذا فإن الشهادتين تجزيه، ومن أتى به كان أفضل من تركه، ومن تركه لم تفسد عليه صلاته إلا في الشهادتين إن تركهما ساهياً فلا شيء عليه، وإن تركهما متعمداً بطلت صلاته، وعليه الإعادة. فهذا تصريح منه بوجوب : السلام عليكم، وبندب: السلام علينا، وبتقدمها على السلام عليكم.
(وصفحة ٢٠٦)

" ثم يبطل قول من قال باستحباب التسليم بالنقل، والفتوى يبطلان صلاة المسافر إذا أتم، لأنه لو خرج بآخر التشهد لم تضر الزيادة، وكذا من زاد في الصلاة سهواً أو

عمدا فإن اقتصر على السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد يجزي ترجمتها فتبطل صلاته لو تعمدته لأنه كلام في الصلاة غير مشروع. وإن بدأ بالسلام عليكم أجزأت. وقال أبو الصلاح الفرض أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبما قلناه قال ابن بابويه وابن أبي عقيل ".
مدارك الأحكام (مجلد ٣ صفحة ٤٢٩)

" اختلف الأصحاب في التسليم، هل هو واجب أو مستحب؟ فقال المرتضى في المسائل الناصرية والمحمدية، وأبو الصلاح، وسالار، وابن أبي عقيل، وابن زهرة بالوجوب. وقال الشيخان وابن البراج وابن إدريس وأكثر المتأخرين بالاستحباب وهو المعتمد.

(وصفحة ٤٣٧)

" الأظهر أن الواجب على القول بوجوب التسليم: السلام عليكم خاصة، وبه قال ابن بابويه، وابن أبي عقيل، وابن الجنيد. وقال أبو الصلاح الفرض أن يقول السلام عليكم ورحمة الله. ولعل مستنده ما رواه علي بن جعفر في الصحيح، قال: رأيت إختوتي موسى وإسحاق ومحمد بن جعفر يسلمون في الصلاة على اليمين والشمال السلام عليكم ورحمة الله ".
جواهر الكلام (مجلد: ١٠ صفحة ٣٢٩)

" بل هو المحكي عن ابن أبي عقيل والجنيد وبابويه، بل ربما نسب إلى الأكثر، بل في المنتهى نفي الخلاف عن جواز ترك " وبركاته " بل عن المفاتيح الاجماع على استحبابه، فيحمل حينئذ ما في حديث المعراج " قال لي: يا محمد صلى الله عليه وآله، فقلت: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته " على الفضل ولو لأحد فردي الواجب التخيري كما عن بعض التصريح به ولعله مراد الباقيين نحو ما سمعته في التشهد والتسبيح، وربما يومي إليه في الجملة إتيانه منه صلى الله عليه وآله امتثالا للأمر بالتسليم، ودونه في الفضل الاقتصار على: ورحمة الله المروي في صحيح علي بن جعفر قال " رأيت موسى وإسحاق ومحمد بن جعفر عليهم السلام يسلمون في الصلاة على اليمين والشمال السلام عليكم ورحمة الله ".

سجدة الشكر

الذكرى (صفحة ٢١٢)

" وروى أبو الحسين الأسيدي أن الصادق عليه السلام قال " إنما يسجد المصلي سجدة بعد الفريضة، ليشكر الله تعالى ذكره، على ما من عليه به، من أداء فرضه " وقال الباقر عليه السلام: " أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام أتدري لم اصطفتك بكلامي دون خلقي؟ قال موسى: لا يا رب. قال: يا موسى إني قلبت عبادي ظهرا لبطن فلم أجد فيهم أذل نفسا منك، يا موسى إنك إذا صليت وضعت خديك على التراب " وأذكارها كثيرة، منها ما رواه عبد الله بن جندب عن موسى بن جعفر عليه السلام " أنه كان يقول فيهما: اللهم إني أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبيائك ورسلك وجميع خلقك أنك الله ربي، والاسلام ديني، ومحمد نبيي، وعلي والحسن والحسين ويعد الأئمة أئمتي، لهم أتولى، ومن عدوهم أتبرأ، اللهم إني أنشدك دم المظلوم، ثلاثا، اللهم إني أسألك بإيوائك على نفسك لأوليائك، لتظفرهم على عدوك وعدوهم. اللهم إني أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد، وعلى المستحفظين من آل محمد، ثلاثا، اللهم إني أسألك اليسر بعد العسر، ثم تضع خدك الأيمن على الأرض، وتقول يا كهفي حين تعييني المذاهب، وتضيق علي الأرض بما رحبت، ويا بارئ خلقي رحمة لي وكنت عن خلقي غنيا، صل على محمد وآل محمد، وعلى المستحفظين من آل محمد، ثلاثا، ثم تضع خدك الأيسر على الأرض وتقول: يا مذل كل جبار، ويا معز كل ذليل، قد وعزتك بلغ مجهودي.

ثم تعود إلى السجود، وتقول مائة مرة شكرا، ثم تسأل حاجتك.

وقال ابن أبي عقيل: تقول في رأس كل عشر منها شكرا للمنعم، ثم يعفر خده الأيمن ويقول: أنشدك اليسر بعد العسر سبعا، أنشدك نصرة المظلوم سبعا، ثم يعفر خده الأيسر ويقول ذلك "

مندوبات الصلاة

القنوت

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٢٤٣)

" قال ابن بابويه: القنوت سنة واجبة، من تركه عمدا أعاد، لقوله تعالى " وقوموا لله قانتين " وروى ذلك ابن أذينة عن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال " القنوت في الجمعة والوتر والعشاء والعتمة والغداة، فمن ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له " وبه قال ابن أبي عقيل، واتفقا أنه لا يعيد الصلاة لو تركه نسيانا، لما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إن نسي الرجل القنوت في شيء من الصلاة حتى يركع فقد جازت صلاته، وليس عليه شيء وليس له أن يدعه متعمدا ". وقال الباقر منا : بالاستحباب "

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٤٢)

" القنوت مستحب في كل ثنائية، في الفرائض والنوافل بعد القراءة قبل الركوع، لا تبطل الصلاة بالاخلال به عمدا ولا سهوا، وقول ابن بابويه وابن أبي عقيل ضعيف "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٩٦)

" مسألة: المشهور عند علمائنا استحباب القنوت، وقال ابن أبي عقيل: من تركه متعمدا بطلت صلاته وعليه الإعادة، ومن تركه ساهيا لم يكن عليه شيء. وقال أبو جعفر بن بابويه: القنوت سنة واجبة، من تركها متعمدا في كل صلاة فلا صلاة له "

(وصفحة ١٣٩)

" مسألة لو نسي القنوت حتى يركع قضاؤه بعد رفع رأسه قبل السجود، ذهب إليه الشيخان وعلي بن بابويه وابن الجنيد وأبو الصلاح وابن البراج، ومنع ابن أبي عقيل من قضاؤه وقضائه غيره من السنن في الصلاة. لنا: أنه مطلوب للشارع وقد فات

محلّه، فينبغي قضاؤه تحصيلًا للمصلحة الناشئة من امتثال الأمر بفعله، وما رواه محمد بن مسلم وزرارة بن أعين في الصحيح قالوا سألنا أبا جعفر عليه السلام عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع؟ قال " يقنت بعد الركوع، فإن لم يذكر فلا شيء عليه " احتج ابن أبي عقيل بأصالة براءة الذمة من واجب أو نفل، وما رواه معاوية بن عمار في الصحيح قال سألته عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع أيقنت؟ قال " لا " .

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٢٩٩)

" مسألة: والقنوت مستحب في جميع الصلوات، فلو أحل به عامداً أو ناسياً لم تبطل صلاته، ذهب إليه أكثر علمائنا. وقال ابن بابويه: القنوت سنة واجبة، ولو تركه عمداً أعاد لقوله تعالى " وقوموا لله قانتين " وروى ذلك ابن أذينة عن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال " القنوت في الجمعة والوتر والعشاء والعتمة والغداة، فمن ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له " وبه قال ابن أبي عقيل، ولا أعلم خلافاً في أنه لو تركه نسياناً لم تبطل صلاته " .

الدروس (صفحة ٣٥)

" في الجمعة قنوتان، في الركعة الأولى قبله وفي الثانية بعده، وأوجه ابن بابويه في كل صلاة، والحسن في الجهرية، ويتأكد في الوتر والجهر، والدعاء فيه بكلمات الفرج والتكبير له في الأصح ورفع اليدين تلقاء وجهه " .

البيان (صفحة ٩٦)

" وأوجه ابن أبي عقيل وابن بابويه مطلقاً، والمفيد في الركعة الأولى من الجمعة " .

الذكرى (صفحة ١٨٣)

" وظاهر ابن أبي عقيل وجوبه في الجهرية، وابن بابويه وجوبه، مطلقاً، وإن الإخلال به عمداً يبطل الصلاة " .

" وابن أبي عقيل ظاهره أن القنوت متعدد، وأنه قبل الركوع في الركعتين، وظاهر ابن بابويه أن القنوت فيها واحد وأنه بعد الركوع " أي في صلاة الجمعة " .

(وصفحة ١٨٤)

"التاسع: أفضل ما يقال فيه كلمات الفرج، قال ابن إدريس: وروي أنها أفضل وقد ذكرها الأصحاب، وفي المبسوط والمصباح هي أفضل وروى سعد بن أبي خلف عن

الصادق عليه السلام قال "يجزيك في القنوت: اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير" وفي النهاية زيادة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم. وعن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عن أدنى القنوت فقال "خمس تسبيحات" وقال ابن أبي عقيل والجعفي والشيخ: أقله ثلاث تسبيحات، واختار ابن أبي عقيل الدعاء بما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في القنوت "اللهم إليك شخصت الأبصار، ونقلت الأقدام ورفعت الأيدي ومدت الأعناق، وأنت دعيت بالألسن وإليك سرهم ونجواهم في الأعمال، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق، وأنت خير الفاتحين. اللهم إنا نشكوا إليك غيبة نبينا، وقلة عددنا، وكثرة عدونا، وتظاهر الأعداء علينا، ووقوع الفتن بنا، ففرج ذلك اللهم بعدل تظهره، وإمام حق تعرفه، إله الحق آمين رب العالمين" وبلغني أن الصادق عليه السلام كان يأمر شيعة أن يقتنوا بهذا بعد كلمات الفرج.

(وصفحة ١٨٥)

"قال ابن أبي عقيل: وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام "تدعو في الوتر على العدو وإن شئت سميتهم".

روض الجنان (صفحة ٢٨٧)

".. عن الصادق عليه السلام "كل قنوت قبل الركوع إلا الجمعة فإن الركعة الأولى فيها قبل الركوع، وفي الأخيرة بعد الركوع" ونقل ابن أبي عقيل أنه قبل الركوع فيهما، وعن ابن بابويه بعد الركوع فيهما".

(وصفحة ٣٥٣)

قال ابن بابويه: القنوت سنة واجبة من تركه عمدا أعاد لقوله تعالى: وقوموا لله

قانتين " وروى ذلك ابن أذينة عن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام " القنوت في الجمعة والوتر والعشاء والعتمة والغداة، فمن ترك القنوت رغبة عنه فلا صلاة له " وبه قال ابن أبي عقيل إلى آخره ثم أخذ في الاحتجاج بالأصل ونحوه، لكنه كما ترى ظاهر في إرادته مطلق المشروعية من الاستحباب أولا في مقابلة العامة. الحدائق الناضرة (صفحة ٣٦٤)

" وقال الحسن ابن أبي عقيل على ما حكى عنه: بلغني أن الصادق عليه السلام كان يأمر أصحابه أن يقتتوا بهذا الدعاء بعد كلمات الفرج، وهو مشعر بمعرفة القنوت بها، ويريد بالدعاء المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام " اللهم إليك شخصت الأبصار ونقلت الأقدام ورفعت الأيدي ومدت الأعناق وأنت دعيت بالألسن وإليك سرهم ونجواهم في الأعمال ربنا أفتح بيننا وبين قومنا وأنت خير الفاتحين، اللهم إنا نشكوا إليك فقد نبينا صلى الله عليه وآله وغيبة ولينا عليه السلام وقلة عددنا وكثرة عدونا وتظاهر الأعداء علينا ووقوع الفتن بنا ففرج ذلك اللهم بعدل تظهره، وإمام حق تعرفه إله الحق آمين يا رب العالمين " وفيه شهادة على جواز قول آمين في القنوت كما أوضحناه سابقا.

الخلل

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٢٠٣)

" وأما من قام في موضع القعود، أو بالعكس، فذهب المرتضى وابن بابويه في المقنع وفي من لا يحضره الفقيه، وسالار، وأبو الصلاح إلى أنه يوجب سجدي السهو، وهو في رواية عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام، والشيخ متردد، والمفيد ساكت. وأما من شك بين الأربع والخمس فهو مذهب الشيخ في النهاية والمبسوط، والمرتضى في المصباح، وابن أبي عقيل في المتمسك، وأبي الصلاح "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٣٢)

" والذي ذهب إليه الشيخان وابن أبي عقيل والسيد المرتضى وباقي الأصحاب إعادة الصلاة، سواء كان الشك أول مرة، أو ثاني مرة. لنا: ما رواه الفضل بن عبد الملك في الصحيح قال قال لي " إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فأعد صلاتك " وفي

الصحيح عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال قلت: رجل لا يدري أو واحدة صلى، أم اثنتين؟ قال " يعيد " وفي الحسن عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي ولا يدري أو واحدة صلى أم اثنتين؟ قال " يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم، وفي الجمعة وفي المغرب وفي الصلاة في السفر "

(وصفحة ١٣٣)

" مسألة: الذي اشتهر بين الأصحاب التخيير بين ركعتين من جلوس وبين ركعة من قيام لمن شك بين الاثنتين والثلاث، أو بين الثلاث والأربع، ذهب إليه الشيخان والسيد المرتضى وابن البراج وابن الجنيد. وقال ابن أبي عقيل: إنه يصلي ركعتين من جلوس ولم يذكر التخيير، وعلي بن بابويه قال في الأولى بالتخيير بين البناء على الأقل والإتيان بالباقي، وبين البناء على الأكثر وصلاة ركعة أخرى من قيام، وفي المسألة الثانية صلاة ركعتين من جلوس.

(وصفحة ١٣٤)

" مسألة: من شك بين الاثنتين والأربع بنى على الأربع، وصلى ركعتين من قيام، ذهب إليه الشيخان وعلي بن بابويه وابن أبي عقيل والسيد المرتضى وأبو الصلاح وابن البراج وابن إدريس.

(وصفحة ١٣٥)

" مسألة: لو شك بعد الأربع وما زاد على الخمس، قال ابن أبي عقيل ما يقتضي أنه يصنع كما لو شك بين الأربع والخمس، لأنه قال: يجب سجدة السهو في موضعين، من تكلم ساهيا، ودخول الشك عليه في أربع ركعات أو خمس فما عداها واستوى وهمه في ذلك، حتى لا يدري صلى أربعاً وخمسا أو ما عداها. ولم نقف لغيره في ذلك على شيء، وما قاله محتمل، لأن رواية الحلبي تدل عليه من حيث المفهوم، ولأنه شك في الزيادة فلا يكون مبطلا للصلاة، لأحراز العدد، ولا مقتضيا للاحتياط، إذ الاحتياط يجب مع شك النقصان، فلم يبق إلا القول بالصحة مع سجدة السهو. مع أنه يحتمل الإعادة لأن الزيادة مبطلّة، فلا يقين بالبراءة والحمل على المشكوك فيه قياس، فلا يتعدى صور المنقول.

(وصفحة ١٣٦)

".. من يقول إن ذلك يوجب استيناف الصلاة في هذه الصلوات التي ليست رباعيات، والظاهر من كلام ابن أبي عقيل الإعادة مطلقا، وهو الظاهر من كلام أبي الصلاح.

(وصفحة ١٤٠)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: الذي يجب فيه سجدة السهو عند آل الرسول عليهم السلام شيئان: الكلام ساهيا خاطب المصلي نفسه أو غيره، والآخر دخول الشك عليه في أربع ركعات أو خمس فما عداها.

(وصفحة ١٤٢)

" مسألة: سجدة السهو بعد الصلاة والخروج منها، سواء كانتا للزيادة أو النقصان، وهو اختيار ابن أبي عقيل فإنه حيث أوجب السجدة في الموضعين لا غير، وهو الكلام والشك بين الأربع والخمس، قال: وهما بعد التسليم فمن سجدهما قبله بطلت صلاته "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٤١٧)

" مسألة وقد اتفق علماؤنا على ايجاب سجدي السهو فيمن سهى عن السجدة وذلك بعد الركوع ومن تكلم ناسيا ومن سلم في غير موضعه وذهب السيد المرتضى وابن بابويه وأبو الصلاح وسائر إلى ايجاب السجدين، فيمن قام في حال قعوده، أو بالعكس، وذهب الشيخ في النهاية، إلى أن من شك بين الأربع والخمس يسجد أيضا، وهو قول السيد المرتضى وابن أبي عقيل. قال الشيخ في الخلاف: لا يجب سجدي السهو إلا في أربعة مواضع، من تكلم ناسيا، أو سلم في غير موضعه ، أو نسي السجدة، أو تشهد حتى ركع، ولا يجب فيما عدا ذلك، زيادة كان أو نقصانا متحقة أو متوهمة، وعلى كل حال، وابن بابويه أوجب السجود لكل زيادة أو نقصان، ولم يعتمد على هذا القول الشيخ، عملا ببراءة الذمة، والصائرون إليه استدلوا بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إذا لم تدر أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد، وسلم واسجد سجدين بغير ركوع، ولا قراءة، فتشهد فيهما تشهدا خفيفا، وقد مضى البحث في ذلك كله "

الدروس (صفحة ٤٧)

" ولا تبطل زيادة سجدة السهو، خلافا للحسن والحلبي.

(وصفحة ٤٨)

" ولم يذكر الحسن في هاتين المسألتين سوى ركعتين من جلوس، لرواية الحسن بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام " ولو شك بين الاثنتين والأربع، سلم وصلى ركعتين قائما.

" ولو شك بين الأربع والخمس فصاعدا، فكالخمس عند ابن أبي عقيل، لمفهوم الرواية، وأصالة الصحة، وعدم الزيادة "

البيان (صفحة ١٥٠)

" وكلما يمكن فيه البناء على عدد صحيح، بنى عليه، ولا يلتفت إلى الزايد، غير

أنه يسجد للسهو، ولو تعلق الشك بالسادسة فما زاد، فظاهر ابن أبي عقيل طرد الحكم في الخامسة".

الذكرى (صفحة ٢٢٤)

"السابعة: لو تلافى ما شك فيه، ثم ذكر فعله بطل، إن كان ركنا، لأن زيادة الركن تقتضيه، وإلا فحكمه حكم من زاد سهوا، ولا فرق بين أن يكون سجدة أو لا. وقال المرتضى وصاحبه أبو الصلاح: إن شك في سجدة فأتى بها ثم ذكر فعلها أعاد الصلاة، ويظهر ذلك من كلام ابن أبي عقيل. ويدفعه خبر عبيد بن زرارة فيه بعينه عن الصادق عليه السلام " لا والله لا يفسد الصلاة زيادة سجدة، قال ولا يعيدها، من سجدة، ويعيدها من ركعة".

(وصفحة ٢٢٦)

"وأما الشك بين الاثنتين والثلاث فأجراه معظم الأصحاب مجرى الشك بين الأربع والثلاث، ولم نقف فيه على رواية صريحة، ونقل فيه ابن أبي عقيل تواتر الأخبار وخالف علي بن بابويه حيث قال إن ذهب وهمك إلى الثالثة فأضف إليها رابعة فإذا سلمت صليت ركعة بالحمد وحدها وإن ذهب وهمك إلى الأقل فابن عليه وتشهد في كل ركعة ثم اسجد للسهو وإن اعتدل وهمك فأنت بالخيار إن شئت بنيت على الأقل وتشهدت في كل ركعة وإن شئت بنيت على الأكثر وعملت على ما وصفنا ولم نقف على مأخذه.

"وقال ابنه في المقنع سئل الصادق عليه السلام عن من لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثا؟ قال " يعيد ". وقيل فأين ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله الفقيه لا يعيد الصلاة؟ قال " إنما ذلك في الثلاث والأربع "، وأطلق المرتضى رحمه الله في الناصرية إن من شك في الأولتين استأنف، ومن شك في الأخيرتين بنى على اليقين، والعمل على الأول، ولأنه الأظهر في الفتاوى، واختاره في الانتصار مدعيا فيه الاجماع، بعد ذكر ما عدا الشك بين الاثنتين والأربع. تنبيه: لم يذكر الجعفي وابن أبي عقيل التخيير، بل ذكر الركعتين عن جلوس هنا، وفي الشك بين الثلاث والأربع للتصريح بهما فيما سلف وفي رواية الحسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه

السلام " والتخيير أشهر " لما سبق من رواية جميل مع عدم المنافاة بينهما، وبين الأخبار الباقية.

(صفحة ٢٢٨)

" في سجدي السهو وفيه خمسة مباحث: الأول: في موجبها، واختلف فيه الأصحاب، فقال ابن الجنيد: يجبان لنسيان التشهد الأولى أو الثاني، إذا كان قد تشهد أولاً وإلا أعاد، وللشك بين الثلاث والأربع أو بين الأربع والخمس، إذا اختار الاحتياط بركعة قائما، أو ركعتين جالسا، ولتكرير بعض أفعال الركعتين الأخيرتين سهواً، والسلام سهواً، إذا كان في مصلاه فآتم صلاته، وللشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الاحتياط، قال وسجدتا السهو تنوبان عن كل سهو في الصلاة. وقال الجعفي: يجب للشك بين الأربع والخمس وهما وسمى النقرتان (كذا في الأصل) ركعتي احتياط الشك بين الثلاث والأربع المرغمتين، وقال المفيد في المقنعة: فوات السجدة والتشهد حتى يركع، والكلام ناسيا وفي العزية أوجبهما على من لم يدر أزيد ركوعا أو نقصه، أو زاد سجدة أو نقصها، وكان قد تجاوز محلها، وقال ابن أبي عقيل: يجب للشك بين الأربع والخمس فما عداها، وللکلام سهواً خاطب المصلي نفسه أو غيره "

رسائل الكركي (مجلد ٣ صفحة ٣٢٥)

" الثاني: البناء على الأقل، لأنه المتيقن، والأصل عدم الزائد، والفساد يحتاج إلى دليل وكذا الإعادة، وقد قال الله تعالى " ولا تبطلوا أعمالكم ". وورد " الفقيه لا يعيد صلاته ". الثالث: إلحاقه بالخمس في الحكم، فيصح في نظير الموضع التي حكم فيها بصحة ما يتعلق بالخمس، وهو مختار الحسن بن أبي عقيل حكاه في المختلف، ويلوح منه الميل إليه "

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٣ صفحة ١٧٩)

" الثانية: الشك بين الثلاث والأربع: فالمشهور اتحاد الحكم بينه وبين الأولى، ويدل عليه ما رواه في الصحيح، عن أبي العباس الثقة (هو الفضل بن عبد الملك البقباق) و عبد الرحمان بن سيابة (ولا يضر وجود أبان في الطريق " عن أبي

عبد الله عليه السلام قال " إذا لم تدر ثلاثا صليت أو أربعا، ووقع رأيك على الثلاث فابن علي الثلاث، وإن وقع رأيك على الأربع فسلم وانصرف، وإن اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت جالس " وروى جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: " فيمن لا يدري أثلاثا صلى أم أربعا، ووهمه في ذلك سواء، قال: فقال: إذا اعتدل الوهم في الثلاث والأربع، فهو بالخيار: إن شاء صلى ركعة وهو قائم، وإن شاء صلى ركعتين وأربع سجعات وهو جالس "، وفي الطريق علي بن حديد الضعيف مع الإرسال فكأن ابن الجنيد وأبا جعفر بن بابويه، نظرا إلي ضعف هذه، مع وجود أبان في الأولى واحتمال الأمر للوجوب التخييري، مع أصل عدم الفعل وعدم الوجوب العيني. فخييرا بينه وبين البناء على الأقل والاتمام، كما نقل عنهما في المختلف، ونقل أيضا فيه: إيجاب الركعتين من جلوس عن ابن أبي عقيل، وعدم ذكر التخيير فيه، وقال علي بن بابويه بوجوب الركعة من قيام على تقدير البناء على الأكثر كما مر. والتخيير فيهما هو المشهور والمؤيد

بمرسلة جميل. ولعل ابن أبي عقيل نظر إلى ضعف رواية جميل، وإلى اختصاص الركعتين جالسا بالذكر في رواية أبي العباس.

(وصفحة ١٨٠)

" وكذا في الصحيح عن الحسين بن أبي العلاء، لكنه غير مذكور في الخلاصة، وقال المصنف في موضع (لا أعرف حاله) وذكر في كتابه ابن داود الاختلاف فيه، وقال: حكى سيدنا جمال الدين في البشري تزكيته، وقال في الفهرست: له كتاب (وذكر الاسناد) عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إن استوى وهمه في الثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين وأربع سجعات بفاتحة الكتاب وهو جالس، يقصر في التشهد "، ولكن الشهرة مع المرسلة ومع أن مناسبة بدلية الواحدة قائما، تقتضي تجويزها، أيضا، مع عدم تصريح المنع عن ابن أبي عقيل يفيد التخيير، ولا يبعد كون اختيار الأربع جالسا أولى، للرواية وكثرة الفعل، وكونه صلاة، مع ندرة الصلاة بركعة، فتأمل "

مدارك الأحكام (مجلد ٤ صفحة ٢٥٥)

" قوله: (الأولى، من شك بين الاثنين والثلاث بنى على الثلاث وأتم وتشهد (وسلم)، ثم استأنف ركعة من قيام، أو ركعتين من جلوس) هذا هو المشهور بين الأصحاب. واعترف الشهيد في الذكرى بأنه لم يقف على رواية صريحة فيه، مع أن ابن أبي عقيل ادعى فيه تواتر الأخبار. (وصفحة ٢٥٩)

" الثالثة: من شك بين الاثنين والأربع. بنى على الأربع وأتى بركعتين من قيام). وبهذه الرواية احتج القائلون بالتحخير في الاحتياط بين الركعة من قيام والركعتين من جلوس. وهي ضعيفة الإرسال، وبأن من جملة رجالها علي بن حديد، وهو مطعون فيه. فالأصح تعيين الركعتين من جلوس، كما هو ظاهر اختيار ابن أبي عقيل، والجعفي، لصحة مستنده "

الحدائق الناضرة (مجلد ٩ صفحة ١٠٥)

" نعم وقع الخلاف هنا في موضعين: (الأول) إن من أحل بالركوع ناسيا حتى سجد فهل تبطل صلاته أم لا؟ قولان، المشهور الأول وهو مذهب الشيخ المفيد والمرتضى وسالار وابن إدريس وأبي الصلاح وابن البراج وهو المحكي عن ظاهر ابن أبي عقيل وهو مذهب جمهور المتأخرين.

(وصفحة ١٤٥)

" نقل الشيخ هذا القول عن بعض علمائنا، وقد تقدم أيضا مذهب ابن أبي عقيل بإعادة الصلاة بترك السجدة مطلقا من الأوليين أو الأخيرتين. والذي يدل على القول المشهور صحيحنا إسماعيل بن جابر وأبي بصير المتقدمتان في الموضوع الثاني من مواضع الصورة الثانية.

(وصفحة ١٤٨)

" وأما ما ذهب إليه ابن أبي عقيل من بطلان الصلاة بترك السجدة فقد تقدم القول فيه في فصل السجود منقحا.

(وصفحة ١٨٨)

" وقال المرتضى رضي الله عنه " إن شك في سجدة فأتى بها ثم ذكر فعلها أعاد الصلاة

وهو قول أبي الصلاح وابن أبي عقيل " ، ولعله لقولهم بركنية السجدة الواحدة، إلا أن الدليل عليه غير ناهض بالدلالة. ويدل على عدم الإبطال بزيادة السجدة صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال " سألته عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجدة فقال لا يعيد صلاة من سجدة ويعيدها من ركعة.

(وصفحة ٢١١)

قال في الذكرى: " وأما الشك بين الاثنتين والثلاث فأجراه معظم الأصحاب مجرى الشك بين الثلاث والأربع ولم نقف فيه على رواية صريحة ونقل فيه ابن أبي عقيل تواتر الأخبار " . وانتهى . ونحوه الشهيد الثاني في الروض حيث قال " وليس في مسألة الشك بين الاثنتين والثلاث الآن نص خاص ولكن الأصحاب أجروه مجرى الشك بين الثلاث والأربع " . ثم نقل عن ابن أبي عقيل كما نقل في الذكرى.

(وصفحة ٢٢٦)

" (الموضع الرابع) المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم التخيير في احتياط هذه الصورة بين ركعة من قيام وركعتين من جلوس، ونقل عن ابن أبي عقيل والجعفي إنهما لم يذكر التخيير وإنما ذكرا الركعتين من جلوس، والموجود في حسنة زرارة التي هي مستند هذا الحكم كما عرفت إنما هو الركعة من قيام.

(وصفحة ٢٣٧)

" ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل والجعفي تعيين الركعتين من جلوس وهو الذي تضمنه أكثر أخبار المسألة المتقدمة إلا أن مرسله جميل قد دلت على التخيير وعليها عمل الأصحاب رضوان الله عليهم وبها قيدوا إطلاق تلك الأخبار.

(وصفحة ٣١٠)

" فقال ابن أبي عقيل: الذي تجب فيه سجدة السهو عند آل الرسول صلى الله عليه وآله شيطان: الكلام ساهيا خاطب المصلي نفسه أو غيره، والآخر دخول الشك عليه في أربع ركعات أو خمس فما عداها.

(وصفحة ٣١٧)

" وأنت خبير بأنه يظهر من عبارات جملة من قدمنا كلامهم سقوط السجود في هذا الموضوع

كابن أبي عقيل والشيخ المفيد والمرضى وابن زهرة وسالار وابن حمزة.

(وصفحة ٣٢٢)

" وبما حققناه يظهر قوة القول المذكور وإن كان خلاف ما هو المشهور وسالار وأبو

الصلاح وابن البراج وابن حمزة وابن إدريس والعلامة، وخالف فيه الشيخان والكليني والشيخ علي بن بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيد والمحقق وابن عمه الشيخ نجيب الدين في الجامع وهو اختيار العلامة في المنتهى وقد تقدم ذلك في عبارات الجماعة المذكورة.

جواهر الكلام (مجلد ١٢ صفحة ٢٤٢)

" وأما بطلان الصلاة بالسهو عن النية حتى كبر فالاجماع محصلا ومنقولا عليه، مضافا إلى قولهم عليهم السلام " لا عمل إلا بنية " ولا ريب في عدم صدقه بعد فوات التكبير، وإلى جميع ما ذكرنا أشار المصنف وإن تسامح بإطلاق لفظ الركن على ما ليس ركن اصطلاحا بقوله: (كمن أدخل بالقيام حتى نوى أو بالنية حتى كبر أو بالتكبير حتى قرأ) ثم قال: (أو بالركوع حتى سجد أو بالسجدتين) معا (حتى ركع فيما بعد، وقيل يسقط الزائد) من الركوع والسجود (ويأتي بالفائت) مع ما بعده (وييني، وقيل يختص هذا الحكم) أي الاسقاط مع الاتيان بالفائت (بالأخيرتين، ولو كان في الأولتين استأنف، والأول) أي البطلان (أظهر) من غير فرق بين الأولتين أما في الأول أي الاخلال بالركوع حتى سجد فهو المشهور، بل ربما نسب إلى عامة المتأخرين، كما أنه حكى عن المفيد والمرضى وسالار وابني إدريس والبراج وأبي الصلاح، بل هو ظاهر المحكي عن ابن أبي عقيل أيضا، لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه.

جواهر الكلام (مجلد ١٢ صفحة ٣٥٣)

" إذ لا يخفى على من لاحظها أنها ظاهرة في البناء على الأقل بالنسبة إلى المشكوك فيه من عدد الفريضة لا فيما إذا تجاوز الشك عددها، وإلا لو كان ظاهرة في ذلك لجرى

مثلها في روايات الأكثر فتكون حينئذ معارضة لها، واحتمال الفرق بأن روايات الأكثر ظاهرة في غير المتجاوز بقريئة قوله عليه السلام " وأتمم ما ظننت أنك نقصت.. " ونحوه دون أخبار الأقل ضعيف كما لا يخفى على من لاحظهما، على أن أخبار الأقل قد عرفت موافقتها للتقية، وإعراض الأصحاب عنها في المشكوك المتداولة المتعارفة التي تضمنها بعض أسئلتها فضلا عن غيرها، كلا إن ذلك مخالف لطبع الفقهاء، إذا تبين ذلك فاعلم أن الذي يظهر من الأصحاب أن أقصى ترقى الشك السادسة، لصحة بعض صورها، وإلا فمتى ترقى إلى الأعلى بطل، نعم عن ظاهر ابن أبي عقيل إجراؤه في الزائد في بعض الصور كما تسمعه إن شاء الله تعالى. (وصفحة ٣٥٦)

" كما أنه لا معنى لايقاع بعض أفعال الصلاة كالسجود ونحوه مع عدم معرفة أنه من الصلاة حال التذكر والتنبية، إذ هو حينئذ خال من النية واستدامتها، فتأمل، وهل يلحق بغير الخامسة السادسة ونحوها في هذا الحكم؟ الظاهر العدم، خلافا للمنقول عن ظاهر ابن أبي عقيل، وهو ضعيف، إذ لا مستند له بعد بطلان القياس، وقوله عليه السلام في الخبر المتقدم: " زدت أم نقصت ". يراد منه الزيادة والنقيصة

المعلومتان

اللتان يسجد للسهو لهما.

(وصفحة ٣٥٨)

" أما السادسة ففي مضمرة أبي أسامة: سألته عن الرجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات قال " إن استيقن أنه صلى خمسا أو ستا فليعد، وإن كان لا يدري زاد أم

نقص فليكبر وهو جالس ثم يركع ركعتين يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب في آخر صلاته ثم يتشهد " لكنه ضعيف لم أجد عاملا به، مع منافاته لغيره من النصوص، فالظاهر البطلان فيها متى دخلت مع ركعة من ركعات الفريضة إلا على ما نقل عن ابن أبي عقيل من جريانها مجرى الخامسة، فإنه حينئذ تكون لها بعض الصور صحيحة، كما إذا شك بعد إكمال السجدين بين الرابعة والسادسة " .

سجدتا السهو

الحدائق الناضرة (مجلد ٩ صفحة ١٥٠)

"الموضع الثالث في وجوب سجدي السهو في قضاء السجدة. وهو المشهور كما عرفت بل نقل العلامة في المنتهى والتذكرة عليه الاجماع مع أنه في المختلف حكى الخلاف في ذلك عن ابن أبي عقيل وابني بابويه والشيخ المفيد في المسائل العزية. (وصفحة ١٥٤)

"قال في الذخيرة: ونقل في المختلف والذكري الخلاف فيه عن ابن أبي عقيل والشيخ في الجمل والاقتصاد ولم يذكره أبو الصلاح في ما يوجب سجدة السهو. ". (وصفحة ٢٥٤ - ٢٥٥)

"تتمة قال في المختلف: لو شك بين الأربع وما زاد على الخمس قال ابن أبي عقيل ما يقتضي أنه يصنع كما لو شك بين الأربع والخمس، لأنه قال تجب سجدتا السهو في موضعين: من تكلم ساهيا ودخول الشك عليه في أربع ركعات أو خمس فما عداها واستوى وهمه في ذلك حتى لا يدري صلى أربعاً أو خمسا أو ما عداها. ولم نقف لغيره

في ذلك على شيء.

وإلى هذا الاحتمال ذهب ابن أبي عقيل من القدماء ومال إليه المصنف والعلامة ورجحه الشارح المحقق، وهو الظاهر تمسكا بظواهر النصوص الدالة على عدم بطلان الصلاة بمجرد احتمال الزيادة، ولعموم قوله تعالى " ولا تبطلوا أعمالكم " وإن الفقيه لا يعيد صلاته ".

(وصفحة ٣٢٨)

"وتمام الكلام في المقام يتوقف على بسطه في مقامات (الأول) المشهور بين الأصحاب

(رضوان الله عليهم) أن موضع السجدين المذكورتين بعد التسليم سواء كانتا لزيادة أو نقصان، ونقله في المختلف عن ابن أبي عقيل والشيخ في المبسوط والشيخ المفيد والسيد المرتضى، قال وهو الظاهر من كلام بن بابويه وأبي الصلاح وهو قول سلار والصدوق ابن بابويه.

مبطلات الصلاة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٠٠)

" مسألة: جعل أبو الصلاح وضع اليمين على الشمال مكروها، غير مبطل للصلاة، وجعل ابن الجنيد تركه مستحبا، وجعله الشيخ حراما مبطلا للصلاة، قال في الخلاف: لا يجوز أن يضع اليمين على الشمال ولا الشمال على اليمين، لا فوق السرة ولا تحتها، واستدل بإجماع الطائفة على أنه مبطل، وهو اختيار السيد المرتضى وابن إدريس، ولم يتعرض ابن أبي عقيل لذكره، ولا سائر، والحق عندي اختيار الشيخ. لنا: قوله عليه السلام " صلوا كما رأيتموني أصلي " والفعل الذي وقع بيانا لم يكن به تكفير، وإلا لكان واجبا والتالي باطل بالاجماع، فيكون فعله حراما. وما رواه حماد بن عيسى في الحسن حيث علمه الصادق عليه السلام الصلاة فقام أبو عبد الله عليه السلام منتصبا فأرسل يديه جميعا على فخذه، وفي الحسن عن زرارة عن الباقر عليه السلام " وأرسل يديك " وعن حريز عن رجل عن الباقر عليه السلام قال قلت له: فصل لربك وانحر، قال: " النحر والاعتدال في القيام أن يقيم صلبه ونحره، وقال لا تكفر، إنما يفعل ذلك المجوس " وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: " قلت له الرجل يضع يده في الصلاة وحكى اليمنى على اليسرى، فقال ذلك التكفير لا تفعل " .

الذكرى (صفحة ١٨٥)

" وروى محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له الرجل يضع يده في الصلاة اليمنى على اليسرى، فقال " ذلك التكفير لا تفعله " وفي رسالة حريز عن الصادق عليه السلام " لا تكفر، إنما يصنع ذلك المجوس " ولأن أفعال الصلاة متلقاة من الشرع، ولا شرع هنا، وللاحتياط، ولأنه فعل كثير خارج عن الصلاة

وخالف في ذلك ابن الجنيد حيث جعل تركه مستحبا، وأبو الصلاح حيث جعل فعله مكروها، ومن الأصحاب من لم يتعرض له كابن أبي عقيل وسالار. (وصفحة ١٩٤)

" وكذا قوله ببطلان الصلاة بقوله اللهم استجب ضعيف، فإن الدعاء بالمباح جاز في الصلاة بإجماعنا، وهذا دعاء عام في طلب استجابة جميع ما يدعى به، وقد تابعه على هذا الفاضل في التذكرة، وليس بذلك، وكثير من الأصحاب لم أقف له على التأمين بنفي ولا إثبات، كابن أبي عقيل والجعفي في الفاخر وأبي الصلاح ". مدارك الأحكام (مجلد: ٤ صفحة ٢٢٥)

" الثانية: أن يذكر بعد فعل ما يبطل الصلاة عمدا لا سهوا كالكلام. وقد اختلف الأصحاب في حكمه، فقال الشيخ في النهاية: يجب عليه بالإعادة، وتبعه ابن أبي عقيل وأبو الصلاح الحلبي، وقوى في المبسوط عدم الإعادة وحكى عن بعض أصحابنا قولاً بوجود الإعادة في غير الرباعية. والأصح أنه لا يعيد مطلقاً. جواهر الكلام (مجلد: ١٠ صفحة ٢)

" الأولى (لا يجوز قول آمين في آخر الحمد) عند المشهور بين الأصحاب القدماء والمتأخرين شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً كما اعترف به في جامع المقاصد، بل في

المنتهى وعن كشف الالتباس نسبته إلى علمائنا مشعرين بدعوى الاجماع عليه، بل والتحرير والمحكي عن الانتصار والخلاف ونهاية الأحكام والتذكرة والاجماع عليه، بل

في المعبر عن المفيد دعواه أيضاً، بل عن الأمالي أن من دين الإمامية الاقرار به بل يمكن تحصيل الاجماع عليه، إذ لم نجد فيه مخالفاً، ولا حكي إلا عن الإسكافي وأبي الصلاح، وهما مع كونهما غير قادحين فيه قد حكي عن ثانيهما في الذكرى أنه لم يتعرض لذلك بنفي ولا إثبات كابن أبي عقيل والجعفي وصاحب الفاخر ولا صراحة في كلام أولهما، بل ظاهر بعض كلامه المحكي عنه الموافقة، قال " ولا يصل الإمام ولا غيره قراءته " ولا الضالين " بآمين، لأن ذلك يجري مجرى الزيادة في القرآن مما ليس

منه، وربما سمعها الجاهل فرآها من التنزيل، وقد روى سمرة وأبي بن كعب

السكتتين ولم يذكر فيها آمين، نعم قال بعد ذلك: ولو قال المأموم في نفسه " اللهم
اهدنا إلى صراطك " كان أحب إلي، لأن ذلك ابتداء دعاء عنه، وإذا قال " آمين "
تأميناً على ما تلاه الإمام صرف القراءة بعد ذلك إلى الدعاء الذي يؤمن عليه
سامعه " .

صلاة الجماعة

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٢١٢)

" اختلف الروايات، في القراءة خلف الإمام، روى ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " إذا صليت خلف إمام تأتم به، فلا تقرأ خلفه، سمعت قراءته أو (أم خ). لم تسمع، إلا أن تكون صلاة تجهر فيها بالقراءة، ولم تسمع، فاقراً ". وفي معناه رواية عبد الله بن المغيرة، عن قتيبة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وهو اختيار الشيخ في المبسوط والنهاية، وعلم الهدى وأبي الصلاح. وروى يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن الصلاة خلف من أرتضي به، أقرأ خلفه؟ قال " من رضيت به فلا تقرأ خلفه ". وفي الطريق ابن فضال. في معناها، رواية عبد الله بن مسكان، عن سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، أيقراً الرجل في الأولى والعصر، خلف الإمام وهو لا يعلم أنه يقرأ؟ فقال " لا ينبغي له أن يقرأ، يكله إلى الإمام ". وهو مذهب ابن أبي عقيل، والمتأخر، وسالار ".
الذكرى (صفحة ٢٧٠)

" وقال ابن أبي عقيل ولا يؤم المفضل الفاضل، ولا الأعرابي بالمهاجرين، ولا الجاهل العالم، ولا صلاة خلف المحدود.
(وصفحة ٢٧١)

" المسألة الثالثة: قول ابن أبي عقيل: يمنع إمامة المفضل بالفاضل، ومنع إمامة الجاهل بالعالم إن أراد به الكراهية فحسن، وإن أراد به التحريم أمكن استناده إلى أن ذلك يقبح عقلاً، وهو الذي اعتمد عليه محققوا الأصوليين في الإمامة الكبرى، ولقوله جل اسمه " أو من يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي، إلا

أن يهدي فمالكم كيف تحكمون " وللخبرين المتقدمين في كلام ابن بابويه، وقال ابن الجنيد: السلطان المحقق أحق بالأمة ممن حضر ثم صاحب المنزل بعده ثم صاحب المسجد فإن لم يحضر أحد من هؤلاء فأقرأ القوم، فإن تساوا في ذلك فأعلمهم بالسنة وأفقههم في الدين فإن أذن أهل الوصف الأول لأهل الوصف الثاني في الإمامة، جاز أن يؤمهم، إلا أن يكون الإمام الأكبر، فإنه يجوز أن يتقدمه غيره ، والحديث المروي، روي فيه أن عبد الرحمن بن عوف قدم أصحاب النبي صلى بهم وصلى النبي صلى الله عليه وآله خلفه ركعة، فقد قيل: إنه غير صحيح، لأنه مخالف لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله، ورسوله " وقد روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله قال " إذا أقيمت الصفوف فلا تقدموا حتى تروى "، فاعتبر ابن الجنيد في ذلك الإذن، ويمكن حمل كلام ابن أبي عقيل عليه، والآية يراد فيها الإمامة الكبرى، والخبران يحملان على إثارة المفضول على الفاضل، من حيث هو فضول، ولا ريب في صحته، ولا يلزم من عدم جواز إثارة عليه عدم جواز أصل إمامته، وخصوصا مع إذن الفاضل واختياره وأما صلاة النبي صلى الله عليه وآله خلف غيره فقد رواها العامة في الصحيح، وقضية صلاة أبي بكر وأن النبي صلى الله عليه وآله عزله يدل على ما قاله ابن الجنيد ".
الحدائق الناضرة (مجلد ١١ صفحة ٢٠٥)

" ونقل في الذكرى عن ابن أبي عقيل أنه قال ولا يؤم المفضول الفاضل ولا الأعرابي المهاجر ولا الجاهل العالم. ثم قال في الذكرى: وقول ابن أبي عقيل بمنع إمامة المفضول بالفاضل ومنع إمامة الجاهل بالعالم إن أراد به الكراهة فحسن وإن أراد به التحريم أمكن استناده إلى أن ذلك يقبح عقلا، وهو الذي اعتمد عليه محققوا الأصوليين في الإمامة الكبرى، ولقول الله تعالى " أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون " وللخبرين المتقدمين في كلام ابن بابويه. انتهى. وظاهره احتمال التحريم في المسألة احتمالا قويا لمطابقة الدليل العقلي للدليل النقلى كتابا وسنة.

جواهر الكلام (مجلد ١٣ صفحة ٣٥٩)
" وفي الخبر " نحن حجج الله على العلماء وهم حجج الله على الناس " وفي آخر عن
الرضا عليه السلام أنه قدم العالم على الهاشمي قائلاً له " إنكم سادات الناس والعلماء
ساداتكم " وخصوصاً إذا جمعوا مع ذلك باقي الصفات الأخر والورع والتقوى
والرياضات النفسانية حتى تشرحت أذهانهم وصاروا يعرفون من الله ما لا يعرفه
غيرهم. مضافاً إلى ما في إمامة المفضول بالفاضل من الاستنكار عقلاً وعادة حتى
حكى في الذكرى عن ابن أبي عقيل منع ذلك ".
صلاة المسافر

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٢٢٥)
" وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن التقصير
قال " إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتم، وإذا كنت في الموضع
الذي لا تسمع فيه الأذان، فقصر، وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك. وعليها
(علهما) فتوى الشيخين، وعلم الهدى، وابن أبي عقيل، وسالار، والمتأخر، إلا
أن المرتضى خالف في العود، فقال: لا يزال في تقصيره حتى يدخل البلد.
(وصفحة ٢٢٦)

" قال دام ظله: والناسي يعيد في الوقت، لا مع خروجه. هذا مذهب
الثلاثة، وعليه المتأخر، مدعياً للاجماع، وكذا الشيخ وعلم الهدى، وبه
روايات، وما أعرف فيه مخالف، إلا ابن أبي عقيل في المتمسك، فإنه أطلق القول
بوجوب الإعادة متمسكاً بأن فرضه ركعتان، والزيادة في الصلاة مبطللة لها، فعليه
الإعادة، وهو قوي، إلا أنه معارض بفتوى الأصحاب ورواياتهم ".
مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٦١)

" وأوجب السيد المرتضى وابن أبي عقيل وسالار التقصير على من كان سفره طاعة، أو

مباحا، ولم يفصلوا إلى الصيد وغيره، والأقرب عندي وجوب التقصير. ".
(وصفحة ١٦٢)

" وقال ابن أبي عقيل كل سفر كان مبلغه بريدان، وهو ثمانية فراسخ، أو بريدا ذاهبا وجائيا، وهو أربعة فراسخ في يوم واحد، أو ما دون عشرة أيام، فعلى من سافره عند آل الرسول عليهم السلام إذا خلف حيطان مصره، أو قريته وراء ظهره وغاب عنه منها صوت الأذان أن يصلي صلاة السفر ركعتين.
(وصفحة ١٦٣)

" وقال السيد المرتضى من كان سفره أكثر من حضره كالملاحين، والجمالين، ومن جرى مجراهم لا تقصير عليهم، وجعل الضابط كون السفر أكثر من الحضر، ولم يذكر ابن أبي عقيل هؤلاء أجمع، بل عمم وجوب القصر على المسافرين.
" وقال المفيد: لا يجوز التقصير في الصلاة والافطار في الصوم حتى يغيب عنه أذان مصره، على ما جاءت به الآثار، وهو قول أبي الصلاح، وقال ابن أبي عقيل على من سافر عند آل الرسول عليهم السلام إذا خلف حيطان مصره، أو قريته وراء ظهره، وغاب عنه منها صوت الأذان أن يصلي صلاة السفر، ركعتين.
(وصفحة ١٦٤)

" مسألة: ذهب أكثر علمائنا كالشيخين، وابني بابويه، وابن أبي عقيل، والسيد المرتضى، وسالار، وأبي الصلاح، وابن البراج، وابن حمزة، وابن إدريس، إلى أن المسافر إذا نوى إقامة عشرة أيام في بلدة الغربية أتم، وإن لم ينو قصر إلى شهر.
" وقال ابن أبي عقيل: من صلى في السفر صلاة الحضر، فصلاته باطلة، وعليه الإعادة، لأن عليه الفرض في السفر ركعتان، وصلى هو أربعا، والزائد في الفرض فاسد العمل، وعليه الإعادة.
(وصفحة ١٦٥)

" احتج ابن أبي عقيل بأن الزيادة مبطله، سواء وقعت عمدا أو سهوا، والجواب المنع.

" مسألة: لو سافر بعد دخول الوقت، قال ابن أبي عقيل والصدوق أبو جعفر بن بابويه في المقنع، يجب عليه الاتمام. "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٣٩٥)

" مسألة: لو سافر بعد دخول الوقت في الرباعيات، وانقضى ما يسع للطهارة والصلاة قبل أن يصلي، اختلف قول أصحابنا فيه، فقال الشيخ في الاستبصار: يصلي أربعاً، وبه قال ابن أبي عقيل، وبه قال في المبسوط، واعتبر فيه السعة، فإن تضيق الوقت قصر. وقال في النهاية بمثل قوله في المبسوط، وبه قال ابن البراج. وقال في الخلاف: يجوز له التقصير، ويستحب الإتمام، وقال في التهذيب: يقصر واجبا، وهو اختيار السيد المرتضى في المصباح والمفيد، وابن إدريس، والأقرب عندي الأول، وهو اختيار المزني خلافاً للشافعي، فإنه جوز التقصير."

الدروس (صفحة ٥٢)

" ولو أتم المسافر جاهلاً، فلا إعادة في الصلاة والصوم، وقال الحلبي يعيد الصلاة في الوقت، ولو كان ناسياً فالأقرب لإعادة في الوقت خاصة، وقال علي بن بابويه والحسن يعيد مطلقاً، وهو قوي على القول بوجوب التسليم."

الذكرى (صفحة ٢٥٧)

" واعلم أن الشيخ في التهذيب ذهب إلى التخيير، لو قصد أربعة فراسخ، وأراد الرجوع ليومه، وكذا في المبسوط جمعا بين الأخبار، وذكره ابن بابويه في كتابه الكبير، وهو قوي، لكثرة الأخبار الصحيحة بالتجديد بأربعة فراسخ، فلا أقل من الجواز، وقال ابن أبي عقيل كل سفر كان مبلغه بريدين، وهو ثمانية فراسخ، أو بريداً ذاهباً وجائياً، وهو أربعة فراسخ في يوم واحد، أو ما دون عشرة أيام، ظاهره أنه إذا قصد بريداً ذاهباً وجائياً فما دون عشرة أيام قصر."

" الثاني: لو سافر بعد دخول الوقت، وصلى بعد مفارقة الجدران وخفاء الأذان، وفيه أقوال: أحدها قول الشيخ في الخلاف: أنه يجوز له القصر، ويستحب له الإتمام، وقال ابن أبي عقيل، والصدوق: يجب الإتمام قاله في المقنع. وقال فيمن

لا يحضره الفقيه: يتم مع السعة، ويقصر مع الضيق، وهو اختيار الشيخ في النهاية، وقال المفيد والمرتضى وابن إدريس: يقصر، وهو قول علي بن بابويه، والمأخذ الأخبار المختلفة.

" إذا سافر لصيد التجارة، فالأكثر على أنه يقصر في الصوم، ويتم الصلاة حتى نقل ابن إدريس الاجماع، وفي المبسوط، قال: روى أصحابنا أنه يتم الصلاة، ويقصر الصوم، والمرتضى وابن أبي عقيل وسالار أطلقوا التقصير. (وصفحة ٢٦٠)

" واعلم أن ابن أبي عقيل عمم وجوب القصر على كل مسافر، ولم يستثن أحدا. (وصفحة ٢٦١)

" مسائل: الأولى: لو أتم المقصر عامدا بطلت صلاته، لأن القصر عزيمة، هذا مع العلم بأن فرضه القصر، ولو كان جاهلا بذلك فالمشهور أنه لا إعادة عليه في الوقت، ولا بعد خروجه، أما مع بقاءه فخالف فيه أبو الصلاح، وابن الجنيد، قال ابن الجنيد: يستحب له الإعادة مع خروج الوقت، أما مع خروجه ولا نعلم فيه خلافا، إلا ما يظهر من كلام ابن أبي عقيل حيث قال من صلى في السفر صلاة الحضر، فصلاته باطلة، وعليه الإعادة، لأن الزيادة في الفرض مبطله".
مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٣ صفحة ٣٩٠)

" وبالجملة قد تحقق وجوب القصر على المسافر حال السفر، بعموم أدلته، وكذا بأدلة ما لم ينو مقام عشرة إلا ثلاثين يوما مترددا، ولا يكاد يوجد دليل مخرج لما ذكره الأصحاب عنه، إذ ليس الآن منها موجودة إلا ما عرفته، وليس غيره مذكورا في الأصول والفروع على ما رأيت، نعم يمكن إخراج المكارى والملاح والاشتقان والراعي أيضا، ومن كان عمله ذلك، وإن تحقق السفر الموجب للقصر لغيرهم، للرواية الصحيحة المؤيدة بغيرها، والعمل والعلة. مع احتمال حملها على غير السفر للقصر، بأن يكون حراما في الاشتقان على ما أشار إليه في المختلف، وهو ضعيف، وفي الكل عدم تحقق القصد إلى مسافة معينة، وفي الملاح كون بيته معه، ولهذا أوجب ابن أبي عقيل: القصر على الكل من غير استثناء، على ما نقل في المختلف".

الحدائق الناضرة (مجلد: ١١ صفحة ٣١٥)

وخامسها ما ذهب إليه ابن أبي عقيل قدس سره حيث قال " كل سفر كان مبلغه بريدين وهو ثمانية فراسخ أو بريدا ذاهبا وبريدا جائيا وهو أربعة فراسخ في يوم واحد أو ما دون عشرة أيام فعلى من سافر عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أن يصلي صلاة السفر ركعتين ". وإلى هذا القول مال جملة من أفاضل متأخري المتأخرين وهو الظاهر عندي من الأخبار كما سيسفر عنه إن شاء الله تعالى صبح التحقيق أي أسفار إلا أن عبارة الشيخ ابن أبي عقيل لا تخلو عن مسامحة أو غفلة. وحينئذ فإن كان ما ذكره ابن أبي عقيل في هذه العبارة من قوله " أو ما دون عشرة أيام "

إنما وقع على وجه التمثيل إشارة إلى أن يقصر ما لم ينقطع سفره بأحد القواطع التي من جملتها العشرة أيام فهو يرجع إلى ما ذكرناه ونسبته إلى آل الرسول صلوات الله عليهم في محله، لأنه الظاهر من أخبارهم كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى. (وصفحة ٣٨٧ - ٣٨٨)

" ثم نقل في المختلف عن السيد المرتضى قال وأوجب المرتضى وابن أبي عقيل وسلا

التقصير على من كان سفره طاعة أو مباحا ولم يفصلوا بين الصيد وغيره. انتهى ". وظاهر كلام المختلف أن السيد المرتضى وابن أبي عقيل وسلا لم يتعرضوا إلى مسألة الصيد للتجارة بخصوصها وإنما ذكروا وجوب التقصير على من كان سفره طاعة أو مباحا كما هو أصل المسألة التي هي من شروط التقصير. (وصفحة ٤٢٩)

" وعن ظاهر ابن أبي عقيل الإعادة مطلقا، وهما ضعيفان مردودان بالخبر المذكور. وربما احتج للقول بالإعادة في الوقت بصحيفة العيص عن أبي عبد الله عليه السلام قال " سألته عن رجل صلى وهو مسافر فأتم الصلاة قال إن كان في وقت فليعد وإن كان الوقت قد مضى فلا ". وفيه أنها محمولة على الناسي جمعا بين الأخبار، فإنها وإن دلت بإطلاقها على العامد والجاهل والناسي إلا أنه قد قام الدليل في الأولين على خلاف ما دلت عليه فوجب تخصيصها بالناسي لعدم المعارض ". (وصفحة ٤٧٣)

" المسألة الرابعة اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في ما لو دخل عليه الوقت في

الحضر ثم سافر قبل الصلاة حتى تجاوز محل الترخص، فقيل بوجوب الاتمام عليه مطلقا اعتبارا بحال الوجوب، ونقل ذلك عن جمع من الأصحاب: منهم ابن أبي عقيل والصدوق في المقنع واختاره العلامة في جملة من كتبه وشيخنا الشهيد الثاني في المسالك".

جواهر الكلام (مجلد: ١٤ صفحة ٢١٣)

"ومن هنا ذهب ابن أبي عقيل في المحكي عنه إلى وجوب القصر بمطلق قصد الرجوع

قبل عشرة أيام، قال "كل سفر كان مسافته بريدين وهو ثمانية فراسخ أو بريد ذاهبا وبريد جائيا وهو أربعة فراسخ في يوم واحد أو ما دون عشرة أيام فعلى من سافره عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أن يصلي صلاة المسافر ركعتين" بل ظاهره أو صريحه يقطع سفره بقاطع شرعي من الإقامة عشرا، أو البقاء مترددا ثلاثين يوما، أو المرور بوطن له أو نحو ذلك، ضرورة عدم خصوصية العشرة من بين قواطع السفر وإن كان لا يساعده صحيح عمران بن محمد المتقدم سابقا، اللهم إلا أن يحمل الأمر فيه بالاتمام بالضيعة على التقية، لعدم كونها بنفسها عندنا من القواطع من دون الاستيطان ستة أشهر، بل هو مذهب جماعة من العامة كما قيل".

(وصفحة ٢٨٩)

"ولعله لذا اقتصر الحلبي والمفيد وأبو الصلاح عليه فيما حكى عما عدا الأول من غير تعرض لخفاء الجدران كالمحكي عن فقه الرضا عليه السلام بل وابن أبي عقيل، بل عن الثاني نسبه إلى آل الرسول عليهم الصلاة والسلام.

(وصفحة ٣٤٧)

"وفي المسالك لو أتم لجهله بالمسافة فلا إعادة مطلقا، لاقتضاء الأمر الناشي من الأمر بالاستصحاب الاجزاء، مع احتمالها في الوقت كما عن الجعفرية وشرحها، لعدم الاتيان بالمأمور به واقعا، وهو أحوط، نعم لا قضاء عليه خارج الوقت وإن فرط في الفحص لعدم صدق اسم الفوات، كما أنه يجب عليه أن يقصر على القولين بعد تجدد العلم وإن نقص الباقي عن المسافة، والله أعلم. وأما إن كان ناسيا أعاد في الوقت، ولا يقضي إن خرج الوقت) كما هو المشهور، بل في الرياض أن عليه عامة

من تأخر، بل عن كشف الرموز لا أعلم فيه مخالف إلا ابن أبي عقيل، بل في السرائر وظاهر الغنية وعن الخلاف والانتصار وظاهر المعبر والتذكرة الاجماع عليه".
صلاة الخوف

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٢١٨)

" صلاة الخوف قال دام ظله: وفي كفيئتها روايتان، أشهرهما رواية الحلبي. هذه رواها علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام والخلاف بين الروايتين في صلاة المغرب ففي رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال " إذا كانت صلاة المغرب في الخوف فرقمهم فرقتين، فيصلي بفرقة ركعتين ثم جلس بهم، ثم أشار إليهم بيده، فقام كل إنسان منهم، فيصلي ركعة، ثم سلموا فقاموا مقام أصحابهم، وجاءت الطائفة الأخرى، فكبروا، ودخلوا في الصلاة، وقام الإمام فصلى بهم ركعة، ثم سلم، ثم قام كل رجل منهم فليتم " الحديث. فعلى هذا يكون للأولى ركعتان من الإمام، وللآخرين ركعة. والأولى مشهورة، وعليها فتوى الشيخين، والمرضى، وابن أبي عقيل، وسالار".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٥٠)

" وقال السيد المرتضى في الجمل: الخوف إذا انفرد عن السفر، لزم فيه التقصير، مثل ما يلزم في السفر المنفرد عن الخوف، ثم ذكره وصف صلاة الخوف مع الإمام، فقال: وصفة صلاة الخوف، أن يفرق الإمام أصحابه إلى آخره وإطلاق كلامه يشعر بعدم اشتراط الجماعة، وقوله بعد ذلك وصفة صلاة الخوف، يقتضي الاشتراك (الاشتراط خ) وابن أبي عقيل وصف صلاة الخوف، بأن يصلي الإمام الأولى ركعة، ويتم من خلفه، ثم يأتي الأخرى، فيصلي بهم

الثانية، ويتمون ركعة أخرى، ويسلم بهم، ولم يفصل إلى سفر، أو حضر، والظاهر أنه يريد الجميع، وكذا المفيد وابنا بابويه، وقال ابن الجنيد: والتقصير للخوف، وإن لم يكن سفر، كما هو للسفر، وإن لم يكن خوف واجب، ويصلها الخائف منفردا وفي جماعة".
الذكرى (صفحة ٢٦٤)

"الخامسة: يجوز في صلاة المغرب، أن يصلي بالأولى ركعة، وبالثانية ركعتين، كما تضمنته رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال ابن أبي عقيل: بذلك تواترت الأخبار عنهم، ليكون لكل الطائفتين قراءة، وعليه أكثر الأصحاب، إذ لم يذكروا غيره. وخبر الشيخ وأبو الصلاح بين ذلك، وبين أن يصلي بالأولى ركعتين، والثانية ركعة، وجعل الأول أفضل، في كتاب مسائل الخلاف، وأحوط في كتاب الاقتصاد".

الحدائق الناضرة (مجلد ١١ صفحة ٢٦٥)

".. مسائل: الأولى لا خلاف بين الأصحاب رضوان الله عليهم في وجوب التقصير في صلاة الخوف إذا وقعت سفرا وإنما الخلاف في ما إذا وقعت حضرا، فنقل عن الأكثر ومنهم المرتضى والشيخ في الخلاف وابن الجنيد وابن أبي عقيل وابن البراج وابن إدريس أنهم ذهبوا إلى وجوب التقصير سفرا وحضرا جماعة وفرادى، وقال الشيخ في المبسوط إنها إنما تقصر في الحضر بشرط الجماعة ونسبه الشهيد إلى ابن إدريس وظاهر جماعة من الأصحاب، وحكى المحقق في المعتمد وقبله ابن إدريس في السرائر قولاً عن بعض الأصحاب بأنها إنما تقصر في السفر خاصة، وحينئذ ففي المسألة أقوال ثلاثة.

(وصفحة ٢٨٠)

"وقال ابن أبي عقيل: ويصلي الإمام في المغرب خاصة بالطائفة الأولى ركعة وبالطائفة الأخرى ركعتين حتى يكون لكلتا الطائفتين قراءة، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام. وقال ابن الجنيد: فإن صلى بهم المغرب فالذي اختاره أن يصلي بالطائفة الأولى ركعة واحدة فإذا قام إلى الثانية أتم من معه بركعتين أخراوين. وقال

أبو الصلاح يصلي بالأولى ركعة أو ثنتين وبالثانية ما بقي. كذا نقله عنهم العلامة في المختلف."

جواهر الكلام (مجلد ١٤ صفحة ١٧١)

" وإن كانت الفريضة ثلاثية كالمغرب فقد اختلفت في کیفیتها الروايات ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال " يقوم الإمام وتجيئ طائفة فيقومون خلفه ثم يصلي بهم ركعة، ثم يقوم ويقومون فيمثل الإمام قائما فيصلون ركعتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون فيقومون في موقف أصحابهم، ويجيئ الآخرون ويقومون في موقف أصحابهم خلف الإمام فيصلي بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس فيتشهد ثم يقوم ويقومون معه ويصلي بهم ركعة أخرى، ثم يجلس ويقومون هم فيتمون ركعة أخرى، ثم يسلم عليهم ". ونحوه في ذلك صحيح زرارة عنه عليه السلام أيضا " صلاة الخوف المغرب يصلي بالأولين ركعة ويقضون ركعتين، ويصلي بالآخرين ركعتين ويقضون ركعة ". ومثله غيره، بل في الذكرى عن ابن أبي عقيل أنه بذلك تواترت الأخبار، بل فيها وفي غيرها أنه الذي فعله أمير المؤمنين عليه السلام ليلة الهرير ".
قضاء الصلاة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٤٤)

" قال ابن أبي عقيل: من نسي صلاة فرض صلاحها أي وقت ذكرها، إلا أن يكون في وقت صلاة حاضرة، فخاف إن بدأ بالفائتة فاتته الحاضرة، فإنه يبدأ بالحاضرة لئلا يكونا جميعا قضاء، وفيه إشعار بالتقديم واجبا وقال ابن الجنيد: وقت الذكر لما فات من الفروض وقت القضاء، ما لم يكن آخر فريضة، يخشى إن ابتداء بالقضاء فاتته الصلاة التي هي في وقتها، فإن لم يكن يخشى ذلك بدأ بالفائتة، وعقب

بالحاضرة وقتها، وقال ابن البراج: لو صلى الحاضرة، والوقت متسع، وهو عالم بذلك، لم ينعقد، وعليه أن يقضي الفائتة، ثم يأتي بالحاضرة".

الذكرى (صفحة ١٢٥)

.. فكان أبو علي زرارة يقول: كيف تقضي صلاة لم يدخل وقتها، إنما وقتها نصف الليل، وابن أبي عقيل يجوز التقديم للمسافر خاصة، وابن إدريس منع من التقديم مطلقا بناء على التوقيت بالانتصاف ومنع الصلاة قبل الوقت، واختاره الفاضل. وفي المختلف والأخبار تدفعه مع الشهرة. وقد روى محمد ابن أبي قتره بإسناده إلى إبراهيم ابن سيابة قال كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد عليه السلام في صلاة السفر أول الليل صلاة الليل، فكتب " فضل صلاة المسافر من أول الليل كفضل المقيم في الحضر من آخر الليل".

(وصفحة ١٣٣)

" صار بعض الأصحاب من المتأخرين إلى تعيين قضاء الفائتة مع الوحدة والسعة، وبعضهم إلى تعيين ما ليومه وإن تعددت.. والتحقق هنا: أن الأخبار، في حيز التعارض والجامع بينهما الحمل على الاستحباب، فإن القول بالمضايقه المحضة، يلزم منه إطراح الأخبار الصحيحة على التوسعة، والقول باستحباب تقديم الحاضر، يلزم منه إطراح أخبار الترتيب، أو إطراح أحدهما، وبتقدير الاطراح يبقى قضية الأصل وعمومات القرآن، سالمة عن المعارض. والشيخ من أصحاب المضايقه، مع حكمه في مواضع من التهذيب بعدمها، كحكمه فيمن أعاد صلاة الإمام يجعلها نافلة، أو قضاء فريضة سالفه، وكإيراده خبر عمار السالف عن الصادق عليه السلام " فإذا أردت أن تقضي شيئا من الصلاة مكتوبة أو غيرها، فلا تصل شيئا حتى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلة لها، ثم اقض ما شئت " ولم يتعرض له الشيخ مع أن عادته أن الخبر إذا كان لا يرتضيه يعرض له، ولم يصرح في النهاية والخلاف ببطلان الحاضرة، لو أوقعها،

لا مع الضيق، وكذلك المفيد وابن أبي عقيل وابن الجنيّد.
(وصفحة ١٣٧)

" عن ابن أبي عقيل عنهم عليهم السلام في تفسير قوله تعالى " والذين هم على صلاتهم
دائمون " أي يديمون على أداء السنة، فإن فاتتهم بالليل قضوها بالنهار وإن فاتتهم
بالنهار قضوها بالليل.

(وصفحة ١٣٨)

" مسائل: الأولى في المقضي، فظاهر الشيخين، وابن أبي عقيل، وابن البراج،
وابن حمزة، والفاضل، في أكثر كتبه، أنه جميع ما فات الميت لما سلف من الأخبار،
وقال ابن الجنيّد: والعليل إذا وجبت عليه صلاة فأخرها عن وقتها إلى أن مات قضائها
عنه وليه، كما يقضي عنه حجة الإسلام، والصيام ببدنة، وإن جعل بدل ذلك مدا
أجزأه، فإن لم يقدر فمد لصلاة النهار ومد لصلاة الليل والصلاة أفضل لكل ركعتين
وكذا المرتضى رحمه الله "

(وصفحة ٢٤٦)

" قال السيد المرتضى وابن أبي عقيل: يصلي الكسوف ما لم يخش فوت الحاضرة،
بأن يبتدأ بالحاضرة، ثم يعود إلى صلاة الكسوف، وفي المبسوط اختار مذهب النهاية
بعد قوله بجواز فعل صلاة الكسوف أول وقت الحاضرة "

الحدائق الناضرة (مجلد ٦ صفحة ٣٣٧)

" .. وقال ابن أبي عقيل من نسي صلاة فرض صلاحها أي وقت ذكرها إلا أن
يكون في وقت صلاة حاضرة يخاف إن بدأ بالفائتة فاتته الحاضرة فإنه يبدأ بالحاضرة
لئلا يكونا جميعاً قضاء " . إلى أن قال في صفحة ٣٤٢ " والتقريب في هذه الأخبار أنها
دلت على الأمر بالقضاء ساعة الذكر متحدة كانت الفائتة أو متعددة، وتضمنت الأمر
بالعدول عن صاحبة الوقت متى ذكر الفائتة في أثنائها، والأمر حقيقة في الوجوب
كما هو المتفق عليه بين محققي الأصوليين وقد قدمنا الدليل عليه من الآيات القرآنية
والسنة المعصومية، وتضمنت وجوب تأخير صاحبة الوقت إلى آخر وقتها ما لم يتم
القضاء، وجميع ذلك أصرح صريح في المضايقة، ويؤكد ذلك الأخبار الدالة، على

الأمر بالمبادرة ساعة الذكر أي وقت كان، ومنها صحيحة معاوية بن عمار، قال " سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول خمس صلوات لا تترك على كل حال: إذا طفت بالبيت وإذا أردت أن تحرم وصلاة الكسوف وإذا نسيت فصل إذا ذكرت وصلاة الجنازة ".

قضاء الصلاة عن الميت

الحدائق الناضرة (مجلد: ١١ صفحة ٥٤ - ٥٥)

" وأما الثاني ما يقضيه الولي عن الميت فظاهر الشيخين وابن أبي عقيل وابن البراج وابن حمزة والعلامة في أكثر كتبه أنه جميع ما فات الميت وهو ظاهر كلام ابن زهرة المتقدم، وظاهر ما قدمنا نقله عن ابن الجنيد والمرضى وابن إدريس ويحيى بن سعيد والشهيد في اللمعة هو التخصيص بما فات في مرض الموت، وقال المحقق في كتابيه بقول الشيخين، وقال في المسائل البغدادية المنسوبة إلى سؤال جمال الدين بن حاتم المشغري قدس سره " الذي ظهر لي أن الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صيام وصلاة لعذر كالمرض والسفر والحيض لا ما تركه الميت عمدا مع قدرته عليه ". قال في الذكرى بعد نقل ذلك عنه " وقد كان شيخنا عميد الدين قدس سره ينصر هذا القول ولا بأس به، فإن الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو إنما يكون على هذا الوجه أما تعمد ترك الصلاة فإنه نادر، نعم قد يتفق فعلها لا على الوجه المبرئ للذمة والظاهر أنه ملحق بالتعمد للتفريط. انتهى.. والتحقيق عندي في هذا المقام أما بالنسبة إلى الأولى فهو ولي الميت وهو أولى الناس بميراثه كما صرح به ابن الجنيد ومن

مع ممن قدمنا ذكره، وبذلك صرح الصدوقان أيضا. وعليه تدل صحيحة حفص بن البختري وهي السابعة من الروايات المتقدمة ومثلها الرواية السادسة والرواية الرابعة والعشرون ".

الصلوات المندوبة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٢٦)

" مسألة: المشهور استحباب ألف ركعة فيه زيادة على النوافل المشهورة، وادعى سلار الاجماع، وقال الشيخ أبو جعفر بن بابويه: لا نافلة فيه زيادة على غيره، ولم يتعرض أبوه، ولا ابن أبي عقيل لها بنفي وإثبات.

(وصفحة ١٢٧)

" وقال ابن أبي عقيل ولا بأس أن يصلحها الرجل بالليل، إلا أنه لا يحسبها من ورده بالليل، وقال ابن الجنيد: ولا أحب الاحتساب بها من شئ من التطوع الموظف عليه، ولو فعل وجعلها قضاء للنوافل أجزاءه، والأقرب الأول.

" وقال ابن أبي عقيل: في الأولى الزلزلة، وفي الثانية النصر، وفي الثالثة والعاديات، وفي الرابعة التوحيد.

" مسألة: المشهور أن التسبيح بعد القراءة، ذهب إليه الشيخان وابن الجنيد وابن أبي عقيل، وغيرهم. وقال ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه عقيب ذكر رواية تدل على تقديم التسبيح: وقد روي أن التسبيح في صلاة جعفر بعد القراءة فبأي الحديثين أخذ المصلي فهو مصيب وجائز.

" مسألة: المشهور أنه يستحب العشر بعد السجدة الثانية، قيل القيام إلى الركعة الثانية، وكذا في الثالثة: قيل القيام إلى الرابعة، وذهب إليه الشيخان، والسيد المرتضى، وابنا بابويه، وأبو الصلاح، وابن البراج، وسلار، وقال ابن أبي عقيل: ثم يرفع رأسه من السجود، وينهض قائما، ويقول ذلك عشرا ثم يقرأ، وأبو جعفر بن بابويه روى أن التسبيح قبل القراءة في الركعات أيضا، قال في الرواية " ثم ترفع رأسك من السجود، فتقولهن عشر مرات، ثم تنهض فتقولهن

خمس عشرة مرة وأنت قائم: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فإذا ركعت

قلت ذلك عشرا، وإذا رفعت رأسك فعشرا، وإذا سجدت فعشرا، وإذا رفعت رأسك فعشرا، وإذا سجدت الثانية فعشرا، وإذا رفعت رأسك عشرا، فذلك خمس وسبعون يكون ثلاثمائة في أربع ركعات، فهي ألف ومائتان وتقرأ في كل ركعة بقل هو الله أحد وقل

يا أيها الكافرون ". وبمضمون هذه الرواية قال أكثر الأصحاب كالشيخين، وابن الجنيد، وابن إدريس، وابن أبي عقيل، وغيرهم.

الحدائق الناضرة (مجلد: ١٠ صفحة ٥٠٣)

"الأول إن أكثر الأخبار المذكورة في المقام دلت على أن التسييح حال القيام بعد القراءة وأن صورته (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) وهو المشهور

بين

الأصحاب رضوان الله عليهم ذهب إليه الشيخان وابن الجنيد وابن إدريس وابن أبي عقيل والمتأخرون.

".. وعن ابن أبي عقيل في الأولى الزلزلة وفي الثانية النصر وفي الثالثة والعاديات وفي الرابعة قل هو الله أحد.

(وصفحة ٥٠٦)

وقال ابن أبي عقيل " ثم يرفع رأسه من السجود وينهض قائما ويقول ذلك عشرا ثم يقرأ ". ولم نقف له على دليل لأن ما قدمناه من الأخبار ما بين صريح الدلالة وظاهرها على القول المشهور.

.. الخامس المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم جواز احتسابها من النوافل

الراتبة الليلية والنهارية، صرح به الشيخ علي بن بابويه وابن أبي عقيل وغيرهما. الصلاة المندوبة.

صلاة الجمعة

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٢٧٥)

" ويجوز أن يؤخر الخطبة حتى يزول، وقال الشيخ في الخلاف: وفي أصحابنا من أجاز الفرض عند قيام الشمس قال: واختاره علم الهدى وقال ابن أبي عقيل: يخطب إذا زالت الشمس فإذا فرغ من الخطبة وأقام المؤذن استفتح الصلاة، وبه قال علم الهدى أيضا في المصباح وقال أحمد: أول وقتها حين يرتفع النهار، وقال الشافعي: لا يجوز الأذان والخطبة إلا بعد الزوال فإن قدمها أو قدم الخطبة لم يجزيه.

(وصفحة ٢٨١)

" مسألة: العدد شرط في انعقاد الجمعة، وعليه إجماع العلماء، ولنا: في أقله روايتان: إحداهما سبعة، وهو اختيار الشيخ في النهاية والخلاف، والأخرى خمسة، وهو اختيار المفيد، وعلم الهدى، وابن أبي عقيل، وأكثر الأصحاب، وقال الشافعي وأحمد: أقله أربعون، لما روي عن جابر " مضت السنة في كل أربعين جمعة " وقال أبو حنيفة: تنعقد بأربعة أحدهم الإمام لقوله عليه السلام " الجمعة واجبة على كل مسلم في جماعة " وأقل الجماعة ثلاثة ولم ينقل أصحاب مالك

عنه تقديرا.

(وصفحة ٢٨٧)

" مسألة: وفي وقت إيقاعها قولان أحدهما بعد الزوال، وبه قال ابن أبي عقيل وأبو الصلاح، والآخر بجواز قبله، عند وقوف الشمس، وبه قال الشيخ رحمه الله في كتبه.

(وصفحة ٢٩٠)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: تجب الجمعة على من إذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة، وربما كان مستنده في ذلك ما رواه ابن أذينة، عن زرارة قال " قال أبو جعفر

عليه السلام: الجمعة واجبة على من إذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة ". وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط: تسقط عن من كان على أكثر من فرسخين وتجب على من

كان على فرسخين فما دونهما، وكذا قال علم الهدى في المصباح وبه قال الزهري، وقال مالك: يحضر من كان على ثلاثة أميال ولا يخص من كان على أزيد. وقال أبو حنيفة: لا تجب على من خرج عن المصر، وقال الشافعي: تجب على من يبلغه النداء من البلد مع سكون الهواء والمؤذن الصيت للمستمع الصحيح السمع.

(وصفحة ٢٩١)

" روى زرارة، ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال " تجب الجمعة على من

كان منها على فرسخين " وخبر ابن أبي عقيل على الاستحباب ولأنه يختلف بحسب أحوال الناس فالتقدير بالفرسخين أنسب، قال علم الهدى رحمه الله: وروي أن من يخاف على نفسه ظلما، أو ماله فهو معذور، وكذا من كان متشاغلا بجهاز ميت أو تعليل والد أو من يجري مجراه من ذوي الحرمات (الغرمات) الوكيدة ليسعه التأخير والمحسوس، والممنوع عنها فلا شك في عذره ".
كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ١٦٥)

" قال ابن أبي عقيل: إن الجمعة والعيدين، القنوت في الركعتين منهما، وقال: بذلك تواترت الأخبار.

(وصفحة ١٧٨)

" اختلف في كيفية إيقاع نافلة الجمعة، قال الشيخان: تقديمها كلها على الزوال أفضل، وهو في رواية علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام. واختاره المتأخر وشيخنا دام ظلّه، وهو قوي، لأن خبر الخير أعجله. وقال المرتضى: ست عند انبساط الشمس، وست عند ارتفاعها، وركعتين عند الزوال، وست بعد الظهر، وهو في رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي عبد الله عليه السلام وفي طريقها سهل بن زياد. وفي أخرى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن

عليه السلام وقال ابن أبي عقيل: إذا تعالت الشمس، فصل أربع عشرة وست بعد الجمعة، وهو قريب من قولي المرتضى ".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ١٥٤)

" مسألة: وتسقط عن من كان بينه وبين الجمعة، أزيد من فرسخين، إلا إذا جمع الشرائط عنده، وتجب على من بينه وبين الجامع فرسخان فما دون، عند أكثر علمائنا، وبه قال الزهري، لقول الصادق عليه السلام " الجمعة تجب على من كان منها على فرسخين، فإن زاد فليس عليه شيء " وقول الباقر عليه السلام " تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين ". وقال ابن أبي عقيل منا: تجب على من إذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة، ونحوه قال عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبو هريرة والأوزاعي وأبو ثور، فإنهم قالوا تجب على من كان نوى الليل، وهو قريب مما قال "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٠٣)

مسألة: يشترط في الجمعة العدد إجماعا، واختلف علمائنا على قولين، فالذي ذهب

إليه المفيد، والسيد المرتضى، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل، وأبو

الصلاح، وسالار، وابن إدريس، أنه خمس نفر، وقال الشيخ رحمه الله: إنه سبعة

نفر، لكن يستحب للخمسة، وبه قال ابن البراج، وابن زهرة وابن حمزة، ورواه

الشيخ أبو جعفر بن بابويه، في كتاب من لا يحضره الفقيه، والأقوى عندي الأول.

(وصفحة ١٠٤)

" وقال ابن أبي عقيل: إذا زالت الشمس، صعد الإمام المنبر، فإذا علا، استقبل

الناس بوجهه، وجلس، وقام المؤذن، فأذن، فإذا فرغ من الأذان، قام خطيبا

للناس، وقال أبو الصلاح: إذا زالت الشمس، أمر مؤذنيه بالأذان، فإذا فرغوا

منه، صعد المنبر، فخطب، وابن البراج صار إلى قول الشيخ في النهاية، والحق

عندي اختيار السيد المرتضى الذي نقله ابن إدريس عنه، من أن الخطبتين لا يجوز

فعلهما إلا بعد الزوال.

(وصفحة ١٠٥)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: إذا زالت الشمس، صعد الإمام المنبر، وجلس، وقام المؤذن فأذن، فإذا فرغ المؤذن من أذانه، قام خطيباً للناس، وكذا قال ابن الجنيد وابن حمزة، وابن إدريس، وقال أبو الصلاح: إذا زالت الشمس أمر مؤذنيه بالأذان فإذا فرغوا منه، صعد المنبر، فخطب على الوجه الذي بيناه، فجعل الأذان مقدماً على الصعود، والأول أقرب.

(وصفحة ١٠٦)

" وقال ابن أبي عقيل: ومن كان خارجاً من مصر، أو قرية، إذا غدا من أهله، بعد ما يصلي الغداة، فيدرك الجمعة مع الإمام، فإتيان الجمعة عليه فرض، وإن لم يدركها، إذا غدا إليها، بعد صلاة الغداة، فلا الجمعة عليه، وقال ابن الجنيد: ووجوب السعي إليها، على من سمع النداء بها، أو كان يصل إلى منزله، إذا راح منها، قبل خروج نهار يومه، وهو يناسب قول ابن أبي عقيل والحق الأول.

" قال ابن أبي عقيل: ويقنت في الركعتين جميعاً، ولم يفصل في باب الجمعة موضعه منهما، بل قال في باب القنوت: وكل القنوت قبل الركوع، بعد الفراغ من القراءة، وهو يدل على أنه فيهما معاً، قبل الركوع، وكذا قال أبو الصلاح.

(وصفحة ١٠٧)

" احتج ابن أبي عقيل وابن الجنيد، بما رواه زرارة في الصحيح قال قال: أبو جعفر عليه السلام " الجمعة واجبة على من إذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إنما يصلي العصر في وقت الظهر في ساير الأيام، كي (ما) إذا قضوا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا إلى رحالهم قبل الليل وذلك سنة إلى يوم القيامة ". والجواب: أنه محمول على استحباب، ولاحتمال أن يكون المراد بذلك ما قررناه نحن، لأنه الغالب في إدراك الجمعة، والوصول إلى أهله قبل الليل.

(وصفحة ١٠٨)

" مسألة: الذي يظهر من كلام ابن أبي عقيل، أن استيطان المصر، أو القرية، شرط في الجمعة، فإنه قال صلاة الجمعة فرض على المؤمنين، حضورها

مع الإمام، في المصر الذي هو فيه، وحضورها مع أمرائه في الأمصار والقرى النائية عنه، ومن كان خارجا من مصر، أو قرية إذا غدا من أهله، بعد ما صلى الغداة، فيدرك الجمعة، مع الإمام، فإتيان الجمعة عليه فرض، وإن لم يدركها إذا غدا إليها بعد صلاة الغداة، فلا جمعة عليه.
(وصفحة ١١٠)

" قال ابن أبي عقيل: وإذا تعالت الشمس صلى ما بينها وبين زوال الشمس أربع عشر ركعة، فإذا زالت الشمس فلا صلاة إلا الفريضة، ثم ينتفل بعدها بست ركعات، ثم يصلي العصر، كذلك فعله رسول الله صلى الله عليه وآله فإن خاف الإمام إذا تنفل أن يتأخر العصر عن وقت الظهر في سائر الأيام، صلى العصر بعد الفراغ من الجمعة، ثم ينتفل بعدها بست ركعات، هكذا روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان ربما يجمع بين صلاة الجمعة والعصر، ويصلي يوم الجمعة بعد طلوع الشمس وبعد العصر. وقال أبو الصلاح يستحب لكل مسلم تقديم دخول المسجد بصلاة النوافل بعد الغسل.

" فالخلاف في هذه المسألة يقع في مواضع، الأول: استحباب تقديم النوافل، اختاره الشيخ رحمه الله في النهاية والخلاف والمبسوط، والمفيد رحمه الله في المقنعة، والظاهر من كلام السيد رحمه الله وابن أبي عقيل، وابن الجنيد، استحباب تأخير ست ركعات بين الظهرين، وابن بابويه انتخب تأخير الجميع، الثاني ابتداء وقت الست الأولى عند انبساط الشمس، ذهب إليه السيد المرتضى والشيخان رحمهم الله، ويظهر من كلام ابن أبي عقيل وابن الجنيد أنه عند ارتفاعها، وقال ابن بابويه عند طلوعها."

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٣١٧)

" مسألة: العدد شرط في انعقاد الجمعة، وهو مذهب علماء الإسلام، فلا يتعين بالإمام، وحده ابتداء، فإن الخلاف في كميته، فالذي أكثر علمائنا عليه خمسة نفر، أحدهم الإمام ذهب إليه المفيد، والسيد المرتضى، وابن أبي

عقيل، وسلار، وأبو الصلاح، وابن إدريس. قال الشيخ وابن بابويه وابن حمزة: إن أقل العدد الذي يجب عليهم الجمعة سبعة نفر، فيستحب للخمسة. وقال الشافعي ومالك وأحمد: في إحدى الروايتين عنه إن الشرط حضور أربعين، وهو قول عمر بن عبد العزيز وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وإسحاق، والرواية الأخرى عن أحمد: خمسون. وقال ربيعة: ينعقد باثني عشر، لا بأقل. وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد: ينعقد بأربعة الإمام أحدهم، وقال الليث بن سعد والأوزاعي وأبو ثور وأبو يوسف ينعقد بثلاثة الإمام أحدهم. وقال الحسن بن صالح بن حي: ينعقد باثنين. (وصفحة ٣٣٦)

"مسألة: وفي الجمعة قنوتان، أحدهما: في الأول قبل الركوع، والثاني: في الثانية بعد الركوع، ذهب إليه الشيخ في أكثر كتبه، وابن البراج وابن أبي عقيل وسلار. وقال السيد المرتضى: وعلى الإمام أن يقنت في الجمعة، واختلفت الرواية في قنوت الإمام فيهما، فروي أنه يقنت في الأول قبل الركوع، وكذلك الذين خلفه، وروي أن على الإمام صلاة جمعة مقصورة قنوتين في الأولى قبل الركوع، وفي الثانية بعد الركوع. وقال المفيد: والقنوت في الأولى من الركعتين في فريضة. وقال ابن بابويه: وعلى الإمام فيها قنوتان: قنوت في الركعة الأولى قبل الركوع، وفي الركعة الثانية بعد الركوع، ومن صلاها وحده فعليه قنوت واحد في الركعة الأولى قبل الركوع، تعود بهذه الرواية كذا حريز عن زرارة، والذي أستعمله وأفتي به ومضى عليه مشايخي رحمة الله عليهم هو أنت القنوت في جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في

الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع. وقال ابن إدريس الذي يقوي عندي أن الصلاة لا يكون فيها إلا قنوت واحد أي صلاة كانت، فلا نرجع عن إجماعنا بأخبار الآحاد.

(وصفحة ٣٣٧)

"مسألة: ويستحب النفل يوم الجمعة بعشرين ركعة، فيكون الزائد على المعتاد أربع ركعات، ذهب إليه علماءنا أجمع، واختلفوا في كيفية إيقاعها، فالذي اختاره الشيخ أن الأولى تقديمها على الزوال، وهو قول المفيد، وأبي الصلاح، وابن

البراح، وابن إدريس. قال الشيخ: يصلي ست ركعات عند انبساط الشمس، وست ركعات عند زوالها، وست ركعات إذا قربت من الزوال، وركعتين عند الزوال. وقال السيد المرتضى: يصلي ست ركعات عند الانبساط، وست ركعات عند الارتفاع، وركعتين عند الزوال، وستا بعد الظهر قبل العصر، وبنحوه قال ابن أبي عقيل، وقال علي بن بابويه وابنه أبو جعفر: الأولى تأخير النوافل التي تصلى يوم الجمعة قبل الجمعة أو بعدها، وما رواه عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال " صلاة التطوع يوم الجمعة إن شئت من أول النهار، وما تصليه بعد الجمعة فإن شئت عجلته، فصليته من أول النهار، أي النهار شئت، قبل أن تزول الشمس ".

الدروس (صفحة ٤٣)

" ولو نوى المسافر الإقامة عشرا، وجبت ولا يكفي الخمسة، خلافا لابن الجنيد، ويكفي ثلاثون يوما للمتردد، ويتخير من كان في الأماكن الأربعة، ولا يشترط المصر، ولا القرية، خلافا للحسن فيما يلوح من كلامه ".

البيان (صفحة ١٠٢)

" وقال ابن أبي عقيل: تجب على من بعد بغدوة بعد صلاة الصبح، إلى أن يدرك الجمعة، لخبر زرارة عن الباقر عليه السلام وابن الجنيد على من يدرك أهله بعدها، قبل خروج اليوم.

(وصفحة ١٠٦)

" ويظهر من ابن عقيل أن المصر أو القرية شرط، وعن علي عليه السلام " لا جمعة على أهل القرى "، والطريق طلحة بن زيد التبري وحفص بن غياث العامي.

(وصفحة ١٠٨)

" الدعاء عند الخروج بقوله اللهم من تهيأ إلى آخره، والمشي بالسكينة والوقار، والتنفل بعشرين ركعة سداس عند انبساط الشمس، وارتفاعها، وقيامها قبل الزوال، وركعتان عنده، وابن عقيل قدمهما على الزوال، وتبعه ابن إدريس ومنع من فعلهما بعد الزوال ".

الذكرى صفحة ١٢٤

" وروى يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام " إذا أردت أن تتطوع يوم الجمعة

في غير سفر، صليت ست ركعات، ارتفاع النهار وستا قبل نصف النهار، وركعتين إذا زالت الشمس قبل الجمعة، وستا بعد الجمعة " وروى البنزنطي عن أبي الحسن عليه السلام " ست في صدر النهار، وست قبل الزوال، وركعتان إذا زالت، وست بعد الجمعة " وعبارة الأصحاب مختلفة بحسب اختلاف الرواية. وقال المفيد: لا بأس بتأخيرها

إلى بعد العصر. وقال الشيخ: يجوز تأخير جميع النوافل إلى بعد العصر، والأفضل التقديم. قال: ولو زالت الشمس، ولم يكن صلى منها شيئاً آخرها إلى بعد العصر. وقال ابن أبي عقيل يصلي إذا تعالت الشمس ما بينها وبين الزوال، أربع عشرة ركعة، وبين الفريضتين شيئاً، كذلك فعله رسول الله صلى الله عليه وآله فإن خاف الإمام بالتنفل تأخير العصر عن وقت الظهر في سائر الأيام، صلى العصر بعد الفراغ من الجمعة، وتنفل بعدها بست ركعات، كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان ربما

يجمع بين صلاة الجمعة والعصر.

(وصفحة ٢٣٤)

" العاشر: ارتفاع البعد عن محل الجمعة، واختلف في تقديره على أربعة أقوال: الأول أن

يكون أزيد من فرسخين، وهو المشهور، لقول الصادق عليه السلام " تجب على من كان

منها على فرسخين، فإن زاد فليس عليه شيء "، رواه محمد بن مسلم وحريز الثاني إن قدر

البعد فرسخان، فلا يجب على من بعدهما، وهو قول الصدوق وابن حمزة، لما مر من خبر

زرارة السابق، ويعارضه خبره هذا، ويجمع بينهما بأن المراد بمن كان على رأس فرسخين

أن يكون أزيد منهما، فإنه قد يفهم منه ذلك، وإلا لتناقض مع أن الراوي واحد. الثالث: قول ابن أبي عقيل إنما تجب على كل من إذا غدا من أهله بعد ما صلى الغداة، أدرك الجمعة لا على من لم يكن كذلك.

(وصفحة ٢٣٧)

" المسألة التاسعة: ينبغي أن يكون أذان المؤذن بعد صعود الإمام على المنبر، والإمام جالس، لقول الباقر عليه السلام فيما رواه عبد الله بن ميمون " كان رسول الله صلى

الله

(٢٥١)

عليه وآله إذا خرج إلى الجمعة، قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون"، وبه أفتى ابن الجنيد وابن أبي عقيل والأكثر.
(وصفحة ٢٣٨)

" وقال ابن أبي عقيل: صلاة الجمعة فرض على المؤمنين، حضورها مع الإمام في المصر الذي هو فيه وحضورها مع أقرانه في الأمصار والقرى النائية عنه. " فرق ابن أبي عقيل في العدد بين العيدين والجمعة، فذهب إلى أن العيدين يشترط فيه سبعة، واكتفى في الجمعة بالخمسة، والظاهر أنه رواه، لأنه لو قال لو كان إلى القياس لكانا جميعا سواء، ولكنه تعبد من الخالق سبحانه، ولم نقف على روايته، فالاعتماد على المشهور المعتضد بعموم أدلة الوجوب، وتفارق الجمعة عند الأصحاب بأنها مع عدم الشرايط، تصلى سنة جماعة، وهو أفضل، وفرادى وكذلك يصلونها من لم يجب عليه من المسافر والعبد والمرأة ندبا، وإن أقيم في البلد فرضها مع الإمام ".
مدارك الأحكام (مجلد ٤ صفحة ٣٥)

" اختلف الأصحاب في وقت الخطبة. فقال السيد المرتضى في المصباح إنه بعد الزوال فلا يجوز تقديمها عليه. وبه قال ابن أبي عقيل، وأبو الصلاح، ونسبه في الذكرى إلى معظم الأصحاب. وقال الشيخ في الخلاف يجوز أن يخطب عند وقوف الشمس، فإذا زالت صلى الفرض. وقال في النهاية والمبسوط يجوز إيقاعهما قبل الزوال. والمعتمد الأول. لنا: قوله تعالى " إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله " أوجب السعي بعد النداء الذي هو الأذان، فلا يجب قبله.
(وصفحة ٥١)

" وقال ابن أبي عقيل يجب على كل من إذا غدا من منزله بعد ما صلى الغداة أدرك الجمعة.
(وصفحة ٨٣)

" واختلفت الرواية عن أهل البيت عليهم السلام في ترتيبها، فروى الشيخ في التهذيب، عن الحسين بن سعيد، عن يعقوب بن يقطين، عن العبد الصالح عليه السلام، قال: سألته عن التطوع يوم الجمعة، قال " إذا أردت أن تتطوع يوم الجمعة

في غير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار، وست ركعات قبل نصف النهار، وركعتين إذا زالت الشمس قبل الجمعة، وست ركعات بعد الجمعة". ونحوه روى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وبهاتين الروايتين وما في معناهما أخذ السيد المرتضى وابن أبي عقيل، والجعفي، وجمع من الأصحاب".
(الحدائق الناضرة (مجلد ١٠ صفحة ١٠٣)

"اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في وقت الخطبة فذهب جملة: منهم المرتضى وابن أبي عقيل وأبو الصلاح إلى أن وقتها بعد الزوال فلا يجوز تقديمها عليه واختاره العلامة ونسبه في الذكرى إلى معظم الأصحاب وإليه مال في المدارك، وقال الشيخ في الخلاف يجوز أن يخطب عند وقوف الشمس فإذا زالت صلى الفرض.
(وصفحة ١٥٢)

"وقال ابن أبي عقيل: ومن كان خارجا من مصر أو قرية إذا غدا من أهله بعد ما يصلي الغداة فيدرك الجمعة مع الإمام فإتيان الجمعة عليه فرض وإن لم يدركها إذا غدا إليها بعد صلاة الغداة فلا جمعة عليه.
(وصفحة ١٨٨)

"فذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف والمصباح والشيخ المفيد في المقنعة وتبعهما

جملة من المتأخرين إلى استحباب تقديم نوافل الجمعة كلها على الفريضة بأن يصلي ستا عند انبساط الشمس وستا عند ارتفاعها وستا قبل الزوال وركعتين بعد الزوال، وقال المفيد حين تزول تستظهر بهما في تحقق الزوال، والظاهر من كلام السيد وابن أبي عقيل وابن الجنيد استحباب ست منها بين الظهرين.
(وصفحة ١٩٠)

"وقال ابن أبي عقيل: وإذا تعالت الشمس صلى ما بينها وبين الزوال أربع عشرة ركعة فإذا زالت الشمس فلا صلاة إلا الفريضة ثم ينتفل بعدها بست ركعات ثم يصلي العصر، كذلك فعله رسول الله صلى الله عليه وآله

(وصفحة ١٩٢)

" الثالث في وقت ركعتي الزوال هل هو حال الزوال كما تدل عليه التسمية أم لا بل يكون قبله أو بعده؟ قولان.. وظاهر كلام ابن أبي عقيل الثاني، وظاهر كلام الشيخ المفيد وابن البراج الأول أيضا مع احتمال الحمل على الثاني بأن تكون صلاة الركعتين في موضع الشك في الزوال وعدم تحققه. صلاة العيد

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٣١٠)

" مسألة: ووقتها ما بين طلوع الشمس إلى الزوال، وبه قال الشافعي، وقال الشيخ في المبسوط: إذا طلعت وانبسطت، وقال ابن أبي عقيل: بعد طلوع الشمس، لرواية سماعة قال: سألته عن الغدو إلى المصلى في الفطر والأضحى فقال " بعد طلوع الشمس " وقال أحمد: حين ترتفع قدر رمح، لأن ما قبل ذلك تكره فيه الصلاة، لرواية عقبة بن عامر " كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينهانا عن ثلاثة أوقات أن نصلي فيهن، وأن نقبر موتانا " ولأن النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده من الخلفاء لم يصلها حتى ارتفعت الشمس.

(وصفحة ٣١١)

" وهي ركعتان يكبر في الأولى خمسا وفي الثانية أربعا عدا تكبيرة الافتتاح، وتكبيرتي الركوعين، فيكون الزائد تسعا، وهو مذهب أكثر الأصحاب، وقال ابن أبي عقيل وابن بابويه: سبع عدا تكبيرة الافتتاح، وقال المفيد رحمه الله: يقوم إلى الثانية بالتكبير وعده من تكبيرات الثانية، وقال الشافعي: اثنتا عشرة تكبيرة فيها سبع في الأولى وخمس في الثانية عدا تكبير الافتتاح والركوعين، لما روي عن عائشة قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر في العيدين اثنتا عشرة تكبيرة سوى الافتتاح وتكبير الدخول في الركوع ". وقال أحمد: في الأولى سبع عدا تكبير الركوع وفي الثانية خمس كذلك، لما روي عن عائشة " أن رسول الله صلى الله عليه وآله كبر في

الأضحى وفي الفطر سبعا وخمسا سوى تكبير الركوع " وقال أبو حنيفة: الزايد ثلاث في كل ركعة، لما روى أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله " أنه كان يكبر في الأضحى والفطر أربع تكبيرة على الجنابة ."

(وصفحة ٣١٦ - ٣١٧)

" مسألة: ولا أذان في صلاة العيدين، بل يقول المؤذن: الصلاة ثلاثا، وقال ابن أبي عقيل منا يقول: الصلاة جامعة، وكذا قال الشافعي، وقال أكثر الجمهور: لا ينادي بشيء لأن جابرا قال: لا أذان يوم الفطر، ولا إقامة، ولا نداء، ولا شيء. ولأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله فلا يسن.

(وصفحة ٣١٨)

" مسألة: العدد شرط في العيدين كالجمعة، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يشترط وقال ابن أبي عقيل منا: يعتبر في الجمعة خمس، وفي العيدين سبع وفرقه متروك بالاجماع.

(وصفحة ٣١٩)

" وقال أحمد: في الأولى بالأعلى، وفي الثانية بالغاشية، وبه قال ابن أبي عقيل منا. وقال الشافعي: بقاف في الأول واقتربت في الثانية. وقال أبو حنيفة: لا توقيت، وما ذكرناه ذكره في النهاية رواية إسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، وما ذكره في الخلاف معاوية بن عمار، والكل حسن، أما ما ذكره الشافعي فلم يرد في أخبار أهل البيت عليهم السلام، ورووا من طرقهم فلا مشاحة فيه ."

كشف الرموز مجلد ١ صفحة ١٨٣

" وأما القراءة فقال المفيد والمرتضى: تقرأ في الأولى، الحمد والشمس وضحاها، وفي الثانية، الحمد والغاشية، وهو اختيار الشيخ في الخلاف، وهو في رواية ابن أبي عمير وفضالة، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام. وقال ابن أبي عقيل بالعكس، وقال ابن بابويه في رسالته: في الأولى الغاشية وفي الثانية الأعلى، وقال الشيخ في النهاية والمبسوط، وابن بابويه في كتابه المقنع، ومن لا يحضره الفقيه، والمتأخر في كتابه: يقرأ في الأولى الأعلى، وفي الثانية والشمس

وضحاها، وهو في رواية ابن بن عثمان، عن إسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام. والكل جاز، إذ هو مستحب، والأول أكثر. "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١١١)

" وقال ابن أبي عقيل: ولا عيد مع الإمام ولا مع أمرائه في الأمصار بأقل من سبعة، من المؤمنين فصاعدا، ولا جمعة بأقل من خمسة، ولو كان إلى القياس سبيل لكانا جميعا سواء، ولكنه تعبد من الخالق عز وجل.

" مسألة قال الشيخ رحمه الله: يبدأ بعد تكبيرة الاحرام بالقراءة، ثم يكبر التكبيرات للقنوت في الركعة الأولى، وفي الثانية يكبر أيضا بعد القراءة، وهو قول السيد المرتضى، وابن أبي عقيل، وابن حمزة، وابن إدريس، وابن بابويه، والمفيد، وأبي الصلاح، وابن البراج، وابن زهرة، إلا أن السيد المرتضى قال: فإذا نهض إلى الثانية كبر وقرأ، ثم كبر الباقي بعد القراءة، وكذا قال المفيد، وأبو الصلاح وابن زهرة وابن البراج.

(وصفحة ١١٢)

" وقال علي بن بابويه في رسالته إلى ولده تقرأ في الأولى الغاشية، وفي الثانية الأعلى. وقال ابن أبي عقيل: يقرأ في الأولى الغاشية، وفي الثانية الشمس، والخلاف ليس في الاجزاء، إذ لا خلاف في أن الواجب سورة أخرى مع الحمد، أيها كانت من هذه أو من غيره، وإنما الخلاف في الاستحباب، والأقرب عندي ما ذهب إليه في الخلاف.

(وصفحة ١١٣)

" مسألة قال ابن أبي عقيل: من فاتته الصلاة مع الإمام، لم يصلها وحده، وقال ابن بابويه في المقنع ولا تصليان إلا مع الإمام في جماعة، وكلاهما يشعر بسقوطها فرضا، واستحبابا مع غير الإمام، والمشهور الاستحباب.

(وصفحة ١١٥)

" مسألة: وفي كيفيته خلاف، قال ابن أبي عقيل: التكبير أيام التشريق عقيب عشر صلوات أولها الظهر، من يوم النحر، وآخرها الفجر، من يوم الثالث، ولأهل

منى خمس عشر صلاة أولها الظهر، يوم النحر، وآخرها يوم الرابع، التكبير: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد على ما هदानا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، والحمد لله على ما أولانا (كذا في الأصل)، ولم يذكر تكبير الفطر، وروى ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه عن علي عليه السلام أنه عليه السلام كان يقول في دبر كل صلاة في عيد الأضحى " الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد " ولم يذكر تكبير الفطر، وفي المقنع، في صفة تكبير الأضحى: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، والله أكبر على ما هदानا، والحمد لله على ما أولانا، والله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، وقال ابن الجنيد: في صفة تكبير الفطر: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد، على ما هदानا، وفي الأضحى، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد الله أكبر على ما هदानا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، والحمد لله على ما أولانا "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٣٤٠)

" وقال الشيخ في الخلاف والاستبصار: يقرأ في الأولى مع الحمد، الشمس، وفي الثانية معها الغاشية، وبه قال علي بن بابويه، والمفيد، وأبو الصلاح والسيد المرتضى، وابن زهرة، وقال ابن أبي عقيل: يقرأ في الأولى مع الحمد الغاشية، وفي الثانية معها الشمس، وقال الشافعي: يستحب أن يقرأ في الأولى بقاف، وفي الثانية بالقمر، وقال مالك وأحمد: يقرأ في الأولى بسبح، وفي الثانية بالغاشية، وقال أبو حنيفة: ليس بعض السور أولى من بعض، فالذي أذهب إليه ما ذكره في الخلاف ..

" مسألة: فإذا فرغ من القراءة، كبر في الأولى خمسا، وفي الثانية أربعا، عدا تكبيرة الاحرام، وتكبيرتي الركوع، فيكون الزائد على المعتاد، تسع تكبيرات، وهو مذهب أكثر علمائنا، وقال ابن أبي عقيل وابن بابويه: الزائد سبع تكبيرات، والمفيد جعل التكبير في الثانية ثلاثا، وزاد تكبيرة أخرى للقيام

إليها، وقال الشافعي والأوزاعي وإسحاق: إنه يكبر في الأولى سبعا عن تكبيرة الافتتاح، وفي الثانية خمسا، فالجميع إثنا عشر مع تكبيرة الاحرام، وهو مروى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس، وابن عمر، ويحيى الأنصاري، وروى عن ابن عباس، وأنس، والمغيرة بن شعبة، وسعيد بن المسيب، والنخعي، يكبر سبعا سبعا، وقال أبو حنيفة والثوري: ثلاثا ثلاثا، وقال أحمد: يكبر في الأولى سبعا مع تكبيرة الاحرام، غير تكبيرة الركوع، وفي الثانية خمسا، غير تكبيرة النهوض، وهو مروى عن فقهاء المدينة السبعة، وعمر بن عبد العزيز، والزهرى، ومالك والمزني. لنا ما رواه الجمهور عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكبر في العيدين سبعا خمسا وما روه

عن عبد الله بن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وآله التكبير في " العيد " سبع في الأولى وخمس في الأخيرة " قال ابن عبد البر: قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله من

طرق كثيرة حسان أنه كبر في العيد سبعا في الأولى وخمسا في الثانية. أقول وهذا يدل على ثبوت ذلك ثبوتا ظاهرا.

(وصفحة ٣٤٢)

" مسألة: والعدد المشترط فيها كالجمعة، وهو مذهب علمائنا أجمع، وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي: ليس العدد شرطا، وقال ابن أبي عقيل: يشترط في العيدين العدد سبع، مع أنه اشترط في الجمعة خمسة، والفرق لم يقله أحد.

(وصفحة ٣٤٣)

" مسألة: ووقتها (أي صلاة الفطر) طلوع الشمس، إلى الزوال، وذكر الشيخ في الجمل، والسيد المرتضى، وابن إدريس. وقال الشيخ في الخلاف، وابن أبي عقيل: بعد طلوع الشمس، وقال في المبسوط: إذا ارتفعت الشمس وانبسطت ، وقال أصحاب الشافعي كما قلناه أولا وقال أحمد، كما قال الشيخ في المبسوط.

وصفحة ٣٤٥

" فرع يستحب أن يقول المؤذنون الصلاة ثلاثا، ذكره الشيخ في المبسوط، وقال ابن أبي عقيل: يقول: " الصلاة جامعة " وبه قال الشافعي خلافا لأكثر الجمهور ".

الدروس (صفحة ٤٤)

" درس: تجب صلاة العيدين بشرايط الجمعة، إلا أنها مع اختلالها، تصلى ندبا، جماعة وفرادى، وكذا لو فاتت مع الإمام، وظاهر الحسن والصدوق سقوطها بفوات الإمام.
" والعدد كالجمعة، وقال الحسن: سبعة هنا ".

البيان (صفحة ١١١)

" الفصل الثاني: في صلاة العيدين، وهي واجبة بشروط الجمعة، ويسقط عن من يسقط عنه، ومندوبة مع عدمها جماعة وفرادى، وظاهر الشيخين أنها تصلى فرادى، عند عدم الشرايط، والمشهور شرعية الجماعة، نص عليه ابن الجنيد وأبو الصلاح وابن إدريس، وقال الراوندي: عليه عمل الإمامية، وظاهر ابن أبي عقيل وابن بابويه عدم شرعيتها، إلا جماعة مع الإمام ".
الذكرى (صفحة ٢٣٩)

" الرابعة: وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، وفي المبسوط: إذا طلعت الشمس وانبسطت، وقال ابن أبي عقيل: بعد طلوع الشمس، وهما متقاربان، ويفهمان من رواية سماعة، قال " سألته عن الغدو إلى المصلى في الفطر والأضحى أذان ولا إقامة (كذا في الأصل) أذانهما طلوع الشمس فإذا طلعت خرجوا ".
" المسألة السابعة: يجب قراءة الحمد وسورة معها، كساير الفرائض، ولا خلاف في عدم تعيين سورة وإنما الخلاف في الأفضل، فذهب جماعة إلى أنه يقرأ الأعلى في الأولى، والشمس في الثانية، وقال آخرون: والشمس في الأولى، والغاشية في الثانية، وهذان القولان مشهوران، وقال علي بن بابويه يقرأ في الأولى الغاشية، وفي الثانية الأعلى، وقال ابن أبي عقيل: يقرأ في الأولى الغاشية، وفي الثانية والشمس ".
(وصفحة ٢٤٠)

" السادسة عشر: لا أذان لصلاة العيدين بل يقول المؤذن الصلاة، ثلاثا، ويجوز

رفعها بإضمار خبر، أو مبتدأ و (نصبها) بإضمار أحضروا أو اتنوا، وقال ابن أبي عقيل : يقول الصلاة جامعة، ودل على الأول رواية إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال " قلنا فيها أذان وإقامة؟ قال: لا، ولكن ينادي الصلاة ثلاث مرات " وقد سبق قول الصادق عليه السلام " أذانها طلوع الشمس "، وهو لا ينافي قول الصلاة ثلاثاً، لجواز الجمع بينهما، وقد روت العامة أن جابر رضي الله عنه قال : لا أذان يوم الفطر، ولا إقامة ولا نداء، ولا شيء، وهو محمول على نفي الوجوب، أو نفي التأكد في الاستحباب.

(وصفحة ٢٤١)

" قال ابن أبي عقيل: في الأضحى: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، والحمد لله على ما أبلانا.

(وصفحة ٢٤٣)

" ونقل عن ابن أبي عقيل أنه ذهب إلى اشتراط السبعة هنا مع أنه اكتفى في الجمعة بخمسة. وردة بعض الأصحاب بعدم المستند.

(وصفحة ٢٤٣ - ٢٤٤)

" قال: ومنهم الشيخ والمرضى وابن بابويه وابن أبي عقيل وابن حمزة وابن إدريس، وقال ابن الجنيد التكبير في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها، وقال الشيخ المفيد يكبر للقيام إلى الثانية قبل القراءة ثم يكبر بعد القراءة ثلاثاً ويقنت ثلاثاً. وهذا القول نقله في المختلف عن السيد المرتضى والشيخ المفيد وأبي الصلاح وابن البراج وابن زهرة.

مسألة قال الشيخ يبدأ بعد تكبيرة الاحرام بالقراءة ثم يكبر التكبيرات للقنوت في الركعة الأولى وفي الثانية يكبر أيضا بعد القراءة، وهو قول السيد المرتضى وابن أبي عقيل وابن حمزة وابن إدريس وابن بابويه والمفيد وأبي الصلاح وابن البراج وابن زهرة ، إلا أن السيد المرتضى قال فإذا نهض إلى الثانية كبر وقرأ ثم كبر الباقي بعد القراءة.

(وصفحة ٢٥٢)

" وقال ابن عقيل يقرأ في الأولى الغاشية وفي الثانية والشمس. وقال في المدارك بعد

ذكر القول الأول وعليه دلت صحيحة جميل لأنه قال: سألته ما يقرأ فيهما؟ قال " والشمس وضحاها وهل أتاك حديث الغاشية وأشباههما ".

(وصفحة ٢٥٤)

".. يعلم مستند الشيخ علي بن بابويه وابن أبي عقيل في ما تقدم نقله عنهما حيث أنهما اتفقا على الغاشية في الأولى واختلفا في الثانية فأحدهما ذكر سورة الشمس والآخر

سورة الأعلى، والرواية المذكورة قد دلت على التخيير في الثانية بين هاتين السورتين . والله العالم.

(وصفحة ٢٦٦)

" قال في الذكرى: لا أذان لصلاة العيد بل يقول المؤذن: " الصلاة " ثلاثا ويجوز رفعها بإضمار خبر أو متبداً ونصبها بإضمار أحضروا أو ائتوا. وقال ابن أبي عقيل: يقول:

" الصلاة جامعة ". ولم نقف على مستنده. وظاهر الأصحاب كما ذكره في الذكرى أن النداء بذلك ليعلم الناس بالخروج إلى المصلى، لأنه أجرى مجرى الأذان الذي يحصل به الاعلام بالوقت، ومقتضى ذلك أن يكون قبل القيام للصلاة بل في أول الخروج إليها

(وصفحة ٢٨٢)

" الثالث في كفيته وقد اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في ذلك فقال ابن أبي عقيل إن كفيته: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام والحمد لله على ما أولانا ولم يذكر تكبير الفطر. وقال ابن الجنيد في كيفية تكبير الفطر: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد الله أكبر على ما هدانا. وفي الأضحى: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد الله أكبر على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من

بهيمة الأنعام والحمد لله على ما أولانا.

مدارك الأحكام (مجلد ٤ صفحة ٩٥)

" الثاني: العدد، وقد أجمع الأصحاب على اعتباره هنا، حكاها في المنتهى، والظاهر

الاكتفاء فيه بالخمسة، لصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال " في صلاة العيدين إذا كان القوم خمسة أو سبعة فإنهم يجمعون الصلاة كما يصنعون يوم الجمعة " وذهب ابن أبي عقيل إلى اشتراط السبعة هنا مع أنه اكتفى في الجمعة بخمسة، والظاهر أنه رواه، لأنه قال لو كان إلى القياس لكانا جميعا سواء، لكنه تعبد من الخالق سبحانه ولم نقف على مأخذه.

(وصفحة ٩٨)

" ونقل عن ظاهر الصدوق في المقنع وابن أبي عقيل عدم مشروعية الانفراد فيها مطلقا، واحتج لهما في المختلف بصحيفة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال " سألته عن الصلاة يوم الفطر والأضحى، قال " ليس صلاة إلا مع إمام " والجواب بالجمل على نفي الوجوب، جمعا بين الأدلة.

(وصفحة ١٠٥)

" معظم الأصحاب ومنهم الشيخ، والمرضى، وابن بابويه، وابن أبي عقيل، وابن حمزة، وابن إدريس، على أن التكبير في الركعتين معا بعد القراءة. وقال ابن الجنيد التكبير في الأولى قبل القراءة، وفي الثانية بعدها. وقال المفيد رحمه الله يكبر للقيام إلى الثانية قبل القراءة ثم يكبر بعد القراءة ثلاثا ويقنت ثلاثا. ولم نقف له على شاهد. والمعتمد الأول ".
صلاة الاستسقاء

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٢٥)

" مسألة: قال السيد المرتضى في المصباح: ينقل المنبر في صلاة الاستسقاء، يحمل بين يدي الإمام إلى الصحراء، وكذا قال ابن الجنيد وابن أبي عقيل، وقال ابن إدريس: قال بعض أصحابنا، إن المنبر لا يحمل، بل المستحب أن يكون مثل منبر صلاة العيد، معمولا من طين قال وهو الأظهر.

" مسألة " : قال الشيخ في النهاية والمبسوط: يستحب أن يكون الخروج إلى الصلاة يوم الاثنين، وكذا قال أبو جعفر بن بابويه، وابن البراج، وابن حمزة، وابن إدريس. وقال أبو الصلاح يوم الجمعة، ولم يعين ابن أبي عقيل وابن الجنيد والمفيد وسار يومًا، والمعتمد الأول. لنا: أنه ينبغي للإمام إشعار الناس بذلك، وأمرهم بالصوم ثلاثة أيام في خطبته، وإنما يكون في الجمعة إذا هو محل الخطبة.

" مسألة: اختلف الشيخان في تقديم الخطبتين على التكبير والتسبيح والتهليل والتحميد، فالمفيد رحمه الله قدم الخطبتين، والشيخ رحمه الله قدم الذكر، والشيخ أبو جعفر بن بابويه والسيد المرتضى وابن إدريس وأبو الصلاح وابن البراج وسار على الأول، وابن أبي عقيل وابن حمزة على الثاني، وابن الجنيد قال بالأول أيضا، لأن مذهبه تقديم الخطبتين على الصلاة، ويجعل التكبير، وباقي الذكر متأخرا عنها، والأقرب الأول.

(وصفحة ١٢٦)

" مسألة " : قال الشيخ: ثم يخرجوا يوم الثالث إلى الصحراء، ولا يصلوا في المساجد في البلدان كلها، إلا بمكة خاصة، وكذا قال أبو جعفر بن بابويه، وابن البراج، وابن زهرة، ولم يستثن المفيد، ولا ابن أبي عقيل، ولا ابن البراج، ولا سار، شيئا، بل استحبا الخروج مطلقا. وقال ابن الجنيد: الاستسقاء لا يكون إلا بحيث يصلى صلاة العيدين من الصحاري وغيرها، مع أنه قال في العيدين يجوز إيقاعهما في مسجد مكة والمدينة، والأقرب اختيار الشيخ.

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: يخرج بهم الإمام في صدر النهار، وأبو الصلاح، إذا انبسطت الشمس، وهما متقاربان، وقال ابن الجنيد بعد صلاة الفجر، ولم يقدر الشيخان وقتا، والظاهر أن مرادهما بعد انبساط الشمس، لأنهما حكما بمساواتها، للعيد، وهو الوجه لقوله في حديث قره مولى خالد، ثم يخرج كما يخرج يوم العيدين " .

الذكرى (صفحة ٢٥٠)

" مسائل " : الأولى: يستحب أن يأمر الإمام (في) الناس في خطبة الجمعة وغيرها بتقديم التوبة والاحلاص لله تعالى، والانقطاع إليه، ويأمرهم بالصوم ثلاثا عقيها، ليخرجوا يوم الاثنين صائمين، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله " إن دعوة الصائم لا ترد "، وأمر الصادق عليه السلام محمد بن خالد إلى المدينة بالخروج يوم الاثنين، فإن لم يتفق فيوم الجمعة، وأبو الصلاح لم يذكر سوى الجمعة، والمفيد وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسالار لم يعينوا يوما، ولا ريب في جواز الخروج سائر الأيام، وإنما اختير الجمعة، لما ورد أن العبد ليسأل الحاجة فتؤخر الإجابة إلى يوم الجمعة، ولا يحتاج إلى صوم أربعة، والخروج في الرابع لقضية الأصل..

" وقال السيد المرتضى وابن الجنيد وابن أبي عقيل: ينقل المنبر فيحمل بين يدي الإمام إلى الصحراء، وقد رواه قره (كذا في الأصل) مولى خالد عن الصادق عليه السلام. وقال ابن إدريس الأظهر في الرواية أنه لا ينقل، بل يكون كمنبر العيد معمولا من طين، ولعل الأول أولى لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله أخرج المنبر في الاستسقاء، ولم يخرج في العيد.

(وصفحة ١٢٥)

" وعن أمير المؤمنين عليه السلام " قضت السنة أنه لا يستسقى إلا بالبراري حيث ينظر الناس إلى السماء، ولا يستسقى في المساجد، إلا بمكة " واختصاص مكة لمزيد الشرف في مسجدها، ولو حصل مانع من الصحراء كخوف وشبهه جازت في المساجد، ويستحب أن يخرج المؤذنون بين يدي الإمام بأيديهم العنز، وليكن الاستسقاء في مكان نظيف، وعليهم السكينة والوقار والخشوع، وخصوصا الإمام، لرواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام وابن أبي عقيل والمفيد وجماعة لم يستثنوا المسجد الحرام، وظاهر ابن الجنيد استثناء المسجدين.. " وصرح ابن أبي عقيل بأن الخروج في صدر النهار، وأبو الصلاح عند انبساط الشمس، وابن الجنيد بعد صلاة الفجر، والشيخان لم يعينا وقتا، إلا أنهما حكما

بمساواتها العيد، كما في رواية تعليم الصادق عليه السلام. وقال في التذكرة:
توقع بعد الزوال، ونقله ابن عبد البر عن جماعة العلماء من العامة..
" الثامنة: يستحب أن يكبر الإمام مائة مرة، رافعا بها صوته، إلى القبلة، ثم
يسبح عن يمينه مائة مرة، يرفع بها صوته، ثم يهلل عن يساره مائة، يرفع بها صوته
ثم يحمد الله مائة مستقبل الناس، قال الأصحاب: يرفع بها صوته، ولم يذكره في
تعليم الصادق عليه السلام ويتابعه الناس على ذلك، ويرفعون أصواتهم، قاله أبو
الصلاح ويظهر من كلام ابن بابويه وابن البراج. وقال ابن الجنيد: إذا كبر رفع
صوته، وتابعوه في التكبير، ولا يرفعون أصواتهم، والمفيد رحمه الله يكبر إلى القبلة
مائة، وإلى اليمين مسبحا وإلى اليسار حامدا ويستقبل الناس مستغفرا مائة
مرة، والصدوق وافق في التكبير والتسبيح، وجعل التهليل مستقبلا
للناس، والتحميد إلى اليسار، وتعليم الصادق عليه السلام يشهد
لأول، والمشهور أن هذا الذكر يكون بعد الخطبتين، وقال ابن أبي عقيل والشيخ
وابن حمزة: قبلهما وفي تعليم الصادق عليه السلام محمد بن خالد أنه يصعد
المنبر، فيقلب رداءه، ثم يأتي بالأذكار، قال ثم يرفع يديه ويدعو، ولم يذكر
الخطبة، ولو فعل ذلك جاز "

مدارك الأحكام (مجلد ٤ صفحة ١٩٥)

" قوله: (ويستحب أن يكون ذلك الثالث الاثني، فإن لم يتيسر فالجمعة). (وأن
يخرجوا إلى الصحراء حفاء على سكينه ووقار، ولا يصلوا في المساجد..) أما
استحباب كونه يوم الاثني فلأمر الصادق عليه السلام محمد بن خالد بذلك، وأما
يوم الجمعة فلشرفه وكونه محلا لإجابة الدعاء، لما ورد: إن العبد ليسأل الحاجة
فتؤخر الإجابة إلى يوم الجمعة. ولم يذكر المفيد في المقنعة، وأبو الصلاح سوى
الجمعة، وكأنه لشرفه وضعف رواية الاثني. ونقل عن ابن الجنيد، وابن أبي
عقيل، وسائر أنهم لم يعينوا يوما. ولا ريب في جواز الخروج في سائر الأيام. قوله

(وأن يخرجوا إلى الصحراء حفاة على سكينه ووقار، ولا يصلوا في المساجد) أما استحباب الخروج إلى الصحراء فيدل عليه ما رواه الشيخ، عن أبي البخترى، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليهم السلام أنه قال " مضت السنة أنه لا يستسقى إلا بالبراري حيث ينظر الناس إلى السماء، ولا يستسقى في المساجد إلا بمكة. قال في المعبر وهذه الرواية وإن ضعف سندها إلا أن اتفاق الأصحاب على العمل بها ".
الحدائق الناضرة (مجلد ١٠ صفحة ٤٨٤)

" ونقل في الذكرى عن ظاهر كلام الأصحاب أن وقتها وقت صلاة العيدين ونقل عن ابن أبي عقيل التصريح بأن الخروج في صدر النهار وعن أبي الصلاح عند انبساط الشمس وابن الجنيد بعد صلاة الفجر قال والشيخان لم يعينا وقتا إلا أنهما حكما بمساواتها للعيد. وبالثاني صرح الفاضلان بل قال في النهاية: وفي أي وقت خرج جاز وصلاتها إذ لا وقت لها إجماعا. ونحوه قال في التذكرة ثم قال والأقرب عندي إيقاعها بعد الزوال لأن ما بعد العصر أشرف. قال في الذكرى ونقله ابن عبد البر عن جماعة العلماء من العامة.
(وصفحة ٤٨٥ - ٤٨٦)

" أو صدر النهار كما عن ابن أبي عقيل أو انبساط الشمس عند أبي الصلاح فلم نقف له على مستند وبذلك يظهر أرجحية القول الثاني. وأما إيقاعها بعد الزوال فقد عرفت أنه مذهب العامة كما ذكره ابن عبد البر من علمائهم. والله العالم.
وجمع من الأصحاب كالمفيد وابن أبي عقيل لم يستثنوا المسجد الحرام على ما حكاه الشهيد في الذكرى. الخامس يستحب أن يكونوا حال الخروج حفاة بالسكينة والوقار كما ذكره الأصحاب إلا أن الحفاء غير مذكور في الأخبار، وإنما عللوه بأنه أقرب إلى الخشوع والتذلل المطلوب في هذا المقام.
(وصفحة ٤٩١)

" ولهذا وقع في عبائر الأصحاب رضوان الله عليهم: ثم يخطب ويبالغ في السؤال: إلا أن خطبة علي عليه السلام المشهورة في الاستسقاء تدل على استحباب

الخطبة بالمعنى المشهور والظاهر أن كلام من الأمرين جائز ومنه يفهم تقديم الذكر على

الخطبة وهو مذهب ابن أبي عقيل والشيخ وابن حمزة وهو المشهور بين المتأخرين. ونسب في الذكرى القول بأن الذكر بعد الخطبة إلى المشهور قال في الكتاب المذكور: والمشهور إن هذا الذكر يكون بعد الخطبتين وقال ابن أبي عقيل والشيخ وابن حمزة قبلهما وفي تعليم الصادق عليه السلام محمد بن خالد أن يصعد المنبر فيقلب رداءه ثم بالأذكار قال ثم يرفع يديه ويدعو. ولم يذكر الخطبة بعد ذلك وظهره أن هذه الأذكار تفعل على المنبر فكأنها من جملة الخطبة ولو فعل ذلك جاز. انتهى. وفي البيان إن كلا الأمرين جائزان.

صلاة الكسوف

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ١٨٥ - ١٨٦)

قال دام ظلّه: وفي رواية تجب لأخاويف السماء. هذه رواية محمد بن مسلم وزرارة، قال: قلنا لأبي جعفر عليه السلام هذه الرياح والظلم (الظلمة خ.) التي تكون هل (أ خ) يصلى لها؟ فقال كل "أخاويف السماء من ظلمة أو ريح أو فزع فصل له (لها خ) صلاة الكسوف حتى يسكن" ذكرها الشيخ في الخلاف، وابن بابويه في من لا يحضره الفقيه، وعليها فتوى الشيخ في الخلاف وقال في النهاية والمبسوط والجمل، وابن بابويه في من لا يحضره الفقيه والمقنع، والمفيد في المقنعة: تجب (تختص خ.) للكسوف والزلازل والرياح المظلمة، وعليه المتأخر. وقال المرتضى وابن أبي عقيل وأبو الصلاح: تجب لكسوف الشمس والقمر، والأول حسن."

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١١٦)

"وقال ابن أبي عقيل: يصلى من الزلازل، والرجفة، والظلمة والرياح، وجميع

الآيات، كصلاة الكسوف سواء. وقال ابن الجنيدي: وتلزم الصلاة عند كل مخوف سماوي، وأبو الصلاح لم يتعرض لذلك غير كسوف الشمس، وخسوف القمر، والزلازل والرياح والسوداء المظلمة، وابن البراج قال: تجب الصلاة لكسوف الشمس وخسوف القمر، والزلازل والرياح السوداء المظلمة، والآيات العظيمة، وهو مقارب لاختيار الشيخ، وابن إدريس قال بذلك أيضا، والأقرب عندي وجوب الصلاة للكسوفين، والرياح المظلمة، والزلازل، وجميع الأخايف.

(وصفحة ١١٧)

" وقال ابن الجنيدي لو حضرت صلاة الكسوف وغيرها بدأ بما يخشى فوته وضرره، وقال

السيد المرتضى رحمه الله: وقتها ابتداء ظهور الكسوف، إلا أن يخشى فوت صلاة فريضة حاضر وقتها، فيبدأ بتلك الصلاة، ثم يعود إلى صلاة الكسوف، ومثله قال ابن أبي عقيل. وقال ابنا بابويه: ولا يصليهما في وقت فريضة حتى يصلي الفريضة، وفي كتاب من لا يحضره الفقيه لا يجوز أن يصليها في وقت فريضة حتى يصلي الفريضة "

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٣٥٢)

" مسألة: وأول وقت صلاة الكسوف ابتداءه، وهو مذهب علماء الإسلام، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال " فإذا رأيت ذلك فصلوا " والرواية ممتنعة بدون الوجوب، وأما آخره فقال الشيخ والمفيد وسالار وابن إدريس وأبي حمزة: الابتداء في الانجلاء، وقال أبو الصلاح: وقتها ممتد مقدار الكسوف والخسوف، وهو اللائح من كلام السيد المرتضى وابن أبي عقيل، فعلى هذا آخره إذا انتهى الانجلاء، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وهو الأقرب عندي "

الذكرى (صفحة ٢٤٤)

" ومنهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام " إن صلاة كسوف الشمس، وخسوف القمر، والرجفة، والزلزلة، عشر ركعات وأربع سجعات " وروى العامة أن عليا

عليه السلام صلى في زلزلة جماعة، قال الشافعي: إن صح قلت به الثانية: الرجفة، وقد تضمنته الرواية، وصرح به ابن أبي عقيل، وهو ظاهر الأصحاب أجمعين.

" السادسة: في الآيات المخوفة ذكره الشيخ والمرضى في ظاهر كلامه، وصرح ابن أبي عقيل بجميع الآيات، وابن الجنيد على ما نقلناه عنه، وابن البراج وابن إدريس وهو ظاهر المفيد.

مختلف الشيعة (صفحة ٢٤٦)

" قال السيد المرتضى وابن أبي عقيل: يصلي الكسوف ما لم يخشى فوت الحاضرة، بأن يتبدأ بالحاضرة، ثم يعود إلى صلاة الكسوف، وفي المبسوط اختار مذهب النهاية، بعد قوله بجواز فعل صلاة الكسوف أول وقت الحاضرة".

مدارك الأحكام (مجلد ٤ صفحة ١٢٧)

" القول بوجوب الصلاة لأخاويف السماء كلها كالظلمة العارضة، والحمرة الشديد، والرياح العاصفة، والصاعقة الخارجة عن قانون العادة مذهب الأكثر، كالشيخ في الخلاف، والمفيد، والمرضى، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل، وابن إدريس، وغيرهم".

الحقائق الناضرة (مجلد ١٠ صفحة ٣٠١)

" وأما غير هذه الأسباب الثلاثة المتقدمة فإن المشهور هو الوجوب لجميع الأخاويف السماوية وبه قال الشيخ في الخلاف والمفيد والمرضى وابن الجنيد وابن أبي عقيل وابنا

بابويه وسالار وابن البراج وابن إدريس وجمهور المتأخرين، ونقل الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة عليه.

(وصفحة ٣٠٢)

(.. الثانية) الرجفة وقد تضمنته الرواية وصرح به ابن أبي عقيل وهو ظاهر

الأصحاب أجمعين (الثالثة) الرياح المخوفة ومنهم من قال الرياح العظيمة، وقال المرتضى الرياح العواصف، أطلق المفيد الرياح.. (السادسة) باقي الآيات المخوفة ذكره الشيخ والمرتضى في ظاهر كلامه، وصرح ابن أبي عقيل بجميع الآيات وابن الجنيد على ما نقلناه عنه وابن البراج وابن إدريس وهو ظاهر المفيد، ودليل الوجوب في جميع ما قلناه مع فتوى المعتبرين من الأصحاب ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم. ثم ساق الرواية كما سنذكره إن شاء الله تعالى. أقول: ومن هذه العبارات التي نقلناها يظهر أن ما نقله في الشرائع من القول بالاستحباب في ما عدا الكسوفين والزلزلة. من الرياح المظلمة والأخايف السماوية أو تخصيص الوجوب بالريح المخوفة والظلمة الشديدة وأن ما عداها يستحب الصلاة فيه. إنما نشأ من حيث اقتصر على عد الكسوفين والزلزلة والريح المخوفة والظلمة الشديدة، وهو الذي أشار إليه في عبارته في الشرائع بقوله: وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب. يعني زيادة على الكسوفين والزلزلة. وإليه أشار في المعتبر بقوله: واقتصر الشيخ على الرياح الشديدة. وكما وقع لأبي الصلاح من حيث الاقتصار على الكسوفين ولم يتعرض لغيرهما. وأنت خبير بأن مجرد ذكر بعض الأسباب وعدم ذكر غيرها لا يستلزم القول بالانحصار لا سيما مع التصريح الذي وقع منه في الخلاف مقرونا بدعوى الاجماع كما عرفت، فأنا لم نجد قولاً صريحاً بالاستحباب ولا مصرحاً بالانحصار اللازم منه ذلك بل ولا مستنداً لشيء مما هنالك، فالقول بالاستحباب في تلك المواضع بمجرد ذلك لا يخلو من مسامحة.

(وصفحة ٣٠٦)

" ذهب المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى إلى أن آخره تمام الانجلاء واختاره الشهيد

والسيد في المدارك ونقل أيضا عن ظاهر المرتضى وابن أبي عقيل وسالار وهو الظاهر من

الأخبار فإنه وإن لم يرد التصريح فيها بالتحديد أولا وآخرا إلا أن مقتضى ما قدمنا ذكره من تعليق الوجوب في الأخبار على وجود الكسوف إنه ممتد بامتداده وثابت بثبوته "

كتاب الصوم

نية الصوم

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢١١)

" وقال ابن عقيل: يجب على من كان صومه فرضاً عند آل الرسول عليهم السلام أن يقدم النية، في اعتقاد صومه ذلك من الليل.

(وصفحة ٢١٢)

" مسألة: لو نسي النية من الليل، جددتها إلى قبل الزوال فإن زالت الشمس، ولم يجددها وجب عليه الامساك، وعليه القضاء، ولا يكون صوماً مشروعاً، ويظهر من كلام ابن أبي عقيل أن الناسي كالعامد في رمضان، وأنه لو أخل بالنية من الليل، لم يصح صومه، لأنه قال: ويجب على من كان صومه فرضاً عند آل الرسول عليهم السلام أن يقدم النية في اعتقاد صومه ذلك من الليل، ومن كان صومه تطوعاً أو قضاء رمضان فأخطأ أن ينوي من الليل، فنواه بالنهار قبل الزوال أجزاءً، وإن نوى بعد الزوال لم يجزه، والمشهور ما اخترناه.

" ومنع ابن أبي عقيل من الاجزاء، إذا لم ينو قبل الزوال مع النسيان، وهو اختيار الشيخين، وهو الوجه.

" ومنع ابن أبي عقيل، من تجديد النية بعد الزوال، وجعل النفل كالفرض في ذلك.

" واختار ابن إدريس مذهب السيد المرتضى، وهو جواز تجديد النية في النفل بعد

الزوال، والأقرب قول الشيخ رحمه الله وابن أبي عقيل. لنا أنه عليه السلام نفى

العمل بدون النية، ومضى جزء من النهار بغير نية، يستلزم من نفى حكمه ترك

العمل به في صورة ما إذا نوى قبل الزوال لمعنى يختص به، وهو صيرورة عامة النهار

منويا، فيبقي الباقي على الأصل ولأنه عبادة مندوبة، فيكون وقت نيتها وقت نية فرضها كالصلاة.

(وصفحة ٢١٣)

" يلزم على ما قلناه، أن تكون النية في آخر جزء من اليوم، لأن محل النية، يجب أن يكون بحيث يصح وقوع الصوم بعده بلا فصل، وذلك غير متأت في آخر جزء والجواب عن الاجماع بمنع تحققه خصوصا مع مخالفة الشيخ رحمه الله وابن أبي عقيل.

(وصفحة ٢١٤)

" مسألة: قال الشيخ: إذا أصبح يوم الشك بنية الافطار، ثم بان أنه من رمضان ، لقيام بينة عليه قبل الزوال، جدد النية، وصام وقد أجزأه. وإن كان بعد الزوال أمسك بقية النهار، وكان عليه القضاء. ونحوه قال ابن أبي عقيل. وأطلق ابن الجنيد وقال: إن أصبح يوم الشك غير معتقد لصيام، فعلم فيه أنه من رمضان، فصامه معتقدا لذلك، أجزأ عنه، وبناءه على أصله من جواز تجديد النية بعد الزوال، وقد سبق البحث في ذلك.

" مسألة: " إذا نوى صوم يوم الشك، من شهر رمضان، من غير أمانة، من رؤية أو خبر من ظاهره العدالة، قال ابن أبي عقيل: إنه يجزئه. وهو اختيار ابن الجنيد، وبه أفتى الشيخ في الخلاف قال فيه: وقد روي أنه لا يجزئه، وقال في المبسوط، وإن صام بنية الفرض، روى أصحابنا أنه لا يجزيه، وقال في النهاية والجمل والاقتصاد وكتابي الأخبار: لا يجزيه وهو حرام، واختاره السيد المرتضى، وابن بابويه، وأبو الصلاح، وسالار، وابن البراج، وابن حمزة، وهو الأقوى. لنا أنه قد اشتمل على وجه قبح فيكون منهيا عنه، والنهي في العبادة، يدل على الفساد.

(وصفحة ٢١٥)

" مسألة: " لو نوى ليلة الشك، أنه إن كان غدا من شهر رمضان، فهو صائم فرضا ، وإن كان من شعبان، فهو صائم نفلا، للشيخ قولان: أحدهما الاجزاء، ذكره في المبسوط والخلاف، والثاني العدم، ذكره في باقي كتبه واختاره ابن إدريس، وابن حمزة الأول، وهو الأقوى، وهو مذهب ابن أبي عقيل لنا أنه نوى الواقع فوجب أن يجزيه، ولأنه نوى العبادة على وجهها، فوجب أن يخرج عن العهدة، أما المقدمة

الأولى فلأن العبادة أعني الصوم إن كان من شهر رمضان كان واجبا، وإن كان من شعبان كان نفلا، وأما المقدمة الثانية فظاهرة، ولأن نية التعيين في رمضان ليست شرطا اجماعا، وقد نوى المطلق فوجب الاجزاء، احتج الشيخ بأنه لم ينو أحد السببين قطعا، والنية فاصلة بين الوجهين، ولم يحصل. والجواب المنع من اشتراط القطع، لأنه تكليف بما لا يطاق، وقال ابن عقيل: اختلفت الرواية عنهم عليهم السلام فروى بعضهم عن آل الرسول أن صوم ذلك اليوم لا يجزيه، لأن الفرض لا يؤدي على شك، وروى بعضهم عنهم عليهم السلام الاجزاء، وحدثني بعض علماء الشيعة يرفعه إلى علي بن الحسن عليهما السلام أنه سئل عن اليوم الذي يشك فيه الناس أنه من رمضان، كيف يعمل في صومه؟ فقال لسائله: " ينوي ليلة الشك أنه صائم غدا من شعبان، فإن كان من رمضان أجزأك عنه، وإن كان من شعبان لم يضرك، فقال له كيف يجزي صوم تطوع عن فريضة؟ فقال: لو أن رجلا صام من شهر رمضان تطوعا، وهو لا يعلم أنه شهر رمضان، ثم علم بعد ذلك أجزأ عنه، لأن الصوم إنما وقع على اليوم الذي بعينه"، قال: وهذا أصح الخبرين لأنه مفسر، وعليه العمل عند آل الرسول عليهم السلام".

البيان (صفحة ٢٢٥)

" الثامن " إنما ينوي الوجوب في رمضان، مع العلم بوجوبه، فلو نوى الوجوب مع الشك، فعل حراما والأقرب عدم الاجزاء، للنهي عنه. وقال ابن أبي عقيل وابن الجنيد والشيخ في الخلاف: يجزي لمطابقة الواقع".

الدروس (صفحة ٧١)

" ولا يجب في النية المقارنة لطلوع الفجر، وإن كان جائزا، وظاهر المفيد والحسن، منعه.

(وصفحة ٧٢)

" صوم العيدين مطلقا، ولا أيام التشريق لمن كان بمنى، وألحق الشيخ مكة،

واشترط الفاضل كونه ناسكا بحج أو عمرة، والرواية مطلقة ولو نذر هذه الأيام بطل ولو وافقت نذره لم يصمها، وفي صيام بدلها قولان، أحوطهما الوجوب، ولا صيام يوم الشك بنية شهر رمضان على الأظهر، وقال الحسن وابن الجنيد والشيخ في الخلاف لا يحرم ويجزي، ولا صيام الليل فإن ضمه إلى النهار، فهو صيام الوصال المنهي عنه، وكذا لو جعل عشاءه سحوره حرم .

مدارك الأحكام (مجلد ٦ صفحة ٢١)

" المراد بحضور النية عند أول جزء من الصوم وقوعها في آخر جزء من الليل، وتبويتها وقوعها قبل ذلك في أثناء الليل. وإنما وجب ذلك لأن الإخلال بكلا الأمرين عمدا يقتضي مضي جزء من الصوم بغير نية فيفسد لانتفاء شرطه والصوم لا يتبعض. ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل أنه حتم تبويت النية.

(وصفحة ٢٢)

" ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل أنه ساوى بين الناسي والعامد في بطلان الصوم مع الإخلال بالنية من الليل. وهو نادر.

(وصفحة ٣٣)

" قوله (لو نوى الوجوب آخر يوم من شعبان مع الشك لم يجز عن أحدهما) المراد أنه لو نوى الوجوب المعهود وهو وجوب شهر رمضان كان الصوم فاسدا، ولا يجزي عن رمضان لو ظهر أنه منه، ولا يحكم بكونه مندوبا لو لم يظهر كذلك، وإلى هذا القول ذهب المعظم كالشيخ في النهاية وكتابي الأخبار، والمرتضى، وابني بابويه، وأبي الصلاح، وسلار، وابن البراج، وابن إدريس، وابن حمزة. وقال ابن أبي عقيل وابن الجنيد إنه يجزيه .

الحدائق الناضرة (مجلد: ١٣ صفحة ١٩)
" وقال ابن أبي عقيل: يجب على من كان صومه فرضا عند آل الرسول عليهم السلام أن يقدم النية في اعتقاد صومه ذلك من الليل. وهو ظاهر في وجوب تبييتها، ويمكن حمله على تعذر المقارنة بها فإن الطلوع لا يعلم إلا بعد وقوعه فتقع النية بعده وهو يستلزم فوات جزء من النهار بغير نية. وقال ابن الجنيد: ويستحب للصائم فرضا وغير فرض أن يبيت الصيام من الليل لما يريد به، وجائز أن يتدئ بالنية وقد بقي بعض النهار ويحتسب به من واجب إذا لم يكن أحدث ما ينقض الصيام، ولو جعله تطوعا كان أحوط.

(وصفحة ٤٣)

وذهب ابن أبي عقيل وإن الجنيد إلى أنه يجزئه عن شهر رمضان وإليه ذهب الشيخ في الخلاف. واستدل على القول الأول بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان فقال عليه السلام عليه قضاؤه وإن كان كذلك.

(وصفحة ٤٤)

" الثالث: لو ردد في نيته بأن نوى إن كان غدا من شهر رمضان فهو صائم فرضا وإن كان من شعبان فهو صائم نفلا فللشيخ في ذلك قولان: أحدهما الاجزاء ذكره في المبسوط والخلاف. والثاني: العدم ذكره في باقي كتبه. وبالأول قال ابن حمزة وابن أبي عقيل والعلامة في المختلف وهو ظاهر الدروس والبيان وإليه يميل كلام المحقق الأردبيلي والمحدث الكاشاني، وإلى الثاني ذهب المحقق وابن إدريس والعلامة في الارشاد واختاره في المدارك ونسبه إلى أكثر المتأخرين."

جواهر الكلام (مجلد: ١٦ صفحة ١٩٢)

" ضرورة أن الصوم المنوي من طلوع الفجر، فلا مدخلية لأجزاء الليل التي يقع فيها المفطر. وكيف كان فلا إشكال في أجزاء تبييتها ليلا إلا أنه يعتبر فيه كونه مستمرا على حكمها غير ناقض لها بما ينافيها من نية أخرى أو غيرها جاعلا له المصنف قسيما للخطور من غير خلاف يعرف فيه، بل الاجماع بقسميه عليه بل السيرة التي هي

أعظم من الاجماع عليه، بل يمكن دعوى صدق كون الصوم بالنية على ذلك، إذ نية كل شئ بحسب حاله لكن قد يقال إن المتجه حينئذ عدم ذكر الفرد الأول من الفردين لعدم الفائدة فيه، اللهم إلا أن يكون ذلك لبيان الاجتزاء به إذا اتفق ردا على المحكي عن ابن أبي عقيل من إيجاب وقوع النية ليلا الظاهر في عدم إجزاء المقارنة

المزبورة، إلا إذا حمل على إرادة تعذرهما أو تعسرهما كما عرفت، أو يمنع إرادة المقارنة المزبورة في نحو عبارة المصنف بل ما يشمل حصولها بعد تحقق الفجر، كما يشهد له ما في الروضة هنا من أن ظاهر الأصحاب أن النية للفعل المستغرق للزمان المعين تكون بعد تحققه لا قبله لتعذرهما.

(وصفحة ١٩٧)

" يظهر من المحكي عن ابن أبي عقيل في المختلف من عدم الفرق بين العامد والناسي في بطلان الصوم مع الاخلال بالنية من الليل وهو وإن كان مقتضى القواعد إلا أنه يجب الخروج عنها بما سعت من ظهور الاتفاق المعتضد بفحوى ما دل على انعقاد الصوم من المريض والمسافر إذا زال عذرهما قبل الزوال وينوي الرفع وبالمروي عن النبي صلى الله عليه وآله " أن ليلة الشك أصبح الناس فجاء أعرابي إليه فشهد برؤية الهلال فأمر النبي صلى الله عليه وآله مناديا ينادي من لم يأكل فليصم ومن أكل فليمسك " بتقريب أنه إذا جاز مع العذر وهو الجهل بالهلال جاز مع النسيان كما في التذكرة وغيرها وإن كان هو كما ترى كأصل الاستدلال بالمرسل المزبور وأضعف منه الاستدلال في المدارك بأصالة عدم اعتبار تبييت النية مع النسيان كما هو واضح ".
الصوم المندوب

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٣٨)

" مسألة: المشهور أن الثلاثة الأيام التي يستحب صومها، وهي: الأربعاء بين الخميسين، وهي أول خميس في العشر الأول، وأول أربعاء في العشر الثاني، وآخر

خميس في العشر الأخير، قاله الشيخان، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن إدريس، وقال ابن أبي عقيل: الخميس الأول من العشر الأول، والأربعاء الأخير، من العشر الأوسط، وخميس من العشر الأخير.

وقال ابن الجنيد: الذي يستحب عند أهل البيت عليهم السلام المواظبة عليه من صيام التطوع، إما أربعاء بين خميسين، في كل شهر، أول خميس فيه أو أقرب وأربعائين ثبت كذلك، ثم يعود إلى أربعاء بين خميسين شهر وشهر.

"مسألة صوم أيام البيض مستحب إجماعاً، والمشهور في تفسيرها: الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، من كل شهر سميت بأسماء لياليها من حيث أن القمر يطلع مع غروب الشمس ويغرب مع طلوعها، قاله الشيخان والسيد المرتضى وأكثر علمائنا، وقال ابن أبي عقيل: فأما السنة من الصيام فصوم شعبان وصيام البيض وهي ثلاثة أيام في كل شهر متفرقة أربعاء بين خميسين الخميس الأول من العشر الأول والأربعاء الأخير من العشر الأوسط وخميس من العشر الأخير. لنا: أن العلة ما ذكرناها ولا يتم إلا في الأيام المذكورة".

الحدائق الناضرة (مجلد ١٦ صفحة ٣٥٠)

"وعن ابن أبي عقيل تخصيص الأربعاء بالأخيرة من العشر الأوسط مع موافقته في الخميسين

، وعن ابن الجنيد أنه يصوم شهراً أنه يصوم شهراً أربعاء بين خميسين والآخر خميساً بين أربعائين. ويدل على ما ذهب إليه ابن الجنيد رواية أبي بصير قال، سألته عن صوم ثلاثة أيام في الشهر فقال "في كل عشرة أيام يوم خميس وأربعاء وخميس والشهر

الذي يليه أربعاء وخميس وأربعاء".

(وصفحة ٣٦١)

"إذا عرفت ذلك فاعلم أن المشهور في كلام الأصحاب أن أيام البيض هي اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، ونقل في المختلف عن ابن أبي عقيل أنها الأيام الثلاثة المتقدمة. قال في المختلف: صيام أيام البيض مستحب إجماعاً والمشهور في تفسيرها الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر، سميت أيضاً بأسماء لياليها من حيث أن القمر يطلع مع غروب الشمس ويغرب مع

طلوعها، قاله الشيخان والسيد المرتضى وأكثر علمائنا، وقال ابن أبي عقيل: فأما السنة من الصيام فصوم شعبان وصيام البيض وهي ثلاثة أيام في كل شهر متفرقة أربعاء بين خميسين الخميس الأول من العشر الأول والأربعاء الأخير من العشر الأوسط وخميس من العشر الأخير. لنا أن العلة ما ذكرناها ولا تتم إلا في الأيام المذكورة. انتهى كلامه والله العالم".

جواهر الكلام (مجلد ١٧ صفحة ٩٠)

" وقد يظهر لك من ذلك كيفيات متعددة لصوم الثلاثة وإن كان أكدها ما في المتن، ولا ينافيه مرسل الفقيه إنه سئل العالم خميسان يتفقان في آخر العشر فقال: صم الأول فلعلك لا تلحق الثاني وإن حكى عن ابن أبي عقيل الفتوى به لامكان حمله على كون الثاني يوم الثلاثين من الشهر، وحينئذ فيستحب صوم الأول، لاحتمال النقص في الشهر".

(وصفحة ٩٧)

" دعوى أن المراد بأيام البيض الثلاثة الأيام أي الخميسان بينهما أربعاء للمحكي عن ابن أبي عقيل".

ما يمسك عنه الصائم

كشفت الرموز (مجلد ١ صفحة ٢٧٩)

" قال الشيخ في الاستبصار: ولست أعرف حديثا في إيجاب القضاء والكفارة، أو أحدهما على المرتمس، وقال: لا يمتنع أن يكون الفعل محظورا، ولا يوجب القضاء والكفارة، نظرا إلى الروايات الواردة بالمنع. ونعم ما قال، فإن القضاء والكفارة، حكم شرعي يحتاج إلى دليل مستأنف، وهو اختيار المتأخر، وعده ابنا بابويه فيما يفطر الصوم، وما ذكرنا الحكم. والقائل بالكراهية هو المرتضى وابن أبي عقيل في المتمسك، وهو في رواية عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " يكره للصائم أن يرتمس في الماء ".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٢٥٨)

" قال ابن أبي عقيل إن الحايض والنفساء لو طهرتا ليلا وتركتا الغسل حتى يطلع الفجر عمدا، أوجب القضاء خاصة.

(وصفحة ٢٦٠)

" مسألة: لو أجنب ليلا وتعمد البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر، وجب عليه القضاء والكفارة، لقوله عليه السلام " من أصبح جنبا في شهر رمضان فلا يصوم من يومه " ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح قال " يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا "، وقال ابن أبي عقيل منا: عليه القضاء خاصة، وهو ظاهر كلام السيد المرتضى رحمه الله، وبه قال أبو هريرة، والحسن البصري، وسالم بن عبد الله، والنخعي، وعروة، وطاووس، وقال الجمهور: لا قضاء ولا كفارة، وصومه صحيح.

" مسألة: أوجب الشيخان بالارتماس القضاء والكفارة، واختار السيد المرتضى رحمه

الله الكراهية، ولا قضاء ولا كفارة فيه، وبه قال مالك، وأحمد. وللشيخ قول في الاستبصار أنه محرم لا يوجب قضاء ولا كفارة، وهو الأقوى لدلالة الأحاديث على المنع، وأصالة البراءة على سقوط القضاء والكفارة، وقال ابن أبي عقيل: إنه سايع مطلقاً. وبه قال الجمهور إلا من تقدم."

" مسألة: أوجب الشيخان القضاء والكفارة، بتعمد الكذب على الله تعالى، أو على رسوله، أو على الأئمة عليهم السلام. وخالف فيه السيد المرتضى رحمه الله، وابن أبي عقيل، والجمهور كافة، وهو المعتمد لأصالة البراءة."

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٧٨)

" من أجنب ليلاً وتعمد البقاء على الجنابة، من غير ضرورة ولا عذر حتى يطلع الفجر، أفسد صومه (كز) الأقرب أن حكم الحيض والنفساء إذا انقطع دمها قبل الفجر كذلك. وقال ابن أبي عقيل: إذا طهرتاً ليلاً وتركنا الغسل حتى يطلع الفجر عامدتين، وجب عليهما القضاء خاصة.

" الاحتقان بالمايع حرام، وهل يفسد الصوم؟ للشيخ قولان: أحدهما الافساد، وهو قول المفيد، والثاني لا يفسد وهو اختيار المرتضى، وابن إدريس، وابن أبي عقيل.

(وصفحة ٧٩)

" أوجب الشيخان الكفارة والقضاء، بتعمد الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام، ومنع من ذلك السيد المرتضى، وابن أبي عقيل، وهو الأقوى عندي.

" لو أجنب ليلاً وتعمد البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر، وجب القضاء والكفارة في قول الشيخين، وعن ابن أبي عقيل القضاء خاصة.

" قد بينا أن الارتماس حرام، خلافاً لابن أبي عقيل، فلا يفسد الصوم، خلافاً للشيخ."

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢١٨)

" مسألة: قال الشيخان: الكذب على الله تعالى وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم

السلام متعمداً، مع اعتقاد كونه كذبا، يفسد الصوم، ويجب به القضاء والكفارة، وهذا مذهب السيد المرتضى في الانتصار، وعده علي بن بابويه من المفطرات قال الشيخ في المبسوط: ومن أصحابنا من قال: إن ذلك لا يفطر، وإنما ينقض فعله (كذا ولعلها ينقض فضله)، وفي الخلاف عن السيد المرتضى قال: والأكثر من أصحابنا على ما قلناه وأفتى أبو الصلاح وابن البراج بمثل ما قاله الشيخان. وقال السيد المرتضى في الجمل: الأشبه أنه ينقض الصوم وإن لم يبطله، واختاره ابن إدريس، ولم يعده سلار، ولا ابن أبي عقيل مفطراً، وهو الأقوى عندي. لنا الأصل صحة الصوم، وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول " لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال الطعام والشراب والنساء والارتماس ".

(وصفحة ٢٢٠)

" مسألة: المشهور أن تعمد البقاء على الجنابة، من غير عذر في ليل شهر رمضان إلى الصباح موجب للقضاء والكفارة، ذهب إليه الشيخان، وعلي بن بابويه، وابن الجنيد، وسلار، وأبو الصلاح، وابن إدريس، وقال السيد المرتضى في الانتصار: مما انفردت به الإمامية إيجابهم على من أجنب في ليل شهر رمضان، وتعمد البقاء إلى الصباح من غير اغتسال، القضاء والكفارة، ومنهم من يوجب القضاء، دون الكفارة، وقال في الجمل: وقد روي أنه من أجنب في ليالي شهر رمضان، وتعمد البقاء على جنابته إلى الصباح، من غير اغتسال، كان عليه القضاء والكفارة، وروي أن عليه القضاء دون الكفارة، وقال ابن أبي عقيل يجب به القضاء خاصة دون الكفارة.

" احتج ابن أبي عقيل بما رواه ابن أبي يعفور في الصحيح، قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام، الرجل يجنب في شهر رمضان، ثم يستيقظ، ثم ينام حتى يصبح! قال " يتم صومه ويقضي يوماً آخر، فإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه وجاز له " وفي

الصحيح عن أحمد بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان أو أصابته جنابة، ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال

" يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه " ولأن الأصل براءة الذمة من الكفارة، والجواب عن الحديثين: أنا نقول بموجبهما، فإن من نام عن استيقاظ، مع علمه بالجنابة متعمدا، حتى يطلع الفجر، يجب عليه القضاء إذا كان ناويا للغسل وأصالة البراءة معارضة بالاحتياط.

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: المرأة إذا طهرت من حيضها، أو دم نفاسها، وتركت الغسل حتى تصبح عامدة، يفسد صومها، ويجب القضاء خاصة، كالجنب عنده إذا أهمل الغسل حتى يصبح عامدا، ولم يذكر أصحابنا ذلك. والأقرب أنها كالجنب، إذا أخل بالغسل، فإن أوجبنا القضاء والكفارة عليه، أو جنبناهما عليها، وإلا فالقضاء، لنا أن الثلاثة اشتركت في كونها مفطرة للصوم، لأن كل واحد منها حدث يرتفع بالغسل، فيشترك في الأحكام.

" وقال ابن أبي عقيل: وإن نظر إلى امرأته فأنزل من غير أن يقبلها، أو يفضي أنه (إليها) بشئ منه إلى جسدها أو يقضي (تفضي) إليه لم يكن عليه شئ، قال ابن إدريس فإن أمنى لنظر، لم يكن عليه شئ، ولا يعود إلى ذلك. وذهب بعض أصحابنا إلى أنه إن نظر إلى من يحرم النظر إليه فأمنى، كان عليه القضاء دون الكفارة، قال: والصحيح أنه لا قضاء عليه، لأنه لا دليل على ذلك.

. وقد ألحق قوم من أصحابنا بما ذكرناه من وجوب القضاء والكفارة، إلى أن قال: والحقنة ولم يفصل أيضا، ثم قال: وقال قوم: إن ذلك ينقض الصوم، وإن لم يبطله، وهو الأشبه وقالوا في اعتماد الحقنة وما يتيقن وصوله إلى الجوف من السعوط، وفي اعتماد القيء وبلوغ الحصى: أنه يوجب القضاء، من غير كفارة، وقال في المسائل الناصرية: وأما الحقنة فلم يختلف في أنها تفطر. وللشيخ أقوال، قال في النهاية: تكره الحقنة بالجامدات، وتحرم بالمايعات، ولم يوجب بها قضاء ولا كفارة، وكذا في الاستبصار وأوجب في الجمل والاقتصاد، القضاء بالمايعات خاصة، وكره الجامدات، وكذا في المبسوط، وهو قول ابن البراج، وقال في الخلاف: والحقنة بالمايعات يفطر، ولم يذكر ابن أبي عقيل الحقنة بالمايعات ولا بالجامدات، من المفطرات.

(وصفحة ٢٢١)

" مسألة: قال الشيخ في الخلاف والنهاية والجمل والاقتصاد: السعوط مكروه، وأطلق، وفصل في المبسوط فقال: إنه مكروه، سواء بلغ الدماغ، أو لم يبلغ، إلا ما ينزل الحلق فإنه يفطر ويوجب القضاء، ولم يعده ابن أبي عقيل في المفطرات.

(وصفحة ٢٢٢)

" مسألة: المشهور بين علمائنا إن تعمد القئ يوجب القضاء خاصة، فإن ذرعه لم يجب به شيء، ذهب إليه الشيخان، وابن البراج، وابن الصلاح، وابن أبي عقيل، ونقل السيد المرتضى عن بعض علمائنا أنه يوجب القضاء والكفارة، وعن بعضهم أنه يوجب القضاء، وعن بعضهم أنه ينقض الصوم ولا يبطله، وهو الأشبه.

(وصفحة ٢٢٣)

" مسألة: قال الشيخ: لا بأس بالسواك أول النهار وآخره بالرطب واليابس، وهو قول الصدوق، وابن بابويه، والشيخ المفيد. وقال ابن أبي عقيل لا بأس بالسواك للصائم في أول النهار وآخره، ولا يستاك بالعود الرطب، والأقرب الأول. لنا الأصل الإباحة، وعدم المنع تحريماً وكراهة، وما رواه الحلبي في الصحيح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام استاك الرجل الصائم بالماء والعود الرطب يجد طعمه فقال " لا بأس به " احتج ابن أبي عقيل بما رواه أبو بصير في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا يستاك الصائم بعود رطب " وبما رواه محمد بن مسلم في الموثق، عن أبي عبد الله عليه السلام قال " يستاك الصائم أي النهار شاء، ولا يستاك بعود رطب " قال الشيخ: هذان الحديثان محمولان على الكراهة، دون الحظر، لما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام " أنه كره للصائم أن يستاك بسواك رطب "، وهذا يدل على أن السواك بالرطب مكروه عند الشيخ.

" مسألة: المشهور أن من أكره زوجته على الجماع في نهار رمضان وجب عليه كفارتان. قال ابن أبي عقيل: ولو أن امرأة استكرهها زوجها فوطئها فعليها القضاء

وحده، وعلى الزوج القضاء والكفارة، فإن طاوعت زوجها بشهوة فعلها القضاء والكفارة جميعا. وقال الشيخ في الخلاف: يجب بالجماع الكفارتان، إحداهما على الرجل، والثانية على المرأة، إذا كانت مطاوعة له، فإن استكرهها كان عليه كفارتان، ثم قال: وإذا وطئها نائمة أو أكرهها على الجماع لم تفتقر هي، وعليه كفارتان، وإن كان إكراه تمكين مثل أن يضربها فتمكنه فقد أفطرت، غير أنه لا تلزمها الكفارة، وقال ابن إدريس: إذا أكرهها لم يكن عليه القضاء، ولا كفارة، ولم يفصل الإكراه إلى ما فصله الشيخ، وهو المعتمد، أما سقوط القضاء عنها مع الإكراه فالخلاف فيه مع ابن أبي عقيل، والدليل عليه أن القضاء إنما يجب بأمر متجدد، وهو منفي هنا، لأن صومها صحيح وأما وجوب الكفارة عنها على الزوج لو أكرهها فهو المشهور، والظاهر أن ابن أبي عقيل لم يوجبه، كما هو مذهب الشافعي، والدليل عليه أن الجماع لو وقع باختيارهما، أوجب الكفارتين بلا خلاف، وهو فعل واحد اقتضى هذا الحكم، فإذا أكرهها كان مستندا في الحقيقة إليه، وأوجب حكمه عليه، ويؤيده ما رواه المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام " في رجل أتى امرأته، وهو صائم، وهي صائمة، فقال إن استكرهها فعليه كفارتان، وإن كانت طاوعته فعليه كفارة وعليها كفارة "، وأما فرق الشيخ فليس بجيد، وقد سبق البحث فيه. واعلم أن قول الشيخ نظرا، فإنه أوجب الكفارتين لو كانت نائمة، وفيه إشكال منشأه أن الأصل براءة الذمة، والنص ورد على المكره، والفرق ظاهر بين المكره وبين الواطيء، حالة النوم مع رضاها به لو كانت مستيقظة.

" مسألة: قال الشيخ في النهاية: لو شك في دخول الليل، لوجود عارض في السماء، ولم يعلم بدخول الليل، والأغلب على ظنه ذلك فأفطر، ثم تبين له بعد ذلك أنه كان نهارا كان عليه القضاء، فإن كان قد غلب على ظنه دخول الليل ثم تبين له أنه كان نهارا لم يكن عليه شيء، وهو اختيار الصدوق محمد بن بابويه، وعد في المبسوط فيما يوجب القضاء، الإفطار لعارض يعرض في السماء من ظلمه ثم تبين له أن الليل لم يدخل، قال: وقد روي أنه إذا أفطر عند أمانة قوية لم يلزمه القضاء

، وقال المفيد: ومن ظن أن الشمس قد غابت لعارض من الغيم أو غير ذلك فأفطر ، ثم تبين أنها لم تكن غابت في تلك الحال وجب عليه القضاء، لأنه انتقل عن يقين النهار إلى ظن الليل فخرج عن الفرض لشك، وذلك تفريط منه في الفرض وكذا أوجب السيد المرتضى وسالار وأبو الصلاح القضاء مع الظن وعد ابن أبي عقيل فيما يوجب القضاء خاصة الافطار قبل غروب الشمس وأطلق.
(وصفحة ٢٣٣)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: الحبلى إذا رأت الدم في أيام حيضها أفطرت، وقد روى أنها تصوم وتصلي، لأنه لا يكون حيض في حبل ".
(وصفحة ٥٦٨)

" مسألة: ولا بأس للصائم بالسواك، ذهب إليه علماءنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل، فإنه كرهه بالرطب سواء كان رطبا أو يابسا، أول النهار أو آخره، وبه قال مالك وأبو حنيفة. وقال أحمد: ويكره أيضا اليابس بعد الزوال، وبه قال عمر وعطاء ومجاهد والأوزاعي والشافعي وإسحق.
(وصفحة ٥٧٣)

" مسألة: ولو أجنب ليلا وتعمد البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر، وجب عليه القضاء والكفارة، ذهب إليه الشيخان، وقال ابن أبي عقيل: عليه القضاء خاصة، وبه قال أبو هريرة: والحسن البصري، وسالم بن عبد الله، والنخعي، وعروة، وطاووس، وهو الظاهر من كلام السيد المرتضى، وقال الجمهور لا قضاء عليه ولا كفارة، وصومه صحيح.
(وصفحة ٥٧٤)

" مسألة: وفي الارتماس في الماء أقوال، أحدها أنه يوجب القضاء والكفارة، واختاره الشيخ في بعض كتبه، والمفيد رحمه الله. وثانيها أنه مكروه، وهو اختيار السيد المرتضى، وبه قال مالك وأحمد. وثالثها أنه محرم، ولا يفسد الصوم، ولا يوجب قضاء ولا كفارة، اختاره الشيخ في الاستبصار، وبه أعمل. ورابعها أنه سايع مطلقا، وهو قول ابن أبي عقيل من علمائنا، وبه قال الجمهور إلا من استثناه، لنا : على التحريم ما تقدم من الأخبار الدالة على النهي، وعلى عدم إيجاب القضاء والكفارة، الأصل وما تقدم من الأحاديث ".

الدروس (صفحة ٧٤)

" ولا إفطار بسبق الغبار إلى الحلق، أو الذباب وشبهه، ويجب التحفظ من الغبار لمزاولة، ويكره مضغ العلك وتقطير الدواء في الأذن، والسعوط بما لا يتعدى الحلق، ويستحب للمتمضمض أن يتفل ثلاثاً، وكذا ذائق الطعام وشبهه، ولا بأس بالسواك أول النهار وآخره، وكره الشيخ والحسن بالرطب للرواية ".
مدارك الأحكام (مجلد ٦ صفحة ٧٣)

" قوله: (ويستحب السواك للصائم باليابس والرطب) هذا هو المشهور بين الأصحاب، بل قال في المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل: فإنه كرهه بالرطب.

(وصفحة ٧٤)

" احتج ابن أبي عقيل بما رواه الكليني في الحسن، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الصائم يستاك، قال " لا بأس به، وقال: لا يستاك بسواك رطب ". وفي الحسن عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه كره للصائم أن يستاك بسواك رطب، وقال " لا يضر أن يبل سواكه بالماء ثم ينفذه حتى لا يبقى فيه شيء ".

(وصفحة ٧٦)

" عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن بعض مواليه، قال: سألت عن احتلال الصائم قال: فقال: " إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فليس له أن ينام حتى يغتسل، وإن احتلم ليلاً في شهر رمضان فليس له أن ينام إلى ساعة حتى يغتسل، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه أبداً ". وهذا الروايات كلها ضعيفة السند فيشكل التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل. ومن هنا يظهر رجحان ما ذهب إليه ابن أبي عقيل والمرضى رضي الله عنه من أن الواجب بذلك القضاء دون الكفارة.

(وصفحة ٧٨)

" قال ابن أبي عقيل: من جامع أو أكل أو شرب في قضاء شهر رمضان أو صوم كفارة

أو نذر فقد أثم وعليه القضاء ولا كفارة عليه، وأطلق " .

الحدائق الناضرة (مجلد: ١٣ صفحة ١٣٢)

" وقال سلاز: من نظر إلى منى حرم عليه فأمنى فعليه القضاء. ونقل في المختلف عن ابن أبي عقيل أن من أنزل بالنظر إلى امرأته من غير أن يقبلها أو يفضي إليها بشئ منه إلى جسدها أو تفضي إليه لم يكن عليه شئ. وعن ابن إدريس أنه قال: وإن أمنى لنظر لم يكن عليه شئ ولا يعود إلى ذلك وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنه من نظر إلى من يحرم عليه النظر إليه فأمنى كان عليه القضاء دون الكفارة، قال: والصحيح أنه لا قضاء عليه لأنه لا دليل على ذلك.

(وصفحة ١٣٣)

" وقال في الاستبصار: ولست أعرف حديثا في إيجاب القضاء والكفارة أو إيجاب الشيخ في الاستبصار إلى أنه محرم لا يوجب قضاء ولا كفارة، واختاره المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى والمختلف والسيد السند في المدارك، ونقل في المختلف عن علي بن بابويه أنه عده من المفطرات، وذهب ابن إدريس إلى أنه ينقص الصوم ولا يبطله ونقله عن السيد المرتضى، ونقله في المختلف عن ابن أبي عقيل أيضا " .

(وصفحة ١٤٤)

" ولم يذكر ابن أبي عقيل الحقنة بالمائعات ولا بالجامدات من المفطرات. وقال أبو الصلاح والحقنة يجب بها القضاء ولم يفصل. وقال ابن الجنيد يستحب له الامتناع من الحقنة لأنها تصل إلى الجوف.

(وصفحة ١٥٦)

" الرابع السواك بالرطب نص عليه الشيخ والحسن بن أبي عقيل على ما نقله في الدروس، والمشهور بين الأصحاب الجواز من غير كراهة. ويدل على الأول ما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا يستاك الصائم بعود رطب " .

شروط الصوم

منتهى المطلب (مجلد ٢ صفحة ٥٦٦)

" فروع: الأول: لم أجد لأصحابنا صريحا في حكم الحيض في ذلك، يعني أنها إذا انقطع دمها قبل الفجر هل يجب عليه الاغتسال ويبطل الصوم لو أدخلت به حتى طلع الفجر؟ والأقرب ذلك، لأن حديث الحيض يمنع الصوم، فكان أقوى من الجنابة، وابن أبي عقيل قال: إن الحيض والنفساء، إذا طهرتا من دمهما ليلا، فتركتا الغسل حتى يطلع الفجر عامدتين وجب عليهما القضاء خاصة.

(وصفحة ٥٦٧)

" المسألة الثالثة عشر: الحقان (الاحتقان) بالماء مفسد للصوم، ذهب إليه المفيد رحمه الله، وبه قال الشيخ في المبسوط والجمل، وأبو الصلاح، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد. وقال الشيخ في النهاية: لا يفسد الصوم، وأنه فعل محرما ، وهو اختيار السيد المرتضى، وابن إدريس، وبه قال الحسن بن صالح بن عروة ، وداود وابن أبي عقيل منا، وقال مالك يفطر بالكثير منها لا بالقليل، والأقوى عندي مذهب السيد المرتضى "

(وصفحة ٥٦٨)

" مسألة: ولا بأس للصائم بالسواك، ذهب إليه علماءنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل، فإنه كرهه بالرطب سواء كان رطبا أو يابسا، أول النهار أو آخره، وبه قال مالك وأبو حنيفة. وقال أحمد: ويكره أيضا اليابس بعد الزوال، وبه قال عمر وعطاء ومجاهد والأوزاعي والشافعي وإسحاق.

(وصفحة ٥٧٣)

" مسألة: ولو أجنب ليلا وتعمد البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر، وجب عليه القضاء والكفارة، ذهب إليه الشيخان، وقال ابن أبي عقيل: عليه القضاء خاصة

، وبه قال أبو هريرة، والحسن البصري، وسالم بن عبد الله، والنخعي، وعروة، وطاوس، وهو الظاهر من كلام السيد المرتضى، وقال الجمهور لا قضاء عليه ولا كفارة، وصومه صحيح.

(وصفحة ٥٧٤)

" مسألة: وفي الارتماس في الماء أقوال، أحدها أنه يوجب القضاء والكفارة، واختاره الشيخ في بعض كتبه. والمفيد رحمه الله. وثانيها أنه مكروه، وهو اختيار السيد المرتضى، وبه قال مالك وأحمد. وثالثها أنه محرم، ولا يفسد الصوم، ولا يوجب قضاء ولا كفارة، اختاره الشيخ في الاستبصار، وبه أعمل. ورابعها أنه سايغ مطلقا، وهو قول ابن أبي عقيل من علمائنا، وبه قال الجمهور إلا من استثناه، لنا: على التحريم ما تقدم من الأخبار الدالة على النهي، وعلى عدم إيجاب القضاء والكفارة، الأصل وما تقدم من الأحاديث "

السفر في شهر رمضان

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٣٠)

" وقال السيد المرتضى: شروط السفر الذي يوجب الافطار، ولا يجوز معها صوم شهر رمضان في المسافة والصفة وغير ذلك، هي الشروط التي ذكرناها في كتاب الصلاة الموجبة لقصرها، وهذا يشعر باختيار مذهب علي بن بابويه، وكذا ابن أبي عقيل، فإنه قال: من سافر في شهر رمضان سفرا يجب عليه فيه صلاة المسافر وجب عليه الافطار، وقال أبو الصلاح إذا عزم على السفر قبل طلوع الفجر وأصبح حاضرا فإن خرج قبل الزوال أفطر، وإن تأخر إلى أن تزول الشمس أمسك بقية يومه وقضاه.

(وصفحة ٢٣٢)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: إن خرج متنزها أو متلذذا أو في شئ من أبواب المعاصي

يصوم، وليس له أن يفطر، وعليه القضاء إذا رجع إلى الحضر، لأن صومه في السفر ليس بصوم، وإنما أمر بالإمساك عن الإفطار لئلا يكون مفطرا في شهر رمضان في غير الوجه الذي أباح الله عز وجل له الإفطار فيه، كما أن المفطر في يوم من شهر رمضان عامدا قد أفسد صومه، وعليه أن يتم صومه ذلك إلى الليل لئلا يكون مفطرا في غير الوجه الذي أمره الله تعالى فيه بالإفطار، ونحوه قال ابن الجنيدي، والمشهور أنه يجب عليه الصوم، إذا كان سفره معصية ولا يجب عليه القضاء.

"مسألة: الظاهر من كلام ابن أبي عقيل أن من سافر للتنزه والتلذذ يصوم في سفره، ويقضي كالعاصي، وقد سبق كلامه. ونحوه قال ابن الجنيدي، فإنه قال: ولا استحباب لمن دخل عليه شهر رمضان، وهو مقيم أن يخرج إلى سفر، إلا أن يكون لفرض حج، أو عمرة أو ما يتقرب به الله، أو يصوم نفسه وماله لا في تكاثر وتفاحر، وإن خرج في ذلك أو في معصية الله عز وجل لم يفطر في سفره، وكان عليه مع صيامه فيه القضاء، وقد بينا أن المشهور وجوب الصيام في المعصية وعدم وجوب القضاء، وأما الخروج للتنزه والتلذذ فإن كان مباحا وجب الإفطار والقضاء، وإلا وجب الصوم دون القضاء."

الدروس (صفحة ٧١)

" ويفطر المسافر للنزهة، خلافا للحسن حيث أوجب الصوم والقضاء."

الحدائق الناضرة (مجلد ١٣ صفحة ٤٠٢)

" ذهب المرتضى وقبله علي بن بابويه في رسالته وابن أبي عقيل وابن إدريس إلى أن شرائط قصر الصلاة والصوم واحد فمن سافر في جزء من أجزاء النهار وإن كان يسيرا لزمه الإفطار كما يلزمه تقصير الصلاة."

(وصفحة ٤٠٧)

" المسألة الرابعة قال ابن أبي عقيل على ما نقل عنه في المختلف: إن خرج متنزها أو متلذذا أو في شيء من أبواب المعاصي يصوم وليس له أن يفطر وعليه القضاء إذا رجع إلى الحضر، لأن صومه في السفر ليس بصوم وإنما أمر بالإمساك عن الإفطار لئلا

يكون مفطرا في شهر رمضان في غير الوجه الذي أباح الله عز وجل له الافطار فيه كما أن المفطر في شهر رمضان عامدا قد أفسد صومه وعليه أن يتم صومه ذلك إلى الليل لئلا يكون مفطرا في غير الوجه الذي أمر الله عز وجل فيه بالافطار. ونحوه قال ابن الجنيد وهو غريب. قال في المختلف: والمشهور أنه يجب عليه الصوم إذا كان سفره معصية ولا يجب عليه القضاء. ثم استدل بالأمر بالصوم وقد امتثل فيخرج عن العهدة وإن القضاء إنما يجب بأمر جديد. وهو جيد".

(وصفحة ٢٦٢)

" ويستحب السواك للصائم باليابس بلا خلاف، بل الاجماع بقسميه عليه، بل وبالرطب عند الأكثر، بل عن المنتهى إنه قول علمائنا أجمع إلا ابن أبي عقيل فكرهه.

كفارة شهر رمضان

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٢٨٦)

" عن أبي عبد الله عليه السلام، في رجل أفطر من (في خ) شهر رمضان متعمدا يوما واحدا، من غير عذر، قال: يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا، فإن لم يقدر (على ذلك يب) تصدق بما يطيق. (ومنها) ما رواه أبو بصير، وقد ذكرت. وذهب علم الهدى، وابن أبي عقيل في المتمسك إلى أنه مرتبة، وهو استناد إلى ما رواه عبد المؤمن بن الهيثم (القاسم خ) الأنصاري، عن أبي جعفر عليه السلام، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله، وقال: هلكت وأهلكت (يا رسول الله خ) قال " وما أهلكك؟ قال: أتيت امرأتي في شهر رمضان، وأنا صائم، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: فصم شهرين متتابعين، قال: لا أطيق، قال: تصدق على ستين مسكينا، قال: لا أجد، قال فأتى النبي صلى الله عليه وآله بعذق في مكتل، فيه خمسة عشر صاعا من تمر (وفي رواية جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام عشرون صاعا) فقال له النبي صلى الله عليه وآله: خذ هذا فتصدق بها، فقال له: والذي بعثك بالحق نبيا، ما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا، فقال: خذه فكله أنت وأهلك فإنه كفارة لك "

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٢٦٠)

" مسألة: والكفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو طعام ستين مسكينا، على التخخير عند أكثر علمائنا، وبه قال مالك. لما رواه أبو هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله أن يكفر بعتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا؟ ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام " يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا "، وأو للتخخير. وقال ابن أبي عقيل: إنها على الترتيب وبه قال أبو حنيفة والثوري والشافعي والأوزاعي، لقول عليه السلام للواقع على أهله: " هل تجد رقبة تعتقها؟

قال: قال: لا. قال: " فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال فهل تجد إطعام ستين مسكينا " ومن طريق الخاصة قول الكاظم عليه السلام " من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا، فعليه عتق رقبة مؤمنة، ويصوم يوما بدل يوم "، ولا دلالة لأن إيجاب الرقبة لا ينافي التخيير بينها وبين غيرها، و (إيجاب العتق لا ينافي) إيجاب غيره.

(وصفحة ٢٦١)

" مسألة: المشهور في كفارة قضاء رمضان إطعام عشرة مساكين، فإن لم يتمكن صام ثلاثة أيام، وقد روي أنه لا شئ عليه، وروي إن عليه كفارة رمضان، وتأولهما الشيخ رحمه الله بحمل الأولى على العاجز، والثانية على المستخف بالعبادة المتهاون بها، وأما النذر المعين فالمشهور أن في إفطاره كفارة رمضان، لمساواته إياه في تعيين الصوم، وابن أبي عقيل يوجب في إفطاره الكفارة، وهو قول العامة "

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٨٠)

" إنما يجب الكفارة في إفطار ما يتعين صومه كرمضان، وقضائه بعد الزوال، خلافا لابن أبي عقيل.

" كفارة كل يوم من رمضان عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا مخيرا في ذلك ساعة، وقال ابن أبي عقيل: إنها على الترتيب، وللسيد المرتضى قولان "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٢٥)

" مسألة: المشهور أن كفارة إفطار يوم من شهر رمضان عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا، مخيرا في ذلك، ذهب إليه الشيخان، وابنا بابويه، والسيد المرتضى، وأبو الصلاح، وسالار، وابن البراج، وابن إدريس وقال ابن أبي عقيل: الكفارة عتق رقبة، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، وهذا يدل على الترتيب. ونقل الشيخ في خلافه أن فيه روايتين الترتيب والتخيير ولم يرجح أحدهما.

" احتج ابن أبي عقيل بالاحتياط، ولأن شغل الذمة بالكفارة معلوم، ومع انتفاء العتق لا يحصل يقين البراءة، فيبقى في العهدة، وما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المشرقي عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أياما متعمدا، فعليه عتق رقبة مؤمنة، ويصوم يوما بدل يوم " وفي الصحيح عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام " أنه سئل عن رجل أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا، فقال إن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله، فقال هلكت يا رسول الله، فقال مالك فقال النار يا رسول الله، فقال ومالك فقال وقعت على أهلي، فقال تصدق واستغفر ربك، فقال الرجل فوالذي عظم حقلك ما تركت في البيت شيئا قليلا ولا كثيرا، قال فدخل رجل من الناس بمكيل من تمر فيه عشرون صاعا ، يكون عشرة أصوع بصاعنا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله خذ هذا التمر فتصدق به، فقال يا رسول الله على من أتصدق وقد أخبرتك أنه ليس في بيتي قليل ولا كثير قال فخذ، وأطعمه عيالك واستغفر الله عز وجل قال فلما رجعت قال أصحابنا إنه بدأ بالعتق قال أعتق أو صم أو تصدق " .

(وصفحة ٢٢٧)

" وقال ابن أبي عقيل: ذكر أبو الحسن زكريا ابن يحيى صاحب كتاب شمس الذهب عنهم عليهم السلام، إن الرجل إذا جامع في شهر رمضان عامدا فعليه القضاء والكفارة، فإن عاود في المجامعة في يومه ذلك مرة أخرى فعليه في كل مرة كفارة، ولم يفت هو في ذلك بشئ بل ذكر هذا النقل ومضى .

(وصفحة ٢٢٨)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: من جامع أو أكل أو شرب في قضاء من شهر رمضان، أو صوم أو كفارة أو نذر فقد أثم، وعليه القضاء، ولا كفارة عليه، وأطلق وليس بجيد، بل إن أفطر في قضاء رمضان بعد الزوال وجب عليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، وإن كان في نذر معين وجب عليه مثل كفارة رمضان، أو كفارة اليمين، وسيأتي تحقيق ذلك في باب الكفارة إن شاء الله تعالى. والإثم تابع لوجوب الكفارة فيسقط مع سقوطه " .

ومجلد ٢ صفحة ٦٦٤)

" مسألة: المشهور بين علمائنا أن كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان مخيرة بين العتق والصيام والاطعام، ذهب إليه الشيخان، وسالار، وابن البراج. وقال الشيخ في المبسوط: الكفارة على ضربين مرتبة ومخيرة، فالمرتبة كفارة الجماع والظهار

والقتل بلا خلاف، وفي أصحابنا من قال كفارة الجماع مخير فيها. وقال ابن أبي عقيل قولاً يومي للترتيب، فقال والكفارات مغلظة وغير مغلظة، فأما المغلظة فصيام شهرين متتابعين فرض لازم لمن أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً من غير مرض، ولا سفر، إذا لم يجد عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين فرض لازم لمن أفطر يوماً من شهر رمضان متتابعين في الظهار، لمن لا يجد العتق، وقتل المؤمن خطأ إذا لم يجد العتق فهذه المغلظات من الكفارات، وأما دون المغلظة فصيام عشرة أيام للمتمتع بالعمرة إلى الحج، وهذا القول يعطي المساواة بين كفارة إفطار يوم من شهر رمضان وبين كفارة الظهار. وقال في كتاب الصوم: الكفارة عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، وهو تصريح بالترتيب.

" احتج ابن أبي عقيل: بما رواه الصدوق " أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال هلكت وأهلكت فقال وما أهلكت؟ قال أتيت امرأتي في شهر رمضان وأنا صائم، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وأهلكت رقبة، قال لا أجد قال: صم شهرين متتابعين، قال لا أطيق، قال: تصدق على ستين مسكينا، قال: لا أجد، قال: فأتى النبي صلى الله عليه وآله بعذق ثمانية عشر صاعاً، من تمر فقال له النبي صلى الله عليه وآله خذها فتصدق بها، فقال له الرجل والذي بعثك بالحق نبيا ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا إليها فقال خذه وكله، وأطعم عبداً لك فإنه كفارة لك "، والجواب: لا دلالة قاطعة فيه على الترتيب وقد تقدم البحث في ذلك "

منتهى المطالب (مجلد ٢ صفحة ٥٧٤)

" مسألة: والكفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين

مسكيننا، هذا اختيار أكثر علمائنا، وبه قال مالك وقال أبو حنيفة والثوري والشافعي والأوزاعي: إنها على الترتيب، وبه قال ابن أبي عقيل من علمائنا، وللسيد المرتضى رحمه الله قولان، وعن أحمد روايتان، وقال الحسن البصري هو مخير بين تحرير رقبة، ونحر بدنة لنا: ما رواه الجمهور عن أبي هريرة " أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله أن يكفر بعق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً ". وأو للتخير. ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في صحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أفطر في شهر رمضان يوماً واحداً من غير عذر، قال " يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق ".

(وصفحة ٥٧٧)

" قال الشيخ لا ينافي ذلك ما تقدم، لأن الكفارة تجب على قدر طاقة الإنسان، فمن يمكن من عتق رقبة لزمه ذلك، فإن عجز عنه تصدق سبعة مساكين، وابن أبي عقيل من علمائنا لم يوجب كفارة في ذلك، كالجمهور. الرابع: لو قضى ما تعين صومه بالنذر لم يجب عليه بالافطار شيء، سوى القضاء، سواء كان قبل الزوال أو بعده، عملاً بأصل براءة الذمة السليم عن المعارض، والقياس على قضاء رمضان ضعيف، لتعين الصوم هناك بعد الزوال، بخلاف صورة النزاع ".

الدروس (صفحة ٧٢)

" ولا تسقط الكفارة بعروض الحيض، والسفر الضروري على الأشبه، والكفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين، أو إطعام ستين مسكيناً، وقال الحسن والمرتضى مرتبة.

(وصفحة ٧٣)

" إنما تجب الكفارة بشهر رمضان، والنذر المعين، وشبهه، والاعتكاف الواجب، وقضاء رمضان بعد الزوال، وقال الحسن لا كفارة في غير رمضان، وهو شاذ.

" وكفارة النذر والعهد واليمين كرمضان، وكفارة المتعين باليمين، وكفارة

القضاء، إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، وروي كبيرة كقول ابن بابويه بمنى كقول القاضي، ولا شيء كقول الحسن والحلي، تحريم إفطاره قبل الزوال .

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٦٩)

" قوله والمخيرة وجوب كفارة شهر رمضان على التخيير هو المشهور بين الأصحاب، ذهب إليه الشيخان وأتباعهما وجملة المتأخرين، ويدل عليه من الأخبار صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام " في رجل أفطر في شهر رمضان

متعمدا يوما واحدا من غير عذر، قال يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق "، وللشيخ قول آخر في المبسوط: إنها مرتبة إذا كان الإفطار بالجماع، وابن أبي عقيل جعلها مرتبة مطلقا لما رواه الصدوق " أن رجلا من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال هلكت وأهلكت فقال ما أهلكك؟ قال أتيت امرأتي في شهر رمضان وأنا صائم، فقال له النبي صلى الله عليه وآله أعتق رقبة، قال لا أجد قال صم شهرين متتابعين، قال لا أطيق قال تصدق على ستين مسكينا قال لا أجد، قال فأتى النبي صلى الله عليه وآله بعقد ثمانية عشر صاعا من تمر، فقال له النبي صلى الله عليه وآله خذها فتصدق بها، فقال له الرجل والذي بعثك بالحق ما بين لابتيها أحوج منا إليها، فقال خذه وكله وأطعم عيالك، فإنه كفارة لك " . وأجيب بعدم دلالة صريحا على الترتيب .

الحدائق الناضرة (مجلد ١٣ صفحة ٢١٨)

" وقال ابن أبي عقيل على ما نقل عنه في المختلف: الكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام

شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا. قال: وهذا يدل على الترتيب. وقال الشيخ في الخلاف إن فيه روايتين الترتيب والتخيير. ولم يرجح أحدهما.

(وصفحة ٢٢٠)

" ووجه الحمل على التقية ما نقله في المنتهى من أن الترتيب مذهب أبي حنيفة والثوري والشافعي والأوزاعي قال: وبه قال ابن أبي عقيل من علمائنا. قال في المنتهى: احتج الجمهور بما رواه أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال للواقع

على أهله: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال لا. قال: هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال لا. قال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا؟ فدل على أنها للترتيب. " جواهر الكلام (مجلد ١٦ صفحة ٢٦٧)

المسألة الثالثة: المشهور بل عن الانتصار والغنية الاجماع عليه أن الكفارة في شهر رمضان عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا مخيرا في ذلك للأصل وصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أفطر في شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق " وخبر أبي بصير سألت الصادق عليه السلام عن رجل وقع يده على شيء من جسد امرأة فأدق فقال: كفارته أن يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا أو يعتق رقبة " موثق سماعة المروي عن النوادر سألته عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمدا قال: عليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكينا أو صوم شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم. ومن أين له مثل ذلك اليوم " وصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام " سألته عن رجل أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا قال: عليه خمسة عشر صاعا، لكل مسكين مد " ونحوه حسن جميل في الأمر بالصدقة الدال على عدم الترتيب، وإلا لم يناسب إطلاق الأمر بها المحمول على أنها أحد الخصال بقرينة النصوص السابقة. وقيل والقائل ابن أبي عقيل والمرضى في أحد قوليه على ما حكى عنهما ليست على التخيير بل هي على الترتيب بمعنى العتق أولا، فإن لم يجد فالصيام فإن لم يستطع فالإطعام، لخبر عبد المؤمن بن الهيثم الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام " أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: هلكت وأهلكت، فقال: وما أهلكتك قال: أتيت امرأتي في شهر رمضان وأنا صائم، فقال النبي صلى الله عليه وآله: أعتق رقبة قال: لا أجد. فقال: صم شهرين متتابعين، قال: لا أطيق. فقال: تصدق على ستين مسكينا، قال: لا أجد. فأتى النبي صلى الله عليه وآله بعهق فيه خمسة عشر صاعا من تمر، فقال له: خذ هذا فتصدق

به، فقال: والذي بعثك بالحق نبيا ما بين لابتيتها أهل البيت أحوج إليه منا، فقال: خذه فكله أنت وأهلك فإنه كفارة لك " وهو مع اتحاده وقصوره سندا، وعدم صراحته في الترتيب بل ولا ظهوره وإن وقع الترتيب في الذكر، واشتماله على كون الصدقة به على أهله كفارة له قاصر عن معارضة النصوص السابقة المعمول بها بين الأصحاب " .

جواهر الكلام (مجلد ١٧ صفحة ٧٩)

" من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ومن الثاني ولو يوما، فإنه إذا كان كذلك بنى، ولو كان قبل ذلك استأنف بلا خلاف ولا اشكال بخلافه في الأول فإنه يبنى وإن أخل بالمتابعة عمدا بلا خلاف أجده فيه، بل الاجماع بقسميه عليه، بل المحكي منهما متواتر أو مستفيض، للمعتبرة المتقدم بعضها مضافا إلى خبر سماعة بن مهران سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين أيفرق بين الأيام؟ فقال إذا صام أكثر من شهر فوصله ثم عرض له أمر فأفطر فلا بأس فإن كان أقل من شهر أو شهرا فعليه أن يعيد الصيام، وخبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صام في ظهار شعبان ثم أدركه شهر رمضان قال : يصوم شهر رمضان ويستأنف الصوم، فإن صام في الظهار فزاد في النصف يوما قضى بقيته " إلى غير ذلك مما هو موافق لسهولة الملة وسماحتها ونفي الحرج في الدين

وإرادة التخفيف واليسر. ولا حاجة إلى تكلف الاستدلال بما هو محل للنظر، وحينئذ فما في النهاية من أن من وجب عليه شئ من هذا الصيام وجب عليه أن يصومه متتابعا فإن لم يتمكن من صيامه متتابعا صام الشهر الأول ومن الشهر الثاني شيئا، ثم فرق ما بقي عليه مما يعطي وجوب التتابع في الشهرين، وإن متابعة الشهر الثاني بيوم منه للأول إنما يكون مع العجز واضح الضعف.

مع أنه قال فيها بعد ذلك: ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في أول شعبان فليتركه إلى انقضاء شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين، فإن صام شعبان والرمضان لم يجزه إلا أن يكون قد صام مع شعبان شيئا مما تقدم من الأيام فيكون قد زاد على الشهر، فيجوز له البناء عليه ويتم شهرين وهوى عطي جواز التفريق إذا

صام من الثاني يوما ولعل بمعونته يمكن حمل كلامه الأول على إرادة الإثم بالتفريق بعد الشهر ويوم، كما هو مذهبه فيما حكي عن التبيان وكفارات النهاية وظهار المبسوط، بل هو خيرة المفيد والسيد وابني إدريس وزهرة، لا وجوب الاستئناف الذي قد عرفت الاجماع والنص عليه، وإن كان الأقوى في هذا أيضا خلا فما ذكروه وإن (وممن خ ل) حكي السيدان الاجماع عليه وفاقا لظاهر المحكي عن ابني الجنيد وأبي عقيل وصريح الفاضل والدروس ".
قضاء شهر رمضان

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٢٦١)

" مسألة: قد بينا أنه فرق بين أن يفطر في قضاء رمضان قبل الزوال وبعده، فتجب الكفارة لو أفطر بعده، ولا يجب لو أفطر قبله، والجمهور كافة إلا قتادة على سقوط الكفارة فيهما، وقتادة أوجبها قبل الزوال وبعده، وابن أبي عقيل من علمائنا أسقطهما بعد الزوال أيضا، والمشهور ما بيناه، لأنه قبل الزوال مخير بين الافطار والاتمام وبعده يتعين الصوم، فلهذا افترق الزمانان في إيجاب الكفارة وسقوطهما، لقول الصادق عليه السلام " صوم النافلة لك أن تفطر ما بينك وبين الليل متى ما شئت ".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٣٩)

" قال ابن أبي عقيل: من كان عليه قضاء من شهر رمضان فلم يقضه، وهو يقدر عليه حتى دخل في شهر رمضان آخر، كان عليه أن يصوم الشهر الداخل، ويقضي من بعد الذي فاته ويتصدق عن كل يوم بمد من طعام، ولو لم يمكنه القضاء حتى دخل شهر رمضان آخر صام الشهر الداخل، وقضى من بعده الفئات، ولا صدقة عليه، واختار أبو الصلاح وابن إدريس ذلك، وأوجب القضاء دون

الصدقة، وسلار، والسيد المرتضى لم يتعرضا لذلك بل أوجب القضاء على المفطر للمرض، ولم يفصلا والمتعمد الأول.
(وصفحة ٢٤٠)

" مسألة: ولو صح فيما بين الرمضانين، ولم يقض حتى استهل الرمضان الثاني، فإن آخر القضاء توانيا وجب عليه قضاء الماضي والصدقة عن كل يوم، وإن كان عن غير توان بأن يقول اليوم أقضي وغدا فضاقت الوقت ومرض، أو حصل له عذر، ومنعه عن القضاء حتى استهل الثاني وجب عليه قضاء الماضي، ولا صدقة، ذهب إليه الشيخان، وأبو الصلاح، وابنا بابويه، لم يفصلا هذا التفصيل، بل قالوا متى صح فيما بينهما ولم يقض وجب القضاء والصدقة، وهو اختيار ابن أبي عقيل، ومنع ابن إدريس من وجوب الصدقة مع التواني، والأقرب الأول.
(وصفحة ٢٤١)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: ومن كان عليه قضاء من شهر رمضان فلم يقضه، وهو يقدر عليه حتى دخل في شهر رمضان آخر، كان عليه أن يصوم الشهر الداخل، ويقضي من بعده الذي فاته، ويتصدق عن كل يوم بمد من طعام، ولو لم يمكنه القضاء لمرض حتى دخل شهر رمضان آخر، صام الشهر الداخل وقضى من بعده الفئات، ولا صدقة عليه، وهذا الكلام يشعر بتعميم الحكم في المريض ".
منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٥٧٦)

" فروع: الأول: فرق علماءنا بين الافطار في قضاء رمضان أول النهار، وبعد الزوال، فأوجبوا الكفارة في الثاني دون الأول، والجمهور لم يفرقوا بينهما، بل قالوا بسقوط الكفارة في الثاني، لافطاره، (..) فإنه أوجبها فيهما معا، وابن أبي عقيل من علمائنا اختار مذهب الجمهور في سقوط الكفارة. لنا: ما تقدم، ولأنه قبل الزوال مخير بين الاتمام والافطار، فلا يتعين صومه، فيجري مجرى رمضان، ويؤيده ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " صوم النافلة لك أن تفطر ما بينك وبين الليل متى ما شئت، وصوم قضاء الفريضة لك أن تفطر إلى زوال الشمس، فإذا زالت الشمس فليس لك أن تفطر ".

الدروس (صفحة ٧٧)

" لو استمر المرض إلى رمضان آخر فالفدية لا غير، وقال الحسن القضاء لا غير.
" فرع هل يلحق غير المرض به كالمسافر، توقف فيه المحقق في المعبر، وتظهر
الفائدة

في وجوب الفدية على القادر، وسقوط القضاء عن العاجز، وكلام الحسن والشيخ
يؤذن بطرد الحكم في ذوي الأعذار.

(وصفحة ٧٩)

" وقال الحسن: لا يجوز صوم النذر والكفارة لمن عليه قضاء رمضان، ولو عين زمانا
فاتفق مريضا فالأقرب قضاؤه، وكذا الحايض ولو حلف على صيام يوم وجب، كذا
لو حلف على عدم الافطار في النذر، أو نذر، وفي تمحض هذا الصوم، نظر، أقرب
ذلك فينوي الوجوب أما لو نذر إتمام النذر، فهو صوم وينعقد على
الأقرب، بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم "

المهذب البارع (مجلد ٢ صفحة ٧٣)

" قال طاب ثراه: " إذا كان الأكبر أنثى فلا قضاء، وقيل يتصدق من التركة عن كل
يوم بمد. أقول: البحث هنا في أربع مقامات: (أ) هل يسقط الصوم بالموت؟ أو
يجب قضاؤه؟ (ب) كيفية وجوبه على القول به؟ (ج) تعيين الولي القائم به. (د) مع
فقد الولي ما الحكم؟ الأول: المشهور القضاء وبه تظافت الروايات عن الصادقين
عليهما السلام. وقال الحسن بن عقیل: بل يتصدق عن كل يوم بمد، بذلك
تواترت الأخبار، وما روي من القضاء مطرح، لأنه شاذ "

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٦٩)

" في الصحيح عن هشام بن سالم قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام رجل وقع على
أهله وهو يقضي شهر رمضان، قال " إن كان وقع عليها قبل الصلاة العصر فلا شيء "
عليه، يصوم يوما بدل يوم، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة
مساكين، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك " وهذه كأولى إلا أنها مخالفة
لها

في الوقت، وهي أصح ما في الباب من الروايات، ولكن لم يعمل بمضمونها أحد، والشيخ رحمه الله حمل الخبر الدال على كفارة رمضان على من فعل ذلك استخفافاً به، وتهاوناً بما يجب عليه من فرض الله تعالى، فيجب عليه حينئذ من الكفارة ما يجب على من أفطر يوماً من رمضان، عقوبة له، وتغليظاً عليه، فأما من أفطر معتقداً أن الأفضل إتمام صومه، فليس عليه إلا ما تقدم إطعام عشرة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام وهذا الحمل يوجب قولاً آخر للشيخ في المسألة، وله قول ثالث في النهاية إنها كفارة يمين، وهو قول سلار، وقال ابن أبي عقيل: ليس عليه شيء، ويدل على مذهبه رواية عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام وفيها " فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس قال قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء

ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه "، والشيخ حمل قوله عليه السلام " وليس عليه شيء " على أنه ليس عليه شيء من العقاب، لأن من أفطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب، وإن أفطر بعد الزوال وتلزمه الكفارة، وهذا اعتراف من الشيخ بعدم تحريم الإفطار، فبعد مجامعته حينئذ الكفارة، ولو حملها على الاستحباب، لاختلاف تقديرها في الروايات واختلاف تحديد وقت ثبوتها وقصورها من حيث السند عن إفادة الوجوب لكان جيداً ".
مدارك الأحكام (مجلد: ٦ صفحة ٧٩)

" احتج ابن أبي عقيل بأصالة البراءة، وما رواه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام: عنا لرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى يريد أن ينوي الصيام قال " هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا كان نوى الصوم فليصم وإن كان نوى الإفطار فليفطر " سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال: " لا " .

(وصفحة ٢١٠)

" قال ابن أبي عقيل: لا يجوز صوم عن نذر أو كفارة لمن عليه قضاء من شهر رمضان حتى يقضيه. ولم نقف على مأخذه.

(وصفحة ٢٢٣ - ٢٢٤)

" ما رواه ابن بابويه في الصحيح، عن أبان بن عثمان، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه قضاء، وإن صح ثم مات وكان له مال تصدق عنه، مكان كل يوم بمد، فإن لم يكن له مال صام عنه وليه " وقد روى هذه الرواية كذلك الكليني رضي الله عنه بطريق فيه ضعف، ورواها الشيخ في التهذيب بطريق صحيح، إلا أن متنها مغاير لما في الكتابين، فإنه قال فيها " وإن صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال تصدق عنه، فإن لم يكن له مال تصدق عنه وليه " وبمضمون هذه الرواية أفتى ابن أبي عقيل، وادعى فيه تواتر الأخبار.

(وصفحة ٢٣٠)

" وقال ابن أبي عقيل: من أصبح صائماً لقضاء كان عليه من رمضان وقد نوى الصوم من الليل فأراد أن يفطر في بعض النهار لم يكن له ذلك. ومقتضى ذلك المنع من الإفطار قبل الزوال وبعده إذا كان قد نوى ذلك من الليل، والمعتمد الأول "

الحدائق الناضرة (مجلد: ١٣ صفحة ١٢٠)

ونقل في المختلف عن ابن أبي عقيل القول بوجود القضاء خاصة، ونقله في المدارك عن المرتضى أيضاً، والظاهر أنه غفلة فإن المنقول عنه كما في المختلف وغيره إنما هو القول المشهور حتى أنه نقل عنه في المختلف أنه قال في الانتصار: مما انفردت به الإمامية إيجابهم على من أجنب في ليالي شهر رمضان وتعمد البقاء إلى الصباح من غير اغتسال القضاء والكفارة، ومنهم من أوجب القضاء دون الكفارة، ومراده أن الإمامية انفردت بإيجاب الأمرين أو أحدهما، وهو إشارة إلى مذهب العامة من عدم إيجاب شيء بالكلية كما تقدم ذكره.

مال في المدارك إلى القول المذكور حيث قال بعد نقل روايات الكفارة: وهذه الروايات كلها ضعيفة السند فيشكل التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل ومن هنا يظهر رجحان ما ذهب إليه ابن أبي عقيل والمرتضى رضي الله عنهما من أن الواجب بذلك القضاء دون الكفارة. انتهى.

(صفحة ١٢٣)

أقول: والأقرب هو ما ذكره في المنتهى وهو المشهور بين الأصحاب، لكن لا لما ذكره

من التعليل فإنه ضعيف بل لما رواه الشيخ في الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه

السلام قال " إن طهرت بليل من حيضها ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم ". نعم يبقى الكلام في أنه على تقدير فساد الصوم بذلك هل الواجب القضاء خاصة أو القضاء والكفارة؟ ظاهر الخبر المذكور وجوب القضاء خاصة وليس غيره في المسألة، وهو الذي نص عليه ابن أبي عقيل على ما نقله عنه في المختلف، ثم استقرب في المختلف أن الحائض كالجنب إذا أحل بالغتسل فإن أوجبا القضاء والكفارة عليه أوجباها عليها وإلا فالقضاء.

(صفحة ٢٠٩)

المنقول عن ابن أبي عقيل أنه قال: من جامع أو أكل أو شرب في قضاء شهر رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أثم عليه القضاء ولا كفارة. وظاهر هذا الاطلاق عدم وجوب الكفارة في قضاء شهر رمضان قبل الزوال وبعده وكذا في النذر مطلقا كان أو معينا.

(صفحة ٢١١)

قد عرفت مما تقدم نقله عن ابن أبي عقيل أنه لا كفارة عنده إلا في شهر رمضان وهو ضعيف مردود بالأخبار المتكاثرة. وأما كونها كفارة يمين أو كفارة شهر رمضان فسيأتي

الكلام فيه محررا في كتاب النذر إن شاء الله تعالى.

" وعن عبد الأعلى بن أعين قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطأ امرأته وهو معتكف ليلا في شهر رمضان قال (عليه الكفارة) قال: قلت فإن وطأها نهارا؟ قال عليه كفارتان). قيل: ولعل حجة ابن أبي عقيل ما رواه حماد في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شعر وشمير المئزر وطوى فراشه).

(وصفحة ٢١٣ - ٢١٤)

" احتج ابن أبي عقيل على ما نقل بما رواه الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي عن

أبي

عبد الله عليه السلام (في الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها

متى يريد أن ينوي الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم وإن كان نوى الإفطار فليفطر. سئل فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال لا).
" والأظهر عندي حمل الخبر المذكور على التقية لما صرح به العلامة قدس سره في المنتهى

من اطباق الجمهور على سقوط الكفارة في ما عدا رمضان إلا قتادة. قال قدس سره :
فرق علماؤنا بين الإفطار في قضاء رمضان أول النهار وبعد الزوال فأوجبوا الكفارة في الثاني دون الأول، والجمهور لم يفرقوا بينهما بل قالوا بسقوط الكفارة في البابين إلا قتادة فإنه أوجبها فيهما معا، وابن أبي عقيل من علمائنا اختار مذهب الجمهور في سقوط الكفارة. انتهى.

(وصفحة ٢١٦)

" قال ابن أبي عقيل: ومن أصبح صائما لقضاء ما كان عليه من رمضان وقد نوى الصوم من الليل فأراد أن يفطر في بعض النهار لم يكن له ذلك. وهو ظاهر في ما نقل عن أبي الصلاح أيضا.

(وصفحة ٢٣٠)

" ونقل العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل قال: ذكر أبو الحسن زكريا بن يحيى صاحب كتاب شمس المذهب عنهم عليهم السلام إن الرجل إذا جامع في شهر رمضان عامدا فعليه القضاء والكفارة فإن عاود إلى المجامعة في يومه ذلك مرة أخرى فعليه في كل مرة كفارة".

(وصفحة ٢٣٦)

" ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل أنه أوجب على الزوج مع الإكراه كفارة واحدة كما في حال المطاوعة. قال في المدارك: وهو غير بعيد خصوصا على ما ذهب إليه الأكثر من عدم فساد صوم المرأة بذلك فينتفي المقتضي للتكفير".

(وصفحة ٣٠١)

" المسألة الخامسة لو استمر مرضه من أول رمضان إلى رمضان آخر فالمشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم سقوط قضاء الأول وإنه يكفر عن كل يوم منه بمد، وحكى الفاضلان في المعبر والمنتهى عن أبي جعفر بن بابويه إيجاب القضاء دون الصدقة، وحكاها في المختلف أيضا عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح وابن

إدريس، وقواه في المنتهى والتحرير، وحكى عن ابن الجنيدي أنه احتاط بالجمع بين القضاء والصدقة وقال إنه مروى، حكاها عنه في الدروس. والمعتمد هو القول الأول لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض فلا يصح حتى يدركه شهر رمضان

آخر قال: يتصدق عن الأول ويصوم الثاني فإن كان صح في ما بينهما ولم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعا وتصدق عن الأول. "

(وصفحة ٣١١)

" وأجاب عنه العلامة في المختلف بأن البراءة إنما يصر إليها مع عدم دليل الثبوت وشغل الذمة وقد بينا الأدلة، وعدم ذكر أحد من أصحابنا غير الشيخين لهذه المسألة ليست حجة على العدم، مع أن الشيخين هما القيمان بالمذهب فكيف يدعى ذلك؟ وابتنا بابويه قدس سرهما قد سبقا الشيخين بذكر وجوب الصدقة مطلقا ولم يفصلا إلى التواني وغيره وكذا ابن أبي عقيل وهو أسبق من الشيخين، وهؤلاء عمدة المذهب، وأجاب عن الحديث باستضعاف السند والحمل على التأخير مع العزم. انتهى.

(وصفحة ٣١٨ - ٣٢٠)

" ونقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: لا يجوز صوم عن نذر أو كفارة لمن عليه قضاء عن شهر رمضان حتى يقضيه. ولم نقف له على مستند.

" الأول ما نقل عن ابن أبي عقيل من أن الواجب هنا إنما هو الصدقة عنه عن كل يوم بمد من طعام. قال قدس سره: وقد روي عنهم عليهم السلام في بعض الأحاديث " إن من مات وعليه قضاء من شهر رمضان صام عنه أقرب الناس إليه من أوليائه (كما يقضى عنه) وكذلك من مات وعليه صلاة قد فاتته وزكاة قد لزمته وحج قد وجب عليه قضاؤه عنه وليه، بذلك كله جاء نص الأخبار بالتوقيف عن آل الرسول عليهم السلام.. إلى أن قال: وقد روي إن من مات وعليه صوم من شهر رمضان تصدق عنه عن كل يوم بمد من طعام ". وبهذا تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام والقول الأول مطروح لأنه شاذ. انتهى.

احتج العلامة في المختلف لابن أبي عقيل بصحيفة أبي مريم الأنصاري عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إذا صام الرجل شيئا من شهر رمضان ثم لم يزل مريضا حتى

مات فليس عليه شيء، وإن صح ثم مرض ثم مات و كان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمد. وإن لم يكن له مال صام عنه و ليه ".
(وصفحة ٣٢٢)

" قال في المدارك بعد نقل الرواية المذكورة بطريق الشيخين المذكورين ثم رواية الشيخ

في التهذيب: وبمضمون هذه الرواية أفتى ابن أبي عقيل و ادعى فيه تواتر الأخبار، والمسألة قوية الاشكال لاختلاف متن الرواية وإن كان الظاهر ترجيح ما في الكافي و من لا يحضره الفقيه كما يعرفه من يقف عليه حقيقة هذه الكتب. انتهى ".
جواهر الكلام (مجلد: ١٦ صفحة ٢٣٩)

" وموثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح قال: يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا، قال: وقال: إنه خليق أن لا أراه يدركه أبدا " لكن في المدارك أن هذه الروايات كلها ضعيفة السند، فيشكل التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل، و من هنا يظهر رجحان ما ذهب إليه ابن أبي عقيل والمرضى من أن الواجب بذلك القضاء دون الكفارة.
(وصفحة ٢٦٤)

" الثانية لا تجب الكفارة إلا في صوم شهر رمضان وقضائه بعد الزوال، والنذر المعين، وفي صوم الاعتكاف إذا وجب بلا خلاف فيما عدا الثاني من ابن أبي عقيل فلم يوجبها فيه وإن أثم بالافطار كما في المدارك.
(وصفحة ٢٦٦ - ٢٦٧)

".. وللمعتبرة أيضا في صوم النذر، منها صحيح علي بن مهزيار قال كتبت بندار مولى إدريس يا سيدي نذرت أن أصوم كل يوم سبت فإن أنا لم أصمه ما يلزمني من

الكفارة؟ فكتب وقرأته لا تتركه إلا من علة، وليس عليك صوم في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك، فإن كنت أفطرت ذلك من غير علة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين، نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى " وللمعتبرة أيضا في صوم الاعتكاف كموثق سماعة وخبر زرارة و عبد الأعلى بن أعين وإن اختلفت في كيفيتها، إذ الكلام الآن في أصل وجوبها، ويأتي إن شاء الله في مظانها البحث عنها، فخلافاً ابن أبي عقيل في ذلك مع أنا لم نجد له شاهداً في الأخيرتين مما لا يصغى إليه، سيما مع شهرة الأصحاب شهرة عظيمة، بل لا بأس بدعوى الاجماع معها.

(ومجلد: ١٧ صفحة ٨)

" ما عن ابن أبي عقيل من (أن الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ وقد مضى بعض رمضان أو بعض يوم منه لم يلزمهما إلا صيام ما يستقبلانه ولو قضيا ما مضى ويومهما كان أحب إلي وأحوط) يجب حمله على ضرب من النذب لما عرفت من عدم وجوب عليه إلا اليوم الذي قد بلغ فيه قبل طلوع فجره ولم يصمه فإنه يجب عليه قضاءه قطعاً، لاطلاق الأدلة حينئذ حتى لو كان بلوغه قبل في زمن لا يسعه الطهارة من الجنابة مثلاً ولو الترايبية، ضرورة كونه حينئذ معذوراً في ذلك كمن أفاق كذلك.

(وصفحة ١١)

" وخبر الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم بعد ما دخل من شهر رمضان أيام قال " ليقض ما فاته " محمول على النذب كما سمعته من ابن أبي عقيل أو على من أسلم وفاته ذلك لعارض من مرض ونحوه، أو من أسلم ولم يعلم وجوب الصوم وأفطر، ثم علم الوجوب أو غير ذلك لقصوره عن إفادة الوجوب من وجوه. ومن ذلك كله يعلم الحال فيه.

(وصفحة ٢١)

" ولا ترتيب أيضا بين القضاء وغيره من أقسام الصوم الواجب كفارة أو غيرها للأصل السالم عن المعارض، خلافا للمحكي عن ابن أبي عقيل من عدم جواز الصوم عن النذر أو الكفارة لمن عليه قضاء عن شهر رمضان حتى يقضيه، ولم نقف على مأخذه.

(وصفحة ٢٥)

" إن استمر به المرض إلى رمضان آخر سقط قضاؤه على الأظهر الأشهر، بل المشهور وكفر عن كل يوم من السالف بمد من الطعام كما استفاضت بذلك النصوص أو تواترت، وقد رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام وأبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أيضا والفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام وعلي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام وعبد الله بن جعفر عن أخيه عليه السلام أيضا، بل وأبو الصباح الكناني و عبد الله بن سنان على ما ستعرف، وفيها المكرر، فلا بأس بدعوى تواترها، والخروج بها عن ظاهر قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا) إلى آخره، على أن التحقيق جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد فلا محيص عن العمل بها خصوصا بعد اشتهاار الفتوى بها بين الطائفة، وعدم المعارضة المعتد به لها، خصوصا بالنسبة إلى الفدية كما اعترف به المصنف في المعتمد، فما عن ابني أبي عقيل وبابويه والشيخ في الخلاف وابني زهرة وإدريس وأبي الصلاح والفاضل في التحرير من تعيين القضاء دون الكفارة واضح الضعف، لابتناؤه بالنسبة إلى ثبوت القضاء على عدم حجية الخبر الواحد أو عدم تخصيص الكتاب به، وهما معا باطلان كما حرر في محله، مضافا إلى امكان دعوى التواتر هنا أو القطع ولو بالقرائن.

(وصفحة ٢٧)

" وأما إن برئ بينهما وأخره عازما على القضاء مع التمكن منه فاتفق حصول العذر عنه الضيق قضاؤه ولا كفارة وإن كان تركه تهاونا بأن لم يكن عازما على الفعل ولا على الترك في تمام الزمان على فرض قصوره، أو كان عازما على العدم فيه سواء عرض له عذر بعد ذلك منعه من القضاء أو لا أو على العدم عند الضيق خاصة

بعد العزم على الفعل قبله، أو على العدم في السعة لكن عرض له بعد ذلك ما منعه عن القضاء، وبالجملة أدركه الرمضان الثاني أو عذر آخر مستمر إليه وهو غير عازم على القضاء قضاؤه وكفر عن كل يوم من السالف بمد من الطعام بلا خلاف أجده في الأخير بأقسامه السابقة إلا من الحلي في السرائر فاقتصر على القضاء طرحا للنصوص على أصله من عدم العمل بأخبار الآحاد، فيبقى حينئذ أصل البراءة سالما عن المعارض، ثم قال " والاجماع غير منعقد على وجوب الكفارة لأن أكثر أصحابنا لا يذهبون إليها ولا يوردونها في كتبهم مثل الفقهاء وسالار والسيد المرتضى وغيرهما ولا يذهب إلى الكفارة في هذه المسألة يعني مسألة التواني إلا شيخنا المفيد محمد بن محمد

بن النعمان في الجزء الثاني من مقننته، ولم يذكرها في كتاب الصيام فيها ولا في غيرها من كتبه وشيخنا أبو جعفر ومن تابعهما وقلد كتبهما ويتعلق بأخبار الآحاد التي ليست عند أهل البيت عليهم السلام حجة على ما شرحناه وقد يؤيده أيضا مرسل سعد بن سعد عن أبي الحسن عليه السلام سألته عن رجل يكون مريضا في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة أو أقل من ذلك أو أكثر ما عليه في ذلك؟ قال " أحب له تعجيل الصيام. فإن كان أخره فليس عليه شيء " وهو كما ترى مبني على أصل فاسد، لكن بالغ في الإنكار عليه في المعبر فقال إنه ارتكب ما لم يذهب إليه أحد من فقهاء الإمامية فيما علمت، ثم ذكر رواية الفدية زرارة ومحمد بن مسلم وأبو الصباح الكناني وأبو بصير و عبد الله بن سنان، وقال: هؤلاء فضلاء السلف من الإمامية، وليس لروايتهم معارض إلا ما يحتمل رده إلى ما ذكرناه، فالراد لذلك متكلف لما لا ضرورة إليه، ونحو منه عن المنتهى، وفي المختلف أن البراءة إنما يصار إليها مع عدم دليل الثبوت وشغل الذمة، وقد بينا الأدلة، وعدم ذكر أحد من أصحابنا غير الشيخين لهذه المسألة ليس حجة على العدم مع أن الشيخين هما القيمان بالمذهب، وكيف يدعى ذلك؟ وابنا بابويه رحمهما الله سبقا الشيخين بذكر وجوب الصدقة مطلقا، ولم يفصلا بين التواني وغيره، وكذا ابن أبي عقيل، وهو أسبق من الشيخين، وهؤلاء عمدة المذهب، والحديث الذي رواه سعد بن سعد مرسل ضعيف السند.

(وصفحة ٣٥) (في قضاء الصوم عن الميت)
" المسألة الثانية يجب على الولي أن يقضي ما فات عن الميت من صيام واجب رمضان كان أو غيره فات بمرض أو غيره بلا خلاف أجده فيه في أصل الحكم سوى ما عن ابن أبي عقيل من أن المشروع الصدقة عنه عن كل يوم بمد دون القضاء، بل نسب القول به إلى الشذوذ، كما أنه نسب الصدقة إلى التواتر، وهو من الغرائب، ضرورة كون العكس مظنة التواتر أو القطع ولو بمعونة شهرته بين الإمامية، بل كان من ضروريات مذهبهم وصول جميع ما يفعل عن الميت من صوم أو صلاة إليه.

(وصفحة ٥١ - ٥٢)

" المسألة الرابعة المشهور بين الأصحاب أن القاضي لشهر رمضان مع سعة الوقت لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال لعذر وغيره قبل عن العلامة في المدنيات الأولى الاجماع عليه، للمعتبرة المستفيضة، منها صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام " صوم النافلة لك أن تفطر ما بينك وبين الليل متى شئت، وصوم قضاء الفريضة لك أن تفطر إلى زوال الشمس، فإذا زالت الشمس لك أن تفطر " ومنها صحيح جميل على ما في التهذيب عنه عليه السلام أيضا في الذي يقضي شهر رمضان إنه بالخيار إلى زوال الشمس ومنها موثق إسحاق بن عمار عنه عليه السلام أيضا " الذي يقضي شهر رمضان هو بالخيار في الافطار ما بينه وبين أن تزول الشمس " .

وفي التطوع ما بينه وبين أن تغيب الشمس إلى غير ذلك من النصوص التي يقصر عن معارضتها صحيح ابن الحاج المحمول على الكراهة (سألت عن الرجل يقضي رمضان أنه أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بدا له؟ قال " إذا كان نوى من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه " وموثق زرارة (سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يقضي من شهر رمضان فأتى النساء قال " عليه من الكفارة مثل ما على الذي أصاب في شهر رمضان لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان " المقيد بها مع إرادة التشبيه فيه بأصل الكفارة وإن أيدا بعموم (لا تبطلوا أعمالكم) المخصص بها أو المنزل على الصلاة أو على إرادة إبطالها بالكفر ونحوه كما هو مقتضى العموم

فيه، وباقتضاء البدلية ذلك كما أوماً إليه أبو جعفر عليه السلام وإلا لكان إتمامه مستحباً، فلا يجزي عن الواجب الذي هو كما ترى، ضرورة منع اقتضاء المعنوية منها ذلك بل المسلم اقتضاء إطلاق اللفظية المشاركة في الأحكام المتعارفة للمبدل، وأقصاها حينئذ الإطلاق الذي يقيد به بعض ما عرفت فضلاً عن جميعه، فما عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح وابن زهرة من الحرمة واضح الضعف.

" نعم يحرم عليه الإفطار بعده إجماعاً محكياً في الانتصار والخلاف والغنية، ونصوصاً قد تقدم بعضها، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه أو القطع به، لعدم المخالف فيه سوى ما عساه يظهر مما في التهذيب من حمل خبر عمار عن أبي عبد الله عليه السلام الذي رماه بعضهم بالشذوذ أنه سئل عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى يريد أن ينوي الصيام، قال " هو بالخيار إلى أن تزول الشمس فإذا زالت الشمس فإن نوى الصوم فليصم، وإن كان نوى الإفطار فليفطر سئل فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال: لا، سئل فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس قال " قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه " على أنه ليس عليه شيء من العقاب وإن كان عليه القضاء والكفارة، بخلاف من أفطر في رمضان فعليه العقاب والقضاء والكفارة وربما يؤيده خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقضي شهر رمضان فيكرهها زوجها على الإفطار قال " لا ينبغي له أن يكرهها بعد الزوال " للتعبير بلفظ (لا ينبغي) المشعر بالكراهة، وفيه إن حملة على التقية أو على إرادة عدم وجوب أكثر من يوم في قضاؤه أو غير ذلك أولى، ضرورة عدم صلاحيته لمعارضة ما دل على الحرمة من الإجماع والنصوص السابقة وغيرها حتى ما دل منها على الكفارة التي من المعلوم كون الأصل فيها أن تكون عن ذنب، فلا ينافي حينئذ ثبوتها في قتل الخطأ والصيد خطأ ونحوهما للدليل، كما أن الأصل فيها التكفير للذنب وإن جميع الكفارات من سنخ واحد بالنسبة إلى ذلك، وحينئذ فإن أراد الشيخ نفي العقاب عنه قبل التكفير فلا وجه حينئذ للكفارة، وإن أراد بعدها فلا فرق بينه وبين رمضان، وخبر أبي بصير وإن كان مشعراً بذلك لكن يجب حملة على إرادة الحرمة

هنا، لقوة المعارض، على أنه يمكن بناؤه على جواز الاكراه للزوج وإن كان فرضها الامتناع منه على حسب طاقتها عملا لكل منهما على حكمه، إذ الوجوب عليها لا يقتضي حرمة الوطئ عليه، بل لعل مثله يأتي في شهر رمضان حيث يكون الزوج مفطرا لعذر والزوجة صائمة، ولا يفسد صومها بذلك لكونها مكرهة. كالمؤجر في حلقه الماء، فتأمل جيدا، هذا. ومع ذلك كله فخير عمار مناف لما في المتن وغيره من أنه تجب معه أي الافطار بعد الزوال الكفارة بل في الانتصار والخلاف والغنية الاجماع عليه، بل لعله كذلك، إذ لم أجد فيه خلافا إلا من المحكي عن ابن أبي عقيل حيث أطلق نفيها ومال إليه في المسالك كما ستعرف. (وصفحة ١٤٤)

نعم يتصدقون عن كل يوم بمد من طعام وفاقا للصدوقين وبني أبي عقيل والجنيد والبراج وسعيد والشيخ والفاضل وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، لصحيح ابن مسلم سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من

طعام، ولا قضاء عليهما، فإن لم يقدرأ فلا شئ عليهما) ونحوه صحيحة الآخر عنه عليه السلام أيضا إلا أنه قال " ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام "

رؤية الهلال

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٣٦)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: قد جاءت الآثار عنهم عليهم السلام، أن صوموا رمضان للرؤية، وأفطروا للرؤية، فإن غم عليكم فأكملوا العدة، من رجب تسعة وخمسين يوما، ثم الصيام من الغد، والشيخ رحمه الله لم يعتبر ذلك، بل تأول الرواية التي رواها محمد بن الحسن بن أبي خالد يرفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال

" إذا صح هلال رجب فعد تسعة وخمسين يوما وصم يوم الستين " والرواية التي رواها هارون بن خارجة في الصحيح قال أبو عبد الله عليه السلام " عد شعبان تسعة وعشرين يوما، وإن كانت متغيمة فأصبح صائما، وإن كانت مصحية وتبصرته ولم تر شيئا فأصبح مفطرا، على أنه يصوم يوم الستين أو الثلاثين من شعبان " ولو كان الأمر على ما ذهب إليه أصحاب العدد، لكان يوم الثلاثين من شهر رمضان، لأن شعبان عندهم لا يتم أبدا ولم يختلف الحال بين الصحو والغيم، فعلم أنه أراد الحث على صومه بنية أنه من شعبان.

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: يجب أن يقال عند رؤية الهلال من رمضان الحمد لله الذي خلقتني وخلقك، وقدر منازلك وجعلك مواقيت للناس، اللهم أهله علينا إهلالا مباركا، اللهم أدخله علينا بالسلامة والاسلام، واليقين والايمان، والبر والتقوى، والتوفيق لما تحب وترضى، ولم يوجب أحد من أصحابنا ذلك، فإن كان مراده من الوجوب تأكيد الاستحباب فمسلم، وإن أراد به المعنى الحقيقي فهو ممنوع "

الدروس (صفحة ٧٦)

" ولا عبرة بالعدد وهو نقيصة شعبان أبدا، وتمام رمضان ابدا خلافا للحسن. " وأوجب الحسن أن يقال عند هلال رمضان، الحمد لله الذي خلقتني وخلقك، وقدر منازلك وجعلك مواقيت للناس، اللهم أهله علينا إهلالا مباركا، اللهم أدخله علينا بالسلامة والاسلام، واليقين والايمان، والبر والتقوى، والتوفيق لما تحب وترضى، ولعله أراد تأكيد النذب "

الحدائق الناضرة (مجلد ١٣ صفحة ٤٣٢)

" وعن ابن أبي عقيل أوجب قراءة هذا الدعاء وقت رؤية هلال شهر رمضان وهو هذا : الحمد لله الذي خلقتني وخلقك وقدر منازلك وجعلك مواقيت للناس، اللهم أهله علينا إهلالا مباركا، اللهم أدخله علينا بالسلامة والاسلام واليقين والايمان والبر والتقوى والتوفيق لما تحب وترضى "

الصوم بدل الهدي

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٣٨)

" مسألة: المشهور أن السبع في بدل الهدي لا يجب فيها التتابع، وقال ابن أبي عقيل وسبعة متتابعات إذا رجع إلى أهله، وذهب أبو الصلاح إلى وجوب التتابع في السبعة "

الدروس (صفحة ٧٩)

" قال في الصوم في المختلف، المشهور أن فيه شهرين متتابعين، والسبعة في بدل الهدي خلافا للحسن "

مدارك الأحكام (مجلد ٦ صفحة ٢٤٦)

" وعن أبي الصلاح وابن أبي عقيل أنهما أوجبا المتابعة في صيام السبعة بدل الهدي، واستقرب وجوب المتابعة في قضاء النذر المعنى المشروط فيه المتابعة "

الحدائق الناضرة (مجلد ١٣ صفحة ١٩٠)

" قال: من فاته صيام ثلاثة أيام في الحج ما لم يكن عمدا تاركا فإنه يصوم بمكة ما لم يخرج منها فإن أبي جماله أن يقيم عليه فليصم في الطريق. إلى غير ذلك من الروايات الآتية إن شاء الله في محلها من كتاب الحج. ونقل عن ابن أبي عقيل المنع من ذلك في السفر "

" وأما الرابع فنقل عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح أنهما أوجبا المتابعة في صيام السبعة بدل الهدي، قال في المدارك بعد ذكر ذلك، والأصح عدم وجوب المتابعة في جميع ذلك عملا بالاطلاق.

(ومجلد ١٧ صفحة ١٥٤)

" ونقل في المختلف في كتاب الصوم عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح وجوب التتابع

في

هذه السبعة، قال قدس سره " المشهور أن السبعة في بدل الهدى لا يجب فيها التتابع "، وقال ابن أبي عقيل " وسبعة متتابعات إذا رجع إلى أهله، وذهب أبو الصلاح إلى وجوب التتابع في السبعة " .

جواهر الكلام (مجلد ١٧ صفحة ٧)

" (و) الرابع صوم السبعة في بدل الهدى للاطلاق، وخبر إسحاق بن عمار قلت لأبي

الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: إني قدمت الكوفة ولم أصم السبعة الأيام

حتى فرغت في حاجة إلى بغداد قال: صمها ببغداد قلت: أفرقها قال: نعم) خلافا

لابن أبي عقيل وابن زهرة وأبي الصلاح فأوجبه فيها كالثلاثة لحسن علي بن جعفر عن

أخيه عليه السلام كما عن المختلف والمنتهى والصحيح كما عن حج المنتهى والتذكرة

قال: " سألته عن صوم ثلاثة أيام في الحج والسبعة أيصومها متوالية أو يفرق بينها؟

قال: يصوم الثلاثة ولا يفرق بينها والسبعة ولا يفرق بينها ولا يجمع السبعة والثلاثة

جميعا " وخبر الحسين بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: " السبعة الأيام والثلاثة

الأيام في الحج لا تفرق، إنما هي بمنزلة الثلاثة الأيام في اليمين " إلا أنهما مع ما في

سندهما حتى الأول منهما الذي فيه محمد بن أحمد العلوي ولم ينص على توثيقه في

كتب

الرجال على ما قيل، وندرة العامل بهما يمكن أن يكون المراد بهما تجويز المتابعة لا

وجوبها الذي من المحتمل كون السؤال عنه والله أعلم " .

(ومجلد ١٩ صفحة ١٨٦)

" عن أبي عبد الله عليه السلام " كل صوم يفرق إلا ثلاثة أيام في كفارة اليمين " خلافا

لما عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح من وجوبها فيها كالثلاثة لخبر علي بن جعفر عن

أخيه موسى عليه السلام سألته عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة، أفصومها

متوالية أو نفرق بينها؟ قال " تصوم الثلاثة الأيام لا تفرق بينها، والسبعة لا تفرق

بينها " .

كتاب الاعتكاف

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٧٣١ - ٧٣٢)

" الشرط الخامس: المكان، وقد اختلف الأصحاب، فقال الشيخ وعلم الهدى: لا يصح إلا في المساجد الأربعة: مسجد مكة، والمدينة، والجامع بالكوفة، وبالْبصرة وأبدل أبو جعفر بن بابويه جامع البصرة بجامع المدائن. واحتج علم الهدى والشيخ لذلك باجماع الفرقة وبأن الاعتكاف عبادة شرعية، يقف العمل فيها على موضع الوفاق، وقال المفيد وابن أبي عقيل وجماعة من الأصحاب: يصح في المساجد الأربعة وفي كل مسجد جامع، وبه قال الزهري. وعن أبي حنيفة روايتان إحداهما: يجوز في كل مسجد، وبه قال الشافعي، والأخرى: يختص المساجد الأربعة، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال " كل مسجد له إمام ومؤذن يعتكف فيه " قال الشافعي والأولى بالمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها، ويعني به الذي تفرده للصلاة، وعندنا الرجل والمرأة سواء "

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٣١٧)

" عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ فقال " لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة قد صلى فيه إمام عدل صلاة جماعة، ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة، ومسجد المدينة، ومسجد مكة "، وفي رواية علي بن الحسن بن فضال عن ابن محبوب عن عمر بن يزيد: ومسجد البصرة. وقال ابن أبي عقيل في المتمسك: يصح في المساجد كلها، وأفضلها المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله، ومسجد الكوفة، ومساجد الجماعات، في ساير الأمصار متمسكا بقوله تعالى

" ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد " وحمل الروايات الواردة، بالتعيين، على الأفضلية والمتأخر على مذهب الشيخ، والمختار مذهب المفيد، وعليه شيخنا دام ظله "

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٢٨٤)

" مسألة: ويشترط في الاعتكاف أن يكون في مكان خاص، وقد أجمع علماء الأمصار على اشتراط المسجد في الجملة، لقوله تعالى " ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد " ولو صح الاعتكاف في غير المسجد لم يكن في التقييد فائدة، لأن الجماع في

الاعتكاف مطلقا حرام، ولأن الاعتكاف لبث هو قرينة فاختص بمكان، كالوقوف، ثم اختلف العلماء بعد ذلك في أنه هل يشترط مسجد معين أم لا؟ فالذي عليه أكثر علمائنا أنه يشترط أن يكون في مسجد جمع فيه نبي أو وصي نبي، وهي أربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام جمع فيهما رسول الله صلى الله

عليه وآله، ومسجد الكوفة ومسجد البصرة ومسجد المدائن، رواه الصدوق. وقال ابن أبي عقيل منا: أنه يصح الاعتكاف في كل مسجد، قال وأفضل الاعتكاف في المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله، ومسجد الكوفة، وسائر الأمصار ومساجد الجماعات، وبه قال الشافعي ومالك "

تحرير الأحكام مجلد ١ صفحة ٨٧)

" المكان شرط في الاعتكاف، وهو مسجد جمع فيه نبي أو وصي نبي، وهي أربعة مساجد، المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ومسجد الكوفة، ومسجد البصرة، وجوز ابن أبي عقيل الاعتكاف في كل مسجد "

" لا يجوز للمعتكف الخروج من الموضع الذي اعتكف فيه، إلا لضرورة، فلو خرج لغير عذر بطل اعتكافه وإن قصر الزمان، فإن كان قد مضى ثلاثة أيام صح اعتكافه الماضي، ويبطل من خروجه، إن كان تطوعا، أو واجبا غير متتابع، أو متتابعا من حيث الوقت، بأن ينذر الشهر الفلاني فإذا عاد جدد الاعتكاف من حين العود، ولو كان النذر متتابعا من حيث الشرط بطل الأول، واستأنف من حين عوده، وقضى ما مضى من الأيام، ويجوز أن يخرج للبول والغائط والغسل من الاحتلال، وأداء

الجمعة لو أقيمت في غيره، للضرورة عندنا أو مطلقا عند ابن أبي عقيل ".
منتهى المطلب (مجلد ٢ صفحة ٦٣٢)

" وقال ابن أبي عقيل منا: إنه يصح الاعتكاف في كل مسجد، قال فأفضل
الاعتكاف في المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله، ومسجد
الكوفة، وسائر الأمصار مساجد الجماعات، وقال المفيد رحمه الله: لا يكون
الاعتكاف إلا في المسجد الأعظم، وقد روى أنه لا يكون إلا في مسجد جمع فيه
نبي، أو وصي نبي، فجاز لذلك الاعتكاف فيها أربعة مساجد، وعد ما ذكرناه
أولا، وهذا مذهب علمائنا. وأما الجمهور فقد اختلفوا فقال الشافعي يصح في كل
مسجد، كما ذهب إليه ابن أبي عقيل من أصحابنا وبه قال مالك، وقال أحمد:
لا يجوز إلا في مسجد يجمع فيه، وبه قال أبو حنيفة، وهو قول المفيد رحمه الله. وعن
حذيفة أنه لا يصح الاعتكاف إلا في أحد المساجد الثلاثة المسجد الحرام، والمسجد
الأقصى ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله. لنا: إن الاعتكاف عبادة
شرعية، فيقف على مورد النص، والذي وقع عليه الاتفاق ما ذكرناه، ويؤيده ما
رواه الشيخ عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في الاعتكاف
بيعداد في بعض مساجدها؟ فقال " لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، قد صلى فيه
إمام عدل صلاة جماعة ".

مدارك الأحكام (مجلد ٦ صفحة ٣٢٢)

" قال العلامة في المختلف ولا أرى لهذا الخلاف فائدة، إلا أن تثبت زيادة مسجد
صلى فيه بعض الأئمة عليهم السلام جماعة لا جمعة. وقال ولده في الشرح إن فائدة
الخلاف تظهر في مسجد المدائن، فإن المروي أن الحسن عليه السلام صلى فيه جماعة
لا جمعة. ولم يعتبر المفيد رحمه الله ذلك كله، بل جوز الاعتكاف في كل مسجد
أعظم. والظاهر أن مراده به المسجد الجامع كما نقله عنه المصنف وغيره، وإلى هذا
القول ذهب ابن أبي عقيل والمصنف وغيرهم من الأصحاب، وهو المعتمد ".

الحدائق الناضرة (مجلد ١٣ صفحة ٤٦٤)
" وقال ابن أبي عقيل: الاعتكاف عند آل الرسول صلى الله عليه وآله لا يكون إلا في
المساجد وأفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله
ومسجد الكوفة وسائر الأمصار في مساجد الجماعات ".
(وصفحة ٤٦٥)

" ظاهر جملة من الأصحاب حمل عبارة ابن أبي عقيل على ذلك وهو بعيد عن ظاهرها
وإن ظاهرا مطلق المسجد ".
(وصفحة ٤٦٨)

" الأظهر عندي أن روايات كل من الطرفين ظاهرة في كل من القولين وإن أخبار أحد
الطرفين إنما يخرج مخرج التقية، والظاهر أنها في أخبار القول بالمسجد الجامع وذلك
فإن مذهب الشافعي أنه يصح في كل مسجد كما هو ظاهر عبارة ابن أبي عقيل وبه
قال مالك أيضا، وقال أحمد لا يجوز إلا في مسجد يجمع فيه وبه قال أبو حنيفة وهو
قول الشيخ المفيد ومن تبعه، وأما القول بالمساجد الأربعة المتقدمة فلم يسند إلى أحد
منهم وبذلك يظهر قوة القول الأول. والله العالم ".
جواهر الكلام (مجلد ١٧ صفحة ١٧٠)

" الشرط (الرابع المكان، فلا يصح) الاعتكاف (إلا في مسجد) إجماعا بقسميه
ونصوصا مستفيضة أو متواترة، إنما الكلام في تعيينه، فعن ابن أبي عقيل أنه كل
مسجد، قال: الاعتكاف عند آل رسول الله صلى الله عليه وآله لا يكون إلا في
المساجد، وأفضله المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله ومسجد
الكوفة، وسائر الأمصار مساجد الجماعات.

كتاب الحج

الاستطاعة وأقسام الحج

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٣٢٦)

" عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: " إن عليا عليه السلام، رأى شيخا لم يحج قط، ولم يطق الحج من كبره فأمره أن يجهز رجلا، فيحج عنه ". وفي معناها أخرى ، (عن علي بن حمزة) لكنها غير مستندة إلى الإمام عليه السلام. وعليها فتوى الشيخ في النهاية، وابن أبي عقيل في المتمسك. وقال في المبسوط: يستحب الاستنابة، ويعيد إذا زال العذر. وهو أشبه، لأنه غير مستقر في الذمة، فلا يتحقق فيه النيابة "

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٧٩١)

" مسألة: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته وقصر فقد صار محلا، فإن كان ساق هديا لم يجز له التحلل، وكان قارنا، قاله الشيخ، وبه قال ابن أبي عقيل، وقال الشافعي : إذا قضى أفعال عمرته تحلل، سواء ساق هديه، أو لم يسق، وقال أبو حنيفة: إن لم يكن ساق وتحلل، وإن كان ساق (و) لم يتحلل، واستأنف إحراما للحج ولا يحل حتى يفرغ من مناسكه.

(وصفحة ٨٠٠)

" مسألة: قال الشيخ في الخلاف: لا يجوز القران بين الحج وعمره بإحرام واحد، ولا يدخل أفعال العمرة قط في أفعال الحج، محتجا بإجماع الفرقة، وقال ابن أبي عقيل : والعمرة التي تجب مع الحج في حال واحدة، فالقارن وهو الذي يسوق الهدي في

حج، أو عمرة، ويريد الحج بعد عمرته، فإنه يلزمه إقران الحج مع العمرة، ولا يحل من عمرته حتى يحل من حجه، إذا طاف طواف الزيادة، ولا يجوز قران الحج مع العمرة، إلا لمن ساق الهدى، ولعل مستنده ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال " أيما رجل قرن بين الحج والعمرة، فلا يصلح أن يسوق هديا قد أشعره، أو قلده " وتأوله الشيخ في التهذيب بتأويل بعيد ليس بمعتمد، ودعواه الاجماع بعيد، مع وجود الخلاف من الأصحاب، وفي الأخبار المنسوبة إلى فضلاء أهل البيت عليهم السلام " .

تذكرة الفقهاء (مجلد ٢ صفحة ٣٠٦)

" مسألة: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته وقصر فقد أحل، وإن كان قد ساق هديا، لم يجز له التحلل وكان قارنا، قاله الشيخ في الخلاف. وبه قال ابن أبي عقيل، لقوله صلى الله عليه وآله " من لم يكن ساق الهدى فليتحلل "، شرط في التحليل عدم السياق وقال الشافعي يتحلل سواء ساق هديه أو لم يسق، وقال أبو حنيفة: إن لم يكن ساق تحلل، وإن كان ساق لم يتحلل واستأنف إحراما للحج ولا يحل حتى يفرغ من مناسكه، وهو باطل، لأن تجديد الاحرام إنما يمكن مع الاحلال فهو باق على إحرامه فلا وجه لتجديد الاحرام، ولأن النبي صلى الله عليه وآله يتحلل وعلل بأنه ساق الهدى، وقال عليه السلام " لا يتحلل ساق الهدى حتى يبلغ الهدى محله " . (وصفحة ٣١٨)

" مسألة: قد بينا أن القارن هو الذي يسوق عند إحرامه بالحج هديا عند علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل، فإنه جعله عبارة عن قرن بين الحج والعمرة في إحرام واحد، وهو مذهب العامة بأسرهم.

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٩٢ ٩٣)

" اشترط الشيخ رحمه الله، الرجوع إلى كفاية، فلو ملك الزاد والراحلة والنفقة له ولعياله ذهابا وعودا ولم يكن له كفاية يرجع إليها من مال، أو حرفة، أو صناعة، أو عقار لم يجب الحج، واختاره المفيد، وابن البراج، وأبو الصلاح، ولم يشترط المرتضى ذلك، واختاره ابن أبي عقيل، وهو الأقوى " .

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٠٤)

" وقال ابن أبي عقيل: المتمتع إذا لم يجد هديا فعليه صيام. (وصفحة ٣٠٩)

" وقال ابن أبي عقيل: ويكره للمتمتع تأخير يوم النحر ". (وصفحة ٣١٢)

" وقال ابن أبي عقيل: ولا بأس أن يحج عن الميت، من لم يحج وأطلق ".
 منتهى المطلب (مجلد ٢ صفحة ٦٥٧)

" مسألة: اختلف علمائنا في الرجوع إلى كفاية، فاشترط الشيخ رحمه الله في الوجوب، فلو ملك الزاد والراحلة والنفقة ذهابا وعودا ونفقة عياله لم يجب الحج، إلا أن يكون له كفاية يرجع إليها من مال، أو حرفة، أو صناعة، أو عقار، هذا اختيار شيخنا رحمه الله وبه قال المفيد رحمه الله، وابن البراج وأبو الصلاح، وقال السيد المرتضى رحمه الله إنه ليس شرطا وبه قال ابن إدريس، وابن أبي عقيل وأكثر الجمهور، وهو الأقوى. لنا قوله تعالى " ولله على الناس حج البيت، من استطاع إليه سبيلا " والاستطاعة تتحقق بالزاد والراحلة والنفقة مع الشرايط المتقدمة، فما زاد منفي بالأصل السليم عن المعارض وأيضا ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن قول الله عز وجل " لله على الناس حج البيت، من استطاع إليه سبيلا " قال " أن يكون له ما يحج به قال قلت من عرض عليه ما يحج به فاستحيا من ذلك، هو ممن يستطيع إليه سبيلا؟ فقال: نعم من شأنه يستحي ولو بحج على حمار أبتري.. ما يقول الناس؟ قال: قيل له: الزاد والراحلة، قال: فقال: أبو عبد الله عليه السلام قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال: هلك الناس إذن، لئن كان من كان له زاد وراحلة قدر ما يقوت عياله، ويستغني به عن الناس ينطلق إليهم فيستلهم إياه فقد هلكوا إذن فقيل له ما السبيل قال: فقال: السعة في المال إذا كان يحج ببعض، ويبقى ببعض بقوت عياله أليس قد فرض الله

الزكاة، فلم يجعلها إلا على من ملك مأتي درهم "، والجواب: المنع من الاجماع في صورة الخلاف، وأصل براءة الذمة إنما يصرار إليه مع عدم الدليل على الشغل أما مع تحققه فلا وعن الحديث بعدم دلالاته على مقصوده إذا قضى ما يدل عليه وجود الراحلة والزاد والنفقة له ولعياله أما الرجوع إلى كفاية فلا تعرض للحديث فيه البتة. مسألة الإسلام ليس شرطاً في الوجوب وإن كان شرطاً في الصحة ذهب إليه علماءنا أجمع، وبه قال الشافعي في أحد الوجهين، وفي الآخر أنه شرط وبه قال أبو حنيفة لنا عموم قوله تعالى " لله على الناس حج البيت " والمعارض وهو الكفر لا يصلح للمانعية لما بينا في الأصول أن الكفار مخاطبون بالفروع احتج بأنه غير متمكن من الأداء وبالإسلام يسقط عنه الفرض فلا يحقق في الوجوب ".

(وصفحة ٦٦١)

" مسألة قد بينا أصناف الحج وهو ثلاثة، تمتع، وهو أن يحرم بالعمرة المتمتع بها إلى الحل، ثم يحل منها ويأتي بالحج في عامه ذلك، وإفراد، وهو أن يحرم بالحج فإذا قضى مناسكه أحرم بالعمرة المفردة، وقران، وهو أن يفعل كأفعال المفرد، إلا أنه يسوق الهدى في إحرامه فيه يتميز عن المفرد، هذا اختيار علمائنا إلا من ابن أبي عقيل، فإنه جعل القارن من قرن بين الحج والعمرة في إحرام واحد، وهو قول الجمهور كافة، واعتبر ابن أبي عقيل والجمهور أيضاً سياق الهدى. لنا ما رواه الجمهور عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده إلى أبي شيخ قال " كتب في ملاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عند معاوية بن أبي سفيان، فيناشدهم الله في أشياء وكلها قالوا نعم يقول وأنا أشهد ثم قال أنشدكم الله، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن جمع بين حجة وعمرة، قالوا أما هذه فلا، فقال أما إنها معهن يعني مع الأمهات، ولكنكم نسيتم " ورواية معاوية وإن لم يكن حجة عندنا ، ولكنها حجة عند الخصم، ونحن في مقام الالزام. ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في القارن " لا يكون قران إلا بسياق الهدى، وعليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام " .

(وصفحة ٦٨٥)

" مسألة: إذا أتم المتمتع أفعال عمرة وقصر فقد أحل، وإن كان ساق هديا لم يجز له التحلل وكان قارنا، قاله الشيخ رحمه الله في الخلاف، وبه قال ابن أبي عقيل. وقال الشافعي: تحلل سواء ساق هديه أو لم يسق، وقال أبو حنيفة إن لم يكن ساق تحلل، وإن كان ساق لم يتحلل واستأنف إحراما للحج، ولا يحل حتى يفرغ من مناسكه. لنا قوله عليه السلام من لم يكن ساق الهدي فليتحلل، شرط في التحلل عدم السياق، وقول أبي حنيفة باطل، لأن تجديد الاحرام إنما يكون مع الاحلال، أما المحرم فهو باق على إحرامه فلا وجه لتجديد الاحرام، وإنما يكون مع الاحلال، ولأن النبي صلى الله عليه وآله لم يتحلل وعلل بأنه ساق الهدي حتى يبلغ الهدي محله.

(وصفحة ٦٨٥)

" الرابع قال الشيخ رحمه الله في الخلاف لا يجوز القران بين حج وعمرة (في) وإحرام واحد ولا يدخل أفعال العمرة قط في أفعال الحج وادعى على ذلك الاجماع وقد خالف

الجمهور فيه وزعموا أن القران الذي هو أحد أصناف الحج هذا وإن الرسول صلى الله عليه وآله لبي بحج وعمرة وقال ابن أبي عقيل منا والعمرة التي يجب مع الحج في حالة واحدة فالقارن هو الذي يسوق الهدي في حج أو عمرة ويريد الحج بعد عمرة فإنه يلزمه الحج مع العمرة إلا أن ساق الهدي وقد روى الشيخ في الصحيح عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال " أيما رجل فرق بين الحج والعمرة فلا يصلح إلا أن يسوق هديا قد أشعره وقلده " وهذه الرواية يناسب ما قاله ابن أبي عقيل من جواز القران في الاحرام بين الحج والعمرة قال الشيخ في التهذيب المراد في تلبية الاحرام بمعنى إن لم يكن حجة فعمرة وهو يؤيد (..) وفي حديث علي عليه السلام لما أنكر على عثمان ما يقوي قول ابن أبي عقيل في قوله عليه السلام لبيك بحجة وعمرة معا وتمكن أن يتمسك الشيخ رحمه الله بأن الاحرام ركن في الحج والعمرة ولا يتعين كما يكون بحجتين ولعمرتين ولا يمكن أن يكون ركننا في الحج والعمرة معا "

الدروس (صفحة ٩١)

" قال الحسن: القارن من ساق وجمع بين الحج والعمرة، ولا يتحلل منها حتى يتحلل من الحج، فهو عنده بمثابة المتمتع، إلا في سوق الهدى وتأخر التحلل وتعدد السعي، فإن القارن عنده يكفيه سعيه الأول عن سعيه في طواف الزيارة. " واختلف في جواز التمتع للمكي الافراد إليه مجتمعاً بالاجماع، وتبعه في المعتبر، وأسقط

الشيخ عن المكي الهدي لو تمتع. وقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله حج قارناً على تفسيرنا، لا على أن جمع بين الحج والعمرة، والذي رواه الأصحاب والعامّة أنه لم يعتمر بعد حجه، فكيف يكون قارناً على تفسير الشيخ. نعم يتم على تفسير الحسن، وابن الجنيد، والجعفي. وصرح الحسن بأنه حج قارناً. وقيل حج متمتعا، ولم يتحلل لمكان السياق فيصير النزاع لفظياً.

(وصفحة ٩٢)

" ولا ينعقد الحج وعمرة التمتع إلا في أشهر الحج، وهي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة في الأقرب، للرواية، وفي المبسوط والخلاف وإلى قبل طلوع فجر النحر، وقال الحسن والمرضى وعشر ذي الحجة.

" لا يجوز إدخال حج على حج، ولا عمرة على عمرة، ولا نية حجّتين ولا عمرتين، فلو فعل فالبطلان أولى، وقيل ينعقد إحداهما، ولا نية حجة وعمرة معا، إلا على قول الحسن وابن الجنيد."

(وصفحة ٩٣)

" درس: تجب العمرة كالحج بشرائطه، وتجزئ المتمتع وأحد قسمي القارن على ما مر في كلام الشيخ، والقارن مطلقاً على قول الحسن.

(وصفحة ٩٧)

" قال الشيخ في موضع، يستحب أن يقول لبيك بحجة وعمرة معا كما سلف، وروي أيضاً عن الصادق عليه السلام وفيه دلالة على قول الحسن وابن الجنيد."

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٦ صفحة ٤٥)
" وأما القران فجوز ابن عقيل أن يقترب بين الحج والعمرة في إحرام واحد في حج القران، وجعل القارن عبارة عن ذلك، وهو رأي الجمهور على ما نقل، والمشهور عدم الجواز مطلقا، لأنهما عبادتان مستقلتان، بل وجوب العمرة على من يجب عليه الحج غير ظاهر، يحتاج إلى الدليل.

(وصفحة ٤٧)

" واحتج ابن أبي عقيل بحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في التلبية: لبيك بحجة وعمرة معا ". وأجيب بمنع الصحة، ويمكن بعدم الصراحة أيضا، إذ لم يظهر قران ولا هدي، ومجرد ذكر هذا الكلام في التلبية لا يدل (عليه. ظ) فإنه قد يكون تعبدا، أو لكون الأشعار في العمرة المتمتع بها إلى أنه يأتي بعده بالحج أيضا.

(وصفحة ٤٨)

" إنه لا يجوز المقارنة في التلبيات والإشارة بالحج والعمرة معا إلا للسائق، كما هو ظاهر

هذه الرواية لا بالمعنى الذي قاله ابن أبي عقيل والجمهور من حصر القران في ذلك، فإنه ما نفهم له دليلا، وليس هذه دليله. وبالجملة هذه الرواية ما تدل على مذهب ابن أبي عقيل لاجمالها، فتأمل "

مدارك الأحكام (مجلد ٧ صفحة ١٦٦)

" قوله ووقوعه في أشهر الحج، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة، وقيل وعشرة من ذي الحجة، وقيل وتسعة من ذي الحجة، وقيل وإلى طلوع الفجر من يوم النحر. وضابط وقت الانشاء ما يعلم أنه يدرك المناسك. اختلف الأصحاب وغيرهم في أشهر الحج، فقال الشيخ في النهاية هي شوال وذو القعدة وذو الحجة، وبه قال ابن الجنيد. ورواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه. وقال المرتضى وسالار وابن أبي عقيل شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة "

(وصفحة ١٩٠)

" قوله وهل يجوز اختيارا؟ قيل نعم وقيل لا، وهو أكثر. المراد أنه هل يجوز لأهل مكة

ومن في حكمهم أن يؤدوا فرضهم من حج الإسلام بالتمتع أم لا يجزيهم إلا الافراد أو القران؟ وقد اختلف الأصحاب في ذلك، فذهب الشيخ في أحد قولي، وابنا بابويه، وابن أبي عقيل، وابن إدريس إلى أن ذلك غير جائز .

(وصفحة ١٩٢ - ١٩٣)

" وقال ابن أبي عقيل: القارن من ساق وجمع بين الحج والعمرة، فلا يتحلل منها حتى يتحلل بالحج ."

" احتج ابن أبي عقيل على ما نقل عنه بما روي أن عليا عليه السلام حيث أنكر على عثمان قرن بين الحج والعمرة فقال " لبيك بحجة وعمرة معا لبيك " وبقوله عليه السلام في آخر صحيحة الحلبي المتقدمة " أيما رجل قرن بين الحج والعمرة فلا يصح إلا أن يسوق الهدى قد أشعره وقلده. والاشعار أن يطعن في سنامها بحديدة حتى يدميها، وإن لم يسق الهدى فليجعلها متعة " وأجاب العلامة في المختلف عن الأول بأنه مروى من طرق الجمهور فلا يكون حجة علينا. وعن الثاني بما ذكره الشيخ في التهذيب وهو أن قوله عليه السلام " أيما رجل قرن بين الحج والعمرة " يريد به في تلبية الاحرام، لأنه يحتاج أن يقول: إن لم يكن حجة فعمرة، ويكون الفرق بينه وبين المتمتع أن المتمتع يقول هذا القول وينوي العمرة قبل الحج ثم يحل بعد ذلك ويحرم بالحج فيكون متمتعا، والسائق يقول هذا القول وينوي الحج، فإن لم يتم له الحج فليجعله عمرة مبتولة ."

(وصفحة ٢٠٦)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يجوز له التمتع، لأنه لا متعة لأهل مكة، لقول الله عز وجل " ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام " وهو جيد لولا ورود الرواية الصحيحة بالجواز ."

(وصفحة ٢١٢)

" قوله: ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة. نبه بذلك على خلاف ابن أبي عقيل حيث جوز ذلك وجعله تفسيرا للقران وقال: من هذا شأنه لا يحل من عمرته حتى يحل من حجه إذا طاف طواف الزيارة، ولا يجوز قران الحج مع العمرة إلا لمن ساق الهدى ."

مدارك الأحكام (مجلد ٨ صفحة ٤٦٥)

" قال ابن أبي عقيل لا يجوز عمرتان في عام واحد. لصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال " لا يكون عمرتان في سنة " وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال " العمرة في كل سنة مرة ". وأجاب الشيخ عنهما بالحمل على عمرة التمتع، جمعا بينهما وبين غيرهما من الروايات المتضمنة لأن لكل شهر عمرة، وهو حسن "

الحدائق الناضرة (مجلد ١٤ صفحة ١٢٤)

" وإنما الخلاف في أنه هل يشترط في الوجوب الرجوع إلى كفاية من مال أو صناعة أو

حرفة أم لا؟ ذهب الأكثر ومنهم المرتضى وابن أبي عقيل وابن الجنيد وابن إدريس وجملة من المتأخرين إلى الثاني، وذهب الشيخان إلى الأول ونسبه المرتضى رضي الله عنه إلى كثير من أصحابنا، وبه قال أبو الصلاح وابن البراج وابن حمزة، على ما نقله في المختلف، قال: رواه أبو جعفر ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه. وهو ظاهر شيخنا علي بن سليمان البحراني قدس سره في حاشيته على كتاب المختصر، حيث قال: مقتضى قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج اشتراط الرجوع إلى عمل أو ضيعة أو صناعة أو حرفة لمن ليس له سبيل في المعيشة غير

ما ذكره عادة.. إلى أن قال، أما لو كان بيت مال يعطى منه، أو كان ممن تيسر له الزكاة والعطايا عادة ممن لم يتخرج من ذلك، فلا يشترط في حقه "

(وصفحة ٣٥٤)

" نقل عن المرتضى وسالار وابن أبي عقيل رضوان الله عليهم أنها شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة. وعن الشيخ في الجمل وابن البراج: وتسعة من ذي الحجة . وعن الشيخ في الخلاف والمبسوط إلى طلوع الشمس من يوم النحر. وقال ابن إدريس إلى طلوع الشمس من يوم النحر "

(وصفحة ٣٧٢)

" وذهب ابن أبي عقيل إلى أن القارن يلزمه قران الحج مع العمرة ولا يحل من عمرته حتى يحل من حجه، ولا يجوز قران العمرة مع الحج إلا لمن ساق الهدى. ونحوه نقل

عن الجعفي. وحكى في المعبر عن الشيخ في الخلاف أنه قال: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته وقصر فقد صار محلاً. فإن كان ساق هدياً لم يجز له التحلل وكان قارناً. ثم قال: وبه قال ابن أبي عقيل " (وصفحة ٣٧٣ - ٣٧٥)

" وظاهر هذه الكلام موافقة جملة من الأصحاب لابن أبي عقيل في هذه المقالة في الجملة وإن اختلفوا في بعض التفاصيل، مع أنه لم يتعرض أحد منهم لذكر دليل في المقام. وكيف كان فهذا القول مرغوب عنه للأخبار المتقدمة في البحث الأول. احتج ابن أبي عقيل على ما نقل عنه بما روي " أن علياً عليه السلام حيث أنكر عليه عثمان قرن بين الحج والعمرة فقال: لبيك بحجة وعمرة معا " وبقوله عليه السلام في صحيحة الحلبي المتقدمة " أيما رجل قرن بين الحج والعمرة فلا يصلح إلا أن يسوق الهدي، إلى آخر الخبر ".

" وحينئذ فبأي معنى فسر قوله " أيما رجل قرن بين الحج والعمرة " فإنه لا ينطبق على مذهب ابن أبي عقيل من وجوب تقديم العمرة على الحج وعدم التحلل منها إلا بالتحلل من الحج، فإنه ليس شيء من هذا في حج الأفراد. وبالجملة فإن هذه الرواية كسائر الروايات المتقدمة صريحة الدلالة في أن حج القارن كالمفرد لا يتميز عنه إلا بالسياق ".

" وأما ما ذكره في المختلف في الجواب عن أول دليلي ابن أبي عقيل، من أن الحديث من طريق الجمهور ففيه أن الحديث موجود من طرقنا كما سيأتي إن شاء الله تعالى في موضعه، إلا أنه لا دلالة فيه على ما ذكره ابن أبي عقيل بوجه لأن الجمع بينهما في التلبية مندوب إليه في أخبارنا في عمرة التمتع لدخولها في الحج، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى ".

(وصفحة ٤٠٦)

" فالمشهور أنه يجوز له التمتع، وذهب إليه الشيخ في جملة من كتبه والمحقق في المعبر

، والعلامة في المنتهى والتذكرة، وغيرهم ونقل عن الحسن بن أبي عقيل عدم جواز التمتع له، لأنه لا متعة لأهل مكة لقول الله عز وجل: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والأخبار المتقدمة الصريحة في أنه ليس لأهل مكة متعة

والعلامة في المختلف اقتصر على نقل القولين ولم يرجح شيئاً منهما في البين احتج الشيخ ومن تبعه بما رواه في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج و عبد الرحمن بن أعين

قالا: " سألنا أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل من أهل مكة خرج إلى بعض الأمصار ثم رجع فمر ببعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله أن يتمتع؟ قال: ما أزعم أن ذلك ليس له، والاهلال بالحج أحب إلي ".
(وصفحة ٤٠٩)

" وكيف كان فينبغي أن يعلم أن هذه الرواية لما هي عليه من الاجمال وتطرق الاحتمال

لا تصلح لأن تخصص بها الآية والروايات المتقدمة الدالة جميعه على أنه لا يجوز لأهل مكة التمتع فالقول بما عليه ابن أبي عقيل هو المعتمد. وبذلك يظهر لك ضعف ما ذكره السيد في المدارك، حيث قال بعد نقل مذهب ابن أبي عقيل والاستدلال له بالآية: وهو جيد لولا ورود الرواية الصحيحة بالجواز فإن فيه أن الرواية وإن كانت صحيحة كما هو مطمح نظره ومدار فكره إلا أنها غير صريحة في حج الإسلام، بل لو ادعى عدم الظهور أيضا لكان متجها، فإن بقاء المكي بغير حج الإسلام مدة كونه في مكة أبعد بعيد فكيف تصلح لأن تخصص بها الآية والأخبار الواردة بمعناها ".
جواهر الكلام (مجلد ١٧ صفحة ٣٠٨ ٣٠٩)

" وكيف كان فهل الرجوع إلى كفاية للمعيشة من صناعة أو مال أو حرفة أو ضيعة أو نحو ذلك شرط في وجوب الحج؟ قيل والقائل الشيخان والحليان وابنا حمزة وسعيد وجماعة " نعم يشترط، بل عن الخلاف والغنية الاجماع عليه للأصل والخرج ورواية أبي الربيع الشامي. سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل " ولله على الناس حج البيت " الآية فقال، ما يقول الناس؟ قال فقيل، الزاد والراحلة، قال، فقال أبو عبد الله عليه السلام " قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال، هلك الناس إذا لئن كان من كان له زاد وراحلة قدر ما يقوت به عياله ويستغني به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا، فقيل له، فما السبيل؟ قال، فقال، السعة في المال إذا كان يحج ببعض ويبقى بعضا يقوت به عياله، أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلا على من يملك مأتي درهم " وعن

بعض النسخ ينطلق إليه كما عن المقنعة روايته " هلك الناس إذا كان من له زاد وراحلة لا يملك غيرهما أو مقدار ذلك مما يقوت به عياله ويستغني به عن الناس فقد وجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هلك إذا، فقيل له، فما السبيل عندك؟ فقال، السعة في المال، وهو أن يكون معه ما يحج ببعضه ويبقى بعض يقوت به نفسه وعياله"، وخبر الأعمش عن الصادق عليه السلام أيضا في تفسير السبيل هو الزاد والراحلة مع صحة البدن، وأن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله وما يرجع إليه من حجه وغيرهما من بعض الأخبار المرسلة. (وقيل) والقائل المرتضى وابن إدريس وابن أبي عقيل والجنييد والمتأخرون لا يشترط، بل نسبه غير واحد إلى الأكثر، بل الشهرة عملا بعموم الآية والنصوص لصدق اسمها بدونه لغة وعرفا وهو الأولى وبذلك ينقطع الأصل".

(ومجلد ١٨ صفحة ٥٠)

" وأفعال القارن وشروطه كالمفرد غير أنه يتميز عنه بسياق الهدى عند احرامه وفاقا للمشهور، لنحو قول الصادق عليه السلام في خبر منصور " الحاج عندنا على ثلاثة أوجه. حاج متمتع وحاج مفرد للحج وسائق للهدى) والسائق هو القارن، وفي خبره الآخر عن الصادق عليه السلام " لا يكون القارن قارنا إلا بسياق الهدى، وعليه طوافان بالبيت، وسعي بين الصفا والمروة كما يفعل المفرد، وليس بأفضل من المفرد إلا بسياق الهدى".

وفي خبر معاوية " لا يكون قران إلا بسياق الهدى، وعليه طواف بالبيت، وركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام، وسعي بين الصفا والمروة، وطواف بعد الحج وهو طواف النساء " إلى أن قال وأما المفرد للحج فعليه طواف بالبيت، وركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام، وسعي بين الصفا والمروة، وطواف الزيارة، وهو طواف النساء، وليس عليه هدي ولا أضحية " وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام " إنما نسك الذي يقرن بين الصفا والمروة مثل نسك المفرد وليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى، وعليه طواف بالبيت، وصلاة ركعتين خلف المقام، وسعي واحد بين الصفا والمروة، وطواف بالبيت بعد الحج، وقال: أيما رجل قرن بين الحج

والعمرة فلا يصلح إلا أن يسوق الهدى قد أشعره أو قلده، والاشعار أن يطعن في سنامها بحديد حتى يدميها، وإن لم يسق الهدى فليجعلها متعة " وصحيح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام " القارن الذي يسوق الهدى عليه طواف بالبيت ، وسعي بين الصفا والمروة: وينبغي له أن يشترط مع ربه إن لم تكن حجة فعمرة " إلى غير ذلك من النصوص الظاهرة في اتحاد أفعال القارن والمفرد وعدم الفرق بينهما إلا بسياق الهدى. خلافا للمحكي عن ابن أبي عقيل من أن القارن معتمر أولا ولا يحل من العمرة حتى يفرغ من الحج، ونزل عليه أخبار حج النبي صلى الله عليه وآله المشتملة على طوافه وصلاة الركعتين وسعيه بين الصفا والمروة حين قدومه مكة وكذا أصحابه ولكن لم يحل هو لأنه سائق وأمر غيره ممن لم يسق بالاحلال، وجعلها عمرة "

(وصفحة ٥٤)

" وأما صحيح الحلبي فقد أطنبوا فيه فحمله الشيخ على إرادة اشتراط إن لم يكن حجة فعمرة من القران مستشهدا عليه بصحيح الفضيل السابق وغيره على غير ذلك، ولكن أحسن ما يقال فيه أن " بين " الأولى فيه متعلقه ب " نسك " فيكون المعنى أن الذي يقرن بحجه نسكه بين الصفا والمروة وغيرهما نسك المفرد لا يفضل عليه إلا بسياق الهدى، فيكون حينئذ كالأخبار السابقة عليه، وقوله عليه السلام فيه بعد: " أيما رجل " إلى آخره يراد به إنه لا يصلح القران بجمع الحج والعمرة، إذ ليس القران إلا أن يسوق الهدى لا كما يصنعه العامة من القران الذي هو الجمع بينهما بإحرام واحد كما حكاه العلامة في التذكرة عن العامة وعن ابن أبي عقيل منا، بل لعل ذلك من معلومات مذهب الإمامية، ومن هنا قيل أن مراد ابن أبي عقيل كغيره ممن سمعت بجمعهما العزم على فعلهما وإن كان الاحرام بالعمرة، وإن كان هو أيضا كما ترى مناف لما سمعته من النصوص الدالة على اختصاص جواز ذلك بالتمتع دون القسمين الأخيرين والله العالم "

(وصفحة ٩٦)

" ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة بلا خلاف أجده في غير القران، بل وفيه بناء على ما سمعته سابقا من إمكان تأويل كلام ابن أبي عقيل وغيره بما لا يرجع إلى ذلك، إلا أن المشهور هنا عده وابن الجنيد مخالفين في مقابلة المشهور القائلين بالمنع "

جواهر الكلام (مجلد ١٨ صفحة ٢٠٧)

" (ولو أحرم بالحج والعمرة) لم يقع لهما، لأنهما لا يقعان بنية واحدة وفي إحرام واحد، بل عن الشيخ في الخلاف الاجماع على عدم جواز القران بينهما بإحرام واحد، ولكن هل هي فاسدة لفساد المنوي وإن كان في أشهر الحج كما قرره الفاضل، أو أنه متى فعل ذلك وكان في أشهر الحج كان مخيرا بين الحج والعمرة إذا لم يتعين عليه أحدهما وإلا كان للمتعين وإن كان في غير أشهر الحج تعين للعمرة المفردة كما عن الخلاف والمبسوط، بل في كشف الثام هو قوي على ما ذكرناه، فإنهما

إذا لم يدخل في حقيقة الاحرام فكأنه نوى أن يحرم ليقوع بعد ذلك النسكين، وليس فيه شيء وإن عزم على إيقاعهما في هذا الاحرام وإن لم يكن في أشهر الحج. وفيه ما لا يخفى بعد الإحاطة بما ذكرناه، بل لا ينبغي التأمل في البطلان مع فرض ملاحظة المعية التي لا أمر بها. ومن هنا قال المصنف: لو قيل بالبطلان في الأول ولزوم تجديد النية كان أشبه بأصول المذهب وقواعده، إلا أن ظاهره الصحة في الثاني، ولعله لأن الحج لما لم يمكن في غيرها لم يكن التعرض له إلا لغوا محضا بل خطأ، وفيه أن اللغوية

أو الخطائية لا تنافي حصول البطلان باعتبار عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه، اللهم إلا أن يفرض ملاحظة امتثال أمر كل منهما من غير ملاحظة الاجتماع، فيتجه الصحة في الثاني باعتبار عدم منافاة الضم لصحة المضموم إليه، بخلاف الأول الفاقد للتعين باعتبار صلاحية الوقت لكل منهما، هذا، وفي المسالك نسبة القول بالصحة في الأول إلى ابن أبي عقيل وجماعة تبعوا للكركي، وفيه أن ابن أبي عقيل وإن قال بصحة الاحرام بالحج والعمرة في نية واحدة بشرط سياق الهدي لكن لا يقول بالتخيير، بل يقول بوجوب العمرة أولا ثم الحج، وأنه لا يحل من العمرة بعد الاتيان بأفعالها وإنما يحل بعد الاتيان بأفعال الحج.

(وصفحة ٢٧٦)

" وعن ابن أبي عقيل وحد بيوت مكة عقبة المدنيين والأبطح "

الفصل بين العمرتين

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٣٨٨)

" وقال في الجمل: وأقل ما يكون بين العمرتين عشرة أيام. وهو في رواية يونس عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن عليه السلام (في حديث) قال " ولكل شهر عمرة، فقلت: يكون أقل؟ قال: يكون لكل (في كل خ). عشرة أيام عمرة "، (الحديث). ذكره الشيخ في الكتابين، وابن بابويه في من لا يحضره الفقيه. والقول الثالث لابن أبي عقيل العماني، تمسكا بما رواه ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " العمرة في كل سنة مرة ". مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣١٩)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يجوز عمرتان في عام واحد، قد تأول بعض الشيعة هذا الخبر على معنى الخصوص، فزعمت أنها في المتمتع خاصة، فأما غيره فله أن يعتمر في أي الشهر شاء وكم شاء من العمرة، فإن كان ما تأولوه موجودا في التوقيف (التوقيت) عن السادة آل الرسول عليهم السلام فمأخوذ به، وإن كان غير ذلك من جهة الاجتهاد والظن فذلك مردود عليهم، وراجع في ذلك كله إلى ما قاله الأئمة عليهم السلام. وقال ابن البراج: يستحب أن يعتمر في كل عشر، أو في كل عشرة أيام، وقال أبو الصلاح: وكل منهم (كذا) مرغبا بعد تأدية الواجب عليه إلى الاعتماد في كل شهر مرة، أو في كل سنة مرة. (وصفحة ٣٢٠)

" وابن أبي عقيل لما وصف العمرة المفردة قال: فإذا طاف بالبيت وصلى خلف الإمام وسعى بين الصفا والمروة قصر، أو حلق، وإن شاء خرج، وإن شاء أقام، ولم يذكر طواف النساء "

الدروس (صفحة ٩٣)

" ويجوز الاتباع بين العمرتين إذا مضى عشرة أيام، لرواية ابن أبي حمزة، وأصح الروايات اعتبار شهر، واعتبر الحسن سنة. وجوزه المرتضى، وابن إدريس بغير حد لقول النبي صلى الله عليه وآله " العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما "

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٧ صفحة ٣٩٦)
" قال في المختلف: أجمعت الإمامية علي جواز العمرة في كل شهر، إلا من ابن أبي عقيل فيجب المصير إليه أخذًا بالمتيقن فتأمل فيه ".
الحدائق الناضرة (مجلد ١٦ صفحة ٣١٩ - ٣٣٢)
" ورابعها ما ذهب إليه ابن أبي عقيل من تحريمها في أقل من سنة، قال " لا يجوز عمرتان في عام واحد "، وقد تأول بعض الشيعة هذا الخبر على معنى الخصوص، فزعم أنها في المتمتع خاصة، فأما غيره فله أن يعتمر في أي الشهر شاء، وكم شاء من العمرة. فإن يكن ما تأولوه موجودا في التوقيت عن لسان الرسول الله صلى الله عليه وآله فمأخوذ به، وإن كان غير ذلك من جهة الاجتهاد والظن فذلك مردود عليهم وراجع في ذلك كله إلى ما قالته الأئمة عليهم السلام. انتهى. أقول " والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه في الكافي في الصحيح عن

عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال " في كتاب علي عليه السلام: في كل شهر عمرة ". وعن يونس بن يعقوب في الموثق قال " سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول " إن عليا عليه السلام كان يقول " في كل شهر عمرة ".

وعن علي بن أبي حمزة قال " سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكة في السنة المرة أو المرتين أو الأربع، كيف يصنع؟ قال " إذا دخل فليدخل مليبا وإذا خرج محلا ". قال " ولكل شهر عمرة ". فقلت يكون أقل؟ فقال " في كل عشرة أيام عمرة. ثم قال وحقق لقد كان في عامي هذه السنة ست عمر ". قلت ولم ذاك؟ قال " كنت مع محمد بن إبراهيم بالطائف. فكان كلما دخل دخلت معه ".
.. وعلى كل تقدير فالعمل على هذه الروايات الكثيرة أظهر. وأما ما دل على مذهب ابن أبي عقيل من صحاح الحلبي وحريز وزرارة فقد حملها الشيخ ومن تبعه من الأصحاب على عمرة التمتع. وهو في مقام الجمع غير بعيد، واحتمل المحدث المتقدم ذكره حملها على التقية مستندا إلى الأخبار الدالة على الشهر، وأنه مذهب علي عليه السلام وما رواه الصدوق عن ابن بكير عن زرارة قال " سمعت أبا جعفر عليه

السلام يقول " من طاف بالبيت وبالصفا والمروة أحل أحب أو كره، إلا من اعتمر في عامه ذلك أو ساق الهدى وأشعره وقلده ".
.. وقال " وكره العمرة في السنة مرتين الحسن البصري وابن سيرين ومالك والنخعي والمنقول عنهم كما ترى القول بالكراهة والروايات دالة على التحريم ". وبه قال ابن أبي عقيل. فلا يتم ما ذكره من الحمل على التقية. وكيف كان فالأظهر هو ما دلت عليه جملة روايات الشهر. وأما ما ذهب إليه المرتضى وابن إدريس ومن تبعهما فالظاهر أنه ضعيف أما ما استند إليه المرتضى فخبير عامي كما نقله في المنتهى.
.. عن ابن أبي عقيل أنه قال في وصف العمرة المفردة: فإذا طاف بالبيت وصلى خلف المقام وسعى بين الصفا، قصر أو حلق، وإن شاء خرج وإن شاء أقام. ولم يذكر طواف النساء، وظاهره موافق لما تقدم نقله عن الجعفي والصدوق من أنه ليس في العمرة المبتولة طواف النساء. وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الثانية "

جملة من أحكام الاحرام

السرائر (مجلد ١ صفحة ٥٢٦)

" قال محمد بن إدريس رحمه الله: والأظهر الذي يقتضيه الأدلة، وأصول مذهبنا أن الاحرام لا ينعقد إلا من الميقات، سواء كان منذورا أو غيره، ولا يصح النذر بذلك أيضا، لأنه خلاف المشروع، ولو انعقد بالنذر، كان ضرب المواقيت لغوا، والذي اخترناه، يذهب إليه السيد المرتضى رحمه الله، وابن أبي عقيل، من أصحابنا، وشيخنا أبو جعفر، في مسائل خلافه."

منتهى المطلب (مجلد ٢ صفحة ٦٦٩)

" وعن أبي بصير قال " سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن عبدا أنعم الله عليه نعمة أو ابتلاه ببليّة فعافاه من تلك البليّة، فجعل على نفسه أن يحرم بخراسان كان عليه أن يتم"، احتج ابن إدريس بأن الأدلة وأصول المذهب يقتضي أن الاحرام لا ينعقد إلا من الميقات، سواء كان منذورا أو لم يكن، ولا يصح النذر بذلك لأنه خلاف الشرع، ولو انعقد النذر كان ضرب المواقيت لغوا، ثم ينقل هذا المنع عن السيد المرتضى، وابن أبي عقيل والشيخ في الخلاف، والجواب: المنع من كون الأدلة يقتضي عدم الانعقاد قبل الميقات مع النذر، وقوله لو انعقد النذر كان ضرب المواقيت لغوا ملازمة غير مسلمة، إذ الفائدة غير منحصرة في ذلك، بل ههنا فوايد أخرى، منها مع تجاوزها من غير إحرام (كذا)، ومنها وجوب الاحرام منها لا قبلها لغير الناذر."

الدروس (صفحة ١٤٣)

" الخامس: لو أحرم الرق بغير إذن سيده حلله من غير هدي، وكذا لو أذن له في نسك فأتى بغيره، وإن كان عدولا إلى الأدنى، كما لو أذن له في الحج فاعتمر أو في التمتع فقرن على مذهب ابن أبي عقيل، لأنه يسقط عنه سعي الحج عنده لتحقق المخالفة مع احتمال المنع."

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٦ صفحة ٢٢٨)
" قال في المنتهى: وادعى الشيخ عليه أي على تحريم انشاء إحرام قبل إكمال الأول
الاجماع، وقد خالف الجمهور في ذلك، ونقل خلاف ابن أبي عقيل في ذلك
أيضا، وقد تقدم دليل المسألة في بيان أفعال أنواع الحج، فإن الأخبار الصحيحة
دلت على وجوب الاحلال بالتقصير للمتمتع، ثم الشروع في إحرام الحج ".
مدارك الأحكام (مجلد ٧ صفحة ٢٤٩)
" ونقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: غسل الاحرام فرض واجب. وهو ضعيف، وقد
تقدم الكلام في ذلك في باب الأغسال المسنونة ".
(وصفحة ٢٦٨)
" أجمع العلماء كافة على أن الواجب التلبيات الأربع خاصة وإنما اختلفوا في كيفيةها،
فذهب المصنف رحمه الله إلى أن الواجب: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك
لبيك. وقال المفيد وابنا بابويه وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسالار يضيف إلى ذلك:
إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ".
(وصفحة ٣٤٠ - ٣٥٦)
" واختلف كلام الأصحاب في تفسير الفسوق، فقال الشيخ وابنا بابويه والمصنف
وجماعة: إنه الكذب. وخصه ابن البراج بالكذب على الله تعالى وعلى رسوله والأئمة
عليهم السلام. وقال المرتضى وابن الجنيد وجمع من الأصحاب: إنه الكذب
والسباب. وقال ابن أبي عقيل " إنه كل لفظ قبيح ".
اختلف الأصحاب في جواز الادهان بغير الأدهان الطيبة كالشيرج والسمن والزيت
اختيارا، فمنعه الشيخ في النهاية والمبسوط وجمع من الأصحاب، وسوغه المفيد
وسالار وابن أبي عقيل وأبو الصلاح، والمعتمد الأول.
الخامس: اختلف الأصحاب في جواز تغطية الرجل المحرم وجهه، فذهب الأكثر
إلى الجواز، بل قال في التذكرة " إنه قول علمائنا أجمع ". ومنعه ابن أبي عقيل وجعل
كفارته إطعام مسكين في يده ".

(ومجلد ٨ صفحة ٣٢٢ ٣٢٩)

" وصحيحة محمد بن مسلم وزرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في محرم قتل نعامة قال " عليه بدنة فإن لم يجد فإطعام ستين مسكينا، فإن كانت قيمة البدنة أكثر من إطعام ستين مسكينا لم يزد على طعام ستين، وإن كانت قيمة البدنة أقل من إطعام ستين مسكينا لم يكن عليه إلا قيمة البدنة ". ويستفاد من هذه الرواية أن قيمة البدنة لو زادت عن اطعام الستين لم يجب عليه التصدق بالزائد، ولو نقصت لم يجب عليه الاكمال، لكن ليس فيها دلالة على تعيين المدين لكل مسكين، بل ربما ظهر منها الاكتفاء بالمد، لأنه المتبادر من الاطعام. ومن ثم ذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بذلك، ويدل عليه صريحا ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال، قال أبو عبد الله عليه السلام " من أصاب شيئا فداؤه بدنة من الإبل، فإن لم يجد ما يشتري به بدنة وأراد أن يتصدق فعليه أن يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام ". والعمل بهذه الرواية متجه، وتحمل رواية أبي عبيدة المتضمنة لاطعام المدين على الاستحباب.

وذهب ابن بابويه وابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بصوم الثمانية عشر مع العجز عن الاطعام مطلقا، لقوله عليه السلام في صحيح معاوية المتقدمة " فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام " ولما رواه ابن بابويه في الصحيح، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير والظاهر أنه ليث المرادي قال " سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم أصاب نعامة أو حمار وحش قال

" عليه بدنة "، قلت " فإن لم يقدر " قال " يطعم ستين مسكينا "، قلت " فإن لم يقدر على ما يتصدق به ما عليه "؟ قال " فليصم ثمانية عشر يوما " وأجاب عنهما في المختلف

باحتمال أن يكون السؤال وقع عن لا يقدر على صوم الستين ".
اقتصر ابن الجنيد وابن بابويه وابن أبي عقيل على الشاة، ولم يتعرضوا لإبدالهما. والأصح ثبوت الإبدال فيهما كما في الظبي لقوله عليه السلام في صحيحة أبي عبيدة " إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه

الحدائق الناضرة (مجلد ١٥ صفحة ١١)

" أقول: ومع تسليم صحة وقوع الاحرام للحج والعمرة بناء على مذهب ابن أبي عقيل ومن قال بقوله بالتخيير يحتاج إلى دليل فإن مقتضى قول أولئك إنما هو شريك لك. وكذا قال علي بن بابويه في رسالته، وابنه أبو جعفر في مقنعه وهداياته، وهو قول ابن أبي عقيل وابن الجنيد وسلار. وقال السيد المرتضى رضي الله عنه لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك.. هذا ما نقله في المختلف من الأقوال في المسألة. وقال المحقق في الشرائع وصورتها أن يقول: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك. واختار هذا القول العلامة في المختلف وإليه يميل كلامه في المنتهى، واختاره جملة من المتأخرين ومتأخريهم: منهم السيد السند في المدارك، وجده في المسالك، والفاضل الخراساني في الذخيرة "

(وصفحة ١٧٧ - ١٧٨)

" وثانيها أنه لو لم يجد البدنة فقيمتها، فإن لم يجد فض القيمة على البر، وصام لكل نصف صاع يوما. وبه قال أبو الصلاح. وظاهره أنه يتصدق بالقيمة، فإن لم يجد القيمة فضها على البر، وصام عن كل نصف صاع يوما. وثالثها أنه لو لم يجد فاطعام ستين مسكينا. وبه قال ابن بابويه وابن أبي عقيل والشيخ المفيد والسيد المرتضى وسلار. والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة هو ما رواه ثقة الإسلام والشيخ في الصحيح عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد، قوم جزأه من النعم دراهم، ثم قومت الدراهم طعاما، لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما ".

(وصفحة ١٨٢)

".. وهو قول الصدوق وابن أبي عقيل، كما صرحت به رواية أبي بصير الصحيحة بنقل الصدوق، وصحيحة معاوية بن عمار، ورواية العياشي، ورواية كتاب الفقه الرضوي.

ويؤيده ما رواه ثقة الإسلام في الموثق عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام " في قول الله (عز وجل): " أو عدل ذلك صياما " قال " يثمن قيمة الهدى طعاما، ثم يصوم لكل مد يوما، فإذا زادت الأمداد على شهرين فليس عليه أكثر منه "

(وصفحة ١٩٠)

" فذهب الأكثر ومنهم: الشيخ في النهاية والمبسوط، والشيخ المفيد، وابن أبي عقيل، وابن بابويه، والشهيد في الدروس، والمرتضى، وغيرهم إلى أنها مرتبة، ونسبه في المبسوط إلى أصحابنا مؤذنا بدعوى الاجماع عليه، بعد اعترافه بأن ظاهر القرآن يدل على التخيير. وظاهر العلامة في جملة من كتبه القول بأنها مخيرة، وبه صرح في المنتهى والتذكرة، ونقله في المختلف عن ابن إدريس ونقل عنه أنه نسبه أيضا إلى الشيخ في الجمل والخلاف. ويدل على الأول الأخبار المتقدمة كصححة محمد بن مسلم وزرارة وصححة أبي عبيدة، وصححة معاوية بن عمار، ورواية أبي بصير فإن الجميع قد اشترك في الدلالة على أن الانتقال إلى المرتبة الثانية مرتب على عدم القدرة على الأولى، وكذا من الثانية إلى الثالثة ويدل على الثاني ظاهر الآية وهو قوله (عز وجل): " هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما " المؤكد بقول الصادق عليه السلام في صححة حريز: وكل شئ في القرآن " أو " فصاحبه بالخيار يختار ما شاء، وكل شئ في القرآن " فمن لم يجد فعليه

كذا " فالأول بالخيار " ورواية عبد الله بن سنان المتقدم نقلها عن تفسير العياشي. والمسألة لا تخلو من شوب الاشكال والاحتياط في العمل بالترتيب والقول بالتخيير لظاهر الآية فيه قوة ظاهرة.

الحدائق الناضرة (مجلد ١٨ صفحة ٥١)

" وقال ابن أبي عقيل: " ثم انحر واذبح وكل وأطعم وتصدق ". وقال ابن إدريس: " وأما هدي المتمتع والقارن فالواجب أن يأكل منه ولو قليلا " ويتصدق على القانع والمعتر ولو قليلا للآية وهو قوله تعالى: فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ".

(وصفحة ١٠٠ - ١٠١)

" (منها) أن لا يكون خصيا فحلا على خلاف فيه. فذهب الأكثر إلى عدم إجزائه،

بل ظاهر العلامة في التذكرة أنه قول علمائنا أجمع، ونحوه في المنتهى، ونقل في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه يكره، والمعتمد المشهور، للأخبار الصحيحة الدالة على عدم الاجزاء إلا مع عدم غيره ".
" أحتج لابن أبي عقيل في المختلف بقوله تعالى " فما استيسر من الهدي " ولأنه أنفع للفقراء، ثم أجاب عنه بالأخبار الصحيحة التي نقلها وإطلاق جملة من عبارات الأصحاب يدل على المنع وعدم الاجزاء مطلقا ".
(وصفحة ١٠٤)

" يشتريها على أنها مهزولة ثم يذبحها فتظهر سميئة، فإن المشهور الاجزاء كما قدمنا ذكره. ونقل عن ابن أبي عقيل أنها لا تجزي، لأنه ذبح ما يعتقد كونه مهزولا غير جائز. فلا يمكن التقرب به إلى الله، وإذا انتفت نية القربة انتفى الاجزاء. وأجيب عنه بالمنع من الصغرى، إذ غاية ما يستفاد من الأدلة عدم اجزاء المهزول، لا تحريم ذبح ما ظن كونه كذلك. أقول: لا يخفى أن المتبادر من قوله عليه السلام في الروايات المتقدمة " إذا اشترى الهدي مهزولا فوجده سميئا " أن الوجدان إنما هو بعد الذبح الذي به يتحقق ذلك، وبه يظهر ضعف هذا القول ".
(وصفحة ١١٨ - ١١٩)

" وقال ابن أبي عقيل " المتمتع إذا لم يجد هديا فعليه صيام " وأطلق وقال ابن إدريس " الأظهر والأصح أنه إذا لم يجد الهدي ووجد ثمنه لا يلزمه أن يخلفه، بل الواجب عليه إذا عدم الهدي الصوم، سواء وجد الثمن أم لم يجده " والأصح القول المشهور ".

" أقول: لا يخفى أن هذه العبارة غير ظاهرة فيما ادعاه، بل هي مجملة مطلقة كإجمال عبارة ابن أبي عقيل المتقدمة، لاحتمال أن يريد القدرة عليه أو على ثمنه، كما أن عدم الوجدان المترتب عليه الصوم في الآية محمول على ذلك بمعونة الأخبار المذكورة ".

الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم " فإن الجزاء متناول للجميع.
(وصفحة ٤٢٢)

" نقل عن ابن أبي عقيل أنه قال " وإذا جامع الرجل في عمرته بعد أن طاف بها وسعى قبل أن يقصر فعليه بدنة وعمرته تامة، فأما إذا جامع في عمرته قبل أن يطوف بها ويسعى فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئاً أعرفكم به، فوقفت عند ذلك ورددت الأمر إليهم ".
(وصفحة ٤٤٦)

" أبو عبد الله عليه السلام " الرجل إذا حلف ثلاثة أيمان في مقام ولاء وهو محرم، فقد جادل، وعليه حد الجدل، دم يهريقه ويتصدق به " ومقتضى الرواية اعتبار كون الأيمان الثلاثة ولاء في مقام واحد. ويمكن حمل الأخبار المطلقة على هذا المقيد كما هو اختيار ابن أبي عقيل فإنه قال " من حلف ثلاثة أيمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل وعليه دم، ولو زاد الصادق عن ثلاث ولم يتخلل التكفير فشاة واحدة عن الجميع، ومع تخلله فلكل ثلاث شاة، ولو اضطر إلى اليمين لاثبات حق أو نفي باطل فالأظهر أنه لا كفارة ".
(وصفحة ٤٥٠)

" عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا تدهن حين تريد أن تحرم بدهن فيه مسك ولا عنبر من أجل أن رائحته تبقى في رأسك بعد ما تحرم، وادهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم، فإذا أحرمت فقد حرم عليك حتى تحل ". وجوز المفيد ، وسار وابن أبي عقيل، وأبو الصلاح الأدهان بغير المطيب، تمسكا بمقتضى الأصل، وهو مدفوع باطلاع الروايات المتضمنة للمنع.
(وصفحة ٤٥٥)

" عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال " سألته عن المحرم يصيب الصيد بجهالة قال " عليه كفارة " قلت فإن أصابه خطأ قال " وأي شيء الخطأ عندك؟ " قلت " يرمي هذه النخلة فيصيب نخلة أخرى " قال " نعم هذا الخطأ وعليه الكفارة ". وحكى العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بسقوط الكفارة عن الناسي في الصيد، وهو ضعيف ".

تروك الاحرام

كشفت الرموز (مجلد ١ صفحة ٣٥٥)

" في تروك الاحرام قال دام ظلّه: وقيل لا يحرم إلا أربعة، إلى آخره. قلت: في تحريم الطيب أقوال، قال الشيخ في المبسوط، والمفيد في المقنعة، وابن أبي عقيل في المتمسك، وأبو الصلح: لا يشم شيئاً من الطيب، وهو اختيار المتأخر وشيخنا دام ظلّه.

(وصفحة ٣٥٦)

" ذكر محمد بن علي بن بابويه رواية عن الصادق عليه السلام أنه " يكره من الطيب أربعة أشياء للمحرم، المسك والعنبر والزعفران والورس ". وقال ابن أبي عقيل: وأكثر الطيب عندهم أربع، وهو الأربع المذكورة وتحمل الكراهية على التحريم والمراد بالكراهة (التحريم خ). يدل على ذلك ما رواه إبراهيم النخعي، عن معاوية بن عمار، قال " إنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء المسك والعنبر والزعفران والورس ". والأولى (الوجه خ). اجتناب الطيب كله إلا (الخلوق خ) لعموم أكثر الروايات في النهي.

(وصفحة ٣٥٧)

" قال دام ظلّه: ولبس المخيط للرجال وفي النساء قولان أصحهما الجواز. قال الشيخ في النهاية: لا يجوز لهن، وقد وردت رواية بالجواز، إشارة إلى ما قدمناه من رواية الحلبي، ويعقوب بن شعيب عند ذكر الحرير. وبالجواز يقول المفيد وابن أبي عقيل، والشيخ في المبسوط، ذهب إلى أنه رخص لهن في لبس القميص ".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٠٨)

" وقال ابن أبي عقيل: وإذا رمى يوم النحر جمرة العقبة وحلق حل له لبس الثياب والطيب، إلا المتمتع فإنه يكره له الطيب، إلى أن يطوف طواف

الزيارة، ويسعى، فأما القارن والمفرد فلا بأس له بالطيب، فإذا طاف وسعى حل له النساء والطيب. (وصفحة ٣٠٩)

" مسألة: المشهور أن النساء لا يحلن إلا بطواف النساء، ذهب إليه علماؤنا، إلا ابن أبي عقيل، فإنه قال: فإذا فرغ من الذبح وحلق زار البيت، فيطوف به سبعة أشواط، ويسعى فجذا فعل ذلك أحل من إحرامه، وقد قيل في رواية شاذة عنهم إنه إذا طاف طواف الزيارة أحل من كل شيء أحرم منه، إلا النساء حتى يرجع إلى البيت، فيطوف به سبعا آخر، ويصلي ركعتي الطواف، ثم يحل من كل شيء، وكذلك إن كانت امرأة لم تحل للرجل حتى يطوف بالبيت سبعا آخر، كما وصفت فإذا فعلت ذلك فقد حل لها الرجال.

الأول في وجوب طواف النساء تحريمهن على المحرم قبله فعله، وهو مذهب علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل، فإن كلامه هذا يشعر بإباحة وطيهن قبله. " المقام الثاني هل يحرم الرجال على النساء قبل أن يطفن النساء؟ كلام ابن أبي عقيل يقتضى إيجاب ذلك، على الرواية الشاذة عنده. "

الحدائق الناضرة (مجلد ١٥ صفحة ٥٠٢)

" لا خلاف في جواز أكله والادهان به عند الضرورة. وإنما الخلاف في الادهان به اختيارا، فالمشهور التحريم، ونقل الجواز في الدروس عن الشيخ المفيد، نقله الفاضل الخراساني في الذخيرة أيضا عن الشيخ المفيد وابن أبي عقيل وسالار وأبي الصلاح.

والأظهر الأول، ويدل عليه ما تقدم في صحيحة الحلبي، ورواية علي بن أبي حمزة، لقوله عليه السلام فيهما بعد أن رخص له في الادهان إذا أراد الاحرام: " فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل " وفي الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا تمس شيئا من الطيب وأنت محرم، ولا من

الدهن.. الحديث " وقال في آخره، " يكره للمحرم الأدهان الطيبة، إلا المضطر إلى الزيت أو شبهه يتداوى به " .

جواهر الكلام (مجلد: ١ ٨ صفحة ٣٨٧)

" وأما الوجه فالمشهور جوازه، بل عن الخلاف والتذكرة والمنتهى الاجماع عليه، للأصل والنصوص السابقة، وتخميم وجه المحرم إذا مات دون رأسه، ولقطع تفصيل الشركة في قوله عليه السلام " إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها " وخبر منصور بن حازم " رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد توضأ وهو

محرم ثم أخذ منديلا فمسح وجهه " وخبر عبد الملك القمي سأله عليه السلام " عن الرجل المحرم يتوضأ ثم يجلل وجهه بالمنديل يخمره كله قال: لا بأس " وخبر أبي البخترى المروي عن قرب الإسناد عن أمير المؤمنين عليه السلام " المحرم يغطي وجهه عند النوم والغبار إلى طرار شعره " نعم في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام " يكره للمحرم أن يجوز بثوبه فوق أنفه " وفي صحيح حفص وهشام عنه عليه السلام أيضا " يكره للمحرم أن يجوز بثوبه أنفه من أسفل " وقال عليه السلام " إضح لمن أحرمت له " فما عن ابن أبي عقيل من عدم جوازه وإن فيه كفارة إطعام مسكين واضح الضعف، وإن كان ربما يشهد له مضمحل الحلبى الآتي بناء على أن الأصل فيما وجبت له الكفارة الحرمة، إلا أنه غير ناهض بمعارضة ما عرفت من وجوه، بل يمكن القطع ببطلانه إن أراد البعض للسيرة القطعية.

أحكام الاحرام

الحدائق الناضرة (مجلد ١٨ صفحة ١٩٥)

" وعن الشيخ المفيد، والسيد المرتضى، والصدوق في المقنع، وسلار، وابن أبي عقيل، والشيخ علي بن بابويه: أنه مع العجز عن الشاة ينتقل إلى الاطعام، ومع تعذره إلى صيام ثلاثة أيام.

(وصفحة ١٩٨)

" وعن ابن الجنيد وابن أبي عقيل والشيخ علي بن بابويه: أنهم اقتصروا على الشاة ولم يتعرضوا لابدالها. واختار في المدارك القول الأول، واحتج عليه بقوله عليه السلام في صحيحة أبي عبيدة رحمه الله: " إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم ".

(وصفحة ٢٣١)

" ونقل عن ابن أبي عقيل أن من قتل حمامة في المحرم وهو محرم فعليه شاة. وعن ابن الجنيد إن المحرم في الحرم يجب عليه الفداء مضاعفا. وهو أحد قولي السيد المرتضى. وجعله أبو الصلاح رواية. والقول الآخر: يجب عليه الفداء والقيمة أو القيمة مضاعفة.

(وصفحة ٣٨٨)

" وعن ابن أبي عقيل أنه قال " وإذا جامع الرجل في عمرته بعد أن طاف بها وسعى قبل أن يقصر، فعليه بدنة، وعمرته تامة، فأما إذا جامع في عمرته قبل أن يطوف لها ويسعى، فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئا أعرفكم به، فوقفت عند ذلك، ورددت إليهم عليهم السلام ". وعن أبي الصلاح: في الوطئ في إحرام المتعة قبل طوافها وسعيها فساد المتعة وكفارة بدنة.

(وصفحة ٤٥٥)

" وقد اختلف الأصحاب في تفسير الفسوق.. وقال ابن أبي عقيل: إنه الكذب واللفظ القبيح وقال ابن البراج: إنه الكذب على الله (تعالى) وعلى رسوله صلى الله

عليه وآله وعلى الأئمة عليهم السلام. والمشهور الأول، وهو المعتمد
(وصفحة ٤٦٧ - ٤٦٨)

" نعم نقل التقييد عن ابن أبي عقيل، فإنه قال. ومن حلف ثلاث أيمان بلا فصل في
مقام واحد فقد جادل، وعليه دم. أقول: والظاهر عندي أن المستند في هذا
التفصيل الذي اشتهر بين الأصحاب إنما هو كتاب الفقه الرضوي، فإنه صريح
الدلالة واضح المقالة في الاستدلال، لا تعتريه شبهه الشك ولا الاحتمال في هذا
المجال حيث قال عليه السلام " واتق في إحرامك الكذب، واليمين الكاذبة
والصادقة، وهو الجدل الذي نهى الله (تعالى) عنه. والجدال قول الرجل لا والله
وبلى والله. فإن جادلت مرة أو مرتين وأنت صادق فلا شيء عليك، وإن جادلت
ثلاثا وأنت صادق فعليك دم شاة، وإن جادلت مرة وأنت كاذب فعليك دم
شاة، وإن جادلت مرتين كاذبا فعليك دم بقرة، وإن جادلت ثلاثا وأنت كاذب
فعليك بدنة ". انتهى.

قال الحسن بن أبي عقيل: من حلف ثلاث أيمان بلا فصل في مقام واحد فقد
جادل، وعليه دم، قال: وروي أن المحرمين إذا تجادلا، فعلى المصيب منهما دم
شاة، وعلى المخطئ بدنة، وظاهر كلام الجعفي تخصيص الجدل المحرم على
المحرم بهذين الفردين، وأنه إذا جادل مرتين بأحد هذين النوعين فعليه دم
شاة. ومستنده غير ظاهر، بل ظاهر جملة من الروايات المتقدمة رده. وأما مذهب
الحسن فهو لا يخلو من الاجمال بكون هذه الثلاث الموجبة الدم في الجدل صادقا أو
كاذبا أو أعم منهما، وهل المراد انحصار الجدل في هذا الفرد فلا كفارة في غيره أم
هذا

بعض أفرادها؟ وبالجملة فالاجمال فيه ظاهر. وقد عرفت دلالة جملة من الأخبار
على وجوب الشاة في الثلاث ولاء، ولكنها مخصوصة بالجدال صادقا كما عرفت
(وصفحة ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١)

" وثانيهما ما يجب من الفداء والمشهور أنه شاة، وعن ابن أبي عقيل أن فديته صيام أو
صدقة أو نسك، كالحلق لأذى. وقال الصدوق: لا بأس بالتظليل، ويتصدق

عن كل يوم بمد وقال أبو الصلاح الحلبي " على المختار لكل يوم شاة، وعلى المضطر لجملة المدة شاة ". ويدل على المشهور صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع قال " سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس، وأنا أسمع، فأمره أن يفدي شاة ويذبحها بمنى، وقال " نحن إذا أردنا ذلك ظللنا وفدينا ".
والظاهر أن مستند ابن أبي عقيل ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى في كتابه: (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فمن عرض له أذى أو وجع، فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحا فالصيام ثلاثة أيام، والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام، والنسك شاة يذبحها فيأكل ويطعم. وإنما عليه واحد من ذلك " والجواب عنها: إن ما قدمناه من الأخبار وارد في خصوص التظليل ودلالة هذا الخبر عليه إنما هي بطريق الاطلاق، فيحمل على ما عدها جمعا.
(وصفحة ٤٩٦)

" ونقل في الدروس عن ابن أبي عقيل أنه منع من ذلك وجعل كفارته اطعام مسكين في يده. وقال الشيخ في التهذيب: فأما تغطية الوجه فيجوز مع الاختيار غير أنه تلزمه الكفارة، ومتى لم ينو الكفارة لم يجز ذلك. أقول: ويدل على القول المشهور وما تقدم من صحيحة زرارة، وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة قال " قلت لأبي جعفر عليه السلام: المحرم يقع الذباب على وجهه حين يريد النوم فيمنعه من النوم، أيعطي وجهه إذا أراد أن ينام؟ قال: نعم " ورواية الحميري المتقدمة وما رواه الحميري أيضا في كتاب قرب الإسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال " سألته عن المحرم هل يصلح له أن يطرح الثوب على وجهه من الذباب وينام؟ قال: لا بأس ".
(وصفحة ٥٤٠)

" وعن ابن أبي عقيل: إن من انكسر ظفره وهو محرم فلا يقصه، فإن فعل فعليه أن يطعم مسكينا في يده. وقال ابن الجنيد: من قص ظفرا كان عليه مد أو قيمته، وفي الظفرين مدان أو قيمتهما، فإن قص خمسة أظافر من يد واحدة أو زاد على ذلك كان

عليه دم إن كان في مجلس واحد، فإن فرق بين يديه ورجليه كان عليه ليديه دم ورجليه دم.

(وصفحة ٥٥٢)

" وحكى العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بسقوط الكفارة عن الناسي في الصيد. والمعتمد المشهور، لما سبق من الأخبار في المسألة "

جواهر الكلام (مجلد ٢٠ صفحة ١٩٦)

بل لعله كذلك أيضاً في كلام من أطلق كالمفيد وابني بابويه وابن أبي عقيل والمرضى وسالار على ما حكى عنهم، نعم عن أبي الصلاح وابن زهرة إطلاق أن من لم يجد البدنة تصدق بثمانها، كقول أبي جعفر عليه السلام لمحمد بن مسلم في الصحيح " عدل الهدي ما بلغ يتصدق به " ويمكن تنزيهه على إرادة الصدقة به على الوجه المزبور.

(وصفحة ٢٠٩)

" وخبر أبي بصير " سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل ثعلباً قال " عليه دم، قلت فأرنباً قال: مثل ما في الثعلب " بل النصوص في الأرنب كثيرة، أما الثعلب فلم أعر فيه إلا على خبر أبي بصير، وهو بعد انجباره والمماثلة في الآية كاف في إثبات حكمه، والمناقشة في سنده مدفوعة بالانجبار، ولا ينافيه تخصيص الأرنب بالشاة في الصحيح الأول بعد احتمال الترك وجوها منها الاكتفاء بذكر الأرنب لمعلومية

التساوي بينهما، بل لعل الثعلب أولى بالشاة حينئذ من الأرنب لأنها أتم بالمماثلة فيه ، فوسوسة بعض متأخري المتأخرين حينئذ في حكم الثعلب بالنسبة إلى الشاة في غير محله، نعم ظاهر المصنف أو صريحه عدم بدل لفدائهما، كالمحكي عن ظاهر الصدوقين وابني الجنيد وأبي عقيل للأصل من غير معارض بعد اقتصار النصوص على الشاة خاصة. ولكن قيل والقائل الشيخان وسالار والقاضي وابن حمزة والحلي ويحيى بن سعيد على ما حكى عنهم فيه ما في الظبي لما سمعته من قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية السابق الشامل لهما، كأخبار أبي عبيدة وابني مسلم وبكير المتقدمة سابقا المعتضدة بظاهر الآية وغيرها في البدلية الشاملة للفرض، ومن هنا كان هو الأصح.

(وصفحة ٣١٧)

" وعلى كل حال فما عن ابن أبي عقيل من أنه ليس على المحرم في قتل الحمامة في الحرم إلا شاة واضح الفساد، بل يمكن تحصيل الاجماع على خلافه تفضلا عن محكيه الذي سمعته عن شرح الجمل وتسمعه عن الانتصار والغنية، بل قد سمعت النصوص في خصوص الحمام وفرخه وبيضه فضلا عن النصوص العامة.

(وصفحة ٣٨٠)

" وما عن ابن أبي عقيل من أنه إذا جامع الرجل في عمرته بعد أن طاف لها وسعى قبل أن يقصر فعليه بدنة وعمرته تامة، فأما إذا جامع قبل أن يطوف لها ويسعى فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئا أعرفكم به، فوقفت عند ذلك ورددت الأمر إليهم ليس خلافا، بل يمكن تحصيل الاجماع عليه في العمرة المفردة التي حكي التصريح بها عن النهاية والمبسوط والمهذب والسرائر والجامع فضلا عن إطلاق غيرها، مضافا إلى المعبرة، ففي صحيح بريد العجلي " سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

رجل اعتمر عمرة مفردة فغشي أهله قبل أن يفرغ من طوافه وسعيه قال " عليه بدنة لفساد عمرته، وعليه أن يقيم إلى الشهر الآخر فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمرة مفردة "

(وصفحة ٣٨٤)

" مضافا إلى ما سمعته من ابن أبي عقيل مما يظهر منه أن ذلك محفوظ له عن الأئمة عليهم السلام، ولذا لم يتوقف فيه، هذا وقد ذكر غير واحد أنه ليس في كلام الأكثر تعرض لوجوب إتمام العمرة الفاسدة، ولا وجوب التفريق، ولكن قطع الفاضل والشهيدان وغيرهم به، ومستندهم غير واضح، لخلو الأخبار عنه، بل ربما أشعرت بالعدم، للتصريح فيها بالفساد، وعدم التعرض فيها للأمرين بالكلية مع كون المقام مقام حاجة.

(وصفحة ٤٠٠)

" وأما صحيح ابن عمار وحسنه سأل الصادق عليه السلام " عن المحرم تطول أظفاره أو ينكسر بعضها فيؤذيه قال: لا يقص شيئا إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها

وليطعم، مكان كل ظفر قبضة من طعام " فحمله على الضرورة متجه، وإلا فقد عرفت الاجماع على عدم التقدير بذلك. وأما الصاع فلم نجد له أثرا في شئ مما وصل إلينا من النصوص، ولعله أراد به صاع النبي صلى الله عليه وآله الذي هو خمسة أمداد، وحينئذ يكون موافقا للمشهور كالمحكي عن ابن أبي عقيل " من انكسر ظفره وهو محرم فلا يقصه، فإن فعل فعليه أن يطعم مسكينا في يده " بناء على إرادة الكناية عن المد بذلك، وعن ابن حمزة أنه جعل تقليم أظفار اليدين في مجلس مما فيه شاة، وتقليم أظفار اليدين والرجلين في مجلس مما فيه دم مطلق، وفي مجلسين مما فيه دمان، للتصريح بالشاة للأول في خبري الحلبي وأبي بصير بخلاف الثاني وفيه أن الظاهر إرادة الشاة من الدم.

(وصفحة ٤١٦)

" وعلى كل حال فما عن المقنع من الصدقة كل يوم مد لخبر أبي بصير سأله عليه السلام

" عن المرأة يضرب عليها الظلال وهي محرمة قال: نعم، قال فالرجل يضرب عليه الظلال وهو محرم قال: نعم إذا كانت به شقيقة، ويتصدق بمد كل يوم " الذي لا جابر له كي يصلح معارضا للنصوص المزبورة، وكذا ما عن الحسن بن أبي عقيل فإن حلق رأسه لأذى أو مرض أو ظلل فعليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك، والصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصوع بين ستة مساكين والنسك شاة بناء على إرادته تخيير كل من الحالق والمظلل، لخبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام المتقدم في تفسير الآية " فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحا فالصيام ثلاثة أيام، والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام، والنسك شاة يذبحها فيأكل ويطعم، وإنما عليه واحد من ذلك " (وصفحة ٤٤٠)

" ولكن لا يخفى عليها ما في قوله " تعمد المس المسقط " ضرورة كون ذلك من تعمد

الاسقاط، وإن كان تعمد المس الذي قد يتعقبه السقوط فهو ليس من العمد، لكن الظاهر عدم ترتب الكفارة عليه، لما ذكره هنا على وجه لم يعرف فيه خلاف، فلا بد

من حمل النصوص المزبورة على ما هنا أو على ضرب من الندب. وأما المستثنى فلا خلاف معتد به أجده فيه، بل عن الخلاف والغنية والتذكرة والمنتهى الاجماع على ثبوت الكفارة فيه على الناسي والجاهل، مضافا إلى النصوص التي قد سمعت بعضها، فما عن ابن أبي عقيل من عدم الكفارة في الصيد على الناسي واضح الفساد، وأما المجنون فقد صرح به الشيخ في محكي الخلاف والمصنف والفاضل وغيرهم، لأن عمدته وإن كان كالسهو لكن قد عرفت أن السهو هنا كالعمد، وحينئذ فالكفارة في ماله يخرج به بنفسه إن أفاق، وإلا فالولي، نعم لو كان مجنونا أحرم به الولي وهو مجنون فالكفارة على الولي على ما في الغنية وغيرها كالصبي الذي لم يذكره المصنف، ولعله لأن كفارته على الولي لا عليه كما سلف، وقد سمعت ما في مرسل تحف العقول، وفي خبر الريان بن شبيب " والصغير لا كفارة عليه، وهي على الكبير واجبة " كما أنه تقدم سابقا الكلام فيه وفي المجنون، فلاحظ وتأمل، والله العالم "

الطواف

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٩٧)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: وإذا اغتسل يوم التروية، وأحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط، وخرج متوجها إلى منى ولا يسعى بين الصفا والمروة، حتى يزور البيت فيسعى بعد طواف الزيارة، ولم يذكر باقي أصحابنا هذا الطواف فإن قصد بذلك ما ذكره الشيخ المفيد وابن الجنيد فذلك قبل الاحرام.

" وقد بينا أن ابن أبي عقيل قال: إذا أحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط "

الدروس (صفحة ٩٨)

" وقال الشيخ لا يجوز الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى، فإن طاف ساهيا لم ينتقض إحرامه، غير أنه يعقد بتجديد التلبية، وقال ابن إدريس لا ينبغي الطواف، ولو فعل لم يحدد التلبية، وقال الحسن يطوف أسبوعا بعد الاحرام.

(وصفحة ١٢٠)

" يؤخر التلبية إلى أن ينهض به بغيره، وفي رواية معاوية يلبي عند الرقطا دون الردم وهو ملتقى الطريقين حين شرف على الأبطح، واتفقوا على أنه يرفع صوته بها إذا انتهى إلى الردم وأشرف على الأبطح، ولا طواف بعد إحرام الحج واستحبه الحسن.

الحدائق الناضرة (مجلد ١٦ صفحة ٢٥٦)
" ونقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: لا يجوز الطواف والسعي بين الصفا والمروة إلا بطهارة. ويدل على القول المشهور أصالة البراءة مما لم يقم على وجوبه دليل. وما رواه الشيخ قدس سره في الصحيح عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: " لا بأس أن تقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف، فإن فيه صلاة، والوضوء أفضل على كل حال ".

(وصفحة ٣١٢)

أقول " وهو ظاهر الصدوق في من لا يحضره الفقيه حيث قال " ولا يجب طواف النساء

إلا على الحاج ". ذكر ذلك في باب إهلال العمرة المبتولة وإحلالها ونسكها، ولم أعر على من نقله عنه، مع أن كلامه ظاهر فيه كما ترى. وهو الظاهر أيضا من ابن أبي عقيل، كما سيأتي نقل عبارته إن شاء الله تعالى ".
(وصفحة ٣٦٦)

" الثامنة المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم أنه لا طواف بالبيت بعد إحرام الحج. وظاهر الحسن بن أبي عقيل استحبابه في الصورة المذكورة، حيث قال: إذا اغتسل يوم التروية وأحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط وخرج منها متوجها إلى منى، ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يزور البيت فيسعى بعد طواف الزيارة ".
(مجلد ١٧ صفحة ٢٦٥ ٢٦٦)

" وقد تقدم في كلام ابن أبي عقيل أنه على تقدير الرواية الشاذة بزعمه التي هي كما عرفت مستفيضة يجب على المرأة كما يجب على الرجل، وأنه لا يحل لها إلا به. وهو أيضا صريح عبارة الشيخ علي بن بابويه حيث قال: ومتى لم يطف الرجل طواف النساء لم تحل النساء حتى يطوف، وكذلك المرأة لا يجوز لها أن تجامع حتى تطوف طواف النساء، إلا أن يكونا طافا طواف الوداع، فهو طواف النساء. وظاهر العلامة في المختلف التوقف في ذلك، حيث قال بعد نقل كلام الشيخ علي بن

بابويه كما عرفت بعد كلام ابن أبي عقيل الذي قدمناه في صدر المسألة ما صورته:
المقام الثاني هل يحرم الرجال على النساء قبل أن يطفن طواف النساء؟ كلام ابن أبي
عقيل يقتضي إيجاب ذلك على الرواية الشاذة عنده، وذهب علي بن بابويه إلى ذلك
أيضا، وعندني فيه إشكال ظاهر لعدم الظفر بدليل عليه. وظاهر شيخنا الشهيد
الثاني في المسالك الميل إلى كلامه في المختلف حيث قال بعد نقله ذلك عن
المختلف

: ووجه الاشكال ظاهر، إذ ليس في النصوص ما يدل على حكم غير الرجل. ثم
قال: ويمكن الاستدلال عليه بأن الاحرام قد حرم عليهن ذلك فيجب استصحابه
إلى أن يثبت المزيل، وهو غير متحقق قبل طواف النساء".
جواهر الكلام (مجلد: ١٩ صفحة ٣٥٠)

ومنها أن يكون (على سكينه ووقار مقتصدا في مشيه) تمام الطواف لا مسرعا ولا مبطئا
كما عن الشيخ في النهاية وابني الجنيد وأبي عقيل والحلي وابن إدريس وغيرهم".
السعي

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٩٣)

"احتج ابن أبي عقيل بما رواه الحلبي في الصحيح قال " سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن امرأة تطوف بين الصفا والمروة، وهي حايض قال: لا لأن الله تعالى يقول " إن
الصفا والمروة من شعائر الله " وفي الموثق عن ابن فضال قال قال أبو الحسن عليه
السلام " لا تطوف ولا تسعى إلا بوضوء".

الدروس (صفحة ١١٤)

" وسادسها: الاقتصاد في مشيه على الأشهر، وقال الحسن: الرمل فعل العامة.

(وصفحة ١١٧)

" درس: مباحث السعي ثلاثة، الأول في مقدماته، وهي أربعة عشر، مسنونة التعجيل عقيب الطواف، أو قريبا منه، والطهارة من الحدث على الأصح، خلافا للحسن حيث أوجبهما لرواية الحلبي وابن فضال."

الحدائق الناضرة (مجلد ١٤ صفحة ٢٠١)

" احتج ابن أبي عقيل بصحيفة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض؟ قال: لا، إن الله تعالى يقول: إن الصفا والمروة من شعائر الله. واستلام الحجر. والشرب من زمزم. والصب على الجسد من مائها من الدلو المقابل للحجر. ورواية ابن فضال قال: قال أبو الحسن عليه السلام: لا تطوف ولا تسعى إلا على وضوء". والجواب عن الروايتين بالحمل على الكراهة، جمعا بين الأدلة."

(ومجلد ١٦ صفحة ٢٥٧)

" ويدل على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل ما رواه الكليني قدس سره في الموثق عن ابن فضال قال: " قال أبو الحسن عليه السلام: لا تطوف ولا تسعى إلا على وضوء". وعن الحلبي في الصحيح قال: " سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تطوف بين الصفا والمروة وهي حائض. قال: لا إن الله عز وجل يقول: إن الصفا والمروة من شعائر الله". وروى علي بن جعفر في كتابه عن أخيه عليه السلام قال: " سألته عن الرجل يصلح أن يقضي شيئا من المناسك وهو على غير وضوء قال: لا يصلح إلا على وضوء". والجواب: الحمل على الاستحباب كما تضمنته جملة من الأخبار المتقدمة."

جواهر الكلام (مجلد ١٩ صفحة ١٤)

" نعم عن ابن أبي عقيل وإذا اغتسل يوم التروية وأحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط، وخرج متوجها إلى منى. ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يزور البيت، فيسعى بعد طواف الزيارة، مع أنه احتمال في محكي المختلف إرادته الطواف قبل الاحرام الذي عرفت الكلام فيه، وعلى كل حال فإن طاف ساهيا في كشف اللثام

أو عامدا لم ينتقض إحرامه كما في القواعد ومحكي السرائر والتهذيب. جدد بعده التلبية أو لا، للأصل وخبر عبد الحميد بن سعيد سأل الكاظم عليه السلام " عن رجل أحرم يوم التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بعد إحرامه وهو لا يرى أن ذلك لا ينبغي له أينقض طوافه بالبيت إحرامه فقال: لا ولكن يمضي على إحرامه " وهو وإن كان ظاهر في الجاهل إلا أن الظاهر أولوية الساهي منه أو مساواته له.

من مواقف عرفات والمشعر

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٣٦٤)

" عن حريز، قال " سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل مفرد للحج، فاته الموقفان جميعا. قال (فقال: له إلى طلوع الشمس يوم النحر، فإذا طلعت الشمس من يوم النحر، فليس له حج، ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل " (الحديث). وهو اختيار ابن أبي عقيل "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٩٨)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: فإذا أتيت عرفات ضربت خباك حيث شئت. " مسألة: عرفة كلها موقف، والمشهور استحباب الوقوف في الميسرة في سفح الجبل. قال السيد المرتضى: وأفضل المواقف منه ميسرة الجبل، وكذا قال ابن الجنيد، وابن أبي عقيل.

" لنا: الأصل براءة الذمة، وما رواه ابن بابويه وابن أبي عقيل وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وقف بعرفة في ميسرة الجبل فجعل الناس يتدرون أخفاف ناقته، فيقفون إلى جانبها، فنحاهما ففعلوا مثل ذلك، فقال " أيها الناس إنه ليس موضع

أخفاف ناقتي في الموقف، ولكن هذا كله موقف " وأشار بيده إلى الموقف فتفرق الناس وقال صلى الله عليه وآله " عرفة كلها موقف، ولو لم يكن إلا ما تحت خف ناقتي

لم يسع الناس ذلك " .

" وقال ابن أبي عقيل وأبو الصلاح: حد عرفة من المازمين إلى الموقف " .
(وصفحة ٢٩٩)

" مسألة: قال في النهاية: ولا تصلى المغرب والعشاء الآخرة إلا بالمزدلفة، وإن ذهب من الليل ربه، أو ثلثه، فإن عاقه عائق عن المجئ إلى المزدلفة إلى أن يذهب من الليل أكثر من الثلث جاز له أن يصلي المغرب في الطريق، ولا يجوز ذلك مع الاختيار. وكلام ابن أبي عقيل يوهم الوجوب، فإنه قال: حيث حكى صفة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله فأوجب بسنة على أمته أن لا يصلي أحد منهم، المغرب والعشاء بعد منصرفهم من عرفات، حتى يأتوا المشعر الحرام " .
الدروس (صفحة ١٢٠)

" والدعاء عند الخروج إلى عرفة، وضرب الخباء بتمر، وهي بطن عرفة، وقال الحسن يضربه حيث شاء.
(وصفحة ١٢١)

" وثانيها: الكون بعرفة وحدها نمرة وثوية بفتح الثاء وكسر الواو وذو المجاز والأراك، فلا يجوز الوقوف بالحدود، والظاهر أن خلف الجميل موقف، لرواية معاوية، وقال الحسن وابن الجنيد والحلبي حدها من المازمين إلى الموقف. " ويستحب أن يدعو بالمأثور، ويسأل العتق من النار، ويكثر من الاستغفار للآية والسكينة، والوقار، فإذا بلغ الكتيب الأحمر عن يمين الطريق قال ما رواه معاوية عن الصادق عليه السلام " اللهم ارحم موقفي، وزد في عملي، وسلم لي ديني، وتقبل مناسكي "، وتضيف إليه اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، وارزقنيه أبدا ما أبقيتني " والاقتصاد في السير لا وضعا وإيضاعا، لقول رسول الله

صلى الله عليه وآله " عليكم بالدعة " والمضي بطريق المأزمين، والنزول ببطن الوادي عن يمين الطريق قريبا من المشعر، وتأخير العشائين إلى جمع للجمع بأذان وإقامتين إجماعا، وأوجب الحسن تأخيرها إلى المشعر في ظاهر كلامه ."

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٠٠)

" مسألة: يجوز الإفاضة من المشعر قبل طلوع الشمس، وقال ابن أبي عقيل: فإذا أشرق الفجر وبين ورأت الإبل مواضع أخفافها، أفاض بالسكينة والوقار والدعاء والاستغفار ."

الدروس (صفحة ١٢٢)

" قال الحسن: وروي أن قدرها مائة ذراع، أو مائة خطوة، وأنه تكره الإقامة بالمشعر بعد الإفاضة ."

الحدائق الناضرة (مجلد ١٦ صفحة ٤٢٣)

" ونحوه كلام ابن أبي عقيل، حيث قال بعد أن حكى صفة سيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله): وأوجب بسنته على أمته أن لا يصلي أحد منهم المغرب والعشاء بعد منصرفهم من عرفات حتى يأتوا المشعر الحرام. ونحوه ذلك كلام الشيخ في الخلاف ."

(وصفحة ٤٥٦)

" قال ابن أبي عقيل: فإذا أشرق الفجر وتبين ورأت الإبل مواضع أخفافها أفاض بالسكينة والوقار والدعاء والاستغفار. قال في المختلف بعد نقل ذلك عنهما: وهذا الكلام من الشيخين (رحمهما الله) يدل على أولوية الإفاضة قبل طلوع الشمس وكذا قال ابن الجنيد وابن حمزة ثم نقل عن علي بن بابويه أنه قال: وإياك أن تفيض منها قبل طلوع الشمس ولا من عرفات قبل غروبها. فيلزمك دم شاة ونقل عن الصادق أنه قال: ولا يجوز للرجل الإفاضة قبل طلوع الشمس ولا من عرفات قبل غروبها، فيلزمه دم شاة. قال: وهذا الكلام يشعر بوجوب اللبث إلى طلوع الشمس ثم نقل

عن المفيد (رحمه الله) أنه قال: فإذا طلعت الشمس فليفيض منها إلى منى، ولا يفيض قبل طلوع الشمس إلا مضطرا وكذا قال السيد المرتضى وسالار".

الرمي

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٠٣)

" مسألة: المشهور أنه يرمي جمرة العقبة من قبل وجهها لا من أعلاها، وقال ابن أبي عقيل يرميها من قبل وجهها من أعلاها.

" وأعلم أن الشيخ سمي الجمرة الأولى بالعظمى، وكذا أبو الصلاح، وسماها ابن أبي عقيل بالصغرى، وهذا نزاع لفظي، مع أن الشيخ سمي في الاقتصاد جمرة العقبة العظمى، فيكون الصغرى هي الأولى، وسمى في موضع آخر من الاقتصاد الأولى بالعظمى.

" مسألة: المشهور أنه يرمي هذه الجمرة من قبل وجهها مستدبرا للقبلة، مستقبلا لها، وإن رماها عن يسارها مستقبلا للقبلة جاز إلا أن الأول أفضل، وهو اختيار الشيخ، وابن أبي عقيل.

(وصفحة ٣٠١)

" مسألة: قال الشيخ في النهاية: الرمي عند الزوال أفضل، فإن رماها ما بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس، وفي المبسوط يكون ذلك بعد الزوال فإنه أفضل، فإن رماها بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس وقال في الخلاف: لا يجوز الرمي أيام التشريق إلا بعد الزوال، وقد روى رخصة قبل الزوال في الأيام كلها، وقال ابن أبي عقيل: الرمي للجمار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها".

الحدائق الناضرة (مجلد ١٧ صفحة ١٧)

" و (منها) رمي جمرة العقبة مقابلا لها مستدبرا للقبلة، وقال ابن أبي عقيل: يرميها من قبل وجهها من أعلاها". وقال الشيخ علي بن الحسين بن بابويه " وتقف في وسط الوادي مستقبل القبلة يكون بينك وبين الجمرة عشر خطوات أو خمس عشرة خطوة وتقول وأنت مستقبل القبلة ". هكذا نقل عنه في المختلف بعد أن نقل عن المشهور

أنه يرمي هذه الجمرة من قبل وجهها مستدبر القبلة مستقبلا لها، فإن رماها عن يسارها مستقبلا للقبلة جاز إلا أن الأول أفضل، وهو اختيار الشيخ وابن أبي عقيل وأبي الصلاح وغيرهم."

".. وهكذا عبارة كتاب الفقه المذكورة، وهما ظاهرتان في الرد لما نقل عن ابن أبي عقيل، ولم نقف له فيما نقل عنه على دليل".
الحدائق الناضرة (مجلد ١٧ صفحة ٣٠٦)

"المسألة الثالثة: المشهور بين الأصحاب أن الرمي أيام التشريق ما بين طلوع الشمس إلى الغروب، وإن كان كلما قرب الزوال أفضل، ذهب إليه الشيخ في النهاية، والمبسوط والمفيد والسيد المرتضى وأبو الصلاح وابن حمزة وابن الجنيد وابن أبي عقيل وغيرهم.

جواهر الكلام (مجلد ٢٠ صفحة ١٨)

".. أبا عبد الله عليه السلام يقول " رمي الجمار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها " وهي مع اعتبار أسانيدها وعمل الطائفة بها قديما وحديثا لا محيص عن العمل بها، خصوصا بعد سلامتها عن معارضة ما عدا الاجماع المحكي الموهون بمصير معظم من تقدمه كابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد والصدوقين والمرتضى وجميع من تأخر عنه إلى

خلافه، بل هو قد رجع عنه في مبسوطه ونهايته".

في الهدى

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٠٦)

" مسألة: قال الشيخ في النهاية: لا يجوز في الهدى الخصى، فمن ذبح خصيا وكان قادرا على أن يقيم بدله لم يجز له ذلك، ووجب عليه الإعادة، فإن لم يتمكن من ذلك فقد أجزأ عنه، وقال ابن الجنيد ولا يجزي في الهدى ناقص بعض الأعضاء، وقال ابن أبي عقيل يكره أن يضحى بالخصي.

" احتج ابن أبي عقيل بقوله تعالى " فما استيسر من الهدى " ولأنه أنفع للفقراء.

" مسألة: إذا اشترى الهدى على أنه مهزول، فخرج سميئا أجزأه، ذكره الشيخ رحمه الله، وهو اختيار ابن حمزة، وابن إدريس، وقال ابن أبي عقيل لا يجزيه ذلك.

" احتج ابن أبي عقيل بأنه ذبح ما يعتقد عدم إجزائه فوجب أن لا يجزي عنه، لأنه لم يتقرب به إلى الله تعالى، إذ لا يتقرب بالمنهي عنه، وإذا انتفت نية التقرب انتفى الاجزاء.

" مسألة: قال الشيخ رحمه الله ومن السنة، أن يأكل من هديه لمتعته، ويطعم القانع والمعتز ثلثه، ويهدي الأصدقاء ثلثه وقال أبو الصلاح: والسنة أن يأكل بعضها، ويطعم الباقي. وقال ابن البراج: وينبغي أن يقسم ذلك ثلاثة أقسام، فيأكل أحدها إلا أن يكون الهدى لنذر، أو كفارة، ويهدي قسما آخر، ويتصدق بالثالث، وهذه العبارة توهم الاستحباب. وقال ابن أبي عقيل: ثم اذبح، وانحر وكل، واطعم، وتصدق.

(وصفحة ٣٠٧)

" قال ابن أبي عقيل: ولا يضحى بالحداء، وهي التي ليس لها إلا ضرعا واحدا، والنزاع معه لفظي "

الدروس (صفحة ١٢٧)

" وقال الحسن: يكره الخصي، ولو تعذر غيره أجزاء، وكذا لو ظهر خصيا وكان المشتري معسرا.

" ولو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت سميئة أجزاء، لصحيح الرواية، ومنعه الحسن، والظاهر أنه أراد به لو خرجت بعد الذبح، ولو ظن التمام فظهر النقص لم يجز، بخلاف العكس، ويحیی على قوله عدم الاجزاء ولو تعذر إلا فاقد الشرايط أجزاء.

" مسایل: الأول: لو فقد الهدي ووجد ثمنه خلفه عند ثقة ليذبح عنه في ذي الحجة فإن تعذر فمن القابل فيه، ولو عجز عن الثمن صام، وأطلق الحسن وجوب الصوم عند الفقد."

مدارك الأحكام (مجلد: ٨ صفحة ٢٣)

" (ولا الخصي من الفحول) المراد بالخصي المسلول الخصية بضم الخاء وكسرهما، وقد

اختلف الأصحاب في حكمه، فذهب الأكثر إلى عدم إجزائه، بل ظاهر التذكرة أنه قول علمائنا أجمع. وقال ابن أبي عقيل إنه مكروه، والأصح الأول.

(وصفحة ٣٦)

" وقال ابن أبي عقيل " لا يجزيه ذلك لأن ذبح ما يعتقده مهزولا غير جائز فلا يمكن التقرب به، وإذا انتفت نية القربة انتفى الاجزاء ". وأجيب عنه بالمنع من الصغرى، إذ غاية ما يستفاد من الأدلة عدم إجزاء المهزول، لا تحريم ذبح ما ظن كونه كذلك.

(وصفحة ٤٣)

" قال ابن أبي عقيل " ثم انحر واذبح وكل واطعم وتصدق ".

(وصفحة ٥٨ - ٥٩)

" (ولا تشترط فيها الموالاة على الأصح). هذا هو المشهور بين الأصحاب، بل قال العلامة في التذكرة والمنتهى إنه لا يعرف فيه خلافا، ويدل عليه إطلاق الأمر بالصوم فلا يتقيد إلا بدليل، وخصوص رواية إسحاق بن عمار قال " قلت لأبي الحسن عليه

السلام " إني قدمت الكوفة ولم أصم السبعة الأيام حتى نزعنت في حاجة إلى بغداد "، قال " صمها ببغداد "، قلت أفرقها؟ قال " نعم " . وهذا الرواية ضعيفة السند جدا باشماله على محمد بن أسلم، وقال النجاشي إنه يقال إنه كان غاليا فاسد الحديث. ونقل عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح أنهما أوجبا الموالاتة في السبعة كالثلاثة

الحدائق الناضرة (مجلد ١٧ صفحة ٣٦٤ - ٣٦٥)
" المعروف في كلام الأصحاب هو أنه لو نذر أن يهدي إلى بيت الله سبحانه غير النعم.. إنه يبطل النذر ونسب إلى ابن الجنيد وابن أبي عقيل وابن البراج معللين ذلك بأنه لم يتعبد بالاهداء إلا في النعم، فيكون نذر غير ما يتعبد به وهو باطل، ويدل عليه رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام وفيها " فإن قال الرجل : أنا أهدي هذا الطعام فليس بشئ إنما تهدى البدن " .

الحلق

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٠٧)

" قال ابن أبي عقيل: ومن حلق رأسه قبل أن ينحر، أو يذبح أجزأه، ولم يكن عليه شئ.

" وقال ابن أبي عقيل: ويحلق رأسه بعد الذبح، وإن قصر أجزأه ومن لبد رأسه وأعقصه فعليه الحلق واجب، ولم يذكر حكم الضرورة بالنصوصية "

الدروس (صفحة ١٠٩)

" درس: الخامس عشر إزالة الشعر عن رأسه وبدنه، ويجوز حلق الرأس للأذى، وعليه شاة، أو إطعام عشرة كل واحدة مد، أو صيام ثلاثة أيام. وقال المفيد: يطعم ستة ستة أمداد، وقال الحسن وابن الجنيد: يطعم ستة، اثني عشر مدا.

(وصفحة ١٣٢)

" درس: يجب الحلق بعد الذبح، واكتفى في المبسوط والنهاية وابن إدريس بحصول الهدى في رحله، وهو مروى، وفي الخلاف ترتيب مناسك منى مستحب، وهو مشهور، وفي التبيان الحلق أو التقصير مستحب، وهو نادر، والترتيب ليس بشرط في الصحة، وإن قلنا بوجوبه، نعم يستحب لمن حلق قبل الذبح أن يعيد الموسيقى على رأسه بعد الذبح، لرواية عمار، وقال ابن الجنيد كل سائق هديا واجبا أو غيره يحرم عليه الحلق قبل ذبحه، فلو حق وجب دم آخر ولا يتعين الحلق على الضرورة، والملبد عند الأكثر بل يجزي التقصير، وللشيخ قول بتعيينه عليهما، وهو قول ابن الجنيد وزاد المعقوص شعره، والمظفورة ووافق الحسن على الأخيرين، ولم يذكر الضرورة "

مدارك الأحكام (مجلد: ٨ صفحة ٩٠ - ٩٨)
" قال ابن أبي عقيل " ومن لبد رأسه أو عقصه فعليه الحلق واجب ". ولم يذكر حكم
الضرورة بالنصوصية. ونقل عن يونس بن عبد الرحمن أنه قال " إن عقص شعره أي
ضفره، أو لبدته أي ألزقه بصمغ أو ربط بعضه إلى بعض يسيرا وكان ضرورة تعين
عليه الحلق في الحج وعمرة الافراد ".

وما دل على تعيين الحلق في هذه الصور خاص، والخاص مقدم. نعم يمكن أن
يقال " إن هذه الروايات لا تدل على وجوب الحلق على الضرورة، لأن لفظ " ينبغي "
الواقع في الرواية الأولى ظاهر في الاستحباب، ولفظ " الوجوب " الواقع في الرواية
الأخيرة محتمل لذلك كما بيناه مرارا، لكنها واضحة الدلالة على وجوب الحلق على
الملبد والمعقوص شعره، فلا يبعد القول بالوجوب عليهما خاصة، كما اختاره ابن أبي
عقيل ".

(وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر: الرمي ثم الذبح، ثم الحلق). اختلف
الأصحاب في هذه المسألة، فذهب الشيخ في الخلاف، وابن أبي عقيل، وأبو
الصلاح، وابن إدريس إلى أن ترتيب هذه المناسك على هذا الوجه مستحب لا
واجب ".

(وصفحة ٢٥١)

" وقال ابن أبي عقيل " فإذا فرغ من الذبح والحلق زار البيت، فيطوف به سبعة أشواط
ويسعى، فإذا فعل ذلك أحل من إحرامه، وقد قيل في رواية شاذة عنهم عليهم
السلام أنه إذا طاف طواف الزيارة أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء حتى يرجع
إلى البيت، فيطوف به سبعا آخر ويصلي ركعتي الطواف، ثم يحل من كل شيء،
وكذلك إذا كانت امرأة لم تحل للرجل حتى تطوف بالبيت سبعا آخر كما وصفت،
فإذا

فعلت ذلك فقد حل لها الرجال " انتهى. ولا يخفى ما في هذا الكلام من الضعف
كما سيظهر لك في المقام إن شاء الله تعالى. أقول: والمختار هو القول الأول،
للأخبار المتكاثرة الدالة عليه، كصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه

السلام قال " إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب، فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء، فإذا طاف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد ".
الحدائق الناضرة (مجلد: ١٧ - ٢٢٢)

" وقال ابن أبي عقيل " ويحلق رأسه بعد الذبح وإن قصر أجزاءه، ومن لبد رأسه أو عقصه فعليه الحلق واجب " ولم يذكر حكم الصرورة بالنصوصية. وقال المفيد " لا يجزي الصرورة غير الحلق، ومن لم يكن صرورة أجزاءه التقصير، والحلق أفضل " ولم ينص على حكم الملبد، وكذا قال أبو الصلاح.
(وصفحة ٢٤١)

المسألة الثانية: اختلف الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم في ترتيب المناسك الثلاثة يوم النحر هل هو على جهة الوجوب: الرمي ثم الذبح ثم الحلق، أو الاستحباب، قولان: وبالأول قال الشيخ في المبسوط والاستبصار، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ومنهم العلامة في أكثر كتبه والمحقق في الشرائع وغيرهما. وبالثاني قال

الشيخ في الخلاف، وابن أبي عقيل وأبو الصلاح وابن إدريس، واختاره في المختلف. ويدل على الوجوب رواية عمر بن يزيد المتقدمة، لقوله عليه السلام فيها " إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك " لدلالة الفاء على الترتيب. ورواية جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال " تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق، وفي العقيقة بالحلق قبل الذبح ". وصحيحة معاوية بن عمار أو حسنته عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إذا رميت الجمرة فاشتر هديك " الحديث ".
جواهر الكلام (مجلد: ١٩ صفحة ٢٣٤)

" يتأكد (أي الحلق أو التقصير) في حق من لم يحج المسمى ب (الصرورة) ومن لبد شعره

بعسل أو صمغ لثلا يقمل أو يتسخ وقيل والقائل الشيخ في محكي النهاية والمبسوط وابن حمزة في محكي الوسيلة لا يجزيهما إلا الحلق وكذا عن المقنع والتهذيب والجامع مع

زيادة المعقوص، وعن المقنعة والاقتصاد والمصباح ومختصره والكافي في

الضرورة، وعن ابن أبي عقيل في الملبد والمعقوص ولم يذكر الضرورة، ومال إليه في المدارك".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣١٠)

" مسألة: قال المفيد وسالار: لا يبيت ليالي التشريق إلا بمنى، فإن بات غيرها كان عليه دم شاة. وقال ابن أبي عقيل: ولا يبيت أيام التشريق إلا بمنى، ولا يبيت بمكة، فإن بات بمكة فعليه دم.

" مسألة: لو بات بمكة مشتغلا بالعبادة والطواف لم يكن عليه شيء، قاله الشيخ، وابن حمزة، وابن أبي عقيل".

المهذب البارع (مجلد ٢ صفحة ٢١٧)

" وقال المفيد وتلميذه: ولا يبيت ليالي التشريق إلا ب " منى " فإن بات غيرها فعليه دم شاة وكذا قال ابن أبي عقيل".

كفارات

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٣٩٦)

" عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الحمار بدنة، وفتوى المفيد في المقنعة، والشيخ في كتبه، وأتباعهما، على الأولى. قام دام ظلّه والابدال في الأقسام الثلاثة، على التخيير، وقيل: على الترتيب، وهو الأظهر. أما الترتيب فمذهب المرتضى، والشيخ في المبسوط والنهية والمفيد في المقنعة، وابن بابويه في المقنع، وابن أبي عقيل وأبي الصلاح وبه روايات "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٣٨)

" مسألة: بدل البدنة في النعامة صوم شهرين متتابعين على ما هو المشهور، وقال ابن أبي عقيل فإن كان صيده نعامة فعليه صيام ثمانية عشر يوما، إذا لم يجد بدنة، ولا إطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد من طعام، والمشهور لكل مسكين نصف صاع، وأيضا بدل البقرة في حمار الوحش صيام شهر على المشهور، وقال هو: فإن كان صيده حمار وحش فعليه صيام على المشهور، وقال هو: فإن كان صيده حمار وحش فعليه صيام تسعة أيام إذا لم يجد بقرة، ولا إطعام ثلاثين مسكينا، وأيضا المشهور في بدل الشاة في الظبي صيام عشرة أيام، وقال ابن أبي عقيل: وإن كان صيده من الظباء فعليه صيام ثلاثة أيام إذا لم يجد شاة، ولا إطعام عشرة مساكين. وقال أبو الصلاح كما قلناه في النعامة وحمار الوحش ووافق ابن أبي عقيل في الظبي فقال يجب صيام ثلاثة أيام "

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٦٨)

" وقال ابن أبي عقيل: من كان به أذى من رأسه فهو بالخيار، إن شاء صام ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع، من طعام، أو نسك شاة.

" الخامس: المشهور أن من ظلل على نفسه كان عليه دم يهريقه، واختاره الشيخ في النهاية، وقال ابن أبي عقيل وكذلك من ظلل على نفسه، وهو محرم فعليه نسك شاة، أو عدل ذلك صيام أو صدقة "

الدروس (صفحة ٩٤)

" لو جامع في المتمتع بها قبل السعي فسدت، وسرى الفساد إلى الحج في احتمال، ولو كان بعده قبل التقصير فجزور إن كان مؤسرا، وبقرة إن كان متوسطا، وشاة إن كان معسرا وقال الحسن بدنة.

(وصفحة ١٠٠)

" وقال ابن بابويه: والحسن إن عجز عن البدنة أطعم ستين مسكينا، لكل واحد مد فإن عجز صام ثمانية عشر يوما، لصحيح معاوية بن عمار " الثاني بقر الوحش، وحماره، وفي كل منهما بقرة أهلية، ثم فض قيمتها على البر، وأطعم ثلاثين كما سبق، ثم صام بعدد المساكين ثم صام تسعة أيام " والحلبي على أصله في الصدقة بالقيمة ثم الفض.

" قال الحسن: في الحمامة على المحرم في الحرم شاة.

(وصفحة ١٠٧)

" والظاهر جواز الخف للمرأة، كما قاله الحسن، ولا يحرم تغطية القدم بما لا يسمى لبسا.

" واختلف في كفارة التظليل، فقال الحسن فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك كالحلق للأذى.

(وصفحة ١٠٨)

" واختلف في تغطية الرجل وجهه، فقال في النهاية والمبسوط: بجوازه، وكذا في الخلاف مدعيا للاجماع، وهو قول ابن الجنييد لقول النبي صلى الله عليه وآله " إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها "، والتفصيل قاطع الشركة، ومنعه الحسن وجعل كفارته إطعام مسكين في يده.
" وقال الحسن: من انكسر ظفره فلا يقصه، فإن فعل أطعم مسكينا في يده.

(وصفحة ١١٠)

" وقال الحسن: من حلف ثلاث أيمان بلا فصل في مقام واحد، فقد جادل وعليه دم، قال وروي أن المحرمين إذا تجادلا فعلى المصيب منهما دم شاة، وعلى المخطئ بدنة.

" لا كفارة في الفسوق سوى الكلام الطيب في الطواف والسعي، قاله الحسن.

(وصفحة ١١١)

" ولا كفارة على الجاهل والناسي إلا في الصيد، ونقل الحسن أن الناسي فيه لا شيء عليه "

(وصفحة ١٣٣)

" لو أتى بالحلق قبل الرمي والذبح، أو بينهما فالأشبه عدم التحلل، إلا بكمال الثلاثة. وقال علي بن بابويه وابنه: يتحلل بالرمي إلا من الطيب والنساء، وقال الحسن به وبالحلق، وجعل الطيب مكروها للمتمتع حتى يطوف ويسعى، وظاهر حل النساء بالطواف والسعي، وأن طواف النساء غير واجب، إذ جعله رواية شاذة.

(وصفحة ١٣٥)

" وفي رواية محمد بن إسماعيل " إذا جاز عقبة المدنيين فلا بأس أن ينام "، واختار ابن الجنييد ما رواه الحسن، وفيها دلالة على قول الشيخ وعلى وجوب الخروج من مكة لغير المتعبد مطلقا "

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ٩٣)
" قوله إذا طاف طواف النساء حل الخ، هذا الحكم ظاهر في الرجل، لأن تحريم النساء يتعلق به، الظاهر أن الصبي في حكمه وإن لم يتعلق به تحريم حيث أنه من باب خطاب الشرع المنفي في حقه، فينحر من عليه بعد البلوغ إلى أن يأتي به، كتحریم الصلاة بالحدث السابق، فإن الاحرام سبب في ذلك يمكن تعلقه به كما يتعلق بالمكلف، وأما المرأة فلا إشكال في تحريم الرجال عليها بالاحرام، لكن هل يكون طواف النساء هو المحلل لها كالرجال؟ قيل نعم، وهو خيرة الدروس، ونقله في المختلف عن ابن أبي عقيل وابن بابويه ."

كتاب الزكاة

مسائل فيما تجب فيه الزكاة

السرائر (مجلد ١ صفحة ٤٢٩)

" فالحرية شرط في الأجناس كلها: لأن المملوك لا يجب عليه الزكاة، لأنه لا يملك شيئاً، وكمال العقل شرط في الدنانير والدرهم فقط، فأما ما عداهما، فإنه يجب فيه الزكاة، وإن كان مالها ليس بعقل، من الأطفال، والمجانين، والصحيح من المذهب، الذي تشهد بصحته أصول الفقه والشريعة أن كمال العقل شرط في الأجناس التسعة، على ما قدمناه أولاً، واختراناه، وهو مذهب السيد المرتضى رحمه الله، والشيخ الفقيه سلاار، والحسن بن أبي عقيل العماني، في كتابه، كتاب المتمسك بحبل آل الرسول، وهذا الرجل وجه من وجه أصحابنا، ثقة، فقيه، متكلم، كثيراً كان يثني عليه شيخنا المفيد، وكتابه كتاب حسن كبير، هو عندي، قد ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست، وأثنى عليه. (وصفحة ٤٤٣)

" وقال بعض أصحابنا: زكاة الدين إن كان تأخره من جهة من هو عليه، فالزكاة لازمة له، وإن كان تأخره من جهة من هو له، فزكاته عليه. وقال الآخرون من أصحابنا: زكاته على من هو عليه على كل حال، ولم يفرق بالفرق الذي فرقه الأولون، فمن جملة من قال بهذا، ابن أبي عقيل، في كتابه الموسوم، بكتاب المتمسك بحبل آل الرسول، فإنه قال: ولا زكاة في الدين، حتى يرجع إلى صاحبه، فإذا رجع إليه فليس فيه زكاة، حتى يحول عليه الحول في يده، وزكاة

الدين على الذي على الدين، وإن لم يكن له مال غيره إذا كان مما تجب فيه الزكاة، إذا حال عليه الحول في يده، بذلك جاء التوقيف عنهم عليهم السلام. ثم قال: ومن استودعه ماله، وجب عليه زكاته، إذا حال عليه الحول، إذا كان مما تجب فيه الزكاة، فإن قيل: فلم لا قلت في الدين، كما قلت في المال المستودع، إذا كان لك على رجل دين، وهو عندك ممن إذا اقتضيته، أعطاك. قال: قيل له: الفرق بينهما، أن الدين مال مجهول العين، ليس بقائم، ولا مشار إليه، ولا زكاة في مال هذا سبيله، والوديعة، سبيلها سبيل ما في منزلي يتولى أخذها بعينها، وحرام على المستودع الانتفاع بها، وإن ضاعت لم يضمن، وليس له أن يتصرف فيها، وليس كذلك الدين، هذا آخر كلام الحسن بن أبي عقيل رحمه الله. وكان من جلة أصحابنا المصنفين المتكلمين، والفقهاء المحصلين، قد ذكره شيخنا أبو جعفر، في فهرست المصنفين، وأثنى عليه، وذكر كتابه، وكذلك شيخنا المفيد كان يثني عليه."

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٤٨٧)

" وروى سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قلت " الرجل يكون عنده مال اليتيم فيتجر به أبيض منه؟ قال نعم، قلت فعليه زكاته؟ قال لا لعمرى لا أجمع عليه خصلتين الضمان والزكاة ". وفي زكاة غلاتهما روايتان، إحداهما الوجوب، ذهب إليه الشيخان ومن تابعهما، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد. وروى ذلك زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قال " ليس في مال اليتيم العين شيء، فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة " والأخرى الاستحباب، ذهب إليه علم الهدى رحمه الله، وسالار، والحسن بن أبي عقيل العماني، وظاهر كلام ابن الجنيد، وروى ذلك أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال " ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة، وإن بلغ فليس عليه فيما مضى زكاة، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة مثل ما على غيره من الناس ". والقول بالوجوب فيه احتياط، ومعنى قولنا الوجوب أحوط، أي دليله الاحتياط، ولكن الاحتياط ليس دليلاً تاماً، إذ لا يسلم من المعارض "

كشفت الرموز (مجلد ١ صفحة ٢٣٣)
" فأما ما رواه حماد عن حريز أيضا، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول " ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة " الحديث فمذهب المرتضى، وابن أبي عقيل، وسالار، والمتأخر، وهو الظاهر من كلام ابني (ابن خ.) بابويه. وقال سالار: لو صحت رواية الوجوب، حملناها على النذب. وهو يشكل، مع تصريح الرواية بالوجوب ".
(وصفحة ٢٣٥)

" إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام " الدين عليه زكاة؟ قال: لا حتى يقبضه قلت: فإذا قبضه أيزكيه؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول في يده " واختاره في الاستبصار، وابن أبي عقيل في المتمسك، وعليه المتأخر، وهو حسن تمسكا بالأصل، وبأنه مال غير ثابت العين فلا يحكم عليه بحول الحول، المشروط بوجود المال المشاهد أو ما في حكمه نعني يلزم المقترض ".
(وصفحة ١٧٢)

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٧٢)
" وقال ابن إدريس لا زكاة على الأطفال والمجانين، ونقله عن ابن أبي عقيل، وهو الأقرب. لنا: أن كل واحد من الصبي والمجنون ليس من أهل التكليف، والزكاة تكليف، فكل واحد منهما ليس من أهل الزكاة.
(وصفحة ١٧٤)

" مسألة: المديون تجب عليه الزكاة في الدين، إن تركه حولا ولا يجب المدين، اختاره ابن أبي عقيل.
مسألة: ولا زكاة على المقرض مطلقا أما المستقرض فإن ترك المال بعينه حولا وجبت الزكاة عليه وإلا فلا وهو اختيار ابن أبي عقيل.
(وصفحة ١٧٩)

" مسألة: اختلف علماؤنا في مال التجارة على قولين، فالأكثر قالوا بالاستحباب، وآخرون قالوا بالوجوب. قال ابن أبي عقيل اختلف الشيعة في زكاة التجارة،

فقال طايفة منهم بالوجوب، وقال آخرون بعدمه، وهو الحق عندي
(وصفحة ١٩١)

" مسألة: المشهور عندنا أن الزكاة تجب على الكفار، كما تجب على المؤمنين، لكن لا يصح منهم أداؤها إلا بعد الإسلام، فإذا أسلموا أسقطت، وبالجملة الكفار عندنا مخاطبون بالفروع، كما أنهم مخاطبون بالأصول. وقال ابن أبي عقيل: تجب الصدقات عند آل الرسول عليهم السلام على الأحرار البالغين من المؤمنين والمؤمنات، دون العبيد والإماء، وأهل الذمة. وقال في موضع آخر: وليس على أهل الذمة زكاة إذا أخذت منهم الجزية، وهو يشعر بوجوب أخذ الزكاة منهم إذا لم يؤديوا الجزية لنا: عموم الأمر، ولأنه لولا الوجوب لما عذبوا بتركها، والتالي باطل، فكذا المقدم، والشرطية ظاهرة، فإن ترك ما ليس بواجب لا يستعقب عقابا، وأما بطلان التالي فلقوله تعالى " ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين، ولم نك نطعم المسكين، وكنا نخوض مع الخائضين، وكنا نكذب بيوم الدين " وقوله تعالى " الذين لا يدعون مع الله إلها آخر، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما "، ولأن حصول الشرايط في الفعل ليس شرطا في التكليف، وإلا لما وجبت الصلاة على المحدث، والتالي باطل بالاجماع، فكذا المقدم، وإذا لم يكن شرطا أمكن التكليف بدونه، احتج بأنه لو كان مكلفا به لكان الفعل منه صحيحا مطلقا، لامتناع تكليف ما لا يطاق، والتالي باطل، لأنه حال الكفر لا يصح منه الفعل بالاجماع، وبعد الكفر يسقط عنه، لقوله عليه السلام " يجب ما قبله " والجواب: المراد بالوجوب التعذيب عليه في الآخرة، كما يعذب على كفره، لا بمعنى وجوب إتيانه به .

منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٤٧٢)

" مسألة: واختلف علماءنا في وجوب الزكاة في غلات الأطفال والمجانين، فأثبتها الشيخان وأتباعهما، وبه قال فقهاء الجمهور، ونقلوه أيضا، عن علي عليه السلام، والحسن بن علي عليهما السلام، وجابر بن زيد، وابن سيرين، وعطاء، ومجاهد، وإسحق، وأبو ثور. وقال السيد المرتضى وسائر

والحسن بن أبي عقيل وابن الجنيد وابن إدريس: بالاستحباب، وهو الوجه. لنا: عموم قوله عليه السلام " رفع القلم عن ثلاث " وما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام " قال سمعت يقول ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة، وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة، ولا عليه لما يستقبل، حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة، وكان عليه مثل ما على غيره من الناس، وعموم قوله عليه السلام " ليس في مال اليتيم زكاة " ولأن وجوب الزكاة نوع تكليف، وهو ساقط عنهم. احتج الشيخ بما رواه في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام قال " مال اليتيم ليس عليه في الدين، والمال الصامت شئ، فأما الغلات فإن عليها الصدقة واجبة " والجواب المراد بالوجوب هنا شدة الاستحباب، جمعا بين الأدلة "

مدارك الأحكام (مجلد: ٥ صفحة ٢٢)

" وقيل: حكم المجنون حكم الطفل، والأصح أنه لا زكاة في ماله، إلا في الصامت إذا أتجر) وكيف كان فالأصل الاستحباب في الغلات كما اختاره المرتضى وابن الجنيد

وابن أبي عقيل وعمامة المتأخرين " .
(وصفحة ٣٩)

" اختلف الأصحاب في وجوب الزكاة في الدين إذا كان تأخيره من قبل صاحبه بأن يكون على باذل يسهل على المالك قبضه منه متى رآه، بعد اتفاقهم على سقوط الزكاة فيه إذا كان تأخيره من قبل المدين، فقال ابن الجنيد، وابن إدريس، وابن أبي عقيل " لا تجب الزكاة فيه أيضا " .
(وصفحة ٤٩)

" اختلف علماءنا في زكاة مال التجارة، فذهب الأكثر ومنهم الشيخان، والمرتضى، وابن إدريس، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن أبي عقيل، وسائر، وسائر المتأخرين إلى أنها مستحبة " .

الحدائق الناضرة (مجلد: ١٢ صفحة ٣٣)

" مسائل: الأولى اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في الدين الذي يقدر صاحبه على أخذه متى شاء لو لم يأخذه هل تجب عليه فيه الزكاة بعد الحول أم لا؟ قولان اختار أولها الشيخ في النهاية والجمل والخلاف والمبسوط والشيخ المفيد والسيد المرتضى

وثانيهما ابن أبي عقيل وابن الجنيد وابن إدريس، وهو المشهور بين المتأخرين ومتأخريهم.

(وصفحة ٤٠)

" قال العلامة في المختلف " ولا زكاة على المقرض مطلقا أما المستقرض فإن ترك المال

بعينه حولا وجبت عليه الزكاة وإلا فلا، وهو اختيار ابن أبي عقيل والشيخ في النهاية في باب الزكاة والخلاف والمفيد في المقنعة والشيخ علي بن بابويه في الرسالة وابن إدريس. "

(وصفحة ١٤٨)

" الأول ما ذكرناه من استحباب الزكاة في مال التجارة هو المشهور بين الأصحاب ونقل المحقق عن بعض علمائنا قولاً بالوجوب، وبذلك صرح الشيخ في بعض كلامه ، قيل وهو ظاهر من كلام ابن بابويه، ونقل عن ابن أبي عقيل أنه قال اختلفت الشيعة في زكاة التجارة فقالت طائفة منهم بالوجوب وقال آخرون بعدمه. "

(وصفحة ٢٣٢ في تعجيل الزكاة قبل وقتها)

" السادسة المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم أنه لا يجوز تعجيل الزكاة قبل وقتها إلا أن يكون المدفوع ديناً على جهة القرض ثم يحتسب به بعد الوجوب مع بقاء الشرائط، ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل وسائر جواز التعجيل والظاهر هو القول المشهور ويدل عليه أولاً ما تقدم من الأخبار الدالة على أن حلول الحول شرط في الوجوب فلم يجز تقديم الواجب عليه كما لا يقدم على النصاب. "

(ومجلد ١٥ صفحة ٤٦١)

" لا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب، فإن آثر ذلك دفع مثلها قرضاً ولا يكون ذلك زكاة ولا يصدق عليها اسم التعجيل) فإذا جاء وقت الوجوب احتسبها زكاة إن شاء

كغيرها من الديون بشرط بقاء المقترض على صفة الاستحقاق، خلافا لابن أبي عقيل وسلار، قال الأول: " يستحب إخراج الزكاة وإعطاؤها في استقبال السنة الجديدة في شهر المحرم، وإن أحب تعجيله قبل ذلك فلا بأس " وقال أيضا: " ومن أتاه مستحق فأعطاه شيئا قبل حلول الحول وأراد أن يحتسب به في زكاته أجزأه إن كان قد مضى من السنة ثلثها إلى ما فوق ذلك، وإن كان قد مضى من السنة أقل من ثلثها فأحتسب به من زكاته لم يجزئه، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام ".
جواهر الكلام (مجلد ١٥ صفحة ٢٦)

" بصحيح زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام " ليس على

مال اليتيم في العين والمال الصامت شيء، فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة " الموافق لجمهور العامة، واحتمال إرادة الثبوت من الوجوب الذي لم يثبت كونه حقيقة في المعنى المصطلح كما في المدارك، وإن كان فيه ما فيه، والذي لم يشتمل على تمام المدعى، ودعوى الاجماع المركب كما عن ابن حمزة يمكن منعها كما ترى، فلا محيص

للفقيه عن حمله على النذب حينئذ كما صرح به من عرفت، إلا أنه قد صرح به أيضا في المواشي، ولم نعرف له دليلا سوى دعوى الاجماع المركب على مساواة حكمها للغلات وجوبا أو ندبا، ودون ثبوتها حرط القناد، خصوصا في نحو المقام الذي لا يتسامح في دليل النذب فيه باعتبار معارضته بدليل حرمة التصرف وخصوصا مع عدم تعرض كثير للنذب فيهما معا، بل ربما ظهر من بعض من نفي الوجوب كابن إدريس الحرمة، وبه جزم العلامة الطباطبائي في مصابيح بعد أن ادعى عدم التصريح به قبل الفاضلين، بل ربما كان ظاهر من تقدمهم كالصدوقين والمرضى وابن أبي عقيل وغيرهم نفي النذب أيضا، ومن ذلك يعلم حينئذ ما في عبارة النافع في الغلات من أن الأحوط الوجوب، فتأمل "

زكاة الذهب والفضة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٧٣)

" وقال السيد المرتضى في المسائل المصرية: الثالثة السبايك من الذهب والفضة، لا زكاة فيها، إلا على من فر بها من الزكاة. وقال ابن أبي عقيل: ليس في الحلي زكاة، ولا في الذهب والفضة المسبوكة حتى يضرب دراهم ودنانير، ويبقى في يد مالكها حولا كاملا، ولم يفصل.

(وصفحة ١٧٩)

" مسألة: لو جعل الدنانير والدراهم حليا قبل الحول فرارا سقطت الزكاة عند أكثر علمائنا لانتفاء الشرط وقال ابن أبي عقيل تجب الزكاة مقابلة بنقيض مقصوده كالمقابل والمطلق وهو ممنوع".

زكاة الغلات

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٩٢)

" مسألة: قال الشيخ في الخلاف: يجب في المال حق، سوى الزكاة المفروضة، وهو ما يخرج يوم الحصاد من الضغث بعد الضغث، والحفنة بعد الحفنة يوم الجذاذ، والمشهور هو الاستحباب، اختاره ابن أبي عقيل، وأبو الصلاح، وهو الأقرب لنا: أصالة براءة الذمة، وما روى عنهم عليهم السلام من قولهم " وعفى رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك".

زكاة الأنعام

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٤٩٨)

"الأول: النصب، وليس فيما دون الخمس من الإبل زكاة، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة، ثم في كل خمس شاة حتى تبلغ عشرين، وعليه علماء الإسلام، وقال الخمسة ومن تابعهم: فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها خمسين شياه، فإذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض.

وأطبق الجمهور على بنت المخاض في خمس وعشرين، وبه قال ابن أبي عقيل، لما روي في كتاب أبي بكر إلى البحرين "فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض" وفي رواية أخرى "فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض". وقد روى الأصحاب مثل ذلك عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام "في كل خمس شاة حتى تبلغ خمسا وعشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها بنت مخاض". لنا: أن الخمس الزائدة على العشرين كالخمس السابقة، ولأننا لا ننتقل من الشاة إلى الجنس بزيادة خمس في شيء من نصب الزكاة المنصوبة. ويؤيده ذلك ما رواه الجمهور عن علي عليه السلام قال "في خمس وعشرين خمس شياه". فإن قيل قد ذكر ابن المنذر أنه لم يصح عن علي عليه السلام ذلك. قلنا هو إن لم يعلم صحته فقد ثبت نقله بطرق محققة عن أهل البيت عليهم السلام، والشهادة بالنفي غير مقبولة. ويؤيد ذلك ما روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام و عبد الرحمن بن الحجاج عنه وزرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا "في خمس وعشرين خمس من الغنم" وجواب: ما ذكره أنه يحتمل أن يكون ذلك رأيا لأبي بكر. فإن قيل روي أن النبي صلى الله عليه وآله كتبه لأبي بكر وكتبه أبو بكر لأنس. قلنا لو صح ذلك لما خالفه علي عليه السلام، وقد بينا صحة النقل عن علي عليه السلام. ثم ما ذكره معارض بالروايات التي نقلناها عن أهل البيت عليهم السلام. وأما رواية

الأصحاب فقد تأولها الشيخ بتأويلين: أحدهما: قال تضرر وزادت واحدة، وقد يجوز الاضمار لتسلم الروايات الأخر. والآخر: حملها على التقية. والتأويلان ضعيفان. أما الاضمار: فبعيد في التأويل وأما التقية: فكيف تحمل على التقية ما اختاره جماعة من محققي الأصحاب؟ ورواه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي وكيف يذهب مثل علي بن أبي عقيل والبزنطي وغيرهما ممن اختار ذلك مذهب الإمامية من غيرهم؟".

تذكرة الفقهاء (مجلد ١ صفحة ٢٠٦)

"مسألة: أول نصب الإبل خمس، وفيها شاة فلا يجب فيما دونها شيء، ثم عشر، وفيه شاتان، ثم خمس عشرة وفيه ثلاث شياه، ثم عشرون وفيه أربع شياه، وهذا كله بإجماع علماء الإسلام، فإذا بلغت خمسا وعشرين فأكثر علمائنا على أن فيها خمس شياه، إلى ست وعشرين ففيها حينئذ بنت مخاض، لقول علي عليه السلام "في خمس وعشرين خمس شياه" ومن طريق الخاصة قول الباقر والصادق عليه السلام "في خمس وعشرين خمس من الغنم" ولأن الخمس الزائدة على العشرين كالخمس السابقة، ولأننا لا ننتقل من الشاة إلى الجنس بزيادة خمس في شيء من نصب الزكاة المنصوصة. وقال ابن أبي عقيل منا: في خمس وعشرين بنت مخاض، وهو قول الجمهور كافة".

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ٥٩)

"شروط زكاة الإبل الملك، والنصاب، والسوم، والحول، وإمكان التصرف، وكمال العقل، وقد تقدما (كذا) ونصب الإبل اثنا عشر، أولها خمس فلا تجب فيما دونها شيء إجماعا، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة، الثاني، عشر، وفيه شاتان، الثالث، خمس عشرة، وفيه ثلاث شياه، الرابع، عشرون، وفيه أربع شياه، الخامس، خمس وعشرون، وفيه خمس شياه، عند أكثر علمائنا. وقال ابن أبي عقيل يجب فيها بنت مخاض، وليس بمعتمد".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٧٥)

" مسألة: المشهور أن في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه، فإذا زادت واحدة، وجب بنت مخاض، أو ابن لبون ذكر ذهب إليه الشيخان، والسيد المرتضى، وابن إدريس، وابنا بابويه، وسلار، وأبو الصلاح، وابن البراج، وباقي علمائنا إلا ابن أبي عقيل، وابن الجنيد، فإنهما أوجبا في خمس وعشرين بنت مخاض. قال ابن أبي عقيل فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون.

" مسألة: المشهور بين علمائنا، أن الإبل إذا زادت على مائة وعشرين ولو بواحدة، وجبت فيها عن كل خمسين حقة، وعن كل أربعين بنت لبون. قال الشيخ: ثم ليس فيها شيء إلى أن تبلغ مائة وإحدى وعشرين، فإذا بلغت ذلك تركت هذه العبرة، وأخذ من كل خمسين حقة، (أو) ومن كل أربعين بنت لبون. وكذا قال ابن الجنيد، والصدوق، وأبو جعفر بن بابويه، وسلار، وابن البراج، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، لأنه قال إلى عشرين ومائة فما زادت على هذه ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

(وصفحة ١٧٦)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: وإذا بلغت خمسا وأربعين وزادت واحدة، ففيها حقة طروقة الفحل، ثم قال: إلى إحدى وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل.

(وصفحة ١٧٧)

" مسألة: المشهور أن في ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة، اختاره الشيخان، وابن الجنيد، والسيد المرتضى، وسلار، وباقي المتأخرين: وقال ابن أبي عقيل وعلي بن بابويه: في ثلاثين تبيع حولي، ولم يذكر التبيعة. لنا أنه أشهر بين الأصحاب، ولأن التبيعة أفضل من التبيع، فأيجابها يستلزم إيجاب التبيع، دون العكس، فهو أحوط فيتعين التخيير بينهما.

" مسألة: ذهب الشيخان إلى أن النصاب الرابع للغنم ثلاث مائة وواحدة، وإن فيه أربع شياه، إلى أربع مائة فيؤخذ من كل مائة شاة، بالغ ما بلغ قال الشيخ في

الخلاف: فإذا زادت واحدة على ثلاث مائة ففيها أربع شياه، إلى أربع مائة، فإذا بلغت ذلك ففي كل مائة شاة. وقال جميع الفقهاء، وأبو حنيفة ، ومالك، والشافعي، وغيرهم، مثل ذلك، إلا أنهم لم يجعلوا بعد المأتين وواحدة أكثر من ثلاث إلى أربع مائة، ولم يجعلوا في الثلاث مائة وواحدة أربعاً، كما جعلناه، وفي أصحابنا من ذهب إلى هذا رواية شاذة، وقد بينا الوجه فيها، وهو اختيار السيد المرتضى. واستدل بإجماع الفرقة، والذي اختاره الشيخ هو مذهب أبي علي بن الجنيد، وأبي الصلاح، وابن البراج، ومذهب السيد المرتضى، هو اختيار ابن أبي عقيل، وابن بابويه، وسلار، وابن حمزة، وابن إدريس، والمعتمد اختيار الشيخ.

" مسألة: المشهور عند علمائنا أجمع أن أول نصب الغنم أربعون، ذهب إليه الشيخان، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل، والسيد المرتضى، وسلار، وابن البراج، وابن حمزة وقال ابنا بابويه رحمهما الله تعالى: ليس على الغنم شيء حتى يبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين وزادت واحدة ففيها شاة لنا: رواية زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد والفضيل عنهما عليهما السلام في الشاة في كل أربعين شاة شاة، وفي حديث محمد بن قيس عن الصادق عليه السلام قال " فإذا كانت أربعين، ففيها شاة " .

(وصفحة ١٩١)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: ولصاحب الغنم أن يستبدل مما صار إلى المصدق الشاة، والشاتين، والثلاثة، وليس له البدل أكثر من ذلك وليس بجيد، لأن البدل الذي يدفعه المالك إن كان أكثر من الواجب جاز أن يستبدل بأزيد، وإن كان أقل لم يجز أن يستبدل ولو بواحدة، فلا وجه لما قاله " .
منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٤٧٩)

" مسألة: وفي عشرة شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، بلا خلاف بين أهل العلم في ذلك، لما تقدم من الأحاديث وليس فيما بين

الخمس والعشر شئ، وكذا في العشر والخمس عشرة، وكذا في الخمس عشرة والعشرين، بلا خلاف. ثم ليس فيها شئ بعد العشرين إلى أن يبلغ خمسا وعشرين، بلا خلاف، فإذا بلغت ذلك وجبت فيها خمس شياه، ذهب إليه أكثر علمائنا. وقال ابن أبي عقيل منا: فيها بنت مخاض، وهو مذهب الجمهور. وقال ابن الجنيد من أصحابنا: يجب فيها بنت مخاض، أو ابن لبون، فإن تعذر فخمس شياه. لنا: ما رواه الجمهور عن زهير عن ابن إسحاق الشعبي عن قاسم بن حمزة عن علي عليه السلام قال " في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه " ومن طريق الخاصة ما تقدم من حديثي أبي بصير و عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام، وما رواه الشيخ عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا " ليس في الإبل شئ حتى يبلغ خمسا، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة، ثم في كل خمس شاة حتى يبلغ خمسا وعشرين، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض " ولأن الخمس الزائدة على العشرين كالمتقدمات، ولأننا لا نتقل من الشاة إلى الخمس بزيادة خمس من نصب الزكاة، احتج ابن أبي عقيل بما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل كلهم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا " في صدقة الإبل في كل خمس شاة، إلى أن تبلغ خمسا وعشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض " احتج الجمهور بما روي عن أبي بكر أنه كتب لأنس لما وجهه إلى البحرين " فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها ابنة مخاض " ولأنه ليس في النصب نصابان متواليان .

الدروس (صفحة ٥٩)

" وقال الحسن وابن الجنيد: في خمس وعشرين بنت مخاض ."

البيان (صفحة ١٧٣)

" فإذا بلغت ستا وعشرين صارت كلها نصابا، وفيه بنت مخاض دخلت في الثانية فأمرها ماخص، ويجزي عنها ابن لبون لو فقدت، ويتخير لو لم يكونا عنده في شرائهما

شيئا، والوجه تعينها مع الامكان، فإن تعذرت فابن اللبون، لمفهوم رواية زرارة عن أحدهما عليه السلام. وقال ابن الجنيد وابن أبي عقيل: يجب بنت المخاض في خمس وعشرين، لرواية جماعة عنهما عليهما السلام، وهي معارضة بأشهر منها، ومحمولة على التقية".

مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٤ صفحة ٦٥)

" لأن التبعية أفضل من التبعية فيجبها يستلزم إيجابه دون العكس فهو أحوط، ويؤيده إيجاب التبعتين في ستين. والشهرة ليست بحجة مع وجود الخلاف، والأفضلية غير معلومة، إذ قد يكون الأمر بالعكس في بعض الأوقات والبلاد. على أن الكلام في كونها أصلا لا بحسب القيمة، فذهب ابن أبي عقيل، وعلي بن بابويه بتعيين التبعية، هو مقتضى الدليل والاحتياط".

مدارك الأحكام (مجلد ٥ صفحة ٥٣)

" الأول: اعتبار النصب، وهي في الإبل اثنا عشر نصابا: خمسة كل واحد منها خمس، فإذا بلغت ستا وعشرين صارت كلها نصابا واحدا، ثم ست وثلاثون، ثم ست وأربعون، ثم إحدى وستون، ثم ست وسبعون، ثم إحدى وتسعون، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين فأربعون أو خمسون أو منهما). هذه النصب مجمع عليها بين علماء الإسلام كما نقله جماعة منهم المصنف في المعتبر، سوى النصاب السادس فإن ابن أبي عقيل وابن الجنيد أسقطاه وأوجبا بنت المخاض في خمس وعشرين إلى ست وثلاثين، وهو قول الجمهور.

(وصفحة ٥٦)

" احتج ابن أبي عقيل على ما نقل عنه بما رواه الكليني والشيخ في الحسن، عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قالوا: " في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمسا وعشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض". وأجاب عنها الشيخ في التهذيب بأن قوله عليه السلام: " فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض" يحتمل أن يكون أراد

" وزادت واحدة " وإنما لم يذكر في اللفظ لعلمه بفهم المخاطب ذلك، قال: ولو لم يحتمل ما ذكره لجاز لنا أن نحمل هذه الرواية على ضرب من التقيية لأنها موافقة لمذهب العامة.

(وصفحة ٦٠)

" قوله: (ثم ثلاثمائة وواحدة، فإذا بلغت ذلك، قيل: يؤخذ من كل مائة شاة، وقيل: بل تجب أربع شياه حتى تبلغ أربعمائة فتؤخذ من كل مائة شاة بالغاما بلغ، وهو الأشهر). اختلف الأصحاب في هذه المسألة فذهب

المفيد، والمرتضى، وابن بابويه، وابن أبي عقيل، وسلار، وابن حمزة، وابن إدريس إلى أن الواجب في الثلاثمائة وواحدة ثلاث شياه، وأنه لا يتغير الفرض من مائتين وواحدة حتى تبلغ أربعمائة، ونقله في التذكرة عن الفقهاء الأربعة "

الحدائق الناضرة (مجلد ١٢ صفحة ٤٣)

" ثم ستا وأربعين ففيها حقة وهي التي دخلت في الرابعة ثم إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي دخلت في الخامسة ثم ستا وسبعين ففيها بنتا لبون ثم إحدى وتسعين ففيها حقتان ثم مائة وإحدى وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، ولا خلاف في الخمسة الأول وإنما الخلاف في النصاب السادس فإن ابن أبي عقيل أسقطه وأوجب بنت مخاض في خمس وعشرين إلى ست وثلاثين وهو قول الجمهور كما صرح به جملة من أصحابنا رضوان الله عليهم وفي المدارك نقل هذا القول

عن ابن أبي عقيل وابن الجنيد، وهو سهو منه فإن ابن الجنيد لم يسقطه، غاية الأمر إنه وافق ابن أبي عقيل في إخراج بنت مخاض في خمس وعشرين. وبما ذكرنا صرح العلامة في المختلف.

(وصفحة ٤٦ - ٤٧)

" احتج ابن أبي عقيل على ما نقل عنه بصحيفة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالاً: " في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمسا وعشرين فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض وليس فيها شيء حتى تبلغ خمسا وثلاثين فإذا بلغت خمسا وثلاثين ففيها ابنة لبون ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمسا وأربعين فإذا بلغت

خمسا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها جذعة ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمسا وسبعين فإذا بلغت خمسا وسبعين ففيها ابتنا لبون ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ تسعين. فإذا بلغت تسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ثم ترجع الإبل على أسنانها. وليس على النيف شيء ولا على الكسور شيء ولا على العوامل شيء إنما ذلك على

السائمة الراعية. قال قلت فما في البخت السائمة؟ قال مثل ما في الإبل العربية ... الحديث "

" وأما التقية فكيف يحمل على التقية ما صار إليه جماعة من محققي الأصحاب ورواه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وكيف يذهب علي مثل ابن أبي عقيل والبزنطي وغيرهما ممن اختار ذلك مذهب الإمامية من غيرهم؟ والأولى أن يقال فيه روايتان أشهرهما ما اختاره المشايخ الخمسة وأتباعهم. انتهى (وصفحة ٥٥ - ٥٨)

" أما كون المخرج في النصاب الأول تبيعا أو تبعية فهو المشهور بل ادعى عليه الاجماع

في المنتهى، ونقل عن الشيخ علي بن بابويه وابن أبي عقيل ايجاب تبع حولي خاصة، وبه صرح الصدوق في الفقيه أيضا، وهذا هو الذي تضمنته صحيحة الفضلاء المتقدم صدرها حيث قال فيها بعد ذكر ما قدمنا نقله منها " وقالوا في القر في كل ثلاثين بقرة تبع حولي وليس في أقل من ذلك شيء، وفي أربعين بقرة بقرة مسنة، وليس في ما بين الثلاثين إلى الأربعين شيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة، وليس في ما بين الأربعين إلى الستين شيء فإذا بلغت الستين ففيها تبعان إلى السبعين، فإذا بلغت السبعين ففيها تبع ومسنة، إلى الثمانين. " ومن ثم نسبه في المختلف إلى المشهور ونقل خلاف ابن أبي عقيل وعلي بن بابويه وثانيا إن التخيير بين الفردين المذكورين لم نقف له على دليل في الأخبار والرواية التي أشار إلى أنها تقدمت وهي صحيحة الفضلاء إنما تضمنت التبع خاصة كما عرفت.

" وقال ابن أبي عقيل وعلي بن بابويه في ثلاثين تباع حولي ولم يذكر التبيعة، لنا أنه أشهر بين الأصحاب ولأن التبيعة أفضل من التبوع فأيجابها يستلزم إيجاب التبوع دون العكس فهو أحوط فيتعين التخيير. احتجا بما رواه زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير وبريد والفضيل في الحسن عن الباقر والصادق عليهما السلام " قالوا في البقر في كل ثلاثين تباع حولي " والجواب أنه غير مانع من إيجاب الأزيد على وجه التخيير. انتهى. وأنت خبير بما في هذا الكلام من الضعف الذي لا يخفى على سائر الأنام فضلا عن ذوي الأفهام، وهل هو إلا محض مجازفة في الأحكام. وبالجملة فالأظهر هو ما ذكره الفضلاء المتقدمون لقيام الدليل عليه، سيما مع تكرره في الرواية في النصب الباقية واعتضادها برواية كتاب الفقه الرضوي. وأما ما نقلناه عن المعتمد ففي النفس منه شيء من حيث عدم تعرض أحد لنقل ذلك بالكلية مع تكرر النقل عن المعتمد في كتب الأصحاب في نقل الأقوال والفتاوى وهذا الوضع أولى لما عرفت.

(وصفحة ٥٨)

" وإلى هذا القول ذهب جملة من الأجلء كالشيخ المفيد والمرتضى والصدوق وابن أبي

عقيل وسلار وابن حمزة وابن إدريس، وعلى هذا فتكون النسب أربعة. وذهب جملة : منهم الشيخ وابن الجنيد وأبو الصلاح وابن البراج والظاهر أنه المشهور كما يظهر من المعتمد إلى أنه بعد بلوغ ثلاثمائة وواحد يجب فيها أربع شياة إلى أن تبلغ أربعمائة فيلغى ما تقدم ويؤخذ من كل مائة شاة فيكون الواجب هنا أربع شياه ولا يتغير الفرض إلا ببلوغ خمسمائة "

جواهر الكلام (مجلد ١٥ صفحة ٨٣)

" ثم ثلاثمائة وواحدة وهو النصاب الرابع فإذا بلغت ذلك قيل والقائل ابن أبي عقيل والجعفي والمفيد في أحد النقلين والصدوق وابن إدريس والفاضل في بعض كتبه وولده " يؤخذ من كل مائة شاة "

(وصفحة ١١٤ - ١١٥)

" إلا أنه رواه في المعتمد كذلك، قال " ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة ومحمد بن

مسلم وأبو بصير والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام " قال " في البقر

في كل ثلاثين تبع أو تبعه، وليس في أقل من ذلك شيء حتى تبلغ ستين، ففيها تبعان أو تبعتان، ثم في سبعين تبعاً وتبعه ومسنة وفي تسعين ثلاث تبعات " ولعله عشر عليه فيما عنده من الأصول كذلك كما هو مظنة ذلك، بل أرسل في الخلاف أخباراً بذلك على أنه في الصحيح المزبور على ما رواه الكليني والشيخ في المرتبة الرابعة، قال " فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبعات حوليات " مضافاً إلى دعوى أولوية التبعية من التبع، لكونها أكثر نفعاً، بل عن المنتهى لا خلاف في أجزاء البيعة عن الثلاثين للأحاديث ولأنها أفضل بالدر والنسل، بل لعل ظاهر الغنية والتذكرة والمنتهى والمدارك والمفاتيح الإجماع على ذلك على ما حكى عن بعضها بل كاد يكون صريحها أو بعضها مؤيداً ذلك كله بالشهرة المحكية في المختلف وغيره، بل

والمحصلة، بل لم نجد مخالفاً صريحاً، إذ لعل اقتصار ابن أبي عقيل والصدوقين والمفيد في كتاب الأشراف فيما حكى على التبع اعتماداً على الأولوية المزبورة، وإن كان تنقيحها على وجه تجزي على أنها فريضة على وجه القيمة لا يخلو من نظر. (وصفحة ١٢٣)

" و بنت اللبون بفتح اللام هي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة أي أمها ذات لبن) ولو بالصلاحيية وإن لم تكن كذلك فعلاً. والحقه بكسر الحاء المهملة هي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فاستحقت أن يطرقها الفحل كما عن بعضهم في وجه التسمية أو يحمل عليها كما عن آخر، والأولى تعليلها بهما، وعلى كل حال لا يعتبر فيها ذلك فعلاً قطعاً، وما في حسنة الفضلاء وكلام ابني الجنيد وأبي عقيل والصدوق فيها (أنها) حقة طروقة الفحل محمول على ذلك. ويؤيده ما عن الخليل في العين "

زكاة الفطرة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٩٣)

" وقال ابن أبي عقيل: ليس على من يأخذ الصدقة صدقة الفطرة.

(وصفحة ١٩٧)

" مسألة: قال علي بن بابويه في رسالته وولده في مقنعه وهدايته وابن أبي عقيل: صدقة الفطرة صاع من حنطة، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب، فإن أراد بذلك الاقتصار عليه فهو ممنوع.

" مسألة: قال ابنا بابويه والشيخان وابن أبي عقيل: إن أفضل ما يخرج التمر.

(وصفحة ١٩٩)

" وقال ابن أبي عقيل: ويجب إعطاء الفطرة قبل الصلاة، والأقرب إنها تجب بغروب الشمس آخر شهر رمضان.

(وصفحة ٢٠٠)

" قال ابن أبي عقيل: يستحب إعطاء الفطرة قبل الصلاة فإن لم يجد من يستحقها عزلها عن ماله حتى يجد من يستحقها.

(وصفحة ٢٠١)

" قال في الاقتصاد: مستحق زكاة الفطرة هو مستحق زكاة المال، من المؤمنين الفقراء العدول وأطفالهم، ومن كان بحكم المؤمنين من البله والمجانين. وقال ابن الجنيد: لا يجزي إعطاؤها المخالف، وهو اختيار ابن أبي عقيل، وسلار، وابن إدريس. مدارك الأحكام (مجلد ٥ صفحة ٣٣٢)

" اختلفت عبارات الأصحاب فيما يجب إخراجه في الفطرة، فقال علي بن بابويه في رسالته، وولده في مقنعه وهدايته، وابن أبي عقيل في متمسكه: صدقة الفطرة صاع من حنطة، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب، وهو يشعر بوجود الاقتصار على هذه الأنواع الأربعة.

(وصفحة ٣٣٧)

" قوله " والأفضل إخراج التمر ثم الزبيب، ويليه أن يخرج كل إنسان ما يغلب على قوته ". واختلف كلام الأصحاب في هذه المسألة، فقال الشيخان، وابنا بابويه، وابن أبي عقيل: إن أفضل ما يخرج التمر ".
الحدائق الناضرة (مجلد: ١٢ صفحة ٢٧٩)
" فنقل عن علي بن بابويه في رسالته وولده في مقنعه وهدايته وابن أبي عقيل في متمسكه

إن صدقة الفطرة صاع من حنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب. وظاهر هذا الكلام وجوب الاقتصار على هذه الأربعة وقال الشيخ في الخلاف " يجوز إخراج صاع من الأجناس السبعة: التمر والزبيب والحنطة والشعير والأرز والأقط واللبن. وهذا يشعر بوجوب الاقتصار على هذه السبعة.
(وصفحة ٢٨٦)

" الثانية اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في أفضل ما يخرج من الزكاة فقال ابنا بابويه والشيخان، وابن أبي عقيل إن أفضل ما يخرج التمر قال الشيخ ثم الزبيب، وهو قول ابن البراج في كامله والمحقق في شرائعه، وفي الشرائع: ويليه أن يخرج كل إنسان ما يغلب على قوته. وقال ابن البراج في المهذب: التمر والزبيب هو أفضل ما يخرج في الفطرة. وقال سلالر " فأما ما يخرج في الفطرة فأفضله أقوات أهل البلاد من التمر والزبيب والحنطة والشعير والأرز والأقط واللبن، إلا أنه إن اتفق أن يكون في بلد بعض هذه الأشياء أغلى سعرا وهو موجود فإخراجه أفضل ما لم يجحف، وروي أن التمر أفضل. وقال الشيخ في المبسوط " الأفضل أن يخرج من قوته أو ما هو أغلى منه، وأفضل ما يخرج التمر ".
جواهر الكلام (مجلد: ١٥ صفحة ٥١٥ - ٥١٦)

" وما في المدارك من الاقتصار على ما في الصحيح منها فحصرها في الحنطة والشعير والتمر والزبيب واللبن مع أنه كان عليه زيادة الذرة، لاشتمال صحيح الحذاء عليها لم نعرفه قولاً لأحد، نعم يحكى عن الصدوقين وابن أبي عقيل الاقتصار على دعوى

الاجماع من الشيخ والفاضل وغيرهما على خلافه، فلا ريب حينئذ في ضعفهما، بل وضعف القول بالحصر في السبعة فضلا عنهما".
المستحقين للزكاة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ١٨٣)

" مسألة: منع ابن أبي عقيل من صرف الصدقة المندوبة إلى غير المؤمن، والأقرب الجواز. لنا: إنه الاحسان، فيكون حسنا، قضية للعقل الحاكم بتسويغه. احتج ابن أبي عقيل بمنعه من الواجب فيمنع من المندوب، وبما رواه سدير الصيرفي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام " أطعم سايلا لا أعرفه مسلما فقال نعم أعط من لا تعرفه بولاية، ولا عداوة للحق، إن الله عز وجل يقول " وقولوا للناس حسنا "، ولا تطعم من نصب لشيء من الحق، أو دعا لشيء من الباطل " والجواب : المراد بالمنع هنا في الزكاة، والحمل على الواجب خال عن الجامع.

(وصفحة ١٨٨)

" وقال ابن أبي عقيل: يستحب إخراج الزكاة وإعطائها في استقبال السنة الجديدة في شهر المحرم، وإن أحب تعجيله قبل ذلك فلا بأس، وهو يشعر بجواز التعجيل.
" مسألة: قال ابن أبي عقيل: من أتاه مستحق فأعطاه شيئا قبل حلول الحول، وأراد أن يحتسب به من زكاته أجزاءه، إذا كان قد مضى من السنة ثلثها إلى ما فوق ذلك، وإن كان قد مضى من السنة أقل من ثلثها فأحتسب به من زكاته لم يجزه، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام، وأكثر أصحابنا لم يعتبروا ما اعتبره هذا الشيخ، وهو الأقرب. لنا: إنه يشتمل على مصلحة وهو الاقراض فيكون سايغا قبل الثلث كبعده، والأخبار التي ادعى تواترها لم تصل إلينا".

الدروس (صفحة ٦٤)

" ولا يجوز تقديمها على وقت الوجوب، وروى جوازه بأربعة أشهر أو سبعة

أشهر، ومن أول السنة. وقال الحسن: يقدم من ثلث السنة وحمل على القرض فتحسب عند الوجوب بشرط بقاءه على صفة الاستحقاق. (وصفحة ٦٧)

" ويستحب زيادة الوقود في الشتاء لهم، ويجوز على الذمي وإن كان أجنبيا، وعلى المخالف إلا الناصب. ومنع الحسن من الصدقة على غير المؤمن، ولو كانت ندبا "

البيان (صفحة ٩٦ ١)

" مسائل: يشترط الايمان في الجميع إلا المؤلفة، فلا يعطى الكافر ولا معتقد غير الحق من المسلمين، ولو أعطى مخالف فريقه ثم استبصر أعاد، ولو كانت العين باقية فالأقرب جواز استرجاعها، ولو فقد المؤمن ففي رواية يعقوب بن شعيب يجوز دفعها إلى من لا ينصب، وأقوى في الجواز زكاة الفطرة، لرواية الفضيل عن الصادق عليه السلام والوجه المنع فيهما، وحكم الطفل حكم أبويه، ولا يضر فسقهما، ولو تولد بين المحق والمبتدع فالأقرب جواز إعطائه خصوصا إذا كان المحق الأب، أما الصدقة المندوبة فلا يشترط في قابضها الايمان خلافا لابن أبي عقيل. (وصفحة ٢٠٣)

الفصل الثالث في وقت الدفع، وهو واجب عند كمال الشرايط على الفور، فلا يجوز التأخير إلا لعذر كعدم التمكن من المال، أو الخوف من الجائر، أو انتظار المستحق فيضمن مع الامكان، وجوز الشيخان تأخيرها شهرا أو شهرين. ورواية معاوية بن عمار الصحيحة عن الصادق عليه السلام " لا بأس بتأخيرها من شهر رمضان إلى المحرم، وبتعجيلها في شهر رمضان وإن كان الحول في المحرم "، وروى حماد بن عثمان عنه جواز التأخير والتعجيل شهرين، وروى أبو بصير عنه جواز تعجيلها، إذا مضت خمسة أشهر، وحملت على انتظار المستحق والقرض، نعم له التربص للأفضل والأحوج والمعتاد للطلب منه، بما لا يؤدي إلى الإهمال، ويظهر من ابن أبي عقيل بمضي ثلث السنة فصاعدا، وأكثر الأصحاب على جعل ذلك قرضا، واحتسابه من الزكاة بشرط بقاء المال على الوجوب "

الحدائق الناضرة (مجلد ٢٢ صفحة ٢٧٢) (الصدقة على غير المؤمن)
" ونقل في الدروس عن الحسن بن أبي عقيل المنع من الصدقة على غير المؤمن مطلقا ،
وظاهر بعض الأصحاب أن الخلاف في الصدقة على الذمي كالخلاف في الوقف
عليه، وقد تقدم الكلام في الوقت عليه، والخلاف في ذلك. والذي وقفت عليه من
الروايات المتعلقة بهذا المقام ما رواه في الكافي عن سدير الصيرفي في الموثق " قال:
قلت لأبي عبد الله عليه السلام أطعم سائلا لا أعرفه مسلما؟ فقال: نعم أعط من لا
تعرفه بولاية ولا عداوة للحق إن الله تعالى يقول: " وقولوا للناس حسنا " ولا تطعم
من نصب لشئ من الحق، أو دعا إلى شئ من الباطل ". وهذه الرواية ظاهرة في
جواز اعطاء المستضعفين الذين هم أحد أفراد المسلمين وهم أكثر الناس في الصدر
الأول ".

" وفي هذين الخبرين رد لما تقدم نقله، عن ابن أبي عقيل من منع الصدقة على غير
المؤمن، ومنها ما رواه في الكافي عن عمر بن أبي نصر، " قال: قلت لأبي عبد الله عليه
السلام إن أهل السواد سيقتمون علينا وفيهم اليهود والنصارى والمجوس،
فنتصدق عليهم قال: نعم " وهذا الخبر دال على ما هو المشهور بين الأصحاب مما
قدمناه ذكره، وفيه رد على ابن أبي عقيل أيضا. وما رواه في الكافي عن عبد الله
بن الفضل النوفلي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام ورواه الصدوق مرسلا عن
أبي عبد الله عليه السلام " أنه سئل عن السائل يسأل ولا يدري ما هو، فقال: أعط
من وقعت له الرحمة في قلبك، وقال: أعط دون الدرهم، قلت أكثر ما يعطى؟
قال أربعة دوانيق، وفيه رد لما ذهب إليه ابن أبي عقيل أيضا ".

كتاب الخمس

المعتبر (مجلد ٢ صفحة ٦٢٣)

" الرابع: أرباح التجارات والصنائع والزراعات وجميع الاكتسابات. قال كثير من الأصحاب: فيها الخمس بعد المؤنة على ما يأتي. وقال ابن أبي عقيل: وقد قيل الخمس في الأموال كلها، حتى على الخياط، والنجار، وغلة الدار، والبستان، والصانع في كسب يده، لأن ذلك إفادة من الله وغنيمة "

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٢٧٢)

" قال دام ظله: وفي مستحقه عليه السلام أقوال إلى آخره. أقول: موجب الخلاف هنا، عدم نص دال على محل النزاع، وكل واحد قال بمقتضى النظر. فأجابه قوم من المتقدمين، مثل المناكح، وهو متروك لا فتوى عليه. وذهب قوم إلى أن يحفظ مدة الحياة، ثم يوصي به إلى ثقة، أو يدفن، ومنهم ابن أبي عقيل، والشيخ في النهاية ، والمفيد في المقنعة، والمرتضى، والمتأخرون. وحكى القول بسقوط إخراج الخمس في زمان الغيبة، وفي قول، يدفع إلى فقراء الشيعة وهما متروكان، ولا أعرف الذهاب إليهما، إلا في حكاية المصنفين وأقرب الأقوال ما ذهب إليه المفيد في الرسالة العزية أن نصيبه عليه السلام، يدفع إلى مستحقي الخمس، ممن يعجز حاصلهم عن مؤونة السنة، وهو اختيار شيخنا وصاحب الواسطة، وكثير من المتأخرين.

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٢٠٣)

" مسألة: أوجب الشيخ الخمس في أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم، سواء كانت مما تجب فيه الخمس كالمأخوذة عنوة، أو لا كالتي أسلم أربابها عليها، واختاره ابن إدريس ولم يذكر ذلك ابن الجنيد، ولا ابن أبي عقيل، ولا المفيد، ولا سلالر، ولا أبو الصلاح، والأول أقرب "

" مسألة: أوجب الشيخ، وأبو الصلاح، وابن إدريس، الخمس في الحلال، إذا اختلط بالحرام، ولم يتميز أحدهما من الآخر، ولم يذكر ذلك ابن الجنيد، ولا ابن أبي عقيل، ولا المفيد ."

" مسألة: للشيخ في اعتبار النصاب في المعادن قولان، قال في النهاية: ومعادن الذهب والفضة لا يجب فيها الخمس، إلا إذا بلغت إلى القدر الذي تجب فيه الزكاة، وكذا قال في المبسوط، وقال في الخلاف: تجب في المعادن، ولا يراعى فيها النصاب، واختاره في الاقتصاد، وأطلق ابن الجنيد، وابن أبي عقيل، والمفيد، والسيد المرتضى، وابن زهرة، وسالار ."
(وصفحة ٢٠٥)

" مسألة: منع الشيخان، والسيد المرتضى، وابن أبي عقيل، وأبو الصلاح، وأكثر علمائنا من إعطاء بني المطلب من الخمس، وقال المفيد في الرسالة العزية: إنهم يعطون، واختاره ابن الجنيد.
" مسألة: المشهور أن المراد باليتامى والمساكين وابن السبيل في آية الخمس في قرابة النبي صلى الله عليه وآله من بني هاشم خاصة، ذهب إليه الشيخان، وابن أبي عقيل، وأبو الصلاح، وباقي فقهاءنا، إلا ابن الجنيد ."
منتهى المطلب (مجلد ١ صفحة ٥٤٨)

" (الثاني) قال ابن الجنيد: فأما من ميراث، أو كد بدني، أو (صلة)، أو ربح تجارة، أو نحو ذلك فالأحوط إخراج، لاختلاف الرواية في ذلك، ولأن لفظة فرضه محتمل هذا المعنى، ولو لم يخرج الإنسان لم يكن كتارك الزكاة التي لا خلاف فيها. وقال أبو عقيل: الخمس في الأموال كلها حتى على الخياط، والنجار، وغلة الدار والبستان، والصنائع، في كسب يده، لأن ذلك إفادة من الله وغنيمة. ويدل عليه رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله " الخياط ليخيط قميصا بخمسة دوانيق، فلنا منه دائق ."
البيان (صفحة ٢١٧)

" وخامسها: أرض الذمي المنتقلة إليه من مسلم بالشراء وغيره، وإن كانت رواية أبي عبيدة عن الباقر عليه السلام بلفظ الشراء، ولم يذكرها ابن أبي عقيل، وابن

الجنيد، والمفيد، وسار، وأبو الصلاح.
" الرابع: لو شرط الذمي في البيع سقوط الخمس عنه، فسد الشرط، والأولى إفساد البيع، ولو تقايلا بعد البيع احتتمل سقوط الخمس، لأن الإقالة فسخ عندنا، وسادسها: الحلال المختلطة بالحرام، ولا يعرف قدره ولا صاحبه، لمما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يذكره ابن الجنيد، والمفيد، وابن أبي عقيل. وربما احتج المانع برواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة، قلنا كل ذلك غنيمة ".
(وصفحة ٢١٨)

" سابعها: جميع أنواع التكسب من تجارة، وصناعة، وزراعة، وغير زراعة، وغير ذلك، ويعتبر فيها إخراج مؤنة السنة له ولعياله، ومنها قضاء دينه، وحجه، وغزوه، وما (ينويه) من مظالم، أو مصادرة على الاقتصار من غير إسراف، ولا إقتار، فيجب خمس الزايد على ذلك وظاهر ابن أبي عقيل العفو عن هذا النوع، وأنه لا خمس فيه، والأكثر على وجوبه، وهو المعتمد، ولانعقاد الاجماع عليه في الأزمنة التابعة، لزمانها أو اشتها الروايات فيه ".
شرح اللمعة (مجلد ٢ صفحة ٧٢)

" (والسابع: أرض الذمي المنتقلة إليه من مسلم)، سواء انتقلت إليه بشراء، أم غيره، وإن تضمن بعض الأخبار لفظ الشراء، وسواء كانت مما فيه الخمس كالمفتوحة عنوة حيث يصح بيعها، أم لا، وسواء أعدت للزراعة، أم لغيرها، حتى لو اشترى بستانا، أو دارا أخذ منه خمس الأرض، عملا بالاطلاق، وخصها في المعتبر بالأولى. وعلى ما اخترناه فطريق معرفة الخمس أن تقوم مشغولة بما فيها بأجرة للمالك، ويتخير الحاكم بين أخذ خمس العين، والارتفاع ولا حول هنا، ولا نصاب، ولا نية، ويحتمل وجوبها عن الآخذ، لا عنه، وعليه المصنف في الدروس، والأول في البيان، ولا يسقط ببيع الذمي لها قبل الإخراج وإن كان لمسلم، ولا بإقالة المسلم له في البيع الأول، مع احتمالها هنا، بناء على أنها فسخ، لكن لما كان من حينه ضعف. (وهذه) الأرض (لم يذكرها

كثير) من الأصحاب كابن أبي عقيل، وابن الجنيد، والمفيد، وسلار والتقي.
والمتأخرون أجمع والشيخ من المتقدمين على وجوبه فيها ".
مجمع الفائدة والبرهان (مجلد ٤ صفحة ٣٢١)

" قال في المختلف: أوجب الشيخ الخمس في أرض الذمي إذا اشتراها من
مسلم، سواء كانت مما تجب فيه الخمس المأخوذة عنوة، أو لا كالتي أسلم أربابها
عليها، واختاره ابن إدريس، ولم يذكر ذلك ابن الجنيد، ولا ابن عقيل، ولا
المفيد، ولا سلار، ولا أبو الصلاح، والأول أقرب ".
مدارك الأحكام (مجلد: ٥ صفحة ٣٦٤)

" فقال الشيخ في الخلاف " يجب الخمس في المعادن ولا يراعى فيها نصاب. وبه قطع
ابن إدريس في سرائره فقال " إجماع الأصحاب منعقد على وجوب إخراج الخمس من
المعادن على اختلاف أجناسها، قليلا كان أو كثيرا، ذهباً أو فضة، من غير اعتبار
مقدار. وهو اختيار ابن الجنيد، والسيد المرتضى، وابن أبي عقيل، وابن
زهرة، وسلار، وغيرهم.

(وصفحة ٣٧٨)

" وقال ابن الجنيد في مختصر الأحمدي " فأما استفيد من ميراث أو كد بدن أو صلة
أخ أو ربح تجارة أو نحو ذلك فالأحوط إخراجها لاختلاف الرواية في ذلك، ولو لم
يخرجه الإنسان لم يكن كتارك الزكاة التي لا خلاف فيها. وظاهر كلامه العفو عن
هذا النوع. وحكاة الشهيد في البيان عن ظاهر ابن أبي عقيل أيضا فقال " وظاهر ابن
الجنيد وابن أبي عقيل العفو عن هذا النوع وأنه لا خمس فيه، والأكثر على
وجوبه، وهو المعتمد ".

(وصفحة ٣٨٥)

" ما رواه الشيخ في التهذيب، عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان، عن أبي عبيدة الحذاء، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول " أيما ذمي اشترى من مسلم أرضا فإن عليه الخمس ". وحكى العلامة في المختلف عن كثير من المتقدمين كابن الجنيد والمفيد وابن أبي عقيل وسالار وأبي الصلاح أنهم لم يذكروا هذا القسم.

(وصفحة ٣٨٨)

" روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " إن رجلا أتى إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال " إني اكتسبت مالا أغمضت في مطالبه حلالا وحراما، وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه من الحرام وقد اختلط علي "، فقال أمير المؤمنين عليه السلام " تصدق بخمس مالك، فإن الله رضي من الأشياء، وسائر المال لك ". وفي الروايتين قصور من حيث السند فيشكل التعلق بهما، مع أنه ليس في الروايتين دلالة على أن مصرف هذا الخمس مصرف الغنائم، بل ربما كان في الرواية الثانية إشعار بأن مصرفه مصرف الصدقات. ومن ثم لم يذكر هذا القسم المفيد ولا ابن الجنيد ولا ابن أبي عقيل ".

الحدائق الناضرة (مجلد: ١٢ صفحة ٣٢٩)

" ونقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد والسيد المرتضى وابن زهرة وسالار أنهم أطلقوا وجوب الخمس، وهو ظاهر في موافقة القول المتقدم، واعتبر أبو الصلاح بلوغ قيمته دينارا واحدا، ورواه ابن بابويه في المقنع ومن لا يحضره الفقيه. وقال الشيخ في النهاية " ومعادن الذهب والفضة لا يجب فيها الخمس إلا إذا بلغت إلى القدر الذي تجب فيه الزكاة ". ونحوه في المبسوط. واختاره ابن حمزة، وعليه جمهور المتأخرين.

(وصفحة ٣٤٧)

" وحكاه الشهيد في البيان عن ظاهر ابن أبي عقيل أيضا فقال " وظاهر ابن الجنيد وابن

أبي عقيل العفو عن هذا النوع وأنه لا خمس فيه والأكثر على وجوبه، وهو المعتمد لانعقاد الاجماع عليه في الأزمنة السابقة لزمانهما واشتهار الروايات فيه ". انتهى. (وصفحة ٣٥١)

" ولم نقف لما نقل عن ابن الجنيد وابن أبي عقيل على دليل معتمد سوى ما نقله في المختلف فقال احتج ابن الجنيد بأصالة براءة الذمة وبما رواه عبد الله بن سنان قال " سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة ".
" ويمكن أن يقال ولعله الأظهر " إن الوجه في ما ذكره ابن الجنيد وابن أبي عقيل إنما هو من حيث ورود جملة من الأخبار كما سيأتي إن شاء الله تعالى في محلها بتحليل الخمس من هذه النوع كما يشير إليه قول ابن الجنيد في عبارته المتقدمة " لاختلاف الرواية بذلك " فكأنهما رجحا العمل بأخبار التحليل فأسقطاه هنا. (وصفحة ٣٥٩)

" وحكى العلامة في المختلف عن كثير من المتقدمين كابن الجنيد والشيخ المفيد وابن أبي عقيل وسالار وأبي الصلاح أنهم لم يذكروا هذا الفرد في ما يجب فيه الخمس وظاهرهم سقوط الخمس هنا، ونقل عن شيخنا الشهيد الثاني في فوائد القواعد الميل إلى ذلك استضعافا للرواية الواردة بذلك، وذكر في الروضة تبعا للعلامة في المختلف أنها من الموثق. والجميع سهو ظاهر فإن سند الرواية في أعلى مراتب الصحة. (وصفحة ٣٦٣)

" السابع في الحلال إذا اختلط بالحرام، والقول بوجوب الخمس هنا هو المشهور، ونقل عن الشيخ المفيد وابن أبي عقيل وابن الجنيد أنهم لم يذكروا الخمس هنا في عداد

الأفراد المتقدمة كما لم يذكروه في سابق هذه المقام وقد ورد بالخمس هنا روايات: منها

ما رواه الشيخ في التهذيب عن الحسن ابن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال " إن رجلا أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين إنني أصبت مالا لا أعرف حلاله من حرامه؟ فقال له أخرج الخمس من ذلك المال فإن الله عز وجل قد رضي من المال بالخمس واجتنب ما كان صاحبه يعلم ".

(وصفحة ٣٩٠)

" وذهب السيد المرتضى رضي الله عنه إلى أنه يكفي في الاستحقاق الانتساب بالأم ويكون الحكم فيه حكم المنتسب بالأب من غير فرق، ومنشأ هذا الخلاف أن أولاد البنت أولاد حقيقة أو مجازا فالمرتضى ومن تبعه على الأول والمشهور الثاني والأصحاب

لم ينقلوا الخلاف هنا إلا عن السيد رضي الله عنه وابن حمزة مع أن شيخنا الشهيد الثاني في شرح المسالك في بحث ميراث أولاد الأولاد نقله عن المرتضى وابن إدريس ومعين الدين المصري، ونقله في بحث الوقف على الأولاد عن الشيخ المفيد والقاضي وابن إدريس، ونقل بعض أفاضل العجم في رسالة له صنفها في هذه المسألة واختار فيها مذهب السيد هذا القول أيضا عن القطب الراوندي والفضل بن شاذان، ونقله المقداد في كتاب الميراث من كتابه كنز العرفان عن الراوندي والشيخ المحقق الشيخ أحمد بن المتوج البحراني الذي كثيرا ما يعبر عنه بالمعاصر، ونقله في الرسالة المشار إليها

أيضا عن ابن أبي عقيل وأبي الصلاح والشيخ الطوسي في الخلاف وابن الجنيد وابن زهرة في الغنية، ونقل عن المحقق المولى أحمد الأردبيلي الميل إليه أيضا، وهو مختار المحقق المدقق المولى العماد مير محمد باقر الداماد وله في المسألة رسالة جيدة قد وقفت

عليها، واختاره أيضا المحقق المولى محمد صالح المازندراني في شرح الأصول والسيد

المحدث نعمة الله الجزائري وشيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني، وسيأتي نقل كلامهم في المقام.

(وصفحة ٣٩٤)

" وإلى ما اختاره السيد المرتضى واختارناه ذهب الحسن بن أبي عقيل في كتاب المتمسك

وهذا الرجل من جلة أصحابنا وفقهائنا وكان شيخنا المفيد يكثر الثناء عليه. انتهى وقال في المختلف في كتاب الخمس بعد ذكر القول المشهور أولا " وذهب السيد المرتضى إلى أن ابن البنت ابن حقيقة، ومن أوصى بمال لولد فاطمة عليها السلام دخل فيه أولاد بنيتها وأولاد بناتها حقيقة وكذا لو وقف على ولده دخل فيه ولد البنت لدخول ولد البنت تحت الولد. والأقرب الأول، لنا أنه إنما يصدق الانتساب حقيقة

إذا كان من جهة الأب عرفا فلا يقال تميمي إلا لمن انتسب إلى تميم بالأب ولا حارثي إلا لمن انتسب إلى حارث بالأب، ويؤيده قول الشاعر " بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد. وما رواه حماد بن عيسى قال رواه لي بعض أصحابنا عن العبد الصالح أبي الحسن الأول عليه السلام " ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش فإن الصدقة تحل له وليس له من الخمس شيء لأن الله يقول (أدعوهم لآبائهم) ولأنه أحوط.

جواهر الكلام (مجلد: ١٦ صفحة ٦٥)

" (السادس) مما يجب فيه الخمس (إذا اشترى الذمي أرضا من مسلم وجب فيها الخمس) عند ابني حمزة وزهرة وأكثر المتأخرين من أصحابنا، بل في الروضة نسبته إلى الشيخ والمتأخرين أجمع، بل في المنتهى والتذكرة نسبته إلى علمائنا، بل في الغنية الاجماع عليه، وهو بعد اعتضاده بما عرفت الحجة، وإن كان قيل إنه لم يذكر الخمس في ذلك جماعة من القدماء كابن أبي عقيل وابن الجنيد والمفيد وسائر والتقي، إذ هو مع عدم منافاته لحجية الاجماع المنقول عندنا أعم من الحكم بالنفي "

(وصفحة ٩٠)

" (ويعتبر في الطوائف الثلاثة انتسابهم إلى عبد المطلب بالأبوة، فلو انتسبوا بالأم خاصة لم يعطوا شيئا من الخمس على الأظهر) الأشهر، بل عليه عامة أصحابنا كما اعترف به في الرياض عدا المرتضى رحمه الله وابن حمزة على ما حكى عنهما، مع أن فيما حضرني من نسخة وسيلة الثاني موافقة المشهور، ويؤيده نسبة غير واحد من الأصحاب ذلك للمرتضى خاصة، نعم وافقه عليه المحدث البحراني في حدائقه حاكيا " فيها عن المسالك نقله أيضا في ميراث أولاد الأولاد عن الحلبي ومعين الدين المصري، وفي بحث الوقف عن المفيد والقاضي أيضا "، بل وعن رسالة لبعض أفاضل العجم صنفها في اختيار مذهب السيد، نقله عن القطب الراوندي والفضل بن شاذان وابن أبي عقيل وأبي الصلاح والشيخ في الخلاف وابن زهرة والجنيد "

كتاب الصيد والذبائح

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٧٤)

" وقال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلا عمل حظيرة قصب في الماء، ليصطاد بها السمك، فدخلها السمك، فمات فيها، أو جزر عنها الماء، فبقي فيها، فمات، كان حلالا أكله، لأن هذا يكون صيدا السمك، وكذلك ما أشبهه الحظيرة، إذا عمل ليصاد بها السمك ".

(وصفحة ٦٧٧)

" وقال ابن الجنيد: ولا يؤكل من السمك الجري، ولا المارماهي، والزمار، وما لا قشر له، وما ليس ذنبه مستويا وقال ابن أبي عقيل: وحرام بيع شيء من الجري، والمارماهي والزمار.

(وصفحة ٦٧٩)

" وقال ابن أبي عقيل: ولا بأس بصيد اليهود والنصارى، وذبايحهم، ولا يؤكل صيد المجوس وذبايحهم.

(وصفحة ٦٨١)

" قال ابن أبي عقيل: وإذا ذبح ذبيحة، فوجد في بطنها ولدا تاما، فإنه يؤكل، لأن ذكاة الأم ذكاته، وإن لم يكن تاما فلا يؤكل ".

(وصفحة ٦٨٩)

" مسألة: المشهور عند علمائنا، أن ما يقتله غير الكلب من السباع، لا يحل، سواء كان معلما أو لا سمي مرسله أو لا، وقال ابن أبي عقيل: لا (ما خ) يصطاد مما أحل الله عز وجل، فإنه يصطاد بأربعة أشياء، سباع معلمة مثل الكلب، وما أشبهه من

الفهد والنمر وغير ذلك، وطير مكلب كالبازي والصقر وما أشبههما، وسهم يرسل ، وحجر يرمى كالبندق وغيره من الحجارة، فأما ما اصطاده الكلب وما أشكله من السباع، فإنه يؤكل قتيل صيده وأدرك صاحبه ذكاته أكل منه أو لم يأكل منه، إذا كان المرسل قد سمى عند إرساله.

" احتج ابن أبي عقيل، بما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال " إن أصبت معلما، أو فهدا بعد أن تسمي، فكل مما أمسك عليك، قتل، أو لم يقتل، أكل أو لم يأكل، فإن أدركت صيده، وكان في يدك حيا، فذكه، فإن عجل عليك، فمات قبل أن تدركه، فكل ". وفي الصحيح عن أحمد بن محمد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عما قتل الكلب أو الفهد؟ قال: فقال: أبو جعفر عليه السلام " الكلب والفهد سواء فإذا هو أخذه فأمسكه فمات، وهو معه فكل، فإنه أمسك عليك، فإذا أمسكه وأكل منه فلا تأكل، فإنه أمسك على نفسه " والجواب أنه محمول على التقية أو الضرورة، قاله الشيخ، وهو حسن.

تذنيب قول ابن أبي عقيل وابني بابويه أنه يؤكل صيده أكل منه أو لم يأكل ليس مشهورا على إطلاقه لأن عند علمائنا أنه إن كان معتادا أكل الصيد لم يجز أكل ما يقتله وإن كان نادرا جاز لما تقدم ولما رواه رفاعة بن موسى عن الصادق عليه السلام قال سألت عن الكلب يقتل فقال: كل فقلت أكل منه فقال: إذا أكل منه فلم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه وقول ابن أبي عقيل وابني بابويه محمول على ما إذا أكل نادرا، أما مع الاعتياد فلا.

الدروس (صفحة ٢٧١)

" وقال الحسن: لا بأس بصيد اليهود والنصارى وذبايحهم، بخلاف المجوس ".
" وقال الحسن: يحل صيد ما أشبهه من السباع، كالفهد والنمر وغيرهما.
" وقال الصدوقان والحسن يؤكل صيده وإن أكل وربما حمل على النذرة ".

صفحة ٢٧٥

" ولو مات في الشبكة التي في الماء، حرم، ولو اشتبه الحي فيها بالميت، حل الجميع ، عند الحسن، والشيخ، والقاضي، والمحقق ".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٧٥)

" وذهب الحسن بن أبي عقيل إلى حل صيد ما أشبه الكلب، من الفهد، والنمر، وغيرهما لعموم قوله تعالى " وما علمتم من الجوارح مكلبين " وخصوص صحيحة أحمد

بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت زكريا بن آدم أبا الحسن عليه السلام، وصفوان حاضر عما قتل الكلب والفهد قال: قال جعفر بن محمد عليه السلام " الفهد والكلب سواء " وفي الصحيح عن أحمد بن محمد قال سألت أبا الحسن عليه السلام عما قتل الكلب والفهد، قال: قال أبو جعفر عليه السلام " الكلب والفهد سواء فإذا أخذه فأمسكه فمات، وهو معه، فكل، فإنه أمسك عليك، وإذا أمسكه، وأكل منه فلا تأكل، فإنه أمسك على نفسه "

(وصفحة ١٧٩)

" واختلف الأصحاب في حكم ذبيحة الكتابين، فذهب الأكثر، ومنهم الشيخان، والمرضى، والاتباع، وابن إدريس، وجملة المتأخرين، إلى تحريمهما أيضا، وذهب علمائنا أنه إن كان معتادا لأكل الصيد، لم يجز أكل ما يقتله، وإن كان نادرا، جاز، لما تقدم ولما رواه رفاعة بن موسى عن الصادق عليه السلام قال: سألت عن الكلب يقتل؟ فقال " كل " فقلت: أكل منه، فقال " إذا أكل منه، فلم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه " وقول ابن أبي عقيل، وابني بابويه، محمول على ما إذا أكل نادرا أما مع الاعتياد فلا "

(صفحة ١٨٥)

" قوله: ولو نصب شبكة، فمات بعض ما حصل فيها، واشتبه الحي بالميت، قيل حل الجميع، تغليبا للحرمة، والأول حسن.. لدلالة الأخبار الصحيحة عليه كصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، في رجل نصب شبكة في الماء، ثم رجع إلى بيته، وتركها فرجع، فوجد فيها سمكا ميتا فقال " ما عملت يده فلا بأس، وأكل ما وقع فيها "، وصحيحة الحلبي قال: سألت عن الحظيرة من القصب، تجعل في الماء للحياتان، فيدخل فيها الحياتان، فيموت بعضها فيها، فقال " ولا بأس به إن تلك الحظيرة إنما جعلت ليصطاد بها " ومقتضى هذين

الخبرين حل الميت وإن تميز وأن المعتبر في حله قصد الاضطهاد، وإليه ذهب الحسن بن أبي عقيل، وذهب ابن إدريس، والعلامة، وأكثر، المتأخرين، إلى تحريم الجميع، لأن ما مات في الماء حرام، كما تقدم، والمجموع محصور، وقد أشبه الحلال بالحرام، فيكون الجميع حراما، ولو لم يشتهه فأولى بتحريم الميت ". (ومجلد ٣٦ صفحة ٩)

" في خبر زرارة عنه عليه السلام أيضا في حديث إنه قال: وأما خلاف الكلاب مما يصيده الفهود والصقور وأشباه ذلك فلا تأكل من صيده إلا ما أدركت ذكاته، لأن الله عز وجل قال: مكليين، فما كان خلاف الكلاب فليس صيده بالذي يؤكل، إلا أن تدرك ذكاته، وغيرها من النصوص. خلافا لابن أبي عقيل الذي استقر الاجماع بعده، بل لعله كذلك قبله، فأباح صيد غير الكلب من السباع المعلمة غير جوارح الطير، كالفهد والنمر وغيرهما وإن لم تدرك ذكاته، ولم أجد له دليلا على ذلك، فضلا عن كونه مقاوما لما عرفت. وحينئذ فلو اصطاد بغيره كالفهد والنمر أو غيرهما من السباع لم يحل منه وإن كانت معلمة إلا ما يدرك ذكاته ". (وصفحة ١٠ - ١١)

" وقال الحلبي: قال أبو عبد الله عليه السلام: كان أبي يفتي وكنا نفتي نحن ونخاف في صيد البزاة والصقور، فأما الآن فلا نخاف، ولا نحل صيدها إلا أن تدرك ذكاته، وأنه لفي كتاب الله، إن الله قال: وما علمتم من الجوارح مكليين، فسمى الكلاب. وفي أخرى كون الفهد كالكلب في حل ما قتله، وظاهرها اختصاص الحل فيهما. وهو لا يقول به، بل ربما احتمل كون الفهد من الكلب موضوعا بناء على أنه كما عن القاموس كل سبع، بل مقتضاه إدراج غيره فيه أيضا، لكن المعروف لغة وعرفا خلافا، ضرورة كون الكلب عبارة عن الحيوان المخصص النابح، كما اعترف به بعض أهل اللغة. وحينئذ فليس في شيء من النصوص على كثرتها ما يوافق ما ذكره ابن أبي عقيل ونصوص التسوية بين الفهد والكلب لا بد من طرحها أو حملها على التقية أو غير ذلك مما لا ينافي. وبذلك كله ظهر لك أنه لا إشكال بحمد الله في

المسألة لقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني: قال أمير المؤمنين عليه السلام : الكلب الأسود البهيم لا تأكل صيده، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر بقتله. الذي ينبغي حمله على الكراهة، لضعفه عن مقاومة عموم الكتاب والسنة وإجماع الأصحاب على حل صيد الكلب المعلم مطلقا، والمخالف شاذ معلوم النسب، مسبوق بالاجماع وملحوق به، فلا عبرة بخلافه، نحو ما سمعته من ابن أبي عقيل، والله العالم".

(وصفحة ١٩)

" (و) الثالث أن لا يأكل ما يمسكه على وجه الغلبة والاعتیاد فإن أكل نادرا لم يقدر في إباحة ما يقتله كما هو المشهور بين الأصحاب القدماء والمتأخرين، بل عن ظاهر الغنية الاجماع عليه، بل في المختلف بعد أن حكى عن الصدوقين وابن أبي عقيل حل صيد الكلب أكل منه أو لم يأكل قال: وهذا ليس مشهورا على إطلاقه، لأن عند علمائنا أنه إن كان يعتاد أكل الصيد لم يجوز أكل ما يقتله وإن أكل نادرا جاز بل في الدروس احتمال تنزيل كلام المخالف على الندرة، وحينئذ فيرتفع الخلاف في المسألة".

كتاب البيع وبعض المعاملات الأخرى
بيع ما لم يقبض

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٩٣)

" وقال ابن أبي عقيل: كل من اشترى شيئاً، مما يكال أو يوزن، فباعه قبل أن يقبضه، فالبيع باطل. وإن كان مما لا يكال ولا يوزن

، كالنبات، والورق، والأرضين، والرقيق، فباعه قبل أن يقبضه، فالبيع جائز ، والفرق بينهما أن السنة جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وآله بإبطال بيع الطعام، وجميع ما يكال ويوزن، قبل القبض، وأجازه فيما سوى ذلك ".

المهذب البارع (مجلد ٢ صفحة ٣٩٩)

قال طاب ثراه: وتتأكد الكراهية في الطعام، وفي رواية " لا تبعه حتى تقبضه إلا أن توليه " أقول: هنا ثلاثة أقوال: (أ) لا يجوز بيع ما لم يقبض إذا كان طعاماً ويجوز غيره، قاله في المبسوط: وادعى عليه الإجماع، وبه قال الصدوق والقاضي في المهذب. (ب) لا يجوز إذا كان مكياً أو موزوناً، طعاماً كان أو غيره، ويجوز فيما عداه كالثياب والأرضين وهو قول الحسن بن أبي عقيل ".

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ١٤٨)

" قوله: من ابتع متاعاً الخ، إنما كان أشبهه، لأن فيه جمعا بين الأخبار المختلفة، التي دل بعضها على الجواز كرواية جميل وأبي الحجاج الكرخي عن الصادق

عليه السلام، وبعضها على المنع مطلقا، كصحيحة الحلبي، ومنصور بن حازم، عنه عليه السلام، وبعضها على المنع، إلا تولية كصحيحة معاوية بن وهب عنه عليه السلام يحمل على الكراهة، لئلا يسقط أخبار الجواز وهذا الجمع إنما يتم لو كانت الأخبار، متكافية في وجوب العمل بها، لكن الأمر هنا ليس كذلك. لأن أخبار المنع صحيحة متظافرة، وخبر التسويغ في طريق أولهما علي بن حديد، وهو ضعيف، والآخر مجهول. فالقول بالمنع أوضح، وهو خيرة العلامة في التذكرة والقواعد والشيخ في المبسوط بل ادعى عليه الاجماع، وجماعة من الأصحاب. نعم، يبقى الأخبار الدالة على النهي مطلقا مقيدة، بغير التولية جمعا بينهما، وبين ما قيد به، مع صحة الجميع. ثم على القول بالمنع مطلقا كما اختاره جماعة، أو على بعض الوجوه وهو في غير التولية، أو ما ألحق بها لو باع هل يقع باطلا أو يآثم خاصة؟ صرح ابن أبي عقيل بالأول فإنه قال وبالبطالان وردت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله ويؤيده أن النهي هنا، راجع إلى نفس البيع، فيبطل كبيع المجهول ونحوه، ولتعلق النهي فيه، بمصلحة لا يتم إلا بإبطاله، وبالتالي قطع العلامة في المختلف قال فيه: ولو قلنا بالتحريم لم يلزم بطلان البيع، ولم يذكر دليله، وكأنه نظر إلى أن النهي في المعاملات لا يقتضي الفساد. ويشكل بما مر واعلم أن أكثر الأصحاب جعلوا موضع الخلاف هو الطعام.

(وصفحة ١٤٩)

"وأكثر الأخبار المانعة مصرحة به وأطلق في صحيحة منصور بن حازم ومعاوية بن وهب بالنهي عن بيع المكيل والموزون إلا تولية وبه صرح ابن أبي عقيل وهو الظاهر لعدم التنافي بين المطلق والمقيد حتى يجمع بينهما بالحمل على المقيد كما في حمل ما أطلق فيه النهي على غير التولية ليتحقق المنافاة".

بيع الأم والأخت من الرضاعة
مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٧٩)
" وقال ابن أبي عقيل: لا بأس بملك الأم والأخت من الرضاعة، وبيعهن إنما يحرم
منهم ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط ".
(ومجلد ٢ صفحة ٥٢١)
" وقال ابن أبي عقيل: لا بأس بملك الأم والأخت من الرضاعة، وبيعهن إنما يحرم
منهن ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط، فلم يجعل الرضاع سببا في العتق ".
مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٠٨)
" اختلف الأصحاب تبعا لاختلاف الروايات في أن من ملك من الرضاع من ينعق
عليه، لو كان بالنسب، هل ينعق أم لا؟ فذهب الشيخ وأتباعه وأكثر المتأخرين غير
ابن إدريس إلى الانعتاق، لصحيفة عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه
السلام عن امرأة ترضع غلاما لها من مملوكه، حتى فطمته هل يحل لها بيعه؟ قال
" لا، حرم عليها ثمنه أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب؟ أليس قد صار ابنها؟ " وصحيفة الحبي عنه عليه السلام
" لا يملك أمه من الرضاعة، ولا أخته، ولا عمته، ولا خالته من الرضاعة، إذا
ملكهم عتقوا، وقال: يملك المذكورة، ما عدا الولد، والوالدين، ولا يملك من
النساء ذات محرم، قلت: وكذلك يجري في الرضاع قال: نعم، وقال يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب " وغير ذلك من الأخبار الكثيرة. وذهب المفيد وابن أبي
عقيل، وسالار وابن إدريس، إلى عدم الانعتاق، لرواية أبي جميلة عن أبي عيينة قال
: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام غلام بيني وبينه رضاع، يحل لي بيعه؟ قال " إنما
هو مملوك إن شئت بعه، وإن شئت أمسكه ولكن إذا ملك الرجل أبويه فهما
حرا ".

الحدائق الناضرة (مجلد ١٩ صفحة ٣٧٥)
" وقال ابن أبي عقيل: لا بأس بملك الأم والأخت من الرضاة ويبعهن. إنما يحرم
منهن ما يحرم في النسب في وجه النكاح فقط، وهو كما ترى يرجع إلى مذهب الشيخ
المفيد، وظاهر ابن الجنيد أنه لا يملك من يحرم عليه من الرضا تملك العبيد، فإن
ملكهم لم يبعهم إلا عند ضرورة إلى أثمانهم، وجعله آخر ما يباع في الدين، وإلى
القول الأول ذهب العلامة في المختلف وغيره والمحقق، والظاهر أنه المشهور بين
المتأخرين. وهو الأظهر كما سيظهر لك إن شاء الله ".
(وصفحة ٣٧٨)

" بذلك يظهر ما في كلام ابن أبي عقيل المتقدم ذكره من تخصيصه الحديث النبوي
بالنكاح، فإنه ناش عن الغفلة عن ملاحظة هذه الأخبار هذا. وأما ما يدل على
القول الثاني من الأخبار وهو مذهب الشيخ المفيد ومن تبعه فمنها ما رواه الشيخ عن
عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام " قال: إذا اشترى الرجل أباه أو أخاه
فملكه فهو حر إلا ما كان من قبل الرضاة ".

الربا

السرائر (مجلد ٢ صفحة ٢٥٥)

" كذلك ابن أبي عقيل، من كبار مصنفى أصحابنا، ذكر في كتابه، فقال: وإن اختلف الجنسان، فلا بأس ببيع الواحد بأكثر منه، وقد قيل: لا يجوز الحنطة بالشعير، إلا مثلا بمثل سواء، لأنهما من جنس واحد، بذلك جاءت بعض الأخبار، والقول والعمل على الأول، هذا آخر كلامه "

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٤٨٦)

" وقال المتأخر: يجوز التفاضل في النسبة إلا في الدرهم والدينار حسب متمسكا فيهما بالاجماع. ويجوز التفاضل في الحنطة والشعير، لأنهما عنده جنسان مختلفان، وهذا مذهب ابن الجنيد هنا وابن أبي عقيل في كتابه المتمسك بحبل آل الرسول صلى الله عليه وآله، فإنه ذكر فيه أن الجنسین إذا اختلفا فلا بأس ببيع الواحد بأكثر منه، وقد قيل: لا يجوز الحنطة بالشعير متفاضلا لأنهما من جنس، ثم قال: وبذلك وردت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام والقول والعمل على الأول، هذه حكاية كلامه.

(وصفحة ٤٩٣)

" عن أبي عبد الله عليه السلام قال " لا يصلح التمر اليابس بالرطب، من أجل أن اليابس (التمر خ.) يابس والرطب رطب، فإذا ييس نقص "، ومثلها لفظا بلفظ رواها داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام وعليها فتوى الشيخ في كتب الفتاوى وأتباعه، وهو مذهب ابن أبي عقيل. وقال المتأخر يجوز ذلك لأن مذهبنا ترك التعليل والقياس، وقال: يلزم عليه منع بيع رطل من العنب برطل من الزبيب، وهو جازٍ بغير خلاف. أقول: توهم هذا المتأخر أن التعليل استنباط الشيخ ولم يفتن أنه مروى، فحرك لسان التشنيع "

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحة ١٦٩)
" الفصل الثاني في الجنس وفيه بحثان " " أ " : كل شيءين تناولهما لفظ واحد فهما متحدان، كالحنطة بمثلها، والأرز بمثله، فإن كان مكيفا أو موزونا جاز بيع المتجانس وزنا بوزن نقدا ولا يجوز مع زيادة ولا إسلاف أحدهما في الآخر، ولا يشترط التقابض إلا في الصرف، ولو اختلفا جاز التفاضل نقدا إجماعا، وفي النسبة خلاف. " ب " : قال الشيخ الحنطة والشعير جنس واحد وقال ابن عقيل وباقي علمائنا أنهما جنسان والأول أقرب ".
مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٥٣)
" مسألة: الربا يجري في المكيل والموزون مع اتفاق الجنس بالاجماع، وهل يثبت في المعدود؟ قال في الخلاف: لا يثبت وهو الظاهر من قوله في المبسوط والنهاية، ومن قول ابن أبي عقيل.
(وصفحة ٣٥٤)

" وفي المبسوط ما يناسب ما ذكره في الخلاف، فإنه قال: وإن باع بعض الجنس، يعني مما يكون الثمن والمثمن ربويين، بجنس مثله، غير متفاضل، جاز والأحوط أن يكون يدا بيد والحق أن نقول إنه يجب، وإن اختلفا في الجنس، فإن كان أحدهما من الأثمان، صح بالاجماع، نقدا ونسبة لأنه مع الأجل في أحدهما يكون الثمن سلفا أو نسبة، وكلاهما جاز وإن لم يكن أحدهما من الأثمان، جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا أو متماثلا بلا خلاف. وهل يجوز المفاضلة في النسبة قولان، قال الشيخ في النهاية: يجوز وهو قول ابن حمزة، وقال المفيد، وسالار، وابن البراج، لا يجوز. ونص ابن أبي عقيل على تحريمه.
" الثالث: أن يكونا معا غير ربويين، كثوب بثوبين، وعبد بعبدتين، ودابة بدابتين، فإنه يجوز نقدا بلا خلاف، وفي النسبة قولان، قال في النهاية: لا يجوز، وكذا في الخلاف قال: الثياب بالثياب، والحيوان بالحيوان، لا يجوز بيع بعضه ببعض نسبة متماثلا، ولا متفاضلا، وقال المفيد: لا يجوز، فإن باع ثوبا بثوبين، أو بعيرا ببعيرين، أو شاة بشاتين أو دارا بدارين أو نخلة بنخلتين، كان

البيع باطلا، وأطلق ابنا بابويه الجواز ومنع منه ابن أبي عقيل.
" مسألة: الحنطة والشعير جنس واحد، لا يجوز التفاضل بينهما نقدا ولا نسية، ولا
بيع أحدهما بالآخر نسية، وإن تساويا وهو مذهب الشيخين، ورواه الصدوق في
من لا يحضره الفقيه، وهو مذهب سلار أيضا وابن البراج وابن حمزة وقال ابن الجنيد
هما نوعان وكذا قال ابن أبي عقيل.
(وصفحة ٣٥٥)

" قال ابن أبي عقيل: لا يجوز بيع التمر اليابس بالرطب، ولا الزبيب بالعنب، لأن
الزبيب والتمر يابسان، والعنب والرطب رطبان، فإذا يبسا نقصا، وكذلك
الفاكهة اليابسة بالفاكهة الرطبة مثل التمر والرطب ".
الدروس (صفحة ٣٦٨)

" ولو اختلف الجنس، جاز التفاضل نقدا، وفي النسية خلاف، فمنعه ابن الجنيد
والحسن.

" لو اختلف الحال، فالمشهور منع بيع الرطب بالتمر، متساويا
ومتفاضلا، للرواية. وقال في الاستبصار، وتبعه ابن إدريس: يجوز متساويا على
كراهية، لعدم التصريح في الرواية وأما العنب بالزبيب وغيره، مما ينقص عند
الجفاف، فبعض من منع هناك، جوز فيه متماثلا في القدر، ومنع منهما ابن الجنيد
والحسن ".
الحدائق الناضرة (مجلد ١٩ صفحة ٢٢٤)

" الثالث أن يختلف الجنس ويكونا غرضين فإنه يجوز أحدهما بالآخر نقدا متفاضلا
ومتماثلا بلا خلاف، وإنما الخلاف في النسبة مع التفاضل، فهل يجوز أم لا؟ قال
الشيخ في النهاية وابن حمزة بالأول، وقال المفيد وسلار وابن البراج بالثاني، ونص
ابن أبي عقيل وابن الجنيد على التحريم. وقال الشيخ في المبسوط بالكراهية، وبه قال
ابن إدريس والعلامة في المختلف، احتج القائلون بالجواز بالأصل، وما نقل شايعا
من قوله عليه السلام " إذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم " هذا ما احتج به في

المختلف لهذا القول. أقول: ويدل عليه أيضا ما رواه في التهذيب والفقهاء عن سماعة في الموثق قال: سألته عن الطعام والتمر والزبيب فقال " لا يصلح شيء منه، اثنان بواحد إلا أن تصرفه نوعا إلى نوع آخر، فإذا صرفته فلا بأس به اثنان بواحد وأكثر من ذلك ".

(وصفحة ٢٢٦)

" الثاني أن يكونا غير ربويين كثوب بثوبين، وعبد بعبدتين، ودابة بدابتين، ولا خلاف في أنه يجوز ذلك نقدا وأما نسيئة فقولان: المنع وهو قول الشيخ في النهاية، فإنه قال لا يجوز، وكذا في الخلاف والشيخ المفيد وابن أبي عقيل وابن الجنيد.

وقال الشيخ في المبسوط يكره، وهو المشهور بين المتأخرين، وأطلق الصدوقان الجواز.

" وجوابه فيما ادعاه من الاجماع المعارضة أولا بدعوى الشيخ الاجماع في الخلاف على

خلاف ما ذكره، وثانيا المنع من الاجماع الذي يدعيه لما عرفت، فإنه لم يذهب إلى ما ذهب إليه إلا ابن الجنيد وابن أبي عقيل، ومن عداهما من المتقدمين فهو إما مصرح بكونهما جنسا واحدا في هذا الباب، أو أنه لم يتعرض لذكرهما وإن ذكروا أن مع اختلاف الجنس يجوز البيع كيف اتفق. فالعمل عندنا على الأخبار الواردة في المقام السالمة من المعارض).

(وصفحة ٢٣٠)

" قال ابن أبي عقيل: وقد قيل لا يجوز بيع الحنطة بالشعير إلا مثلا بمثل سواء، لأنهما من جنس واحد، بذلك جاءت بعض الآثار عنهم عليهم السلام ثم قال والقول والعمل على الأول، وإلى هذا القول مال ابن إدريس، وأكثر من القول في ذلك، وطول بما لا معتمد عليه ولا معول. قال: لا خلاف بين المسلمين العامة والخاصة إن الحنطة والشعير جنسان مختلفان حسا ولفظا، ولا خلاف بين أهل اللغة واللسان العربي في ذلك، فمن ادعى أنهما كالجنس الواحد فعليه الدلالة، وأخبار الآحاد ليست حجة، ثم لم يذهب إلى هذا القول سوى الشيخ أبي جعفر والشيخ

المفيد، ومن قلدهما، بل جملة أصحابنا المتقدمين ورؤساء مشايخنا الماضين لم يتعرضوا لذلك، بل أفتوا وصنفوا أن مع اختلاف الجنس يجوز بيع الواحد بالاثنتين، وقوله عليه السلام " إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم " والحنطة والشعير مختلفان صورة وشكلا، ولونا وطعما، وإدراكا وحسا، ثم أطال بما لا يرجع إلى طایل ولا يعود إلى حاصل.

(وصفحة ٢٤٣)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يجوز بيع التمر اليابس بالرطب، ولا الزبيب بالعنب، لأن الزبيب والتمر يابسان، والرطب والعنب رطبان، وإذا يبسا نقصا، وكذا الفاكهة اليابسة بالفاكهة الرطبة، مثل التمر بالرطب. وقال ابن الجنيد: لا يشتري التمر اليابس بالرطب. لنهي النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك، وهذا في الفاكهة وغيرها من اللحم إذا كان من جنس واحد، وسواء كان جفاهه بالنار أو الهواء "

جواهر الكلام (مجلد ٢٣ صفحة ٣٤٢)

(و) أما (في النسئة) فإن كان كل من العوضين من الأثمان فهو صرف لا تجوز فيه كما

تعرفه في محله، وإن كان أحدهما منهما والآخر من العروض فلا خلاف أجده في جواز

التماثل والتفاضل بل الاجماع بقسميه عليه، إذ هو إما نسئة أو سلم، وكل منهما مجمع على جوازه، بل لعله من الضروريات المستغني عن الاستناد إلى إطلاق الأدلة ونحوه، وإن لم يكن ذلك بل كان ع رضا بعرض ففيه (تردد) وخلاف فعن ابني أبي عقيل والجنيد والمفيد وسالار وابن البراج عدم الجواز، والمشهور نقلا وتحصيلا بل لعل

عليه عامة المتأخرين الجواز، (و) لا ريب في أن (الأحوط المنع) وإن كان الأقوى خلافا، لإطلاق الأدلة

(وصفحة ٣٤٥ - ٣٤٦)

" بل أبو علي بن الجنيد من كبار فقهاء أصحابنا ذكر المسألة وحققها وأوضحها في كتابه

الأحمدي، وقال لا بأس بالتفاضل بين الحنطة والشعير لأنهما جنسان مختلفان. وكذلك ابن أبي عقيل من كبار مصنفي أصحابنا قال وإذا اختلف الجنسان فلا بأس ببيع الواحد بأكثر منه وقد قيل لا يجوز بيع الحنطة والشعير إلا مثلا بمثل

سواء، لأنهما من جنس واحد، وبذلك جاءت بعض الأخبار، والقول والعمل على الأول، وأطنب في المقال، وكان فيما قال إن أخبار الآحاد لا توجب علما ولا عملا واستدل أيضا بقوله عليه السلام " إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ".
" وابن بابويه قد روى نصوص الاتحاد وظاهره العمل بها. ومن الغريب أن الفاضل في التحرير قد اغتر بنقله، فقال: قال الشيخ الحنطة والشعير جنس واحد وقال ابن أبي عقيل وباقي علمائنا أنهما جنسان إذ لم نعرف من عنى بالباقي غير ابني الجنيد وإدريس، وقد ظهر لك بحمد الله سقوط القول بالاختلاف المقتضي لجواز التفاضل فيهما والخبر العامي. يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر كيف شئتم يدا بيد، لا ينبغي التعويل عليه خصوصا بعد ما قيل من القصور في دلالة أيضا، نعم صرح غير واحد من الأصحاب باختصاص ذلك في باب الربا وإلا ففي الزكاة وغيرها جنسان، ولذا لم يكمل نصاب أحدهما بالآخر، وقاعدة اشتراط اتحاد الجنس في الربا تخص بالأدلة المزبورة، قلت: قد يقال: إن النصوص إنما دلت على أن الشعير من الحنطة لا أنهما الآن حقيقة واحدة.
المكاسب المحرمة

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٤٠)

" وقال ابن أبي عقيل: جميع ما يحرم بيعه وشراؤه ولبسه عند آل الرسول عليهم السلام بجميع ما ذكرناها، من الأصناف التي يحرم أكلها، من السباع، والطيور، والسمك، والثمار، والنبات، والبيض ".
الحدائق الناضرة (مجلد: ١٨ صفحة ٩٣)
" قال في المبسوط " الحيوان الذي هو نجس العين كالكلب والخنزير وما تولد منهما

وجميع المسوخ، وما تولد من ذلك أو من أحدهما، فلا يجوز بيعه ولا إجازته ولا الانتفاع به، ولا اقتناؤه، بحال، إجماعاً، إلا الكلب ". ثم قال " والظاهر أن غير مأكول اللحم مثل الفهد والنمر والفيل وجوارح الطير مثل الصقور والبزاة والشواهين والعقبان والأرانب والثعالب وما أشبه ذلك، فهذا كله يجوز بيعه، وإن كان مما لا ينتفع به فلا يجوز بيعه، بلا خلاف مثل الأسد والذئب ". وقال ابن أبي عقيل " جميع ما يحرم بيعه وشراؤه ولبسه عند آل الرسول عليهم السلام بجميع ما ذكرنا من الأصناف التي يحرم أكلها، من السباع والطيور والسمك والثمار والنبات والبيض ". وقال ابن الجنيّد " لا خير فيما عدا الصيود والحارس من الكلاب، وفي سائر المسوخ، واختار في أثمان ما لا يؤكل لحمه من السباع والمسوخ أن لا يصرف بئعه ثمنه في مطعم أو مشرب له ولغيره من المسلمين ". وقال ابن البراج " لا يجوز بيع ما كان مسخاً من الوحوش. ويجوز بيع جوارح الطير والسباع من الوحوش ". وقال ابن إدريس في سرائره بعد نقل عبارة النهاية " قال محمد بن إدريس " قوله عليه الرحمة " والفيلة والذئبة. فيه كلام. وذلك أن ما جعل الشارع وسوغ الانتفاع به فلا بأس ببيعه وابتياعه لتلك المنفعة، وإلا يكون قد حلل وأباح وسوغ شيئاً غير مقدور عليه، وعظام الفيل لا خلاف في جواز استعمالها مدهن وأمشاطاً وغير ذلك، والذئب ليس بنجس السؤر بل هو من جملة السباع، فعلى هذا جلده بعد ذكاته ودباغته طاهر " انتهى.

والظاهر: أنه على هذه المقالة نسخ المتأخرون كالفاضلين ومن تأخر عنهما، فإنهم جعلوا مناط الجواز طهارة العين وحصول المنفعة بجلد أو شعر أو ريش أو عظم أو نحو ذلك. قال في المختلف بعد نقل الأقوال التي قدمنا ذكرها " والأقرب الجواز " لنا: أنه عين طاهرة ينتفع بها، فجاز بيعها. أما إنها عين طاهرة فلأننا قد بينا فيما سلف طهارة المسوخ، وأما الانتفاع بها فلأنها ينتفع بجلودها وعظامها، وأما جواز بيعها حينئذ فللمقتضي، وهو عموم قوله تعالى: (أحل الله البيع) وزوال المانع. وهو النجاسة، إلى آخر كلامه زيد مقامه. وهو المختار الذي تعضده الأخبار الجارية في هذه المضمار، وهي التي عليها الاعتماد في الإيراد والاصدار ".

جواهر الكلام (مجلد: ٢٢ صفحة ٣٩)
" وأما السباع فظاهر ابن أبي عقيل وسالار أنها كلها لا يجوز بيعها وفي النهاية إلا
الفهود

خاصة، لأنها تصلح للصيد، وعن المفيد بعد الحكم بتحريمها قال " والتجارة في
الفهود والبزاة وسباع الطير التي يصاد بها حلال، وعن المبسوط والطاهر غير المأكول
مثل الفهد والنمر والفيل وجوارح الطير والصقور والبزاة والشواهين والعقبان والأرنب
والثعلب وما أشبه ذلك فهذا كله يجوز بيعه وإن كان لا ينتفع به فلا يجوز بيعه بلا
خلاف "

كتاب السلف

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٦٣)

" قال الشيخ في النهاية لا بأس بابتياح جميع الأشياء حالا وإن لم يكن حاضرا في الحال.. وابن أبي عقيل قال: البيع عند آل الرسول عليهم السلام يبعان، أحدهما بيع شيء حاضر قائم العين، والآخر بيع شيء غائب موصوف بصفة مضمونة إلى أجل، والحق ما قاله الشيخ..

" مسألة: قال الشيخ في النهاية: لو أحل بالأجل كان البيع غير صحيح، وفي الخلاف: السلم لا يكون إلا مؤجلا، ولا يصح أن يكون حالا، وتبعه ابن إدريس، وهو قول ابن أبي عقيل.

(وصفحة ٣٦٤)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يجوز السلم إلا بالعين، والورق، ولا يجوز بالمتاع. " مسألة: إذا حل الأجل وتعذر التسليم على البائع كان للمشتري الفسخ، فإن باعه البائع ما باعه إياه جاز سواء باعه بزيادة عن الثمن، أو نقصان، وسواء كان من جنس الثمن أو لا، وبه قال المفيد، وجوز سلار: البيع بعد الأجل، وأطلق، ولم يفصل، وابن إدريس اختار ما قلناه، والشيخ منع من يبعه بعد الأجل بجنس الثمن مع الزيادة، وبه قال ابن الجنيد، وابن أبي عقيل.

(وصفحة ٣٦٧)

" مسألة: المشهور أن قبض الثمن في المجلس شرط في السلم، ذهب إليه الشيخ، وابن أبي عقيل.

" وقال في النهاية: يصح السلم إذا جمع شرطين، ذكر الجنس

والوصف، والأجل، وهذا يدل على عدم اشتراط موضع التسليم. وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل."

الدروس (صفحة ٣٥٨)

" درس في اللواحق: ولا تكفي المشاهدة في الثمن الذي شأنه الاعتبار، خلافا للمرتضى، وتوقف الفاضل في الاكتفاء بها في المزروع، وقطع الشيخ باشتراط شرعه وليس قويا، كما لا يشترط في البيع، ويجوز كون الثمن نقدا وعرضا ما لم يؤد إلى

الربا، ومنع الحسن من جواز إسلاف غير النقدين ضعيف."

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ١٦٩)

" قوله ويجوز إسلاف الأعواض الخ. إذا اختلفت، وفي الأثمان وإسلاف الأثمان في الأعواض، ولا يجوز إسلاف الأثمان في الأثمان ولو اختلفا، نبه بالأول على خلاف ابن الجنيد، حيث منع من إسلاف عرض في عرض إذا كانا مكيلين، أو موزونين، أو معدودين، كالسمن في الزيت. وبالثاني على خلاف ابن أبي عقيل، حيث منع من إسلاف غير النقدين، وهما نادران."

الحدائق الناضرة (مجلد: ٢٠ صفحة ١١)

" ونقل عن ابن أبي عقيل أنه منع من أسلاف غير النقدين، ولم نقف له على دليل، بل ظاهر جملة من الأخبار يرده وأما إسلاف الأثمان في العروض فهو متفق عليه نصا وفتوى، وأما إسلاف الأثمان وإن اختلفا فالظاهر أنه لا خلاف في عدم جوازه لدخوله في باب الصرف المشترط فيه التقابض في المجلس.

(وصفحة ٢٣)

" وفي الخلاف السلم لا يكون إلا مؤجلا، ولا يصح أن يكون حالا وتبعه ابن إدريس وهو قول ابن أبي عقيل. قال في المختلف بعد نقل ذلك والتحقيق أن نقول إن قصد السلم وجب الأجل، وأما لو قصد الحال مثل أن يقول أسلمت إليك هذا الدينار في

هذا الكتاب أو في قفيز حنطة فالأقرب الصحة، وينعقد بيعا مطلقا، لا سلما.
(وصفحة ٣٢)

" وثانيها عدمه مطلقا وهو ظاهر الشيخ في النهاية واختاره العلامة في التحرير والارشاد والمحقق في الشرايع وجمع آخرون وهو ظاهر ابن أبي عقيل على ما نقله في المختلف ووجهه مضافا إلى أصالة العدم اطلاق الأوامر بالوفاء بالعقود " وحل البيع " والاجماع على عدم اشتراطه في باقي أنواع البيع وإن كان مؤجلا وهذا هو الأظهر عندي. واختار هذا القول ابن إدريس وادعى عليه الاجماع قال " وليس من شرط صحة السلم ذكر موضع التسليم بغير خلاف بين أصحابنا والأصل براءة الذمة وقوله تعالى " وأحل الله البيع " وهذا بيع وقوله (أوفوا بالعقود) وما ذكره الشيخ في الخلاف لم يذهب إليه أحد من أصحابنا ولا ورد به خبر عن أئمتنا عليهم السلام ".
جواهر الكلام (مجلد: ٢٤ صفحة ٢٧٣)

" فما عن ابن أبي عقيل من أنه لا يجوز السلم إلا بالعين والورق ولا يجوز بالمتاع واضح

البطلان، وكالمحكي عن أبي علي من أنه لا يسلم في نوع من المأكول نوعا منه إذا اتفق جنسهما في الكيل والوزن والعدد وإن اختلف أسماؤها كالسمن في الزيت لأنه كالصرف نسيئة وإن كان قد يوهمه صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلف رجلا زيتا على أن يأخذ سمننا قال " لا يصلح، كحسنه، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول " لا ينبغي إسلاف السمن بالزيت، والزيت بالسمن إلا أن الظاهر إرادة الكراهة منهما .."
(وصفحة ٣٠٢)

" ومن الغريب بعد ذلك كله ما في جامع المقاصد حيث فسر عبارة القواعد السابقة، بإرادة وقوع البيع بلفظ السلم، قال: وجه القرب دلالته على المراد من البيع، لأنه يؤدي معنى إيجابه كما سبق، لأن السلم بيع لأنه من جملة أفراد، فلا يكون استعمال لفظه في بيع آخر استعمالا أجنبيا إلا أنه يجب أن يصرح بالحلول، لأن جزء مفهوم السلم التأجيل فلا بد من صارف يصرفه عن مقتضاه، وذلك هو

التصريح بالحلول. وتبعه على ذلك ثاني الشهيدين في تفسير عبارة اللمعة، إلا أنه اعترف بعد ذلك بأن الظاهر منها وفي الدروس وكثير إن الخلاف مع قصد السلم وإن المختار جوازه مؤجلا وحالا مع التصريح بالحلول، ولو قصدا بل مع الاطلاق أيضا، يحمل على الحلول وكان الذي أوهمهما ذلك حتى أنهما فسرا العبارة بما يرجع إلى النزاع في الصيغة المذكورة سابقا ما في المختلف، فإنه أجاب عما ذكره حجة للشيخ وابني أبي عقيل وإدريس على اشتراط الأجل في السلم، من النبوي السابق وغيره، بأننا نقول بموجبها، فإننا نسلم وجوب ذكر الأجل مع قصد السلم، وليس محل النزاع، بل البحث فيما لو تبايعا حالا بحال بلفظ السلم، ضرورة ظهوره في أن ذلك ليس محلا للنزاع، بل إنما هو فيما يرجع إلى الصيغة. لكنك خبير بما فيه بل المحكي عن الشيخ وابني أبي عقيل وإدريس صريح في أن المراد اشتراط الأجل، وأنه يبطل كونه سلما، كما أن العبارات السابقة صريحة في خلافه، وأن نظرهم في تلك العبارات إليه، فلا داعي إلى تأويل الجميع بما هو مقطوع بفساده عند التأمل، خصوصا بعد ما عرفت من قوة القبول بعدم اشتراط الأجل فيه، وأنه تصح سلما فيعتبر فيه حينئذ القبض في المجلس وغيره مما يعتبر فيه. والمراد بالتصريح بالحلول ما يشمل اتفاقهما عليه ضرورة عدم مدخلية اللفظ في ذلك "

كتاب الشفعة

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٣٨٨)

" كتاب الشفعة قال دام ظله: الأول ما ثبت فيه، إلى آخره، أقول: المبيع على ضربين، ما يتصور فيه الشفعة، وما لا شفعة فيه، فالثاني هو الممتاز المنفرد فيه بالملكية. والأول على قسمين، قسم متفق فيه على ثبوت الشفعة فيه، وقسم مختلف فيه. فالأول الأرضون (الأرضين خ.) والمساكين كالعراص (العوار) والبساتين وما سواها هو الثاني. قال علم الهدى وابن أبي عقيل: تثبت الشفعة في كل مبيع من ضيعة ومتاع وحيوان وغير ذلك "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٤٠٢)

" وقال ابن أبي عقيل: لا شفعة في سفينة، ولا في رقيق.

(وصفحة ٤٠٣)

" مسألة: المشهور أن الشفعة لا يثبت في المقسوم، إذا عرفت السهام وميزت، وقال ابن أبي عقيل: الشفعة في الأموال المشاعة، أو المقسومة جميعاً، ولا شفعة للجار مع الحايط، وهذا إشعار منه بثبوتها مع الجواز، والمعتمد الأول.

" احتج ابن أبي عقيل بالعموم الدال على ثبوت الشفعة وبما رواه منصور بن حازم في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام دار بين قوم اقتسموها وأخذ كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها ممرهم فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك قال " نعم ولكن يسد بابه وإن أراد صاحب الطريق منعه فإنهم أحق به وإلا فهو طريقه يحيى يجلس على ذلك الباب "

الدروس (صفحة ٣٨٦)

" فرع لو اشتملت الأرض على بئر لا يمكن قسمتها، وأمکن أن تسلّم البئر لأحدهما مع قسمة الأرض ثبتت الشفعة في الجميع، قيل وكذا لو أمکن جعل أكثر بيت الرحا موازيا لما فيه الرحا، ويلزم منه لو اشتملت الأرض على حمام أو بيت ضيق وأمکن سلامة الحمام أو البيت لأحدهما إن ثبتت، وعندي فيه نظر، للشك في وجوب قسمة ما هذا شأنه، وإنما يثبت للشريك لا للجار ونقل الشيخ فيه الاجماع، خلافا لظاهر الحسن، وقدم عليه الخليل، وهو شاذ "

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٢١٧)

" ذهب أكثر المتقدمين وجماعة من المتأخرين منهم الشيخان، والمرضى، وابن الجنيد، وأبو صلاح، وابن إدريس، إلى ثبوتها في كل مبيع منقولا كان أم لا، قابلا للقسمة أم لا، ومال إليه الشهيد في الدروس، ونفى عنه البعد وقيده آخرون بالقابل للقسمة، وتجاوز آخرون بثبوتها في المقسوم أيضا، اختاره ابن أبي عقيل، واقتصر أكثر المتأخرين على ما اختاره المصنف رحمه الله، من اختصاصها بغير المنقول عادة مما يقبل القسمة، مستندين إلى أصالة عدم تسلط المسلم على مال المسلم، إلا بطيب نفس منه، إلا ما وقع الاتفاق عليه. ورواية جابر أن النبي صلى الله عليه وآله قال " لا شفعة إلا في ربع، أو حائط " وقوله صلى الله عليه وآله " الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وضربت الطرق فلا شفعة " ظاهره أنه لا شفعة إلا فيما يقع فيه الحدود، وتضرب له الطرق. " قوله وتثبت في الأرض المقسومة بالاشتراك في الطرق، إذا كان واسعا يمكن قسمته، مذهب الأصحاب إلا ابن أبي عقيل اشتراط الشركة في ثبوت الشفعة، فلا تثبت في الجواز، ولا فيما قسم، لما تقدم من الأخبار وغيرها، واستثنوا منه صورة واحدة، وهي ما إذا اشترك في الطريق أو الشرب، وباع الشريك نصيبه من الأرض ونحوها ذات الطريق أو الشرب وضمهما أو أحدهما إليهما، فإن الشفعة تثبت حينئذ في مجموع المبيع، وإن كان بعضه غير مشترك.

(وصفحة ٢١٩)

" قوله ولا تثبت الشفعة بالجوار، ولا فيما قسم وميز إلا مع الشركة في طريقه، أو نهره، هذا الاستثناء من المعطوف، وهو ما قسم إن اعتبرنا في ثبوت الشفعة مع الاشتراك في الطريق والنهر كون المشفوع مما قسم، واستثنى من الأمرين معا إن لم يشترط ذلك، واكتفينا بالشركة في أحد الأمرين، وإن كان الأصل غير مشترك مطلقا، كما تقدم تحقيقه، وظاهر المصنف هو الأول بقريظة القرب وما سلف، ونبه بهذا على خلاف ابن أبي عقيل حيث أثبتها في المقسوم مطلقا، وعلى خلاف بعض العامة حيث أثبتها بالجوار مطلقا."

كتاب الجهاد

إذن الأبوين والغريم

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٢٤)

" وقال ابن أبي عقيل: وإذا استنفر الإمام وجب النفر على كل مؤمن، ولم يسغ التخلف عنه، ويرتفع مع استنفره إذن الأهل والغريم، وطاعة الأبوين، لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم ".
" والعموم الذي احتج به ابن أبي عقيل لا نقول بموجبه، فإن الإمام إذا عينه بالاستنفر، وجب عليه، ولا عبرة حينئذ بإذن صاحب الدين، سواء كان حالا أو مؤجلا.

" مسألة: قال الشيخ: الأبوان إن كانا مسلمين لم يكن له أن يجاهد إلا بأمرهما، ولهما منعه. وقال ابن أبي عقيل: يرتفع مع استنفره إذن الأهل، والغريم، وطاعة الوالدين.

" احتج ابن أبي عقيل بعموم قوله تعالى " أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولوا الأمر منكم " ولقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله إننا قلتم إلى الأرض " وبقوله تعالى " إن كان آباؤكم وأبنائكم " الآية.
" احتج الشيخ بما روي أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله يستأذنه في الجهاد فقال " أحي والداك؟ فقال نعم قال ففيهما تجاهد ". وروي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال " أذنا لك؟ قال لا. قال فارجع فاستأذنهما، فإن أذنا فجاهد أو

فهاجر، وإلا فبرهما " والأقرب عندي التفصيل، هو عدم اعتبار رضاها إن عمت الحاجة، أو استنفره الإمام بخصوصية، وعليه يحمل الآيات التي استدلت بها ابن أبي عقيل، ووجوب اعتبار رضاها إذا لم تعم الحاجة، ولم يعينه الإمام، لقوله تعالى " وصاحبهما في الدنيا معروفا "

الدروس (صفحة ١٥٩)

" وهو فرض كفاية، على البالغ، العاقل، الحر، الذكر، الصحيح من المرض، السليم من العمى، والاقعاد، والشيخوخة المانعة من القيام، والفقر، ويتعين بتعيين الإمام، أو قصور القايمين بدونه، وبالندر وشبهه، وللأبوين والمدين مع الحلول واليسار المنع، وقال الحسن: يسقط طاعتها، وطاعة الغريم، عند الاستنفار، وحمل على التعيين "

تقسيم الغنائم

كشف الرموز (مجلد ١ صفحة ٤١٩)

" قال دام ظله: ولا تؤخذ أموالهم التي ليست في العسكر، وهل يؤخذ ما حواه العسكر، مما ينقل؟ فيه قولان، أظهرهما الجواز. أقول: الجواز مذهب الشيخ في النهاية، والمرضى في كتاب التنزيه، وابن أبي عقيل في المتمسك وذهب علم الهدى في الناصريات، والشيخ في المبسوط، إلى أنه لا يقسم، وهو اختيار المتأخر. واستدلوا عليه بما رواه ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله " المسلم أخو المسلم، لا يحل له دمه وماله، إلا من طيبة نفسه ". وبما روي عن علي عليه السلام، " أنه لما هزم الناس يوم الجمل، فقالوا: يا أمير المؤمنين ألا يؤخذ من أموالهم؟ قال: لا، لأنهم تحرموا بحرمة الإسلام، فلا يحل أموالهم في دار الهجرة "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحة ٣٢٨)

" مسألة: قال الشيخ: يقسم للفارس سهمان، وللراجل سهم واحد، ولذي

الأفراس ثلاثة أسهم، قال في المبسوط والخلاف: وفي أصحابنا من قال للفارس ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه، وكذا نقل ابن إدريس عن بعض أصحابنا، والمشهور الأول وهو قول ابن أبي عقيل.
(وصفحة ٣٣١)

" وقال ابن أبي عقيل: إذا ظهر المؤمنون على المشركين فاستأسروهم فالإمام في رجالهم

البالغين بالخيار، إن شاء استرقهم، وإن شاء من عليهم، قال الله تعالى " فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها " وأطلق ولم يفصل.
(وصفحة ٣٣٣)

" قال ابن أبي عقيل: الحكم في المشركين حكمان، فمن كان منهم من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى، فإنهم يقاتلون حتى يعطوا الجزية، أو يسلموا فإن أعطوا الجزية قبلت منهم، ومن كان من المشركين من غير أهل الكتاب قوتلوا حتى يسلموا، فإن أعطوا الجزية لم يقبل منهم، ولم يذكر حكم المجوس بالنصوصية، والظاهر من كلامه هذا إن حكمهم مخالف لحكم أهل الكتاب " احتج ابن أبي عقيل بعموم الأمر بقتال المشركين ".
(وصفحة ٣٣٧)

" وقال ابن أبي عقيل: يقسم أموالهم التي حواها العسكر ".
" استدل ابن أبي عقيل بما روي أن رجلا من عبد القيس قام يوم الجمل، فقال يا أمير المؤمنين ما عدلت حين يقسم بيننا أموالهم ولا تقسم بيننا نساؤهم، ولا أبناؤهم؟ فقال له " إن كنت كاذبا فلا أماتك الله حتى تدرك غلام ثقيف، وذلك إن دار الهجرة حرمت ما فيها، ودار الشرك أحلت ما فيها، فأيكم يأخذ أمه من سهمه، فقام رجل فقال وما غلام ثقيف يا أمير المؤمنين؟ قال عبد لا يدع لله حرمة إلا هتكها، قال يقتل، أو يموت، قال بل يقصمه الله قاصم الجبارين ".
" والأقرب ما ذهب إليه الشيخ في النهاية. لنا: ما رواه ابن أبي عقيل، وهو شيخ من علمائنا تقبل مراسيله لعدالته ومعرفته.

" مسألة: المشهور بين علمائنا تحريم سبي نساء البغاة، وهو قول ابن أبي عقيل، ونقل عن بعض الشيعة أن الإمام في أهل البغي بالخيار، إن شاء من عليهم، وإن شاء سباهم. قال: واحتجوا بقول أمير المؤمنين عليه السلام للخوارج لما سألوه عن المسائل التي اعتلوا بها، فقال لهم " أما قولكم إني يوم الجمل أحللت لكم الدماء والأموال ومنعتكم النساء والذرية، فإني مننت على أهل البصرة، كما من رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل مكة، وبعد فأياكم يأخذ عايشة من سهمه، قالوا فأخبرنا به إنما لم يسهم لأنه من عليهم كما من رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل مكة، ولو شاء سباهم كما لو شاء النبي صلى الله عليه وآله أن يسبي نساء أهل مكة " قال واحتجوا أيضا في ذلك بأخبار كثيرة وعلل. كرهت ذكرها لطول الكتاب "

الدروس (صفحة ١٦٤)

" كيفية قتال البغاة مثل كيفية قتال المشركين، والفرار كالفرار، إلا أن البغاة إذا كانا لهم فئة أجهز على جريحهم، وتبع مدبرهم، وقتل أسيرهم، وإن لم يكن لهم فئة اقتصر على تفريقهم. ونقل الحسن أنهم يعرضون على السيف، فمن تاب منهم ترك، وإلا قتل، ولا يجوز سبي نساء الفريقين. ونقل الحسن للإمام ذلك إن شاء، لمفهوم قول علي عليه السلام " إني مننت على أهل البصرة كما من رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل مكة " وقد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله أن يسبي، فكذا للإمام، وهو شاذ "

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ١٢٣)

" قوله ومن لهم شبهة كتاب الخ. نبه بقوله شبهة كتاب علي أن ما بأيدي المجوس غير معلوم كونه كتابهم، لما ورد من أنهم قتلوا نبيهم وأحرقوا كتابهم، وكان بإثني عشر ألف جلد ثور، وفي أيديهم صحف يزعمون أنها من ذلك الكتاب، فأقروا على دينهم لهذه الشبهة، وقول النبي صلى الله عليه وآله " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " وخالف في ذلك ابن أبي عقيل فألحقهم بباقي المشركين "

كتاب النذر

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٦٢)

" حزم الشيخ في الخلاف بأن إطلاق الهدى منكرًا كان أو معرفًا، ينصرف إلى الإبل، أو البقر، أو الغنم، وتردد في المبسوط، وذكر احتمال انصرافه إلى أقل كالشجرة، والبيضة، وهو الأقرب، لأصالة البراءة، ونمنع تخصيص إطلاق الهدى بالنعيم، والثاني لو عين الطعام لم ينعقد نذره عند ابن الجنيد، وابن البراج، وابن إدريس، وبه قال ابن أبي عقيل، فإنه قال: ولو أن رجلا يجعل طعاما له هديا لبيت الله لم يكن بشيء، لأن الطعام لا يهدى إلى البيت، وكذا لو قال لجزور بعد ما نحرها هذه هدي لبيت الله لم يكن بشيء، لأن هدي البدن إنما يهدى أحياء، وليست تهدى حين صارت لحما، وظاهر كلامه في المبسوط يقتضي الجواز، وكذا غير الطعام مما ليس بحيوان كالدراهم والدنانير "

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٧٢)

" قوله ولو نذر أن يهدي واقتصر. إلى آخره. القول بالبطلان لابن الجنيد، وابن أبي عقيل، وابن البراج، لأنه لم يتعبد بالاهداء، إلا في النعم، فيكون نذر الغير التعبد به فيبطل، ويؤيده رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام وفيها " فإن قال الرجل أنا أهدي هذا الطعام فليس بشيء، إنما تهدى البدن " لكن فيها مع ضعف السند بعلي بن أبي حمزة، حصره الاهداء في البدن، وهو خلاف الاجماع، لأن غيرهما من النعم مما يهد قطعاً "

كتاب النكاح
في العقد وبعض المحرمات

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ١٠٠)

" قال دام ظله: لا يشترط حضور شاهدين، ولا ولي، إذا كان الزوجة بالغه رشيدة ، على الأصح. ذهب الشيخ (المشايع خ.) من أصحابنا إلى أن النكاح صحيح بغير الشاهد والولي، وليس ذلك من شرطه، بل هو من فضله، وما أعرف فيهم (منهم خ. (مخالفًا، إلا ابن أبي عقيل، فإنه يشترط فيه، وهو مذهب الجمهور. وتمسكهم بقول النبي صلى الله عليه وآله " لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل ". والجواب عن ذلك، الطعن في السند، وقد أنكره الزهري من الفقهاء، ومدار الحديث عليه. سلمنا ذلك فهو من الآحاد، لا يعارض عموم القرآن، من قوله تعالى " فلا تعضلوهم أن ينكحن أزواجهن " وقوله تعالى " فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ". نزلناه عن هذا فإنه معارض بما روي عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله قال " ليس للولي مع الثيب أمر ". (لا يقال): إنه مخصوص بالثيب (لأننا نقول) كل من قال: بعدم اشتراطه في الثيب، قال: بعدم اشتراطه في البكر. نزلنا على هذا ، فنقول: يحتمل أن يكون المراد نفي الفضل والكمال لا نفي الصحة كما في قوله عليه السلام " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ولا صدقة وذو رحم محتاج " .

(وصفحة ١١٠)

" في أولياء العقد: قال دام ظله: ولا يشترط في ولاية الجد بقاء الأب، وقيل: يشترط، وفي المستند ضعف. القول الأول للمفيد وسلاح وعلم الهدى والشيخ في كتبه، سوى كتاب النهاية، فإنه يشتر فيها. والقول الثاني للشيخ في النهاية وأبو الصلاح وصاحب الرائع وصاحب الواسطة تبعاً لكلام الشيخ ويظهر من كلام ابن أبي عقيل في المتمسك، انفراد الأب بالولاية، وهو متروك.

(وصفحة ١١٢)

" قال دام ظله: أما البكر البالغة الرشيدة، فأمرها بيدها، ولو كان أبوها حياً، قيل: لها الانفراد بالعقد، دائماً كان أو منقطعاً (وقيل): العقد مشترك بينها وبين الأب، فلا ينفرد أحدهما به (وقيل): أمرها إلى الأب، وليس لها معه أمر، ومن الأصحاب من أذن لها في المتعة دون الدائم، ومنهم من عكس، والأول أولى. القول الأول للمرتضى والمفيد في أحكام النساء، وهو اختيار الشيخ في التبيان وصاحب الواسطة والمتأخر وسلاح وشيخنا، ونصوا جميعاً أن المستحب أن لا تعقد إلا بإذن الأب. والقول الثاني اختيار المفيد في المقنعة وأبي الصلاح في الكافي. القول الثالث للشيخ في النهاية والخلاف، وفي المبسوط اختاره أيضاً على تردد، وابن أبي عقيل في المتمسك.

(وصفحة ١٣٩)

" قال دام ظله: يكره أن يعقد الحر على الأمة، وقيل: يحرم، إلا أن يعدم الطول، ويخشى العنت. القول بالكراهية للشيخ في النهاية والتهذيب والتبيان، وبالتحريم للشيخ في المبسوط والخلاف، والمفيد في المقنعة، وصاحب الرائع، وصاحب الواسطة، وابن أبي عقيل في المتمسك، وهو أشبه (الأشبه خ).

(وصفحة ١٤٠)

" قال دام ظله: لا يجوز نكاح الأمة على الحرة إلا بإذنها، ولو بادر كان العقد باطلاً، إلى آخره. أقول: الصحيح أن عقد الأمة على الحرة لا يجوز، إلا بالشرطين

المذكورين في نكاح الأمة، وهنا ثالث بغير خلاف، وهو إذن الحرة. فلو بادر الزوج ولم يستأذنها، قال في التبيان والمبسوط: كان العقد باطلا، وادعى في المبسوط ، الاجماع وقال في النهاية، والمفيد وسلار: تكون الحرة منخيرة بين فسخ عقد الأمة وإمضائه وبين فسخ عقد نفسها، وبه رواية ضعيفة، رواها الحسن بن محبوب، عن يحيى بن اللحام، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، في رجل تزوج أمة على حرة، فقال " إن شئت الحرة أن تقيم مع الأمة أقامت، وإن شاءت ذهبت إلى أهلها، قال: قلت له: وإن لم ترض بذلك وذهبت إلى أهلها أله عليها سبيل إذا لم ترض بالمقام؟ قال: لا سبيل " له ".
(وصفحة ١٤٦)

" السبب السادس: الكفر قال دام ظله: وفي الكتابية قولان، أظهرهما أنه لا يجوز غبطة ويجوز متعة. هذا اختيار الشيخ في النهاية وأبي الصلاح، وسلار، وقال المفيد في المقنعة، وابن بابويه في المقنع، والمرضى في الانتصار: لا يجوز مطلقا، وللمفيد قول في المسائل العزية بالجواز متعة ودواما، وهو اختيار ابن أبي عقيل. ومستندهما قوله تعالى " والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ". والمختار الأول.
مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٢٢)

" مسألة: المشهور عند علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل والصدوق، تحريم أم الزوجة مؤبدا، سواء دخل بالبنت أولا، ذهب إليه الشيخان وسلار وأبو الصلاح وغيرهم وقال ابن أبي عقيل قال الله تعالى " وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم " ثم يشرط في الآية شرطا فقال " اللاتي دخلتم " إلى قوله " فلا جناح عليكم "

فالشرط عند آل الرسول في الأمهات وربائب جميعا الدخول. وإذا تزوج الرجل المرأة ثم ماتت عنه، أو طلقها قبل أن يدخل بها، فله أن يتزوج أمها وابنتها.
(وصفحة ٥٢٧)

" مسألة: المشهور تحريم نكاح بنت الأخ والأخت على نكاح العمة والخالة، إلا برضائهما، فإن رضيت العمة والخالة، صح الجمع، وله أن يدخل

العمة، والخالة، على بنت الأخ، والأخت، وإن لم ترض البنات، ذهب إليه الشيخان، والسيد المرتضى، وابن البراج، وأبو الصلاح، وسلار، وأكثر علمائنا. وقال ابن أبي عقيل: لما عد المحرمات في الآية، قال فهذه جملة النساء اللاتي حرم الله عز وجل نكاحهن، وأحل نكاح ما سواهن ألا تسمعه يقول بعد هذه الأصناف الستة " وأحل لكم ما وراء ذلكم " فمن ادعى أن رسول الله صلى الله عليه وآله حرم عليه غير هذه الأصناف، وهو يسمع الله يقول " وأحل لكم ما وراء ذلكم " وقد أعظم القول على رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد قال " ألا لا يتعلقن على أحد بشئ، فإني لا أجل إلا ما أحل الله، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه، وكيف أقول ما يخالف الغرس، وبه هداني الله عز وجل " وقد روي عن علي بن جعفر قال سألت أخي موسى عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة على عمتها أو خالتها قال: " لا بأس لأن الله عز وجل قال " وأحل لكم ما وراء ذلكم " .

(وصفحة ٥٢٩)

" المسألة الأولى: إذا تزوج الأمة على الحرة ولم تعلم الحرة، فالأقرب أن نكاح الأمة لا يقع باطلا في أصله، بل إذا فسخت الحرة نكاحها بطل، وإلا صح وبه قال الشيخان، وابن البراج، وسلار، وابن حمزة. وقال ابن أبي عقيل وابن الجنيد: أنه يقع باطلا، واختاره ابن إدريس. وعبارات الشيخ بالبطان، وكذا الأكثر من علمائنا موهمة، ومرادهم أنه لا يقع منجزا لازما، بل يكون قابلا للفسخ، وكذا في الروايات.

" المسألة الثالثة: هل للحرة أن تفسخ عقد نفسها، لو دخلت الأمة عليها؟ قال الشيخان نعم، وبه قال ابن البراج، وسلار، وابن حمزة، وابن إدريس، ثم رجع عنه، ويحتمل المنع على قول ابن أبي عقيل، لأنه لا تقرب (كذا) من الطرفين، كما تقدم في العمة.

(مجلد ٢ صفحة ٥٣٠)

" وقال السيد المرتضى: مما انفردت به الإمامية حظر نكاح الكتابيات. وقال علي بن بابويه: وإن تزوجت يهودية أو نصرانية فامنعها من شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير

، واعلم أن عليك في دينك بتزويجك إياها غضاضة، وكذا ابنه في المقنع، وزاد قوله وتزويج المجوسية حرام، ولكن إذا كان للرجل أمة مجوسية فلا بأس أن يطأها، ويعزل عنها، ولا يطلب ولدها. وقال ابن أبي عقيل: أما المشركات فعوله تعالى " وانكحوا المشركات حتى يؤمن " إلا ما استثني من عفاف أهل الكتاب، فقال " والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم " ثم في موضع آخر قال الله عز وجل " ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن " إلى قوله " أولئك يدعون إلى النار " وذكر

مشركي

أهل الكتاب فقال: الشرك عند آل الرسول الله صلى الله عليه وآله صنفان، صنف أهل الكتاب، وصنف مجوس عبدة أوثان، وأصنام ونيران، فأما الصنف الذي بدأنا بذكره فقد حرم الله تعالى نكاح نسائهم متعة وإعلانا حتى يسلموا، وأما أهل الكتاب، وهم اليهود والنصارى فلا بأس بنكاح نسائهم متعة وإعلانا، ولا يجمع في نكاح الاعلان منهم الأربع، فما دونهن، فإن نكحهن الرجل متعة جمع بين ما شاء منهن، وطلاقهن وأعدادهن كطلاق الحريرات المسلمات، وأعدادهن سواء، ويجب لهن من القسمة والنفقات ما يجب للمسلمات، إلا الميراث وقال في نكاح الإماء: لا يحل تزويج أمة كتابية ولا مشتركة بحال، لقوله تعالى " من فتياكم المؤمنات " (وصفحة ٥٣٤)

" اختلف علماءنا في البكر البالغة الرشيدة، هل لها أن يعقد على نفسها من غير ولي، وتزول ولاية الأب والجد عنها، أم لا؟ فالذي اختاره المفيد في أحكام النساء الجواز، وزوال ولاية الأب والجد عنها في النكاح، وبه قال ابن الجنيد، والسيد المرتضى، وسالار. وقال في المقنعة: المرأة البالغة يعقد على نفسها للنكاح وذوات الآباء من الأبكار، ينبغي لهن أن لا يعقدن إلا بإذن آبائهن، وإن عقد الأب على ابنته البكر البالغ بغير إذنها أخطأ السنة ولم يكن لها خلافه، وإن أنكرت عقده ولم ترض به، لم يكن للأب إكراهها على النكاح، ولم يمض العقد مع كراهتها، وإن عقد عليها وهي صغيرة لم يكن لها عند البلوغ خيار، وإن عقدت على نفسها بعد البلوغ بغير إذن أبيها خالف السنة، وبطل العقد إلا أن يجيزه الأب. وقال الشيخ في النهاية: لا يجوز للبكر البالغ أن يعقد على نفسها نكاح الدوام إلا بإذن أبيها، فإن

عقدت على نفسها بغير إذن أبيها كان العقد موقوفا على رضا الأب، فإن أمضى مضى، وإن لم يمضه وفسخ كان مفسوخا، ولو عقد الأب عليها من غير استئذان لها مضى العقد، ولم يكن لها خلافه، وإن أبت التزويج، وأظهر الكراهية لم يلتفت إلى كراهيتها، فجعل عليها الولاية، ولم يسوغ لها التفرد بالعقد، وبه قال ابن أبي عقيل.

(وصفحة ٣٥٣)

"مسألة: الجد للأب كالأب في ولاية النكاح، سواء كان الأب حيا أو ميتا، وسواء كانت البكر بالغة رشيدة أو لا، وأثبتنا ولاية الأب عليها، إن كانت صغيرة، وهو الظاهر من كلام المفيد، والسيد المرتضى، وسالار، حيث أطلقوا الولاية للجد من غير اشتراط وجود الأب، وبه قال ابن إدريس، وقال الشيخ في النهاية: أن حياة الأب شرط في ولاية الجد على البكر البالغة، والصغيرة، وموته مسقط لولايته عليهما، وبه قال ابن الجنيد، وأبو الصلاح، وابن البراج، والصدوق، وأما ابن أبي عقيل فإنه قال: الولي الذي هو أولى بنكاحهن، هو الأب دون غيره من الأولياء، ولم يذكر للجد ولاية.

"مسألة: المشهور عند علمائنا أنه لاشرط في العقد الولي، ولا الشهود، وقال ابن أبي عقيل نكاح الاعلان نكاح الدائم، لا شرط فيه ولا أجل، ولا يجوز إلا بولي مرشد، وشاهدي عدل، وإنما وضعت الشهد في نكاح الاعلان لعله الميراث، وإيجاب القسم، والنفقات، وهذا لم يلزم الاشهاد في نكاح المتعة، لعدم هذه الخصال بينهما.

"مسألة: المشهور إن عقد النكاح قد يقع موقوفا على الإجازة، كعقد الفضولي في البيع، فلو عقد غير من له الولاية وقف على إجازة مالك الولاية، فإن أجازته مضى، وإن فسخته كان مفسوخا، واختاره السيد المرتضى نقلا مطلقا، ونص المفيد على أن الصغيرة لو زوجها غير أبيها، وجدها لأبيها كان العقد موقوفا على رضاها بعد البلوغ، فإذا بلغت فرضيت به وأجازت ثبت، وإن أبتة بطل، وكذا قال الشيخ في النهاية، وقال فيها أيضا: لو زوجت البكر البالغ نفسها بغير إذن

أبيها، كان العقد موقوفا على رضا الأب، فإن أمضاه مضى، وإن لم يمضه وفسخ كان مفسوخا، فجعل عقد النكاح موقوفا. وكذا قال ابن أبي عقيل: والصغيرة إن زوجها غير الأب من ساير أوليائها دون البلوغ، فبلغت وأبت فالنكاح باطل، وإن رضيت فالنكاح جائز.

(وصفحة ٥٣٧)

" قال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلا استأمر أختا له بكرا، في تزويجها برجل سماه لها، فسكتت كان ذلك إذنا له في التزويج، وإقرار منها، فإن زوجها الأخ ثم أنكرت لم يكن لها ذلك، ولزمها النكاح بالسكوت.

(وصفحة ٥٦٤)

" قال ابن أبي عقيل: لو نكح متعة إلى أيام مسماه فإن أراد أن ينكحها نكاح الدائم قبل أن تنقضي أيامه منها لم يجز ذلك، لأنها لم تملك نفسها وهو أملك بها منها ما لم تنقضي أيامها، فشاءت المرأة أن تنكحه من ساعته جاز. ولو وهب لها أيامه ثم نكحها نكاح إعلان جاز ذلك وهو يعضد قول ابن حمزة لأنه قيد بالإعلان.

(وصفحة ٥٦٥)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يحل للحر المسلم عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أن يتزوج الأمة متعة، ولا نكاح إعلان إلا عند الضرورة، وهو إذا لم يجد مهر حرة وضرت به العزبة، وخاف على نفسه منها الفجور، فإذا كان كذلك حل له نكاح الأمة، وإذا كان يجد السبيل إلى تزوج الحرة، ولم يخش على نفسه الزنا يحرم أن يتزوج

الأمة متعة ولا إعلانا، فإن تزوجها على هذه الحالة، فالنكاح باطل، قال الله تعالى " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات " يعني الحرير " فمما ملكت

أيمانكم من فتياتكم المؤمنات " يعني الإماء، ثم قال " ذلك لمن خشي العنت منكم " والعنت الزنا، فأحل تزويج الإماء لمن لا يجد طولا أن ينكح الحرير، وحرمت نكاحهن على واجدي الطول. وقد أجاز قوم من العامة تزويج الإماء في حال الضرورة، لو أجدى الطول، ولغير واجدي الطول، وكفى بكتاب الله عز وجل ردا عليهم دون ما سواه "

(وصفحة ٥٥٦)

" مسألة: إذا اختلفا في الإصابة، فادعها وأنكرت وكانت ثيبا، قال الشيخ في النهاية: كان القول قول الرجل مع يمينه. وقد روي أنها تؤمر بأن تحشو قبلها خلوقا، ثم يأمر الحاكم الرجل بوطيها فإن وطئها فخرج وعلى ذكره أثر الخلوق صدق وكذبت، وإن لم يكن الأثر موجودا صدقت وكذب الرجل، وكذا قال ابن البراج، وهو قول ابن أبي عقيل إلا أنه لم يذكر الرواية.

(وصفحة ٥٦٨)

" مسألة: المشهور إباحة الأمتين بالعقد للحر، وقال ابن الجنيد: ولا يتزوج أكثر من أمة واحدة، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، وحجته زوال خوف العنت بها، فالزائد حرام، لفقدان الشرط فقد سبق البحث في ذلك "

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ٣٤٤)

" قوله والاشهاد والاعلان المشهور بين أصحابنا أن الاشهاد في نكاح الغبطة سنة مؤكدة، وليس بشرط في صحة العقد، وهو مذهب جماعة من علماء العامة، لأصالة عدم الوجوب والاشتراط، وعدم دليل صالح عليه، ولقول الباقر والصادق عليهما السلام " لا بأس بالتزويج بغير شهود فيما بينه وبين الله تعالى، وإنما جعل الشهود في تزويج السنة من أجل الولد، ومن أجل المواريث "، وذهب ابن أبي عقيل منا، وجماعة من العامة، إلى اشتراط الاشهاد فيه، فلا ينعقد بدونه. لما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله بطرق متعددة يدل على نفي النكاح بدون الشاهدين.

(وصفحة ٣٥٥)

" وقد تقدم ما يدل على عدم اشتراط الاشهاد وأن ابن أبي عقيل منا خالف فيه استنادا إلى رواية ضعيفة السند مع امكان حملها على الاستحباب جمعا.

(وصفحة ٣٥٧)

" الكلام في ولاية الجد في موضعين، أحدهما في أصل ثبوتها، وهو المشهور بين الأصحاب، بل ادعى عليه في التذكرة الاجماع، وخالف في ذلك ابن أبي عقيل

فقال: الولي الذي هو أولى بنكاحهن هو الأب دون غيره من الأولياء، ولم يذكر للجد ولاية، والثاني في مرتبته، والمشهور أنه لا يشترط في ولايته حياة الأب، ولا موته، بل يثبت له الولاية مطلقا.

(وصفحة ٣٥٨)

" وهل يثبت ولايتهما على البكر الرشيدة فيها روايات أظهرها سقوط الولاية عنهما وثبوت

الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع ولو زوجها أحدهما لم يمض عقدها إلا برضاها ومن الأصحاب من إذن لها في الدائم دون المنقطع ومنهم من عكس ومنهم من أسقط أمرها معهما فيه وفيه روايات أخرى دالة على شركتها في الولاية الخ. هذه المسألة من المهمات والفتوى فيها من المشكلات بسبب اختلاف الروايات وقد اضطربت لذلك أقوال الأصحاب فيها وتحرير القول في ذلك: أن الأنثى إن كانت صغيرة، أو غير رشيدة، فلا خلاف بين أصحابنا في ثبوت الولاية عليها، وإن كانت ثيبا رشيدة فلا خلاف بين أصحابنا في سقوط الولاية عنها، إلا ما نقل عن الحسن بن أبي عقيل من بقاء الولاية وهو شاذ.

" وإنما الخلاف في استمرار الولاية عليها بالنسبة، إلى نكاح خاصة، وجملة ما ذكره المصنف من الأقوال في ذلك خمسة: الأول: وهو الذي، اختاره جميع المتأخرين، وقبلهم جماعة من القدماء، منهم الشيخ في التبيان، والمرتضى، وابن الجنيد، والمفيد في كتاب أحكام النساء، وسالار، وابن إدريس، سقوط الولاية عنها رأسا، وثبوتها لها مطلقا، الثاني: استمرار الولاية عليها مطلقا، وهو قول الشيخ في النهاية، والصدوق، وجماعة. الثالث: التشريك بينها وبين الولي، وهو قول أبي الصلاح، والمفيد في المقنعة على اضطراب في عبارته. الرابع: استمرار الولاية عليها في الدائم دون المتعة، وهو قول الشيخ في كتابي الحديث. الخامس: عكسه، وهو مجهول القائل، وسئل المصنف حيث نقله هنا قولاً عن قائله فلم يجب. وزاد بعضهم قولاً سادسا، وهو أن التشريك في الولاية يكون بين المرأة وأبيها خاصة، دون غيره من الأولياء، ونسبه إلى المفيد. حجة الأولين أمور: الأول: الآيات الدالة على إضافة النكاح إلى النساء، من غير

تفصيل، كقوله تعالى " حتى تنكح زوجا غيره، ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن " وقوله تعالى " فلا جناح عليهن فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف " وهو مفيد للعموم الشامل لغير المدخول بها، الثاني الروايات فمنها ما رواه ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله " الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها " والمراد بالأيم من لا زوج لها، قال الجوهرى الأيماى الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء، وامرأة أيم بكرا كانت أو ثيبا، والدلالة في الرواية من صدرها وعجزها، وإعادة ذكر البكر مع دخولها في الأيم، للتنبيه على اختصاصها بكون سكوتها كافيا عن الجواب اللفظي، ومنها ما رواه ابن عباس أيضا من " أن جارية بكرا جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالت إن أبي زوجني من ابن أخ له ليرفع به حسنة وأنا له كارهة فقال صلى الله عليه وآله لها أجزبي ما صنع أبوك فقالت لا رغبة لي فيما صنع أبي، قال فاذهبي فانكحي من شئت، فقالت لا رغبة لي في غير ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء في أمور بناتهم شئ " وهذه الرواية أوضح ما في هذا الباب دلالة لو صح سندها، لأنها يفيد استقلالها بالولاية، بخلاف الأولى فإنها لا ينفي القول بالتشريك. " ومنها حسنة الفضلاء الفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم وزرارة وبريد عن الباقر عليه السلام قال " المرأة التي ملكت نفسها غير السفهية ولا المولى عليها، إن تزوجها بغير ولي جاز. ومنها صحيحة منصور بن حازم عن الباقر عليه السلام قال " تستأمر البكر، ولا ينكح إلا بأمرها ". ومنها رواية زرارة عن الباقر عليه السلام قال " إذا كانت المرأة مالكة أمرها تبيع وتشتري، وتعنت وتشهد، وتعطي من مالها ما شاءت، فإن أمرها جاز، تزوج إن شاءت بغير إذن وليها، وإن لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها إلا بأمر وليها " ومنها رواية أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال " الجارية البكر التي لها الأب لا تتزوج إلا بإذن أبيها، وقال إذا كانت مالكة لأمرها تزوجت من شاءت " والدلالة من آخر الحديث، ويحمل أوله على غير المالكة، أو غير البالغة الرشيدة، ليلتئم أول الكلام، وآخره. ومنها رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال " تتزوج المرأة من شاءت، إذا كانت مالكة لأمرها، فإن

شاءت جعلت وليا ". ومنها رواية سعد بن مسلم عنه عليه السلام أنه قال " لا بأس بتزويج البكر، إذا رضيت من غير إذن وليها " الثالث: الاجماع وقد ادعاه المرتضى على هذا القول، والاجماع المنقول بخبر الواحد حجة، كما قرر في الأصول، فكيف بمثل المرتضى. الرابع أصالة عدم اشتراط إذن الولي في صحة العقد، مؤيدا بأن البلوغ والرشد مناط التصرف، فتخصيص بعض التصرفات دون بعض تحكم، ومن المعلوم أن ولاية المال قد زالت، فتزول ولاية النكاح، والأولى محل وفاق، والملازمة يظهر باشتراط الولايتين بالبلوغ والرشد، وهذا غاية ما تقرر في تصحيح القول الأول. والاعتراض أما على الأول من وجوه: فيمنع دلالته على موضع النزاع، فإن النساء المحدث عنه بإضافة النكاح عليهن هن المطلقات للعدة، وبعضهن من المطلقات ثلاثا، وذلك يستلزم الدخول بهن، والنزاع في البكر، وإنما تصلح هذه الآيات حجة على المخالف الذهاب إلى أن المرأة مطلقا ليس لها التزويج بغير الولي، لا علي من أسقط الولاية عن الثيب، ويمكن الاعتذار بإمكان فرض طلاق العدة مع بقاء البكارة، بأن يكون قد وطئ في الدبر، ومعه يمكن فرض الطلاق ثلاثا للعدة مع بقاء البكارة، وهو فرض بعيد، إلا أن العموم يتناول مثله، فيصح الاحتجاج به في الجملة. وأما الروايات فهي بأسرها مشتركة في عدم صحة السند ما عدا الرابعة، أما الأولتان فعاميتان، وأما الثالثة ففيها مع كونها من الحسن لا من الصحيح، مع قصور الدلالة فإن الحكم فيها على من ملكت نفسها، فإدخال البكر فيها عين المتنازع. وكذا قوله غير المولى عليها، فإن الخصم يدعي كون البكر مولى عليها، فكيف يستدل بها على زوال الولاية عنها، مع ما في متنها من التهافت، فإن قوله غير السفيةة إن كان هو الخبر عن المبتدأ، وهو المرأة، والمولى عليها معطوف

على الخبر، فلا وجه للجمع بين الخبر وما عطف عليه، لأن السفيةة داخلة في المولى عليها، ومع ذلك فالجملة التي بعدها، وهي قوله إن تزويجها جائز، مرتبط بالجملة الأولى، ومتفرع عليها، فلا وجه لقطعها عنه، وإن كان الخبر عن المبتدأ، هو الجملة الأخيرة، وهي أن تزويجها.. إلى آخره، ويجعل قوله غير السفيةة وما عطف

عليه بمنزلة الصفة للمرأة المالكة نفسها، ويبقى التقدير المرأة التي ملكت نفسها، الموصوفة بكونها غير سفيهة، ولا مولى عليها يجوز لها التزويج الخ. يسلم من انقطاع الجملة المقصودة بالذات. وعلى الاعراب الثاني، يجوز أن يريد بالمالكة نفسها الحرة، ويجعل ملك النفس كناية عنها، وغير السفيهة، والمولى عليها، صفة لها، فكأنه قال: المرأة الحرة التي ليست سفيهة ولا مولى عليها نكاحها جائز الخ. ويمكن أن يكون فائدة الجمع بين السفيهة والمولى عليها أن الولاية على السفيهة ليست عامة، ومن ثم لا يحجر عليها في غير المال، فقد يتوهم منه جواز تزويجها نفسها لذلك، فخصها بالذكر حذرا من توهم خروجها عن المولى عليها، حيث أن الولاية منتفية عنها على بعض الوجوه، وجاءت الجملة الباقية الثانية خبرا عن المبتدأ، مؤكدا بأن. والجملة الإسمية وهذا معنى جيد، يصحح الدلالة ويخرجها عن التهافت، ولو أريد بالمالكة نفسها من ليس عليها ولاية، وجعلت الصفة التي بعدها مؤكدة موضحة للمطلوب أمكن، إلا أن الأول افقد (كذا) ويمكن مع ذلك التخلص من دعوى كون البكر مولى عليها. وإن الاستدلال بها عين النزاع، بأن يقال أن البكر الرشيدة لما كانت غير مولى عليها في المال صدق سلب الولاية عليها (عنها) في الجملة، فيصدق أن البكر الرشيدة الحرة مالكة نفسها، غير سفيهة، ولا مولى عليها، فيدخل في الحكم، وهو جواز تزويجها الخ. وهذا حسن أيضا، ولكن يبقى الاستدلال بها موقوفا على أمر آخر، وهو جعل المفرد المعرف مفيدا للعموم، لأن المرأة كذلك، والمحقق من الأصوليين على خلافه، ومتى لم تكن عامة لا تدل على المطلوب، لصدق الحكم بامرأة في الجملة موصوفة بذلك، وهو واقع كثيرا.

" وقد أسلفنا عن قريب أن المفرد في هذه المقامات ظاهر في العموم، إذ لولاه لكان الكلام الواقع عن الشارع عاريا عن الفائدة أصلا، إذ لا معنى للحكم بكون امرأة في الجملة يجوز لها التزويج بغير ولي، فإن ذلك واقع عند جميع المسلمين حتى عند من أثبت الولاية على الثيب، فإنه أسقطها عن المرأة في مواضع. وبمثل هذا استدلووا على عمومته مثل إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا، ومفتاح الصلاة

الطهور، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم. وغير ذلك مما هو كثير، وقد ظهر من جميع ما حققناه أن دلالة هذه الرواية قرينة الأمر إلا إنها مشتملة على شبهات كثيرة، لا يقاوم ما سيأتي مما يدل صريحا على ثبوت الولاية من النصوص الصريحة (الصحيحة خ). وأما الرابعة فهي أوضح سنداً، لكن في بلوغها حد الصحة الذي ادعوه عندي نظر، لأن في طريقها العباس غير منسوب، إلى أب، وهذا الاسم مشترك بين الثقة والضعيف، وإن كان الأول أكثر. ويغلب على الظن إرادته وإن كان ذلك غير كاف في الحكم بالصحة لقيام الاحتمال ومع ذلك فهي قاصرة الدلالة على المطلق، فإن استيمار البكر إنما يفيد نفي القول باستقلال الولي لكنه لا ينبغي اشتراك الولاية بينهما، وهو أحد الأقوال في المسألة. وأما رواية زرارة ففي طريقها موسى بن بكير، وهو واقفي ضعيف، وفي دلالتها ما تقدم من أن ملك البكر أمرها عين المتنازع، والتخلص عنه بما قررناه، وبقرينة ذكر التصرفات من البيع والشراء يفيد أن ملك الأمر يراد به رفع الحجر عن المال. والكلام في الرواية السادسة والسابعة كالتي قبلهما متنا وسندا وفي الثانية ضعف السند، وفي الجميع الشك في العموم من حيث أن المحكوم عليه مفرد محلي باللام. وأما دعوى الاجماع فواقعة في معركة النزاع، فيكفي في فسادها بالنسبة إلى السابقين على المرتضى مخالفة مثل الصدوق، والمفيد، وابن أبي عقيل من أهل الفتوى، وأما أهل الحديث فستعرف أن الصحيح منه دال على خلافه، فكيف ينسب إليهم القول بخلافه.

(وصفحة ٣٥٩)

" احتج من اشترط الولي في المرأة مطلقاً من العامة ووافقهم ابن أبي عقيل من أصحابنا على ذلك كما وافقهم على اشتراط الاشهاد.

(وصفحة ٣٦١)

" الأصح انتفاء ولايتهما عليها للأصل والأخبار الصحيحة كصحيحة عبد الله بن سنان قال سئلت أبا عبد الله عن المرأة التي تخطب إلى نفسها " قال نعم هي أملك بنفسها تولي نفسها من شاءت إذا كان كفواً بعد أن تكون قد نكحت زوجها قبل ذلك " وغيرها

من الأخبار وهي حجة على ابن أبي عقيل المثبت لولاية الأب عليها استناداً إلى رواية

عامية ورواياتنا خاصة خاصة وهي مقدمة عند التعارض نعم روى الشيخ عن سعيد بن إسماعيل عن أبيه وهما مجهولان قال سئلت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج ب بكر أو ثيب لا يعلم أبوها إلى قوله قال " لا يكون ذا " وهو مع ضعف السند غير

دال على منع الثيب لأنه نفي الحكم عن جملة المسؤول عنه لا عن حكم الذي من جملته البكر ومع ذلك ليس بصريح في البطلان فيهما ويمكن حمله على الكراهة. (وصفحة ٣٨١)

" وقال ابن أبي عقيل منا وبعض العامة: لا تحرم الأمهات إلا بعد الدخول بيناتهن، كالبنت، وجعلوا الدخول المعتبر في الآية متعلقا بالمعطوف والمعطوف عليه جميعا. ولصحيح جميل بن دراج وحماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال " الأم والبنت سواء، إذا لم يدخل بها " يعني إذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فإنه إن شاء تزوج أمها وإن شاء ابنتها، وفي معناها أخبار آخر. (وصفحة ٣٨٢)

" وفي حديث علي بن جعفر السابق وقال " تزوج العممة والخالة على ابنة الأخ، وابنة الأخت، ولا تزوج بنت الأخ والأخت على العممة والخالة، إلا برضا منهما، فمن فعل فنكاحه باطل، وفي مقابلة المشهور قولان نادرا للأصحاب، أحدهما جواز الجمع مطلقا، ذهب إليه ابن أبي عقيل، وابن الجنيد، على الظاهر من كلاميهما، لا الصريح، ولكن الأصحاب فهموا منهما ذلك. وعندي في فهمه نظر لأنهما أطلقا القول بالجواز، واستدلا بالآية، وهو مذهب الأصحاب ". (وصفحة ١١٢)

شرح اللمعة (مجلد ٥ صفحة ١١٢)
" ولا يشترط الشاهدان في النكاح الدائم مطلقا، (ولا الولي في نكاح الرشيدة وإن كان أفضل) على الأشهر، خلافا لابن أبي عقيل حيث اشترطهما فيه، استنادا إلى رواية ضعيفة تصلح سندا للاستحباب، لا للشرطية. (وصفحة ١٧٧)

" (.. لا ابنة المعقود عليها) من غير دخول، فلو فارقها قبل الدخول حل له تزويج

ابتنتها، وهو موضع وفاق، والآية الكريمة صريحة في اشتراط الدخول في التحريم، وأما تحريم الأم وإن لم يدخل بالبت فعليه المعظم، بل كاد يكون إجماعاً. وإطلاق قوله تعالى وأمّهات نسائكم " يدل عليه، والوصف بعده بقوله تعالى " من نسائكم اللاتي دخلتم بهن " لا حجة فيه، إما لوجوب عوده إلى الجملة الأخيرة كالاستثناء، أو لتعذر حمله عليهما من جهة إن " من " تكون مع الأولى بيانية، ومع الثانية ابتدائية، والمشارك لا يستعمل في معنیه معاً. وبه مع ذلك نصوص، إلا أنها معارضة بمثلها، ومن ثم ذهب ابن أبي عقيل إلى اشتراط الدخول بالبت في تحريمها كالعكس. والمذهب هو الأول "

الحدائق الناضرة (مجلد ٢٥ صفحة ١١٥)

" ونقله في المختلف عن ابن أبي عقيل حيث قال: وقال ابن أبي عقيل لا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حبلى أو غير حبلى، واختاره في المسالك. والذي وصل إلي من

الأخبار في هذا المقام منه ما رواه ثقة الإسلام في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الحلبي المتوفى عنها زوجها " إنها لا نفقة لها "

وعن

أبي الصباح الكناني في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام " في المرأة الحامل المتوفى

عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا "

(وصفحة ٤٧٤)

" الثالثة: هل يفرق في الزوجة بين الحرة والأمة؟ قولان. فذهب الشيخ في النهاية إلى الفرق بينهما، واختاره ابن البراج في كتابيه ونقله في المختلف عن ابن الجنيد وشيخنا المفيد وابن أبي عقيل من المتقدمين، وهو اختيار العلامة في المختلف وشيخنا في المسالك وسبغه في شرح النافع. وذهب الشيخ في المبسوط إلى عدم الفرق بينهما فيجب عليهما الحداد معاً، واختاره ابن إدريس، وهو ظاهر أبي الصلاح وسالار وابن حمزة، حيث أوجبوا الحداد على المعتدة ولم يفصلوا "

والأظهر الأول، لما رواه ثقة الإسلام في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال " إن الأمة والحرة كليهما إذا ماتت عنهما زوجها سواء في العدة، إلا أن الحرة

تحد والأمة لا تحد "

جواهر الكلام (مجلد ٢٩ صفحة ٣٩)

" ويستحب أيضا الاشهاد في الدائم، بل لعل تركه مكروه، لقول أبي الحسن عليه السلام في مكتابة المهلب الدلال " التزويج الدائم لا يكون إلا بولي وشاهدين ". بل عن أبي عقيل منا وجماعة من العامة وجوب ذلك فيه، وإن ضعف ما ذكر دليلا من النصوص المروية من طرق العامة والخاصة، ومن هنا كان المعروف بين الأصحاب خلافة، بل هو من الأقوال الشاذة في هذا الزمان، بل لعله كذلك في السابق أيضا بقرينة ما حكى من الاجماع في الانتصار والناصريات والخلاف والغنية والسرائر والتذكرة على عدم الوجوب، وهو الحجة بعد الأصل والأخبار الكثيرة التي يجب حمل الخبر المزبور في مقابلتها على ما عرفت، بل قول أبي جعفر عليه السلام " إنما جعلت البينة في النكاح من أجل المواريث " يرشد إلى عدم الشرط وأن الأمر بذلك للارشاد إلى دفع التهمة وتحقق النسب والميراث

(وصفحة ١٤٦)

وكذا لا يشترط عندنا في شئ من الأنكحة الدائم والمنقطع والتحليل والملك حضور شاهدين خلافا لما عن العامة ولا بن أبي عقيل منا، فاشترطه في الدائم، لخبر ضعيف موافق للعامة محمول على الاستحباب كما تقدم سابقا، لقصوره عن معارضة ما يقتضي صحة من اطلاق الأدلة وغيره من المعتبرة المستفيضة، ولذا حكى الاجماع على خلافة في محكي الانتصار والناصريات والخلاف والغنية والسرائر والتذكرة.

(وصفحة ١٧١)

" وما عن ابن أبي عقيل من أن الولي الذي هو أولى بنكاحهن هو الأب دون غيره من الأولياء، لحصر بعض النصوص الولاية فيه مع عدم قدح خلافة في الاجماع، فهو محجوج به، بالنصوص المشتملة على ثبوت الولاية لهما وعلى تقديم الجد عند التعارض

المعتزدة بالشهرة والاجماع بقسميه عليه المخصصة بها بعض نصوص الحصر غير صريح في المخالفة، لاحتمال إرادة ما يشمل الجد من الأب.

(وصفحة ٢٩٦)

" قال حماد بن عثمان: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول " لا رضاع بعد فطام قال

: قلت: جعلت فداك وما الفطام؟ قال: الحولان اللذان قال الله عز وجل "، وبذلك يعلم المراد من قوله عليه السلام في صحيح البقباق " الرضاع قبل الحولين قبل أن يفطم " لا أن المراد منه اعتبار عدم فطامه قبل الحولين أيضا كما عن الحسن بن أبي عقيل، وإلا كان منافيا لاطلاق الأخبار والفتاوى، بل لم نتحقق خلاف الحسن، لأن المحكي عنه اعتبار الفطام ويمكن إرادته سن الفطام، فلا خلاف حينئذ في نشره الحرمة فيهما وإن فطم الصبي.
(وصفحة ٣٩٣)

" المسألة الثالثة (قيل) والقائل القديمان والشيخان وابن البراج وغيرهم، بل في كشف اللثام وغيره نسبته إلى أكثر المتقدمين، بل نسبه غير واحد إلى الشهرة، بل عن ابن أبي عقيل نسبته إلى آل الرسول صلوات الله عليهم: أنه (لا يجوز للحر العقد على الأمة إلا بشرطين: عدم الطول، وهو عدم المهر والنفقة، وخوف العنت، وهو المشقة من الترك) لقوله تعالى " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات، والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان، فإذا أحصن فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب، ذلك لمن خشى العنت منكم، وإن تصبروا خير لكم، والله غفور رحيم " وخبر محمد بن صدقة البصري المروي عن تفسير العياشي قال: سألته عن المتعة أليس هذا بمنزلة الإماء؟ قال " نعم، أما تقرأ قول الله عز وجل ومن لم يستطع " إلى قوله ولا متخذات أخدان؟ فكما لا يسع الرجل أن يتزوج الأمة وهو يستطيع أن يتزوج الحرة فكذلك لا يسع الرجل أن يتمتع بالأمة وهو يستطيع أن يتزوج بالحرة " وصحيح ابن مسلم سأل أحدهما عليهما السلام " عن الرجل يتزوج المملوكة، قال لا بأس إذا اضطر إليها ".
(وصفحة ٤١٠)

" لكن قد يظهر مما في المسالك في المسألة السابقة عدم اعتبار إذن الحرة حينئذ، وفيه أنه مخالف لظاهر الأدلة. نعم يمكن عدم اعتبار إذنها على القولين إذا كانت ليست

من أهل الإذن لصغر أو جنون، بناء على ظهور اعتبار الإذن في القابلة لذلك، فيبقى غيرها حينئذ على عمومات الحل، مع احتمال العدم، لاطلاق النهي عن نكاح الأمة على الحرة، وظهور القابلية إنما هو في المستثنى، فيقتصر عليه في تخصيص المستثنى منه، واحتمال الرجوع إلى إذن الولي لا دليل عليه، إلا إطلاق الولاية الذي لا يشمل مثل ذلك قطعاً، فلو تجدد لها القابلية بعد النكاح ففي اعتبار إذنها حينئذ في البقاء أو أن لها الخيار في فسخ عقد نفسها خاصة أو مع عقد الأمة وجوه، أما الغيبة ونحوها مما يمنع الاستئذان ممن له أهلية الإذن فالظاهر بقاء اعتبار الإذن معها، لاطلاق الأدلة. وعلى كل حال فإن بادر وعقد من دون إذن كان العقد باطلاً عند ابني أبي عقيل والحنيد وإدريس والشيخ في محكي التبيان وظاهر المبسوط".

في القسم

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٧٩)

" مسألة: المشهور أن الأمة إذا كانت زوجة كان لها ليلة، وللحرة ليلتان في القسم، وبه قال ابن أبي عقيل. وظاهر كلام المفيد المنع، فإنه قال وهذا الحكم يعني القسمة في حراير النساء، فأما الإمام وملك اليمين منهن فله أن يقسم عليهن كيف شاء، ويقيم عند كل واحدة منهن ما شاء، وليس عليه للأخرى اعتراض في ذلك بحال، وهذا يوهم أنه لا حق للأمة المزوجة في القسم، فإن قصد شيخنا المفيد عدم القسمة صارت المسألة خلافية، وإلا فلا.

(وصفحة ٥٨٠)

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلا له امرأتان، إحداهما مسلمة، والأخرى ذمية، كانت في القسم بهن (بها)، ولو كانت إحداهن متعة والأخرى إعلانا لم يكن للمتعة قسم، ولا نفقة، يأتيها متى شاء. وقد قيل: إذا كانت له امرأتان متعة وإعلان فله أن يقسم لاحديهن ليلة، وللأخرى ثلاث ليال ، لأن له أن يتزوج منهن أربعا. " أما المتعة فالمشهور أنه لا قسمة فيها. والقايل الذي نقل ابن أبي عقيل عنه ما أظنه أحدا من أصحابنا ".

في المهر
كشفت الرموز (مجلد ٢ صفحة ١٨٦)
" عن أبي جعفر عليه السلام: في رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه
فمات، أو ماتت قبل أن يدخل بها فقال: لها المتعة والميراث، ولا مهر لها (الحديث)
فأفتى عليها الشيخ في النهاية، وقال في المبسوط: متى مات أحدهما قبل الفرض فلا
مهر، وفي الخلاف: الخلاف في المتعة هل يستحقها؟ قيل: لا، وقيل: نعم،
لأنها للمطلقة قبل الدخول، ولم يسم لها مهرا، فلها المتعة. والأول هو اختيار
شيخنا والمتأخر وابن أبي عقيل، وبه أقول.
(وصفحة ١٨٧)

" قال دام ظله: ولا يستقر بمجرد الخلوة على الأشهر. أقول:
اختلف الروايات في الخلوة المجردة عن الوطء، هل يستقر بها المهر أم لا؟ روى
الاستقرار موسى بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال " إذا تزوج
(الرجل خ) المرأة ثم خلى بها، وأغلق (فأغلق خ) عليها بابا، وأرخصى سترها ثم
طلقها، فقد وجب الصداق، وخلأؤه بها دخول ". ومثلها روي عن إسحاق بن
عمار، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام، أن عليا عليه السلام كان يقول " من
أغلق (أجاف خ.) من الرجال على أهله بابا أو أرخصى سترها، فقد وجب عليه
الصداق ".

وروى أنه لا يستقر يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " سمعته
يقول: لا يوجب المهر إلا الوقاع في الفرج ".

وروى مثله العلاء، عن محمد بن
مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام، متى يجب المهر؟ قال " إذا دخل
بها ". وفي أخرى عن حفص البخترى، عن أبي عبد الله عليه السلام، " إذا التقى
الختانان، وجب المهر والعدة والغسل ". وفي رواية أخرى عن يونس عن

يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل تزوج امرأة، فأدخلت عليه فأغلق الباب وأرخی الستر، ولمس وقبل، ثم طلقها على تلك الحال قال " ليس عليه إلا نصف المهر ". إذا تقرر هذا، فالأشبه العمل بالروايات الأخيرة، لكونها أشبه بالأصل، وأصح سنداً ومطابقة لنص القرآن من قوله تعالى " فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن " الآية. وقد كان ابن أبي عمير يجمع بين الروايات، بأنه متى أرخی الستر، يجب على الحاكم أن يحكم بالظاهر أن المهر كله لازم، ولا يحل لها فيما

بينها وبين الله إلا نصف المهر إذا لم يدخل بها، واستحسنه الشيخ في الاستبصار، وأفتى عليه في النهاية، وتردد في الخلاف، واختار أنه لا يستقر إلا بالوطئ، وبه يقول المتأخر، وابن أبي عقيل في المتمسك ".
مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٤١)

" مسألة: المشهور عند علمائنا أن المهر لا يتقدر كثرة، ولا قلة، فيجوز العقد على أكثر من مهر السنة أضعافاً مضاعفة، ذهب إليه الشيخان، وابن أبي عقيل، والظاهر من كلام الصدوق في المقنع، ونص عليه سائر، وابن الصلاح، وابن البراج، وابن إدريس.
(وصفحة ٥٤٣)

" وقال ابن أبي عقيل: وقد اختلف الأخبار عنهم عليهم السلام في الرجل يطلق المرأة قبل أن يجامعها، وقد دخل بها، وقد مس كل شيء منها، إلا أنه لم يصبها، فروى عنهم في بعض الأخبار أنه إذا أغلق الباب وأرخت الستور وجب لها المهر كاملاً، ووجبت العدة، وفي بعض الأخبار لها نصف المهر، وهذا أولى الخبرين بدلالة الكتاب والسنة، بقولهم، لأن الله عز وجل يقول " فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن، وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " فأخبر أنه إذا طلقها قبل أن يجامعها، فإن لها نصف المهر، وقد جاء عنهم عليهم السلام ما تحقق هذا في قضائهم في العينين، إن الرجل إذا تزوج المرأة فدخل بها فادعت المرأة أنه لم يصبها وخلا بها، أجله الإمام سنة، فإن مضت السنة ولم يصبها فرق بينهما، وأعطيت نصف الصداق، ولا عدة عليها منه، وفي هذا إبطال رواية من روى عنهم عليهم

السلام أنه إذا أغلق الباب وأرخی الستور وجب المهر كاملا، وهذا العنين قد أغلق الباب وأرخی الستور وأقام معها سنة، لا يجب عليه إلا نصف الصداق. والمسألتان واحدة لا فرق بينهما".

في المتعة

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ١٥٧)

قال دام ظلّه: لا يثبت بالمتعة ميراث.. الخ. أقول: للأصحاب فيه (ثلاثة خ). أقوال، وقال المرتضى وابن أبي عقيل: لا يسقط الإرث إلا مع شرط السقوط. وقال أبو الصلاح: لا يثبت بينهما توارث شرط أو لم يشرط، وهو يظهر من كلام ابن بابويه، فإنه قال: لا ميراث بينهما، وعليه المتأخر، وهو أشبه عندي".

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٤٠)

" وقال ابن أبي عقيل: كل امرأة كان وليها أولى بنكاحها منها، لم يجز نكاحها متعة إلا بأمر وليها، وكل من كانت أولى بنفسها من وليها، فهي التي تجوز، نكاحها متعة.

(وصفحة ٥٦١)

" مسألة: اختلف علماؤنا في التوارث بهذا العقد، فقال ابن أبي عقيل نكاح المتعة أن يتزوج الرجل المرأة بأجر معلوم إلى أجل مسمى، على أن لا ميراث بينهما، ولا نفقة لها، ثم قال بعد كلام طويل: وإذا خلا الرجل بالمرأة فقال لها: أتزوجك متعة، إلى أجل معلوم بكذا من الأجر، ويذكر شرط الميراث (كذا) فإن لم يشترط أن لا ميراث بينهما فمات أحدهما قبل صاحبه، ورثه الآخر وقد روي أن لا ميراث بينهما، اشترطا أو لم يشترطا.

(وصفحة ٥٦٤)

" قال ابن أبي عقيل: لو نكح متعة إلى أيام مسماة فإن أراد أن ينكحها نكاح الدائم

قبل أن تنقضي أيامه منها لم يجوز ذلك، لأنها لم تملك نفسها وهو أملك بها منها ما لم تنقضي أيامها (كذا)، فشاءت المرأة أن تنكحه من ساعته جاز. ولو وهب لها أيامه ثم نكحها نكاح إعلان جاز ذلك وهو يعضد قول ابن حمزة لأنه قيد بالإعلان. (وصفحة ٥٦٥)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يحل للحر المسلم عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أن يتزوج الأمة متعة، ولا نكاح إعلان إلا عند الضرورة، وهو إذا لم يجد مهر حرة وضرت به العزبة، وخاف على نفسه منها الفجور، فإذا كان كذلك حل له نكاح الأمة، وإذا كان يجد السبيل إلى تزوج الحرة، ولم يخش على نفسه الزنا يحرم أن يتزوج

الأمة متعة ولا إعلانا، فإن تزوجها على هذه الحالة، فالنكاح باطل، قال الله تعالى " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات " (يعني الحرير) " فمما ملكت

أيمانكم من فتياتكم المؤمنات " يعني الإمام، ثم قال " ذلك لم خشي العنت منكم " والعنت الزنا، فأحل تزويج الإمام لمن لا يجد طولا أن ينكح الحرير، وحرّم نكاحهن على واجدي الطول. وقد أجاز قوم من العامة تزويج الإمام في حال الضرورة، لواجدي الطول، ولغير واجدي الطول، وكفى بكتاب الله عز وجل ردا عليهم دون ما سواه "

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ٤٠٥ - ٤٠٦)

" اختلف العلماء في توارث الزوجين بالعقد المنقطع على أقوال أحدها أنه يقتضي التوارث كالدائم حتى لو شرطا سقوطه بطل الشرط كما لو شرط عدمه في الدائم ولا يمنعه إلا موانعه المشهورة ويعبر عنه بأن المقتضي للإرث هو العقد لا بشرط شيء وهذا قول القاضي ابن البراج ومستنده عموم الآية الدالة على توريث الزوجة وهذه زوجة وإلا لم يحل للحصن في الآية بقوله إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم وملك اليمين

منتف عنها قطعا فلو لم يثبت الآخر لزم تحريمها ولأن الزوجة تقبل التقسيم إليها وإلى الدائمة ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام وحينئذ فيدخل في عموم ولكم نصف ما ترك أزواجكم ولهن الربع مما تركتم والجمع المضاف للعموم كما سبق ولا يرد منع توريث الذمية والقاتلة فليس بعام المخصوص حجة في الباقي والأخبار الواردة

بخلاف ذلك مردودة لتعارضها كما ستقف عليه وللطعن في سندها فيسقط وإما لأن
خبر الواحد لا يخصص عموم القرآن وعليه يترتب حكمها لو شرطاً سقوطه فإنه
كاشتراط عدم إرث الدائم لا يصح لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد والكتاب والسنة
ولأن كل ما يقتضيه الماهية من حيث هي يستحيل عدمه مع وجودها، لقد كان هذا
القول بالسيد المرتضى أشبهه وبأصوله انسب لكنه عدل عنه لما ظنه من الاجماع على
عدمه وثانيها عكسه وهو أن لا توارث فيه من الجانبين سواء شرطاً في العقد التوارث
وعدمه أو لم يشترط شيئاً منهما وإلى هذا القول ذهب الجماعة منهم أبو الصلاح
الحلبي

وابن إدريس والعلامة في أحد قوليهِ وولده فخر الدين والمحقق الشيخ علي ووجههم
التمسك بالأصل فإن الإرث حكم شرعي يتوقف ثبوته على توظيف الشارع ومطلق
الزوجية لا يقتضي استحقاق الإرث فإن من الزوجات من تراث، ومنهم من لا تراث
كالذمية، ولما رواه سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام قال: سئلته عن الرجل
يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث، قال " ليس بينهما ميراث اشترط أو لم يشترط
" وهي

نص في الباب، وقريب منها رواية جميل بن صالح عن عبد الله بن عمر قال: سئلت
أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة؟ فقلت ما حدها قال " من حدودها أن لا تراث ولا
تراثها " فجعل نفي الميراث من مقتضى الماهية، فوجب أن لا يثبت بها توارث مطلقاً
، أما مع عدم الاشتراط أو مع العدم فواضح، وأما مع اشتراط الإرث فلأنه شرط
ينافيه مقتضى العقد، على ما دل عليه الحديث، فوجب أن يكون باطلاً ولأن الشرط
لغير وارث محال، إذ سببية الإرث شرعية لا جعلية، ولأن الزيادة هنا على نص
نسخ لأن الله تعالى عين فروض أرباب الفروض بجزء معلق النسبة إلى كل التركة،
وكيفية قسمة غيرهم، فلو زاد أو نقص بخبر الواحد، لزم فسح القرآن بخبر الواحد
، وهو غير جائز، وهذا أقصى حجتهم مجتمعة الأطراف، وفيه نظر. قولهم:
الأصل يقتضي عدمه، قلنا: قد ارتفع الأصل بآية إرث الزوجة، وإن كانت داخلة
، وبما يأتي من الأخبار إن لم تكن وبأنكم قد أدخلتموها، في عموم الأزواج في
الأحكام الماضية، إلا ما أخرجه الدليل الخارج. فتوظيف الشارع حاصل على هذا
، قوله: مطلق الزوجية لا يقتضي الاستحقاق قلنا: بل يقتضي الاستحقاق، إلا

مع وجود أحد الموانع وهي محصورة وكون هذا منها عين المتنازع والعام إذا خصص بغير الكافرة والقاتلة ونحوهما كان حجة في الباقي وأما رواية سعيد بن يسار فهي أجود

ما في الباب دليلا، ولكن في طريقها البرقي مطلق وهو ثلاثة تشترك بين ثلاثة، محمد بن خالد وأخوه الحسن، وابنه أحمد، والكل ثقات على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي ولكن النجاشي ضعف محمدا، وقال: ابن الغضائري حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل وإذا تعارض الجرح والتعديل، فالجرح مقدم، وظاهر حال النجاشي أنه أضيف الجماعة وأعرفهم بحال الرجال. وأما ابنه أحمد فقد طعن عليه كما طعن على أبيه من قبل، وقال ابن الغضائري: كان لا يبالي بمن أخذ، ونفاه أحمد بن عيسى عن قم كذلك ولغيره. وبالجملة فحال هذا النسب المشترك مضطرب لا تدخل روايته في الصحيح ولا في معناه. والشيخ في كتابي الأخبار

حمله على ما إذا اشترط نفي الميراث أو لم يشترط فإنها لا تترث، بل مع الشرط جمعا بينه

وبين ما يأتي من الأخبار الدالة على ثبوت، مع الشرط. ولا يخفى أنه خلاف الظاهر إلا أنه لطريق الجمع، خير من إطراح البعض، وكيف كان فليس نصا كما قيل، بل ظاهر. وأما رواية عبد الله بن عمرو فهي مجهولة السند، بسببه وإن كان باقي طريقها واضحا فلا تصلح حجة في مقابلة عموم القرآن ويمكن حملها على حالة الاطلاق من الشرط جمعا، كما سيأتي وأما منافاة شرط الميراث بمقتضى العقد، فهو حسن إن لم يدل دليل شرعي على جوازه فيكون منافيا، ويستنظر فيه. ومنه يظهر الجواب عن قولهم إن الشرط لغير الوارث محال فإنه إنما يكون محالا شرعا حيث لا يدل

دليل على صحته قوله إن الزيادة على النص على تقدير اشتراط الإرث يكون نسخا، (اه عليه منع كون الزيادة نسخا) وقد حقق في الأصول. سلمنا لكن لا نسلم استحالة النسخ بخبر الواحد، وقد حقق في الأصول أيضا. سلمنا لكن نمنع الزيادة على النص، على تقديره، لأن من جملة المنصوص الزوجة، فإن قيل بالإرث مطلقا فواضح، وإن قيل به مع الشرط فيكون العقد المذكور من موانع الإرث، إلا مع الشرط فيرجع إلى عموم الآية والرواية وثالثها أن أصل العقد لا يقضي التوارث بل اشتراطه فإذا شرط ثبت تبعا للشرط، اقتضاء الإرث فللأدلة السابقة، وأما ثبوته مع

الشرط، فلعوم المسلمون عند شروطهم، وخصوص صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في حديث آخره " فإن اشترطت الميراث فهما على شرطهما " وحسنة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال " تزوج المتعة نكاح بميراث ونكاح بغير ميراث، إن اشترطت الميراث كان، وإن لم تشتط لم يكن " وهذا الحديث كما دل على ثبوت الإرث مع شرطه دل على نفيه بدونه فهو نص فيهما، وهو من أجود طرق الحسن، لأن فيه من غير الثقات إبراهيم بن هاشم القمي، وهو جليل القدر كثير العلم، الرواية، ولكن لم ينصوا على توثيقه مع المدح الحسن فيه وبهذين الخبرين يجاب عن أدلة الفريقين الأولين، لدلالتهما على اشتراط الميراث سايغا لازما، فيثبت به وعلى أن أصل الزوجية لا يقتضيه، فتكون الآية مخصوصة بهما ، كما خصت في الزوجة الذمية برواية أن الكافر لا يرث المسلم، ويظهر أن سببية الإرث مع اشتراطهما تصير ثابتة بوضع الشارع وإن كانت متوقفة على أمر من قبل الوارث كما لو أسلم الكافر، وكذا يظهر جواب ما قيل أنه لا مقتضى للتوارث، هنا إلا الزوجية ولا يقتضي ميراث الزوجية، إلا الآية فإن اندرجت هذه الزوجة في الآية ورثت وإن لم يشترط ثبوته، وبطل شرط نفيه وإن لم يندرج في الزوجة في الآية لم يثبت بالشرط، لأنه شرط توريث من ليس بوارث، وهو باطل .

ووجه الجواب عنه تسليم اندارجها في الآية إلا أنها بدون الشرط مخصوصة بالروايتين المعتمري الاسناد، وبالشرط داخله في العموم، لعدم المقتضي للتخصيص، وهذا وإن كان غريبا في النظائر، إلا أنه خير من إطراح الخبرين المعتمريين بل الأخبار، لأن الأخبار الدالة على نفي التوارث به تحمل على عدم اشتراطه جمعا، ويبقى خبر سعيد بن يسار على كل ما حملة عليه الشيخ وإن كان خلاف الظاهر لأنه محتمل، وبه يحصل الجمع بينه وبين هذين، إذ ليس في الباب خبر معتبر الاسناد غير هذه الثلاثة ، وليس فيها صحيح السند غير خبر محمد بن مسلم، الدال على ثبوت الإرث بالشرط ولعل هذا أجود الأقوال وهو مختار المصنف هنا وقبله الشيخ وأتباعه إلا القاضي كما عرفت واختاره الشهيد في اللمعة. ويتفرع على هذا أنها لو شرطاه لأحدهما دون الآخر فمقتضى الخبرين اتباع شرطهما. وربما أشكل بأن أغلبية الإرث

كونهما من الجانبين، عند وجوده من واحد، ولكن وقع مثله في إرث المسلم الكافر، دون العكس، وإرث الولد المنفي باللعان إن اعترف بما للزوج بعد ذلك، فإن الولد يرثه باشتراك الإرث، لا الإرث الحقيقي، ولا يخفى ما فيه. ورابعها عكسه وهو اقتضاء العقد الإرث، ما لم يشترط سقوطه، فيكون المقتضي للإرث هو العقد بشرط لا شيء، وإذا شرطاً ثبوته كان تأكيداً، أو اشترطاً لما يقتضيه العقد، وهذا القول خبرة المرتضى وابن أبي عقيل، وجهه العمل بعموم الآية. وعموم " المسلمون عند شروطهم " ويؤيده قول الباقر عليه السلام " وإنما الشرط بعد النكاح " وجوابه أن عموم الآية قد خص بما تقدم من الأخبار، وعموم الأمر بالوفاء بالشرط نقول بموجبه. وخبر محمد بن مسلم ضعيف السند، وفيه مع ذلك مخالفة للقواعد المعلومة وهو كون الاعتبار بالشرط المتأخر عن عقد النكاح وقد تقدم أن المعتبر بما كان فيه، والشيخ حمله في كتابي الأخبار، على أن المراد أنهما يتوارثان ما لم يشترط الأجل، فلا

إرث حينئذ مع الاطلاق ليكون موافقاً للأخبار الدالة على أن عقد المتعة لا يقتضي الإرث بذاته هو وإن كان خلاف الظاهر إلا أنه طريق للجمع ولو أطرحت لضعف سنده، وقوة مخالفته أمكن وقد تقدم القول في اعتبار الشيخ جعل الشرط بعد العقد. وما فيه "

جواهر الكلام (مجلد ٣٠ صفحة ١٩٠)

" السابع: لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين شرطاً سقوطه أو أطلقاً " وفاقاً للأكثر، بل المشهور بل عن الغنية نفي الخلاف عنه ولعله كذلك إلا من القاضي، فجعله كالدوام، لصدق الزوجة التي لا يصح اشتراط سقوط إرثها كغيرها من الورثة، ومن ابن أبي عقيل والمرتضى، وكذلك ما لم يشترط السقوط، جمعاً بين ذلك وبين ما دل على لزوم الشرط من قوله صلى الله عليه وآله " المؤمنون " وغيره، وخصوص موثق ابن مسلم في الرجل يتزوج المرأة متعة إنهما يتوارثان إذا لم يشترطاً، وإنما الشرط بعد النكاح " لكنهما معا كما ترى، ضرورة إرادة غير المستمتع بها من الروجة بالنصوص المعتبرة التي يمكن دعوى تواترها "

(وصفحة ١٩٦)
الثامن: إذا انقضى أجلها بعد الدخول أو وهبت الأجل حرة كانت أو أمة بلا خلاف
في التسوية بينهما (فعدتها حيضتان) وفاقا للشيخ ومن بعده، كما في كشف
اللثام. (وروي حيضة) وعمل به ابن أبي عقيل على ما قيل، بل عن ابن أذينة أنه
مذهب زرارة".

في الرضاع
كشفت الرموز (مجلد ٢ صفحة ١٢٢)
" وقال المفيد: يحرم عشر رضعات متواليات، واختاره سلار وأبو الصلاح، وابن أبي عقيل "

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥١٨)
" مسألة: ذهب المفيد، وسلار، وابن البراج، وأبو الصلاح، وابن حمزة، إلى أن المحرم من الرضاع باعتبار العدد عشر رضعات متواليات، وهو قول ابن أبي عقيل من قدمائنا.

(وصفحة ٥١٩)
" مسألة: المشهور أن الرضاع في الحولين ينشر الحرمة سواء كان قد فطم قبل الحولين أو لا وقال ابن أبي عقيل الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل الفطام فمن ضرب بعد الفطام لم يحرم ذلك الشرب "
(وصفحة ٢٩٦)

" قال حماد بن عثمان: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول " لا رضاع بعد فطام قال : قلت: جعلت فداك وما الفطام؟ قال: الحولان اللذان قال الله عز وجل "، وبذلك يعلم المراد من قوله عليه السلام في صحيح البقباق " الرضاع قبل الحولين قبل أن يفطم " لا أن المراد منه اعتبار عدم فطامه قبل الحولين أيضا كما عن الحسن بن أبي عقيل، وإلا كان منافيا لاطلاق الأخبار والفتاوى، بل لم نتحقق خلاف الحسن، لأن المحكي عنه اعتبار الفطام ويمكن إرادته سن الفطام، فلا خلاف حينئذ في نشره الحرمة فيهما وإن فطم الصبي.

كتاب الطلاق

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٢١١)

" في الصيغة قال دام ظله: ولو فسر الطلقة، باثنتين أو ثلاث، صحت واحدة، وبطل التفسير (وقيل): يبطل الطلاق. ذهب الشيخ إلى أن إرسال الطلاق، أزيد من واحد حرام، ويقع الواحد صحيحا مع الشروط، وهو المختار، وعليه الأكثر. وقال علم الهدى في الناصريات والانتصار: يبطل في الكل، وبه قال ابن أبي عقيل، إلا أنه قال في الانتصار، في أثناء كلامه: والصحيح من مذهبنا، أنه تقع واحدة (لنا) النقل والاعتبار، أما النقل، فمنه ما روى عكرمة، عن ابن عباس، قال: طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فحزن عليها حزنا شديدا، فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله، كيف طلقته؟ قال: طلقته ثلاثا، قال: في مجلس واحد؟ قال: نعم، قال صلى الله عليه وآله " إنما تلك واحدة فراجعها إن شئت "

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٨٦)

" وقال السيد المرتضى: مما انفردت به الإمامية، القول بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع. وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك، وقد روي أن ابن عباس وطاوسا يذهبان إلى ما يقوله الإمامية وحكى الطحاوي في كتاب الاختلاف عن محمد بن إسحاق أن الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة وهو يشعر ببطلانه أصلا ورأسا، وقال في المسائل الناصرية: إنها تطلق واحدة، وهو الذي يذهب إليه أصحابنا، وقال الشاذ منهم أن الطلاق الثلاث لا يقع شيء منه والمعول على ما قدمناه واستدل عليه بوجود المقتضي والايقاع بالثلاث غير مؤثر، كما لو قال عقيب أنت طالق، إن دخلت الدار وأكلت الخبز وقال ابن أبي عقيل لو طلقها ثلاثا بلفظ واحد وهي طاهر لم يقع عليها شيء.

وفي الصحيح عن بكير بن أعين عن الباقر عليه السلام قال " إن طلقها للعدة أكثر من واحدة فليس الفضل على الواحدة بطلاق " احتج السيد المرتضى وابن أبي عقيل بما رواه أبو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال " من طلق ثلاثا في مجلس واحد فليس بشئ من خالف كتاب الله رد إلى كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر " ولأن الواحدة المنفردة المقيدة بقيد الواحدة غير مرادة، فلا يقع لاشتراط القصد في الطلاق والثلاث غير واقعة إجماعا "

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٢)

" ولأن الواحد تحصل بقوله، فلانة طالق، وقوله ثلاثا هو الملغى لفقد شرط صحة الزائد عن الواحدة وهو الرجعة، وبه مع ذلك روايات كثيرة منها: صحيحة جيل بن دراج عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن الذي طلق في حال الطهر في مجلس ثلاثا

قال " هي واحدة " وصحيحة الحلبي وعمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال " الطلاق ثلاثا في غير عدة إن كانت على طهر فواحدة، وإن لم يكن على طهر، فليس بشئ " وفي معناهما كثير. وذهب المرتضى في القول الآخر وابن أبي عقيل وابن أبي حمزة إلى الأول، لصحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال " من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشئ فمن خالف كتاب الله رد إلى كتاب الله . "

الحدائق الناضرة (مجلد ٢٥ صفحة ٢٣٤)

" قولان: (الأول) للسيد المرتضى في الانتصار وسلار وابن أبي عقيل وابن حمزة (والثاني) للشيخ في النهاية والمرتضى في القول الآخر وابن إدريس والمحقق والعلامة في

المختلف وجماعة، والظاهر أنه هو المشهور سيما بين المتأخرين، واتفق الجميع على عدم وقوع المجموع، بمعنى أنه لا يقع ثلاثا أو اثنين بمجرد قوله ذلك، بل لا بد لوقوع العدد من تخلل الرجعة، والأصل في هذا الاختلاف الروايات والتعليقات. أما القول الثاني فإن العلامة في المختلف قد استدلت عليه بوجود المقتضي، وهو قوله " أنت طالق " وانتفاء المانع، إذ ليس لإاقوله ثلاثا، وهو غير معارض لأنه مؤكد لكثرة الطلاق وإيقاعه وتكثير سبب البيونة، والواحدة موجودة في

الثلاث لتركبها منها ومن وحدتين آخرتين، ولا منافاة بين الكل وجزئه. فيكون
المقتضي وهو الجزء خاليا من المعارض.

جواهر الكلام (مجلد ٣٢ صفحة ٦٧)

" وفي إيضاح الفخر: إذا تأخر اختيارها لم يقع اتفاقا وإن اختارت عقيب قوله بلا
فصل فالأكثر كالشيخ أنه لا يقع، لكن عن ابن أبي عقيل الاكتفاء باختيارها في
المجلس، ولعله لخبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام " قلت له: رجل خير امرأته
، فقال إنما الخيار لهما ماداما في مجلسهما، فإذا تفرقا فلا خيار لهما "

(وصفحة ٨١)

" ولو فسر الطلقة باثنتين أو ثلاث لم يقع ذلك عندنا بلا خلاف، بل الاجماع بقسميه
عليه، بل كأنه من ضروري مذهب الشيعة، وكذا لو كرر الصيغة مرتين أو ثلاثا
قاصدا لتعدد الطلاق، نعم هو كذلك عند العامة على نحو غيره مما أبدعوه في
الطلاق. نعم لا خلاف بيننا في وقوع الواحدة في الصورة الثانية، كما أنه لا إشكال
فيه أيضا بل الاجماع بقسميه عليه. أما الأولى ف (قيل) والقائل المرتضى في المحكي
من انتصاره وإن كنا لم نتحققه وابنا أبي عقيل وحمزة وسالار ويحيى بن سعيد

(وصفحة ٨٦)

" حينئذ تكون هذه النصوص موافقة لما تسمعه من ابن أبي عقيل من كون الطلاق بعد
الرجوع في ذلك الطهر من غير موقعة ليس طلاقا، ولا يقع منه وإن تعدد إلا الطلاق
الأول، فتكون عنده على واحدة، كما يشهد به جملة من النصوص متحد بعضها مع
هذه النصوص في المفاد، فتخرج حينئذ عما نحن فيه بالمرّة. ومعارضة هذا كله
باحتمال إرادة نفي الثلاث من نفي الشيعية أو احتمال إرادته مع فقد بعض الشرائط كما
في طلاق ابن عمر ثلاثا وكانت حائضا كما ترى "

(وصفحة ١١٤)

" وخبر داود بن الحصين عنه عليه السلام أيضا " كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يجيز

شهادة امرأتين في النكاح، ولا يجيز في الطلاق إلا شاهدين عدلين " إلى غير ذلك من النصوص، بل الظاهر الاتفاق عليه وما عن ابني أبي عقيل والجنيد بل والشيخ في المبسوط من قبول شهادتهن مع الرجال محمول على ثبوته بذلك بعد إيقاعه بشهادة الذكرين، فلا خلاف حينئذ في المسألة، وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في كتاب الشهادات.

(وصفحة ١٣٨)

" ولا ريب في أن هذا هو الأصح بل هو المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة لا بأس بدعوى الاجماع معها، إذ لم أجد قائلًا بالأولى إلا ما يحكى عن ابن أبي عقيل وقد لحقه الاجماع، فلا إشكال حينئذ في ترجيح هذه النصوص على السابقة، وحملها على ضرب من الاستحباب. (ومن فقهاءنا من حمل) رواية (الجواز على طلاق السنة) الذي هو بمعنى خلاف العدي لا الأخص الذي قد عرفته سابقا. طلاق العبد

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٦٩)

" مسألة: المشهور أن العبد إذا تزوج بإذن مولاه بأمة، كان الطلاق بيده، وليس للمولى أن يطلق عنه، ولا أن يجبره عليه. وقال ابن أبي عقيل وإذا زوج السيد عبده فالطلاق (إلى) بيد السيد، دون العبد، متى شاء السيد فرق بينهما وقال أبو الصلاح لسيدة أن يجبره على طلاقها.

(وصفحة ٥٩١)

" مسألة: المشهور أن السيد إذا زوج عبده بحرة أو أمة غيره كان الطلاق بيد العبد فإذا طلق جاز وقال ابن أبي عقيل وابن الجنيد لا يجوز طلاق مملوك لأن طلاق المملوك إلى

سيده. " وقول ابن أبي عقيل وابن الجنيد ليس عندي بعيدا من الصواب " .

مسالك الأفهام (مجلد ١ صفحة ٤١٥)
" وذهب جماعة، منهم ابن الجنيد وابن أبي عقيل إلى نفي ملكية العبد للطلاق من رأس، لصحيفة يزيد بن معاوية وغيره، عن أبي جعفر، وأبي عبد الله عليه السلام أنهما قالا " في العبد المملوك ليس له طلاق إلا بإذن مواليه " وصحيفة زرارة عنهما عليهما السلام قالا " المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بإذن سيده ".
طلاق الغائب

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٨٧)
" قال المفيد رحمه الله: ومن كان غائبا عن زوجته، فليس يحتاج في طلاقها إلى ما يحتاج إليه الحاضر من الاستبراء، لكنه لا بد له من الاشهاد. فإذا أشهد رجلين من المسلمين على طلاقه لها، وقع بها الطلاق إن كانت طاهرا أو حائضا، وعلى كل حال ونحوه قال سلار وقال ابن أبي عقيل: وقد تواتر الأخبار عن الصادقين عليهما السلام في أن خمسا يطلقن على كل حال إذا شاء أزواجهن في أي وقت شاءوا وأولهن التي قد يئست من المحيض، والتي لم تبلغ الحيض، والتي لم يدخل بها زوجها، والحامل، والغائب عنها زوجها تطليقة واحدة لا غير، ولم يعتد مدة الغيبة بقدر معين ".
الحدائق الناضرة (مجلد: ٢٥ صفحة ١٨٣)

" فأقول: قد ذهب الشيخ المفيد وسلار والشيخ علي بن الحسين بن بابويه وابن أبي عقيل وغيرهم إلى جواز طلاق الغائب إذا كان بحيث لا يمكنه استعمال حالها من غير تربص، وأدعى ابن أبي عقيل تواتر الأخبار بذلك. وقال الصدوق في الفقيه: وإذا أراد الغائب أن يطلق امرأته، فحد غيبته التي إذا غابها كان له أن يطلق متى شاء ، أقصاه خمسة أشهر أو ستة أشهر، وأوسطه ثلاثة أشهر وأدناه شهر.

(وصفحة ١٨٥)

" والظاهر أنه بإطلاق هذه الأخبار أخذ الشيخ المفيد ومن تبعه من المشايخ المتقدم ذكرهم كما هو صريح عبارتي ابن أبي عقيل والشيخ علي بن بابويه. ونحو هذه الأخبار أيضا ما رواه في الكافي عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليهما السلام " قال: سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب؟ قال: يجوز طلاقه على كل حال: وتعتد امرأته من يوم طلقها ". وما رواه في التهذيب " في الرجل يطلق امرأته وهو غائب، فيعلم أنه يوم طلقها كانت طامثا، قال: يجوز " .

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٥)

" قد عرفت أن طلاق الحائض إذا كان زوجها غائبا جائز، والجملة للنصوص الصحيحة والاجماع ولكن اختلف الأصحاب في أنه هل يكفي في جوازه مجرد الغيبة، أم لا بد معها من أمر آخر، ومنشأ الاختلاف الأخبار الواردة في ذلك، فإن منها ما هو مطلق في تجويزه له كالأخبار السابقة وغيرها، مما هو في معناها مقيدة بمدة فذهب المفيد وعلي بن بابويه وابن أبي عقيل وأبو الصلاح وغيرهم إلى جواز طلاقها، حيث لا يمكنه استعمال حالها من غير تربص لما مر، ولصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سئلته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب؟ قال " يجوز طلاقه على كل حال ويعتد امرأته من يوم طلقها " .

رسائل الكركي (مجلد ٢ صفحة ٢٠٩)

" اختلف كلام الأصحاب في أن الغائب إذا أراد أن يطلق زوجته، وقد خرج عنها في طهر قد قربها فيه كم يتربص لها ثم يطلقها؟ فقال الشيخ في النهاية: إنه يتربص بها شهرا ثم يطلقها، فيقع الطلاق وإن كانت حائضا. وفي موضع آخر منها: أنها متى كانت طاهرا طهرا لم يقربها فيه بجماع طلقها متى شاء، وإن كانت طاهرا طهرا قربها فيه بجماع فلا يطلقها حتى يمضي ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر. وأطلق المفيد وسائر جواز طلاق الغائب متى أراد. وقريب من ذلك ابن أبي عقيل، وعلي بن بابويه " .

جواهر الكلام (مجلد: ٣٢ صفحة ٣٠)
" ولعل السر في الاكتفاء بذلك في الغائب تعذر معرفة حالها حينه أو تعسره غالبا. ومن هنا ألحق بالغائب نضا وفتوى كما ستعرف الحاضر المتعذر عليه معرفة حيضها وطهرها أو المتعسر، ولعل ذلك هو السر أيضا في عد الغائب عنها زوجها في المستفيض من نصوص الخمس التي يطلقن على كل حال بل عن ابن أبي عقيل تواتر الأخبار بذلك، وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام " سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب، قال: يجوز طلاقه على كل حال، وتعتد امرأته من يوم طلقها " وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام " في الرجل يطلق امرأته وهو غائب فيعلم أنه يوم طلقها كان طامثا قال: يجوز " إلى غير ذلك من النصوص التي ستسمعها.

في الرجوع

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٢١٩)

" رواية المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: الذي يطلق، ثم يراجع امرأته تطليقة، ثم يطلقها الثانية، قبل أن يراجع قال أبو عبد الله عليه السلام " لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع ". فحمل رواية الجواز على السنة، ورواية المنع على العدة، على ما فسرهما، وهو حسن لأن طلاق العدة، لا يحصل إلا بالوطئ. والأصح إطلاق القول بصحته، لكن لا يسمى عدة. وقال ابن أبي عقيل: لا يصح طلاقها إلا في طهر آخر، ولا ينقض الطهر

الأول، إلا بتدنيس (بتقدير خ.) المواقعة بعد المراجعة (الرجعة خ.)".
مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٩٢)

"مسألة: إذا طلق المدخول بها ثم راجعها في العدة، جاز له طلاقها ثانيا من غير جماع، لكن لا يسمى طلاق العدة، وهو قول أكثر علمائنا. وقال ابن أبي عقيل فلو طلقها من غير جماع بتدنيس مواقعة بعد المراجعة، لم يجز ذلك، لأنه طلقها من غير أن تنقضي الطهر الأول، ولا تنقضي الطهر الأول إلا بتدنيس المواقعة بعد المراجعة، وإذا جاز أن يطلق التطليقة الثانية بلا طهر جاز أن يطلق كل تطليقة بلا طهر، ولو جاز ذلك لما وضع الله الطهر، ولو طلقها ثم خرج إلى سفر فأشهد على رجعتها شاهدي عدل وهو غائب عنها في سفره، ثم طلقها وهو في سفره، لم يجز ذلك".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٧)

"وصحيحة أحمد بن أبي نصر قال: سئلت الرضا عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين، ثم راجعها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها، ثم طلقها على طهر بشاهدين أيقع عليها التطليقة الثانية، وقد راجعها ولم يجامعها قال "نعم" وخالف في ذلك ابن أبي عقيل فقال: لو طلقها من غير جماع بتدنيس مواقعة بعد المراجعة لم يجز ذلك لأنه طلقها من غير أن ينقضي ولا ينقضي الطهر إلا بتدنيس المواقعة بعد المراجعة، فإذا جاز أن يطلق التطليقة الثانية بلا طهر جاز أن يطلق كل تطليقة بلا طهر، ولو جاز ذلك لما وضع الله الطهر وإنما ذكرنا عبارته لاشتمالها على الاستدلال على حكمه، وبه يظهر ضعف قوله مع شذوذه.

(وصفحة ١٨)

"عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئلته عن المراجعة بغير جماع تكون رجعة؟ قال "نعم" ومثلها صحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام وأما خبر عبد الرحمن بن الحجاج فهو وإن كان صحيحا إلا أنهم لم يتعرضوا له في تلك المسألة وإنما ذكرناه

نحن، ومع ذلك فلا يعارض الصحيحتين ويمكن الجمع بينهما بما ذكرناه وبأن هذا الخبر إنما دل على النهي عن الطلاق قبل المسيس والنهي بمجرد لا يفيد البطلان في غير

العبادات، فلا تعارض فلذلك كان القول بجواز الطلاق من دون الوطي أصح وأما الثانية فالأمر فيها بالعكس، فإن كان الخبر الدال على الجواز ليس من الصحيح، لكنه من الموثق، والصحيح أرجح منه فكان العمل بمقتضاه أولى، ولكنه ليس بمتعين لأنه لا يدل على البطلان كما ذكرناه ويمكن حمله على الكراهة لمعارضة ما تقدم له في المسألة الأولى وإذا حمل لأجلها على شيء سقطت دلالته على الثانية وبقي موثقة إسحاق بن عمار، ولا معارض لها. ويؤيدها عموم ما دل على جواز تطليق الزوجة من الكتاب والسنة فإن المراجعة في مجلس الطلاق زوجة قطعاً ومع ذلك فلا قائل بالمنع من الطلاق في المسألتين سوى ابن أبي عقيل في الأولى صريحاً وفي الثانية لزوماً وهو غير قادح في الإجماع على الجانب الآخر على قواعد الأصحاب كما علم غير مرة وأما موافقة الشيخ له في المنع من طلاق العدة فغير قادح في المخالفة لأن في الطلاق المتعدد الذي جوز في المجلس الواحد بتخلل الرجعة لا يقول أحد إنه طلاق عدة.

" تنبيه لأمر الأول ما ذكره المصنف من قوله بعد نقل الروايتين والأولى الخ. أجود من قول العلامة في القواعد أنه يجوز تعدد الطلاق في الطهر الأولى على أقوى الروايتين لما عرفت من أن رواية الجواز ليست أقوى من رواية المنع لأنها صحيحة وتلك موثقة تعد من قسم الضعيف وزاد ولده في الشرح إشكالا بقوله وإنما كانت الأولى أقوى من حيث السند ومن حيث اعتضادها بعموم القرآن والأخبار الصحاح فإن السند فيها أضعف قطعاً لا أقوى وأما الدلالة فقد ذكرنا ما فيها، الثاني الأولوية المذكورة من حيث دلالة الأخبار الصحيحة على جواز الطلاق بعد الطهر من غير جماع

كما ذكرناه بخلاف تعدد الطلاق في الطهر الواحد ومع ذلك ففيها دلالة على جواز الطلاق ثانياً في الطهر الأول لأن الأول لا يمنع من نقيضه وقال فخر الدين أيضاً إن وجه الأولوية ارتفاع الخلاف فيه ولا يخفي ما فيه لأن الخلاف لا يرتفع بذلك لما عرفت

من أن ابن أبي عقيل لا يجوز الطلاق إلا بعد المواقعة وليس الخلاف هنا إلا معه.

(وصفحة ٤٥)

" أما الشيخ فلا يمنع من أصل الطلاق المتعدد سواء تفرقت على الأطهار أم لا وإنما يمنع من نوع خاص منها كما عرفت فليس الخلاف في المسئلتين على وجه يتحقق ثمرته

إلا مع ابن أبي عقيل ولا خروج من خلافه إلا بالجماع بعد الرجعة كما حكاه الباقر عليه

السلام عن فعله الثالث حيث يجوز الطلاق ثانيا في العدة من غير وقاع يكون الطلقة رجعية أيضا كالأولى وإن كان واقعا بعد الرجعة السابقة من غير مسيس لأن الرجعة ترفع أثر الطلاق السابق وتصير الزوجة مدخولا بها كما كانت قبل الطلاق كما دلت عليه الأخبار السابقة. "

(وصفحة ١٤٠)

" وبذلك كله ظهر لك أن الاطناب في المسالك والحدائق في المقام لا حاصل له، خصوصا بعد استقرار كلمة الأصحاب من زمن ابن أبي عقيل إلى يومنا هذا على ذلك إلا من بعض أهل الوسوسة ممن لم يعض على الأمر بضرس قاطع، والله العالم. وربما جمع بين النصوص بأنه إن كان غرضه من الرجعة التطبيق الأخرى إلى أن تبين منه فلا يتم مراجعتها، ولا يصح طلاقها بعد المراجعة، ولا تحسب من الثلاث حتى يمسه، وإن كان غرضه من الرجعة أن تكون في حباله، وله فيها حاجة ثم بدا له أن يطلقها فلا حاجة إلى المس، ويصح طلاقها، ويحسب من الثلاث، والوجه أن أكثر ما يكون غرض الناس من المراجعة البيئونة، كما أوما إليه الباقر عليه السلام في خبر أبي بصير السابق. وربما أيد ذلك بالمروي في تفسير قوله تعالى " ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا " عن أبي عبد الله عليه السلام " الرجل يطلق حتى إذا كاد أن يخلو (يحل خ.) أجلها راجعها، ثم طلقها، يفعل ذلك ثلاث مرات، فنهى الله تعالى عن ذلك ". وخبر الحسن بن زياد عنه عليه السلام " لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته ثم يراجعها وليس له فيها حاجة ثم يطلقها، فهذا الضرار الذي نهى الله تعالى عنه ، إلا أن يطلق ويراجع وهو ينوي الامسك " .

(الحدائق الناضرة (مجلد ٢٥ صفحة ٢٩٤)

" إنما الخلاف فيما إذا طلقها بعد المراجعة الخالية من المواقعة، سواء كان في طهر الطلاق الأول أو الطهر الذي بعده، والمشهور بين الأصحاب صحة الطلاق. ونقل عن ابن أبي عقيل أنه خالف في ذلك وحكم بعدم وقوع الطلاق على هذا الوجه، سواء كان في طهر الطلاق الأول أو الطهر الذي بعده، وهذه صورة عبارته على ما نقله عنه غير واحد منهم العلامة في المختلف وغيره. قال رحمه الله: لو طلقها من غير جماع قبل تيسر المواقعة بعد الرجعة لم يجز ذلك، لأنه طلقها من غير أن ينقضي الطهر الأول، ولا ينقضي الطهر الأول إلا بتدليس المواقعة بعد المراجعة، فإذا جاز أن يطلق التولية الثانية بلا طهر جاز أن يطلق كل تولية بلا طهر، ولو جاز ذلك لما وضع الله الطهر، انتهى. واعترضه شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل عبارته "

(وصفحة ٢٩٦ - ٢٩٧)

" عن أبي جعفر (ع) " قال: قلت له: الرجعة بغير جماع تكون رجعة؟ قال: نعم " . وظني أن هذه الاستدلال ليس في محله، فإنه لا يفهم من كلام ابن أبي عقيل منع حصول الرجعة إلا بالجماع معها، بل ظاهر عبارته أن مراده إنما هو كون الجماع شرطاً

في صحة الطلاق الواقع بعد الرجعة، فالرجعة تقع وإن لم يكن ثمة جماع، ولكن لو طلقها والحال هذه لم تحسب له إلا بالتولية الأولى دون هذه. والذي يدل على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج " قال: قال أبو عبد الله (ع) في الرجل يطلق امرأته، له أن يراجع؟ قال: لا يطلقن التولية الأخرى حتى يمسه " . ورواية المعلي بن خنيس عن أبي عبد الله " في الرجل يطلق امرأته تولية، ثم يطلقها الثانية قبل أن يراجع، فقال أبو عبد الله (ع): لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجامع " .

هذه الروايات الثلاث صريحة فيما ذهب إليه ابن أبي عقيل، مع أنه لم ينقلها، وإنما نقلها الأصحاب له في كتب الاستدلال، واستدل له في المختلف وتبعه عليه جملة من

المتأخرين عنه برواية أبي بصير عن أبي عبد الله " قال: المراجعة هي الجماع وإلا فإنما هي واحدة ". وفي هذا الاستدلال ما عرفت آنفا، والظاهر أنهم فهموا من منع ابن أبي عقيل من الطلاق ثانيا بعد الرجعة بدون جماع أن الوجه فيه عدم حصول الرجعة بالكلية، فيصير الطلاق لاغيا. وأنت خبير بأنه لا دلالة في كلامه على ذلك إذ أقصى ما يدل عليه عدم صحة ذلك الطلاق الأخير خاصة، وأما أن العلة فيه عدم حصول الرجعة، فلا دلالة فيه عليه. ويدل على هذا القول أيضا صحيحة زرارة عن أبي جعفر (ع) " أنه قال: كل طلاق لا يكون على السنة أو على العدة فليس بشئ " ثم فسر (ع) طلاق السنة وطلاق العدة بما تقدم ذكره في سابق هذه المسألة ". (وصفحة ٢٩٩)

" أقول: ويقرب بالبال العليل والفكر الكليل أن هذا الخبر هو معتمد ابن أبي عقيل فيما ذهب إليه، وإن دلت تلك الأخبار الأخر أيضا عليه، حيث إن كلامه في التحقيق راجع إلى نقل هذا الخبر بالمعنى في بعض، وبألفاظه في آخر وحاصل معنى الخبر المذكور أنه لو طلق ثم راجع من غير موافقة ثم طلقها في طهر آخر لم يكن ذلك طلاقا، لأنه وقع في طهر الطلقة الأولى، وقوله " ولا ينقض الطهر.. إلخ " في مقام التعليل ذلك، بمعنى أن الطهر الآخر الذي تصير به الطلقة الواقعة فيه ثانية، وتكون صحيحة هو ما وقع بعد الرجعة المشتملة على الموافقة، ثم الحيض بعدها والطهر منه.

جواهر الكلام (مجلد ٣٢ صفحة ١٤٠)

" وبذلك كله ظهر لك أن الاطناب في المسالك والحدائق في المقام لا حاصل له، خصوصا بعد استقرار كلمة الأصحاب من زمن ابن أبي عقيل إلى يومنا هذا على ذلك إلا من بعض أهل الوسوسة ممن لم يعرض على الأمر بضرس قاطع، والله العالم. وربما جمع بين النصوص بأنه إن كان غرضه من الرجعة التطليقة الأخرى إلى أن تبين منه فلا يتم مراجعتها، ولا يصح طلاقها بعد المراجعة، ولا تحسب من الثلاث حتى يمسه، وإن كان غرضه من الرجعة أن تكون في حباله، وله فيها حاجة ثم بدا له أن يطلقها فلا حاجة إلى المس، ويصح طلاقها، ويحسب من الثلاث، والوجه أن

أكثر ما يكون غرض الناس من المراجعة البيئونة، كما أوماً إليه الباقر عليه السلام في خبر أبي بصير السابق. وربما أيد ذلك بالمروي في تفسير قوله تعالى " ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا " عن أبي عبد الله عليه السلام " الرجل يطلق حتى إذا كاد أن يخلو (يحل خ).

في تخير المرأة

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٨٤)

" وقال ابن أبي عقيل: والخيار عند آل الرسول عليهم السلام أن يخير الرجل امرأته ويجعل أمرها إليها في أن تختار نفسها أو تختاره بشهادة شاهدين من قبل عدتها، فإن اختارت المرأة نفسها في المجلس فهي تليقة واحدة، وهو أملك برجعتها ما لم تنقض عدتها وإن اختارت زوجها فليس بطلاق، ولو تفرقها ثم اختارت المرأة نفسها لم يقع شيء. ولو قال لها قد جعلت أمرك بيدك فاخترني نفسك في مجلس فسكتت أو تحولت عن مجلسها بطل اختيارها لترك ذلك، وإن سمي الرجل في الاختيار وقتا معلوما ثم رجع عنه قبل بلوغ الوقت، كان ذلك له، وليس يجوز للزوج أن يخيرها أكثر من واحدة بعد واحدة، وخيار بعد خيار بطهر وشاهدين، فإن خيرها أكثر من واحدة أو خيرها أن تخير نفسها في غير عدتها كان ذلك ساقطا غير جازع وإن خير الرجل

أباها أو أخاها أو واحدة من أوليائها كان كاختيارها.

" في الموثق عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: رجل خير امرأته فقال " الخيار لها ما دام في مجلسهما فإذا تفرقها فلا خيار لهما فقلت أصلحك الله فإن طلقت نفسها ثلاث

قبل أن يتفرقا من مجلسهما قال لا يكون أكثر من واحدة وهو أحق برجعتها قبل أن تنقضي عدتها فقد خير رسول الله صلى الله عليه وآله نساءه فاخترنه فكان ذلك طلاقا فقال: فقلت له: لو اخترن أنفسهن لبن قال: فقال لي: ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترن أنفسهن كان يمسكهن " احتج الآخرون بما رواه زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال " إذا اختارت نفسها فهي تليقة باينة وهو خاطب من الخطاب وإن اختارت زوجها فلا شيء " وعن يزيد الكناسي عن الباقر عليه السلام قال " لا ترث المخيرة من زوجها شيئا في عدتها لأن العصمة قد انقطعت فيما بينها وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما " إذا عرفت هذا فإن ابن أبي

عقيل جعله طلقة رجعية وكذا ابن الجنيد إلا أن ابن الجنيد قال إن كان عن عوض كان باينا وإلا كان رجعيا " .

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١٠)

" قوله: ولو خيرها، اتفقت علماء الإسلام ممن عدا الأصحاب على جواز تفويض الزوج أمر الطلاق إلى المرأة ويخيرها في نفسها ناويا به الطلاق ووقع الطلاق لو اختارت نفسها، وكون ذلك بمنزلة توكيلها في الطلاق، وجعل التخيير كناية عنه، أو تمليكا لها نفسها. والأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وآله خير نساءه بين المقام معه وبين مفارقتة لما نزل قوله تعالى " يا أيها النبي قل لأزواجك " الآية، والتي بعدها وأما الأصحاب فاختلفوا، فذهب جماعة منهم ابن الجنيد وابن أبي عقيل والسيد المرتضى وظاهر ابني بابويه إلى وقوعه به أيضا، إذا اختارت نفسها بعد تخييره لها على الفور مع اجتماع شرائط الطلاق من الاستبراء، وسماع الشاهدين ذلك وغيره، وذهب الأكثر ومنهم الشيخ والمتأخرون بعده، إلى تخييره لها على القوم عدم وقوعه بذلك.

(وصفحة ١١)

" فاعلم أن القائلين بوقوعه به، اختلفوا في أنه هل يقع طلاقا رجعيا أو باينا فقال ابن أبي عقيل يقع رجعيا لرواية زرارة السابقة عن أبي جعفر عليه السلام وفي آخرها قلت : أصلحك الله فإن طلقت نفسها ثلاثا قبل أن يتفرقا من مجلسهما قال " لا يكون أكثر من واحدة وهو أحق برجعته قبل أن تنقضي عدتها فقد خير رسول الله صلى الله عليه وآله نساءه فاخترته فكان ذلك طلاقا فقلت له لو اخترت أنفسهن لبن قال: فقال: ما ظنك برسول الله لو اخترت أنفسهن كان يمسكهن " وقيل يكون باينة.

" مقتضى الرواية اشتراط وقوع الاختيار من المرأة في المجلس، وبمضمونها أفتى ابن أبي عقيل فقال والخيار عند آل الرسول صلى الله عليه وآله أن يخير الرجل امرأته ويجعل

أمرها إليها في أن تختار نفسها، أو تختاره بشهادة شاهدين في قبل عدتها، فإن اختارت نفسها في المجلس فهي تطليقة واحدة ومقتضى إطلاقه أنه لا فرق بين طول المجلس وقصره، ولا بين تخلل كلام أجنبي بين التخيير والاختيار وعدمه "

الحدائق الناضرة (مجلد ٢٥ صفحة ٢١٧)

" فذهب جمع منهم ابن الجنيد وابن أبي عقيل والسيد المرتضى، ونقل عن ظاهر الصدوق إلى وقوع الطلاق به إذا اختارت نفسها بعد تخييرها لها على الفور مع اجتماع الشرائط من الاستبراء وسماع الشاهدين، والمشهور وهو مذهب الشيخ، وبه صرح الشيخ علي بن بابويه في الرسالة وجملة المتأخرين عدم وقوع الطلاق به. قال ابن الجنيد على ما نقله في المختلف: إذا أراد الرجل أن يخير امرأته اعتزلها شهرا وكان على طهر من غير جماع في مثل الحالة التي لو أراد أن يطلقها فيه طلقها، ثم خيرها فقال لها: قد خيرتك أو جعلت أمرك إليك، ويجب أن يكون ذلك بشهادة، فإن اختارت نفسها من غير أن تشاغل بحديث من قول أو فعل كان يمكنها أن لا تفعل صح اختيارها، وإن اختارت بعد فعلها ذلك لم يكن اختيارها ماضيا، وإن اختارت في جواب قوله لها ذلك وكان مدخولا بها وكان تخييرها إياها عن غير عوض أخذه منها

كان كالتطليقة الواحدة التي هو أحق برجعها في عدتها، وإن كانت غير مدخول بها فهي تطليقة بائنة، وإن كان تخييرها عن عوض فهي بائن وهي أملك بنفسها، وإن جعل الاختيار إلى وقت معينة واختارت قبله جاز اختيارها، وإن اختارت بعده لم يجز. وقال ابن أبي عقيل: والخيار عند آل الرسول عليهم السلام أن يخير الرجل امرأته ويجعل أمرها إليها في أن تختار نفسها أو تختاره بشهادة شاهدين في قبل عدتها، فإن اختارت المرأة نفسها في المجلس فهي تطليقة واحدة وهو أملك برجعها ما دامت لم تنقض عدتها، وإن اختارت فليس بطلاق، ولو تفارقت ثم اختارت المرأة نفسها لم يقع شيء، ولو قال لها: قد جعلت أمرك بيدك فاختاري نفسك في مجلسك، فسكتت أو تحولت عن مجلسها بطل اختيارها بترك ذلك، وإن سمى الرجل في الاختيار وقتا معلوما ثم رجع عنه قبل بلوغ الوقت كان ذلك له، وليس يجوز للزوج أن يخيرها أكثر من واحدة بعد واحدة، وخيار بعد خيار بطهر وشاهدين، فإن خيرها أكثر من واحدة أو خيرها أن تخير نفسها في غير عدتها كان ذلك

ساقطا غير جائز، وإن خير الرجل أبها أو أخاها أو أحدا من أوليائها كان اختيارها.

(وصفحة ٢٢٦)

" ظاهر عبارة ابن أبي عقيل المتقدمة أنه يكون رجعيًا، وعليه تدل من أخبار التخيير المتقدمة صحيحة محمد بن مسلم المروية في الفقيه، لقوله فيها " وهو أحق برجعته " ونحوها صحيحة الفضيل بن يسار لحكمه فيها بالموارثة التي هي فرع بقاء الزوجية، ورواية زرارة لقوله فيها " وهو أحق برجعته قبل أن تنقضي عدتها ". وقيل إنها تكون بائنة، وعليه تدل من الأخبار المذكورة رواية الصيقل، لقوله فيها " فإن اختارت نفسها فقد بانت منه، وهو خاطب من الخطاب " ورواية زرارة الأخرى لقوله فيها " إذا اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة، وهو خاطب من الخطاب.

(وصفحة ٢٢٨)

" الثاني: عبارة ابن أبي عقيل المتقدمة اشتراط وقوع الخيار في المجلس قبل التفرق لقوله وإن اختارت نفسها في المجلس فهي تطليقة واحدة " وعليه تدل رواية زرارة لقوله فيها " إنما الخيار لها مادام في المجلس فإذا افترقا فلا خيار لها ". وصحيحة محمد بن مسلم وهي الأولى لقوله فيها " فهي بالخيار ما لم يفترقا ".

جواهر الكلام (مجلد ٢٩ صفحة ٢٣)

" (الثالث) أنه إن نوى بالتخيير الطلاق كان طلاقًا وإلا فلا، وهو مذهب الشافعي.

(الرابع) إنه لا يقع بذلك طلاق وإن كان ذلك من خواصه صلى الله عليه وآله، ولو اخترن أنفسهن لما خيرهن لبن منه، فأما غيره فلا يجوز له ذلك، وهو المروي عن الصادق عليه السلام حيث قال " وما للناس والخيار، وإن هذا شئ خص الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وآله ". وقال ابن الجنيد وابن أبي عقيل منا بوقوعه طلاقًا مع نيته واختيارها نفسها على الفور، فلو تأخر اختيارها لحظة لم يكن شيئًا، والأكثر منا على خلاف قولهما، لقول الصادق عليه السلام " أن تقول لها: أنت طالق ".

في العدة

كشفت الرموز (مجلد ٢ صفحة ١٦٠)

" عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام، يقول " عدة المتعة خمسة وأربعون يوماً ". ولعله محمول على من تعتد بالشهور. وقال ابن أبي عقيل: عدتها حيضة، وهو في رواية ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال " إن كانت تحيض فحيضة، وإن كانت لا تحيض فشهراً ونصف ". قلت: تحمل هذه على حيضة بين طهرين، توفيقاً بين الروايات، وجمعاً بين الأقوال. والأظهر بين الأصحاب أن عدتها طهران، وهو الأشبه. (وصفحة ٢٠٢)

" أقول: المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها على مال الميت، لأن علاقة الزوجية، انقطعت بالموت. ولو كانت حاملاً هل ينفق عليها من نصيب الحمل؟ فيه قولان، وتمسك كل واحد منهما برواية. قال المفيد في المقنعة (التمهيد خ.) وابن أبي عقيل: لا نفقة لها، تمسكاً بأن الحمل لا مال له، فكيف ينفق عليها من نصيبه.

(وصفحة ٢٢٥)

" وروى زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، في الصبية التي لا تحيض مثلها، والتي قد تياس (يئست خ.) من المحيض؟ قال " ليس عليهما عدة، وإن دخل بهما ". وعليهما عمل الشيخين، وابن بابويه، وابن أبي عقيل، وسالار ".
مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٦٢)

" في النهاية: وإذا مات عنها زوجها قبل انقضاء أجلها كانت عدتها مثل عدة المعقود عليها عقد الدوام، أربعة أشهر وعشرة أيام، وتبعه ابن البراج، وأبو

الصلاح، وابن إدريس، وهو أيضا قول الصدوق في المقنع. وقال المفيد وسالار: وعدتها شهران وخمسة أيام، وهو أيضا قول ابن أبي عقيل، والسيد المرتضى لما أجاب عن حجة الجمهور على أن المتمتع بها ليست زوجة، بأنها لو كانت زوجة لوجب أن تعد عدة الوفاة بأربعة أشهر وعشرة أيام، لقوله تعالى "والذين يتوفون منكم" قال: فأما ما ذكره من الاعتداد، فهم (فمنهم خ) يخصون الآية في عدة المتوفى عنها زوجها، لأن الأمة عندهم زوجة وعدتها شهران وخمسة أيام، وإذا جاز تخصيص ذلك بالدليل خصصنا المتمتع بها لمثله.

" وقال المفيد: عدة المتمتع بها من الفراق قرآن، وهما طهران، وقال ابن إدريس عدتها طهران، للمستقيمة الحيض، وخمسة وأربعون يوما إذا كانت لا تحيض، ومثلها تحيض وقال الصدوق في المقنع: وإذا انقضت أيامها وهو حي فعدتها حيضة ونصف، وقال ابن أبي عقيل إن كانت ممن تحيض فحيضة مستقيمة، وإن كانت ممن لا تحيض فخمسة وأربعون يوما. (وصفحة ٦١٨)

" ما اخترناه قول ابن أبي عقيل، فإنه قال: والأقراء عند آل الرسول عليهم السلام الطهر لا الحيض، ومعنى القرء أن للدم مقرا في الرحم فيجتمع، فإذا بلغ آخر القرء (وصفحة ٦١٣)

" التحقيق أن نقول: إن جعلنا النفقة للحمل فالحق ما قاله الشيخ، وإن جعلناها للحامل فالحق ما قاله المفيد. وقال ابن أبي عقيل لا نفقة للمتوفى عنها زوجها، سواء كانت حبلى أو غير حبلى، وهو الذي صدر به الشيخ الباب في كتاب الاستبصار وادعاه، واستدل عليه، وكذا في التهذيب.

مسألة: قال الشيخ في النهاية: المتوفى عنها زوجها إذا كانت أمة لا حداد عليها، وقال في المبسوط عليها الحداد. وابن البراج اختار الأول في كتابه معا، وهو أيضا ذهب ابن الجنيد من متقدمي علمائنا، وشيخنا المفيد، وابن أبي عقيل، من المتقدمين وأبو الصلاح، وسالار، لم يفصلوا، بل أوجبوا الحداد على المعتدة للوفاة.

(وصفحة ٦١١)

" مسألة: قال المفيد: وإن كانت الزوجة أمة اعتدت من زوجها إذا مات عنها بشهرين وخمسة أيام، على النصف من عدة الحرة، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، مدخولا بها أو لا. وتبعه تلميذه سلار، وأبو الصلاح، وهو قول ابن أبي عقيل من متقدمي علمائنا.

دفعته، فإذا مضت لها ثلاثة أطهار، فأول ما ترى الدم في الحيضة الثالثة حلت للأزواج، وهو آخر الأقران.

" مسألة: قال ابن أبي عقيل: ذوات العدد عند آل الرسول عليهم السلام ضربان، ضرب مختلعات، وضرب مطلقات، فأما المختلعات فلهن أجلان، فمن كان منهن من ذوات الأحمال لم تحل نكاحهن حتى يضعن حملهن، فإذا وضعن حملهن

حل نكاحهن، وإن كن من غير ذوات الأحمال فأجلهن أربعة أشهر وعشرا، فإذا مضت أربعة أشهر وعشرا حل نكاحهن، والأمة إذا توفي عنها زوجها فعدتها شهران وخمس ليال، وفي الطلاق إن كانت تحيض فطهران وحيضة مستقيمة، فإذا رأت الدم في الحيضة الثانية حلت للأزواج، وإن كانت ممن لا تحيض أو ممن قد آيست من الحيض، أو من المشكلة عليها أيام حيضها من أيام طهرها فعدتها خمسة وأربعون ليلة، ونصف عدة الحرة، وفي الحمل في الوجهين جميعا، أعني في الوفاة والطلاق، فعدتها أن تضع حملها، فإذا وضعت حملها حل نكاحها. وهذا الكلام يشعر بأن عدة الوفاة في الحرة والأمة الحاملتين بوضع الحمل، من غير اعتبار الأشهر، والمشهور أن عدتهما أبعده الأجلين "

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٩)

" قوله وعدة الأمة، اختلف الأصحاب في مقدار عدة الأمة إذا كانت مزوجة فمات زوجها، مع اتفاقهم على أنها على نصف عدة الحرة في الطلاق، فذهب الأكثر منهم إلى أن في الوفاة على النصف من عدة الحرة أيضا، فهي شهران وخمسة أيام، وهو الذي قطع به المصنف، من غير أن ينقل خلافا. لما رواه محمد بن مسلم في

الصحيح عن الصادق عليه السلام قال " الأمة إذا توفي عنها زوجها، فعدتها شهران وخمسة أيام " وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام إلى أن قال (قلت) " فإن مات عنها زوجها؟ (قال) فأجلها نصف أجل الحرة، شهران وخمسة أيام " وغير ذلك من الأخبار الكثيرة. ولأن الرقية مناط التنصيف في مطلق العقوبة، وخصوصية الاعتداد كما في الطلاق، فناسب أن يكون في الوفاة كذلك. وقال الصدوق، وابن إدريس: عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام، لعموم قوله تعالى " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن " الآية. وخصوص صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال " إن الأمة والحرة كلتاها إذا مات عنهما زوجها في العدة سواء، إلا أن الحرة تحد والأمة لا تحد " وصحيحة زرارة عنه عليه السلام إلى أن قال " يا زرارة كل النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت أو أمة على أي وجه كان النكاح منه متعة أو تزويجا أو ملك يمين فالعدة أربعة أشهر وعشرا ". وأجيب عن الآية بأنها عامة، وتلك الأخبار خاصة، والقرآن يجوز تخصيصه بالسنة. وعن الأخبار بأنها قد تعارضت، فيجب الجمع بينهما بحمل الأخبار الأولى على غير أم الولد إذا كان قد زوجها المولى بغيره فمات زوجها، والأخبار

الدالة على التسوية بينها وبين الحرة على أم الولد من موت زوجها. ويؤيده ما ذكر من التفصيل، صحيحة سليمان بن خالد قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام " عن الأمة إذا طلقت ما عدتها؟ قل حيضتان أو شهران، قلت فإن توفي عنها زوجها؟ فقال إن عليا عليه السلام قال في أمهات الأولاد لا يتزوجن حتى يعتدن أربعة أشهر وعشرا، وهن إماء " وصحيحة وهب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام قال " سئلت عن رجل كانت له أم ولد فزوجها من رجل فأولدها غلاما، ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدها أله أن يطأها؟ قال تعتد من الزوج أربعة أشهر وعشرا، ثم يطأها بالملك بغير نكاح "، وهذا الجواب يرجع إلى اختيار قول ثالث بالتفصيل، وهو الذي اختاره الشيخ وأتباعه، والمصنف، وباقي المتأخرين. وأما أكثر المتقدمين كالمفيد، وسلار، وابن أبي عقيل، وابن الجنيد، فاختروا الأول مطلقا " .

الحدائق الناضرة (مجلد ٢٥ صفحة ٥٠٩) " اختلف الأصحاب لاختلاف الأخبار في عدة الأمة المتوفى عنها زوجها بأن زوجها المولى رجلا فمات عنها، مع اتفاقهم على أنها في الطلاق على نصف عدة الحرة. ف قيل بأنها على النصف من عدة الحرة شهران وخمسة أشهر، وهو قول الشيخ المفيد وتلميذه سلار وأبي الصلاح وابن أبي عقيل من المتقدمين، وقد صرحوا بأنه لا فرق في كونها صغيرة أو كبيرة مدخولا بها أم لا، وظاهرهم أيضا أنها أعم من أن تكون

أم ولد أم لا. وقيل بأنها عدة الحرة أربعة أشهر وعشرة أيام، وهو قول الصدوق في المقنع وابن إدريس. قال في المقنع عدة الأمة إذا توفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام، وروي أن عدتها شهران وخمسة أيام ".

الجواهر (مجلد ٣٢ صفحة ٣١٦)

" لو كانت أم ولد لمولاها كانت عدتها أربعة أشهر) بل في المسالك نسبتته إلى الشيخ وأتباعه والمصنف وباقي المتأخرين، وفي الرياض هو الأشهر، بل لعل عليه عامة من تأخر، بل في كشف اللثام عن الخلاف وظاهر المبسوط الاجماع عليه، خلافا للمحكي عن المفيد وسلار وابن أبي عقيل وابن الجنيد، فشهران وخمسة أيام مطلقا. وحينئذ تكون المسألة ثلاثية الأقوال، وقد عرفت ما يستدل به لكل منهما، وأن أقواها التفصيل، لرجحان النصوص السابقة بالشهرة العظيمة، وقبول تلك النصوص عدا الأخيرة منها للتنزيل على أم الولد، وأما الأخير منها فهو مع اتحاده مضطرب المتن، لما سمعت من رواية الكليني له بترك قوله فيها " فمات ولدها منه " ومن

المعلوم أنه أضبط من غيره ".

كتاب الخلع والمباراة

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٢٣٤ - ٢٣٥)

" كتاب الخلع والمباراة قال دام ظله: وهل يقع بمجردة؟ قال علم الهدى: نعم، وقال الشيخ: لا حتى يتبع بالطلاق. قلت: ذهب علم الهدى إلى أن الخلع، لا يحتاج إلى الطلاق، لأنه جار مجرى الطلاق، في اعتبار العدد (العدة خ.). وقال الشيخ: الصحيح من المذهب أنه يحتاج إلى التلفظ بالطلاق، وهو مذهب جماعة من المتقدمين، واستدل بروايات منها ما رواه إبراهيم بن بكير، عن موسى بن بكير، عن أبي الحسن الأول عليه السلام، قال: قال علي عليه السلام " المختلعة يتبعها الطلاق ، ما دامت في عدة ". والمتقدمين استدلوا بأن من شرائط الخلع أن يقول: إن رجعت فيما بذلت (بذلت خ.) فأنا أملك ببضعك ". وهو شرط لا يقع الفرقة بالشرط، وفيه ضعف. وبما ذكره المرتضى روايات منها ما رواه ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " المختلعة التي تقول لزوجها: إخلعني وأنا أعطيك ما أخذت منك؟ قال (فقال خ.): لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً حتى تقول: والله لا أبر لك قسماً، ولا أطيع لك أمراً، ولا آذنن في بيتك بغير إذنك ، فإذا فعلت (قالت ثل) ذلك من غير أن يعلمها حل له ما أخذ منها، وكانت تطليقة بغير طلاق يتبعها ". ومثله في رواية عن أبي بصير وفي طريقها سهل بن زياد. وفي أخرى عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. والشيخ حملها على التقية، والعمل على اختيار الشيخ إما احتياطاً وإما تقليداً له، وإذا تقرر هذا، فهل على مذهب المرتضى، الخلع طلاق أو فسخ؟ قال المرتضى، وابن أبي عقيل في المتمسك، بالأول وبه يشهد مضمون ما ذكرنا من الروايات "

تحرير الأحكام (مجلد ٢ صفحة ٥٧)
" مباحث " أ " الخلع بذل المرأة لزوجها مالا فدية لنفسها لكرهية، واختلف علماؤنا

في وقوع الخلع مجردة من غير التلفظ بالطلاق، فالذي أفتى به الشيخ عدم الوقوع، وذكر أنه مذهب المتقدمين منا كعلي بن بابويه، وعلي بن رباط، وغيرهم، قال: وباقي المتقدمين لا أعرف لهم (في) ذلك فتيا أكثر من الروايات التي لا يدل على عملهم بها. أو جب الشيخ اتباعه بالطلاق بأن يقول خلعتك على كذا، فأنت طالق أو يقول فلانة مختلعة على كذا فهي طالق، ونص السيد المرتضى، وابن الجنيد على وقوعه بمجرد، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، وسلار، وعليه روايات صحيحة وعليها أعمل.

(وصفحة ٦٠)

" ويقع الطلاق بائنا إلا أن ترجع المرأة في العدة و (في) البذل فيرجع ما دامت في العدة

ما لم يتزوج برابعة، أو بأختها، وبعد انقضاء العدة لا رجوع لأحدهما، ولا يجوز هنا أن يأخذ الزوج أكثر مما أعطاه، وهل (يحل) له المثل؟ المشهور نعم، ويلوح من كلام ابن أبي عقيل، المنع، ففارقت الخلع في المنع من أخذ الزايد، وفي وجوب الاتباع بلفظ الطلاق وفي اشتراكهما، في الكراهية."

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٩٤)

" مسألة: واختلف علماؤنا في الخلع، هل يقع بمجرد أم يشترط اتباعه بالطلاق؟ قال ابن الجنيد: بالأول، قال: وليس عليه أن يقول لها قد طلقتك إذا قال لها قد خلعتك أو أجبتك إلى مخالعتك، وهو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل، وشيخنا المفيد، والصدوق، وسلار، وابن حمزة، ونص السيد المرتضى على وقوعه مجردا عن الطلاق.

(وصفحة ٥٩٥)

" مسألة: قال الشيخ علي بن بابويه في رسالته في المباراة: وله أن يأخذ منها دون الصداق (التي) الذي أعطها، وليس له أن يأخذ الكل. وقال ابنه في المقنع: ولا ينبغي له أن يأخذ منها أكثر من مهرها، بل يأخذ منها دون مهرها، وهو الظاهر من كلام الشيخ في النهاية وابن أبي عقيل. وبه قال ابن حمزة، وسوغ المفيد، وسلار، أخذ المهر كاملا، وهو اختيار ابن إدريس ".
مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٥٩)

" الثاني إن العوض في الخلع يصح زيادة عما وصل إليها من المهر وفي المباراة يشترط كونه بقدره فما دون وهذه الخاصية مترتبة على الأولى لأن الكراهية من الجانبين يناسبه عدم الزيادة في العوض كما أن اختصاص الكراهة بها يناسبه جواز الزيادة ويظهر من جماعة من الأصحاب كالصدوقين وابن أبي عقيل المنع من أخذ المثل في المباراة بل يقتصر على أقل منه وهي في موقوفة زرارة قال " المباراة يؤخذ منها دون الصداق والمختلعة يؤخذ منها ما شئت وإنما صارت المباراة يؤخذ دون المهر والمختلعة يؤخذ منها

ما شاء لأن المختلعة تعتدي في الكلام وتكلم بما لا يحل لها " والرواية قاصرة عن إفادة

الحكم بالقطع ومعارضة بصحيحة أبي بصير ".
الحدائق الناضرة (مجلد: ٢٥ صفحة ٥٦٠)

" ونقله في المختلف عن ظاهر الشيخ المفيد والصدوق وابن أبي عقيل وسلار وابن حمزة

، واعتمده السيد السند في شرح النافع وقبله جده، والظاهر أنه المشهور، وإلى الأول ذهب الشيخ في كتابي الأخبار، وتبعه ابن البراج في المهذب وابن إدريس، وهو الظاهر من كلام أبي الصلاح، واختاره الشهيد في اللمعة. وظاهر المحقق في كتابيه التوفيق في المسألة.

(صفحة ٦٢٦)

" الثالث: اختلف الأصحاب فيما يؤخذ من فدية المباراة بعد الاتفاق على أنه لا يجوز له الزيادة على ما أعطها، فالمشهور أنه يجوز له المهر فما دونه. وذهب جمع من

الأصحاب إلى أنه لا يؤخذ إلا دون ما دفع إليهما، ونقله في المختلف عن الشيخ علي بن بابويه في الرسالة، قال: قال الشيخ علي بن بابويه في رسالته في المباراة: وله أن يأخذ منها دون الصداق الذي أعطاها، وليس له أن يأخذ الكل. وممن صرح بجواز أخذ المهر كملا الشيخ المفيد وابن إدريس، وهو المشهور بين المتأخرين. وقال الصدوق في المقنع: لا ينبغي له أن يأخذ منها أكثرها من مهرها بل يأخذ منها دون مهرها. وهو الظاهر من كلام الشيخ في النهاية وابن أبي عقيل وابن حمزة، وهذا القول إنما تعرض فيه للأكثر والأقل خاصة، وأما جميع ما أعطاه من غير زيادة ولا نقصان فهو مجمل فيه. والذي يدل على القول المشهور الخبر الثالث، وهو صحيح صريح في ذلك، وما ذكره السيد السند في شرح النافع من أنه ضعيف لاشتراك أبي بصير مردود بأن الراوي عن أبي بصير هنا عبد الله بن مسكان وهو من قرائن ليث المرادي الثقة الجليل. ويدل على ما ذهب إليه الشيخ علي بن بابويه الخبر الثاني عشر وهو الصحيح أو كالصحيح، لأن حسنه إنما هو بإبراهيم بن هاشم، وما قدح به في الخبر المذكور في المسالك من أنه مقطوع مردود بأنه وإن كان كذلك في التهذيب ومنه نقل، إلا أنه في الكافي كما نقلناه متصل لا قطع فيه. ومن هنا يظهر لك أن ما رجحه في المسالك من العمل بصحيفة أبي بصير بناء على رد هذه الرواية بالقطع ليس في محله.

كتاب اللعان والايلاء والظهار

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ١٥٦)

قال دام ظلّه: لا يقع بالمتعة طلاق إجماعاً ولا لعان، على الأظهر. الخلاف في اللعان، ومذهب الشيخ، وأبي الصلاح، والمتأخر، وأتباعهم، أنه لا يقع. وقال المرتضى والمفيد في المسائل العزبية: يقع. وبالأول وردت روايات كثيرة، وعليه العمل. وهل يقع الظهار؟ قال المرتضى والمفيد وابن أبي عقيل وأبو الصلاح: نعم، وقال ابن بابويه: لا يقع إلا على موضع الطلاق، وعليه المتأخر.

(وصفحة ٢٤١)

" فالأشبه الأظهر أن الظهار لا يقع إلا بقوله: (أنت علي كظهر أمي) اقتصاراً على المتيقن، وحفظاً من التهجم على التفريق وهو اختيار علم الهدى في الانتصار، وأبي الصلاح، وابن أبي عقيل والمتأخر. وأما لو شبهها بإحدى المحرمات غير الأم، فالذي عليه فتوى الشيخين، وسالار، وابن أبي عقيل، وأبي الصلاح، أنها تحرم . وبه عدة روايات منها رواية علي بن رئاب، عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الظهار قال (فقال خ): هو من كل ذي محرم من أم أو أخت أو عمة أو خالة (الحديث).

(وصفحة ٢٤٤)

عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام، في رجل مملك، ظاهر من امرأته، فقال لي " لا يكون ظهاراً ولا إيلاءاً حتى يدخل بها " وغير ذلك، مما ذكره في التهذيب. واستدل في الخلاف بعد الإجماع بأن الأصل جواز الوطء، من غير شرط، فلا يترك إلا بدليل. فأما المرتضى والمفيد وسالار، ذهبوا إلى وقوعه بالزوجة، دخل بها أو لم يدخل، فكأنه نظر إلى عموم الآية، وهو اختيار المتأخر، ويظهر ذلك من كلام ابن أبي عقيل.

قال دام ظلّه: وفي وقوعه بالتمتع بها قولان، أشبههما الوقوع. قد ذكرنا هذا البحث في باب المتعة. وقوله: (وكذا الموطوءة بالملك) تقديره، وكذا فيها قولان، ذهب الشيخ إلى وقوعه. والمستند ما رواه صفوان، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يظاهر من جاريتيه فقال " الحرة والأمة في هذا (ذا خ.) ومثله في أخرى، عن فضالة، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام وما رواه العلاء بن رزين في سند صحيح عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سئل عن الظهار عن الحرة والأمة؟ فقال: (قال ثل) نعم وعليه فتواه في النهاية والخلاف، مستدلاً بالاجماع، وبقوله تعالى: والذين يظاهرون من نسائهم واختيار ابن أبي عقيل في المتمسك. وذهب المفيد والمرتضى في بعض مسائله، وسالار وأبو الصلاح والمتأخر إلى أنه لا يقع، وبه رواية، عن علي بن فضال، عن أبي بكير، عن حمزة بن حمران، قال: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل جعل جاريتيه عليه كظهر أمه فقال: يأتيها، وليس عليه شيء. (وصفحة ٢٥١)

" قال دام ظلّه: وفي وقوعه بالتمتع بها قولان، المروي أنه لا يقع. وروى هذه، العلاء بن رزين، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " لا إيلاء على الرجل من المرأة التي يتمتع بها ". وعليها فتوى الشيخ والمرتضى، وابن أبي عقيل، والمتأخر. (وصفحة ٢٧٥)

" قال دام ظلّه: وفي سقوط الحد هنا روايتان، أشهرهما السقوط. قوله: (هنا) إشارة إلى الاعتراف بالولد بعد اللعان. وأما أنه يسقط الحد أم لا؟ فمذهب المفيد وابن أبي عقيل: لا، وبه تشهد رواية الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن رجل لا عن امرأته، وانتفى من ولدها، ثم أكذب نفسه، هل يرد عليه ولده؟ فقال " إذا أكذب نفسه جلد الحد، ورد عليه ابنه، ولا يرجع إليه امرأته ". وقال الشيخ في الاستبصار

: المراد إذا أكذب قبل اللعان. وهو عدول عن الظاهر. وقال في النهاية: الأظهر السقوط " .

تحرير الأحكام (مجلد ٢ صفحة ٦١)
" لا فرق بين أن يكون الزوجة حرة أو أمة، وهل يقع من الرجل على مملوكته؟ نص الشيخ على ذلك، وهو مذهب ابن أبي عقيل. ومنع منه ابن إدريس، ونقله عن المرتضى، والمفيد، والحق عندي الأول، للعموم وعليه دلت رواية محمد بن مسلم الصحيحة عن أحدهما عليهما السلام ورواية إسحاق بن عمار الصحيحة عن أبي إبراهيم عليه السلام ورواية حمزة بن حمران عن الصادق عليه السلام متأولة مع ضعف سندها، وفي وقوعه بالتمتع بها خلاف، أقربه الوقوع، وهو اختيار ابن أبي عقيل..

" يقع الظهار مع التشبيه بالأم إجماعاً، ولو علقه بظهر غيرها من المحرمات المؤبدة، كما لو قال كظهر أختي، أو بنتي، أو عمتي، أو خالتي، أو غيرها من المحرمات نسباً، أو رضاعاً، فالذي نص الشيخ وابن الجنيد وابن أبي عقيل وجماعة وقوعه، وقال ابن إدريس لا يقع، والأقرب عندي الأول. وعليه دلت رواية زرارة الصحيحة عن الباقر عليه السلام ولو شبهها بغير أمه من المحرمات بما عدا لفظه الظهر لم يقع، وكذا لو شبهها بمحرمة بالمصاهرة تحريم جمع، أو تأييد، كأم الزوجة وأختها وبنت أختها، وزوجة الأب والابن ولو قال: كظهر أبي أو أخي أو عمي لم يقع إجماعاً لأنه ليس بمحل الاستحلال وكذا لو قالت هي أنت علي كظهر أبي أو أمي " .

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٩٧)

" وقال السيد المرتضى: ومما انفردت به الإمامية القول بأن الظهار لا يقع إلا بلفظ الظهر، ولا يقوم مقامها تعليقه بجزء من أجزاء الأم، أو عضو أي عضو كان، وبه قال ابن إدريس، وابن زهرة، وهو الظاهر من كلام المفيد، وابن أبي عقيل، وأبي الصلاح، وسالار، لأنهم فسروا الظهار بقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي أو أحد المحرمات.

(وصفحة ٥٩٨)

" مسألة: لو شبهها بظهر غير الأم من المحرمات، فقال أنت علي كظهر أختي، أو ابنتي، أو عمتي، أو خالتي، أو بعض المحرمات عليه، قال الشيخ في النهاية: يكون مظاهرا، وقال في الخلاف: اختلفت روايات أصحابنا في ذلك، فالظاهر الأشهر الأكثر، أنه يكون مظاهرا، وبه قال الشافعي في الجديد. وقد رووا أنه لا يكون مظاهرا، إلا إذا شبهها بأمه، وهو اختيار ابن إدريس، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل، والصدوق، والمفيد، قالوا كما قال الشيخ في النهاية. وهو أيضا قول أبي الصلاح، وسلار، وابن البراج، وابن حمزة، وابن زهرة.

" مسألة: أطلق الشيخ في النهاية، وشيخنا المفيد المحرمات، فقلا إذا قال أنت علي كظهر أُمِّي، أو أختي، أو عمتي، أو خالتي، وذكر واحدة من المحرمات كان مظاهرا. وكذا أطلق الصدوق في المقنع، وابن أبي عقيل، وابن الجنيد، وابن البراج في الكامل وسلار، وأبو الصلاح، وابن حمزة، وابن زهرة، وقال ابن إدريس لا يقع إلا بالتشبيه في الظهر بالأم خاصة دون باقي المحرمات. (وصفحة ٥٩٩)

" مسألة: قال الصدوق وابن الجنيد: ولا يقع الظهار إلا على موقع الطلاق، وهذا يدل على أنه لا يصح الظهار من المتمتع بها، واختاره ابن إدريس. وقال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلا تزوج متعة فظاهر منها لم يقربها حتى يكفر كفارة، كما يكفر إذا ظاهر من أمته وامراته في نكاح الاعلان.

" .. مسألة: اختلف الشيخان في صحة ظهار الموطوءة بملك اليمين، فقال الشيخ في النهاية والخلاف: أنه يقع سواء كانت أمة مملوكة، أو مدبرة، أو أم ولد، ونقله في الخلاف عن علي عليه السلام، وفي المبسوط روى أصحابنا أن الظهار يقع بالأمة، والمدبرة، وأم الولد. وقال المفيد: بعدم وقوعه، والأول اختيار شيخنا ابن أبي عقيل، وابن حمزة. والثاني قول أبي الصلاح، وسلار، وابن البراج في كتابيه معا، وهو الظاهر من كلام الصدوق وابن الجنيد.

".. قال ابن أبي عقيل: وقد زعم قوم من العامة أن الظهار لا يقع على الأمة، وقد جعل الله تعالى أمة الرجل من نسائه، فقال في آية التحريم " وأمهات نسائكم " فأم أمته كأم امرأته، لأنها من أمهات النساء، كما حرم أم الحرة والأمة المنكوحه وقال تعالى " والذين يظاهرون من نسائهم " فلم كان إحداهم أولى بإيجاب حكم الظهار فيها من الأخرى، (ليس) إلا التحكم في دين الله عز وجل والخروج عن حكم كتابه. قال وقد أغفل قوم منهم في ذلك. فزعموا أن الظهار كان طلاق العرب في الجاهلية، والطلاق يقع على المرأة الحرة دون الأمة، فكذلك يقع الظهار على الحرة دون الأمة، وأجاب بأن الذين أوجبوا حكم الظهار في الأمة كما أوجبوا في الحرة هم سادات العرب، وفصحائهم، وأعلم الناس بطلاق الجاهلية والاسلام، وشرايع الدين ولفظ القرآن عامه وخاصه، وحظره وإباحته، ومحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وندبه وفرضه، إلا أن يزعموا أن عليا وأولاده عليهم السلام من العجم.

ولو قلت ذلك لم يكن بأكثر من بعضكم لهم، وتكفيركم لشيعتهم، وقد طلق الأعشى، وكانوا يوقعون الظهار على الأمة والحرة، وكان أحدهم (أحد منهم) إذا ظاهر من أمته اعتزل فراشها، وحرمها على نفسه، كما إذا ظاهر من امرأته حرمها على نفسه، وكانت الأمة والحرة سواء. وفي تحريم النبي صلى الله عليه وآله مارية على نفسه، دليل أنهم كانوا يوقعون الظهار على الأمة. احتجوا بأن المعهود انصراف لفظ النساء إلى الزوجة، ولأصالة الإباحة، ولأنه لفظ يتعلق به تحريم الزوجة، فلا تحرم به الأمة كالطلاق، وما رواه حمزة بن حمران قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جاريتته عليه كظهر أمه قال " يأتيها، وليس عليه شيء " والجواب: المنع من حمل المطلق على الزوجة، ومنع الرجوع إلى أصالة الإباحة بعد ما ذكرناه من الدليل، ولا يلزم من تحريم الزوجة به عدم تحريم الأمة كالإيلاء، والرواية ضعيفة السند فإن في طريقها الحسن بن علي بن فضال، وابن بكير وهما ضعيفان، وحمزة بن حمران لا أعرف حاله.

(وصفحة ٦٠٠)

" وقال ابن أبي عقيل: والظهار عند آل الرسول عليهم السلام أن يقول الرجل لامرأته أو لأمته هي علي كظهر أمه، أو كظهر خالته، أو كظهر ذات محرم، ثم يريد أن يعود بعد هذا القول إلى مجامعتها، فعليه الكفارة المغلظة قبل المجامعة، وهو يدل على ذلك أيضا. " قال ابن أبي عقيل: فإن طلق المظاهر امرأته، وأخرج جاريته من ملكه فليس عليه كفارة الظهار، إلا أن يراجع امرأته ويرد مملوكته يوما إلى ملكه بشراء أو غير ذلك، فإنه إذا كان لم يقربها حتى يكفر كفارة الظهار، وفي كلامه هنا إشكال، لأن الشراء تجديد عقد، فأشبهه تجديد عقد النكاح في الحرة. وقال سلال وأبو الصلاح: إذا طلق المظاهر قبل التكفير فتزوجت المرأة، ثم طلقها الثاني أو مات عنها، وتزوج بها الأول لم يحل له وطئها حتى يكفر.

(وصفحة ٦٠١)

" وقال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلا تكلم بلفظ الظهار مرتين، أو ثلاثا، أو أكثر من ذلك في وقت واحد، أو في أوقات مختلفة كان عليه لكل مرة كفارة، وهو موافق لمذهب الشيخ، إلا أنه أكثر تفصيلا منه، وتنصيحا ".

(وصفحة ٦٠٤)

" قال ابن أبي عقيل: والايلاء عند آل الرسول عليهم السلام، أن يقول الرجل لامرأته والله لأغيظنك ولأسوءنك ثم يسكت عنها، ويعتزل فراشها. وقال الصدوق: الايلاء أن يقول الرجل لامرأته والله لأغيظنك ولأسوءنك ولا أجامعك إلى كذا وكذا.

" الروايات تدل على قول الصدوق، وابن أبي عقيل. روى حماد في الحسن عن الصادق عليه السلام " الايلاء أن يقول والله لا أجامعك كذا وكذا، أو يقول والله لأغيظنك ثم يغاضبها " وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال " إذا آلى الرجل من امرأته وهو أن يقول والله لا جامعتك كذا وكذا، أو يقول والله لأغيظنك ثم يغاضبها " وفي الحسن عن يزيد بن معاوية عن الصادق عليه السلام قال سمعته " يقول: في الايلاء إذا آلى الرجل ألا يقرب امرأته، ولا يمسه ولا يجتمع رأسه ورأسها

(شئ) فهو في سعة ما لم يمض الأربعة أشهر " الحديث. وفي الصحيح عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الايلاء ما هو؟ فقال " هو أن يقول الرجل لامرأته والله لا أجامعك كذا وكذا، أو يقول والله لأغيظنك ".
(وصفحة ٦٠٥)

" وقال ابن أبي عقيل: والحد الذي يجب المرأة أن تسكت أربعة أشهر، فإذا مضت فالأمر إلى المرأة إن شاءت سكتت وأقامت على غضبه، ما بدا لها حتى يرضى، وإن شاءت رافعته، فإذا هي رافعته واقف الحاكم الزوج فيما أن يفى ويرجع إلى حاله الأولى من الرضا، وإن شاء أن يعزم على الطلاق منذ يوم، يخير الحاكم بين الإيفاء والطلاق، وهذا الكلام يشعر بأن ابتداء مدة التربص من حين الايلاء ".
(وصفحة ٦٠٧)

" مسألة: اختلف علماؤنا في المرأة حال تلفظ الرجل بالشهادات واللعن، هل تكون قائمة أو قاعدة؟ قال الشيخ في المبسوط الثاني وهو الظاهر من كلام الصدوق وأبيه رحمهم الله وقال في النهاية: صفة اللعان أن يجلس الإمام أو من نصبه الإمام مستدبر القبلة، ويوقف الرجل بين يديه، والمرأة عن يمينه قائمين، ولا يقعدان، ويقول له: قل أشهد بالله إلى آخره. وهذا يشعر بأنها تكون قائمة حال التعانه، وكذا قال ابن أبي عقيل ونحوه قال المفيد وأبو الصلاح وسالار وابن البراج وابن حمزة وابن زهرة، وقال ابن إدريس الأظهر هو اختيار شيخنا في مبسوطه، وهو أن تكون المرأة قاعدة عند لعان زوجها.
(وصفحة ٧٤٤)

" تذنيب: هذا المكذب نفسه بعد انقضاء اللعان هل يجب عليه الحد؟ قال الشيخ في النهاية: لا حد عليه، وقد روي أن عليه الحد قال: والأظهر ما ذكرناه أولا لأنه لا حد عليه بعد مضي اللعان وقال ابن أبي عقيل يجب عليه الحد والوجه ما قاله الشيخ لأن اللعان يسقط الحد، فلا يعود بغير سبب ".
مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٨٦)

" قوله قال في ظاهر المشهور بين الأصحاب أن مدة التربص تحتسب من حين

المرافعة، لا من حين الايلاء، ذهب إلى ذلك الشيخان، والاتباع، وابن إدريس ، والعلامة في غير المختلف، والشهيد، وغيرهم وقال ابن أبي عقيل، وابن الجنيد : إنها من حين الايلاء ."

الحدائق الناضرة (مجلد: ٢٥ صفحة ٦٣٧)

" وأما باقي الأصحاب ممن نسب إليه هذا القول كالشيخ في النهاية والشيخ المفيد والصدوق فإنما هو من حيث الاطلاق، ونحوهم غيرهم كابن أبي عقيل وابن البراج في الكامل وسلاح وأبي الصلاح وابن زهرة، ويمكن أن يستدل على هذا القول زيادة على ما ذكره في المبسوط من حديث " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " بإطلاق

مرسلة يونس المذكورة، وكذا اطلاق قوله عليه السلام في صحيحة زرارة " هو من كل ذي محرم " ولا ينافيه تخصيص العد بالأُم والأخت ومن معهما، لأن الظاهر أن ذلك إنما خرج مخرج التمثيل لا الحصر، ولا للزوم الحصر في هذه الأفراد المذكورة في الرواية، والنص والاجماع على خلافه (وصفحة ٦٦٥ - ٦٦٦)

" الرابع: المشهور بين الأصحاب رحمة الله عليهم وقوع الظهار بالمستمع بها كالزوجة الدائمة، وهذا مذهب السيد المرتضى وابن أبي عقيل وأبي الصلاح وابن زهرة. وظاهر الصدوق وابن الجنيد العدم حيث قالوا: ولا يقع الظهار إلا موقع الطلاق، واختاره ابن إدريس. " وقال في المبسوط: وروى أصحابنا أن الظهار يقع بالأمة والمدبرة وأم الولد وهو اختيار

ابن أبي عقيل وابن حمزة. وقيل: إنه لا يقع بها، وهو قول الشيخ المفيد وأبي الصلاح وسلاح وابن البراج في كتابيه وابن إدريس وغيرهم والأول أظهر، والظاهر أنه المشهور بين المتأخرين. (وصفحة ٦٦٨)

" عن حمزة بن حمران " قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جاريته عليه كظهر أمه، قال: " يأتيها وليس عليه شيء ". ورده في المسالك ومثله سبطه في شرح النافع بضعف السند فلا يعارض ما تقدم من الأخبار التي فيها الصحيح

وغيره. وأجاب عنه الشيخ بالحمل على ما إذا أحل بشرائط الظهار، قال في الاستبصار: لأن حمزة بن حمران روى هذه الرواية في كتاب البيزوفري أنه يقول ذلك لجاريته ويريد إرضاء زوجته، وهذا يدل على أنه لم يقصد به الظهار الحقيقي وإذا لم يقصد ذلك لم يقع ظهاره صحيحا، ولا يحصل على وجه تتعلق به الكفارة، انتهى. وأشار بالرواية المذكورة إلى ما قدمناه من رواية حمزة المذكورة في آخر التنبيه السادس من المطلب الأول، وهو وإن كان لا يخلو من بعد لاحتمال كون هذه الرواية غير تلك إلا أنه في مقام الجمع بين الأخبار غير بعيد. ويحتمل حمل الرواية المذكورة على التقية، فإن القول بمضمونها مذهب جمع من العامة كما ذكره ابن أبي عقيل رحمه الله في عبارته وبحثه في ذلك معهم. ونقل في المسالك الاستدلال لهذا القول أيضا بقوله عليه السلام في رسالة ابن فضال " لا يكون ظهار إلا على مثل موضع الطلاق " والطلاق لا يقع بملك اليمين.

(وصفحة ٦٧٣)

" قال الشيخ في كتابي المبسوط والخلاف: لا تجب الكفارة إلا إذا ظاهر ثم أراد الوطئ

إن كان الظهار مطلقا، وبعد حصول الشرط وإرادة الوطئ إن كان مشروطا. وبذلك صرح ابن أبي عقيل والسيد المرتضى بعد أن ذكر أنه ليس لأصحابنا نص صريح في تفسيره، وخالف في ذلك ابن الجنييد فجعل العود عبارة عن إمساكها في النكاح بقدر ما يمكنه مفارقتها فيه. قال على ما نقله عنه في المختلف: والمظاهر إذا أقام على إمساك زوجته بعد الظهار بالعقد الأول زمانا، فإن قل فقد عاد إلى أن قال: ولم يجز له أن يطأ حتى يكفر.

جواهر الكلام (مجلد ٣٠ صفحة ١٨٩)

وفي الظهار تردد من صدق الزوجية، فتدرج في إطلاق الأدلة وعمومها، ومن كون أحكامه على خلاف الأصل فيقتصر فيه على موضع اليقين، ولأن من لوازمه الالتزام بالفيئة أو الطلاق وليس هنا إذ لا حق لها في الوطئ، مع أنه لا يقع بها طلاق وقيام هبة المدة مقامه لا دليل عليه أظهره عند المصنف أنه يقع بها وفاقا للمحكي عن الأكثر، ومنهم ابن إدريس في بعض فتاواه، وخلافا له أيضا وابن أبي عقيل

والجنيد، لانقطاع الأصل بإطلاق الأدلة وعمومها، والالزام بأحد الأمرين لا يوجب التخصيص، إذ من الجائز اختصاصه بمن يمكن معه أحد الأمرين.
(ومجلد ٣٣ صفحة ١٢٥)

" وموثق إسحاق بن عمار " سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جاريته، فقال: الحرة والأمة في ذلك سواء " وصحيح ابن البخاري أو حسنه عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام " في رجل كان له عشر جوار فظاهر منهن جميعا بكلام واحد، فقال عليه السلام: عليه عشر كفارات " وخبر ابن أبي يعفور " سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من جاريته، قال: هي مثل ظهار الحرة " وصحيح ابن أبي نصر المروي عن قرب الإسناد عن الرضا عليه السلام " سألت عن الرجل يظاهر من أمته، فقال: كان جعفر عليه السلام يقول: يقع على الحرة والأمة الظهار " وعن المسبوط روى أصحابنا أن الظهار يقع بالأمة والمدبرة وأم الولد. خلافا للمحكي عن ابني أبي عقيل وحمزة والبراج وإدريس والمفيد وأبي الصلاح وسلاح، للأصل المقطوع بما عرفت والمرسل الذي قد عرفت الحال فيه أنفا ".
(وصفحة ١٤٤)

" ويقرب منه ما في كشف اللثام، ولكن لم نتحققه، بل لعل مقتضى إطلاق المتن والقواعد والنافع ومحكي الجامع وابن أبي عقيل وابن زهرة وابن إدريس عدم الفرق، ولعله لذا صرح في محك المختلف بعدم الفرق. ودعوى صدق اتحاد الظهار مع نية التأكيد لا تعدده ممنوعة، ضرورة أن المؤكد غير المؤكد، وإطلاق أدلة الظهار تقتضي ترتب الكفارة على مسماه مع العود، وهو متحقق في المقصود به التأكيد، مضافا إلى إطلاق صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام " سألت عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات أو أكثر ما عليه؟ قال: عليه مكان كل مرة كفارة ".

كتاب القضاء والشهادات

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٥٢١)

" قال دام ظله: وفي قبول شهادة المملوك روايتان، أشهرهما القبول. رواية المنع رواها صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام (في حديث) قال " والعبد المملوك لا يجوز شهادته ". ورواها أيضا الحسن بن محبوب، عن

العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال " لا تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم ". ورواية القبول رواها الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد الطائي، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، في شهادة المملوك، قال " إذا كان عدلا، فهو جائز الشهادة، إن أول من رد شهادة المملوك عمر بن الخطاب ". ورواها ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام " لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلا ". وعليها عمل الأصحاب، إلا ابن الجنيد وابن أبي عقيل ".

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٩٣)

" وقال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلين تداعيا شيئا، وأقام كل واحد منهما شاهدين عدلين أنه له دون الآخر، أقرع الحاكم بينهما، فأيهما خرج اسمه حلف بالله لقد شهد شهوده بالحق، ثم أعطاه دعواه. وتواترت الأخبار عنهم عليهم السلام أنهم قالوا اختصم رجلان إلى رسول صلى الله عليه وآله في أمر فجاء كل واحد منهما بشهود عدول على عدة واحدة، فأسهم رسول الله صلى الله عليه وآله بينهما، فأعطاه للذي خرج اسمه، وقال: " اللهم إنك تقضي بينهما " وزعمت بعض العامة أن المدعين إذا أقام كل واحد منهما شاهدي عدل على شئ واحد أنه له دون غيره، حكم بينهما نصفين، يقال لهم: أكتاب الله حكم بذلك، أم سنة رسول الله، أم بإجماع؟ فإن

ادعوا الكتاب فالكتاب ناطق بالرد عليهم، وإن ادعوا السنة فالسنة في القرعة مشهورة بالرد عليهم، وإن ادعوا الاجماع كفوا الخصم مؤنتهم، يقال لهم: أليس إذا أقام كل واحد منهما شاهدي عدل في دار أنها له، فشهود كل واحد منهما يكون شهود الآخر، والعلم محيط بأن أحد الشهداء كاذبة والأخرى صادقة، فإذا حكمنا بالدار بينهما نصفين فقد أكذبنا شهودهما جميعا، لأن كل واحد منهما تشهد شهوده بالدار كلها دون الآخر، فإذا كانت الشهود كاذبة والأخرى صادقة فيجب أن يسقط أحدهما، لأنه لا سبيل إلى الحكم فيما شهدوا، إلا بإلقاء أحدهما ولم يوجد إلى إلقاء واحد منهما سبيل إلا القرعة.

(وصفحة ٦٩٩)

"مسألة: قال ابن أبي عقيل: لو أن ثلاثة تنازعوا في دار، فادعى أحدهم الدار كلها، وادعى الآخر ثلثي الدار، وادعى الآخر ثلث الدار، وأقام كل واحد منهم بينة عادلة على دعواه أقرع الحاكم بين الذي أقام البينة بالكل، وبين الآخرين، فإن خرج سهم صاحب الكل أحلف بالله وكان أولى بالحق، وإن خرج سهم الآخرين أحلفهما بالله لقد شهد شهودهما بالحق، وكانت الدار بينهما (بينهم) على ثلاثة أسهم، لصاحب الثلثين سهم، وسهم لصاحب الثلث، لأن شهودهم ليس يكذب بعضهم بعضا، وشهود صاحب الكل يكذب شهود هذين. فلذلك أقرعنا بينهما وبين الذي أقام البينة بالكل، ولم يقرع بين هذين لأن شهودهما يصدق بعضهم بعضا، ولم يفصل هل كانت الدار في أيديهم أو كانت في يد رابع، والذي يجيء على قواعد الشيخ في المبسوط في مثل هذه.

(وصفحة ٧١٧)

"قلت هذا هو الذي يقتضيه مذهبنا، لأنه لا خلاف بين الفرقة أن من شرط ذلك أن يكذب نفسه، وحقيقة الإكذاب أن يقول: كذبت فيما قلت، ثم قوى ما قاله المروزي، لأنه إذا أكذب نفسه ربما كان صادقا في الأول فيما بينه وبين الله تعالى، فيكون هذا الإكذاب كذبا وذلك قبيح. وقال ابن أبي عقيل: وتوبته أن يرجع عما قال، ويكذب نفسه عند الإمام الذي جلدته، وعند جماعة المسلمين."

(وصفحة ٧٠٤)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يجوز إلا شهادة العدول كما ذكر الله تعالى، وقال سلار: ولا بد في البينة من العدالة "

(وصفحة ٧١٢)

" وقال ابن أبي عقيل: شهادة النساء مع الرجال جائزة في كل شئ إذا كن ثقات، ولا يجوز شهادتهن وحدهن إلا في مواضع أنا ذكرها لك فيما بعد هذا الباب، ثم قال في الباب الذي وعد بذكره فيه: يجوز عند آل الرسول عليهم السلام شهادة النساء وحدهن فيما لا ينظر إليه الرجال. ثم قال: وقد روي عنهم عليهم السلام أن شهادة النساء إذا كن أربع نسوة في الدين جائزة، وكذلك روي عنهم عليهم السلام أن شهادة رجل واحد وامرأتين مع يمين الطالب جائزة. وقد اشتبه علي في ذلك، ولم أقف على حقيقة هذين الخبرين عن الأئمة عليهم السلام فرددت الأمر فيهما إليهم، لأن ذلك لم تصح عندي فيه رواية من طريق المؤمنين.

(وصفحة ٧١٤)

" الثاني الطلاق والخلع وما في معناه، وقد نص في الخلاف والنهاية على المنع من قبول

شهادتين فيه منفردات ومنضمات، وكذا الشيخ المفيد، وابنا بابويه، وسلار، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن حمزة، وابن إدريس، وقوى في المبسوط قبول شهادتهن فيه مع الرجال، وهو ظاهر كلام القديمين ابن أبي عقيل وابن الجنيد. " الثالث الجنائيات، وقد منع في الخلاف من قبول شهادتهن في القتل الموجب للقود، ونحو ذلك ما لم يكن مالا، ولا المقصود منه المال، وقوى في المبسوط قبول شهادتهن مع الرجال في الجنابة الموجبة للقود. وقال في الجنابة: يجوز شهادة النساء في القتل والقصاص إذا كان معن رجل، لئلا يبطل دم امرئ مسلم غير أنه لا يثبت بشهادتهن القود، وتجب بها الدية على الكمال، ومنع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع الرجال. والظاهر من كلام ابن أبي عقيل القبول.

" قال ابن أبي عقيل: الأصل في الشهادات عند آل الرسول عليهم السلام أصلا، أحدهما لا يجوز فيه إلا شهادة أربعة عدول، وهي الشهادة في الزنا، والأصل الآخر جائزة فيه شاهد عدل وهي الشهادة فيما سوى الزنا، وشهادة

النساء مع الرجال جائزة، في كل شيء إذا كن ثقات، وهي يعطى منه قبول شهادتهن في الزنا منفردات ومنضمت.

(وصفحة ٧١٥)

"الخامس: قال الشيخ في الخلاف: لا يقبل شهادة النساء في الرضاع لا منفردات، ولا منضمت إلى الرجال. وقال في المبسوط: الثالث ما يثبت بشاهدين وشاهد وامرأتين وأربع نسوة، وهو الولادة، والرضاع، والاستهلال، والعيوب تحت الثياب، وأصحابنا رووا أنه لا يقبل شهادة النساء في الرضا أصلاً، وليس ههنا ما يقبل فيه شهادة النساء على الانفراد إلا هذه. وقال في كتاب الرضاع من المبسوط: شهادة النساء لا تقبل في الرضاع عندنا، ويقبل في الاستهلال، والعيوب تحت الثياب، والولادة. وقال بعضهم: يقبل في جميع ذلك. وقال شيخنا المفيد: أنه يقبل شهادة النساء منفردات في الرضاع، وبه قال سائر، وابن حمزة، وهو الظاهر من كلام ابن الجنيد، وابن أبي عقيل، وابن إدريس وافق شيخنا في النهاية".

(وصفحة ٧١٦)

"وقال ابن أبي عقيل: إذا شهدت القابلة وحدها في الولادة، وفي الصبي صاح، أو لم يصح فشهادتها جائزة إذا كانت حرة مسلمة عدلة".

(وصفحة ٧٢٠)

"قال السيد المرتضى: مما انفردت الإمامية به في هذه الأعصار وإن روى لها وفاق قديم القول بجواز شهادة ذوي الأرحام، والقربات بعضهم لبعض، إذا كانوا عدولاً من غير استثناء لأحد، إلا ما يذهب إليه بعض أصحابنا معتمداً على خبر يروونه من أنه لا يجوز شهادة الولد على الوالد، وإن جازت شهادته له، وهذا الكلام يشعر بقبول شهادة الولد على الوالد لا تصريحاً، ونقل ابن إدريس عنه القبول ولم أقف لابن الجنيد ولا لابن أبي عقيل على شيء في ذلك بالنصوصية.

"مسألة: قال الشيخ في النهاية: لا بأس بشهادة الوالد لولده وعليه إذا كان معه غيره من أهل الشهادة، ولا بأس بشهادة الأخ لأخيه وعليه إذا كان معه غيره من أهل الشهادة، ولا بأس بشهادتها الرجل لامرأته وعليها إذا كان معه غيره من أهل

الشهادة، ولا بأس بشهادتهما له وعليه فيما يجوز قبول شهادة النساء فيه إذا كان معها غيرها من أهل الشهادة. والمفيد رحمه الله لم يقيد بل أطلق وقال في شهادة الزوج: وتقبل شهادة الرجل لامرأته إذا كان عدلا وشهد معه آخر من العدول، أو حلف المرأة مع الشهادة لها في الديون والأموال. ونعم ما قال، ولم يقيد الشيخ في الخلاف والمبسوط أيضا، وكذا أبو الصلاح، وأما ابن البراج وابن حمزة فإنهما قيدا أيضا كالشيخ، وقال ابن إدريس بالاطلاق أيضا وبه قال ابن أبي عقيل ".
" مسألة: اختلف علمائنا في شهادة العبيد على طرفين وواسطة، أما أحد الطرفين فهو المنع من قبول شهادتهم على حر من المؤمنين مطلقا، وهو قول أبي علي بن الجنيد واحترزنا بالحر عن العبد، فإنه قبل شهادة العبد على مثله، وبالمؤمنين عن الكفار فإنه قبل شهادة العبد على سائر أهل الملل، وأطلق ابن أبي عقيل المنع فقال لا يجوز شهادة العبيد والإماء في شئ من الشهادات، وهذا أعم إطلاقا في المنع عن ابن الجنيد ".

الدروس (صفحة ١٩٥)

" ذهب الحسن وابن الجنيد: إلى قبول شهادة النساء مع الرجال في الطلاق، وهو نادر ".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٢٤)

" قوله النسب وإن قرب الخ. ليس من أسباب التهمة عندنا العصبية، فتقبل شهادة جميع الأقرباء لأقربائهم حتى الابن والأب، للأصل، وصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال " يجوز شهادة الولد لوالده، والوالد لولده، والأخ لأخيه " وسأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام " عن شهادة الولد لوالده، والوالد لولده، والأخ لأخيه فقال: يجوز " ولا تشترط الضميمة في شهادة كل من الولد والوالد والأخ والزوجين للآخر، خلافا للشيخ في النهاية، للأصل، وعموم الأخبار. واستثنى أكثر الأصحاب من شهادة القريب شهادة الولد على والده، فحكموا بعدم قبولها، حتى نقل الشيخ في الخلاف عليه الاجماع، واحتجوا عليه مع ذلك بقوله تعالى " وصاحبهما في الدنيا معروفا " وليس من المعروف الشهادة عليه، والرد لقوله، وإظهار تكذيبه، فيكون ارتكاب ذلك عقوقا مانعا من قبول الشهادة. ولا

يخفى عليك ضعف هذه الحجة فإن قول الحق ورده عن الباطل، وتخليص ذمته من الحق عين المعروف، كما نبه عليه قوله صلى الله عليه وآله " أنصر أخاك ظالما أو مظلوما، فقيل يا رسول الله كيف أنصره ظالما قال ترده عن ظلمه فذلك نصرك إياه " ولأن إطلاق النهي عن عصيان الوالد يستلزم وجوب طاعته عند أمره له بارتكاب الفواحش وترك الواجبات، وهو معلوم البطلان. وأما دعوى الاجماع على وجه يتحقق به الحجة فممنوعة. وقد خالف في ذلك المرتضى رضي الله عنه، وكثير من المتقدمين كابن الجنييد وابن أبي عقيل لم يتعرضوا للحكم بنفي ولا إثبات ".

(وصفحة ٣٢٥)

" وحسنة عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال " لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلا "، وهذه الأخبار كلها تدل على القبول مطلقا، وتخصيصها على خلاف الأصل. الثاني عدم قبولها مطلقا، ذهب إلى ذلك الحسن بن أبي عقيل من أصحابنا، وهو قول أكثر العامة، ومستنده من الأخبار صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في حديث وفي آخره " العبد المملوك لا تجوز شهادته " والمراد بنفي الجواز نفي القبول إذ هو الظاهر ".

(وصفحة ٣٣١)

" وقال المفيد: يقبل في عيوب النساء، والاستهلال، والنفاس، والحيض، والولادة، والرضاع، شهادة امرأتين مسلمتين، وإذا لم يوجد إلا شهادة امرأة واحدة مؤمنة مأمونة قبلت شهادتها فيه، وتبعه سائر، والمستند صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن شهادة القابلة في الولادة فقال " يجوز شهادة القابلة الواحدة " وأجاب في المختلف بالقول بالموجب، فإنه يثبت بشهادة الواحدة الربع، مع أنه لا يدل على حكم غير الولادة، وابن أبي عقيل خص القبول بالواحدة بالاستهلال عملا بظاهر الخبر ".

جواهر الكلام (مجلد ٤٠ صفحة ٤١٣)

" بل هو كاد يكون صريح المرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضا " في البيتين تختلفان في الشيء الواحد يدعيه الرجلان أنه يقرع بينهما فيه إذا عدلت بينة كل واحد

منهما وليس في أيديهما، فأما إن كان في أيديهما فهو فيما بينهما نصفان، وإن كان في يد أحدهم فالبينة فيه على المدعي واليمين على المدعى عليه". وحيثذ فما عن ظاهر ابن أبي عقيل من اعتبار القرعة التي هي لكل أمر مشكل في خصوص ما نحن فيه لأن التنصيف تكذيب للبينتين كأنه اجتهاد في مقابلة النص، على أن نصوص القرعة في المقام مع عدم التصريح في شيء منها بخصوص الفرض لاستخراج من يكون عليه اليمين، وهو خلاف ظاهر المحكي عنه من التعويل عليها بدونه".

كتاب المواريث

موانع الإرث

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٤٢)

" وقال ابن أبي عقيل: لا يرث عند آل الرسول عليهم السلام القاتل من المال شيئاً، لأنه إن قتل عمداً فقد أجمعوا على أنه لا يرث، وإن قتل خطأ كيف يرث، وهو يؤخذ منه الدية، وإنما منع الدية الميراث احتياطاً لدماء المسلمين لئلا يقتل أهل المواريث بعضهم بعضاً طمعاً في المواريث، وإذا اجتمعوا جميعاً في الجملة أن القاتل لا يرث، ثم ادعى بعض الناس أنه عنى بذلك العمد دون الخطأ، فعليه الدليل والحجة الواضحة، ولن يأتي في ذلك بحجة أبداً.

(وصفحة ٧٤٣)

" وقال ابن حمزة: القتل إما عمد عدوان، ولا يستحق القاتل شيئاً من ميراثه، أو عمد غير عدوان، ولا يسقط حقه من الميراث، أو خطأ، ويرث من التركة دون الدية، وقيل يرث من الدية أيضاً. وقد تلخص من هذه الأقوال الاجماع على منع القاتل عمداً، والخلاف في القاتل خطأً، فابن أبي عقيل منع من إرثه مطلقاً، والمفيد، وسلاح، لم يمنعه مطلقاً، والشيخ، وابن الجنيد، والسيد المرتضى، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن حمزة، وابن زهرة، وابن

إدريس، منعه من الدية دون التركة.
" وقال في الخلاف: القاتل والمملوك والكافر لا يحجبون، واستدل بإجماع الفرقة بل بإجماع الأمة، وابن مسعود خالف فيه، قد انقضى خلافه، وقال المفيد، ولا يحجب عن الميراث من لا يستحقه لرق، أو كفر، أو قتل، على حال، وكذا قال ابن الجنيد وابن البراج، وقال الصدوق: والقاتل يحجب وإن لم يرث، ألا ترى أن الأخوة يحجبون الأم، ولا يرثون، وكذا قال ابن أبي عقيل، والوجه ما قاله الشيخ. لنا: أنه المشهور بين علمائنا فيتعين العمل به. وما رواه الصدوق في الصحيح عن الفضيل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال " سألته عن المملوك والمملوكة هل يحجبان إذا لم يرثا، قال: لا " ولأنه مشارك للكافر والمملوك. في المنع من الإرث فيشاركهما في منع الحجب، والصدوق وابن أبي عقيل عولا على عموم قوله تعالى " فإن كان له إخوة " خرج عنه المماليك والكفار، للرواية الصحيحة عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال " سألته عن المملوك والمشارك يحجبان إذا لم يرثا قال: لا ".

الدروس (صفحة ١٩٢)

" وتوسعها: الحرية واختلف فيها الأصحاب، فمنعها ابن أبي عقيل مطلقا، وابن الجنيد إلا على العبد والكافر، والحلبي رحمه الله منعها على سيده، وله والمعظم على القبول مطلقا إلا على السيد، جمعا بين الروايات.

(وصفحة ٢٥٥)

" ولو اشتركوا في القتل منعوا وإن كان خطأ، فالمشهور منعه من الدية خاصة، وقال ابن أبي عقيل لا يرث مطلقا. وقال المفيد وسالار: يرث مطلقا، وإن كان شبيه عمدا فكالعمد، عند ابن الجنيد وكالخطأ عند سالار. وقال الفاضل: لو ضرب ابنه تأديبا غير مسرف فمات، ورثه لأنه ضرب سايع، ولو أسرف لم يرث، ولو بط جرحه أو جراحه فمات ورثه، لأنه استصلاح. وكذا لو تلف بداية يسوقها أو يقودها، ولا يرثه لو ركب دابة فأوطأها إياه، ولو أخرج كنيفا أو ظلة أو حفر بئرا في غير حقه فمات قريبه به ورثه، ولو قتل الصبي والمجنون قريبه ورثه وتبعه ابن أبي عقيل.

(وصفحة ٢٥٨)

" وقال الصدوق والحسن: يحجب القاتل، والأقرب أن الغائب يحجب ما لم يقض بموته.

(وصفحة ٢٦٠)

" درس: ورابع عشرها منع المستهل من الإرث، إذا لم تكمل شهر الاستهلال، فلو شهدت امرأة واحدة منع من ثلاثة أرباع النصيب، ولو شهدت اثنتان منع من النصف، ولو شهدت ثلاثة منع من الربع، ونقل ابن الجنيد قبول شهادة الواحد في الجميع، وهو قول الحسن وظاهر المفيد."

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٢٥٣)

" رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال " قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل أمه قال إن كان خطأ فإن له ميراثها، وإن كان قتلها متعمدا فلا يرثها " ولا انتفاء الحكمة الباعثة على نفي الإرث حيث لم يقصد القتل، وثانيها أنه لا يرث مطلقا، وهو قول ابن أبي عقيل، لعموم قوله صلى الله عليه وآله (كذا) في صحيحة هشام بن سالم وغيرها " لا ميراث للقاتل " الشامل لعمومه لموضع النزاع، وخصوص رواية الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام أنه قال " لا يرث الرجل الرجل إذا قتله، وإن كان خطأ " وثالثها: أنه يرث مما عدا الدية، ذهب إليه أكثر الأصحاب كالمرتضى، وابن الجنيد، والشيخ، والأتباع، وحسنه المصنف، ونقله عن تخريج المفيد، واختاره العلامة وأكثر المتأخرين، لأن فيه جمعا بين الدليلين، ولأن الدية يجب عليه دفعها إلى الوارث على تقدير كون الخطأ شبيه العمد، ويدفعها عاقلته إلى الوارث على تقدير كونه محضا لقوله تعالى " ودية مسلمة إلى أهله " ولا شئ

من الموروث له يجب دفعه إلى الوارث، والدفع إلى نفسه وأخذه من عاقلته، عوض ما جناه لا يعقل.

(وصفحة ٢٥٧)

" وأما القاتل فالمشهور أنه مثلهما في عدم الحجب، بل ادعى الشيخ في خلاف

الاجماع عليه، لمشاركته لهما في العلة الموجبة للحكم، والمصنف تردد في ذلك مما ذكر، ومن عموم الآية وصدق الأخوة على القاتل، ومنع التعدي، فإن العلة ليست منصوبة بل مستنبطة، فيكون اللاحق بهما قياسا لا يقول الأصحاب به، والاجماع ممنوع، فإن الصدوقين، وابن أبي عقيل، قالوا بحجب القاتل، وعللوا حجب الأخوة بما روى من أنهم عياله، وعليه نفقتهم، ونفقة القاتل، لا يسقط عن الأب، بخلاف المملوك".

في السهام

السرائر (مجلد ٣ صفحة ٢٤٠)

" وإلى ما اختاره السيد واخترناه (من أن ولد ولد حقيقة وأنه يعطى ابن البنت نصيب الابن وبنت الابن نصيب البنت) ذهب الحسن بن أبي عقيل العماني رحمه الله في كتاب كتاب المتمسك بحبل آل الرسول عليهم السلام، وهذا الرجل من جلة فقهاء أصحابنا ومتكلميهم، وكتابه كتاب معتمد، قد ذكره شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في فهرست المصنفين، وأثنى عليه، وكان شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل".

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٤٤٧)

" قال دام ظله: أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم، إلى آخره. في المسألة بين الأصحاب خلاف، فذهب الشيخان وابنا بابويه وأبو الصلاح وأتباعهم، إلى أن ولد الولد، يقوم مقام والده يأخذ نصيبه، ابنا كان أو بنتا. وذهب المرتضى، وابن أبي عقيل، والمصري منا في كتاب التحرير، والمتأخر، إلى أنه ولد الولد يأخذ نصيب الولد، من الابن كان أو من البنت، والأول أشبه.

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٣١)

" فإن قالوا لو حلف من لا ولد له وله ولد بنت أنه لا ولد له لم يحنث قلنا بل يحنث

مع

الاطلاق وإنما لا يحنث إذا نوى ما يخرج عن الحنث وقد ناقض الفضل بن شاذان في مذهبه وقال في كتابه في الفرائض: في رجل خلف بنت ابن وابن بنت، أن لبنت الابن الثلثين نصيب أبيها، ولابن البنت الثلث نصيب أمه، في ولد الولد نصيب من يتقرب به، وأعطاه ذلك. ثم قال في هذا الكتاب: في بنت ابن وابن ابن أن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذه مناقضة لما قرره، لأن بنت الابن يتقرب بأبيها وابن الابن يتقرب أيضا بأبيه فيجب أن يتساويا في النصيب، فكيف جعل ههنا للذكر مثل حظ الأنثيين، مع أن كل واحد يتقرب بغيره، فله على مذهبه نصيب من يتقرب به. وإلا فعل مثل ذلك في بنت ابن وابن بنت، وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، ومن العجب أنه قال في كتابه: ما هذه حكاية لفظه فإن ترك ابن بنت وابنة ابن وأبوين فلأبوين السدسان، وما بقي فلابنة الابن حق أبيها الثلثان، ولابن البنت حق أمه الثلث، لأن ولد الابنة ولد الابن، كما أن ولد الابن ولد، وهذا التعليل يقتضي الفتوى، لأنه إذا كان ولد البنت ولدا كما أن ولد الابن كذلك، فيجب أن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، لظاهر " يوصيكم الله " كيف أعطى الأنثى ضعف ما أعطى الذكر. وقد وافق الحق مذهب ابن شاذان (كذا) في بعض المسائل من هذا الباب، وإن خالف في التعليل مثل من خلف بنت بنت وابن ابن فإنه يعطى البنت نصيب أمها، وهو الثلث، ويعطى الابن نصيب أبيه، وهو الثلثان، وهكذا نعطيها نحن، لأننا ننزلهما منزلة ابن وبنت بلا واسطة، للذكر مثل حظ الأنثيين. قال ابن إدريس هذا آخر كلام السيد المرتضى رحمه الله وهو الذي يقوى في نفسي، وأفنتي به، وأعمل عليه، لأن العدول إلى ما سواه عدول إلى غير دليل من كتاب، ولا سنة مقطوع بها، ولا إجماع منعقد، بل ما ذهبنا إليه هو ظاهر الكتاب الحكيم، والاجماع حاصل على أن ولد الولد ولد حقيقة، ولا يعدل عن هذه الأدلة القاطعة للأعداء إلا (بأدلة)، مثلها توجب العلم، ولا يلتفت إلى أخبار الآحاد في هذا الباب، لا توجب علما ولا عملا، ولا

إلى كثرة القاييلين به، والمودعية كتبهم وتصانيفهم لأن الكثرة لا دليل معها، وإلى ما اختاره السيد المرتضى وما اخترناه ذهب إليه الحسن بن أبي عقيل العماني رحمه الله في كتاب المتمسك. وهذا الرجل من أجلة أصحابنا وفقهائنا، وكان شيخنا المفيد يكثر الثناء عليه، والمعتمد المذهب المشهور.

(وصفحة ٧٣٢)

"تذنيبان: الأول كلام الفضل في أن للبننت النصف، وللبنتين الثلثان مع الأب خاصة، ليس بجيد، بل لهما ذلك مطلقا، وإذا لم يكن غيرهما رد عليهما، لعموم القرآن. وقد لوح ابن أبي عقيل بما يوافق كلام الفضل فقال: وإذا حضر واحد منهم يعني من الأولاد فله المال كله، بلا سهام مسمى ذكرا كان، أو أنثى، فإذا ترك بنتا فالمال كله لها بلا سهام مسماة. وإنما سمي الله عز وجل للبننت الواحدة النصف، وللبنتين الثلثان، مع الأبوين فقط، وإذا لم يكن أبوان فالمال كله للواحد ذكرا كان أو أنثى. قال: ولو ترك ابنة فالمال كله لها بلا سهام مسماة وإنما سمي الله عز وجل للأم السدس والثلث مع الولد والأب إذا اجتمعوا، فإذا لم يكن ولد ولا أب فليست بذي سهم. وكذا قال: إنما سمي الله للأخت من الأبوين، أو من الأب، أو من الأم، إذا اجتمعوا مع الأخوة، أو الأخوات من الأبوين، أو من الأب، أو مع الأجداد، فإذا انفردت الأخت من أي جهة كانت، فالمال كله لها بلا سهام.

(وصفحة ٧٣٣)

"قال ابن أبي عقيل: لو ترك جدته أم أمه وجدته أم أبيه فلام الأم السدس، ولأم الأب النصف، وما بقي رد عليهما على قدر سهامهما، لأن هذا كأنه ترك أختا لأب وأم، وأختا لأم. وقال الصدوق في المقنع: فإن ترك جدا لأم وجد لأب فللجد من الأم السدس، وما بقي فللجد من الأب، فإن ترك جدا لأم وأخا لأب، أو لأب وأم، فللجد من الأم السدس وما بقي فللأخ.

(وصفحة ٧٣٤)

"وقال ابن أبي عقيل: إن ترك عما وخالا، فللخال السدس، وقد روي أن له

الثالث، والباقي للعم، وقال قبل ذلك: فرض العمة النصف، وفرض الخال والخالة الثلث، بينهم بالسوية، وإذا حضر أحدهم كان له السدس، وقد قيل أن الواحد منهم له الثلث، فجعل للخال مع العم السدس . وهو الظاهر من كلام شيخنا المفيد، فإنه قال في المقنعة: ويجري ذوي الأرحام فمن سميناه يعني من العمومة والعمات، والخؤولة والخالات، وأبنائهم في الزيادة والنقصان معهم مجرى ذوي الأرحام من الكلالة المقدم ذكرهم، من الأخوة والأخوات. ثم قال: والخامس سهام من له سببان يستحق بهما الميراث، مع من له سبب واحد فيه على الاختصاص، كزوج هو ابن عم، وابن خال، فلزوج النصف بالتسمية والثلاثان مما يبقى بالرحم، ولابن الخال الثلث الباقي يرحمه على حسب فرايض من تقربا به (يقر بأنه) من العمومة والخؤولة، كما بيناه فأعطى ابن الخال هنا السدس، وساوى بينه وبين الخال، وكذا يظهر من كلام سلار.

(وصفحة ٧٣٥)

" وقال ابن أبي عقيل: وإن ترك خالا وعمة فللخال السدس، وللعمة النصف، والباقي رد عليهم على قدر سهامهم وكذلك إن ترك عمة وخالة، فللخالة السدس، وللعمة النصف، والباقي رد عليهما على قدر سهامهما. والمعتمد ما قاله الشيخ، لما تقدم من الأخبار، ولأن الرد مع التسمية، وهؤلاء لا مسمى لهم. احتج بأن للخالة السدس، وللعمة النصف، كالأخوات فيرد على قدر السهام. والجواب: منع حكم الأصل، والقول بالقياس عندنا باطل.

" مسألة: المشهور ما قاله الشيخ في النهاية: أن أولاد العمومة والعمات وإن سفلوا وأولاد الخؤولة والخالات وإن نزلوا، أولى من عمومة الأب وعماته، وخؤولته، وخالاته، ومن عمومة الأم وعماتها، وخؤولتها، وخالاتها، وقال ابن أبي عقيل: لو ترك عمة أمه وابنة خالته، فالمال بينهما نصفان، لأنهما قد استويا في البطون وهما جميعا من طريق الأم، والأولى أولى، لأن الأولاد أقرب بطن.

" وقال ابن أبي عقيل: لبنت العم النصف، ولبنت الخال السدس، والباقي رد

عليهم على قدر سهامهما، وبناء على أصله وقد تقدم.
" مسألة: لو ترك ابن عم وابنة عم، وابن عممة وابن خال، وابنة خالة، وابن خالة، قال ابن أبي عقيل: كان لولد الخال والخالة الثلث بينهما بالسوية، والثلث لولد العم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي لولد العم للذكر مثل حظ الأنثيين.

(وصفحة ٧٣٨)

" وقال ابن أبي عقيل لبنت العم النصف ولبنت الخال السدس والباقي رد عليهما على قدر سهامهما. قال المفيد في المقنعة: الرابع سهم الأخ من الأم مع الأخ من الأب، أو الأخت أو الأخوة محسوب من ستة، لأن أقل عدد له سدس صحيح سنة فيكون للأخ من الأم السدس، سهم واحد، وللأخ الباقي خمسة أسهم صحاحا، فإن كانا أخوين انكسرت الخمسة، وهذا يشعر بأن للأخت من الأب الباقي أيضا، وابن البراج وافق شيخنا أبا جعفر رحمه الله وكذا أبو الصلاح. وقال ابن أبي عقيل: يرد عليهما على النسبة، وبه قال ابن الجنيدي: واختاره ابن إدريس، لنا: ما تقدم من الرواية، ولأنه لو كان ذكرا لكان الباقي له فكذا الأنثى. احتج ابن إدريس بأنهم يتقربون إلى الميت بسبب واحد، وكذلك أولئك. والجواب: أنهما يفترقان باعتبار آخر، فإن النقص يدخل عليها، فكان الفاضل لها، بخلاف الأخرى. تذييب المشهور بين علمائنا أن للأخت من الأبوين الباقي بعد سدس الأخت، أو الأخ وثلث الأخوة من قبل الأم. وادعى أكثر علمائنا عليه الاجماع، لأنها تجمع السببين فتكون أولى. وقال ابن أبي عقيل قولنا قريبا: أن الفاضل يقسم عليهما بالنسبة، فيكون المال أرباعا بين الأختين، وأحماسا بين الأختين من ألم مع الأخت من الأبوين، وبين الأخت من الأم مع الأختين من قبلهما، والمشهور الأول. قال الصدوق: فإن ترك ثلاثة بني ابنة أخت لأب وأم وثلاثة بني ابنة أخت لأب وثلاثة بني ابنة أخت لأم فلبني ابنة الأخت من الأم السدس، وما بقي فلبني ابنة الأخت للأب والأم. وسقط بنو ابنة الأخت من الأب. وغلط الفضل بن شاذان في هذه المسألة وأشباهاها، فقال: لبني ابنة الأخت

للأب والأم النصف، ولبني ابنة الأخت من الأم السدس، وما بقي رد عليهم على قدر أنصبتهم، وهذا يناسب ما قاله ابن أبي عقيل، والمشهور الأول. مسألة : المشهور عند علمائنا إن ولد الولد يقوم مقام الولد في مقاسمة الأبوين، إذا لم يكن هناك ولد. قال الشيخ في النهاية: ولد الولد مع الأبوين يقوم مقام الولد إذا لم يكن هناك ولد للصلب، فولد الابن ذكرا كان أو أنثى يأخذ مع الأبوين نصيب أبيه، وولد البنت معهما ذكرا كان أو أنثى يقوم مقام البنت يأخذ نصيب أمه على الكمال، وعند اجتماع ذوي السهام من الزوج والزوجة والأبوين يجري حكم ولد الولد حكم الولد سواء، وذكر بعض أصحابنا أن ولد الولد مع الأبوين لا يأخذ شيئا من المال، وذلك خطأ، لأنه خلاف لظاهر التنزيل، والمتواتر من الأخبار. وقال المفيد: ولا يحجب الأبوان أولاد الولد، وإن هبطوا. وقال سلاز: السدس فرق كل واحد من الأبوين مع الولد وولد الولد وإن سفل، ومذهب ابن أبي عقيل كمذهب الشيخين أيضا، وبه قال أبو الصلاح وابن البراج. وقال الصدوق في كتاب المقنع: فإن ترك ابن ابن وأبوين فلأم الثلث، وللأب الثلثان. وقال في كتاب من لا يحضره الفقيه: أربعة لا يرث معهم أحد إلا زوج أو زوجة، الأبوان، والابن، والابنة، هذا هو الأصل. لنا: في المواريث فإذا ترك الرجل أبوين وابن ابن، أو ابنة ابنة، فالمال للأبوين للأم الثلث، وللأب الثلثان، لأن ولد الولد إنما يقومون مقام الولد إذا لم يكن هناك ولد، ولا وارث غيره، والوارث هو الأب والأم."

الدروس (صفحة ٢٦١)

" ثم أولاد الأولاد ينزلون منزلة آبائهم، فلا ين البنت نصيب أمه، ولبنت الابن نصيب أبيها، ولو خلف بنت ابن وبني بنت، فلبننت الابن الثلثان، ولبني البنت الثلث وإن كثروا، ثم يقتسم أولاد البنت وأولاد الابن النصيب للذكر مثل حظ الأنثيين. ونقل الشيخ أن أولاد البنت يقتسمون بالسوية، واختاره تلميذه القاضي. وقال الحسن والمرتضى وابن إدريس: يعتبر أولاد الأولاد بأنفسهم فللذكر

ضعف الأنثى وإن كان يتقرب بأمه ويتقرب الأنثى بأبيها، لأنهم أولاد حقيقة، والأول أشهر فتوى ورواية.

(وصفحة ٢٦٢)

" ولو اجتمع مع كلاله الأم أخت للأبوين فلها النصف، وللواحد من كلاله الأم السدس، وللأكثر الثلث، والباقي للأخت من الأبوين. ولو كانتا أختين للأبوين مع واحد من كلاله الأم كان السدس ردا عليهما خاصة. وتفرد الحسن والفضل بأن الباقي يرد بالنسبة أرباعا أو أحماسا.

" وقال الحسن والفاضل (كذا): لو ترك جدته أم أمه، وجدته أم أبيه، فلام الأم السدس، ولأم الأب النصف، والباقي يرد عليهما بالنسبة، كمن ترك أختا لأب وأم وأختا لأم "

شرح اللمعة (مجلد ٨ صفحة ١٢٨)

" الخامسة لو اجتمع أخت للأبوين مع واحد من كلاله الأم. أو جماعة، أو أختان لأبوين مع واحد من كلاله الأم فالمردود " وهو الفاضل من الفروض (على قرابة الأبوين) وهو الأخت، أو الأختان على الأشهر. وتفرد الحسن بن أبي عقيل، والفضل بن شاذان بأن الباقي يرد على الجمع بالنسبة أرباعا. أو أحماسا.

(وصفحة ١٥٥)

" (الرابعة لو اجتمع الأعمام والأخوال) أي الجنسان ليشمل الواحد منهما والمتعدد (فلأخوال الثلث وإن كان واحدا لأم على الأصح، وللأعمام الثلثان وإن كان واحدا)، لأن الأخوال يرثون نصيب من تقربوا به وهو الأخت ونصيبها الثلث والأعمام يرثون نصيب من يتقربون به، وهو الأخ ونصيبه الثلثان. ومنه يظهر عدم الفرق بين اتحاد الخال وتعدد، وذكروته، وأنوثيته، والأخبار مع ذلك متظافرة به. ففي صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام إن في كتاب علي صلوات الله عليه رجل مات وترك عمه وخاله فقال " للعم الثلثان، وللخال الثلث ". وأن فيه أيضا " إن العمة بمنزلة الأب والخال بمنزلة الأم، وبنت الأخ بمنزلة

الأخ ". قال " وكل ذي رحم فهو بمنزلة الرحم الذي يجرب به إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه ". ومقابل الأصح قول ابن أبي عقيل: إن للخال المتحد السدس، وللعمة النصف حيث يجتمع العم والخال، والباقي يرد عليهما بقدر سهامهما، وكذا لو ترك عمه وخالة، للعمة النصف، وللخالة السدس، والباقي يرد عليهما بالنسبة. وهو نادر ومستنده غير واضح ".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٢٦٤)

" قوله ولو كان كون الثلث للجد من الأم وإن اتحد هو المشهور بين الأصحاب، وعليه اتفاق المتأخرين، ومستندهم أن المتقرب بالأم يأخذ نصيب الأم سواء اتحد أم تعدد، ونصيبها الثلث، لأنه إنما يأخذ نصيبها عند عدمها. وفي المسألة أقوال كثيرة نادرة: منها قول ابن أبي عقيل والفضيل بن شاذان: إنه إذا اجتمع جدة أم أم وجدة أم أب فلا أم السدس، ولأم الأب النصف، والباقي يرد عليهما بالنسبة كمن ترك أختا لأب وأم وأختا لأم.

" قوله وإن فرضت هذا هو المشهور الأظهر بين الأصحاب، بل ادعى جماعة عليه الاجماع، لأن من كان النقص داخلا عليه كان الفضل له، ولأن الأخت للأبوين يجمع السببين فيكون أولى. وقال ابن أبي عقيل والفضل: إن الفاضل يرد عليهما على نسبة السهام أرباعا في المسألة المفروضة، وأخماسا إذا كان المتقرب بالأبوين أختين، وهو شاذ.

(وصفحة ٢٦٦)

" ذهب جماعة منهم ابن أبي عقيل، والمفيد، والقطب الكيدري، ومعين الدين المصري، إلى تنزيل الخؤولة والعمومة منزلة الكلاله، فلولواحد من الخؤولة للأم السدس ذكرا كان أم أنثى، وللاثنتين فصاعدا الثلث، والباقي للخال، أو الخالة من الأبوين، أو الأب، لأنهم يتقربون بالإخوة فيرثون ميراثهم. والأصح الأول، للدلالة الأخبار عليه. ومنع مساواتهم للأخوة من كل وجه، ولا فرق مع اتحاد الخال والخالة في استحقاقه الثلث بين المتقرب بالأب والأم. وكذا لا فرق في

استحقاق العم والعمة للثلثين بين المتقرب بهما أو بأحدهما، وابن أبي عقيل على أصله المتقدم، فجعل للخال المتحد السدس، وللعمة النصف، كالأخوة، والباقي رد عليهم على قدر سهامهم، وكذلك إن ترك عمه وخالة، والأخبار حجة عليه."

ميراث الخنثى

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٤٥)

" وقال ابن أبي عقيل: الخنثى عند آل الرسول عليهم السلام فإنه ينظر، فإن كان هناك علامة يتبين به الذكر من الأنثى من بول أو حيض أو احتلام أو لحية أو ما أشبه ذلك فإنه يورث على ذلك، فإن لم يكن هناك ما تبين به وكان له ذكر كذكر الرجل وفرج كفرج النساء فإن له ميراث الذكر، لأن ميراث النساء داخل في ميراث الرجل، وهذا ما جاء عنهم عليهم السلام في بعض الآثار. وقد روي عن بعض علماء الشيعة أنه سئل عن الخنثى فقال: روى بعض أصحابنا من وجه ضعيف لم يصح عندي " إن حواء خلقت من ضلع آدم فصار للرجال من ناحية اليسار ضلع أنقص للنساء ثمانية عشر ضلعا من كل جانب تسعة، وللرجال سبعة عشر ضلعا من جانب اليمين تسعة ومن جانب اليسار ثمانية "، وهذه علامة جيدة واضحة إن صحت.

(وصفحة ٧٤٧)

" وقول ابن أبي عقيل: بأنه يرث ميراث الرجال، لدخول ميراث النساء فيه ليس بمعتمد، لأن دخول ميراث النساء في ميراث الرجال لا يقتضي إعطائه سهم الرجال، لجواز أن يكون امرأة فتأخذ أكثر من حقه. وكذا الفرض الذي ذكره في الأبوين والخنثى أنه يكون للأبوين والخنثى أنه يكون للأبوين السدسان، والباقي للخنثى ليس بجيد. بل للخنثى تسعة عشر من ثلاثين، وللأبوين الباقي. ويصح من غير كسر عليهما من ستين."

الدروس (صفحة ٢٦٦)

" وقال الحسن إن كان هناك علامة من لحية أو بول أو حيض أو احتلام أو جماع، وإلا

ورث ميراث رجل وهو متروك "

جواهر الكلام (مجلد ٣٩ صفحة ٢٨١)

" قال الحسن بن أبي عقيل: " الخنثى عند آل الرسول صلوات الله عليهم فإنه ينظر فإن كان هناك علامة يبين فيه الذكر من الأنثى من بول أو حيض أو احتلام أو لحية أو ما أشبه ذلك فإنه يورث على ذلك، فإن لم يكن وكان له ذكر كذكر الرجال وفرج كفرج النساء فإن له ميراث النساء، لأن ميراث النساء داخل في ميراث الرجال، وهذا ما جاء عنهم عليهم السلام في بعض الآثار "

ميراث المجوس

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٤٨)

" وقال ابن أبي عقيل: والمجوس عند آل الرسول عليهم السلام يورثون بالنسب، ولا يورثون بالنكاح، فإن هلك مجوسي وترك أمه وهي أخته وهي امرأته فالمال لها من قبل أنها أم، وليس لها من قبل أنها زوجة شيء. وإن ترك بنتا هي زوجة فلها النصف من قبل أنها بنت، والباقي رد عليها، ولا ترث من قبل أنها زوجة. ولو أن مجوسيا تزوج ابنته فأولدها ابنتين، ثم مات فإنه ترك ثلاث بنات المال بينهم بالسوية، فإن ماتت إحدى الابنتين فإنها تركت أمها وهي أختها، وتركت أختها لأبيها وأمها، فالمال كله لأنها التي هي أمها لأبيها "

جواهر الكلام (مجلد ٣٩ صفحة ٢٢٣)

" ومنهم من يورثه بالنسب صحيحه وفاسده وبالسبب الصحيح لا الفاسد، وهو اختيار الفضل بن شاذان النيشابوري من القدماء الفضلاء من رجال الهادي

والعسكري عليهما السلام ومن تابعه الحسن بن أبي عقيل وابن بابويه والفاضل في القواعد وغيرهم، بل في الرياض نسبتة إلى أكثر من تأخر كالفاضلين (و) الشهيدين وغيرهم ممن وقف على كلامهم، بل فيه عن جده المجلسي رحمه الله نسبتة إلى الأكثر

، بل هو مذهب شيخنا المفيد في النقل الآخر وهو حسن لصحة النسب الناشئ عن الشبهة شرعا " فيدخل في عموم أدلة الإرث، بخلاف السبب ".
ميراث الغرقى

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٥٠)

" وقال ابن أبي عقيل: يرث الغرقى والهدى عند آل الرسول عليهم السلام من صلب أموالهم، ولا يرثون مما يورث بعضهم بعضا شيئا، وبه قال أبو الصلاح، وابن البراج، وابن حمزة. وقال المفيد وسالار: أنه يرث مما يورث منه أيضا، والمعتمد الأول ".
(وصفحة ٧٥٢)

" وقال ابن أبي عقيل: ولو انهدمت دار على قوم، يرث بعضهم بعضا فماتوا، فنجا منهم صبيان أحدهما مملوك والآخر حر، ولا يدر الحر من المملوك أقرع بينهما، فأيهما

خرج سهمه ورث المال، والآخر يعتق، فإن كان الأول للحر منهما أعتق وجعل مولاه كذلك. روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه " قضى بها باليمن في حياة النبي صلى الله عليه وآله " وروي أن أبا حنيفة دخل على أبي عبد الله عليه السلام فقال له الصادق عليه السلام " ما تقول في بيت سقط على قوم فنجا منهم صبيان أحدهما حر والآخر مملوك لصاحبه، فلم يعرف الحر من المملوك، فقال أبو حنيفة يعتق نصف هذا ونصف هذا، ويقسم المال بينهما، فقال الصادق عليه السلام ليس كذلك، بل يقرع بينهما فمن أصابته القرعة فهو الحر، ويعتق الآخر، فيجعل مولاه ".
(٥٢٢)

الدروس (صفحة ٢٦٠)

" فإنه روي عن الصادق عليه السلام أنه " يقرع لتيقن الحر، فإذا تعين أعتق الآخر، وصار الحر مولاه "، فهذا منع من إرث الحر العبد إن أوجبنا عتق الآخر، وهو ظاهر الرواية، وظاهر قول الحسن والصدوق ".
ميراث الولاء

السرائر (مجلد ٣ صفحة ٢٤٥)

" وذهب بعض أصحابنا إلى أنه إذا كان المعتق رجلا يرث ولأه مواليه أولاده الذكور، دون الإناث منهم، فإن لم يكن له أولاد ذكور، كان الولاء للعصبة. فإن كان المعتق امرأة، ورث ولأه مواليتها أولادها الذكور دون الإناث، فإن لم يكن ذكور فإن الولاء للعصبة، مثل ما قال إذا كان المعتق رجلا، وهذا اختيار شيخنا المفيد في مقننته. وقال الحسن بن أبي عقيل: يرث الولاء جميع ورثة المعتق، وذكر اختلاف الشيعة في ذلك، فقال الأكثرون منهم بما أوردناه عنه، ثم قال: وهذا مشهور متعالم " مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٢٧٠)

" قوله ولو عدم الخ. إذا فقد المنعم فلأصحاب في تعيين وارث الولاء أقوال كثيرة: أحدها، وهو الذي استحسنته المصنف، وذهب إليه قبله الصدوق، أنه يرث أولاد المنعم ذكورا كانوا أم إناثا أم متفرقين، ذكرا كان المنعم أم امرأة، لقوله صلى الله عليه وآله " الولاء لحمة كلحمته النسب " والذكور والإناث يشتركون في لحمة النسب، فيكون كذلك إلى الولاء، وثانيها قول الحسن بن أبي عقيل: إنه يرثه وارث المال مطلقا. قال: وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام: أنهم قالوا " تقسم الدية على من أحرز الميراث، ومن أحرز الميراث أحرز الولاء ".

ميراث ولد الملائنة

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٤٣)

" قد روي أن ميراث ولد الملائنة ثلثه لأمه، والباقي لإمام المسلمين، لأن جنايته عليه والعمل على ما قدمناه، فجعل الشيخ ميراث ابن الملائنة لأمه خاصة، دون بيت المال، وهو قول المفيد رحمه الله، وابن أبي عقيل، والصدوق في المقنع، وأبوه في رسالته، وأبي الصلاح، وابن البراج، وابن إدريس. واستدل الشيخ عليه في الخلاف بإجماع الفرقة، وقال ابن الجنيد: إن لا عن وانتفى من الولد، ثم أكذب نفسه وادعاه ورت الولد الأب، ولم يرثه الأب، ولا أحد من أقرباء الأب، وكان ميراثه لأمه ثم بعد أمه لأخواله، وإن أقام ابن الملائنة على نفيه فخلف أما لها عصبه كان ميراثه لها، وإن لم يكن لها عصبه كان لها ثلث ما خلف، والباقي لبيت مال المسلمين، لأن جنايته عليه ".
إرث الزوجة

جواهر الكلام (مجلد ٣٩ صفحة ٢٠٧)

" بل عن غاية المراد بعد أن حكى إجماع أهل البيت على حرمان الزوجة من شئ ما وأنه لم يخالف فيه إلا ابن الجنيد قال: " وقد سبقه الاجماع وتأخر عنه " ونحو ذلك عن

المهذب وغاية المرام. لكن ومع ذلك قد يقال: إن خلو جملة من كتب الأصحاب على ما قيل كالمقنع والمراسم والايجاز والتبيان ومجمع البيان وجوامع الجامع والفرائض

النصيرية عن هذه المسألة مع وقوع التصريح في جميعها يكون إرث الزوجة ربع التركة أو ثمنها الظاهر في العموم ربما يؤذن بموافقة الإسكافي ".
(٥٢٤)

كتاب الوصية

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٥٥٠)

" مسألة: هل يشترط في إجازة الورثة لما زاد على الثلث وفاة الموصي أم لا؟ قال المفيد

وابن إدريس وسلاار يشترط ذلك، فلو أجازوا حياة الموصي كان لهم الرجوع عن الإجازة بعد وفاته. وقال الشيخ رحمه الله لا يشترط، وليس لهم الرجوع بعد موت الوصي عن ما أجازوه حال حياته، وبه قال ابن حمزة، ورواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه في الصحيح، وأفتي به أبو علي بن الجنيد، وابن أبي عقيل أطلق فقال: فإن أوصى بأكثر من الثلث فأجاز الورثة كان ذلك جازيا، وإن لم يجز الورثة لم يجز إلا الثلث "

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٢١)

" مسألة: تجوز شهادة أهل الذمة على المسلمين في الوصية خاصة، عند عدم

المسلمين، ولا تجوز شهادتهم ولا شهادة غيرهم من الكفار في غير ذلك للمسلمين، ولا للكفار، ولا على الفريقين، سواء اتفقت ملتهم أو اختلفت، وهو الظاهر من إطلاق كلام شيخنا المفيد رحمه الله، حيث قال: ولا تقبل شهادة بدعي على محق، ولا شهادة الفاسق، وتقبل شهادة رجلين من أهل الذمة على الوصية خاصة، إذا لم يكن حضر الميت أحد من المسلمين، وكان الذميان من عدول قومهما، ولا تقبل شهادتهما مع وجود المسلمين، وكذا ابن أبي عقيل. (وصفحة ٧٢٢)

" تذنيب أطلق الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف: قبول شهادة أهل الخلاف في

الوصية عند عدم المسلمين، ولم يقيد بالسفر، وكذا المفيد في المقنعة، وابن أبي عقيل، وسلار، وابن إدريس، وابن البراج ."

كتاب الحدود

السرقه

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٧٢)

" مسألة: المشهور بين علمائنا أن النصاب الذي يجب فيه قطع السارق ربع دينار، ذهباً خالصاً أو ما قيمته ذلك، سواء كان منقوشاً أو لا، ذهب إليه الشيخان، والسيد المرتضى، وسالار، وابن البراج، وأبو الصلاح، وابن حمزة، وابن زهرة، وأكثر علمائنا. وقال ابن أبي عقيل: والسارق عند آل الرسول عليهم السلام يقطع في كل شيء سرق إذا بلغ قيمة ما يسرق ديناراً فصاعداً، وقال الصدوق في كتاب المقنع: " سئل أمير المؤمنين صلوات الله عليه عن أدنى ما يقطع في السارق، فقال ربع دينار " وروي أنه " يقطع في خمس دينار أو في قيمة ذلك. " (وصفحة ٧٧٤)

" وقال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلاً أخذ وهو حامل متاع من بيت، فقال صاحب البيت أعطانيه، وقال صاحب البيت بل سرقته لم يقطع، لأن هذا شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات. وقال الصدوق في المقنع وكتاب من لا يحضره الفقيه: وإذا دخل السارق بيت رجل فجمع الثياب فيؤخذ في الدار ومعه المتاع فيقول دفعه إلي رب الدار فليس عليه القطع، فإن خرج بالمتاع من باب الدار فعليه القطع، أو يجيء بالمخرج منه وهذا الفرق مشكل من الحثية التي قالها رحمه الله. نعم بينهما فرق من حثية أخرى، وهي أن القطع إنما يجب لو خرج بالقماش من المنزل، لا يجمعه

فيه، فإذا خرج به وجب عليه القطع. وإذا ادعى أن صاحب المنزل دفعه إليه سقط عنه القطع، لأنه ادعى أمراً ممكناً فحصلت الشبهة فدرأت الحد عنه. وما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام قال " سألته عن رجل أخذوه وقد حمل كاراً

من ثياب فقال صاحب المنزل أعطانيها قال يدرأ عنه القطع، إلا أن يقوم عليه البينة، فإن قامت عليه البينة قطع ".

(وصفحة ٧٧٦)

" وصحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام.. فقال " كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه أو أحرزه فهو يقع عليه اسم السارق، وهو عند الله سارق، ولكن لا يقطع إلا في ربع دينار، أو أكثر، ولو قطعت يد السارق فيما هو أقل من ربع دينار، لألفت عامة الناس مقطعين " وغيرها من الأخبار الكثيرة. واعتبر ابن أبي عقيل ديناراً فصاعداً.

" قوله فما ليس بمحرز الخ. لا شبهة في أن المواضع المطروقة من غير مراعاة المالك (كالمذكورة ليست حرزاً، وأما مع مراعاة المالك فذهب الشيخ في المبسوط ومن تبعه إلى كونه محرزاً بذلك، ولهذا قطع النبي صلى الله عليه وآله سارق رداء صفوان بن أمية من المسجد مع كونه غير محرز، إلا بمراعاته. والرواية وردت بطرق كثيرة: منها حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يأخذ اللص يرفعه أو يتركه؟ قال " إن صفوان بن أمية كان مضطجعاً في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فوجد رداءه قد سرق حين رجع إليه، فقال من ذهب بردائي؟ فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال صلى الله عليه وآله إقطعوا يده فقال صفوان يقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال نعم. قال فأنا أهبه له، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فها كان هذا قبل أن ترفعه إلي " قلت فالإمام بمنزلته إذا رفع إليه؟ قال نعم. وفي الاستدلال بهذا الحديث للقول بأن المراعاة حرز نظر بين، لأن المفهوم منها وبه صرح كثير أن المراد بها

النظر إلى المال، فإنه لو نام أو صبر أو غفل أو غاب زال الحرز، فكيف تجمع الحكم بالمراعاة. مع فرض كون المالك غائباً عنه، وفي بعض الروايات أن صفوان نام

فأخذ من تحته، والكلام فيها كما سبق، وإن كان النوم عليه أقرب إلى المراعاة، مع الغيبة عنه وفي المبسوط فرض المسألة على هذا التقدير واكتفى في حرز الثوب بالنوم عليه والاتكاء عليه، أو توسده. واحتج عليه بحديث صفوان، وأنه سرقه من تحت رأسه في المسجد، وإنه كان متوسدا فيه (له). وهذا أوجه، مع أن في جعل المراعاة حرزا إشكال، من وجه آخر، لأن السارق إن أخذ المال مع نظر المالك إليه لتحقق المراعاة لم يحصل الشرط، وهو أخذه سرا، وإنما يكون مستلما غاصبا وهو لا يقطع، وإن كان مع الغفلة عنه لم يكن محرزا بالمراعاة. فظهر أن السرقة لا يتحقق مع المراعاة وإن جعلناها حرزا، وهذا هو الوجه. نعم رواية صفوان على الوجه المروي أو لا تصلح دليلا على مذهب ابن أبي عقيل من أن السابق يقطع من أي موضع سرق من بيت أو سوق أو مسجد أو غير ذلك، واحتج عليه بهذه الرواية ". مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٥٢)

" وقال ابن أبي عقيل: يقطع السارق من أي موضع سرق، من بيت كان، أو سوق، أو مسجد، أو غير ذلك. قال وقد جاء عنهم عليهم السلام " أن صفوان بن أمية كان مضطجعا في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج ليهريق الماء فوجد رداءه قد

سرق حين رجع إليه، فقال: من ذهب بردائي؟، فانطلق فوجد صاحبه، فرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله " إقطعوا يده "، فقال صفوان من أجل ردائي يا رسول الله؟ فقال نعم. فقال وأنا أهبه له فقال عليه السلام هلا كان هذا قبل أن ترفعه إلي ". فإن قصد ابن أبي عقيل أنه يقطع بالسرقة من الأسواق أو المساجد مع الاحراز والمراعاة صح، وإلا كان في موضع المنع ".

الزنا

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٥٦)

" وقال ابن أبي عقيل: وحد الزاني عند آل الرسول عليهم السلام إذا كانا بكرين جلدا مائة ونفيا سنة، وحد المحصن والمحصنة إذا زنيا الرجم، ولم يتعرض للجلد. وقال السيد المرتضى مما ظن انفراد الإمامية به وأهل الظاهر يوافقونهم فيه، القول بأنه يجمع على الزاني المحصن الجلد والرجم، يبدأ بالجلد، ويثنى بالرجم، وداود يوافقهم عليه، وخالف باقي الفقهاء في ذلك وقالوا: لا يجتمع الجلد والرجم، بل يقتصر في المحصن على الرجم. واحتج بإجماع الطائفة، ولأنه لا خلاف في استحقاؤه الرجم، وإنما الخلاف في استحقاؤه الجلد. ويدل على استحقاؤه إياه قوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا " الآية. والمحصن داخل فيه، واستحقاؤه الرجم غير مناف لاستحقاؤه الجلد. وأطلق القول ولم يفصل. وكذا الصدوق في المقنع وتبعه ابن إدريس لقوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا " وقال: وما اخترناه مذهب السيد المرتضى واختيار المفيد والجله من المشيخة الفقهاء من أصحابنا.

(وصفحة ٧٥٧)

" وقال ابن أبي عقيل إذا كانا بكرين جلدا مائة ونفيا سنة وحد المحصن والمحصنة إذا زنيا الرجم ثم فسر المحصن بأنه الذي يكون له زوجة حرة مسلمة يغدو عليها ويروح ولم يفسر البكر والظاهر أنه في مقابلته لكنه لم يصرح بذلك وقال الصدوق في المقنع إن كانا محصنين ضربا مائة جلدة ثم رجما وإن كان غير محصنين فعليه وعلى المرأة جلد مائة

والذي قد سلك ولم يدخل بها جلد مائة وينفى.

" كلام ابن أبي عقيل يدل على أنها ينفى سنة كالرجل للأخبار السالفة في المسألة السابقة لكن المشهور ما قاله الشيخ لما فيه من الصيانة لها ومنعها عن الاتيان بمثل ما فعلت.

" قال ابن أبي عقيل والمحصن الذي يكون له زوجة حرة مسلمة يغدو عليها ويروح فقد

اتفقا على اعتبار إسلام الزوجة وحريتها وابن الجنيذ زاد اعتبار حرية الرجل وقال سلار العاقل المحصن إذا شهد عليه أربعة رجال عدول ولا حایل بينه وبين وطئ زوجته وكان نكاحها للدوام فإن المتعة لا يحصن فأما ملك اليمين فقد روي أنه يحصن وهذا يعطي أنه لا يفتي بأن ملك اليمين يحصن وأبو الصلاح وافق شيخنا في أن الاحصان يحصل بالزوجة الحرة والأمة وملك اليمين وكذا ابن إدريس والمعتمد ما أختاره الشيخ في النهاية.
(وصفحة ٧٦٢)

" قال ابن أبي عقيل: ويرجم ساير جسده إلا وجهه، ولم يذكر حكم الجلد. وقال أبو الصلاح: يضرب ساير بدنه أشد الضرب ما عدا رأسه وفرجه. والوجه، الأول. لنا أن الرأس فيه مقتل ويخاف منه العمى وزوال العقل ، والمقصود الردع دون الاتلاف.
(وصفحة ٧٦٣)

" مسألة: المشهور عند علمائنا أنه لا يقبل الاقرار بالزنا إلا بأربع مرات، ذهب إليه الشيخان وابن الجنيذ وغيرهم. وقال ابن أبي عقيل إذا أقر الرجل أو المرأة بالزنا ثم جحدا جلدا وقد قيل إذا أقر المحصن بالزنا رد أربع مرات، ثم رجم، وهذا يعطي قبول المرة الواحدة والمعتمد الأول.
" واعلم أن كلام ابن أبي عقيل ليس بقاطع على المخالفة، فإن قصدها صارت المسألة خلافية وإلا فلا "

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٣٨)

" وذهب جماعة من أصحابنا منهم ابن الجنيذ وابن أبي عقيل وسلار، إلى أن ملك اليمين لا يحصن، لصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال " وكما لا تحصن الأمة والنصرانية واليهودية إذا زنى بحرة، فكذلك لا يكون عليه حد المحصن إن زنى بيهودية أو نصرانية أو أمته وتحتة حرة "

" قوله: وتكرار الاقرار أربعا الخ. اتفق الأصحاب إلا من شذ على أن الزنا لا يثبت على المقر به على وجه يثبت به الحد، إلا أن يقر به أربع مرات، ويظهر من ابن أبي عقيل الاكتفاء بمرة، وهو قول أكثر العامة.

(وصفحة ٣٣٩)

" احتج ابن أبي عقيل بصحيفة الفضيل عن الصادق عليه السلام قال " من أقر على نفسه عند الإمام بحد من حدود الله تعالى مرة واحدة، حرا كان أو عبدا، أو حرة كانت، أو أمة، فعلى الإمام أن يقيم الحد للذي أقر به على نفسه كائنا من كان إلا الزاني المحصن فإنه لا يرجم حتى يشهد عليه أربعة شهود " وأجيب بحمله على غير حد الزنا جمعا بين الأخبار.

(وصفحة ٣٤١)

" وطريق الروايات من الجانبين غير نقي، واعلم أن الروايتين السابقتين تضمنتا تغريب الرجل والمرأة، ولكن المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه الشيخ في الخلاف، الاجماع على اختصاص التغريب بالرجل، فإن تم الاجماع فهو الحجة، وإلا فمقتضى النص ثبوته عليهما وهو مختار ابن أبي عقيل وابن الجنيد. وعللوا عدم تغريبها بأنها عورة يقصد بها الصيانة، ومنعها عن الاتيان بمثل ما فعلت، ولا يؤمن عليها ذلك في الغربة وهذا التعليل لا يقابل النص، وإنما يتجه مؤيدا للحكم "

شرح اللمعة (مجلد ٩ صفحة ١١١)

" (ولا جز على المرأة، ولا تغريب)، بل تجلد مائة لا غير، لأصالة البراءة، وادعى الشيخ عليه الاجماع وكأنه لم يعتد بخلاف ابن أبي عقيل حيث أثبت التغريب عليها، للأخبار السابقة. والمشهور أولى بحال المرأة وصيانتها. ومنعها من الاتيان بمثل ما فعلت "

المسكر

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٦٧)

" مسألة: للشيخ قولان في قتل شارب المسكر في الثالثة أو الرابعة، فقال في النهاية: يقتل في الثالثة بعد تكرار الحد عليه مرتين، وبه قال شيخنا المفيد، وابن أبي عقيل، وأبو الصلاح، وابن البراج، وابن حمزة، وابن إدريس، الثاني: قال في الخلاف والمبسوط: إنه يقتل في الرابعة وهو قول الصدوق في المقنع، وقال في كتاب من لا يحضره الفقيه: شارب المسكر خمرا كان أو نبيدا يجلد ثمانين، فإن عاد جلد فإن

عاد قتل وقد روي أنه يقتل في الرابعة والمعتمد الأول ."

القذف

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٠٨)

" مسألة: المشهور أن الرجل إذا قال لامرأته لم أجذك عذراء لم يجب عليه الحد تاما بل

يعزر تأديبا، ذهب إليه الشيخان وأتباعهما، وقال ابن أبي عقيل ولو أن رجلا قال لامرأته لم أجذك عذراء جلد الحد.

(وصفحة ٧٨٢)

" قال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلا قال لامرأته لم أجذك عذراء جلد الحد، ولم يكن له في هذا وأشباهه لعان، لنا ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال في رجل قال لامرأته لم أجذك عذراء قال " يضرب، قلت فإنه عاد قال: يضرب فإنه يوشك أن ينتهي " والضرب يصدق مع التعزير مع الحد فأوجبنا الأقل عملا بأصالة البراءة ولأن هذا القول ليس تصریحا بالقذف، بل لا تلويحا لجواز ذهاب العذرة بغير

جماع. ويؤيده ما رواه زرارة في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل قال لامرأته لم تأتني عذراء، قال " ليس عليه شيء لأن العذرة تذهب بغير جماع "، واحتج ابن أبي عقيل بما رواه عبد الله بن سنان ". اللواط

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٦٤)

" مسألة: قال الشيخ في النهاية: إذا كان اللواط دون الايقاب، فإن كان الفاعل أو المفعول محصنا وجب عليه الرجم، وإن كان غير محصن وجب عليه الحد مائة، جلدة، ولا فرق بين الحر والعبد، والمسلم والكافر، وتبعه ابن البراج، وابن حمزة، وقال المفيد: إيقاع الفعل فيما سوى الدبر من الفخذين، وفيه جلد مائة، للفاعل والمفعول به إذا كان عاقلين حرين بالغين، ولا يراعى في جلدهما عدم إحصان ولا وجوده، كما يراعى ذلك في الزنا بل حدهما الجلد على هذا الفعل دون ما سواه، وبه قال السيد المرتضى وابن أبي عقيل، وسلار، وأبو الصلاح، وقال الصدوق وأبوه في رسالته: وأما اللواط فهو ما بين الفخذين فأما الدبر فهو الكفر بالله العظيم، ومن لاط بغلام فعقوبته أن يحرق بالنار، أو يهدم عليه حايط، أو يضرب ضربة بالسيف، ثم قال بعد ذلك أبوه: فإذا أوقب فهو الكفر بالله العظيم، وهذا يعطي أن القتل يجب بالتفخيذ وكلام ابن الجنيد يدل عليه أيضا وابن إدريس اختار ما ذهب إليه المفيد وهو الأقرب ".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٤٤)

" قوله وإن لم يكن إيقابا كالتفخيذ أو بين الأليتين الخ. هذا هو القسم الثاني من اللواط الذي سماه المصنف وطأ بغير الايقاب، وهو ما إذا فعل بين الأليتين أو بين

الفخزين، وقد اختلف الأصحاب في حكمه فالمشهور الجلد مائة لكل منهما، ذهب إلى ذلك المفيد والمرضى وابن أبي عقيل وسالار وأبو الصلاح وابن إدريس والمصنف وسائر المتأخرين للأصل والشك في وجوب الزايد فيكون شبهة يدرأ بها ولو رواية سليمان

بن هلال عن الصادق عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل فقال " إن كان دون الثقب فالحد وإن كان ثقب أقيم قائما ثم ضرب بالسيف " وظاهره أن المراد بالحد الجلد ".

كتاب الدييات
دية العمد والخطأ

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٨٣ و ٧٨٤)

" مسألة: المشهور عند علمائنا أن الواجب بالأصالة في قتل العمد القود والدية إنما تثبت صلحا فإن اختار ولي المقتول القود كان له ذلك وإن اختار الدية لم يكن له ذلك إلا برضاء القاتل فإن دفع نفسه للقود لم يكن للمولى غيره، اختاره الشيخان وأبو الصلاح وسلاح وهو قول الأكثر.. وقال ابن أبي عقيل: الدية في العمد والخطأ سواء، على الورق عشرة (آلاف) قيمة كل عشرة دراهم دينار، وعلى أهل العين ألف دينار، وعلى أهل الإبل والبقر والغنم من أي صنف كان، قيمته عشرة آلاف درهم ، وأطلق. وللشيخ قول آخر في المبسوط أنه يجب أحماسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة وعشرون جذعة، وهي جميع أسنان الزكاة، وجعله في الخلاف رواية، وهو اختيار ابن إدريس والمعتمد الأول.

(وصفحة ٨١٦)

" مسألة: المشهور أنه إذا كان القاتل من أهل الحلل، وأراد دفعها وجب عليه مأتا حلة، كل حلة ثوبان من برود اليمن، وقال الصدوق في المقنع: وعلى أهل اليمن ، الحلل مائة حلة، ورواه في كتاب من لا يحضره الفقيه عن الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمن الحجاج، قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: كانت الدية في الجاهلية مائة

من الإبل فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم إنه فرض على أهل البقر مأتي بقرة ، وفرض على أهل الشياه شاة وعلى أهل الحلل، مائة حلة، قال عبد الرحمن فسألت أبا عبد الله عليه السلام عما رواه ابن أبي ليلى فقال " كان علي عليه السلام يقول الدية ألف دينار، وقيمة الدينار عشرة دراهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعشرة آلاف لأهل الأمصار ولأهل البوادي الدية من الإبل ولأهل السواد مأتي بقرة، أو ألف شاة "، والذي ذكرناه أو لا اختيار الشيخين وسلاح وأبي الصلاح وابن البراج، وقال ابن البراج: قيمة كل حلة خمسة دنانير، وكذا ظاهر كلام ابن أبي عقيل فإنه قال: وعلى أهل الإبل والبقر والغنم من أي صنف كان، قيمة عشرة آلاف درهم، وإذا كان الضابط اعتبار القيمة فلا مشاحة في العدد مع حفظ قدر القيمة وهي عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ".
مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٨٠)

" قوله: إذا هلك قاتل العمدة الخ، مبنى المسألة على أن الواجب في العمدة بالأصالة هل هو القود لا غير كما هو المشهور بين الأصحاب؟ أم أحد الأمرين كمذهب ابن الجنيد وابن أبي عقيل؟ فعلى الثاني لا إشكال في وجوب الدية بفوات محل القصاص مطلقاً، لأنها أحد الأمرين الواجبين على التخيير، فإذا فات أحدهما، تعين الآخر وعلى الأول هل يقع للقود بدل أم لا يختلف الأصحاب فيه ".
دية الجنين

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٨١٣)

" وقال ابن أبي عقيل: دية الجنين عند آل الرسول عليهم السلام إذا كانت مضغة ما لم ينبت له العظم أربعون ديناراً أو غرة عبد أو أمة بقيمة ذلك، فإن كان قد نبت له

العظم وشق له السمع والبصر، ففيه الدية كاملة والمشهور الأول.
" احتج ابن أبي عقيل بما رواه أبو عبيدة في الصحيح عن الصادق عليه السلام في امرأة شربت دواء لتطرح ولدها فألقت ولدها، قال " إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر، فإن عليها ديته تسلمها إلى أبيه قال: وإن كان جنينا علقه أو مضغة فإن عليها أربعين ديناراً أو غرة تسلمها ".

" قال ابن أبي عقيل: ولو أن رجلاً ضرب أمة قوم وهي حامل، فمات الجنين في بطنها فعليه نصف عشر قيمة الأمة فإن ضربها فألقت حياً ثم مات فإن عليه عشر قيمتها ".
ديات الأعضاء

السرائر (مجلد ٣ صفحة ٣٨٢)

" وفي الشفتين جميعاً الدية كاملة، وفي العليا منهما، ثلث الدية، وفي السفلى ثلثها وقال شيخنا في نهايته في العليا منهما أربع مائة دينار، وفي السفلى منهما ستة مائة دينار.

إلا أنه في مبسوطه ذهب إلى ما اخترناه فإنه قال: وفي الشفتين الدية كاملة وفي السفلى عندنا ثلثها، وفي العليا الدية. وهذا هو الأظهر ولا يرجع في مثل ذلك إلى أخبار آحاد لا توجب علماً، ولا عملاً. وما اخترناه مذهب شيخنا المفيد رحمه الله في مقنعتة وذهب بعض أصحابنا إلى أنهما متساويتان في الدية فيهما جميعاً الدية كاملة، وفي إحداهما نصف الدية، وهو ابن أبي عقيل في كتابه، وهو قول قوي، إلا أن يكون على خلافه إجماع، ولا شك أن الإجماع منعقد، على تفضيل السفلى، والاتفاق حاصل على الست مائة دينار، والأصل براءة الذمة مما زاد عليه وبهذا القول الأخير أعمل، وأفتي، وهو خيرة شيخنا في الاستبصار ".
المختصر النافع (صفحة ٣٠٠)

" وقال ابن بابويه: في العليا نصف الدية. وفي السفلى الثلثان. وقال ابن أبي عقيل: في كل واحدة نصف الدية، وهو قوي. وفي قطع بعضها بحساب ديته. وفي

اللسان الصحيح: الدية الكاملة، وإن قطع بعضه اعتبر بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً. وفي الرواية: تسعة وعشرون حرفاً، وهي مطروحة ".
كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٦٥٤)

" قال دام ظله: وفي الشفتين، الدية، وفي تقدير دية كل واحدة خلاف، إلى آخره. أقول: ما اختاره في المبسوط أظهر بين الأصحاب، وذهب إليه المفيد، وأبو الصلاح وسالار والمتأخر. وما ذكره في النهاية والخلاف فاستناد إلى ما رواه أبو جميلة، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال " في الشفة السفلى ستة آلاف درهم، وفي العليا أربعة آلاف، لأن السفلى تمسك الماء ". وأما قول ابن بابويه، فمستنده رواية ظريف بن ناصح. وبما قاله ابن أبي عقيل رواية، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام " الشفتان، العليا والسفلى سواء في الدية ". ويدل عليه قولهم عليهم السلام: " كل ما في الجسد منه اثنان، ففيه نصف الدية ". وهذا متفق عليه ولهذا قال المتأخر: وما ذكره ابن أبي عقيل قوي، إلا أن الاجماع على اختلاف الشفتين في الدية ".
تحرير الأحكام (مجلد ٢ صفحة ٢٧٢)

" لرواية عبد الله بن سنان الحسنة عن الصادق عليه السلام قال " ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية "، (وعن هشام بن سالم قال كل ما كان في الإنسان اثنان ففيه الدية صح) في أحدهما نصف الدية، وإن لم يسندها إلى الإمام، إلا أن هشاماً الظاهر أنه سمعها من الإمام عليه السلام. وعن سماعة قال سألته إلى أن قال " والشفتان العليا والسفلى سواء في الدية ". وقال المفيد رحمه الله في العليا ثلث الدية وفي السفلى الثلثان، لأن المنفعة بها أكثر وبما ثبت عن آل محمد عليهم السلام. وقال الشيخ رحمه الله في النهاية وطريف في كتابه: في السفلى ستمائة دينار (والعليا أربعمائة صح) لما رواه الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه

السلام قال " في الشفة السفلى ستة آلاف، وفي العليا أربعة آلاف، لأن السفلى

تمسك الماء ". وقال في المبسوط بقول المفيد رحمه الله في رواية أبي جميلة ضعف.
وقال

ابن بابويه رحمه الله في العليا نصف الدية، وفي السفلى الثلثان، وهو منقول عن
(طريف). وأجود ما بلغنا من الأحاديث في هذا الباب ما أفتى به ابن أبي عقيل. وفي
قطع بعض الشفة بنسبة مساحتها، ولو جنى عليهما فتقلصتا فلم ينطبقا على
الأسنان. قال الشيخ رحمه الله كان عليه الدية. ويحتمل الأرش، ولو (استرختا)
فثلثا الدية، فإن قطعهما آخر بعد الشلل فالثلث، فإن تقلصا بعض التقلص
فالحكومة ".

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٥٢)

" وقال الصدوق في المقنع: دية كل إصبع ألف درهم، وهو موافق لقول شيخنا في
النهاية، وبه قال المفيد. وقال ابن الجنيد: وقد روي اختلاف دية الأصابع عن أمير
المؤمنين علي عليه السلام فإنه جعل في إبهام اليد ثلث ديتها، وفي كل واحدة من
الأربع ربع دية ما بقي من دية اليد، وسائر أفتى بالتسوية بين الأصابع، وجعل في
كل إصبع عشر الدية من اليدين، والرجلين، كقول الشيخين، وبه قال ابن أبي
عقيل.

(وصفحة ٧٥٥)

" مسألة: في الشفتين معا الدية إجماعا، واختلفوا في التفضيل، فقال ابن أبي عقيل
إنهما بالسوية في كل واحدة نصف الدية. احتج ابن أبي عقيل بما رواه زرعة..

(وصفحة ٨٠٤)

" وذهب بعض أصحابنا إلى أنهما متساويتان في الدية، فيهما جميعا الدية، وفي
إحدهما نصف الدية، وهو قول ابن أبي عقيل في كتابه، وهو قول قوي إلا أن يكون
على خلاف إجماع. ولا شك أن الإجماع منعقد على تفضيل السفلى، والاتفاق
حاصل على الست مائة دينار، والأصل براءة الذمة فيما زاد عليه. وبهذا القول الأخير
أعمل وأفتي به، وهو خيرة شيخنا في الاستبصار. فانظر إلى اختياره أولا من إيجاب
الثلثين في السفلى، ونسبة كلام الشيخ في النهاية إلى أنه من أخبار الآحاد التي لا
توجب علما ولا عملا، ثم تقوية كلام ابن أبي عقيل مع أنه ذكر مخالف للاجماع ".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٩٤)
" قوله وفي الأجناف الخ، اختلف الأصحاب في دية الأجناف على أقوال ثلاثة، وكلها للشيخ، أحدها أن فيها الدية، وفي كل واحد منها ربع، ذهب إليه الشيخ في المبسوط، وابن أبي عقيل، والعلامة في المختلف، والمنصف اقتصر على الحكم بوجود الدية للجميع ولم يرجح الحكم في البعض. ومستند هذا القول صحيحة هشام بن سالم قال " كل ما كان في الإنسان اثنان فيه الدية وفي أحدهما نصف الدية "

والظاهر أنه روى عن الإمام لأنه ثقة، وفي حسنة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام كذلك وفيهما منع الدلالة، لأن الأجناف ليس مما في الإنسان منه اثنان، إلا بتكلف أن جفني كل عين كواحدة، وهو مجرد عناية مع أن الأولى مقطوعة. والظن بكونها موصولة إلى الإمام غير كاف في الاعتماد عليها.

(وصفحة ٣٩٥)

" قوله وفي تقدير كل دية واحدة الخ. اختلف الأصحاب في دية كل واحدة من الشفتين

على انفرادهما، بعد اتفاهم على أن في المجموع منهما الدية كاملة على أقوال: منشؤهما

اختلاف الأخبار، أحدها التسوية بينهما في وجوب نصف الدية، لكل واحدة، ذهب إليه الحسن بن أبي عقيل، واستحسنه المصنف، والعلامة في القواعد، والسرائر، لصحيحة هشام المقطوعة قال " كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية ".

الجراحات

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٨١٦)

" مسألة: المشهور أن في المنقلة خمسة عشر بعيرا، وقال ابن أبي عقيل وجاء بالتوقيف عنهم عليهم السلام إن في الباضعة ثلاثة من الإبل، وفي المأمومة ثلاثة وثلاثون من الإبل، وفي السمحاق أربعة من الإبل، وفي المنقلة عشرين من الإبل. والأول أقوى، وأشهر بين الأصحاب، وعليه دلت رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال " وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل " وكذا في رواية زرارة عن الصادق عليه السلام

ورواية مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال " قال أمير المؤمنين عليه السلام قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في المأمومة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ".

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٩٨ ٣٩٩)

".. أما مع فرض كونها منقلة من غير إيضاح كما ذكرنا من شمولها لذلك لم يجز له الاقتصار على ما ذكر، لأنه لم يجن موضحة حتى يستوفى منه، ووجوب خمسة عشر بعيرا في المنقلة هو المشهور بين الأصحاب، وعليه دلت الروايات. وذهب ابن أبي عقيل إلى أن فيها عشرين بعيرا، وهو شاذ، وإنما لم يكن فيها ولا فيما قبلها وهي الهاشمة قصاص على تقدير وقوعها عمدا، لعدم إمكان الاستيفاء على وجه المساواة".

أولياء الدم

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٧٨٣)

" قال ابن أبي عقيل: فإن عفى الأولياء عن القود لم يقتل، وكانت عليه الدية، لهم جميعا (لنا: قوله تعالى " النفس بالنفس " وقوله تعالى " والجروح قصاص " وعموم قوله تعالى " فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " وقوله تعالى " كتب عليكم القصاص في القتلى، الحر بالحر " وما رواه جميل بن دراج عن بعض أصحابه عن أحدهما عليهما السلام قال " العمد كل ما عمد به الضرب ففيه القود " وفي الصحيح عن الحلبي و عبد الله بن سنان جميعا عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول " من قتل مؤمنا متعمدا قيد (قتل) به، إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية، فإن رضوا بالدية وأحب ذلك القاتل فالدية اثني عشر ألفا " الحديث .

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ٣٧٧)

" وصحيحة الحلبي و عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول " من قتل مؤمنا متعمدا قيد به، إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية، فإن رضوا بالدية وأحب ذلك القاتل فالدية اثني عشر ألفا " الحديث ورواية جميل بن دراج عن بعض أصحابه عن أحدهما عليهما السلام قال " العمد كل ما عمد به الضرب ففيه القود " ولأنه متلف يجب به البدل، من جنسه، فلا يعدل إلى غيره إلا بالتراضي، كسائر المتلفات. وحجة ابن الجنيد ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال " من قتل له قتيل (فله فهو) يخير النظرين، إما أن يفدى وإما أن يقتل " . وفي رواية أخرى عنه صلى الله عليه وآله " من أصيب بدم، أو خبل والخبل الجراح فهو بالخيار، بين إحدى ثلاث، إما أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو، فإن أراد رابعة فخذوا على يديه " . ورواية العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام أنه قال " والعمد هو القود

أو رضى ولي المقتول ". ولأن ولي الدم إذا رضى بالدية وأمكن القاتل دفعها كان ذلك ذريعة إلى حفظ نفسه، فيجب عليه حفظها كما يجب عليه افتدائها بالمال مع القدرة ، حيث يتوقف عليه مطلقا. ومستند المشهور أصح سندا فإن الروايتين عنه صلى الله عليه وآله عاميتان. وفي طريق الثالثة، محمد بن سنان ومحمد بن عيسى عن يونس وحالهما مشهور، إذا تقرر ذلك فلازم القول الأول أن ولي المقتول إذا طلب المال يتخير الجاني بين دفعه وتسليم نفسه للقصاص، وأنه لو عفى على مال لم يصح عفوه بدون رضى القاتل، لأن حقه ليس هو المال وعفوه لم يقع مطلقا، وأنه لو عفى مطلقا سقط القود، ولم تلزم الدية، لأنها ليست واجبة له بالأصالة أو أحد أفراد الحق الخير حتى يوجب إسقاط أحدها بقاء الآخر. وخالف في ذلك ابن الجنييد كما حكيناه عنه وابن أبي عقيل حيث قال: فإن عفى الأولياء عن القود لم يقبل، وكان عليه الدية لهم جميعا. ووجهه ما أشرنا إليه من أن الواجب عندهم أحد الأمرين، فإذا عفى عن أحدهما بقي الآخر. وعلى التعليل الأخير يجب على القاتل بذل ما يرضى به ولي الدم ، وإن زاد على الدية مع تمكنه منه لوجوب حفظ نفسه الذي لا يتم إلا بذلك ".
الاشتراك في القتل

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٦٤٩)

" وقال ابن أبي عقيل في كتابه المتمسك: الثلاثة قتلوا الرابع بجرهم إياه، فعلى كل واحد ثلث الدية ".

كتاب ملك اليمين

العتق والتدبير

كشف الرموز (مجلد ٢ صفحة ٢٨٥)

" ويظهر من كلام الأصحاب أن اللفظ الذي يحصل به العتق، قوله: (أنت حر) إلا ابن أبي عقيل، فإنه صرح في المتمسك بأعتقتك "

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٣٠)

" مسألة: من كان له وارث مملوك، اشترى من تركة الميت وأعتق، وأعطى بقية المال، فإن لم تكن التركة وافية بقيمته كاملاً لم يجب شراؤه عند الشيخ وجماعة من علمائنا.

وقال ابن أبي عقيل يشتري بحساب ذلك، وصاحبه فيه بالخيار، إن شاء استسعاها فيما بقي من قيمته، وإن شاء يخدمه بحساب ما بقي منه "

(صفحة ٦٣٤)

" وقال ابن أبي عقيل: التدبير أن يقول الرجل لعبده أو لأمته: أنت مدبرة في حياتي وحررة بعد وفاتي. وقال ابن الجنيد: والذي يختاره السيد إذا أراد تدبير عبده بعد موته، أن يقول بمشهد من يجب الحقوق بشهادته: إني قد أعتقت فلاناً أو حررته عن دبر مني، أو هو حر إذا مت، أو عند موتي، أو متى ما مت، أو إذا حدث بي حدث الموت ليكون مصرحاً بعتاقه. وذلك أحوط من أن يقول: قد دبرت عبدي أو هو مدبر لأن ذلك يحتمل غير العتق.

" مسألة: قال الشيخ في النهاية: ومتى أراد المدبر بيعه من غير أن ينقض تدبيره لم يجز

له، إلا أن يعلم المبتاع أنه يبيعه خدمته، وأنه متى مات هو كان حرا لا سبيل له عليه. وقال ابن أبي عقيل: وليس للمدبر أن يبيع المدبر، إلا أن يشترط على المشتري عتقه، وإذا أعتقه المشتري، فالولاء لمن أعتق، وله أن يبيع خدمته، فإن مات المدبر فالمدبر حر ."

الدروس (صفحة ٢٢٠)

" ويصح الرجوع فيه بطريق الأولى، وصريح الرجوع: رجعت في تدييره، أو نقضت أو أبطلت، دون إنكار التدبير أما لو باعه أو وهبه ولما ينقض تدييره فأكثر القدماء على أنه لا ينقض التدبير، فقال الحسن ببيع خدمته، أو بشرط عتقه على المشتري فيكون الولاء له ."

مسالك الأفهام (مجلد ٢ صفحة ١١٢)

" التدبير من الأمور الجائزة القابلة للفسخ كالوصية. ثم فسحه قد يكون بالقول كقوله رجعت في هذا التدبير، أو أبطلته، أو رفعتة وما أشبه ذلك، وقد يكون بالفعل كأن يهب المدبر لغيره، وإن لم يقبضه، فإنه يبطل لدلالته على الرجوع وتصح الهبة، إذا تمت شرايطها، خلافا لابن حمزة حيث اشترط في صحتها تقدم الرجوع فيه بالقول. وأولى بالرجوع ما إذا أعتقه، لأنه تعجيل لما تشبث به المدبر من الحرية فقد زاده خيرا. وكذا يبطل بوقفه وإن لم ينقضه لدلالته على الرجوع كالهبة والخلاف فيه كالخلاف فيها ومثله الوصية به. وأما بيعه فالأظهر أنه كذلك لما ذكر، ولأن الوصية تبطل بإخراج الموصى به عن ملك الموصي، والبيع ناقل للملك، وهو وصية أو بمنزلتها كما مر، ولصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وقد سئل عن رجل دبر مملوكا، ثم احتاج إلى ثمنه قال فقال " هو مملوكه إن شاء باعه وإن شاء أعتقه

وإن شاء أمسك حتى يموت فإذا مات السيد فهو حر من ثلثه " وقال الشيخ في النهاية : لا يجوز بيعه قبل أن ينقض تدييره، إلا أن يعلم المبتاع أن يبيعه خدمته، وأنه متى مات هو كان حرا لا سبيل عليه وقال الصدوق: لا يجوز بيعه إلا أن يشترط على الذي

بيعه إياه أن يعتقه عند موته وقريب منه قول ابن أبي عقيل " .

جواهر الكلام (مجلد ٣٤ صفحة ٢٢٣)

" أما ابن أبي عقيل فظاهره عدم جواز بيع المدبر إلا مع اشتراط عتقه على المشتري، وأنه يجوز بيع خدمته قال: " ليس للمدبر أن يبيع المدبر إلا أن يشترط على المشتري عتقه، وإذا أعتقه المشتري فالولاء لمن أعتق، وله أن يبيع خدمته، فإذا مات المدبر فالمدبر حر " .

(وصفحة ٢٢٥)

" وأما ما سمعته من الصدوق وابن أبي عقيل فيدل عليه صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام " في رجل يعتق غلامه أو جاريتته في دبر منه ثم يحتاج إلى ثمنه أيبعه؟ فقال: لا، إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته " .
المكاتبة

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٤٥)

" مسألة: قال الشيخ في الخلاف: إذا قال للعبد أنت مدبراً أو مكاتب لا ينعقد به كتابة ولا تدبير، وإن نوى ذلك، بل لا بد أن يقول في التدبير: فإذا مت فأنت حر أو أنت حر إذا مت وفي الكتابة إذا أدت إلي مالي فأنت حر، فمتى لم يقل ذلك لم يكن

شيئاً. وقال ابن الجنيد والاختيار أن يقول السيد لعبده: إذا أدت ما كاتبك عليه ، فأنت حر وذكر ذلك في كتاب المكاتب. ولو ترك ذلك لعتق عليه إذا تآدى ما كاتبه عليه على نجومه، لأن المفهوم عند الناس أن الكتابة عقد السيد لعبده العتق متى أدى ما وافقه عليه. وقول ابن الجنيد جيد، وهو ظاهر كلام ابن أبي عقيل أيضاً فإنه قال في الكتابة: هو أن يقول الرجل لعبده أو أمته قد كاتبك على كذا وكذا دينار إلى وقت كذا وكذا، ونجوماً في كل نجم كذا وكذا " .

الولاء

السرائر (مجلد ٣ صفحة ٢٤)

" وفي أصحابنا من قال: إنه لا يرث النساء من الولاء شيئاً، وإنما يرثه الذكور من الأولاد والعصبة، هذا مذهب شيخنا أبي جعفر في نهايته وإيجازه. والأول مذهبه في استبصاره، فإنه قال: إن البنت ترث من ميراث المولى، كما يرث الابن، قال وهو الأظهر من مذهب أصحابنا، وهو مذهبه في مسائل خلافه واستدل على صحته بأن قال: دليلنا إجماع الفرقة، وأيضا قوله عليه السلام "الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب". قال محمد بن إدريس رحمه الله وهذا الذي يقوى في نفسي، وبه أفتي، لأن هذا الخبر مجمع عليه، متلقى بالقبول عند الخاصة والعامة، فلا معدل عنه، ولا إجماع منعقد لأصحابنا على المسألة، فنخصص العموم به. فأما إذا كان المنعم بالعتق امرأة، فإنها ترث ولاء مواليتها ما دامت حية، فإذا ماتت ورث ولاء مواليتها عصبتها من الرجال، دون أولادها، سواء كان الأولاد ذكورا أو إناثا، لأن إجماع أصحابنا منعقد على ذلك، فهو المخصص لعموم الخبر المقدم ذكره. إلا ما ذهب إليه شيخنا المفيد في مقنعته، فإنه قال يرث الولاء أولادها الذكور دون الإناث. وابن أبي عقيل ذهب إلى أن الولاء يرثه أولاد المرأة، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، وهو يجري مجرى النسب على حد واحد، إلا الأخوة والأخوات من الأم ومن يتقرب بها، وهو اختيار شيخنا أبي جعفر في مسائل خلافه. وهذا أقوى، يجب أن يعتمد عليه للخبر المقدم ذكره "

مختلف الشيعة (مجلد ٢ صفحة ٦٣١)

" وقال ابن أبي عقيل: ومن أعتق غلاما له فولأؤه ما دام حيا له، فإذا مات مولاه فلعاقلته الذين يكون عليهم الدية إذا جنى جناية بخطأ، فإن مات المعتق وترك وارثا

من أولى أرحامه فلا ميراث للمولى معه، لقوله تعالى " وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض " .

(وصفحة ٦٣٢)

" وإن كان المعتقد امرأة فإنها ترث ولاء مواليتها ما دامت حية، فإذا ماتت، ورث ولاء مواليتها عصبتها من الرجال، دون أولادها، سواء كان الأولاد ذكورا أو إناثا، لأن إجماع أصحابنا منعقد على ذلك، فهو المخصص لعموم الخبر المقدم ذكره إلا ما ذهب

إليه شيخنا المفيد في مقننته، فإنه قال يرث الولاء أولادها الذكور دون الإناث. وابن أبي عقيل ذهب إلى أن الولاء يرثه أولاد المرأة، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، وهو يجري مجرى النسب على حد واحد إلا الأخوة والأخوات من الأم، ومن يتقرب بها. وهو اختيار شيخنا أبي جعفر في مسائل خلافه، وهو أقوى يجب أن يعتمد عليه للخبر المقدم ذكره، وما قلناه من تخصيصه بالاجماع فراجعنا النظر في أقوال أصحابنا وتصانيفهم، فرأيناها مختلفة غير متفقة فالأولى التمسك بالعموم إلى أن يقوم دليل الخصوص " .

الدروس (صفحة ٢١٧)

" واختلف الأصحاب في الوارث بالولاء، ففي الخلاف لا خلاف بيننا أنه العصبية، دون الأولاد إذا كان المنعم امرأة، فكأنه لم يعتد بخلاف الحسن حيث جعل الولاء لأولادها مطلقا " .

**